الدكتور أبو القاسم سعد الله

تاريخ الجزائر الثقافي

الجزء السابع

1830 ــ 1954



الطبعة الأولى

دار الغرب الإسلامي
ص . ب . 5787-113 بيروت

تاريخ الجزائر الثقافي

الفصل الأول

العلوم الدينية

تمهيـــــد

نخصص هذا الفصل لعلوم التفسير والحديث والفقه، وكذلك الأثبات أو الأسانيد، والإجازات سواء كانت علمية أو صوفية، وستلاحظ أن التأليف في تفسير القرآن الكريم كان قليلاً، وكذلك في الحديث الشريف. وتبعاً لذلك ضعفت دراسة الفقه والتأليف فيه أيضاً. ولسنا في حاجة، ربما، إلى القول إن ضعف التأليف في هذه المواد يرجع إلى ضعف الدراسات القرآنية والشرعية عموماً، وهي تابعة إلى ضعف الثقافة العربية والإسلامية. وأنت إذا رجعت إلى فصولٌ التعليم والثقافة ستكتشف أن ما خططه الفرنسيون منذ الاحتلال كان يرمي إلى قتل هذه الدراسات العربية والإسلامية وما ينجر عنها من تأليف وإنتاج وبحث. وقد تحقق هدفهم في ذلك إلى حد بعيد بالنسبة للتأليف في علوم لتفسير والحديث والفقه والعلوم الدينية عموماً.

يحتاج التأليف في علوم القرآن إلى ثقافة واسعة معاصرة وتراثية، وفهم عميق لأسرار اللغة وأسرار الإعجاز القرآني، وكذلك إلى ثقافة تاريخية كبيرة، وكل ذلك لا تقوم به إلا المؤسسات العريقة والتقاليد العلمية الراسخة. وقد لاحظنا أن التأليف في العلوم القرآنية كان ضعيفاً حتى في العهد العثماني وأرجعنا ذلك إلى أسباب ذكرناها، منها غياب جامعة إسلامية ذات تقاليد راسخة في الثقافة العربية، كالأزهر والزيتونة والقرويين، ومنها هجرة العلماء الأعلام إلى البلدان الإسلامية بحثاً عن العلم والسمعة والرزق. وقد استمر الوضع كذلك في العهد الفرنسي مع التدخل المباشر والمقصود من أجل فرض الجهل وطمس اللغة العربية وثقافتها وإحلال اللغة الفرنسية وثقافتها محلها. كما أن روح الجمود قد ازدادت انقباضاً وانكماشاً أمام الهجمة الفكرية الاستعمارية، فكان الهروب إلى الزوايا والتصوف من جهة،

وكان النسيان والاندماج في ثقافة المحتل من جهة أخرى.

حقيقة أن القرنسيين قد أسسوا ثلاث مدارس شرعية لتدريس العلوم الدينية، بما فيها الفقه، منذ 1850، وقد أسندوا إدارة كل منها إلى شيخ من شيوخ العلم المتوسطين. ثم وضعوها منذ السبعينات تحت إدارة مستشرقين وفرنسوا برامجها. وذكرنا أن سمة هذه المدارس كان تخريج الأيمة والقضاة للإدارة الفرنسية. وكان القاضي يتلقى معارف دينية وثقافة شرعية ومبادىء لغوية. وقد بلغ بعضهم درجة طيبة من العلم جعلته يشارك بالرأي والكتابة أحياناً في الحياة العامة. فكان منهم أعضاء في اللجان الرسمية، والمجالس الفقهية، وإصلاح القضاء، والترجمة وتدوين الفقه الإسلامي. وكان منهم بعض المدرسين اللامعين في الفقه وعلم الكلام. ولكن التفسير والحديث وعلومهما لم تكن من بين مواد الدراسة ولا من موضوعات الدروس العامة. ويتبع ذلك إبعاد القراءات وعلم التجويد والترتيل، وشروح الحديث.

لكن هناك مواد أخرى استمرت كما كانت قبل الاحتلال لأنها لا تتصل بالرأي وإصدار الأحكام، ولكنها تعبير عن التواصل بين العلماء، ونعني بذلك تداول الأثبات والإجازات. وقد عرفنا من العهد العثماني أن هذا النوع من الانتاج كان في أغلبه علامة على ضعف الثقافة وليس على قوتها. كان تسجيل الثبت أو الفهرس أو البرنامج ـ حسب المناطق ـ يقصد به المدوّن إثبات ما تلقاه من علوم وتسجيل أسماء الذين تلقاها منهم، والكتب التي درسها بها. وهو عمل جيد في حد ذاته، ولكنه أصبح تجارة وإشهاراً عند بعض العلماء المتأخرين. فهم يرون أن تدوين أسماء شيوخهم والكتب الدراسية غاية في نفسها. وسنرى أن بعض الأثبات والأسانيد كانت تتعلق بعلم الحديث بالذات وانتقاله بالرواية والتواتر إلى الجيل الحاضر. أما الإجازات فقد أصبحت سلعة بائرة، متداولة بين علماء العصر ومقدمي الطرق الصوفية، وهي تعني جمع شهادات من هنا وهناك، دون مراعاة الشروط الضرورية كالحضور الشخصي والتحصيل والتأهل. فكان الذي يمنح الإجازة كالذي يتلقاها منه، كلاهما يقصد المباهاة وتكثير الأتباع وترويج السمعة دون

علم حقيقي. وكانت الإجازات مستعملة بين العلماء فأصبحت مستعملة أيضاً بين المتصوفة.

التفسير والدراسات القرآنية

قلنا إن التأليف في التفسير خلال العهد الفرنسي كان قليلاً، ولكن التفسير الشفوي كان متوفراً. وسنحاول أن نقول كلمة عن التفسير الشفوي قبل الحديث عن التفسير المكتوب. إلى عهد محمد بن يوسف أطفيش (حوالي الثمانينات من القرن الماضي)، كان التفسير مقصوراً على الدروس المسجدية أو في الزوايا أو في الخطب الجمعية والأعياد. فالعالم كان يختار آية من القرآن الكريم، عادة مما تسمح به الإدارة الاستعمارية، ويناسب موضوع الدرس أو الخطبة، ثم يأخذ في بيانها ومعانيها، حسب طاقته اللغوية والثقافية وحسب إدراكه لمحتوى المعاني. ونحن نقرأ في كتب السير والتراجم أن فلاناً قد اشتهر بالتفسير. فيجب ألا نفهم من ذلك أنه ألف فيه أو وضع كراساً أو منهجاً فيه، وإنما المقصود أنه اشتهر بين المواطنين والمعاصرين بأنه يتناول في دروسه وخطبه الآيات القرآنية وليس الأحاديث أو الموضوعات الأخرى، وأنه كان صاحب صيت في ذلك، لأن علم التفسير لا يتعاطاه كل مدرس ولا كل خطيب.

ولنبدأ بالأمير عبد القادر، فهو لم يترك لنا تفسيراً مكتوباً، مهما صغر[1]، ولكنه كان يلقي دروس التفسير أثناء راحته وأمام جنوده، وكان يختار آيات الجهاد والصبر ووصف المعارك وحياة الرسول ﷺ، ويستخلص منها العبر والمواعظ. وكان بيانه وحماسه يساعدانه على بلوغ قلوب المستمعين. وقد استمر على ذلك في سجن امبواز بفرنسا، ثم في بلاد الشام. ولكننا لا نعرف أنه قد ترك تفسيراً مكتوباً، كما ذكرنا. وفي قسنطينة

---

(1) تناول آيات وفسرها بالكتابة في كتابه (المواقف). انظر فصل العلوم الاجتماعية. وقيل إن للأمير تفسير (إذا الشمس كورت). انظر لاحقاً.

اشتهر الشيخ أحمد العباسي بدروس التفسير قبل احتلال قسنطينة، وكان من قضاة الحاج أحمد وعلماء الوقت. وكذلك محمد ابن العنابي، صاحب (السعي المحمود) قبل نفيه من الجزائر سنة 1830. وقد استمر على ذلك بعد نفيه إلى مصر أيضاً. وتشهد مؤلفاته في غير التفسير أنه كان قادراً على وضع تفسير جامع لأن استشهاداته بالقرآن كثيرة وثقافته الدينية عميقة، وقد كان جده أحد الذين تركوا تفسيراً مكتوباً خلال العهد العثماني، هؤلاء هم بعض المخضرمين من علماء الجزائر الذين درّسوا التفسير ولم يؤلفوا فيه.

ثم ظهر جيل نما في عهد الاحتلال أو رجع من هجرته إلى الوطن في هذا العهد. ومع ذلك لا نجده قد مارس التأليف في التفسير وإنما اقتصر على سعة المعرفة في كتب التفسير والتدريس في بعض آيات القرآن الكريم، ولا ندري إن كان عدم التأليف فيه يرجع إلى ضعف ثقافة هذا الجيل فقط، كما ذكرنا، إو إلى القيود التي كانت الإدارة تضعها على تناول الموضوعات المستمدة من القرآن وتفسيرها بما يتناسب مع روح العصر وحاجة الناس. ومن الذين تحدثت الوثائق عن اهتمامهم وقدرتهم على تعاطي التفسير الشفوي: حميدة العمالي، مفتي المذهب المالكي بالعاصمة خلال الستينات، وعبد القادر المجاوي، وحمدان الونيسي. ومحمد الصالح بن مهنة وعبد الحليم بن سماية وشعيب الجليلي ومحمد بن عبدالرحمن الديسي، بالإضافة إلى بعض شيوخ العلم والتصوف «الأحرار» أمثال بلقاسم الهاملي وبلقاسم البوجليلي ومصطفى بن عزوز البرجي (النفطي).

ومنذ 1920 اتسعت قائمة العلماء الأحرار، ورجع عدد من العلماء المهاجرين، وتضخم حجم الجمهور المثقف بالعربية وازداد الحماس للإصلاح والتغيير. وعرف الناس ما أطلق عليه اسم الدروس الحرة في المساجد الحرة، فكان «العلماء» ينطلقون عادة من آية قرآنية على منبر من المنابر أو في حفل ديني أو تعليمي، ومنها يحللون الأفكار وينقدون الأوضاع ويدعون إلى التغيير. كان هذا دأب دروس عدد من رجال الاصلاح الذين غطوا بنشاطهم في هذا المجال على نشاط رجال الدين الرسميين والمتصوفة

التقليديين. ولكن دروسهم لم تكتب ولم تنشر. ولا وضعوا منهاجاً لتفسير كل القرآن أو جزء منه على نحو معين (وستتكلم على من حاول ذلك منهم بعد قليل). إن ما نريد الإلحاح عليه هنا هو أن تفسير القرآن شفوياً كان حجر الزاوية والمنطلق لمعظم دروس العلماء الأحرار خلال هذه الفترة. وكما كان الجيل الذي قبلهم يتفادى التفسير المنظم ويكتفي بدروس الفقه خوفاً أو عجزاً، كان هذا الجيل من العلماء الأحرار أكثر جرأة متخذين من تفسير القرآن غطاء دينياً لإبعاد أنظار السلطات الفرنسية عنهم. كما أنهم كانوا ربما أوسع ثقافة من زملائهم السابقين، فكانت جرأتهم لا تتمثل فقط في الدعوة إلى الاصلاح ومهاجمة الخصوم ولكن في اعتزازهم الثقافي وتمكنهم من التراث واتقان اللغة التي حرم منها زملاؤهم.

غير أن التفسير لم يكن مقبولاً عند كل العلماء، فبعض هؤلاء كانوا يفضلون دروس الفقه والتوحيد على دروس التفسير. ذلك أن كتب الفقه والتوحيد تضع لهم منهاجاً لا يخرجون عنه. والحكومة الفرنسية قد سمحت لهم بذلك لتعليم العامة قواعد العبادات وصفات الله. أما تفسير الآيات من القرآن الكريم فهو يحتاج إلى رخصة رسمية، وعلى المدرس أن يختار الآيات التي تناسب المقام، وأن يتقيد بالمرخص فيه في الرأي والاستنتاج. ثم إن التفسير ليس مؤطراً كالفقه والتوحيد، بل يحتاج إلى «اجتهاد» المدرس إلى حد كبير، وذلك لم يكن متوفراً لفئة العلماء الرسميين إلا ما ندر منهم.

ولذلك نقرأ في (رسالة الشرك) لمبارك الميلي أخباراً غريبة عن موقف بعض الكتاب والمدرسين من التفسير. فقد قال الميلي إن بعض العلماء والمتصوفة قد عارضوا دروس التفسير بدعوى أن صوابه خطأ وأن خطأه كفر. ونادى بعضهم بالاكتفاء بما ألف الأوائل من تفاسير، وكانوا يخافون من «الاجتهاد» في هذا المجال. ومما يذكر أن بعضهم قد كتب في جريدة (النجاح) ان الرجوع إلى الكتاب والسنة ضلال مبين وخسارة كبيرة!. وعارضت بعض الزوايا دروس التفسير في المساجد، وهي الدروس التي كان

يقوم بها العلماء الأحرار. وأثناء إلقاء ابن باديس درساً في التفسير بجامع سيدي عقبة قام له أحد المدرسين وأحدث ضجة وأعلن أنه لا فائدة من التفسير، والأولى منه درس في مختصر الشيخ خليل بن إسحاق في الفقه[1].

ولكن هذا الرأي لم يكن هو الأساس دائماً، فقد وجدنا بعض العلماء الرسميين والمتصوفة قد فسروا آيات من القرآن الكريم بطريقتهم وحسب فهمهم. ولا شك أن ظهور الحركة الإصلاحية ونمو التيار الوطني السياسي، قد شجعا هؤلاء على الخوض في التفسير أيضاً. كما أن الحكومة الفرنسية قد تغاضت عن ذلك حتى تترك للمناقشة طريقها، لأن نشاط علماء الاصلاح قد أظهر عجز علماء الإدارة ورجال التصوف عن مواكبة الركب السياسي والثقافي.

يذكر بعض مؤرخي الثقافة أن محمد معنصر الميلي بدأ تدريس التفسير سنة 1918 في الجامع الكبير بميلة، مبتدئاً من سورة الفاتحة والبقرة. وكان له جمهور كثيف. وكان هو من مزدوجي اللغة، ولكن ثقافته العربية كانت أقوى فيما يبدو، وقد درس في مسقط رأسه ثم قسنطينة، وتوظف رسمياً، ثم ترك ذلك الوظيف واشتغل بالتدريس الحر، مكرساً جهده لتفسير القرآن الكريم. وقد قيل إنه كان ينزع إلى استخراج المعاني الجديدة من الآيات التي يفسرها، ويتعمد ذكر الأمراض الاجتماعية. ولكننا لا نعرف عنه ذلك إلا من خلال وصف تلاميذه وبعض معاصريه، أما الحقيقة فاننا لا نعرف طريقته ولا أسلوبه في التفسير، ولا أين انتهى فيه[2].

جمهور هذا النوع من المفسرين كان من العامة في أغلب الأحيان. إنه جمهور التجار والفلاحين، وبعض المتعلمين والطلبة، ولذلك كان عليم أن يتبسطوا في اللغة والمعاني، وأن يتناولوا موضوعات ذات صلة بهذا الجمهور مثل العقائد المزيفة والأمراض الاجتماعية والمعاملات. ولا نظن أنهم كانوا

---

(1) مبارك الميلي (رسالة الشرك)، ط. 2، 1966، ص 36 ـ 37.

(2) انظر عنه فصل التعليم العربي ـ الإسلامي. وكذلك محمد علي دبوز (أعلام الإصلاح) 3/63.

يلقون بالعربية الفصيحة ولكن بالعربية المتفاصحة. ولو كان تفسيراً للقرآن بالفصيح وبالأسلوب العالي ربما لم يتابعهم فيه إلا القليل. ولكننا كباحثين عن الدليل لا نستطيع أن نحكم على قيمة هذا الجهد، لأن النص المكتوب يعوزنا. حقيقة أن هذا الجيل من المفسرين الشفويين قد أدى دوره وبلغ رسالته عن طريق الكلمة الناطقة، وكوّن شباباً وبعث شعباً كاملاً بوسائله البيانية غير القلم، ولكن تجربته ستظل محدودة في الزمن، لأنها توقف بتوقف اللسان عن البيان.

كان الشيخ العربي التبسي من هؤلاء المفسرين أيضاً. بدأ ذلك بعد رجوعه من دراسته في الأزهر الشريف. كانت دروسه في الجامع الكبير بتسبة. وقيل إنه بدأ التفسير للعامة ولمن حضره من الخاصة، من السور القصار وتنقل منها إلى البقرة. وكانت ثقافته الدينية الواسعة تؤهله لهذه المهمة، فقد كان مطلعاً على التفاسير وعارفاً بأحوال العصر ومقتنعاً بدور العالم في هذا المجال. فكان يتخذ من التفسير وسيلة للدعوة إلى التقدم والنهوض، لأن القرآن في أساسه يدعو إلى ذلك. وكان يعتمد منهجاً معيناً يقوم على شرح الألفاظ واستخراج المعاني وتطبيقها على الواقع. ولذلك كانت الدعوة إلى الاتحاد والتقدم واليقظة هي الغاية، وكذلك الدعوة إلى نبذ البدع، والعمل بما جاء به القرآن. إن التبسي لم يستمر في مكان واحد، فقد تنقل من تبسة إلى غيرها من مدن الغرب ثم قسنطينة ثم العاصمة. ولكنه لم ينفك عن إلقاء دروس التفسير ومواصلة ما بدأه إلى أن ختمه في آخر سنة 1956. وكان ذلك قبل استشهاده ببضعة أشهر فقط. وقيل إن تدريسه للتفسير دام اثنين وعشرين سنة[1].

وخلافاً لبعض معاصريه كان الشيخ العربي التبسي يكتب أيضاً في البصائر وغيرها. وكان يتناول في دروسه الوعظية وفي خطبه الدينية آيات من

---

(1) دبوز (أعلام) 2/44. جمع أحمد الشرفي الرفاعي بعض آثار الشيخ العربي التبسي. وسماها (مقالات في الدعوة إلى النهضة الإسلامية في الجزائر) قسنطينة، دار البعث، 1981. ولا ندري إن كان منها دروس في التفسير.

القرآن الكريم، ولا ندري الآن ما إذا كان من بين ما نشر ما يدل على طريقته في تناول التفسير.

وأحمد سحنون كان كذلك يجمع بين الدرس الشفوي في التفسير والمقال الصحفي الذي يستخرج فيه معاني بعض الآيات. وقد استمر على ذلك فترة طويلة، وكان ينشر إنتاجه على صفحات البصائر في باب دائم وخاص، ولكن هذا النوع لا يدخل أيضاً في ما نحن فيه. إن الشيخ سحنون لم يسلك منهاجاً في التفسير سار عليه خلال جزء أو أجزاء من القرآن الكريم، لنعرف منه، شفوياً أو كتابياً، ما كان يرمي إليه وما أوجه مخالفته أو موافقته للمفسرين السابقين. وقد استمر الشيخ سحنون على طريقته المذكورة إلى ما بعد الاستقلال. واستطاع أن يؤثر في جيل من الشباب المتعلم ـ بعد الاستقلال ـ بأسلوبه الهادىء والأدبي والمستمد من القرآن الكريم[1].

أما التفسير المكتوب فلم يصلنا منه بالرؤية أو بالرواية، إلا عدد ضئيل، كما ذكرنا، وقد بقي بعضه مخطوطاً بينما أصبح بعضه مطبوعاً متداولاً. وسنذكر هنا المؤلفات سواء كانت لمقيمين أو لمهاجرين. وسنتبع في ذلك ترتيباً زمنياً:

1 ـ تحفة الأحباب في تفسير قوله تعالى: **﴿ثم أورثنا الكتاب﴾**. وهو لعلي بن محمد الميلي الجمالي. قيل إنه من ميلة، واستوطن مصر، وبها توفي. وربما جاء مصر حاجاً فأقام، أو جاءها متعلماً أو مهاجراً. وله عدة مؤلفات أخرى سنذكرها في مكانها. ومن الواضح أن هذا التأليف لا يخص إلا أية واحدة. فنحن لسنا أمام كتاب في تفسير القرآن كله أو حتى جزء منه. ولم نطلع على هذا التأليف ولم نر من وصفه[2].

---

(1) نشرت له في السنوات الأخيرة عدة مؤلفات، منها بعض مقالاته السابقة في البصائر. وهل منها بعض تفسيره أيضاً؟.

(2) معجم أعلام الجزائر، ص 121. توفي علي بن محمد الميلي بمصر سنة 1248 (1833).

2 ـ تفسير ﴿إذا الشمس كورت﴾ للأمير عبدالقادر، ولا ندري هل هو تفسير للسورة أو للآية[1].

3 ـ التيسير في التفسير، ط. مسقط، سنة 1325، وهو في سبعة أجزاء.

4 ـ داعي الأمل ليوم العمل، ط. مسقط، في أربعة أجزاء. وهو من سورة الرحمن إلى سورة الناس. وقيل إن المؤلف كان ينوي مواصلة هذا التفسير إلى أن يصل التأليف إلى 32 جزءاً، ولكن توفي قبل إتمامه.

5 ـ هميان الزاد ليوم المعاد. مطبوع في زنجبار، سنة 1888، وهو في أربعة عشر جزءاً، وشمل تفسير القرآن كله.

هذه المؤلفات أو التفاسير الأخيرة الثلاثة هي للشيخ محمد بن يوسف أطفيش المعروف بالقطب[2]. وقد كان في زمنه من أبرز العلماء العاملين بعلمهم. تكوّن في فترة «الحماية» الفرنسية على ميزاب (1853 ـ 1882) ثم أخذ ينشر علمه ويطبع تآليفه في الجزائر وغيرها، ومنها مؤلفاته في تفسير القرآن الكريم. وقد كان الوحيد عندئذ الذي ألف في هذا العلم على ما نعرف. وكانت له من الإمكانات الأدبية واللغوية والمواهب العقلية ما أهله لخوض هذا البحر. فقد كان ولوعاً بالأدب واللغة والتاريخ والبلاغة والحديث، وله اطلاع واسع على الحضارات ومساهمات الشعوب. وكان بالطبع طموحاً وذكياً ويملك زمام القيادة الروحية والفكرية في ميزاب. كما كان من العلماء المستقلين عن الإدارة الفرنسية، أي أنه لم يكن موظفاً يتقاضى أجره من هذه الإدارة التي كانت تسيطر على الشؤون الدينية وغيرها مما يتعلق بالجزائريين. وقد كانت له علاقات مع بعض علماء الفرنسيين الذين كانوا يستميلونه للحصول منه على معلومات في تاريخ المنطقة. فلم يكن الشيخ أطفيش معزولاً في صومعة عن العالم من حوله، بل كان فعالاً متحركاً مشاركاً. وقد سافر وارتحل، وراسل الأعيان عدة مرات.

---

(1) الخالدي «المهجرون الجزائريون»، قال إنه في مكتبة الأسد بدمشق، برقم 11470.

(2) ترجمنا له في فصل السلك الديني القضائي.

أما تفسيره للقرآن فهو، كما لاحظنا، على عدة مستويات. والظاهر أنه لم ينطلق من مخطط واضح منذ البداية: هل يكتب تفسيراً ميسراً أو تفسيراً مطولاً. فكان تفسيره المختصر (هميان الزاد) الذي ألفه وهو في العقد الثالث من عمره و(التيسير). ثم بدا له أن يضع تفسيراً مطولاً وجامعاً يكون عمدة التفاسير، فكان (داعي الأمل) الذي لم يتمه لسوء الحظ. ومن مميزات تفاسير الشيخ أطفيش أنها مطبوعة، وهو ما لم يتيسر لبعض علماء الجزائر الآخرين الذين ربما كتبوا ولم يطبعوا كتبهم.

اطلعنا من تفسير القطب على أجزاء من تيسير التفسير، فوجدناه طويلاً في مخططه، لأنه انتهى في السادس منه إلى سورة ﴿النحل﴾ من قوله تعالى: **﴿وقال الله لا تتخذوا الهين اثنين إنما هو إله واحد﴾** ولا ندري هل أتمه، والظاهر أنه لم يفعل لأن بطاقات مكتبته في بني يزقن لا تذكر ذلك. أما الأجزاء التي ظهرت منه (من واحد إلى السادس) فقد طبعت بسلطنة عمان سنة 1325 هـ[1].

وجاء في خطبة هذا التفسير، وهي مختصرة، إنه كان قد ألف في التفسير وهو في الخامسة والعشرين من عمره، كتاباً سماه (هميان الزاد إلى دار المعاد). والظاهر أنه أحس بأن (هميان الزاد) كان دون ما كان يريد بعد أن تقدمت به السن، فأراد أن يضع تفسيراً جديداً يصبّ فيه أفكاره بعد أن نضج سناً وفكراً. كما أن تفسيره الآخر الذي سماه (داعي الأمل ليوم العمل) فقد كان متوسعاً على من يريد الاختصار فخشي أن يتكاسل القراء عنه لتفاصيله. وأمام كل ذلك عزم على وضع تفسير جديد وهو الذي سماه (التيسير)، وتمنى على الله أن يجعله مما يغتبط به ولا يمله القارىء، كما تمنى عليه أن يوفقه لإكماله. ونبّه إلى أنه وضعه على حرف نافع واتبع فيه مصحف عثمان[2].

(1) أما الطبعة الثانية فقد ظهرت بمطبعة عيسى البابي الحلبي ـ القاهرة 1981.
(2) من خطبة تيسير التفسير، جـ 1، ص 7. وكذلك رسالة من الشيخ محمد شريفي 14 أبريل، 1995.

يقع الجزآن اللذان اطلعنا عليهما في حوالي ألف صفحة (498 و 511). واستغرق الأول سورة البقرة، وابتدأ الثاني من سورة آل عمران. وبداية الأول تفسير البسملة والتبرك بها في كل مباح وما هو للعبادة. وقال إن البسملة لا تكتب في أول دواوين الشعر إلا إذا كان موعظة أو علماً، أو فيما هو غير ممنوع شرعاً، ثم فسر سورة الفاتحة. وهكذا، وقد اهتم فيه بتفسير اللغة والمعاني والنحو، واستشهد بالحديث وبالشعر أحياناً. ولكن باختصار، ولم يذكر مصادره، وإنما هي تبدو غزيرة من الإحالات عليها، وأول الجزء الثاني هو تفسير سورة آل عمران، وآخره هو قوله تعالى من سورة النساء: **﴿فللذكر مثل حظ الأنثيين، يبين الله لكم أن تضلوا، والله بكل شيء عليم﴾** ويبدو أن المطبوع لا يساير المخطوط، لأن نسخة مكتبة بني يزقن تختلف في بدايتها عن ذلك.

سبق أن أول تفسير للشيخ أطفيش هو (هميان الزاد). وقد طبع سنة 1888 في زنجبار في أربعة عشر جزءاً. وكان الشيخ عندئذ في أوج قوته الفكرية وشبابه. ولا ندري مدى رواج هذا التفسير عندئذ. غير أن الطباعة في حد ذاتها قد ساهمت في التعريف به وبصاحبه. وكان نشره عشية ميلاد ابن باديس، وفي وقت كادت تتوقف فيه عجلة التاريخ الثقافي في الجزائر، ويكفي أن تعرف أنه هو وقت لويس تيرمان، الذي كان حاكماً للجزائر، وكان من أظلم العهود في مجال التعليم على الخصوص، وكانت ميزاب، حيث الشيخ أطفيش، قد احتلت خلال هذا العهد أيضاً. ويفهم من إشارات وجدناها في بطاقات مكتبة القطب أن أجزاء من هميان الزاد تحمل تاريخ شهر رمضان سنة 1271 وهي بخط المؤلف. وجاء في إحدى المراسلات أن الشيخ أطفيش قد انتهى منه في شهور سنة 1306[1]، وهو بعيد مما ذكرنا من بطاقات المكتبة. ولم نطلع على الطبعة الجديدة من (هميان الزاد) التي يقول الشيخ شريفي إنه اتصل منها بالجزء الخامس وآخره سورة المائدة، وأنه أعيد

(1) محمد شريفي رسالة 14 أبريل، 1995.

طبعه سنة 1406 ـ 1986. ويذهب أحد الباحثين المعاصرين إلى أن الشيخ «قد تأسف على انتشار ـ الهميان ـ لما تضمنه من أخبار وآراء ظهر له عدم صحتها وبُعْدها عن الموضوعية، مع تقدم السن، وتمنى لو أمكنه جمع نسخ الكتاب لإتلافها»[1].

أما تفسير الشيخ أطفيش الآخر، وهو (داعي الأمل)، فهو تفسير جزئي، بدأه بسورة (الرحمن) ولم يتمه أيضاً. وقد وصل فيه إلى سورة ﴿المزمل﴾ عند قوله تعالى: ﴿ورتل القرآن ترتيلا﴾. وأوله هو قول الشيخ: «قد علمت أن ترتيب السور والآي توقيف في الدرس والمصاحف ولو خالف ترتيب النزول. فهذه السورة (تأتي) بعد سورة ﴿اقتربت الساعة﴾. أما آخر الكتاب أو الموجود منه فهو قوله: «وليس بالكثير، وذلك أمر بترتيل القرآن في الليل وغيره، وليست الآية في قيام الليل». أما حجم هذا الكتاب فلا ندري بالضبط. ففي رسالة الشيخ شريفي أن عدد أوراقه 322، وفي بحث السيد بوتردين أنه يقع في جزئين كبيرين، ولا نعرف إن كان (داعي الأمل) قد طبع حتى الآن.

مما اطلعنا عليه من تفسير الشيخ أطفيش نفهم أن صاحبه مهتم بتقريب المعاني القرآنية إلى أذهان قرائه في عصره وبأسلوبه المباشر والوعظي. ويبدو أن تفسيره يمثل خلاصات دروس كان يلقيها أو يمليها على تلاميذه، وربما على جمهور المساجد أيضاً. ولذلك جاء تفسيره خالياً من الاستنباط العقلي الهادف إلى مطابقة القرآن لروح الزمان أو العصر الذي كان يؤلف فيه الشيخ، وهي الطريقة التي حاول أن يسلكها الشيوخ محمد عبده ورشيد ورضا وعبد الحميد بن باديس. ذلك أن هؤلاء جميعاً قد عاصروا تحديات الاستعمار والمستشرقين والعلمانيين المسلمين الذين أخذوا يقولون أن القرآن لم يعد

---

(1) نفس المصدر. عن رسالة الماجستير التي كتبها الباحث يحيى صالح بوتردين بعنوان (محمد بن يوسف أطفيش)، وقدمها إلى جامعة عين شمس (القاهرة) سنة 1989/ 1410.

صالحاً للعصر الحاضر أو أنه هو سبب تخلف المسلمين، وأنه سبب العداء بينهم وبين غيرهم. ولعل عيشة الشيخ أطفيش بعيداً عن المراكز الحضرية والصراعات الفكرية قد جعلت تفسيره كأنه يرجع إلى عصور خالية من حيث روحه وأهدافه. وقد نقول إن إقدامه على التفسير كان بدافع الخدمة الدينية والأدبية أكثر مما هو بدافع الخدمة العقلية والسياسية. فإذا كان هدفه هو ذلك فقد نجح نجاحاً كبيراً. على أننا يجب ألا ننسى ما ذكرناه من أن زمن الإقدام على التفسير كان أثناء عهد تيرمان وما بعده، وفي ذلك تحدٍ كبير للمخطط الاستعماري نحو الثقافة العربية ـ الإسلامية.

وربما أقيم للشيخ أطفيش حفل عند ختمه تفسير القرآن. فنحن لا نجد فيما لدينا من وثائق أن ذلك قد حصل. ولكن العادة قد جرت منذ القديم أن ختم القرآن درساً أو تأليفاً يستحق صاحبه التكريم والتعظيم. وقد نال الشيخ حظوة كبيرة بتآليفه العديدة ودروسه ودوره الديني والاجتماعي. أما مناسبة ختم القرآن، إن كانت، فنحن نجهلها الآن.

لقد ظل تفسير الشيخ أطفيش هو الوحيد في الميدان، ولا نعرف أن عالماً آخر، مستقلاً أو موظفاً، قد ألف في التفسير بعده إلى ظهور الشيخ عبد الحميد بن باديس، وقد بدأ ابن باديس دروسه في التفسير منذ سنة 1929، وكان يلقيها وينشرها تباعاً في مجلته (الشهاب) تحت عنوان (مجالس التذكير من كلام الحكيم الخبير وحديث البشير النذير)، وفي 1939 ختم الشيخ ابن باديس القرآن الكريم، وأقيم له حفل يليق بمقامه العلمي وبإنجازه الكبير. وكان الاعتقاد عندئذ أن ختم القرآن هو عمل ديني قبل كل شيء. أما الجانب العلمي والأدبي فهو غائب أو ثانوي. وقد شارك المشاركون عندئذ في مدح الشيخ والإشادة بما قدمه للجزائر عموماً وما قدمه للإسلام. وكان الشيخ الإبراهيمي هو الذي أشرف على الحفل الذي تبارى فيه الخطباء والشعراء، ولا نعرف أن عالماً آخر ختم القرآن واحتفل به بمثل هذا الاحتفال في الجزائر. على أنه جرى مثل هذا الاحتفال بعد عدة عقود في ميزاب عندما

ختم الشيخ إبراهيم بيوض تفسير القرآن أيضاً[1].

ظهر تفسير ابن باديس في عدة طبعات وأشكال، منها ما طبعته الشهاب، كما ذكرنا، ومنه ما جمعه وأصدره الشيخ محمد الصالح رمضان وتوفيق محمد شاهين بعد الاستقلال (1964)[2]. ثم ما أصدرته وزارة الشؤون الدينية في الثمانينات. وهو من حيث الحجم لا يمثل عملاً ضخماً موسعاً، في حجم أحد تفاسير الشيخ أطفيش. ولكنه من حيث القيمة يظهر عظيماً، ويرجع ذلك إلى اهتمام ابن باديس بالربط بين معاني القرآن والحياة المعاصرة. ويمكن أن نسمي ذلك توليد المعاني من القرآن لكي تناسب دعوته إلى النهضة والأخذ بأسباب الحياة. فتفسيره ليس لفظياً قائماً على بيان اللغة والدين والأدبيات القرآنية، ولا على ما ورد في القرآن من آثار وأخبار ومواعظ، وإنما هو تفسير لهداية المسلمين المعاصرين إلى ما في القرآن من حث على العمل والنهوض والاستعداد للتقدم والحياة المثلى في الدنيا والآخرة.

5 ـ يذهب علي مراد الذي خص تفسير ابن باديس ـ بدراسة نقدية، أن هذا التفسير كان قد نشره ابن باديس في شكل مقالات في (الشهاب) خلال عشر سنوات، وكان توجهه فيه سلفياً، سار فيه على طريقة الشيخ محمد عبده وتلميذه رشيد رضا، وكان ابن باديس يهتم بإظهار الأصالة الإسلامية. وقد تميز تفسير ابن باديس بخصائص: منها أنه تجاوز فيه تقاليد الإسلام في بلدان المغرب العربي، تلك التقاليد القائمة على الطقوسية والحياة الشرعية والأحكام الفقهية بأسلوب جاف، وهو ما نجده عند الشيخ محمد بن يوسف أطفيش من المتأخرين. أما ابن باديس فكان يبحث، كما يقول علي مراد، عن حلول إسلامية للمجتمع الاسلامي أمام الغزو الغربي. وتشمل هذه الحلول الميادين السياسية والاجتماعية والثقافية، ولذلك فإن تفسير ابن

(1) لن نتناول تفسير الشيخ بيوض هنا لأنه خارج المرحلة التي حددناها.
(2) نشر دار الكتاب الجزائري (دون تاريخ)، الجزء الأول، 496 ص.

باديس يدخل في نطاق مسألة الأفكار وصراعها مع الحياة المعاصرة في الجزائر.

لم يسر ابن باديس في تفسيره على الطريقة التقليدية، أي كان تفسيراً منتظماً شاملاً، ولكنه اقتصر فيه على أجزاء متفرقة، فهو تفسير جزئي. ولكنه اتخذ من القرآن وسيلة لتوضيح الأفكار المعاصرة من أجل بناء مجتمع إسلامي في نطاق المدنية الإسلامية المتلائمة مع روح العصر والوفية لروح الإسلام نفسه. وإذا نظرنا إلى حجم تفسير ابن باديس فإننا نجده يمثل أكبر قدر من كتاباته الفكرية. وقد ظهر فيه ابن باديس باحثاً ناقداً موازناً وليس صحفياً يكتب بسرعة ليرد على رأي أو ليعالج مسألة آنية. ان ابن باديس قد ظهر فيه معلماً رزيناً ومستنبطاً حكيماً، خائضاً في مسائل العقائد الإسلامية والأفكار المعاصرة، وهكذا يصبح تفسير ابن باديس مصدراً أساسياً للفكر الإصلاحي في الجزائر ولما سماه بعضهم بمدرسة «الشهاب»، وربما مصدراً أساسياً للفكر الاصلاحي الحديث عموماً. ولذلك يحتفظ هذا التفسير بقيمته الخاصة رغم ما قد يوجه إليه من نقد أحياناً.

إن ابن باديس يظل في تفسيره متمسكاً بالمذهب المالكي ومتحذراً في معالجة مسائل العقائد، فهو محافظ في نظر بعض المعاصرين ومن جاء بعدهم. ورأى علي مراد أن ابن باديس لم يخرج على التيار الفكري العام، كما خرج بعض العلماء المسلمين مثل مصطفى عبد الرازق المصري الذي عالج مسألة (الإسلام وأصول الحكم) سنة 1925. ولا مثل الطاهر الحداد التونسي الذي ألف كتابه المعروف (امرأتنا في الشريعة والمجتمع) سنة 1930. وربما كان لابن باديس هدف آخر من التفسير، وهو عند علي مراد، أن يظهر للمواطنين الجزائريين أن العلم الإسلامي غير مقصور على دراسة المنطق والفقه والنحو والأسلوب، وقد يكون أراد أيضاً أن يفسر القرآن في الجزائر ليبين أن هذا الموضوع غير مقتصر على المشارقة، وأن بإمكان المغاربة أن يتفوقوا في هذا الباب. ولعله كان بإمكانه أن يفسر القرآن بطريقة الشيخ أطفيش أو البيضاوي أو الثعالبي. ولكنه اختار طريقة الشيخ عبده.

وهو معالجة الأفكار الأساسية في ضوء حاجات ومصالح العصر. وقد قلنا إنه تأثر أيضاً بتفسير رشيد رضا، وإنه، كما لاحظ علي مراد، اعتبر نفسه مُسَخَّراً من القدر لمواصلة رسالة رشيد رضا بعد وفاته سنة 1935[1].

وقد سبقت الإشارة إلى أن الذي تولى جمع المقالات الأساسية لتفسير ابن باديس كما ظهرت في مجلة الشهاب، هو الشيخ محمد الصالح رمضان وزميله المصري توفيق محمد شاهين في منتصف الستينات. ويذهب علي مراد أن كتاب الشيخين المذكورين قد تصرف في المقالات الباديسية بالتقدم والتأخير والحذف. كما وقع التصرف في وضع العناوين. وقال أيضاً إن الكتاب لم يتضمن تحليلاً ونقداً وإنما اكتفى بالجمع، وأن فيه أخطاء إملائية ولغوية[2].

ومهما كان الأمر، فإن تفسير ابن باديس، رغم أنه جزىء وأنه ظهر في شكل مقالات افتتاحية لمجلة الشهاب، قد تضمن منهجاً لدراسة القرآن وفهمه وتقديمه للجمهور الإسلامي، متعلماً وغير متعلم، وربما لو عاش ابن باديس طويلاً لتفرغ لكتابة تفسير آخر شامل للقرآن كله، وبأسلوبه المذكور، لأن الوفاة قد أدركته وهو في أوج العطاء الفكري، على أنه يكفيه أنه قد وضع العلامات في الطريق.

6 ـ وقد نسبت بعض الكتب إلى الشيخ أحمد بن عليوة تفسيراً لبعض

---

(1) علي مراد (ابن باديس مفسراً للقرآن)، ط. موتون، لاهاي، 1971، المقدمة. وقد درس علي مراد تفسير ابن باديس، كما ظهر في مجلة (الشهاب) 1929 ـ 1939. وقسم عمله إلى ثلاثة أبواب: الباب الثاني منها وعنوانه تفسير القرآن في الشهاب، وفيه عدة فصول، منها فصل عن منهج ابن باديس في التفسير. أما الباب الثالث فعنوانه: الموضوعات الرئيسية لتفسير ابن باديس، وفيه عدة فصول شملت الموضوعات الدينية، والأخلاقية والاجتماعية والسياسية والثقافية.

(2) علي مراد، مرجع سابق، ص 250. والغريب انه قال أنه اطلع على هذا الكتاب عندما كان هو يوشك على الانتهاء من تأليفه الذي صدر، كما ذكرنا، سنة 1971.

الآيات والسور، فقد ذكر الباحث الإنكليزي (مارتن لانغز) الذي أصبح من أتباع الشيخ ابن عليوة، أن هذا فسر آيات من سورة ﴿البقرة﴾ ووصل إلى الآية الأربعين منها. وقال (لانغز) إن هذا التفسير لم يطبع وأن مخطوطته الوحيدة موجودة في زاوية مستغانم العليوية. كما ذكر لانغز أن ابن عليوة قد فسر سورة ﴿والعصر﴾ تفسيراً فيه تصوف، ومن ذلك أنه فسر معنى «الخسر» بأنه «إشارة إلى حالة الإنسان البدنية على الأرض بالقياس إلى حالته الروحية الصرف في السماء بعد خلقه، ولكن قبل تصويره». وهناك إشارة ثالثة إلى اهتمام ابن عليوة بالتفسير إذ نسب إليه لانغز أيضاً كتاباً بعنوان (لباب العلم في سورة النجم) كتبه سنة 1915[1].

وبقطع النظر عن روح التصوف التي تشيع في مؤلفات وآراء الشيخ أحمد بن عليوة، فإن ما نسبه له مارتن لانغز ليس تفسيراً بالمعنى الدقيق للكلمة، سواء بمنهج القدماء أو بمنهج المحدثين. وإنما هو فهم وتدريس وبيان لمعاني بعض الآيات من هذه السورة أو تلك. ولو اطلعنا على المخطوط الذي أشار إليه لانغز لعرفنا منه طريقة ابن عليوة في تناول بعض آيات سورة البقرة. وربما كان قد كتب مقدمة لهذا المخطوط يذكر فيها دوافعه وأهدافه ومنهجه من التفسير.

7 ـ وهناك شيخ آخر قيل إنه ختم تفسير القرآن الكريم بالجامع الأعظم بتلمسان. ولا ندري متى كان ذلك بالضبط. ومهما كان الأمر فان هذا الشيخ هو علي البوديلمي بن محمد، وهو من الذين جمعوا بين العلم والتصوف. فقد درس على ابن باديس في قسنطينة، ثم توجه إلى جامع الزيتونة بتونس، ثم إلى القرويين بالمغرب، وتحصل على شهادات في العلوم الإسلامية وفي الحديث بالخصوص، وكان هذا الشيخ رحماني الطريقة، ثم مال إلى العليوية (الشاذلية). وتوظف عند الإدارة الفرنسية إذ ولته وظيفة مدرس بجامع تلمسان، بعد مسابقة جرت في وهران سنة 1942. وكان مفتي وهران عندئذ

---

(1) مارتن لانغز (الشيخ أحمد العلوي)، بيروت، 1973، ص 222.

هو الشيخ حسن بو الحبال[1].

جمع الشيخ علي البوديلمي إلى نشاطه المذكور نشاطه في الصحافة أيضاً. فقد كان من جهة مدرساً، كما تقتضي وظيفته الرسمية، ولكنه أسس أيضاً زوايا تقوم بنشر التعليم العربي، إما قناعة منه وإما منافسة لمدارس جمعية العلماء، وكذلك كان مديراً لمدرسة سيدي بو مدين. ونشر البوديلمي صحيفة بعنوان (الذكرى) في تلمسان لا ندري كم دامت. وأثناء هذا النشاط، وربما أثناء إلقائه دروس الوعظ والإرشاد في الجامع الأعظم ختم الشيخ تفسير القرآن، حسبما ترجم له عبد الغني خطاب ونقل ذلك عنه الشيخ الهاشمي بكار. وقيل إن حفلاً كبيراً أقيم بهذه المناسبة ألقيت فيه الخطب والقصائد. وربما يوجد في الصحف المعاصرة وصف لهذا الحفل، ووصف لمنهج التفسير الذي سار عليه الشيخ. ومهما كان الأمر فان هذا الختم كان شفوياً وليس كتابياً، أي أنه نتيجة دروس كان الشيخ يلقيها مدة طويلة، إذ قيل ان وجوده في المهنة قد دام أكثر من ربع قرن[2]. ولا ندري هل تأثر الشيخ البوديلمي في تفسيره بشيخه ابن باديس وبعض شيوخ الزيتونة والقرويين، أو تأثر بشيخه ابن عليوة وبعض شيوخ الزوايا الآخرين. وربما يكون في صحيفة (الذكرى) أو غيرها بعض نماذج من تفسيره.

وفي (المرآة الجلية) بعض التفاصيل عن حياة البوديلمي نذكر منها أن والده كان من أتباع الرحمانية ومن تلاميذ عبدالقادر المجاوي في العلم، وقرأ في بجاية على السعيد الحريزي (الاحريزي)، واختلف إلى زوايا ومعاهد

---

(1) انظر عنه محمد الهادي السنوسي (شعراء الجزائر) فهو فيه أحد الشعراء خلال العشرينات.

(2) الهاشمي بكار (مجموع النسب)، ص 174 ـ 176. انظر أيضاً الجيلاني بن عبدالحكم وكتابه (المرآة الجلية)، المطبعة الخلدونية، تلمسان، 1953. إذ ترجم فيه للشيخ البوديلمي ص 351 ـ 357. ونشر الشيخ الهاشمي كتابه حوالي 1961، وعندما يقول: «إلى الآن» لا ندري هل يشير إلى التاريخ المذكور أو إلى تواريخ أخرى سابقة.

زواوة، منها معهد اليلولي ومعهد أحمد بن يحيى، وسافر (أي الوالد) إلى المشرق وتجول فيه، وتوفي سنة 1943 عن 96 سنة. كما أن والدة علي البوديلمي كانت من أصول صوفية إذ ترجع إلى سيدي علي الطيار بقرب برج بوعريريج. وكان والده مدرساً في زاويتهم بالمسيلة قرابة أربعين سنة، وكان له معاونون من العلماء والمرشدين.

أما علي البوديلمي نفسه فقد درس في زاوية أبيه بالمسيلة، ثم رحل إلى زاوية الهامل فقسنطينة حيث درس على ابن باديس والحبيباتني والطاهر زقوطة ويحيى الدراجي وغيرهم. ثم قصد تونس فدرس على مشائخ الزيتونة أمثال معاوية التميمي وأبي الحسن النجار، والطاهر بن عاشور. كما زار المغرب وأخذ علم الحديث هناك، وحصل على إجازات من شيوخه سواء في قسنطينة أو تونس أو في المغرب. وبعد رجوعه إلى زاويتهم بالمسيلة تولى التدريس بها ثم في غيرها مثل زاوية بوجملين، والجعافرة بزواوة، ثم اتجه غرباً نحو غيليزان ثم مستغانم حيث درس وتتلمذ على الشيخ ابن عليوة الذي كان شاذلياً ـ درقاوياً. ولم يتفاهم مع خلفاء هذا الشيخ بعد وفاته سنة 1934، ولذلك أسس البوديلمي زاوية خاصة به في تلمسان، وجعلها للتدريس والتصوف، كما فتح زوايا أخرى في غير تلمسان ومنها واحدة في وهران. وكان فتح الزوايا لا يتم إلا بموافقة السلطات الفرنسية طبعاً! وقد كان الشيخ البوديلمي موظفاً رسمياً عندها منذ 1942، كما ذكرنا. ولعل اهتمامه بالتصوف وقبوله الوظيف الرسمي هما اللذان حالا دونه ودون الانضمام إلى جمعية العلماء وبرنامجها الإصلاحي والتعليمي. ولنا أن نتصور أن الشيخ البوديلمي كان، رغم علمه، من خصوم جمعية العلماء. وقد كان نشاطه في تلمسان في الوقت الذي كان فيه الشيخ الإبراهيمي هناك ممثلاً للجمعية[1]. ولا نحسب أنهما كانا على وفاق، رغم أنهما من جهة واحدة.

---

(1) اعتقل الإبراهيمي سنة 1940 في الوقت الذي توفى ابن باديس. ونفى الإبراهيمي إلى آفلو حيث بقي إلى 1943 (سنة توظيف البوديلمي رسمياً). انظر دراستنا عن الإبراهيمي في تلمسان في كتابنا أبحاث وآراء، جـ 3.

كان البوديلمي يلقي دروسه في التفسير والحديث بالجامع الأعظم بتلمسان. ويهمنا الآن تفسيره للقرآن في دروسه. ولا نعرف أن تفسيره كان مكتوباً. وكان يخلط الدرس ربما بآرائه في التصوف، وكانت تعقد احتفالات سنوية يحضرها تلاميذه وأنصاره وأشباهه من العلماء. وقد عبر عنها صاحب (المرآة الجلية) بأنها نوع من سوق عكاظ حيث يلقي الشعر والخطب. ومما يدل على الخلط بين العلم والتصوف أن ابن عبدالحكم يقول إن الاحتفال يشبه ما كان يقيمه ابن عليوة أثناء حياته. وقد نوه أحد رحالة المغرب، وهو الشيخ الوارزقي بدروس البوديلمي في الجامع الأعظم في الأخلاق والدين، وأخبر أن الناس كانوا يحترمونه ويلتفون حوله لتقبيل رأسه ويده. ولا شك أن هذا أيضاً من تقاليد المتصوفين[1].

وللبوديلمي عدد من المؤلفات لم نطلع عليها، وليس منها عنوان في تفسير القرآن الكريم، وقد ذكرها له صاحب (المرآة الجلية)[2].

أما المفتي الحنفي محمد العاصمي فقد كان يلخص تفسيره لبعض الآيات في مجلة (صوت المسجد)، ولعله كان يلقي دروساً في الجامع

---

(1) ابن عبدالحكم (المرآة الجلية)، ص 351 ـ 357. عن مقالة نشرت في جريدة (النجاح) 8 ديسمبر 1951. وذكر ابن عبدالحكم بعض القصائد التي قيلت في إحدى هذه المناسبات العكاظية.

(2) (المرآة الجلية). لا ندري هل هذه المؤلفات مطبوعة أو مخطوطة ولا محتوياتها. ويبدو أنها من نوع الوعظ والإرشاد والردود. وهي:

1 ـ إماطة اللثام.

2 ـ رفع التلبيس عن وساوس إبليس.

3 ـ حاجة البشرية إلى الدين.

4 ـ الرسالة الديلمية في صيانة العائلة الإسلامية.

5 ـ كشف الغيم في قضية عيسى بن مريم.

6 ـ رماح علماء السنة المحمدية. (وربما كان هذا انتصاراً لجمعية علماء السنة التي نافست جمعية العلماء برئاسة ابن باديس بعض الوقت 1932 ـ 1934).

7 ـ ديوان في المديح والأذكار.

الجديد، حيث مقر المفتي الحنفي. وكان العاصمي من العلماء الأدباء، وقد تناولناه في مناسبة أخرى عندما كان يكتب المقالات الصحفية ويستنهض الهمم في العشرينات والثلاثينات. ويبدو أنه لم يبق على ذلك التيار الفكري بعد أن أصبح من الموظفين الرسميين. ومهما كان الأمر، فقد لاحظنا أنه كان يعرض لبعض الآيات ويفسرها تفسيراً ملخصاً موجزاً بعبارات بسيطة كأنها موجهة للعامة وللمبتدئين، ومعظمها في معاني دينية وأخلاقية. ونعترف بأننا لم نطلع على كل ما لخصه من التفسير في المجلة المذكورة. ولا ندري متى تولى الفتوى وأخذ في التدريس في علم التفسير، ولكن المجلة ظهرت في خريف 1948 لتعبر على حال «رجال الديانة الإسلامية» الموظفين لدى الإدارة الفرنسية. واستمرت بضع سنوات.

وقد وصلتنا أعداد من (صوت المسجد) من سنة 1949 ـ 1951، فوجدنا افتتاحياتها تحمل هذا العوان الطويل: (عرض وتلخيص واستنتاج من تفسير الذكر الحكيم) بقلم محمد العاصمي. وطريقة ذلك أنه يذكر آية ثم يعرض معناها ويلخصه ويستنتج منه باختصار، وليس في «الاستنتاج»، بمعنى الاستنباط، ما يذكر هنا. فالمساحة لكل ذلك عبارة عن صفحة. وقلما يسقط معنى الآية على الأوضاع الحاضرة، ورغم بساطة الأسلوب فإن المعنى يظل بعيداً عن الواقع. ومهما كان الأمر فان ما كتبه العاصمي في هذا الصدد لا يخرج عن مهنة الوعظ والإرشاد التي كان يقوم بها في حدود ما تسمح به الظروف الإدارية.

وقد أفادنا بعض الشيوخ[1] أن العلماء الآتية أسماؤهم قد مارسوا التفسير في دروسهم أيضاً ـ دون التأليف ـ وهم:

1 ـ محمد المولود بن الموهوب، أحد علماء قسنطينة في أول هذا القرن (توفي 1939).

2 ـ الهاشمي بن الحاج اليعلاوي.

(1) محمد الحسن عليلي، رسالة في شهر مايو، 1995.

3 ـ الفضيل إسكندر، أحد علماء المدية.

ورغم إمكانات العقبي والإبراهيمي العلمية فاننا لا نعرف أنهما وضعا مشروعاً لتفسير القرآن الكريم. كان كل منهما منهمكاً في تكوين الجيل والتلاميذ ومحاربة خصوم الإصلاح والتمهيد للنهضة الوطنية. وكان الإبراهيمي بالخصوص قد تولى قيادة جمعية العلماء في مرحلة صعبة، منذ 1940، وعاش خلال ذلك عدم الاستقرار الجسماني والنفساني: الاعتقال، وأحداث مايو 1945، والسهر على معهد ابن باديس والمدارس الابتدائية، وإدارة البصائر، ومواجهة الهجمة الاستعمارية المتمثلة في قانون الجزائر (سنة 1947)، ولعبة الأحزاب وتزوير الانتخابات، ثم حان وقت خروجه إلى المشرق وقيام الثورة. ونظن أنه لو استقر ووطن نفسه على كتابة تفسير للقرآن لكان بإمكانه ذلك. على أنه مثل عدد من زملائه كان يتناول تفسير الآيات في الدروس الشفوية وفي المقالات المكتوبة. وكان ربما أقدرهم على تشقيق المعاني وتوليد الأفكار والتطبيق على الحاضر، بطريقة لا تختلف كثيراً عن منهج ابن باديس ورشيد رضا.

8 ـ من بين الكتب التي جمعت بين التفسير والدراسة للقرآن الكريم كتاب (الظاهرة القرآنية) لمالك بن نبي. صدر هذا الكتاب بالفرنسية في الجزائر سنة 1946. وربما كان هو أول كتاب للمؤلف ـ بعد رواية لبيك[1] ـ وقد تناول فيه القرآن الكريم وإعجازه، وعلامات النبوة، ودرس فيه أيضاً علاقة الدين بالنفس الإنسانية والغريزة، ونبه فيه الشباب الإسلامي، لا سيما المتعلم في البلدان الغربية، إلى تفادي الأخطاء التي يقع فيها المستشرقون أو دسائسهم أحياناً. ويعتبر كتاب (الظاهرة القرآنية) جديداً في بابه، كما لاحظ

(1) تذكر بعض المصادر أن (لبيك) قد صدرت سنة 1947 بالجزائر، وأنها بالعربية. وأنها تمثل التفكير الاجتماعي للمؤلف. انظر أسماء رشدي (الإسلام في التاريخ والمجتمع)، الباكستان، معهد البحوث الإسلامية بإسلام آباد، 1988. وهذا الكتاب ترجمة إنكليزية (من الفرنسية) لكتاب مالك بن نبي (وجهة العالم الإسلامي). انظر المدخل.

على ذلك الشيخ محمود شاكر الذي قدّمه.

ترجم الظاهرة القرآنية إلى العربية عبد الصبور شاهين وطبعه في مصر سنة 1961. وكتب ابن نبي للترجمة مدخلاً جديداً، قال فيه إنه أعاد تأليف الكتاب من أصوله بعد أن «أحرقت في ظروف خاصة». ونحن لا ندري ما «الأصول» التي أحرقت، هل يقصد بذلك الطبعة الفرنسية، أو يقصد مسودات الكتاب قبل ظهور الطبعة الفرنسية؟ ومهما كان الأمر فإن ابن نبي قد رأى أن الكتاب غير كاف لتوضيح رأيه في علاج ما أسماه مشكلة الظاهرة القرآنية. وقد أخبرنا وهو يكتب المدخل للطبعة العربية بعد نزوحه إلى مصر سنة 1956، أنه جمع ما بقي عنده من قصاصات مكتوبة وتسجيلات الذاكرة، وبذلك «أنقذنا. . . جوهر الموضوع، وهو الاهتمام بتحقيق منهج تحليلي في دراسة الظاهرة القرآنية»[1].

وفي المقدمة التي كتبها عبد العزيز الخالدي لكتاب (شروط النهضة) قال عن (الظاهرة القرآنية) إن ابن نبي قد «حشد فيه مشاكل وجاء فيه بطريقة جديدة في تفسير القرآن للمرة الأولى». وبناء على الخالدي فإن ابن نبي قد تأثر في الظاهرة القرآنية» بمشهد شباب الإسلام الذين استهوتهم المناقشة الخطيرة بين العلم والدين: فاستنتج من ذلك نتائج «أراد تبليغها للضمائر الأخرى»[2].

ومن الواضح أن الظاهرة القرآنية في طبعته العربية قد تطور وأضيف إليه وابتعد كثيراً عن الطبعة الفرنسية. وذلك بعد الإضافات والتنقيحات وأعادة الترتيب. فنحن إذن في الطبعة العربية الثالثة أمام كتاب جديد تقريباً. وقد نوَّه به وبطريقة مؤلفه عدد من الباحثين في أساليب وتفسير القرآن، ومنهم الشيخ

---

(1) ابن نبي (الظاهرة القرآنية) ترجمة عبدالصبور شاهين، ط 3، 1968. وقد جاء في الهامش أن المدخل سبق نشره في «رسالة مستقلة». ولا ندري كيف حدث ذلك.

(2) ابن نبي (شروط النهضة)، ط. دمشق، 1986، ص 7.

محمود شاكر. وأخبرنا هذا أنه كان قد وقع في ما وقع فيه مالك بن نبي من القلق، وأنه فكر في نفس المنهج، ولكن ابن نبي استطاع أن يعبر عن قلقه وأن يصدر كتابه بمنهج جديد، بينما بقي شاكر في حيرته إلى أن اطلع على هذا الكتاب. يقول شاكر إنه بعد قراءته للظاهرة القرآنية وجد نفسه «يسير في دروب قد طال عهدي بها». وفي نظره أن ابن نبي لم يؤلف الكتاب «إلا بعد أن سقط في مثل الفتن التي سقطت فيها من قبل، ثم أقال الله عثرته بالهداية، فكان طريقه إلى المذهب الصحيح هو ما ضمنه كتابه من بعض دلائل إثبات إعجاز القرآن وأنه كتاب منزل». وفي نظر الشيخ شاكر أن المنهج الذي سلكه ابن نبي يستمد أصوله من تأمل عميق في طبيعة النفس البشرية وفي غريزة التدين عند الانسان وفي تاريخ المذاهب والعقائد التي توصف بالتناقض أحياناً. ومن جهة أخرى استمد منهج ابن نبي أصوله من الفحص الدائم في تاريخ النبوة وخصائصها وفي سيرة الرسول ﷺ، ثم في القرآن الكريم على أنه كلام الله وليس من كلام البشر.

إن معركة الدين والعلم، والعقل والشك، وصراع الثقافات والأفكار ليست جديدة، فقد جربها علماء الإسلام منذ عهود غابرة. وقد شهد عصر ابن نبي حرب الثقافات. وإذا كانت حروب الاستعمار بطريق الغزو والغلبة قد انتهت أو خفت، فإن حرب الثقافات أو ما يسميه ابن نبي «صراع الأفكار» ما يزال على أشده. «وهو أخطر المعركتين وأبعدهما أثراً على تقويض الحياة الإسلامية والعقل الإسلامي. كما استنتج الشيخ شاكر. ويتجه الاهتمام بدور التكوين في الجامعات الأجنبية وتأثير الدراسات ووسائل الإعلام الغربية وأعمال المستشرقين على شباب العالم الإسلامي، وإخراج نماذج منهم جنوداً لهم في هذا الميدان، يعملون عن علم أو جهل على تعتيم الحياة الإسلامية والعقل الإسلامي. ومن ذلك إدخال المستشرقين الشك في الأصول القديمة التي قامت عليها أدلة إعجاز القرآن وتدمير الوسائل الصحيحة للتوصل إلى ذلك.

فهل نفهم من هذا أن كتاب الظاهرة القرآنية هو إثبات إعجاز القرآن

والدفاع عن ظاهرة النبوة والرد على المستشرقين ومن سار في ركابهم، مثل طه حسين، حين شككوا في الشعر الجاهلي؟ إن الظاهرة القرآنية يتعرض لهذه القضية بوضوح. وهو يذكر مارجليوث وطه حسين بالإسم، ويقول الشيخ شاكر إن ابن نبي قد خرج من هذه القضية الأدبية ـ التاريخية إلى قضية تفسير القرآن نفسه. وقارن الأسلوب القرآني بأسلوب الأدب الجاهلي، وأوضح تفوق كلام الله (القرآن) في ذلك. ولو طبق المنهج الذي جاء به مرجليوث لانهار الدليل على تفوق القرآن وإعجازه. لكن من رأى شاكر أن هذه المسألة (المقارنة) خارجة عن إعجاز القرآن. ذلك أن غاية علم التفسير إنما هي «بيان معاني ألفاظ (القرآن) مفردة، وجملة مجتمعة، ودلالة هذه الألفاظ والجمل على المباني، سواء في ذلك آيات الخبر والقصص، وآيات الأدب، وآيات الأحكام، وسائر ما اشتملت عليه معاني القرآن. وهو أمر عن إعجاز القرآن بمعزل». وإذن ما هو إعجاز القرآن وكيف نتوصل إليه؟ يقول الشيخ شاكر: أما الأمر المرتبط بالشعر الجاهلي، أو بقضايا الشعر جميعاً، والمتصل بأساليب الجاهلية وغير الجاهلية وأساليب العربية وغير العربية، ومقارنتها بأسلوب القرآن، فهو علم إعجاز القرآن ثم علم البلاغة[1].

عالج مالك بن نبي في (الظاهرة القرآنية) عدة قضايا، منها، كما قلنا، دلائل النبوة، وعلم التفسير، ومسألة إعجاز القرآن، ومقارنة النصوص القرآنية ببعض نصوص الكتب المقدسة الأخرى. ورد ابن نبي على بعض آراء المستشرقين في مسألة الأصول النفسية والأدبية للتراث العربي قبل الإسلام وصلته بالقرآن وإعجازه. واعتمد على بعض النظريات الحديثة وثقافته العلمية الواسعة وعلى بعض المذاهب النفسية والأدبية التي ظهرت منذ الحرب العالمية الأولى، من أجل إثبات نظريته في إعجاز القرآن ودلائل النبوة. وإذا نظرنا إلى كتاب (الظاهرة القرآنية) على أنه أول تأليف له ضمن سلسلة من

(1) (الظاهرة القرآنية)، مدخل محمود محمد شاكر، ط 3، 1968، ص 8 ـ 10، وهنا وهناك.

المؤلفات اللاحقة، علمنا الأساس الذي انطلق منه ابن نبي في اتجاهه الفكري، وهو تنوير الشباب الإسلامي وربط الحاضر بعهد النهضة الإسلامية الأولى، وبث روح الأمل والانطلاق نحو نهضة إسلامية جديدة[1].

* * *

وهناك إنتاج آخر متصل بالقرآن قام به بعض الجزائريين، ونعتقد أن هنا مجال الحديث عنه. ونقصد بذلك ترجمة القرآن وبعض الدراسات المستمدة منه. أما الترجمة فقد قام بها جزائريان وهما: أحمد لعيمش ومحمد بن داود. الأول كان قاضياً ومتخصصاً في الفقه والدين والتوثيق، والثاني كان ضابطاً في الجيش الفرنسي مدة حياته. وقد ظهرت الترجمة الفرنسية سنة 1933، كما نفهم من تعليق المعلقين عليها[2]. وكانت الترجمة إلى الفرنسية محتكرة في الماضي للعلماء الفرنسيين. ويبدو من تعليق السيد كنار أنه إذا كانت ترجمات المستشرقين تفتقر إلى الدقة أحياناً وإلى عدم الإلمام بكل الجوانب التاريخية واللغوية، فان الترجمة الجزائرية لم تخل أيضاً من المآخذ. ومن ذلك ترجمة الآية **﴿لإيلاف قريش، إيلافهم رحلة الشتاء والصيف﴾** بالتعود على الهجرة، بينما هي، حسب رأي كنار، تعني القافلة التجارية. وانتقد المترجمين على جهلهما معنى «إيلاف» التي تعني عنده عهد الأمان والرخصة التي كانت قريش تحصل عليها من ملوك الفرس والروم لكي يتاجروا دون إزعاج من الدولتين المتحاربتين. وكلمة إيلاف قد شرحها المسعودي في المروج وفسرها بالأمان وكذلك الطبري. كما انتقد كنار ترجمة لعيمش وابن داود على افتقارها للتعاليق والتوضيحات لأن القرآن لا يفهم وحده بنصه فقط، سيما عند القارىء العادي. كما انتقد كثرة الأخطاء

(1) من يتأمل في مذكراته جيداً يدرك أن ابن نبي كان خلال عقدين (1925 ـ 1947) يحضر نفسه لهذا الدور.

(2) ماريس كنار في (المجلة الإفريقية)، 1933، عدد 74، ص 366 ـ 368.

اللغوية والتعبيرية. ولكن كنار أشاد بالترجمة من جهة أخرى وهي أنها تعبر عن إخلاص المترجمين وحماسهما، وأنها جاءت من مسلمين وليس من مستشرقين[1].

9 ـ في سنة 1954 صدر إعلان عن قرب صدور كتاب بعنوان (مقاصد القرآن) للشيخ محمد الصالح الصديق[2]. وقد صدر منه جزء في آخر هذه السنة. وكان صاحبه يخطط لوضع أجزاء لما اختاره من موضوعات في مقاصد القرآن، ولكن أحداث الثورة والوضع المادي له جعله يجمد المشروع إلى سنة 1982 حين أعاد طبع الأول وأضاف إليه جزءاً ثانياً[3]. قال عنه أحد المراجعين للكتاب انه «تفسير توجيهي» لبعض آيات القرآن الكريم. وقد شملت الموضوعات قضايا دينية وفكرية واجتماعية. ونحن إذ نتحدث عن الطبعة الثانية نلاحظ أنها تضمنت ثمانية أبواب وفي كل باب فصول، وفي كل فصل تفسير آية معينة. وتضمن التفسير العناية بالتوضيح اللفظي والشرح المعنوي، أي المعنى الإجمالي للآية وإسناد ذلك بالبراهين من الحديث والآيات وآراء بعض العلماء. وفي ذكر عناوين الأبواب بيان لمحتوى الكتاب فهي: التوحيد، والعقائد والدين، والتشريع، والعبادات، والقصص، وإعجاز القرآن، وأصول المثل الأعلى، والنظم الاجتماعية. وبعض الأبواب قد شملت أكثر من عشرين فصلاً، ولكن بعضها لا يضم سوى فصل واحد مثل فصل إعجاز القرآن.

وهذا التناول داخل في الدراسات القرآنية أكثر مما هو في تفسير القرآن. ولكنا ذكرناه هنا لأن مؤلفه ركز كثيراً على إيراد الآيات وشرحها شرحاً يدعم المقصد الذي يرمي إليه. والشيخ الصديق أديب وفقيه وله فكر

---

(1) ظهرت الترجمة في وهران وباريس، دون تاريخ.

(2) ط. بالمطبعة العربية بالجزائر (1954 أو 1956؟). راجعه الشيخ حمزة بوكوشة (؟) في البصائر، 23 مارس 1956.

(3) ط. 2، مطبعة البعث، قسنطينة، 1403/ 1982، 563 ص. رسالة من الشيخ علي أمقران السحنوني (بخط الشيخ محمد الحسن عليلي) مارس 1995.

نيّر، فانسجم عنده فهم القرآن مع أفكار العصر، ولا ندري مدى تأثره بأسلوب ابن باديس ورشيد رضا في تناول موضوعات كتابه، ولكنه درس على بعض شيوخ الزيتونة المتنورين. وهكذا فان تناوله للآيات القرآنية ليس تناولاً تقليدياً جامداً، وإنما هو تناول يسير في نظرنا في تيار الاصلاح الذي نادى به ابن باديس.

10 ـ وآخر ما نشير إليه هو الكتيب الذي أصدره محبوب محمد بن بلقاسم سنة 1956 تحت عنوان (تمرد القرآن على العصور). وهو ليس في موضوع التفسير نفسه ولكنه محاولة لفهم القرآن فهماً أدبياً خاصاً. ويبدو أن المؤلف كان من الشباب الثائر المتحمس الذي تظهره الصورة حاسر الرأس وبلباسه الأروبي. وجاء في (المقصد) أن القرآن الكريم تطرق إلى جميع المواضيع التي تتصل بالحياة البشرية، ثم رأى أن القرآن ليس خاصاً بجيل دون آخر، ولا بزمن محدود وأنه كتاب مليء بالأسرار التي يكتشفها كل جيل حسب إمكاناته. ورأى في (المقدمة) أن تفسير القرآن حق مشاع بشرط ألا يتنافى تأويله مع القواعد اللغوية. وقام المؤلف الشاب ضد الذين احتكروا تفسير القرآن!، ورأى أن القرآن ليس كتاب عبادة ودين فقط، ولكنه كتاب أدب وتاريخ وقانون، الخ. ومن الموضوعات التي طرقها المؤلف في فهمه وتأويله للقرآن هذه العناوين: القرآن والاختراع، القرآن والمأساة، القرآن والمنكوبون في الحب، القرآن والمذنبون، والدبلوماسية في القرآن. وقد ضاق المؤلف، فيما يبدو، باحتكار فهم القرآن للفقهاء فقط، فرأى أن يسجل رأيه بحرية ويحاول فهم القرآن فهماً مباشراً بنفسه. ولكنه لا يذكر مراجع ولا يحيل على تفاسير أخرى[1].

(1) الجزائر، المطبعة العربية، 1956، 32 صفحة. ذكر سهيل الخالدي (المهجرون...) أن هناك تفسيراً للقرآن الكريم، مخطوط في المكتبة الظاهرية (الأسد) ونسبه للبهلول عمر بن محمد المحجوب. وهو تحت رقم 7122. انظر الخالدي، ص 414. ولا نعرف عن المؤلف ولا عصره الآن شيئاً. وربما ألف الشيخ طاهر الجزائري وغيره في التفسير أيضاً.

القراءات ورسم القرآن

وعلم القراءات ذو صلة وطيدة بالقرآن وفهمه ودراسته. وقد عرفه بعضهم بأنه علم يبحث في الكيفية التي تنطبق بها كلمات القرآن الكريم، وطريقة أدائها اتفاقاً واختلافاً، مع نسبة كل وجه من القراءة إلى ناقله[1]. وهو علم قديم لدى الجزائريين برع فيه بعضهم، وتكونت لهم فيه مدارس خاصة، ولا سيما في زواوة. وقد تحدثنا عن ذلك في الجزء الثاني، ولهم فيه أسانيد موثقة يتوارثونها. ومن ذلك أسانيد أبي القاسم البوجليلي التي سجلها في كتابه التبصرة. ولعلم القراءات مراجع أساسية كانت متداولة مثل حرز الأماني للشاطبي، وسراج القارىء للناصح، وغيث النفع للنوري.

وقد درس الشيخ المهدي البوعبدلي أسانيد البوجليلي في القراءات وقدم ذلك في دراسة هامة إلى ملتقى الفكر الإسلامي الخامس عشر. وكنا قد ترجمنا للبوجليلي في غير هذا المكان[2]. فهو من علماء القرن الماضي المتنورين ثقافياً وصوفياً وسياسياً. وكان الوريث الطبيعي في قيادة الطريقة الرحمانية بعد الشيخ الحداد، لولا ما حدث في آخر لحظة ـ كما يقال ـ من منح البركة إلى الشيخ ابن الحملاوي، لأسباب ما تزال مجهولة. وللبوجليلي عدة تآليف في النحو والقراءات والفقه. وقد روى عن شيخه الحداد أن النحو فرض عين، وأنه ضروري لتعاطي التفسير وفهم القرآن، والنحو كذلك ضروري للقراءات والتجويد وإدراك معاني المقروء.

وكتاب التبصرة في القراءات بالروايات العشر، مقسم إلى مقدمة وتضم خمس فوائد، منها إسناد قراءته، وتواريخ وفاة بعض شيوخه، ومنها ذكر فضائل القرآن الكريم، وتسمية الرواة وترتيب القراء. ثم شمل الكتاب أنواع القراءات وسرد الآيات والسور. وقد بدأه بقوله: وبعد، فهذه تبصرة لما

(1) محمد سالم محيسن (الإرشادات الجلية في القراءات السبع من طريق الشاطبية)، الإسكندرية، 1985، ص 5.

(2) انظر ذلك في فصل السلك الديني والقضائي، وكذلك فصل التصوف.

قرأناه في روايات العشر عن أساتذتنا المشائخ الأعلام. وقال إنه بدأ القراءة عن والده صغيراً، ثم انتقل إلى زاوية عبد الرحمن اليلولي عام 1261 وقرأ على الشيخ العربي الإخداشي برواية قالون، وعلى معمر الطاهر الجنادي، ومحمد بن علي بن مالك برواية قالون وغيره. وقد مكث الشيخ البوجليلي في الزاوية المذكورة سنوات طويلة ـ نحو ثلاثين سنة ـ. وكان الجنادي قد أخذ عن محمد بن يحيى اليراثني. وذكر من شيوخه كذلك الشيخ محمد الحداد الذي أخذ عنه المنطق من السلم، والاستعارات من السمرقندية، وكذلك الفقه والنحو، والبلاغة على الجوهر المكنون للأخضري (المعاني والبيان)[1].

وسند البوجليلي في القراءات يمكن اختصاره فيما يلي: فمن شيوخه محمد بن يحيى اليراثني المذكور، عن محمد بن بسعي، عن عبدالله بن خراط. ومن شيوخه العربي الأخداشي المذكور، وقد أخذ عن صالح بأولاد أعمر وازقان. ومن شيوخه كذلك محمد بن علي بن مالك، وهذا عن أحمد بن بدير الشملالي، عن ابن تغريت، عن الحسين بن قري اليعلوي، عن محمد بن عنتر البتروني، عند عبدالرحمن اليلولي، عن امْحَمَّد السعد الدلسي، عن عبدالرحمن الفاسي، عن عبد الواحد بن عاشر شارح كتاب (مورد الظمآن في علم رسم القرآن). وكان لكل من محمد بن بسعى ومحمد بن عنتر تقاييد في علم القراءات[2]. وقد توفي البوجليلي سنة 1895.

ومن علماء القراءات علي بن عبد الرحمن الحفاف، مفتي المالكية في

---

(1) توفي الشيخ الحداد بالسجن في قسنطينة سنة 1872 (1290). وله عدد كبير من المقدمين، بلغ حسب البوجليلي ورواية البوعبدلي 600 مقدم، منهم من كان في جنوب المغرب ـ السوس الأقصى.

(2) المهدي البوعبدلي، الملتقى 15 للفكر الإسلامي، الجزائر «محاضرة عن اهتمام علماء الجزائر بعلم القراءات». وكذلك عمار الطالبي في نفس الملتقى عن «الشيخ محمد بن أبي القاسم البوجليلي». انظر كذلك بحثاً مرقوناً لعلي أمقران السحنوني عن الشيخ البوجليلي. وقد استفاد منه الطالبي.

وقته، والمتوفى سنة 1307 (1890). فهو والبوجليلي متعاصران وربما لم تكن هناك صلة بينهما، لأن أحدهما من العلماء المستقلين والآخر من العلماء الموظفين ولكن مشربهما واحد. فقد كان ابن الحفاف من الذين ضاقوا ذرعاً بالاحتلال، وانضم للأمير عبدالقادر، ثم عاد إلى العاصمة وإلى عائلته بعد فشل المقاومة ووظفه الفرنسيون قصداً لأنه كان ضدهم. وظل يتدرج في الوظيف إلى تعيينه مفتياً، كما ذكرنا. وقد أدى فريضة الحج سنة 1280 والتقى ببعض شيوخ المشرق، منهم الشيخ أحمد دحلان، في الحرمين، وتناقش معه في مسألة قراءة البسملة في الصلاة. وقد أوحى ذلك النقاش إلى ابن الحفاف برسالة في هذا المعنى وسنعرض إليها. وكان ابن الحفاف متبرماً بالبقاء في الجزائر ويهم بالهجرة لولا أن الشيخ بيرم الخامس نصحه سنة 1878 بالبقاء والصبر لهداية عامة الناس والمشاركة ولو بأضعف الأيمان في خدمة الدين. وقد تعرضنا إلى أطوار حياة ابن الحفاف في غير هذا المكان[1].

ألف علي بن الحفاف رسالة باسم (الدقائق المفصلة في تحرير آية البسملة)، وهي نتيجة حديثه مع الشيخ دحلان مفتي الشافعية بمكة المكرمة. وكان تاريخ تأليف الرسالة هو 1286 هـ. ويقول الشيخ المهدي البوعبدلي ان ابن الحفاف قد ذيل رسالته برد على رسالة كتبها في نفس الموضوع الشيخ محمد عليش شيخ المذهب المالكي بالأزهر أيد فيها نظرية الشيخ دحلان. وقال ابن الحفاف انه اتصل برد الشيخ عليش ولم يقبله. «وذيلت الدقائق المفصلة... بما ورد علي من بعض فضلاء مصر، وهو العلامة الشيخ محمد عليش الذي استدل بكلام الشيخ (محمد) الأمير المنقول من تأليفه (ضوء الشموع على شرح المجموع).

أما التأليف الخاص بعلم القراءات فهو (منة المتعال في تكميل

(1) انظر فصل التصوف (الرحمانية) في الجزء 3، ولابن الحفاف كلام في الهجرة إذا تغلب العدو على المسلمين وما جرى بينه وبين محمد بن الشاهد. انظره في فصل مذاهب وتيارات، وكذلك فصل السلك الديني.

الاستدلال) في القراءات السبع. ألفه علي بن الحفاف في آخر عمره، وقد أتمه رغم ضخامة حجمه، وأصبح الكتاب متداولاً بين أيدي الطلاب والقراء عموماً. ولكننا لا نعرف أنه طبع. ولعل هذا التأليف جاء نتيجة تدريسه علم القراءات والتجويد في الجامع الكبير. ونحن نعرف أنه بدأ حياته حزاباً هناك، وكانت لأسرته تقاليد موروثة في هذه الوظائف. ونفهم من المقدمة دوافعه إلى هذا التأليف والمراجع التي استقى منها. يقول: «الحمد لله الذي شرفنا بتلاوة كتابه، وتفضل علينا بخدمته وفهم خطابه... وبعد... لما كان النفع (أي الغيث النافع) للشيخ سيدي علي النوري خالياً من الاستدلال بكلام الإمام أبي القاسم الشاطبي، وكان (إنشاد الشريد) للشيخ سيدي محمد بن غازي مقتصراً على خوالي القصيد، أردت أن أجعل تأليفاً مشتملاً على تمام الاستدلال بما في المحل من زيادة ما يسره الله، قاصداً وجه الله لنفع الإخوان، معترفاً بأني لست من فرسان الميدان، مرتكباً طريقة سيدي علي النوري، مشيراً باللام للإمالة، وبالصاد للإدغام الصغير، وبالكاف للكبير، وسميته منة المتعال...». وأشار في نهاية العمل إلى أنه قد انتهى منه[1].

وقد نظم الشيخ أطفيش (محمد بن يوسف) أيضاً أرجوزة في القراءات والتجويد طبعت على الحجر. ولم نطلع عليها ولا على وصف لها.

ولأحمد بن عبدالله دغمان القماري المتوفى سنة 1309 (1891) رسالة في الموضوع سماها (الإجابة بحسم خلاف أساؤوا السؤى في الكتابة). وكان الشيخ دغمان من قضاة وقراء الوقت. وله أشعار وفتاوى، وقد درس في الزيتونة، وتوظف في عدة أماكن كالوادي وقمار والكاف (تونس)[2].

---

(1) البوعبدلي، مرجع سابق، وقد جاء في نهاية المخطوط «تم كتاب منة المتعال... في القراءات السبع على يد كاتبه ومؤلفه... علي بن عبد الرحمن بن محمد بن محمد بن أحمد المدعو ابن الحفاف الجزائري أصلاً ومنشأ». بتاريخ 8 جمادي الأولى سنة 1289، وهو في 467 صفحة. انظر أيضاً البغدادي (هدية العارفين) 1/778 (وإيضاح المكنون) 2/567 (وتعريف الخلف) 2/260.

(2) عبد الباقي مفتاح (أضواء) مخطوط.

وهناك أرجوزة طويلة في رسم القرآن أيضاً وطريقة التجويد والقراءة من نظم الشيخ أحمد بن رابح. وهو من نواحي ندرومة. والنظم ما يزال مخطوطاً، حسب علمنا ولا نعرف له عنواناً[1].

ومن تآليف إدريس بن محفوظ الدلسي في القراءات والتجويد والرسم نذكر: «الدرر الحسان في الرسم والتعليم وتلاوة القرآن»، وكذلك «إتحاف الإخوان في القرآن».

وفي نظرنا أن هناك آخرين تناولوا علم القراءات تأليفاً ونظماً خلال العهد المدروس، ولكن لم تصل إلينا بعد أخبارهم. فهو علم ليس بالصعوبة التي عليها تفسير القرآن الكريم مثلاً[2].

الحديث الشريف

بالقياس إلى العناية ببعض العلوم الأخرى وإلى شهرة كتب الحديث عندهم في الماضي، فان علماء الجزائر لم يتركوا عملاً مهماً في علم الحديث خلال العهد الفرنسي. كانت الصحاح الستة موضوع عناية أجدادهم، ولا سيما الصحيحان البخاري ومسلم. وقد علق أحدهم ذات يوم بأن صحيح البخاري كان لدى الجزائريين أكثر شهرة من القرآن الكريم، وقد اشتهر بعض المحدّثين والحفاظ في العهد السابق للاحتلال. غير أن هذا العلم تضاءلت معارفه منذ 1830، وقلّ رواته والمؤلفون فيه حتى كدنا لا نجد فيه مؤلفاً واحداً له قيمة خلال أكثر من مائة سنة. لماذا هذه الظاهرة؟ هل ذلك يرجع

(1) هدية العارفين 1/193.

(2) في أوراق علي أمقران السحنوني أن مسعود جموع المغربي (؟) له (شرح على تفصيل الدرر في القراءات العشر) لابن غازي. وهو في مكتبة أبي دريوة ببجاية. ولا نعرف الآن هوية الشارح ولا عصره. والنسخة بتاريخ 1320 هـ. من مراسلة مع علي أمقران في 16 أبريل 1980 وكذلك 8 غشت 1980. ومن المتأخرين الذين نظموا في رسم القرآن الشيخ محمد الطاهر التليلي القماري.

إلى أن علم الحديث يقوم على الرواية والدراية والحفظ بينما ذهب كل ذلك تقريباً مع اضمحلال المدارس والتعليم وهجرة الأكفاء من العلماء؟ أو هناك سر آخر، قد يكون هو طغيان التصوف على حياة الناس؟.

ولقد عثرنا في التراجم على بعض الإشارات إلى وجود شروح في الحديث النبوي، وبعض المؤلفات أو التقاييد حول صحيح البخاري وصحيح مسلم. ولكنها إشارات خاطفة وعناوين مجردة لا تدل على الجهد الذي يستحقه عمل في هذا المجال. وهكذا وجدنا إشارات في ترجمة أحمد العباسي، ومحمد بن يوسف أطفيش، ومحمد بن علي السنوسي، وأضرابهم. ويبدو لنا أن العناية بالحديث قد انقطعت أو كادت منذ الشيخ أبوراس الناصر، ولم تستأنف إلا على يد الشيخ عبدالحميد بن باديس. وظلت مع ذلك مبالغة بعض الرحالة تؤكد أن علماء الجزائر مشهورون برواية الحديث.. وإقامة المولد النبوي مثل ما كان في القدم[1]. وكان هذا الوصف قد صدر سنة 1877. وكثيراً ما أطلق عبدالحي الكتاني وأمثاله من المهتمين بالأسانيد والإجازات أن فلاناً كان «محدثاً» وأنه يروى عن سلسلة طويلة.

وعلى ذكر هذه السلاسل نقول إن رجال التصوف قد اعتنوا بالرواية أيضاً في هذا المجال، وكان لكل منهم سلسلته النسبية (الشرف) والطرقية. وربما اختلط على بعض المستعجلين أمر رواية الحديث وتصحيحها وإسنادها بأمر رواية الأنساب الصوفية ووارثي بركاتها. ولحاجة ما كان هناك تنافس بين رجال الحديث ورجال التصوف.

ومن كبار المحدثين عبدالله سقاط وهو حفيد عبدالقادر المشرفي. وذكره الطيب بن المختار في (القول الأعم) ووصفه بـ «إمام الحديث». ثم أضاف أنه كان عالماً بالعربية والتاريخ، وأنه تولى القضاء في العهد العثماني وفي عهد الأمير عبدالقادر. وكان سقاط(ينطق أيضاً سقط) قد أوفده الأمير إلى سلطان المغرب ونجح في وفادته، ولما وقعت كارثة الزمالة (1843)

(1) أبو حامد المشرفي (ذخيرة الأواخر والأول)، مخطوط، جزء 2، ص 20.

هاجر بعائلته وعائلة الأمير إلى المغرب، وتوفي في الطريق بين فاس ومكناس. ورغم أننا لا نعرف لعبدالله سقاط المشرفي أي تأليف في الحديث، فإن علماء الأسانيد ذكروه من رجالها المعدودين[1]. وكان سقاط المشرفي قد حظى بجاه عظيم لدى السلطان عبد الرحمن بن هشام، وهذا السلطان هو الذي أعفى المشارف (الأشراف) كلهم من دفع الضرائب.

أما عبد الحي الكتاني فقد أطنب في وصف سقاط. وهو عنده زين العابدين عبد القادر عرف بنعبد الله بن مصطفى بن محمد بن عبد القادر بن عبدالله المشرفي. وقال عنه انه «مسند المغرب الأوسط في وسط القرن المنصرم» (أي القرن 13). وقد حصل سقاط على عدة إجازات من المشرق والمغرب. ولكن الكتاني يقول ان قومه قد ضيعوه لأنهم لا يحفظون له الآن من شيوخه سوى أبي رأس الناصر.

وممن ترجم لسقاط أيضاً أبو حامد المشرفي في كتابه ياقوتة النسب. فقد قال عنه انه كان حافظاً حجة في السيرة النبوية وكان يحفظ البخاري متناً وإسناداً، وكذلك كان يفعل مع صحيح مسلم. وأكد المشرفي ما قلناه من أن سقاط كان أيضاً من علماء التاريخ والأنساب والمذهب المالكي. وقد كان سقاط قد أدى فريضة الحج ولقى شيوخاً أخذوا عنه وأخذ عنهم. وله فهرسة «ثبت» تشهد بذلك. وقد ذكر الكتاني أن لديه عدداً من إجازات العلماء لسقاط، ومنهم علي بن محمد الميلي، الذي أشرنا إليه، ومرتضى الزبيدي، وعدداً من شيوخ مصر والحجاز. وله أيضاً شيوخ جزائريون أجازوه، منهم محمد الطاهر بن عبدالقادر المشرفي، وعبد القادر بن محمد السنوسي المعروف بابن زرفة، وعلي بن الأمين.

وقد أكد الكتاني ما قلناه عن سقاط من كونه وفد على سلطان المغرب، ثم

(1) الطيب بن المختار (القول الأعم) ضمن كتاب مجموع النسب للهاشمي بن بكار، ص 334. انظر أيضاً «المسلمون الجزائريون في المغرب وسورية» في مجلة العالم الإسلامي، 1907، ص 501.

حلّ بالمغرب بعد 1843، وكان السلطان يحضر مجلسه في صحيح البخاري. وقد مدح السلطان بقصيدة نوّه فيها بمدينة فاس فاستحق عليها مكافأة، ومنها:

إن المليحـة فـاس لا يقـاس بهـا   إيوان كسرى ولا صرح لذي سُرُج

وقد عاش بعد ذلك أكثر من عشر سنوات، ومنح الإجازة لعدد من علماء المغرب ذكرهم عبدالحي الكتاني. وربما كان قربه من السلطان مثار حسد أيضاً. وربما لعبت السياسة لعبتها بعد هزيمة الأمير وتغير سياسة السلطان نحو بطل المقاومة. فقد ذكر الكتاني أن سقاط كان في طريقه إلى مكناس فأدركه الموت، قيل مسموماً وقيل مخنوقاً، سنة 1270 (1854). وقد دفن بعد ذلك في ضريح الشيخ محمد بن عيسى في مكناس، وابن عيسى هو مؤسس الطريقة العيساوية الشهيرة. ونحن نعرف أن سقاط لم يكن الأول في هذا الموت المشبوه، فقد سبقه إليه محمد البوحميدي الولهاصي مبعوث الأمير إلى السلطان أيضاً في نوفمبر 1847 في آخر محاولة للأمير لإصلاح العلاقات مع السلطان، ولكن البوحميدي لم يرجع وكان مصيره الموت وهو في ريعان الفتوة والاستعداد لمواصلة المقاومة.

ويروى الكتاني عن سقاط بطرق منها: علي بن ظاهر المدني الوتري عن شيوخ المغرب الذين أجازهم سقاط مثل أحمد الأزدي وعلي الشدادي. ويروى عنه إجازة عن أحمد بن البشير المختار التلمساني عن شيخه حسن بن محمد الشريقي. كما أن الكتاني يروى سماعاً عن سقاط من قبل الطيب بن المختار عن الشيخين المذكورين: المختار والشريقي.

وقد اطلع محمد المنوني على مجموع إجازات الشيخ بنعبد الله سقاط. وهي تضم خمس عشرة إجازة من أعلام الجزائر والمشرق. ولا ندري إن كان الكتاني قد حصل على هذه الإجازات، وربما تكون هي التي يشير إليها بالفهرسة[1].

---

(1) عبدالحي الكتاني (فهرس الفهارس) 2/577 ـ 579. وأبو حامد المشرفي (ياقوتة النسب (الوهاجة) مخطوط. ومحمد المنوني (المصادر العربية لتاريخ المغرب) =

والوصف الذي أطلق على سقاط في إمامة الحديث قد أطلق على غيره أيضاً، ولكـن الأدلة تعوزنا . ولذلك سنكتفي بذكر العناوين التي عثرنا عليها .

1 ـ بغية السول في الاجتهاد والعمل بحديث الرسول : لمحمد بن علي السنوسي، مؤسس الطريقة السنوسية . وهو من تلاميذ أبي راس الناصر في الحديث، وقد قال عنه انه ناهز التسعين سنة . وكان السنوسي، رغم عنايته بالتصوف، قد التزم بالعمل بالحديث، واعتمد في دعوته على نوع من السلفية المعتدلة . وقد خالف في ذلك الكثير من رجال الطرق .

2 ـ إيقاظ الوسنان في العمل بالحديث والقرآن : وقد قيل انه طبع بالجزائر . وهو دليل آخر على أن السنوسي كان له اجتهاده الخاص في الاهتمام بعلم الحديث والعمل به . وهو ما جعل طريقته أقرب إلى المعاصرة من جهة وإلى الدعوة السلفية من جهة أخرى .

3 ـ تقاييد على صحيح مسلم : وضعها أحمد بن سعيد العباسي، قاضي أحمد باي، والمتوفى في قسنطينة سنة 1836د غير أنه لم يتم عمله . ولا يدل العنوان على مشروع كتاب وإنما على تعاليق وبعض الآراء حول أحد الصحيحين الشهيرين . وقد كان العباسي من علماء اللغة والأدب والبلاغة أيضاً . وكان يجمع إلى ذلك علوم المنطق والكلام والتاريخ[1] .

4 ـ شرح على صحيح البخاري : بدأه الحاج الداودي التلمسان المتوفى سنة 1854 . وقد نشأ في تلمسان ثم ساح في الأرض، فذهب إلى فاس والقاهرة والحجاز، ثم رجع إلى تلمسان . ويبدو أن ذلك كان في عهد

= 45/2 . وذكر المنوني أن الإجازة الأولى وأول الثانية مفقودان من المجموع . وأن نسخة من المجموع توجد بخزانة محمد إبراهيم الكتاني، ومنها صورة على الشريط بالخزانة العامة ـ الرباط . أنظر أيضاً ما قلناه عن بنعبدالله سقط في الجزء الثاني من التاريخ الثقافي فقرة الأثبات .

(1) تعريف الخلف 59/2، انظر لاحقاً .

المقاومة حيث هاجر العديد من المتعلمين. وقد تولى بعد رجوعه القضاء وتوفي بتلمسان. وكان الحاج الداودي قد اعتنى بحياة الرسول ﷺ فشرح قصيدتي البوصيري البردة والهمزية أيضاً. كما أنه وضع حاشية على شرح السعد في البلاغة. ويدل ذلك على اهتمامه بالحديث والأدب[1].

5 ـ شرح صحيح البخاري لعلي الونيسي. وقد توفي هذا عن 92 سنة. وقيل ان الشرح قد وصل إلى إثني عشر جزءاً. ولكننا لا ندري طريقته في ذلك. ولا دوافعه، ولا في أي شيء اختلف شرحه عن شروح البخاري الأخرى. على أن جهده يدل على تمكنه من ثقافة أدبية ودينية عميقة. وللونيسي مؤلفات أخرى[2]، منها ختمات كثيرة في كتب الحديث مثل الصحيحين والموطأ والشفا.

6 ـ وفاء الضمانة في أداء الأمانة، لمحمد بن يوسف أطفيش، وهو كتاب في جزئين ومطبوع. ولأطفيش مؤلفات أخرى في الحديث أيضاً منها (جامع الشمل) وهو في جزء واحد، و (ترتيب الترتيب) في جزء أيضاً. ولا ندري إن كانا مطبوعين.

وجاء في خطبة (وفاء الضمانة)[3] قول مؤلفه: «وبعد، فهذا كتاب في أحاديث ترويها الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ مما له سند عند العلماء، ووصلنا من لدنهم، وسميته... يشتمل على مقدمة وأربعين حديثاً من كل فن، وقد تتم بالموقوف الذي كالمتصل المألوف». وقد خص المقدمة بفصلين، أولهما طويل، وهو في أنواع الحديث الصحيح، وعرفه بأنه هو الذي اتصل سنده بنقل العدل الضابط عن مثله، وسلم من شذوذ العلة[4]. وليس للفصل الثاني

(1) نفس المصدر، ص 113.
(2) تعريف الخلف 186/2. انظر أيضاً الزياني (الترجمانة الكبرى) تحقيق عبدالكريم الفيلالي، الرباط، 1967.
(3) اطلعنا منه على جزئين، ط. عمان 1982. وربما كانت هذه هي ط 2. لأن الكتاب سبق نشره. أما (جامع الشمل) و (ترتيب الترتيب) فلم نطلع عليهما.
(4) (وفاء الضمانة)، جـ 1/ 7.

عنوان خاص وهو قصير. وبعد المقدمة أخذ المؤلف في ذكر أربعين حديثاً لكل فن أو موضوع، وهكذا جاء بإربعين حديثاً في توحيد الله، ثم أربعين أخرى في الطهارة والنجاسة، وسار على هذا النسق، في الفقه، وفي المعاملات، وفي العبادات، وليس هناك تبويب لهذه الموضوعات، والالتزام الوحيد هو ذكر أربعين حديثاً لكل موضوع مع تدخل قليل لشرح أو ربط حديث بآخر أو بحادثة ما، فدور المؤلف في معظم الأحيان هو جمع المادة وترتيبها. ورغم أن أنواع الحديث ودرجاته معروفة ومؤلف فيها، فإن الفصل الأول من المقدمة يعتبر على غاية من الأهمية لتدخل المؤلف وبيان أنواع الحديث بطريقته وأسلوبه.

وطريقة أطفيش في تفسير الأحاديث في (وفاء الضمانة) تشبه طريقته في تفسير القرآن في (تيسير التفسير). فهو في كلا الحالتين لا يتدخل لإعطاء رأيه في المسائل المعاصرة، وربط الحديث أو الآية بواقع المسلمين.

7 ـ غنية القاري في ثلاثيات البخاري: كتاب مذكور في ترجمة الشيخ عبد الحفيظ الخنقي، تلميذ محمد بن عزوز في الطريقة الرحمانية. وكان من علماء الوقت عندما وقع الاحتلال سنة 1830. وقد ذكرنا هذا الشيخ في عدة مناسبات[1].

8 ـ اعتنى الأمير عبدالقادر كثيراً بعلم الحديث بعد نفيه إلى بلاد الشام. ويذكر ابنه في (التحفة) أن والده كان يدرب الكتب التالية: الإتقان في علوم القرآن للوسيطي، وكتاب الإبريز في مناقب سيدي عبدالعزيز لأحمد المبارك، وذلك في المدرسة الجقمقية، ثم كتاب الشفا للقاضي عياض والعقائد النسفية وصحيح مسلم، في المشهد الحسيني والمشهد السفرجلاني من جامع سيدي يحيى، وذكر صاحب (التحفة) أن الأمير كان قد اعتكف سنين في جامع سيدي يحيى في شهر رمضان، وذلك قبل حَجَّة الثاني سنة 1864، أما بعد حجه فقد كان يدرّس في منزل الضيوف من داره. وهذا يدل

(1) معجم أعلام الجزائر، ص 80.

على عناية الأمير بكتب الحديث.

وكان الأمير معتنياً أيضاً بصحيح البخاري، وكان تدريسه له في المدرسة الأشرفية المعروفة بدار الحديث النووية بسورية. وكان يدرس الحديث رواية بحضور جمع من العلماء بعد صلاة الظهر إلى صلاة العصر. وقد ختم البخاري وأقيم لذلك حفل ضخم وزعت فيه الإجازات العلمية، وأنشدت فيه القصائد[1]. ولا ندري إن كان الأمير قد ترك تأليفاً كاملاً في علم الحديث.

ويجب أن نذكر أيضاً أن بعض الجزائريين قام بترجمة (البيقونية) في علم الحديث إلى الفرنسية، ونشر ذلك سنة 1908. وتقع الترجمة في 24 صفحة. أما الذي قام بذلك فهو أبو بكر عبدالسلام ابن شعيب، وهو أحد خريجي المدارس الرسمية الثلاث وابن قاضي تلمسان شعيب بن علي.

ومن المعروف أن ابن باديس قد نشر حلقات في (الشهاب) بعنوان دائم يشرح فيه الحديث الشريف، وهو (مجالس التذكير) الذي سبق ذكره. وطريقة ابن باديس في شرح الحديث تشبه طريقته في تفسير القرآن، فهو يتناول الحديث ليستنتج منه نتائج وعبراً حول الحاضر والظروف السياسية والثقافية التي يعيشها العالم الإسلامي والجزائر. وإلى الآن لم تفسر طريقته ولم تجمع نصوص شرحه للأحاديث كما فعل الباحثون مع تفسيره للقرآن[2].

وهناك غير ابن باديس في هذا المجال. فقد كان بعض العلماء، أحراراً ورسميين، يتولون تفسير الأحاديث النبوية بطريقة الوعظ والإرشاد سواء في شكل دروس في المساجد أو الاجتماعات أو مناسبات رمضان أو في شكل تحارير يكتبونها لبعض الصحف والمجلات. ومن هؤلاء الشيخ أبو يعلى الزواوي والطيب العقبي وأحمد سحنون ومحمد العاصمي في هذا القرن.

---

(1) (تحفة الزائر)، ط 1، 2/78، 81 ـ 82.

(2) انظر مجلة (الشهاب)، وكذلك (آثار الإمام ابن باديس)، ط. وزارة الشؤون الدينية ـ الجزائر.

وربما فعل ذلك سلفهم أمثال العمالي وابن الموهوب وابن سماية ومحمد بن مصطفى خوجة. ومما يذكر أن محمد العاصمي كان ينشر في مجلة (صوت المسجد) الرسمية مقالة رئيسية بعنوان (عرض وتلخيص واستنتاج من شرح الحديث الشريف)[1]. أما أحمد سحنون فقد كان له ركن بجريدة (البصائر) عنوانه (منبر الوعظ والإرشاد)[2]. فدراسة وتدريس الحديث الشريف لم تكن منظمة ولا مبوبة وإنما كانت تأتي في شكل مختارات من الأفكار للمناسبات، ثم أن تقديم النصوص يقوم على قدرة الدارسين في الاستنباط والفهم، وهم في ذلك درجات متباعدة أحياناً.

تأليف في الحديث والوعظ، وضعه محمد وعلي السحنوني. وقيل إن هذا التقييد كان موجوداً إلى سنة 1958. أما مؤلفه فهو من أهل القرن الماضي ومن شيوخ الطريقة الرحمانية ومجاهدي ثورة 1871. وقد نفي إلى إحدى المستعمرات الفرنسية، ولكنه فرّ منها إلى الحجاز حيث قضى بقية حياته[3].

وبالنسبة لرواية الحديث نذكر أن محمد بن أبي شنب قدم دراسة سنة 1905 إلى مؤتمر المستشرقين بالجزائر. وقد تناول فيها كيف انتقل صحيح البخاري إلى الجزائريين وكيف ظلوا على روايته وسنده عبر العقود[4].

ومن هذه الدراسة نعلم تاريخ إسناد الحديث في الجزائر. وقد كان للإسناد رجاله، ومنهم أحمد بن عمار، وتلاميذه هم الذين عاصروا الاحتلال. وقد انتقل بعضهم إلى مصر مثل ابن العنابي والكبابطي، وبقي آخرون أمثال مصطفى الحرار وعبد الرحمن بن الحفاف، والد المفتي علي بن الحفاف الذي سبق ذكره في القراءات.

(1) صوت المسجد، أعداد من سنتي 1949، 1950.
(2) جريدة البصائر، السلسلة الثانية.
(3) من مراسلات علي أمقران السحنوني.
(4) انظر المجلة الإفريقية، 1905، عدد خاص بمؤتمر المستشرقين.

ذكر عبدالحي الكتاني أن أحمد بن محمد بوقندورة الذي كان من علماء العصر وتولى الفتوى الحنفية وأصبح من المعمرين النساك، كان يروى الحديث عن علي بن الحفاف عن أبيه عن جده عن أحمد بن عمار. وقد أخذ الكتاني عن بوقندورة هذا، ورغم أن لدينا ملاحظات ذكرناها في مكانها عن هذا الشيخ (بوقندورة) فان ذلك لا ينقص من علمه في هذا المجال[1].

الأثبـــات

الثبت أو الفهرس هو سجل الشيوخ الذين درس عليهم الطالب، ويتضمن عادة أسماء شيوخهم أيضاً، وهكذا؛ كما يتضمن أسماء الكتب التي درسوها وأخذها عنهم الطالب. وذلك هو ما يعرف بالسند والأسانيد. وتكون الأسانيد في العلوم، وقد تكون في الطريق الصوفي. ولكن المنهج واحد، وهو حفظ العلم والدين والشرف والنسب من الضياع. وهو الطريقة المثلى في تواتر الأجيال والرواة، ودقة الحديث والرواية. وإذا انقطعت الأسانيد اختلت المعرفة ودخل الزيف. هكذا كانوا يعتقدون، ولذلك كان أغلب أهل العلم والدين يحافظون على سجلاتهم أو فهارسهم التي نسميها هنا أثباتاً. وهي تتضمن اسماء الكتب المدرسية واسماء الشيوخ ووفياتهم وأماكنهم وغير ذلك من المعلومات[2] إنها نوع من الشهادات التي يحصل عليها الطلاب اليوم. مضافاً إليها الدقة والتوثيق، في الأصل على الأقل.

ولكن هذه الشهادات قد دخلها أيضاً الزيف والرياء على مر العصور. وأصبحت بالتدرج تجمع للمباهاة والشهرة، عندما كانت الدفاتر والفهارس

(1) الكتاني (فهرس الفهارس) 122/1. عن بوقندورة انظر فصل السلك الديني والقضائي.

(2) كنا أعددنا بحثاً مطولاً عن مناهج البحث عند المسلمين كلفتنا به جامعة آل البيت (الأردن) ضمن تكوين طلاب الدراسات العليا، وقد تضمن البحث فقرة عن الأثبات أو البرامج، وذلك سنة 1997.

تنسخ في لحظات، والمجالسة للعلم قد لا تدوم أكثر من ساعات، بل انها تحولت إلى مراسلات وسَمَاعات. فكان ذلك من أسباب ضعف هذه الوسيلة التي كانت من أنبل الوسائل في تبادل المعرفة وتوثيقها. ولا شك أن ذلك راجع في أساسه إلى ضعف مستوى العلم بصفة عامة، واختفاء فحوله الغيورين عليه وعلى سمعتهم، وإلى ضعف الضمائر والركون إلى المجاملات وطلب السمعة[1].

وليست مهمتنا هنا نقد الطريقة ولكن وصفها. ولذلك فإننا سنواصل حديثنا عن الأثبات بذكر نماذج منها.

1 ـ ثبت العباسي: وهو أحمد بن سعيد العباسي، عالم قسنطينة الذي سبقت إليه الإشارة. وثبته هذا يجمع أسانيده في الكتب الصحاح الستة. وقد جمعه له تلميذه الشيخ عبدالحميد الصائغ الحركاتي. ويرويه الكتاني من عدة طرق[2]. ولكننا نعرف أنه كان للشيخ العباسي ولد اسمه محمد، تولى الوظائف الدينية والتعليمية في العهد الفرنسي، وكان للمستشرق شيربونو، فلماذا لا يكون ثبت العباسي عند ولده؟.

2 ـ ثبت التواتي البجائي: وهو البشير التواتي البجائي الذي استوطن تونس. وكان عالماً بالقراءات التي أخذها في تونس وفي مراكش، كما يقول الكتاني. غير أن هذا العلم كان شائعاً وراسخاً في الجزائر أيضاً، سيما بلاد زواوة. وللشيخ التواتي ثبت اشتمل على أسانيده في القراءات. ولم نطلع عليه لنعرف إن كان منهم بعض الشيوخ الجزائريين. وقد توفي الشيخ التواتي سنة 1311 وفي هذا العهد كان من أبرز شيوخ القراءات، كما عرفنا، هو الشيخ علي بن الحفاف، وأبو القاسم البوجليلي. ولعل اسم «التواتي» يرجع إلى العالم الصالح محمد التواتي دفين بجاية الشهير وصاحب الزاوية بها والذي كان يعيش في أول القرن 16 ميلادي. ومهما كان الأمر فان الكتاني يروى ثبت

---

(1) للتوسع في هذا الموضوع انظر الجزء الثاني، فقرة (الأثبات).
(2) الكتاني (فهرس الفهارس)، 2/832.

التواتي في القراءات عن الشيخ محمد المكي بن عزوز الذي يرويه عن صاحبه[1].

3 ـ ثبت ابن السادات: وهو مصطفى بن أحمد بن السادات القسنطيني. وكان هذا يروى عن الشيخ محمد المكي البوطالبي الذي تولى التدريس في المدرسة الكتانية بقسنطينة، وكذلك تولى القضاء، وقد عاصر الاحتلال واختلط بالفرنسيين. وتوفى سنة 1281. ومصطفى بن السادات كان في آخر عمره عندما روى عنه الكتاني كراسة الإجازة التي تركها أحمد زروق البوني. فكان ابن السادات ناضجاً في الستينات من القرن الماضي حين كتب سنة 1867 في جريدة المبشر يحث على التعلم ودخول المدرسة الفرنسية بقسنطينة. وقد ذكرناه في مكانه. ولا ندري كيف انتقلت كراسة البوني إلى البوطالبي، لأن الكتاني لم يكمل السلسلة. كما أننا نتساءل ماذا روى الكتاني عن مصطفى بن السادات في ثبته، لأننا إلى الآن نجهل شيوخ ابن السادات[2].

4 ـ ثبت السنوسي: وهو محمد بن علي السنوسي. وقد ترجمنا له في فصل التصوف. وللسنوسي عدة أثبات في الواقع، بعضها مطول وبعضها مختصر. وربما كان أشهرها الثبت المسمى (السلسبيل المعين في السلاسل الأربعين). ويقول الكتاني إنه لخص فيه رسالة العجيمي في الطرق الأربعين وان السنوسي وصل سلاسله (أسانيده) بها من طريقه وزاد عليها بعض أسانيد مشائخه. ويقع هذا الثبت في نحو ست كراريس. وقد رآه الكتاني في كل من زاوية بقيرات من ضواحي مستغانم وفي المكتبة العامة بطنجة. وهو يرويه عن محمد بن محمد سر الختم الميرغني الإسكندري، عن غيره (؟) إلى المؤلف[3]. وقد اطلعت منه على نسخة مخطوطة في دار الكتب المصرية في باب التصوف، فوجدناه ذكر فيه عدداً من الطرق الصوفية وحث المريدين

(1) نفس المصدر، 1/231.
(2) نفس المصدر، ص 239. وفصل مذاهب وتيارات عن حياة ابن السادات ونشاطه الصحفي. وقد وجدنا اسمه ضمن أعيان قسنطينة في التسعينات أيضاً.
(3) الكتاني (فهرس الفهارس) 2/1059.

على الأخذ بعدد كبير منها[1].

ويغلب على الظن أن (السلسبيل) هو نفسه الذي وصفه (لويس رين) في كتابه (مرابطون وإخوان) إذ ترجمه الفرنسيون واستفادوا منه لمعرفة مخططات وأفكار السنوسي والطريقة السنوسية عموماً. وقال رين: ان السنوسي ذكر في هذا الثبت شيوخه ورحلته وأسانيده. أما الرحلة فقد ذكرها في المقدمة، والمقصود بها رحلته من الجزائر إلى المشرق على إثر الاحتلال الفرنسي. ويصف رين الفهرس أو الثبت بأنه صغير الحجم، وهو لا يتناسب مع وصف الكتاني بأنه يبلغ ست كراسات. وذكر رين أن الثبت قد احتوى على 150 كتاباً بأسانيدها وكلها متصلة بعلوم الشريعة أو علم الظاهر. ولكن الكتاب يضم أيضاً مجموعة من أسماء الطرق الصوفية التي أخذها أو تأثر بها والتي تمثل علوم الحقيقة أو الباطن. وروى السنوسي في هذا الكتاب (الثبت) أنه تنقل من مكان إلى آخر لطلب العلم وملاقاة الشيوخ المشاهير. وقد رأى منهم من كان يطمح إلى الوصول إلى ملك الملوك في التصوف، وبعضهم كان يكتفي بنيل الإجازة. ومن الأماكن التي ذكرها وهو راحل: الأعراض والجريد، وطرابلس الغرب، وسلاوة تونس وبرقة ومصر، وكذلك عدد من الأماكن النائية في الصحارى للوصول إلى الشيوخ الذين يريد، وقد ارتبط ببعضهم بصداقة متينة وتواصوا على العمل المشترك[2].

5 ـ المنهل الروي للسنوسي أيضاً: وعنوانه الكامل هو (المنهل الروي الرائق في أسانيد العلوم وأصول الطرائق). وقد قيل انه ثبت أو فهرس مختصر تحدث فيه السنوسي عن عدد من شيوخه[3].

---

(1) دار الكتب المصرية، تصوف، رقم 2567 وعلى الشريط رقم 14590، ومنه نسخة في مكتبة الإسكندرية، ج 3803.

(2) رين (مرابطون وإخوان)، الجزائر، 1884، ص 485 ـ 486، هامش 1 ـ 2.

(3) ط. القاهرة، 1954 في 107 صفحات. ط. 2 بيروت ضمن مجموع 1968. ومنه مخطوطة في الخزانة العامة ـ الرباط، ك 1243. ومنه أيضاً نسخة مخطوطة في دار الكتب المصرية، تصوف، 3033 ج.

6 ـ الشموس الشارقة للسنوسي أيضاً: وعنوانه هو (الشموس الشارقة في أسانيد بعض شيوخنا المغاربة والمشارقة): وهو في مجلدين. وواضح أنه كتاب مطول في مرويات الشيخ السنوسي. ولم نعرف أنه طبع، وكان الكتاني قد حصل على وصف للكتاب من حفيد المؤلف، أحمد الشريف السنوسي، وقد أخبره أنه ما يزال في مبيضته.

7 ـ البدور السافرة في عوالي الأسانيد الفاخرة للسنوسي أيضاً. وهو ملخص لكتابه السابق (الشموس الشارقة). وذكر الكتاني أن البدور اشتمل على ذكر من لقيهم السنوسي من الشيوخ وأجازوه. وقد رتب الكتاب على مقدمة وثلاثة أبواب. فالمقدمة تضمنت حياته من النشأة إلى البلوغ. وشمل الباب الأول ذكر بعض الشيوخ، وفيه سبعة فصول. أما الباب الثاني فقد تحدث فيه عن العلوم الشرعية التي تحصل عليها. وأما الثالث فقد ضمنه ما وصل إليه من طريق الإجازة العامة، وفيه فصلان وتكملة. وانتهى الكتاب بخاتمة. وقد حصل الكتاني على نحو الكراستين من البدور السافرة[1].

8 ـ الكواكب الدرية في أوائل الكتب الأثرية للسنوسي أيضاً: وهو من المؤلفات الإسنادية الهامة، وقد اشتمل على عدة أبواب اختص كل باب منه بـ «أوائل» ما فيه وأشهره. مثلاً أوائل بعض كتب الأيمة العشرة، موطأ الإمام مالك، ومسانيد الأيمة الثلاثة والكتب الستة في الحديث. وهذا هو الباب الأول منه. وضم الباب الثاني أوائل بعض مشاهير السنن، وهي عشرة. ثم الباب الثالث في أوائل بعض مشاهير المسانيد وهي عشرة. وهكذا إلى الاثنى عشر باباً. وقد جعل الخاتمة في أربعين طريقة من الطرق الصوفية. وقال الكتاني ان هذا «ترتيب عجيب وأسلوب غريب بين كتب الأوائل والأثبات»[2].

9 ـ التحفة في أوائل الكتب الشريفة للسنوسي أيضاً: ويرويه الكتاني

(1) الكتاني (فهرس) 1/246 ـ 247. وإيضاح المكنون 2/1097.
(2) نفس المصدر 1/104.

عن الشيخ عاشور الخنقي، صاحب كتاب منار الإشراف. وكان الخنقي قد أخذه عن شيخه في زاوية نفطة محمد المدني بن عزوز عن المؤلف السنوسي[1].

وللسنوسي فهارس أخرى ذكرها الكتاني وذكر أنه يرويها عنه بطرق مختلفة. منها سوابغ الأيد في مرويات أبي زيد، والمسلسلات العشرة المنتخبة من فهرس أبي سالم العياشي.

وكل ذلك يدل على أن السنوسي لم يكن فقط مؤسس زاوية وطريقة وباعث فكرة هزت مدة طويلة أركان الغرب في افريقية، ولكنه كان مؤلفاً كثير التآليف، وعالماً غزير العلم، راوياً لكتب الحديث وأمهات الطرق الصوفية والأسانيد الموصلة إلى العلوم سواء كانت ظاهرية أو باطنية. وربما لا نجد من يشبهه في هذا المنهج سوى شيخه أبي راس الناصر. رغم أن أبا راس كان مكرساً حياته للتدريس والتأليف ولم يؤسس طريقة صوفية. والمعروف أن الشيخ السنوسي قد توفى سنة 1859.

10 ـ الكوكب الثابت في أسانيد الشيخ أبي طالب: (محمد بن علي المازوني ـ أبو طالب)، تأليف عبد القادر بن المختار الخطابي. وربما يكون هذا المؤلف من العائلة السنوسية أيضاً لأنها تنتسب ــ كما يقولون ـ إلى الخليفة عمر بن الخطاب. والشيخ عبدالقادر هذا نجهل حياته الأولى، ولا نعرف الآن سوى أنه هاجر إلى مصر وتوفى بها سنة 1916 (1336). وقيل ان ثبته يقع في مجلد وسط. ولم يذكر الكتاني أنه اطلع عليه أو حصل منه على نسخة كعادته[2].

11 ـ ثبت الحرار: وهو مصطفى بن الحاج محمد الحرار. كتب الثبت باسم صهره حسن بن إبراهيم المعروف بريهمات. وهو ثبت سجل فيه مروياته عن شيوخه الجزائريين وكذلك الشيخ محمد الصالح الرضوي البخاري عندما زار الجزائر سنة 1261. وقد روى الكتاني هذا الثبت من عدة طرق، منها

---

(1) نفس المصدر.

(2) الكتاني (فهرس) 1/382.

طريق علي بن الحاج موسى مكاتبة عنه. وقد توفي الشيخ الحرار سنة 1272.

وبناء على هذا الثبت فأن مشائخ الحرار الجزائريين هم: علي المانجلاتي، ومحمد بن إبراهيم بن موسى، ومصطفى الكبابطي، وعلي بن الأمين، وأحمد بن الكاهية، ومحمد واعزيز، وحمودة المقايسي. أما من غير الجزائريين فقد ذكر منهم محمد الصالح الرضوي. وكل هؤلاء أجازوه. وقد روى الحرار في إجازته لابن بريهمات تفاصيل عن دراسته وعن إجازة الرضوى له، وعن زيارة هذا للجزائر وإجازته لعدد من شيوخها. والحرار نسبة لصناعة الحرير وقد كانت في عائلته أمانة الحرارين. وقد رأى الكتاني إجازة الرضوي للحرار بخطه، وهي إجازة عامة أي في كل الكتب والعلوم[1]. والإجازة منشورة في تعريف الخلف في بضع صفحات (121 ـ 125) والغالب أن ذلك هو ما يعنيه الكتاني بالثبت.

12 ـ ثبت المكي بن عزوز: ويسمى (عمدة الأثبات). وله مؤلفات أخرى في الأسانيد والأثبات، ومنها الثبت الجامع.

الإجـــازات

الإجازة هي شهادة يمنحها شيخ لتلميذه وتكون عادة بطلب منه وتسمى في المصطلح استدعاء. وقد يكون الاستدعاء شعراً أو نثراً أو هما معاً. والشيخ قد يكون عالماً وقد يكون مرابطاً. أما التلميذ فقد استعملناه بالمعنى العام لأن الآخذ قد يكون نداً للمانح، وإنما جرت العادة أن «يتبادل» الأنداد من العلماء والمرابطين الإجازات أيضاً. ولكن الغالب هو أن الشيخ يجيز تلميذه بعد القراءة عليه وحضور درسه أو دروسه مدة طويلة أو قليلة، وقد يدوم ذلك جلسة واحدة وقد يصل إلى عدة سنوات. كما أن شيوخ التصوف

(1) انظر (تعريف الخلف) 2/121 ـ 125. وبعض هؤلاء الشيوخ ذكرهم عبدالحميد بك في تاريخه عند ترجمة محمد ابن العنابي وغيره. وذكر الكتاني أن الحرار توفي سنة 1273. انظر (فهرس) 1/341.

يجيزون تلاميذهم الذين سيصبحون «مقدمين» عنهم بعد الملازمة والاطمئنان إلى جدارتهم في تمثيل الطريقة.

هذا من الناحية النظرية التقليدية. ولكن من الناحية العملية، فان هذه الشروط قد اختلت في معظمها. فقد أصبحت الإجازة تمنح بدون شروط الحضور والملازمة والجدارة، بل كانت تمنح بالمراسلة والسماع. وقد تحدثنا عن ذلك في الجزء الثاني. وكذلك ضعفت عارضة العلماء واكتفى الطلبة بالأسماء والأوراق دون العلم نفسه. واستكثروا السفر وتحمل المشاق في سبيله. كما أن العلماء والمتصوفة أصبحوا يبحثون عن السمعة وتكثير السواد، وقلّ منهم من يلتزمون بالشروط العلمية والأخلاقية المطلوبة في تلاميذهم.

والإجازات التي نريد تناولها كثيرة ومتنوعة. منها ما تبادله الجزائريون فيما بينهم، ومنها طبعاً الإجازات العلمية والإجازات الصوفية. كما أن هناك الإجازات التي منحها جزائريون لغيرهم والتي منحها غيرهم لهم. وكثير من نصوص الاجازات تعوزنا، وهي وإن توفرت لا تدل على باع طويل في هذا العلم وإنما هي في أغلبها كلمات قصيرة وعبارات متكررة. وقد اختفى منها الأسلوب القديم الذي ظهر عند بعض المجيزين عندما كانوا يجتهدون ويتفردون في تنميق إجازتهم حتى تصبح قطعة أدبية راقية، بالإضافة إلى فائدتها العلمية والتاريخية. ولسنا في حاجة إلى التأكيد على أن ضعف الأساليب يرجع إلى ضعف التعليم والثقافة، كما أن كثرة الإجازات يدل على ابتذالها.

وقد يستغرب المرء كيف نتحدث عن الإجازات العلمية والصوفية والحال أن إطارات العلم قد انقرضت أو كادت وأن المؤسسات التي تُخْرِج العلماء قد هدمت أو غيّرت. والواقع أن ذلك أمر ملفت للنظر حقاً. ولعل ضعف الثقافة ومحاربة اللغة العربية هو الذي جعل من بقي في الحياة العلمية والصوفية ينشدون الدعم من غيرهم عن طريق الإجازات. فقد كان

الجزائريون يجرون وراء ذلك من بعضهم أولاً، ومن غيرهم ثانياً، عن طريق المراسلة في أغلب الأحيان، لأن السفر كان محدوداً ومراقباً. وإذا زار بعض المشارقة الجزائر، مثل الشيخ الرضوى[1] والشيخ ظاهر المدني الوتري، أو شيوخ كانوا أصلاً من الجزائر وعاشوا بالخارج ثم جاؤوا للزيارة، مثل الطيب بن المختار وأبي حامد المشرفي والمكي بن عزوز، التف حولهم العلماء والمتصوفة واستدعوهم للإجازة، كما سنرى. أما الجزائريون الذين خرجوا إلى المعاهد والمدن الإسلامية فقد حظوا بالإجازات سواء بقوا في الخارج أو رجعوا إلى وطنهم. وسنذكر منهم البعض أيضاً.

ولنبدأ بإجازات الجزائريين لبعضهم:

1 ـ **إجازة مصطفى الحرار**: وهي إجازة لصهره حسن بن بريهمات سنة 1272. وهي مطلقة وقد خضعت لشروط الإجازة ومنها الحضور والمواظبة على الدروس والتلقي. وجاء فيها: «قد لزم دروسنا سنين، فحمل عنا من العلوم العقلية والنقلية ما فاق فيه كثيراً من معاصريه... ولما كان الإسناد حبل الشريعة الممدود، وبابه لطالبيه غير مسدود، إذ هو من خصائص هذه الأمة، ولم تزل الإجازة عادة الأجلة من الأيمة، أَوْصَلْتُه بما أوصلني به مشائخي، وأجزته بما أجازوني به في سائر العلوم العقلية والنقلية، وأذنته أن يروى عني جميع مروياتي ومسموعاتي على اختلاف أنواعها وتباين أجناسها، إجازة مطلقة عامة، بشرطها المعروف، وسننها المألوف، حسبما تلقيت ذلك». ثم ذكر مشائخه الذين تلقى عنهم العلم، وهم الذين أتينا على ذكرهم سابقاً (انظر الأثبات). كما خص إجازته التي تلقاها من الشيخ الرضوي ببعض التفصيل. والمعروف أن حسن بن بريهمات قد أصبح من أعيان علماء الجزائر في القرن الماضي. وقد تحدثنا عنه في غير هذا. وكان له أولاد

(1) جاء الجزائر سنة 1261، وما زلنا في ريب من أمره، لماذا جاء حقيقة، وكيف سمح له الفرنسيون بطول الزيارة والاتصال؟ أما ظاهر المدني فقد زار الجزائر سنة 1297 زيارة سريعة. ولا ندري هدفه أيضاً. انظر عن الرضوي كتابنا الحركة الوطنية، جـ 1.

وأحفاد قلدوا سيرته دون أن يصلوا إلى درجته.

2 ـ **إجازة مصطفى بن عزوز**: لعاشور الخنقي سنة 1285. وكان ابن عزوز هو مؤسس زاوية نفطة بعد هجرته من الجزائر إثر الاحتلال الفرنسي. وكان من شيوخ الزاوية جزائريون وتونسيون، منهم محمد المدني بن عزوز ابن عم مصطفى المذكور، وإبراهيم بن صمادح النفطي، وبعد أن درس الخنقي في الزاوية أكثر من عشر سنوات أجازه شيخه مصطفى في العلوم التي تلقاها والتي قال انها بلغت قرابة عشرين علماً (؟). ومما طلبه منه شيخه أن يكف عن التعلم ويبدأ في التعليم، وأن لا يقبل الوظيف (وهي وصية عامة لكل تلاميذه) «حتى لا يتلوث علمي بما يقتضيه هذا الوقت السخيف، ولا سيما أنتم يا طلبة الغرب (الجزائر)، فإياكم وطلب الوظيف على البعد والقرب. وأستحفظكم دينكم وأمانتكم وخواتم عملكم وهذا الكلام».

تلك هي وصية الشيخ مصطفى بن عزوز لتلاميذه، ومنهم عاشور الحنقي. وهي تذكرنا أيضاً بوصية حمدان الونيسي لتلميذه عبدالحميد بن باديس. وكان مصطفى بن عزوز قد أخذ العلوم عن عدة مشائخ منهم محمد الأمير صاحب الثبت الشهير وأحد شيوخ الأزهر في وقته، وإبراهيم الباجوري المصري، ومحمد بن علي السنوسي مؤسس الطريقة السنوسية. وهو بدوره أجاز بالعلوم التي تلقاها عنهم وأسانيدهم وأثباتهم، الشيخ عاشور الخنقي. وكان الخنقي ممن روى عنهم الكتاني، كما ذكرنا. أما الطريقة الخلوتية فقد تلقاها الشيخ عاشور عن مصطفى بن عزوز عن شيخه عبد الحفيظ بن محمد (الخنقي؟). ثم تلقى عاشور الخنقي عن الشيخ محمد الحداد الصدوقي أثناء سجنه في قسنطينة وقبيل وفاته سنة 1873[1].

---

(1) عاشور الخنقي (منار الإشراف)، . الجزائر، 1914، ص 1 ـ 38 من الخاتمة. يفهم من كلام الكتاني (فهرس) 2/550 أن الذي أجاز عاشور الخنقي هو محمد المدني بن عزوز وليس مصطفى بن عزوز. والمشهور أن الشيخ الحداد توفي سنة 1872.

3 ـ **إجازة الخنقي للزموري**: وهو عبد القادر بن داود الزموري. أجازه شعراً في أبيات وردت في قصيدة عاشور الخنقي صغرى الصغرى، وقد أنشأها سنة 1328. وجاء في آخرها:

ومن أجلّ بني الأشراف آونة	من آل داود في زمورة الوزر
الأروع الشيخ عبد القادر ابن فتى	داود أفضل ما أهدى لها القدر
العالم العامل النور المضيء لها	وجه الصواب إذا ما ضلت الفكر
لله درك عبد القادر اتصلت	بنا قصيدتك التي لها بهر
إلى الإجازة في نشر العلوم دعت	لاكن على الرمز والمفهوم يعتبر
لقد أجزتك في نشر العلوم كما	أَجَازَنا مطلقاً أشياخنا النشر
على شريعة تقوى الله والدعوا	ت للمشائخ حتى يكمل العمر[1]

وأوضح أن الزموري قد استدعى أو استجاز الشيخ الخنقي بقصيدة فأجازه. وكان ذلك حوالي 1909.

4 ـ **إجازة القاضي شعيب** لعبد الحليم بن سماية. وقد جاء فيها أن ابن سماية اشتغل بسند رواية العلم ودرايته، وأنه طلب الإجازة فيه من مختلف العلماء فأجازوه، ومنهم القاضي شعيب. وكان هذا من وجوه تلمسان في أول هذا القرن، وقد ترجمنا له في غير هذا المكان. أما ابن سماية فهو من أعيان علماء العاصمة ومن أساتذة مدرسة الجزائر (الثعالبية) وكان من النشطين الذين عارضوا التجنيد الإجباري سنة 1912. وقد أجازه القاضي شعيب «بكل ما تصح له روايته أو تنسب إليه درايته من مقروء ومسموع ومؤلف وموضوع ومفرق ومجموع». وكان ابن سماية قد ذهب بنفسه إلى تلمسان لطلب الإجازة وزيارة الشيخ. وقد شملت الإجازة أيضاً حديث الرحمن (الراحمون يرحمهم الرحمن... ارحموا من في الأرض يرحمكم من في السماء). وذكر الشيخ شعيب أنه يرويه عن عبد الكبير الكتاني

(1) عاشور الخنقي (منار الإشراف)، ص 129.

الفاسي[1]. والإجازة تقع في ورقة ونصف، وكانت عام 1329.

5 - **إجازة الزقاي**: وغيره لمحمد بن أبي سيف البحيري. والزقاي هو محمد بن عبدالله الذي عاش في منتصف القرن الماضي، وتلقى العلم في الأزهر الشريف بمصر ثم رجع إلى الجزائر وتولى عدة وظائف منها إدارة مدرسة تلمسان الرسمية وعضوية المجلس الفقهي والكتابة الصحفية أحياناً. وقد أجاز غير واحد من معاصريه. أما البحيري فهو حسب ما جاء في تعريف الخلف: محمد بن علي بن أبي يوسف البحيري الصابري أصلاً العبادي داراً[2]. ونفهم من تعريف الخلف أن البحيري أصبح أيضاً من مدرسي مدرسة تلمسان الرسمية، ربما في عهد إدارة الزقاي لها. وأن البحيري بلغ من العلم شأواً أهله للإفتاء أيضاً. ومن شيوخه والده الذي حفظ القرآن على يديه في وهران، كما درس عليه علوم اللغة العربية. ومن وهران انتقل إلى زاويتهم بالعين الكبيرة من جبل اترار بولهاصة، وكانت الزاوية على اسم عمه، وهو أبو العباس أحمد بن أبي سيف. ومن هناك توجه للدراسة على أحمد بن هني بمازونة وحصل منه على إجازة أيضاً. ثم درس بمعسكر على أعيان المشارف. وبعد أن نال قسطاً من التعلم عاد إلى زاويتهم وتولى بها التدريس، ولا ندري تاريخ ذلك، كما لا ندري متى حج وجاور. فقد قيل انه حجّ أربع مرات وجاور أربع سنوات. وكانت له في ذلك فرصة للدراسة أيضاً على مشائخ الحرمين، ومنهم سراج الدين المدني ومحمد بن علي السنوسي. ونفهم من دراسته على السنوسي أن ذلك كان قبل مغادرة السنوسي الحجاز إلى مصر وليبيا. وكان السنوسي قد توفي بليبيا سنة 1859. ومهما كان الأمر فاننا نفهم أن البحيري قد أصبح من تلاميذ السنوسي في العلم والطريقة. فقد أجازه فيهما. فمتى رجع إلى الجزائر وشارك في التدريس بمدرسة تلمسان الرسمية؟ ذلك ما لا نعرفه حتى الآن. والغالب أن يكون ذلك خلال الستينات. وهو الزمن الذي كان فيه محمد

(1) مخطوط الخزانة العامة ـ الرباط، ك 48.

(2) تعريف الخلف 2/344.

الزقاي أيضاً مديراً للمدرسة المذكورة.

6 ـ **إجازة السنوسي**: لمحمد المدني بن عزوز. والمقصود بالسنوسي محمد بن علي الذي سبقت إليه الإشارة في هذا الفصل. وكان في إقامته بالحجاز وقبل انتقاله إلى ليبيا وزاوية جغبوب، يجيز الجزائريين الواردين للحج والعمرة والهجرة. ومنهم من ذكرناه. ومحمد المدني هو ابن عم مصطفى بن عزوز مؤسس زاوية نفطة، ومن شيوخ الشاعر الخنقي الشهير. وهو المدني بن أحمد بن إبراهيم بن عزوز البرجي، كما ذكر الكتاني، نسبة إلى برج طولقة ولاية بسكرة الآن. وكانت الإجازة لمحمد المدني عامة.

7 ـ **إجازات علماء الجزائر**: للمكي بن عزوز. وهو محمد المكي بن مصطفى بن عزوز البرجي. ولد حوالي 1270 في نفطة بعد هجرة والده إليها من برج بن عزوز على أثر الاحتلال الفرنسي لنواحي بسكرة، وقد تناولناه في عدة مناسبات. ويقول الكتاني عنه انه رغم كونه شيخ طريقة كان «من المطلعين على الأفكار العصرية... وهذا نادرة النوادر في زماننا هذا الذي كثر فيه الإفراط والتفريط»(1).

أما الإجازات التي حصل عليها من علماء الجزائر فنذكر هذه الأسماء، كما أوردها الكتاني، وهي من ضمن ثمانين شيخاً أجازوه في العالم الإسلامي، وكان الكتاني قد تبادل معه الإجازة وحصل منه على معلومات لو جمعت لجاءت في مجلد، كما قال. وهو يروى عنه كل مؤلفاته. وإليك أسماء الجزائريين الذين أجازوه: علي بن الحاج موسى، ومحمد بن بلقاسم الهاملي، وقد أخذ عنه الطريقة الرحمانية أيضاً، ومحمد بن الأمير عبدالقادر،

---

(1) الكتاني (فهرس) 2/856 ـ 861. وقد ذكرناه باختصار في فصل الجزائر في المغارب والمشارق، سيما دوره في السياسة العربية. وقد توفي باسطانبول سنة 1934 وكتب عنه بعض الجزائريين في الشهاب وغيره. كان المكي بن عزوز رحماني الطريقة، ولكننا لا نعرف إنه كان «شيخ طريقة» كما قال الكتاني.

صاحب كتاب تحفة الزائر، ومحمد المكي بن الصديق الخنقي، ومصطفى بن عزوز، وهو والده، وعلي بن عثمان شيخ زاوية طولقة الرحمانية، والمفتي علي بن الحفاف صاحب التأليف الهام في علم القراءات، وعلي بن الرحمن خوجة، وهو جده لأمه[1]. وابن أبي القاسم الديسي (من الديس قرب بو سعادة) وربما يكون من عائلة صاحب كتاب تعريف الخلف، ومحمد بن القزادري، ومحمد العربي بن محمد التارزي بن عزوز، وعمر بن مصطفى بويراز نزيل تونس وهو من عائلة أحمد توفيق المدني، وأبو راس المازوني حفيد أبي راس الناصر (ويقول الكتاني ان الاستدعاء للإجازة قد حصل ولكنه لا يدري إن كان نالها منه)[2].

8 ـ **إجازتا ابن عزوز والونيسي**: لابن طعيوج. والمقصود محمد المكي بن عزوز سابق الذكر، وحمدان الونيسي أحد علماء قسنطينة وشيخ ابن باديس. وقد تحدثنا عن الونيسي في غير هذا. وأما بلقاسم طعيوج فهو أحد علماء ومتصوفة زواوة، وتوفي سنة 1932. وقد تناولناه في فصل آخر. ولا نملك الآن نَصَّيْ الإجازة، وإنما حصلنا على خبر وجودهما بالمراسلة[3].

9 ـ **إجازة المنور بن البشير إلى بلهاشمي بن بكار**. وكان الشيخ المنور عمدة معهد سيق العلمي حيث درس ابن بكار حوالي عشر سنوات ولازم شيخه فيه. وبعد الإجازة استمر ابن بكار في المعهد المذكور مدرساً ونائباً عن شيخه في الصلاة خمس سنوات. وهذه الإجازة عامة في العلوم

---

(1) هو علي بن عبدالرحمن خوجة بن سماية والد الشيخ عبدالحليم بن سماية المشهور. وكان علي بن سماية من موظفي جريدة المبشر، وقد تحدث عنه إيميل ماسكري في كتابه (رؤى وذكريات إفريقية). وكان معلمه في اللغة العربية والدين الإسلامي، بدروس خاصة. وكلمة خوجة تدل على المهنة (الكتابة)، كما قد تدل على أن أصل عائلة ابن سماية عثماني/ تركي.

(2) الكتاني (فهرس) 2/856 ـ 861.

(3) مراسلة علي أمقران السحنوني، أبريل، 1979.

التي تلقاها مثل الفقه والنحو والبلاغة. وقد ساق ابن بكار صيغة الإجازة في كتابه. ومما جاء فيها:

«أما بعد، فإن أحلى ما يتحلى به الإنسان، وأعلا ما يتجلى به أهل العرفان، الجد والاجتهاد في مسالك العلوم، والأخذ بالأعناق لنيل المنطوق والمفهوم، سيما الأحكام الإلهية والعلوم الشرعية... ولذلك هاجر الأوائل عن الأهل والوطن، وهجروا لذيذ التمتع عارجين أصعب سنن». وتحدثت الإجازة عن بلهاشمي بن بكار وفطنته العلمية وهجرته في سبيل التحصيل. وكونه لازم شيخه ما ينيف عن الأربع سنوات، وتلقيه العلوم التي تلقاها الشيخ نفسه عن أشياخه، واستعداده للرجوع إلى وطنه (معسكر؟) لنشر العلم بين قومه. وكونه طلب الإجازة من شيخه فأجازه «بكل مروياتي وما صح من مسموعاتي»(1).

10 - **إجازة الإحريزي**: (الحريزي) لليجري. والإحريزي هو الشيخ السعيد بن عبدالله الإحريزي السطوري. ولا نعرف عنه الآن إلا القليل وهو أنه كان عند الإجازة في جامع سيدي الصوفي ببجاية. وربما كان إماماً، وذلك سنة 1334 ومن شيوخه في المعقول والمنقول نذكر الحسن الأخليفي، ومحمد بن جمعة القلي، ويحيى بن حمود الورتلاني، ومحمد الطاهر بن المختار المايني. وهي إجازة عامة إلى الشيخ السعيد بن علي اليجري «في جميع ما صحت لي درايته وثبتت لي روايته، من منقول ومعقول، كما أجازني بذلك أشياخي الفحول» وبداية الإجازة هكذا، «وبعد، فقد التمس مني من حسّن بي ظنّه، واعتقد أن قربنا جنّة، الأخ في الله والمحب من أجله، الداعي إلى الله بقوله وفعله...». وكان الشيخ السعيد اليجري من علماء الوقت، وتوفي سنة 1951(2).

---

(1) الإجازة بتاريخ 22 شعبان عام 1339 (أول مايو 1921)، انظر ابن بكار (مجموع النسب) نص الإجازة ص 178 - 179.

(2) نسخة من الإجازة قدمها إلينا محمد عليلي بن الشيخ السعيد اليجري. وهي بخط جميل، بتاريخ 22 يونيو 1991. ومما يذكر أن الشيخ السعيد الاحريزي (الحريزي) =

11 ـ **إجازات الجيلالي**: ونقصد بها الإجازات التي حصل عليها الشيخ عبد الرحمن الجيلالي من شيوخه الآتية أسماؤهم: المولود الزريبي، وعبد الحليم بن سماية والحفناوي بن الشيخ. ونحن إلى الآن لم نطلع على نصوص الإجازات التي قيل انها في صحيح البخاري. وقد تكون عامة، ذلك أن المشائخ الثلاثة ممن كانوا يجمعون بين عدة علوم عقلية ونقلية، ولهم باع طويل في فن الإنشاء والأدب، أما الشيخ الجيلالي فهو صاحب تاريخ الجزائر العام. وقد تناولناه في فصل التاريخ[1].

12 ـ **إجازات بعض علماء الجزائر**: وتونس والمغرب للشيخ علي البوديلمي. فقد ذكر مترجمه الجيلاني بن عبدالحكم في (المرآة الجلية) أن هذا الشيخ قد أجيز من شيوخه في البلدان المذكورة. وذكر منهم مجموعة من كل بلد، ومنهم ابن باديس في قسنطينة ومعاوية التميمي في تونس وعبدالحي الكتاني في المغرب. وجاء في (المرآة الجلية) أن نصوص الإجازات متوفرة عند صاحبها. ويغلب على الظن أن بعضها على الأقل مكتوب بأسلوب رفيع، وأنها علمية وليسة صوفية. على أن الشيخ علي البوديلمي كان أيضاً من أهل الطرق الصوفية، فلعله أخذ من شيوخها إجازات، سيما الرحمانية والدرقاوية (العليوية)[2].

* * *

هذا عن الإجازات في مجال العلوم، أما الإجازات الصوفية، فهي كثيرة بين الجزائريين. ومن الصعب الإحاطة بها. وسنحاول هنا الإلمام بنماذج من الإجازات المكتوبة والممنوحة من كبار الشيوخ لتلاميذهم. وكذلك إلى زملائهم ومعاصريهم الذين يلتمسون منهم الإجارة. ونقصد

= كان أحد شيوخ علي البوديلمي الذي أصبح من مدرسي جامع تلمسان منذ 1943. انظر عنه فقرة التفسير.

(1) من بحث لأحد طلابنا في الماجستير، وهو الصادق دحاش 1993.

(2) انظر كتاب (المرآة الجلية)، ص 351 ـ 357.

بالصوفية هنا ما كان موضوعه في التصوف كالأذكار والمصافحة وبعض العبارات المنسوبة. ومعنى ذلك أن الذي يكتب هذا النوع من الإجازات قد لا يكون هو نفسه مرابطاً أو شيخ طريقة، بل قد يكون من العلماء الموظفين في القضاء والسلك الديني والعاملين في التدريس والتأليف. كما حدث مثلاً بين المفتي بن الحفاف والقاضي شعيب، وهكذا.

1 ـ **إجازة الشيخ الحداد**: للبوجليلي. فقد أجاز محمد الحداد شيخ زاوية صدوق الرحمانية تلميذه ومقدمه محمد بن أبي القاسم البوجليلي العباسي، وجمعت الإجازة علم الفقه وبركة الطريقة «كل ما فتح الله به عليه على أيدينا، من فقه وطريقة رحمانية، بل وجميع ما يؤذن فيه شرعاً في حياتي، واستخلفته في ذلك بعد مماتي. فمن أخذ عنه في ذلك كان كمن أخذ عني، ومن خالفه فقد خالفني». وكان الشيخ الحداد قد وقع الإجازة هكذا: «ورقمه ببنانه الفانية الفقير إلى المالك الجواد، محمد امزيان ابن الحداد، رحم الله ضعفه». وقد أرسلت الإجازة إلى البوجليلي من سجن قسنطينة حيث كان الشيخ الحداد يقضي آخر أيامه، مع الشيخ الطاهر اليتورغي[1].

2 ـ **إجازة محمد بن علي بن مالك إلى البوجليلي أيضاً**: وكان ابن مالك من أساتذة زاوية عبدالرحمن اليلولي حيث درس البوجليلي. والإجازة شملت علم القراءات والتصوف. وهي قصيرة، ولا يذكر فيها ابن مالك عمن أخذ ذلك وإنما هي شهادة على ما أخذه منه البوجليلي أثناء الدراسة: «أما بعد، فأنا أعلم الواقف على كتابنا هذا من الأيمة العاملين بالسنة والكتاب، بأني قد أجزت تلميذنا... في جميع ما أخذه عني من القراءات نحواً وتجويداً، فهماً وأداء، وما أخذه عني عهداً ووِرداً صحيحاً، لوقوع حقيقته

---

(1) من مقالة لعلي أمقران السحنوني عن البوجليلي. وقد وجد علي أمقران نص الإجازة في مكتبة ابن أبي داود. وكان لويس رين قد رأى أنه من الحكمة أن يعين الشيخ الحداد خليفة عنه ابن الحملاوي وليس البوجليلي. فإذا صحت هذه الإجازة فانها تجعل البوجليلي هو الخليفة من بعده.

على شريعة كاملة وأحكام نافذة. ومن أخذ عنه الورد كأنه أخذ عني، بل هو أفضل مني، وإنما أسعفته بذلك لحسن ظنه. بتاريخ 1275 (1859)[1].

3 - **إجازة عامة لعلي بن عثمان الطولقي**: نذكر نموذجاً للإجازة التي كان الشيخ علي بن عثمان صاحب زاوية طولقة في القرن الماضي يعطيها لمقدميه ولمن يسألها من تلاميذه الذين يثق في ولائهم للطريقة الرحمانية. وكانت زاوية طولقة في عهدَيْ علي بن عمر وعلي بن عثمان من أكبر المراكز العلمية والصوفية في الجنوب، وكانت تتبعها إلى حين زاوية نفطة وزاوية سيدي سالم بالوادي. والإجازة تحدد أذكار الطريقة وأوقاتها، وتحث على العمل بها وعلى الطاعة والحضرة للاتباع، وعلى الصبر والتسليم والمؤاخاة والتعاون، مع التبشير بأن داخل الطريقة سيفوز حسبما ورد في الحديث النبوي. ونحن لا نحكم على ذلك هنا، فقد ذكرنا ما فيه الكفاية حول هذا الموضوع في كتابنا الحركة الوطنية وكذلك في فصل التصوف حيث بينا علاقات الزوايا بالسياسة الفرنسية عندئذ.

بدأت الإجازة بهذا الأسلوب: «من خديم شيخه علي بن عثمان بن علي بن عمر الطولقي إلى كافة أحبابنا وإخواننا الواقفين على جوابنا هذا. . . أما بعد، فإني أذنت وأجزت إجازة تامة شاملة الحامل المنور الصالح العامل الحاذق الأديب العارف بربه، ولدنا قلباً لا صلباً، سيدي. . . أن يعطي أوراد طريقتنا الخلوتية (الرحمانية) المتصل سندها إلى خير البرية، ﷺ. وصفة التلقين هي أن يمسك إبهام يمين الطالب ويقول له: غمض عينيك واسمع إليّ وتبعني». وبعد أن ذكر في عدة سطور طريقة التلقين وما يقوله الملقن وما يردده التابع، وعدد المرات، ختم الشيخ إجازته بقوله: «ومن أخذ عنه كأنما أخذ عني. وعليكم بطاعته، ومداومة الحضرة، صباحاً ومساء مجتمعين ليحصل المدد النبوي ﷺ، وعليكم بمؤخاة (في الأصل: مخاوات) بعضكم

---

(1) من مقالة لعلي أمقران السحنوني.

بعضاً، وعليكم أيضاً بالصبر والتسليم لخلق الله، وتعاونوا على البر والتقوى، وجدوا واجتهدوا في ذكركم لتدخلوا في حزب الطريقة المنورة، فإن من دخلها دخل في حزب وضمانة المصطفى ﷺ، ومن دخلها كمن دخل سفينة نوح، وكمن دخل مقام إبراهيم. . .» بتاريخ 28 جمادي الثانية 1302[1].

4 - **إجازة القاضي شعيب:** إلى محمد بن عبدالرحمن الديسي. وكلاهما من العلماء ولكن الإجازة كانت في موضوع صوفي وهو أوراد الطريقة الشاذلية. وكان الديسي قد طلب الإجازة من زميله. وكانت بينهما صلة علمية دلت عليها المراسلات المستمرة بينهما وشرح الديسي للعقيدة التي وضعها القاضي شعيب، وهو الشرح الذي سنتعرض إليه في علم الكلام. وكلاهما له عدد معتبر من التآليف معظمها في غير التصوف. وفي الإجازة ذكر القاضي شعيب مصادره أو أسانيده في الطريقة الشاذلية. أخذها أولاً عن شيخه مولاي الحبيب بن موسى بن هنان[2] الخالدي، وهذا أخذها عن الحاج أحمد بن عبدالمؤمن الغماري، عن شيخه مولاي العربي الدرقاوي. وبعد موت الشيخ الخالدي سنة 1297 أخذ عن وارث سره وبركته الحاج عبدالله بن عدة بن الشويرف ـ المشرفي ـ المتوفى سنة 1298.

كما ورد عليه خطاب من قدور بن سليمان المستغانمي تضمن الإذن له مطلقاً في الطريقة الشاذلية. وكان قدور بن سليمان هذا قد تتلمذ على الشيخ محمد الموسوم صاحب زاوية قصر البخاري الشاذلية، وأخذ هذا عن شيخه عدة بن غلام الله، وهذا عن شيخه سيدي العربي بن عطية الونشريسي، دفين تونس، وهذا عن شيخه مولاي العربي الدرقاوي، مؤسس الطريقة الدرقاوية.

(1) ديبون وكوبولاني (الطرق الدينية الإسلامية) الجزائر، 1897، ص 401.

(2) ذكر القاضي شعيب في كناشه أن الشيخ الحبيب بن موسى الخالدي المذكور من آل سيدي خالد دفين شرقي وادي مكرة (مقرة) من أرض بني عامر، كان من أهل التصريف (الكرامات) عندما هاجر بنو عامر إلى المغرب هاجر هو إلى سبخة وهران ثم رجع عندما رجعوا. وكان يرى أن الهجرة الصورية قد انقطعت.

تاريخ الإجازة هو: 18 جمادي الثانية 1321 (11 سبتمبر 1903)[1]. ونلاحظ أن الخطاب الذي يشير إليه القاضي شعيب بالنسبة لقدور بن سليمان قد جاءه من الحجاز حيث ارتحل ابن سليمان إلى هناك مهاجراً[2].

ومما جاء في إجازة القاضي شعيب للديسي «وبعد، فانه... ورد علي كتاب كريم من أخ عظيم وولي صميم، فضله مشهور، وسعيه مشكور، يلتمس مني الإجازة في الأوراد الشاذلية العلية... ألا وهو الإنسان الكامل... الشيخ سيدي الحاج محمد بن عبدالرحمن الديسي... فأسعفته حيناً بمرامه... وأجزت له أن يأخذ عني تلكم الأوراد، وأن يأخذ فيها أيضاً لمن أراد من الوّراد» وبعد هذا ذكر سنده الذي أشرنا إليه.

5 - **إجازة القاضي شعيب** للشيخ الهاشمي بن مولاي أحمد. وهي تتعلق بالحديث المسلسل بالأولية. وقد التمس منه المجيز ذلك له ولأولاده وأحفاده. ولا ندري الآن من هو المجاز، ولعله من أسرة ابن بكار المعسكرية. وهي بتاريخ 1333[3].

6 - **إجازة ابن الحفاف**: للقاضي شعيب، وكلاهما سبق ذكره. وهي في موضوع الاسم الأعظم (آية الكرسي) وفي المصافحة. وفي الإجازة تفاصيل ذكر الاسم الأعظم، وقراءة سورة الإخلاص في ليلة الجمعة أو الاثنين وعدد المرات وأوقات القراءة[4]. وتاريخها 1304. ويذكر ابن الحفاف أنه أخذ سند المصافحة عن الشيخ محمد الصالح الرضوي عندما زار الجزائر سنة 1261.

7 - **إجازة من محمد** بن عبدالرحمن الديسي إلى القاضي شعيب. وهي

---

(1) الخزانة العامة - الرباط، مخطوط ك 48.

(2) عن ذلك انظر فصل التصوف. وكذلك سابقاً.

(3) الخزانة العامة - الرباط، ك 48.

(4) الخزانة العامة - الرباط، ك 48. والإجازة كتبت بصيغة المتكلم سنة 1304، ثم نقلها أبو بكر مصطفى ولد بنعلي سنة 1347 (1928).

شعرية وتقع في ثمانية عشر بيتاً[1]. وهناك إجازات صوفية أخرى لا تكاد تحصى.



وبالإضافة إلى ذلك نتعرض إلى الإجازات التي تبادلها الجزائريون مع علماء المشرق والمغرب. وهي كثيرة أيضاً، ولكن أكثرها من علماء المشرق والمغرب إلى الجزائريين. ولعل ذلك راجع إلى كثرة المهاجرين منهم في سبيل العلم الذي لم يجدوه في وطنهم. أما المشارقة والمغاربة فقلما جاؤوا إلى الجزائر لتحصيل العلم. وإنما حلوا بها زائرين أو عابرين.

ومن الجزائريين الذين منحوا الإجازات لعلماء المشرق والمغرب نذكر محمد بن العنّاني، وأبو حامد المشرفي، والأمير عبدالقادر، وابنه محمد، والشيخ طاهر الجزائري، والمكي بن عزوز، ومحمد بن علي السنوسي، والقاضي شعيب ومحمد بن عبدالرحمن الديسي. ويبدو أن هذا النوع من التبادل قد خف منذ الحرب العالمية الأولى. وكان ذلك راجعاً ربما إلى انتشار التعليم الحديث القائم على تلقي العلوم في المدارس ونيل الإجازات في شكل شهادات رسمية من قبل مؤسسة وليس من قبل فرد. كما أن التصوف قد خفت حدته بانتشار التعليم والوعي السياسي والدعوة إلى الإصلاح ومقاومة الاستعمار. وأصبح الذي يريد أن يجيز أحداً ما عليه إلا أن ينوه به في كتاب أو صحيفة، كما أصبح طلب العلم بالدراسة النظامية والانخراط في البرامج التي توصل المراحل النهائية من كل علم. وهكذا توارى، ولا نقول اختفى، اللجوء إلى طلب الإجازات التقليدية. وأبرز علمائنا منذ 1920 لا نعرف لهم إجازات كالتي كانت في الماضي اللهم إلا إذا حصلوا عليها قبل التاريخ المذكور. غير أننا سنرى أن الظاهرة لم تختف

(1) نصها عند علي أمقران السحنوني. وقد ذكر أن للشيخ محمد أمزيان بن الحداد إجازة إلى محمد الحفناوي بن أبي القاسم بن إبراهيم الغول، أحد أقارب صاحب تعريف الخلف.

تماماً، خصوصاً عند العلماء التقليديين، ورجال التصوف والمرابطين.

1 ـ أول ما يلفت النظر هو كثرة الذين أجازهم محمد صالح الرضوي من علماء الجزائر، فقد بلغوا قرابة العشرين، ويذكر الكتاني عن المكي بن عزوز صاحب (عمدة الأثبات) أن الرضوي قد أعطى وكالة لأحد هؤلاء العلماء، وهو عبدالرحمن بن الأمين[1]، لينوب عنه في منح الإجازة لمن أراد بعده. فكتب ابن الأمين أسانيد الشيخ على أوراق بيضاء ووضع ختمه عليها وجعلها جاهزة للإجازة. وفي ذلك ابتذال للإجازة نفسها وهوان للعلم. ومع ذلك فاننا نلاحظ أن بعض الذين حظوا بإجازة الرضوي كانوا قد أثبتوا وجودهم العلمي كالحرار وابن الحفاف وعلي بن سماية والعمالي وابن الحاج موسى. والغريب أن إجازة الرضوي كانت في علم الحديث وروايته، وكذلك في التصوف.

ونقل الكتاني عن ابن عزوز قوله: «ما يتعجب منه أن المترجم (الرضوي) مع جولاته شرقاً وغرباً ما وجد مجازاً منه في غير الجزائر إلاّ قليلاً». ولذلك بقي اسم الرضوي متواتراً بين علماء الجزائر حتى جعله ابن أبي شنب من الجسور التي عبر بها صحيح البخاري إلى الجزائر. وقال الكتاني انه قد حصل بجولان الرضوي في تونس والجزائر والمغرب «روجان لعلم الحديث ورواته، فانه نشر أسانيده وبث علومه. ولا يزال ذكره بالجزائر إلى الآن غضّاً طريّاً كأنه خرج منها البارحة»[2]. وقد أجاز الرضوي أيضاً بعض علماء المغرب وتونس. وإجازات الرضوي للجزائريين في العهد الفرنسي تذكرنا بإجازات مرتضى الزبيدي لهم في العهد العثماني، رغم اختلاف المكان، فالزبيدي أجازهم من مصر والرضوي أجازهم في بلادهم نفسها.

---

(1) لعله أحد أبناء المفتي الشهير علي بن عبدالقادر بن الأمين الذي توفي قبل الاحتلال بقليل. انظر عنه التاريخ الثقافي، جزء 2.

(2) الكتاني (فهرس) 1/432. انظر عن الرضوي فصل المشارق والمغارب أيضاً.

2 ـ **إجازة الشيخ بخيت المطيعي**: لعبد الحميد بن باديس، وكان ابن باديس قد أدى فريضة الحج سنة 1913، ولعله كان يفكر في الهجرة، تقليداً لشيخه الونيسي، وكانت أسرة ابن باديس قد فكرت في الهجرة في آخر القرن الماضي، أو كان ابن باديس متفادياً للتجنيد الإجباري الذي فرضه الفرنسيون سنة 1912. وفي طريقه لقي بعض المشائخ في مصر ومنهم الشيخ محمد بخيت الذي منحه الإجازة، ربما بطلب منه، كما جرت العادة، ولكننا لا نملك الآن صورة للإجازة ولا لطلبها[1].

3 ـ **إجازة الطاهر بن عاشور**: لمحمد العيد. والطاهر بن عاشور من عمداء الزيتونة وكان معروفاً بعلمه ومؤلفاته وفتاويه. أما محمد العيد فهو الشاعر الذي سجل شعره أطوار النهضة الإسلامية في الجزائر، وكان من تلاميذ الزيتونة بعض الوقت. ولكن الإجازة لم تأت أيام الطلب، وإنما جاءت سنة 1372 عندما كان محمد العيد مدرساً في عين مليلة. والإجازة تتعلق بكتب الحديث وكتب الأدب والشريعة الإسلامية[2]. ومن الواضح أن محمد العيد هو الذي يكون قد طلب الإجازة، ولكننا لا نملك صيغة ذلك. وربما ضمن طلبه قصيدة لا نعرفها. فالجائزة لا تأتي هدية ولكن باستدعاء كما ذكرنا.

4 ـ **إجازات الكتاني للجزائريين**: ذكر عبدالحي الكتاني في (فهرس الفهارس) عدداً من علماء الجزائر الذين أجازهم وأجازوه. ومنهم القاضي شعيب، وعلي بن الحاج موسى. وما يلفت النظر هو أن إجازة الكتاني للقاضي شعيب جرى حولها نقاش بينهما سيما حول (دلائل الخيرات). وكان الكتاني قد أرسل إلى القاضي بعض الأعمال للفائدة وفي بعضها أسانيد

(1) الحركة الوطنية 391/2، ط. 4، بيروت 1990. ومقالة حمزة بوكوشة «مع ابن باديس» في مجلة (المعرفة)، أبريل 1964.

(2) محمد بن سمينة (محمد العيد)، ط. الجزائر، 1987، ص 155 ـ 158. والشيخ بخيت هو الذي أجاز أيضاً المولود الزريبي، انظر ترجمته.

والده، وسمى بعضها (منية القاصد في بعض أسانيد الأستاذ الوالد)، وهو فهرس، كما قال: «ألفه باسم صديقنا العالم الصالح الناسك المعمر، قاضي تلمسان الشيخ شعيب الجليلي» وهو في نحو كراسين، والعمل الثاني الذي أرسله إليه هو (المباحث الحسان المرفوعة إلى قاضي تلمسان). وهو في كراسة. ويقول الكتاني عن عمله الأخير انه «مباحث إسنادية انتقادية تتعلق بإجازات قاضي تلمسان ـ شعيب الجليلي ـ. . . من شيوخه».

وعبارة «الانتقادية» تدل على أن الكتاني أراد تصحيح ما جاء في بعض مراسلات وإجازات القاضي شعيب. وقد تسبب ذلك في إحراج القاضي حتى تفادى المراسلة الطويلة معه، كما اعترف ببعض ما وقع فيه وصححه، يقول القاضي شعيب عن طلب الكتاني منه الإجازة أن العظم قد وهن منه واشتعل الرأس شيباً «وجمدت القريحة وخمدت الفكرة، والذهن فاتر من مطالعة النوازل وتصفح الدفاتر. . . مع زيادة شغل البال. . . بهذا البلد الصادق عليه وعلى أهله قول القائل:

كأن لم يكن بين الحجون إلى الصفا ... أنيس ولم يسمر بمكة سامر

وقول الآخر:

لم يبق صاف ولا مصاف ... ولا أمين ولا ثمين»

وطلب من الكتاني أن يأخذ الإجازة التي بعثها (القاضي شعيب) إلى بعض علماء المغرب وأن ينسخ، بعد ذلك، إجازتنا «وضم ذلك إلى ما يصلكم»، أي أنه اختصر الطريق فكتب إليه قليلاً وأحاله على ما كتب للآخرين.

وكان القاضي شعيب قد كتب في إحدى مراسلاته مع الكتاني أنه أخذ (دلائل الخيرات) إجازة من الشيخ علي بن عبدالرحمن مفتي وهران، فناقشه الكتاني ذلك في (المباحث الحسان) وأكد له أنه إنما أخذ دلائل الخيرات إجازة منه (أي الكتاني). فأجاب القاضي بأن ذلك صحيح، وأنه بعد إجازة

الكتاني له فيه أخذه أيضاً من قاضي وهران عندئذ الشيخ أحمد بن حسن الشريقي المختاري[1].

وتبادل الكتاني أيضاً الإجازة مع علي بن الحاج موسى. وكان هذا من الجيل الذي عاصر الاحتلال في عنفوانه، وتولى أبوه أحمد بعض الوظائف الدينية، كما توظف ابنه في القضاء وغيره بعض الوقت، ثم تفرغ للتصوف والعبادة والتأليف، وكانت وظيفته قيماً على ضريح الشيخ عبدالرحمن الثعالبي داخلة في الوظائف الرسمية أيضاً لأن أجرها يأتي من إدارة الشؤون الأهلية، التي يشرف عليها الفرنسيون، وإنما هي أقل عرضة للاختلاط بهم وأقل مسؤولية في الدنيا. وقد وصفه الزوار والرحالة بالعلم والورع، مثل محمد بيرم الخامس. وقد ترجم له الكتاني باختصار، ولا توجد إلى الآن ترجمة وافية عنه. وأورد الكتاني سلسلة نسبه في حوالي تسعة جدود، وكانت عائلتهم من جبل بوزقزوك (يكتبها الكتاني بوزكزة)، أي جبل بني زقزوك قرب جبل العمّال من سلسلة الجبال الواقعة حول العاصمة. وكانت لهم زاوية في جبل بوزقزوك.

وهذه المعلومات وجدها الكتاني بخط علي بن الحاج موسى نفسه متحدثاً عن أصله وعائلته[2]. ولد علي بن الحاج موسى في العاصمة، سنة 1244 أثناء حصار الفرنسيين لمرسى الجزائر وقبيل الاحتلال. وأخذ بها العلم عن والده ثم عن الشيخ مصطفى بن الحرار وطبقته، ومنهم ربما الكبابطي والمانجلاتي، وواعزيز الخ. وفي 1261 أجازه محمد الصالح الرضوي وكان سنه عندئذ سبعة عشر عاماً فقط (!) ثم أجازه أبو حامد المشرفي سنة 1294 (1878)، وكذلك علي بن ظاهر الوتري المدني سنة

---

(1) الكتاني (فهرس) 2/590. انظر أيضاً الخزانة العامة ـ الرباط، مخطوط ك 48.

(2) جدوده، كما جاؤوا في الكتاني ونقله هو عن المترجم نفسه هم: علي بن أحمد بن الحاج موسى، ابن عبد العزيز بن أحمد زروق، ابن الحسين بن محمد الكبير المعروف بشائب الذراع، بن عبدالعزيز بن محمد، بن عبد الرحمن، بن مقبل البوزكزاوي. وقد عرف بجده الأول: الحاج موسى.

1297. كما سبقت إلى ذلك الإشارة. وتلقى كذلك إجازات أخرى من بعض علماء المغرب منهم محمد بن جعفر الكتاني عن طريق المكاتبة من فاس، سنة 1301، وأبو محمد التاودي بن المهدي ابن الطالب ابن سودة سنة 1303. وقد استمع هذا من ابن الحاج موسى لحديث المسلسل بالفاتحة. ومن جهة أخرى حصل ابن الحاج موسى على إجازة من المكي بن عزوز، ومن ابن خليفة المدني الذي توفي في المغرب سنة 1306. ويذهب الكتاني إلى أن الرجلين الأخيرين قد تراسلا مع ابن الحاج موسى وتبادلا معه الإجازات. «كلاهما تدّبج معه وكنا لبعضهما عدة إجازات».

وكان ابن الحاج موسى قد دخل في عدة طرق صوفية أيضاً، ومنها القادرية والشاذلية. أخذ ذلك عن جماعة، كما يقول الكتاني، من الجزائريين والحجازيين والشاميين. ولم يذكر له الكتاني عنايته بترجمة حياة أحمد بن يوسف الملياني، دفين مليانة، وصاحب المواقف السياسية أوائل الفتح العثماني للجزائر، وكان شاذلياً. ومن تآليفه (ابن الحاج موسى) في ذلك كتاب (رِبْح التجارة) الذي سنعرض إليه في التصرف. وذكر الكتاني أن ابن الحاج موسى كان بصدد إعداد فهرس بمروياته. ولم يذكر أنه أتم عمله. كما ذكر أن له مجموعة من الإجازات قد آلت إليه، أي إلى الكتاني. وقد أخبره بذلك سنة 1322. ويبدو أنهما لم يلتقيا وإنما دار ما دار بينهما بالمراسلة. وقد توفي ابن الحاج موسى عام 1330 (1913)[1].

5 ـ **إجازة أخرى للكتاني**: إلى محمد بن عبدالرحمن الديسي. والواقع أن الإجازة قد جرت بينهما مبادلة. وكان الديسي من رعيل الفحول من العلماء، لازم بحكم عاهة فقد البصر زاوية الهامل تلميذاً وأستاذاً. ويبدو أنه خرج مرة واحدة للحج، لأن الكتاني ينعته بالحاج. وبلغت تآليفه خمسة وعشرين مؤلفاً، ومعظمها رسائل صغيرة في العلوم التي كان يدرسها وفي

---

(1) الكتاني (فهرس) 2/788 ـ 789. انظر أيضاً محمد بيرم (صفوة الاعتبار) 4/ عنه انظر أيضاً فصل المكتبات.

الأدب. وبعضها شروح، وهو في ملازمته التدريس رغم طول المدة يشبه معاصره عبدالقادر المجاوي، فقد تفرغ كل منهما له، وأخرجا التلاميذ المشهود لهم. ولا نعرف أنهما تلاقيا أو تراسلا، مع ذلك. وكان الديسي من علماء القراءات والتجويد أيضاً. وكانت له حافظة نادرة. وقد عرفنا أنه لم يكن على علاقة جيدة مع الشاعر عاشور الخنقي الذي انتصر للأشراف ولو كانوا عصاة. وكان الشيخ محمد بن أبي القاسم الهاملي يكرمهما معاً. وقد تحدثنا على ذلك في محله. ودامت مدة إقامة الديسي بالزاوية حوالي أربعين سنة، إذ دخلها في أوائل الثمانينات، وتوفي سنة 1922. ولم نطلع إلى الآن على إجازته للكتاني ولا إجازة هذا له[1]. ويذكر صاحب تعريف الخلف أنه قد بعث له يسأله عدة أسئلة عن المرأة وعن علماء الجنوب وغيرها. وهي الأسئلة التي طلب الإجابة عليها السيد (آرنو) الفرنسي مدير جريدة المبشر في وقته. فالتجأ صاحب التعريف إلى شيخه الديسي[2].

6 ـ **إجازة المكي بن عزوز**: للشيخ الطاهر العبيدي. أما المكي بن عزوز فقد سبق الحديث عنه، وأما العبيدي[3] فهو أحد علماء سوف الذين تولوا التدريس في الجامع الكبير بتقرت طيلة حياته تقريباً. تخرج على يد عبدالرحمن العمودي ومحمد العربي موسى في الوادي وأكمل تعليمه في تونس (الزيتونة؟) وتبادل المراسلات مع علماء الوقت وقرظ بعضهم أعماله مثل محمد بن عبدالرحمن الديسي وابن باديس. وله منظومات عديدة في فنون شتى معظمها في الفقه. وكان أخوه أحمد العبيدي في الوادي يقاربه علماً ووظيفة.

(1) عن الديسي انظر عمر بن قينة (الديسي)، الجزائر، 1976. وزكي محمد مجاهد (الأعلام الشرقية) 3/130، (وتعريف الخلف) 2/407، ودبوز (نهضة) 1/79 ـ 80.

(2) تعريف الخلف 2/417.

(3) انظر عنه كتابنا (تجارب في الأدب والرحلة) فصل «مراسلة غريبة بين ابن باديس وأحد علماء سوف».

7 ـ **إجازة عمر بن الطالب** بن سودة إلى علي بن عبدالرحمن بن محمد بن والي، مفتي وهران. وهي إجازة عامة[1]. وابن سودة أحد علماء المغرب وأعيانه. وعلي بن عبدالرحمن كان من علماء الدين والطريقة. وقد ترجمنا له بما توفر لنا من معلومات في فصل التصوف. وكانت بينه وبين علماء المنطقة، مثل الشيخ القاضي شعيب، مراسلات. وكان في نفس الوقت مقدماً للطريقة التجانية متولياً للفتوى عدة سنوات في آخر القرن الماضي. وهو غير معروف بالتأليف. ولا ندري إن كان قد أجاز هو أيضاً ابن سودة، أو كانت الإجازة من جانب واحد، وربما كان ابن عبدالرحمن من خريجي مدرسة تلمسان الرسمية.

8 ـ **إجازة بعض علماء المغرب**: لأحمد بن السنوسي بن خليل الغريسي. وكان هذا الشيخ قد انتقل إلى فاس للدراسة العادية وجرى له امتحان على يد لجنة مؤلفة من شيوخ القرويين وهم: محمد كنون، وأحمد البناني، وأحمد القادري والهادي السقلي وشيخ آخر اسمه الطيب (بن كيران؟). وكان كاتب اللجنة هو أحمد بن إدريس، وشمل الامتحان العلوم العربية والشرعية مثل مختصر خليل ورسالة الوضع والأصول، والنحو والمنطق والبيان ثم الحساب والفلك. وبعد الامتحان منحوه الإجازة وأذنوا له في التدريس. ولا شك أن هذا كان بداية التغيير الذي أشرنا إليه، فهو قد حصل على إجازة جماعية ـ إذا صح التعبير ـ ونال شهادة من مؤسسة. وربما كان في صيغة الإجازة بعض البقايا التقليدية[2]. وكان ذلك سنة 1896.

9 ـ **إجازة في التصوف** والطريقة المدنية (الشاذلية) من محمد أحمد بن عبدالله السفاقصي إلى سيدي يحيى بن أحمد، مقدم أولاد نائل.

---

(1) الكتاني (فهرس) 1/342.

(2) ابن سديرة (كتاب الرسائل)، ص 202. جاء التاريخ في هذا المصدر هكذا: 26 رجب 1896، أي الجمع بين الشهر الهجري والعام الميلادي. وليس لدينا مصدر آخر الآن لتصحيح ذلك.

المؤلفات الفقهية قليلة أيضاً خلال هذا العهد[1]. وربما يرجع ذلك إلى عدم حرية الفقهاء في تناول الموضوعات الفقهية حسب الشريعة الإسلامية. فقد كانت بعض أبواب الفقه محرمة في التدريس والخطب والفتوى. ذلك أن الإدارة كانت تخشى أن يستعملها العلماء في دفع الناس إلى المعارضة والثورة أو «التعصب» كما كان الفرنسيون يطلقون على المعارضة. وربما يرجع ذلك أيضاً إلى ضعف الثقافة الدينية، فقد كان المصدر الوحيد لتخريج القضاة والفقهاء هي المدارس الثلاث التي أسستها الإدارة سنة 1850، وهي مدارس لا يتجاوز مستواها في أغلب الأحيان الدراسة الثانوية في مصطلحنا اليوم، ربما مستوى المتوسطات. حقيقة أن بعض الفقهاء قد تخرجوا من الزوايا المحلية ولكنهم كانوا بعيدين عن المجال العلمي والوظيفي، وربما كانوا هم أيضاً يكررون ما كتب القدماء فقط. أما الذين تخرجوا من بعض المعاهد الإسلامية ورجعوا إلى الوطن فقد استوعبتهم الإدارة وجعلتهم يندمجون في بوتقتها في أغلب الأحيان، أمثال الزقاي والمجاوي وابن مهنة وعاشور الخنقي. ولم يبدأ تحرر الفقهاء على الأغلب إلا منذ ظهور الحركة الإصلاحية، وهي حركة ركزت على التعليم العربي وتجديد الدين ومحاربة الآفات الاجتماعية ولم تهتم بالتأليف.

والمذاهب الفقهية الرائجة خلال العهد الذي ندرسه هي: المالكي والحنفي والإباضي. أما المالكي فهو مذهب الغالبية العظمى من السكان، وكان له مصادره في الكتاب والسنة وموطأ الإمام مالك ومدونة ابن القاسم ومختصر الشيخ خليل بن إسحاق، وبتقادم الزمن أصبح مختصر خليل هو العمدة في الأحكام والدروس والفتاوى. وقد اعتمدته الإدارة الفرنسية أيضاً في تعاملها مع الجزائريين. فكان المختصر مقرراً في المدارس الرسمية وفي المحاكم. وتسابق المستشرقون إلى ترجمته والتعريف به. ومن الذين ترجموه

(1) انظر المؤلفات المتعلقة بالفرائض والميراث في فصل العلوم والرياضيات، الخ.

مبكراً الدكتور بيرون[1]. فكانت المحاكم الشرعية مهما كان مكانها في الوطن وكذلك المحاكم الفرنسية التي تنظر في الأحكام بين المسلمين أو بين هؤلاء وغيرهم تعتمد على المختصر في أصله أو في ترجمته.

ومنذ الاحتلال أخذ عدد الأحناف يتضاءل لأن معظمهم كانوا من العثمانيين أو من نسلهم. ولكن السلطة الفرنسية قد استمرت في تعيين المفتين على المذهب الحنفي في بعض المدن الرئيسية كالعاصمة وقسنطينة والمدية، إلى أن اختفى وظيف المذهب من غير العاصمة. وكذلك أضعفت هذه السلطة عن قصد من سمعة ومكانة المفتي والقاضي الحنفيين[2]. وكان المفتي الحنفي (محمد بن محمود بن العنابي) أول من نفته السلطات الفرنسية بعد الاحتلال مباشرة (1830). وكان للحنفية كذلك مصادرهم في الفتوى والقضاء، ومن ذلك فقه الإمام أبي حنيفة وكتاب الدر المختار. ولكن عدم الحرية وضعف المستوى واحتكار المحاكم الفرنسية لإصدار الأحكام كان يمس جميع الفقهاء المسلمين مهما كان مذهبهم.

وقد تعامل الفرنسيون في المذهب الإباضي على مراحل، وأول اتصال لهم مع أصحاب هذا المذهب كان في العاصمة ولكن في شكل نقابة كانت تمثل بني ميزاب فيها. فاعترفوا بها كتنظيم اجتماعي ـ اقتصادي أكثر منه ديني. وكان أمين النقابة مسؤولاً عن كل ما يصدر عن المنخرطين في تنظيمه دينياً واجتماعياً واقتصادياً وأمنياً. وهو بذلك يضمن لهم ممارسة حرية العبادة وحرية التجارة والتنقل بين ميزاب والعاصمة. ومنذ احتلال الصحراء في أوائل الخمسينات عوملت ميزاب معاملة خاصة حين أعطيت نظام الحماية الفرنسية مع الاحتفاظ بأمورها الداخلية من شعائر وعزابة وتعليم وتجارة وقضاء. ولكن في سنة 1882 شمل الاحتلال المباشر ميزاب أيضاً ورفع عنها نظام الحماية، وسمح لأهلها بممارسة شعائرهم حسب مذهبهم، وكان من

---

(1) انظر لاحقاً.

(2) انظر من رسائل علماء الجزائر في القرن الماضي، في أبحاث وآراء، جـ 3.

أبرز رجال العلم عندئذ في المنطقة هو الشيخ أطفيش الذي كان المرجع لأهل ميزاب في الشؤون الدينية. وقد وضع الشيخ أطفيش مجموعة من الكتب في المذهب الإباضي منها شرح كتاب النيل وشفاء الغليل للثميني. وباتفاق معه ومع السلطات الفرنسية بواسطة المستشرق إيميل ماسكري، أصبح شرح كتاب النيل هو المرجع الرئيسي في المذهب الإباضي، وهو الكتاب المعتمد في المحاكم.

هذه نظرة عامة عن أحوال الفقه والمذاهب والتآليف في هذا الموضوع، ولنذكر الآن ما تعرفنا عليه من مؤلفات في الكتب الفقهية، على اختلاف المذاهب. وقد شملت هذه التآليف المسائل الفقهية من ربا وقراض، ورؤية هلال رمضان، وصوم وحج، كما شملت الفتاوى والنوازل.

1 ـ النوازل التي عرضت للأمير عبدالقادر أثناء المقاومة واستفتى فيها علماء المغرب ومصر وغيرهم. مثل حكم الدين في المعونة (ضريبة) الحربية، وفي الهجرة من الجزائر بعد تغلب الفرنسيين عليها، وفي المسلمين المخالفين الذين تعاملوا مع الفرنسيين ورفضوا علناً أو خفية الحكم الإسلامي (حكم الأمير). وهذه النوازل مفصلة في كتاب تحفة الزائر وفي أجوبة الشيخ التسولي المغربي والشيخ عليش وحسن العدوى المصريين عليها[1].

2 ـ الجدل الذي دار حول حكم الهجرة من الجزائر بعد الاحتلال، ولا سيما ما كتبه في الموضوع العلماء الآتية أسماؤهم: مصطفى الكبابطي، ومحمد بن الشاهد، وقدور بن رويلة، وعلي بن الحفاف. وقد وردت عن ذلك أخبار في تحفة الزائر، كما نشر منها محمد بن عبدالكريم نماذج في كتابه (حكم الهجرة)[2].

---

(1) انظر (تحفة الزائر)، ط. 1، 1903، ص 206 ـ 216. وأجوبة الشيخ التسولي، وهي طويلة، قد طبعت على حدة دار الغرب الإسلامي، بيروت 1996، وأجوبة الشيخ عليش تحمل عنوان (فتح العلي السالك على مذهب الإمام مالك).

(2) محمد بن عبدالكريم (حكم الهجرة من خلال ثلاث رسائل جزائرية)، الجزائر 1981.

3 ـ الفتاوى التي جاءت لتعارض القائلين بالهجرة والتي شجع عليها الفرنسيون. وهي صادرة من الجزائر، ربما بصياغة فرنسية وموافقة بعض رجال الدين الجزائريين. واشتهرت من ذلك الفتوى التي حمل نصها الجاسوس الفرنسي، ليون روش، سنة 1842 إلى علماء القيروان والأزهر ومكة المكرمة، وكان متنكراً في زي مسلم واسم عربي، ومرفوقاً بصحبة من علماء الجزائر المجندين من الإدارة الفرنسية لهذا الغرض. ثم الفتوى الأخرى والتي كانت تشبه الأولى، سنة 1895 حين نشطت الهجرة على يد حركة الجامعة الإسلامية وحين أرادت فرنسا أن توسع نفوذها نحو الصحراء وافريقية الوسطى والغربية. ونحن لا نطيل في هذه الأمور لأننا درسناها في مكان آخر[1].

4 ـ نوازل الجزلاوي (الزجلاوي؟)، وهو محمد بن الفقيه بن محمد بن أحمد الزجلاوي التواتي ـ من توات ـ، وهي نوازل تدور حول نظام الفقارة وتوزيع المياه وسقي الحرث في المنطقة[2].

5 ـ إمداد الفتّاح، لحمدان خوجة، وهو ترجمة لكتاب نور الإيضاح للشيخ حسن بن علي الشرنبلالي، في الفقه الحنفي. وهو كتاب ضخم يقع في 588 صفحة، وفيه مقدمة بالعربية كتبها حمدان خوجة، حوالي 1255 (1839) أي بعد هجرته إلى اسطانبول بحوالي ثلاث سنوات. ونفهم من ذلك أن خوجة قد ترجم الكتاب من العربية إلى التركية وأنه بذلك قد ملأ وقت فراغه بعد هجرته. ونعرف من سيرته أنه قد عين مترجماً بدار الطباعة باسطانبول، وكان بذلك يفيد العلم والصحافة[3].

(1) تحدثنا عن ذلك في كتابنا الحركة الوطنية، جـ 1. انظر أيضاً بحثنا «فرنسيان في الحجاز» في مجلة (المنهل) السعودية، عدد أغسطس 1996.

(2) مقتطفات من رسالة بعث بها مولاي عبدالله بن مولاي أحمد من عين صالح إلى السعيد بن أبي داود، وهذا هو خال علي أمقران السحنوني الذي تفضل بالمراسلة حولها في 8 غشت 1980. وعن نظام الفقارة (الفجارة) في توات انظر كتاب فرج محمود فرج (إقليم توات).

(3) محمد بن عبدالكريم (حمدان بن عثمان خوجة)، دار الثقافة، بيروت 1972، =

6 ـ رسالة في معنى الدين والفقه، تأليف محمد بن مصطفى خوجة (الكمال)، أشار إليها صاحب معجم أعلام الجزائر، والشيخ الكمال من المدرسين في أوائل هذا القرن. وقد ذكرنا بعض آثاره وترجمنا له في مواضع أخرى من هذا الكتاب.

7 ـ ذبائح أهل الكتاب، للشيخ أبي يعلى الزواوي، وهو من الفقهاء والمفتين. وجاء في كتابه (الخطب) أن كتاب (الذبائح) «تحت الطبع» ولم نقرأ هذا الكتاب مطبوعاً، ولعله رسالة صغيرة لم تطبع. وقد تعرضنا للزواوي في عدة مناسبات.

8 ـ رسالة فقهية في سبع صفحات فقط تتعلق بالدعاء على إثر الصلاة الجماعية ورفع اليدين ومسح الوجه، ألفها الشيخ طعيوج قائلاً أن ذلك بدعة مستحسنة، إضافة إلى بدع أخرى ذكرها. وقد اعتاد الشيخ طعيوج على ختم تدريس مختصر الشيخ خليل في الفقه أيضاً كل سنة في احتفال يقام لهذا الغرض[1].

ح ـ هلال رمضان وطريقته الشرعية والفلكية للشيخ الرزقي الشرفاوي. وهي رسالة نشرها بعد وفاته الشيخ محمد الصالح الصديق. وللشيخ الشرفاوي رسالة أخرى حول الزواج بالربيبة. ولكن هذه الرسالة قد ضاعت[2].

= ص 135. وقد ترك خوجة كناشا أيضاً جمع فيه أثار قراءته في المكتبة الوطنية بباريس بين 1833 ـ 1836، ومن ذلك نقول من كتب أحمد المقري: نفح الطيب وأزهار الرياض، وكتاب التنوير لابن عطاء الله، وبعض كتب الغزالي، وشرح بانت سعاد، وطبقات الشافعية للسبكي، وتاريخ الذهبي وتاريخ اليافعي، ومجموعة من الفتاوى لغيره. ويذكر ابن عبدالكريم أن الكناش (المجموع) قد انتقل إلى علي رضا خوجة (وهو ابنه). ومنه إلى المكتبة الوطنية بالجزائر، رقم 2161. انظر محمد بن عبدالكريم (المرجع السابق)، ص 136 ـ 137.

(1) من مقالة علي أمقران السحنوني في جريدة (العقيدة) العدد 82، 26 فبراير 1992 (؟) عن الشيخ طعيوج المتوفى سنة 1932.

(2) محمد الصالح الصديق إلى علي أمقران السحنوني ومن هذا إليّ، 6 نوفمبر 1994. =

10 ـ نور الأثمد في سنّة وضع اليد على اليد: رسالة وضعها أحمد بن عليوة، صاحب الطريقة العلوية، أثبت فيها أن الإمام مالك، أسوة بالمذاهب الأخرى، قد قال بوجوب وضع المصلي يده على صدره في الصلاة.

11 ـ شرح مختصر الشيخ خليل في الفقه المالكي، وضعه المكي بن الصديق عندما كان مدرساً وخطيباً بجامع سيدي مبارك بن ناجي بالخنقة، أوائل هذا القرن (؟).

12 ـ فتاوى الشيخ حميدة العمّالي ومحاورات فقهية له أيضاً، بلغت حسب رواية الشيخ الحفناوي بن الشيخ أكثر من 300 مسألة. جرت بينه وبين الشيخ علي مبارك، أحد أعيان القليعة، وكان العمالي مفتياً على المذهب المالكي في العاصمة خلال الستينات.

13 ـ رسالة في أحكام مياه البادية للعمّالي نفسه.

14 ـ تأليف في القضاء للعمّالي أيضاً. وقد قال عنه صاحب تعريف الخلف: لقد تتبع فيه فصول القضاء وأنواعه وحلية القاضي وشروط القضاء. وكان العمالي من الذين شاركوا قي ترجمة قانون القضاء الذي وضعته الإدارة الفرنسية سنة 1859 مع حسن بن بريهمات ومحمد بن مصطفى، وأحمد البدوي، وابن الحاج أحمد[1].

15 ـ أحكام الخنثى، تأليف وضعه محمد بن علي الونيسي المولود سنة 1233. وقيل انه توفي مبكراً عن 27 سنة[2]

16 ـ أنباء المدرسين وأهل الفتوى من القضاة والمفتين، مؤلفه

= وكان الصديق قد نشر عن الشرفاوي مقالة في مجلة الثقافة. وقيل ان للشرفاوي بعض المؤلفات الأخرى ولكنها ضائعة، مثل بغية الطلاب في علم الآداب، وإرشاد الطلاب إلى ما في الآيات من الإعراب، وتاريخ علماء زواوة.

(1) تعريف الخلف 2/152. وكذلك بحث إبراهيم الونيسي عن (المبشر).

(2) تعريف الخلف 2/493. وقد ذكر له تآليف أخرى في الأدب والتوحيد.

مجهول، وهو ضمن مجموع في الفقه، يوجد في مكتبة الشيخ ابن دريوة في بجاية[1].

17 ـ منظومة في الفقه المالكي وشرح عليها ثم حاشية على الشرح، وضع كل ذلك صالح السمعوني، والد الشيخ طاهر الجزائري. وكان صالح من المهاجرين الأوائل إلى بلاد الشام.

18 ـ رسالة في اختلاف المذاهب، للشيخ صالح السمعوني المذكور[2].

19 ـ تقييدات على جمع الجوامع للسبكي في أصول الفقه، وضعها محمد المازري بن محمد الغول الديسي، المتوفى سنة 1871 (1286)[3].

20 ـ حاشية على شرح إبراهيم الشبرخيتي على مختصر خليل، كتبها عمار الغربي المعروف بأبي راشد القسنطيني المتوفى سنة 1835. وكان ممن تولوا الفتوى في قسنطينة قبل احتلالها. وعائلة الغربي قديمة تحدث عنها عبدالكريم الفكون في (منشور الهداية)[4].

21 ـ الربا في الشريعة الإسلامية وعواقبه العملية، تأليف ابن علي فخار. وهي أطروحة الدكتوراه في العلوم السياسية والاقتصادية. كان قد ناقشها في كلية الحقوق بجامعة ليون سنة 1908. ودار محتواها على كون الربا من الجاهلية وأبطله الإسلام. وأن الإسلام حرر التجارة وأجاز القرض بدون فائدة، وعرف ابن علي فخار الربا المنهي عنه في القرآن بأنه هو الذي يشترط فيه الدائن على المدين تعويضه بضعف الدين أو حتى بثلاثة أضعافه. كما نص القرآن على ضرورة الكتابة عند التعاقد على الدين.

---

(1) من مراسلة علي أمقران السحنوني، 8 غشت 1980.
(2) معجم أعلام الجزائر، ص 79 وفيه مصادر أخرى عنه.
(3) تعريف الخلف 2/538.
(4) تعريف الخلف 2/286. انظر (منشور الهداية) من تحقيقنا، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1987.

22 ـ القراض في الشريعة الإسلامية، وهو البحث الثاني الذي قدمه نفس المؤلف، ابن علي فخار، لنيل الدكتوراه في القانون، وقد توصل المؤلف إلى نتائج شبيهة بالنتائج التي توصل إليها في الربا، وخلاصة الفكرة هنا أن القراض بالفائدة جائز ولا يتنافى مع الشريعة. وكان المنع قد جاء من إرادة القضاء على مرض اجتماعي وهو الربا، حسب قوله. ولاحظ أنه لم يقع التفريق الحقيقي بين الاستعمال والإساءة، وقال ان استعمال القراض كان موجوداً في الإسلام وان الغربيين قد استعاروه من المسلمين، وهو شكل من أشكال السلفة بالفائدة، بينما المذاهب (الفقهية؟) تفرق بين السلفة والقراض تفريقاً شاسعاً.

كان ابن علي فخار من أول الجزائريين المحْدَثين الذين تخصصوا في هذا الموضوع وتوسعوا فيه. وقد تأثر بفتاوى الشيخ محمد عبده المعاصرة والتي كانت معروفة عن طريق مجلة المنار. وكان موضوع الربا والقرض بالفائدة من الموضوعات التي شغلت الرأي العام الإسلامي، وحتى الغربي، عندئذ. ولابن علي فخار مساهمات أخرى في حركة التنوير ذكرناها في مكانها[1].

23 ـ اهتزاز الأطواد والرُّبَى من مسألة تحليل الربا، تأليف عبدالحليم بن سماية، أحد أساتذة مدرسة الجزائر الرسمية (الثعالبية). وهي رسالة صغيرة في موضوع الربا، كما يظهر من العنوان. ولابن سماية آراء في السياسة والدين والأدب تعرضنا إليها عند حديثنا عن مساهمته[2].

24 ـ انحسام الريق في حلق من أنكر الجمعة في بلدة سيق، رسالة كتبها الحاج المنور بن البشير المتوفى سنة 1344. ردّ فيها على من أنكر عليه إحداث صلاة الجمعة في بلدة سيق. وقد قرظ الرسالة معاصره أبو عبدالله

---

(1) مراجعة (مجلة العالم الإسلامي) 1909 (يناير ـ فبراير)، ص 186 ـ 188. وكذلك سنة 1911، ص 582 ـ 582. انظر عنه فصلي الترجمة والاستشراق.

(2) ط. الجزائر، رودوسي 1329، في 28 صفحة. انظر عنه فصل التعليم.

البوعبدلي، نزيل بلدة بطيوة عندئذ، وذلك في أبيات، وذهب الحاج المنور أيضاً إلى وجوب الزكاة في الخرطال على أنه نوع من العلس، ووافقه بعض علماء الوقت على ذلك[1]. وكان قد رد في ذلك على الشيخ الطيب المهاجي نزيل وهران والمدرس بها حين أصدر فتوى في جريدة (النجاح) قال فيها بعدم وجوب الزكاة في الأوراق البنكية.

25 ـ مسألة وجوب الزكاة في أوراق المصارف (البنوك): فبالإضافة إلى رأي المهاجي والحاج المنور، أدلى الشيخ محمد الصالح القسنطيني (؟) برأي في شكل فتوى على لسان الجرائد قال فيها بعدم وجوب الزكاة في هذه الأوراق التي يجري بها التعامل. فجاءته ردود عديدة تقول بالزكاة فيها. بعض الردود كانت شعراً وبعضها نثراً. من ذلك نظم لأحمد مفتاح بن عبدالباقي أحد المشتغلين بالقضاء في قمار، وهي في عشرة أبيات. كما رد عليه الطاهر العبيدي السوفي نزيل مدينة تقرت، وقال أيضاً بوجوب الزكاة في الأوراق (الدراهم) الصادرة عن البنوك، واستدل العبيدي بآراء بعض العلماء المعاصرين أمثال: محمد الخضر حسين والطاهر بن عاشور والمكي بن عزوز[2].

26 ـ المجلّى في مشروعية الخروج إلى المصلى، تأليف حسن بن أبي الحبال اليدري، قاضي بجاية في وقته. وكان من رجال الدين ومن الشعراء أيضاً. وتوجد ترجمته في (شعراء الجزائر) وله بعض التآليف الأخرى[3].

27 ـ منظومة في ستر العورة، للطاهر العبيدي، مدرس جامع تقرت وأحد علماء سوف البارزين في وقته. وهي الرسالة التي نالت تقريظ ابن

---

(1) ابن بكار (مجموع النسب)، ص 57.

(2) ابن بكار (مجموع النسب)، ص 58 ـ 61. والقسنطيني قد يكون هو محمد الصالح بن مهنة.

(3) عن حسن بولحبال انظر (شعراء الجزائر) جـ 2، ص 19 ومراسلة علي أمقران في 8 غشت 1980.

باديس والديسي. وللعبيدي مسائل عديدة في الفقه أيضاً كلها رجزية. منها:

أ ـ في الحيض والنفاس وأحكامهما.

ب ـ في التيمّم.

جـ ـ في حكم المرأة المعتدة عنوانها (السلاح والعدة في مهمات أحكام المعتدة).

د ـ مناسك الحج والعمرة.

هـ ـ رسالة عن الشيخ الدردير.

وكان الشيخ الطاهر العبيدي يتمتع بقدرة كبيرة على قرض الشعر ونظم المسائل الفقهية في أراجيز سهلة.

28 ـ رفع الإشكال والمرا في حكم غراس العنب وبيعه لمن يعصره خمراً، تأليف الهاشمي بن بكار مفتي معسكر في وقته. وكان بعضهم قد سأله عن حكم ذلك فجمع أقوال الفقهاء على المذاهب الأربعة، كما قال. وخلاصة ذلك أن في المذهب المالكي ثلاثة أقوال: المنع وهو قول الأكثرية. والإباحة وهو قول مالك وشيخه ربيعة. والثالث الكراهة. أما خارج المذهب المالكي فخلاصته قولان: المنع وهو قول أحمد بن حنبل، والكراهة وهو قول الشافعي وأبي حنيفة وكذلك مالك. وتوسع المؤلف في الأقوال المذكورة وانتهى هو بدوره إلى الجواز ـ الإباحة. والمبرر هو تفادي افتقار المسلم حتى يضطر إلى بيع أرضه ويصبح بعد ذلك عاملاً مبخوس الأجر هو وزوجته عند النصارى[1].

29 ـ رسالة حول الحج. ألفها القاضي شعيب الجليلي، قاضي تلمسان، سنة 1883 بطلب من الوكيل الفرنسي العام. وقد سماها (قرير المقام وتيسير المرام، إلى حفظ حال الحجاج من سفرة وأيتـام). ويبدو أن ذلك الطلب قد جاء عندما كانت السلطات الفرنسية تقيد الحجاج في عهد

---

(1) ابن بكار، ص 181 ـ 184.

الحاكم العام لويس تيرمان، الذي منع الحج وسلط قانون (الاندجينا) الاستثنائي، وشرع في تغيير الحالة المدنية. ولا ندري بأي رأي أفتى القاضي شعيب عندئذ[1]. ولعله ساير السلطة الفرنسية.

30 ـ العرف في منطقة تلمسان، ألفه أبو بكر عبد السلام بن القاضي شعيب المذكور قبله. تناول فيه ما اعترفت به الشريعة من القوانين (الأعراف) الجارية. وهي غير مكتوبة ولا عقود لها، مثل اشتراك الفلاح والمزارع والخماس. واشتراك مالك بستان مع مزارع، ومالك الأرض مع بحار (من البَحِيرة)، وكذلك المغارسة، والشركة في النحل، وفي الرعي، وحفظ المطامير. وهذا النوع كثير في المنطقة. وإلى جانب ذلك توجد الشركة في الحمامات والمقاهي والأفران وفي الطواحين والصناعات، وكلها عن طريق العرف الذي تؤيده الشريعة. وفي الكتاب فصول أخرى تناول فيها المؤلف الأعراف في المواليد والختانة والأعراس والوفيات[2].

31 ـ شرح كتاب النيل، لمحمد بن يوسف أطفيش. وهو في الفقه الأباضي. ويذهب محمد علي دبوز إلى أن الشيخ أطفيش قد ألف هذا الشرح عندما سمع بأن الفرنسيين عازمون على إنشاء مجلة الأحكام الإسلامية وتدوين الفقه الإسلامي. ويبدو أن تأليف هذا الشرح كان سابقاً بمدة طويلة عن مجلة الأحكام وإنشاء اللجنة الخاصة بها. لأن الشيخ قد انتهى منه في حدود 1883. ومنذ 1886 أصبح شرح كتاب النيل معتمداً رسمياً في المحاكم كمرجع في الفقه الإباضي. ثم انه لا يمكن لعمل ضخم كهذا أن يؤلف في وقت قصير كالذي يشير إليه دبوز، بقوله لكي يكون «مرجعاً لهذه اللجنة التي ستحرر مجلة الأحكام»[3].

---

(1) الخزانة العامة ـ الرباط، ك 48.

(2) مجلة العالم الإسلامي، أكتوبر 1908، ص 373 ـ 374. وتاريخ نشر كتاب أبي بكر عبدالسلام هو 1906، بتلمسان 116 صفحة.

(3) دبوز (نهضة) 1/317 ـ 318.

ومهما كان الأمر، فان الشيخ أطفيش وضع عصارة فكره في هذا الكتاب، وقد عرض فيه المذاهب الأخرى أيضاً وقارنها ببعضها. وكان الشيخ حريصاً على أن يستفيد أهل العصر منه، لأن الأصل الذي وضعه الشيخ عبدالعزيز الثميني، كان موجزاً ولم يستفد منه إلا العلماء والمختصون. وتأكد الشيخ أطفيش أيضاً أنه لا وجود لكتاب موسع وشامل وواضح في المذهب الاباضي مقارنة بالمذاهب الأخرى بالدليل. ولذلك أصبح شرح النيل مرجعاً في المحاكم الأباضية من جهة وفي محاكم الاستئناف الفرنسية من جهة أخرى. وقد ذكرنا أن لماسكري دوراً في ذلك. وقد جاء الشرح في حوالي إثني عشر جزءاً من الحجم الكبير[1].

وقد اطلعنا على الطبعة الثانية (1972) من شرح كتاب النيل وشفاء الغليل. وهي في اثني عشر جزءاً. وقد لَفَتَ نظرنا أنه لا يحتوي على خطبة للمؤلف (الشارح) وإنما دخل الموضوع مباشرة بالتمهيد الذي كتبه المؤلف الأصلي وهو الشيخ الثميني. مبتدئاً بالطهارة. أما الذي قدم الطبعة الثانية فهو السيد علي علي منصور، رئيس المحكمة العليا بليبيا عندئذ، وقد نوّه منصور بشرح أطفيش واعتبر أسلوبه من السهل الممتنع، وأن المؤلف من المتفقهين في الدين. وأخبر أن لجنة موسوعة الفقه الإسلامي التي كان مركزها القاهرة قد اعتمدت المذاهب الثمانية، ومنها المذهب الإباضي، لتبويب الفقه الإسلامي. وكان عمدة هذا المذهب هو شرح كتاب النيل لأطفيش لأنه من أجلّ الكتب تأصيلاً وتفريعاً.

وقد لاحظنا أن الشيخ أطفيش يشرح المتن بطريقة القدماء فيورد عبارة المتن ثم يشرحها شرحاً مختصراً أو مطولاً، حسب المناسبة وما عنده حولها من آراء. وقلما يذكر الواقعة بوقتها ويربط بينها وبين أحداث العصر. والمعروف أنه ألف شرحه في فترة كانت الجزائر كلها تحت الاحتلال المباشر

(1) طبع منه 7 أجزاء في مصر في المطبعة البارونية أوائل هذا القرن. ثم طبعت الأجزاء الباقية منه في مصر أيضاً سنة 1343.

وأن ميزاب كانت محتلة بطريق الحماية الفرنسية (1852 ـ 1882). وكان الشيخ عندئذ في أوج عطائه الفكري. ومن ميزات الشرح عنده أنه يستعمل النحو لتوضيح معاني العبارات[1].

32 ـ للشيخ أطفيش مؤلفات أخرى في الفقه الإباضي نورد عناوينها فيما يلي، كما وردت في كتاب النهضة لدبوز:

1 ـ شامل الأصل والفرع. ويشمل العبادات (الطهارة والصلاة وأسرارهما) ألفه في آخر عمره، وهو مطبوع.

2 ـ الذهب الخالص، وهو مطبوع أيضاً، وفي مجلد واحد.

3 ـ جامع الوضع والحاشية، مطبوع، وفي مجلد.

4 ـ حي على الفلاح، وهو غير مطبوع، وفي جزئين أو ثلاثة (الشك من دبوز).

5 ـ لفظ أبي موسى (؟)، وهو مطبوع.

6 ـ شرح الدعائم للمبتدئين والمتوسطين. لا ندري إن كان مطبوعاً.

7 ـ أساس الطاعات، للمبتدئين. وهو أيضاً في العبادات والطهارات. ولا ندري إن كان قد طبع[2].

8 ـ شرح مختصر العدل والإنصاف، للشماخي، وهو كتاب كان يدرّس في الثانويات في مادة الأصول.

في القضاء والأحكام

منذ بدأ الفرنسيون يتدخلون في شؤون العدالة الإسلامية ويوجهونها

(1) شرح كتاب النيل وشفاء الغليل. ط 2، 1972/ 1392، دار الفتح، بيروت، جـ 1، ص 5 ـ 6.

(2) نفس المصدر. وقد ساهم في نشر كتبه أعيان الإباضية في زنجبار ومصر. وكذلك تلميذه سليمان الباروني الذي أسس مطبعة في مصر أول هذا القرن. كما ساهم ابن أخيه (إبراهيم أطفيش) في نشر كتبه والتعريف به في المشرق.

وجهة تخدم مصالحهم وتحد من نشاطها في المجتمع، أخذت بعض الكتابات تظهر حول الشريعة وأحاكمها، تارة في شكل ترجمات نجهل مؤلفيها، وهو غالباً موظف أو أكثر من الإدارة نفسها، وتارة مؤلفات بالعربية أو بالفرنسية تصب في نفس الاتجاه.

وكانت هذه المؤلفات عادة بأقلام جزائرية يريد أصحابها أن يثبتوا صلاحية الشريعة الإسلامية للمجتمع المسلم. وكان هؤلاء عادة يحاولون التوفيق بين القانون الفرنسي والشريعة، ويدافعون عن القضاء الإسلامي، لأن الزمن أثبت لهم أن الفرنسيين كانوا يخططون لإلغائه إلا في الأحوال الشخصية. ومعظم هذه الكتابات بدأت تظهر خلال الثمانينات في شكل رسائل صغيرة، توضع عادة بالعربية ثم تترجم إلى الفرنسية ليطلع عليها المسؤولون الفرنسيون من مستشرقين وقضاة وإداريين.

1 - في الخمسينات من القرن الماضي جرى الاهتمام بالقضاء وأنشأ الفرنسيون مجلساً قضائياً أعلى وأعطوه صلاحيات ثم انتزعوها منه بعد حوالي ثلاث سنوات فقط إذ وقع التراجع. وظهرت المجالس الإقليمية التي لعبت فيها بقايا القضاة والعلماء والمرابطون والأشراف دوراً بارزاً. وكل ذلك لا يهمنا هنا[1]. ولكن يهمنا أن السلطة الفرنسية كانت حريصة على توفير النصوص، ولذلك عهدت إلى أربعة من العلماء بترجمة قانون سنة 1859 حول الأحكام وتنظيم القضاء الإسلامي لخدمة المصالح الفرنسية. وقام بالترجمة من الفرنسية إلى العربية أو فلنقل بالصياغة طبقاً لأحكام الشريعة (لأن الشيوخ الذين سنذكرهم لا يعرفون الفرنسية، كما نتوقع) وهم: حميدة العمالي، وأحمد البدوي، وابن الحاج أحمد، ومحمد بن مصطفى. وقد نشرت عملهم جريدة (المبشر)[2]. ولكن يغلب على الظن أنه ظهر أيضاً في شكل رسالة أو كتيب صغير ووزع على المعنيين بالأمر.

(1) انظر عن ذلك فصل السلك الديني والقضائي.
(2) المبشر 15 جوان 1860.

2 ـ بيان القوانين الردعية المطبقة على اللصوص في الأرياف (البادية) الجزائرية. وهو كتيب ألفه بالعربية المكي بن باديس ثم ترجم إلى الفرنسية، ونشر سنة 1875. وكان ذلك في غمرة التعسف الذي جرى بعد ثورة 1871 وبداية قوانين الاندجينا الظالمة، وقيل إن ابن باديس حاول من وراء هذا التدخل (وقد كان قاضياً ونائباً) أن يوائم بين القانون الجنائي الفرنسي وبين القصاص في الشريعة الإسلامية[1].

3 ـ رسالة عن وضع القضاء والقضاة، وضعها المكي بن باديس، سابق الذكر، سنة 1889. وقد ألفها بالعربية ثم ترجمت إلى الفرنسية ونشرت في أعداد محدودة (500 نسخة). ومحتوى الرسالة هو الدفاع عن القضاء الإسلامي والدعوة إلى استرجاع صلاحياته للقضاة المسلمين. وهو الحق الذي اغتصبه منهم «قضاة الصلح» الفرنسيون. وجاء المكي بن باديس بمبررات منها أن لقضاة الصلح أعباءهم الخاصة فكيف تضاف إليهم خصومات المسلمين. وقال إن القضاء الفرنسي طويل الإجراءات ومتعدد الجلسات ويحتاج إلى المحامين وهو باهظ الثمن بينما القضاء الإسلامي عكس ذلك. ومن ذلك أيضاً أن القاضي المسلم لم يعد له حق الحكم في التركات إذا كانت من العقارات. وقد دافع ابن باديس عن حق القاضي المسلم في أن يحكم طبقاً للشريعة وعن حق المواطن في أن يختار القاضي والشريعة التي يحتكم إليها[2].

4 ـ مجموع النصوص الفقهية والوثائق. وهو عمل نشره بالعربية محمد طيار[3].

5 ـ مجموع القوانين القضائية، وضعها ولد سيدي سعيد محمد والسيد

(1) كريستلو (المحاكم)، ص 222.
(2) قنان (نصوص سياسية)، ص 206 ـ 209. نشرت الرسالة في قسنطينة، 1889، وهي في حوالي 11 صفحة.
(3) نفس المصدر. طبع الجزائر د. ت.

زيس الفرنسي، سنة 1886. ولا نعرف الآن شيئاً عن ولد سيدي سعيد محمد. ولعله كان من أعوان المحاكم الفرنسية ومن خريجي إحدى المدارس الرسمية الثلاث. أما زيس فقد كان هو رئيس محكمة الاستئناف بالعاصمة. وكان من المعربين البارزين وعلى صلة بأعيان المسلمين، قادراً حتى على نظم الشعر بالعربية[1]. فهو حينئذ متمرس على الأحكام الإسلامية بالإضافة إلى القوانين الفرنسية، وكان من أعوانه المسلمين أيضاً أحمد بوقندورة المفتي الحنفي بالعاصمة. ولا ندري الآن ما دور ولد سيدي سعيد محمد في المجموع.

6 ـ مشروع محمد بن الحاج حمو ومحمد بن رحال لإصلاح القضاء الإسلامي. وهو المشروع الذي تقدما به إلى لجنة جول فيري سنة 1892. وكان ذلك أثناء ما سمي بالحملة ضد القضاة المسلمين من قبل الكولون[2]. وقد نشط أعيان المسلمين، ولا سيما ابن رحال خلال هذه الفترة (التسعينات) وطالبوا بتغييرات كثيرة في القضاء والتعليم والنيابة. وكان محمد بن رحال من أبرز الكتاب في هذا الاتجاه بالعربية والفرنسية.

7 ـ القضاء المدني الإسلامي لأحمد بوضربة (الحفيد). وكان بوضربة من المحامين في مطلع هذا القرن، ومن المختصين في القانون الفرنسي والشريعة الإسلامية. وهو حفيد أحمد بوضربة المعاصر للاحتلال. وكان من الاندماجيين والواصلين عند الفرنسيين، وعضواً في جمعية الدراسات السياسية والاجتماعية التي كان يشرف عليها أوميرا. وله عدة كتابات في الموضوع (القانون المدني ـ الإسلامي). وكان أيضاً عضواً في الماسونية ومن المتجنسين فهو يقف معارضاً لتطبيق الدين في المجتمع ويقف في صف اللائكية ـ العلمانية[3].

---

(1) مخطوط الخزانة العامة ـ الرباط، ك 48.
(2) كريستلو، مرجع سابق، ص 222.
(3) انظر مقالته «القضاء المدني الإسلامي» في نشرة جمعية الدراسات السياسية والاجتماعية، 1904، ص 4 ـ 12، بالفرنسية. وانظر عنه أجرون (الجزائريون المسلمون) 2/699.

8 ـ النهج السوي في الفقه الفرنسوي، ترجمة وتقديم عمر بن حسن بن بريهمات. وكما هو واضح من هذه العلاقة فإن المترجم هو ابن حسن بريهمات الذي ملأ الدنيا دوياً خلال الستينات والسبعينات، وكان من أعيان العاصمة والبليدة وعضواً بارزاً في المجالس الفقهية، ومديراً لمدرسة الجزائر الرسمية. وقد درس أولاده في هذه المدرسة أو في المدرسة السلطانية (المعهد الامبريالي) فتخرجوا مزدوجي اللغة والثقافة، ومنهم ابنه عمر هذا. وقد ترجمنا للأب (حسن) وأولاده في غير هذا المكان. أما الكتاب الذي نحن بصدده فقد ظهر سنة 1908. وبدأه صاحبه بمقدمة قصيرة أوضح فيها مكانة علم الفقه بين العلوم، وهو هنا يعني القانون. «أما بعد، فمما لا مرية فيه أن علم الفقه من أجل العلوم، وحسبه فخراً أنه حاسم لمثيرات اللجاج من الخصوم. به يؤمن على الأموال وتعصم الدماء، وبه يتوصل إلى إقامة قسطاس العدل ولا يحام حول الحمى. . . وحيث كان بهذه المثابة القعساء. . . تصدى لضم شتيته جهابذة أعلام. . . وهذا وأننا عربناه من عجمته، وبينا ما تضمنته جل كلماته فجاء على ما يرام».

وفي نظر عمر بن بريهمات أن الفقه وضعي وسماوي، أو هو القانون والشريعة. ويبرر ترجمته لهذا العمل بالحاجة إلى القوانين الوضعية ومعرفة القوانين المدنية والسياسية التي حلت بين الجزائريين منذ الاحتلال، «ومع هذا فإن هذا الشعب (الفرنسي) الذي احتل أقليمنا واحترم شرعنا العزيز، وعوائدنا ، لأن شرعنا وديننا ممتزجان (أي الدين والدنيا)، وتمدننا وشرعنا لا بـد أن يكون موافقاً للدين ومقام التمدن ، كما احترم عند اليهود ما كانـوا عليه قبل الاستيلاء (الاحتلال) إلى سنة 1870، وقع أمر دولي (حكومي) أقامهم مقام أبناء الجنس (الفرنسي) في الحقوق السياسية واللوازم الحربية».

وفي الكتاب أربعة فصول وخاتمة، وتضمن الفصل الأول مسائل هي: أصول الفقه، والإنسان والجنسية والحالة الشرعية في الإنسان، والعائلة،

والقرابة. واحتوى الفصل الثاني على الإرث والزواج (النكاح) وأركانه. وكان الفصل الثالث فيما ينشأ عن الزواج، وأخيراً فصل في الطلاق ثم خاتمة. فالفقه الفرنسي هنا يقصد به القانون المدني الفرنسي الذي يقابله الأحوال الشخصية والمدنية عند المسلمين[1]. ولنضف أن المترجم كان مدرساً للفقهين الإسلامي والفرنسي بمدرسة الجزائر الرسمية، وكان من الشعراء أيضاً[2].

9 ـ المحاكم، كتاب مقرر على القضاة والعدول وأضرابهم، وضعه علي حسن. وقد دعمت نشره الحكومة العامة بالجزائر. وطبع عدة طبعات أولها سنة 1923 وثالثتها سنة 1934. ويدل ذلك على كونه من مقررات المحاكم[3].

10 ـ العدالة الإسلامية، رسالة وضعها الشريف بن حبيلس. وقد كان قاضياً خلال فترة طويلة، ويشير هذا العنوان إلى أنه يهم ودادية (جمعية المحاكم وحماية الأطفال بالجزائر[4]. وابن حبيلس هو الذي كتب سنة 1914 كتاباً عن تيارات التغيير والإصلاح، وجعل عنوانه (الجزائر كما يراها أحد الأهالي)[5].

11 ـ منظومة من ألفي بيت (2000) في أحكام الفتوى، نظمها أحمد الطيب بن محمد الصالح الزواوي المتوفى سنة 1251 (1835) وقد سماها (مفتاح الأحكام) وسمى شرحه عليها (بتذكرة الحكام). وله أرجوزة أخرى سماها (نصرة الإخوان في احتجاج الفقهاء بالبرهان)[6].

---

(1) عمر بن بريهمات (كتاب النهج السوي)، الجزائر 1908، 1325، في 40 صفحة.
(2) انظر عنه ترجمة والده. وكذلك فصل الاستشراق. وكريستلو (المحاكم).
(3) الجزائر 1923، 1934، ط 1 في 120 صفحة.
(4) نشر قسنطينة 1924 في 31 صفحة. وهو بالفرنسية
(5) انظر عنه الحركة الوطنية، جـ 2.
(6) تعريف الخلف 2/533. و (الأعلام) 1/138.

12 ـ جواب الأمير عبد القادر لبعض من استفتاه في مسائل شرعية تتعلق بالمخالفين أو الرافضين للمقاومة. وهو جواب معلل وموثق. ويدل على تمكن الأمير، وهو في الثلاثين من عمره، من الأحكام الشرعية واطلاعه الواسع. وهو يسمى أولئك المخالفين «بالمتنصرة». ويقول ابنه في تحفة الزائر راوياً عن والده، ان الأمير كتب جوابه وهو بعيد منقطع في بعض الثغور وليس له مواد الكتابة، وذلك في ذي الحجة سنة 1258 (حوالي 1843)[1].

13 ـ حكمة مشروعية الزكاة في الإسلام، وضعه محمد البشير الإبراهيمي، وقد بدأه أيام إقامته في دمشق، حوالي 1916 ـ 1920، ثم أتمه بعد ذلك على فترات. ومن موضوعاته مصادر المال في الإسلام وغيرها من مصادر الثروة[2]. ومن الأكيد أن هذا الكتاب لم يطبع، ولم يذكر الإبراهيمي أنه قد ضاع منه. ولنا أن نقول حينئذ انه ما يزال في أوراقه الشخصية.

14 ـ فتاوى متناثرة للشيخ الإبراهيمي. ولا ندري موضوعاتها وحجمها[3]. والمعروف أن الإبراهيمي كان يصدر فتاوى خلال مسؤوليته في جمعية العلماء وحتى قبل ذلك، حين كان ممثلها في تلمسان. ولكن هذه الفتاوى ما تزال متفرقة، وربما عند تلاميذه وأنصاره، وربما في أوراقه الخاصة. ولم نتتبع (آثاره) لنعرف ما إذا كانت قد تضمنت بعض فتاويه.

15 ـ النثر الرائق (في الوثائق)، لإدريس بن محفوظ الدلسي. ويبدو أن هذا كتاب في طريقة كتابة الوثائق الشرعية على الوجه الذي يقتضيه السياق الأدبي والشرعي معاً وبالعبارات التقنية الأساسية. ولا نعرف أن هذا الأثر مطبوع.

---

(1) تحفة الزائر، 1/ 268 ـ 276.
(2) الإبراهيمي (في قلب المعركة)، دار الأمة، الجزائر، 1993، ص 231.
(3) نفس المصدر.

16 ـ مجموع البجائي في المسائل العرفية، جمعه للقاضي الفرنسي سوطيرة آخر القرن الماضي. ولا نعرف الاسم الحقيقي للبجائي، وقد قيل انه كان عارفاً بالعربية والقبائلية والقوانين العرفية لزواوة، كما كان يعرف بعض الفرنسية. وقد اشتكى من أن كل خدماته لم تساعده في الحصول على ما كان يطمح إليه[1]. وكان سوطيرة من أعيان المشرعين الفرنسيين ورؤساء المحاكم في الجزائر المعارضين للشريعة الإسلامية.

17 ـ بداية المجتهد لابن رشد، ترجمة أحمد لعيمش. وقد اكتفى منه بترجمة مسائل الزواج والطلاق، لأن ذلك هو الميدان الذي سمح به القضاء الفرنسي للقضاء الإسلامي. وكان يعبر عن ذلك بالأحوال الشخصية. وصدرت الترجمة الفرنسية سنة 1926، في 306 صفحات. ويغلب على الظن أن الهدف كان توفير مادة الفقه والأحكام الشرعية للمحاكم الفرنسية وأيضاً للمستفيدين في المحاكم الإسلامية.

18 ـ كتاب لاستعمال المترجمين القضائيين في أفريقية الشمالية، وضعه أحمد حسين، ونشره سنة 1917، ربما بدعم من الحكومة العامة.

الـردود والاعتـراضـات

نقصد بالردود ما كان يجري بين العلماء من نقاش حول مسألة فقهية أو دينية وينتصر فيها ثالث لهذا أو ذاك[2]. وأحياناً تتوسع المسألة فتشمل أكثر من واحد وتصبح مسألة عامة يسيل حولها حبر كثير وينقسم من حولها الناس. وقد استغرق هذا النوع من الردود، وحتى المهاترات والسباب أحياناً، كل عهد الاحتلال. ولعله بدأ بالخلاف حول الهجرة وانتهى بالخلاف حول دور العلماء في السياسة وقضية البدع والإغراق في الخرافات.

---

(1) ابن سديرة (كتاب الرسائل)، ط 1888، ص 125 ـ 126.

(2) عن الردود المتعلقة بالتصوف انظر فصل التصوف.

ونحن لا نطمح أن نغطي كل المسائل التي دار حولها النقاش والردود. وقد تحدثنا عن بعض ذلك في مكانه من الفصول الأخرى. إنما نريد أن نأتي على ذكر المؤلفات التي عالجت هذه الردود:

1 ـ منذ أول الاحتلال وجدنا علي بن محمد الميلي المعروف بالجمالي، نزيل مصر، يشن الحملات على بعض خصوم المذهب المالكي والأشعري. كما اعترض على ما جاء عن الشيخ أحمد التجاني. وهكذا نسبت إليه كتب التراجم العناوين الآتية:

أ ـ الحسام السمهري في تكذيب ما نسب إلى الإمام الأشعري.
ب ـ الصمصام الفاتك في الرد على القادح في مذهب الإمام مالك.
ج ـ الصوارم والأسنة (في الاعتراض على أحمد التجاني).

وقد عرفنا أن الميلي قد استوطن مصر وتوفي بها سنة 1833 (1248)[1]. ولا نجد في كتبه أي أثر للاحتلال الفرنسي لبلاده. واستعمال كلمات مثل الصوارم والحسام والصمصام يدل على أن الرجل كان يعتقد أنه في معركة حامية.

2 ـ دار حول مسألة الهجرة من الجزائر بعد احتلالها نقاش طويل وأحياناً كان حاداً بين العلماء. واشترك فيه أكثر من واحد... وكان الذين قالوا بالهجرة هم أنصار المقاومة والجهاد، وقاسوا الأمر على ما وقع في العهد النبوي، وعلى رأي محيي الدين بن عربي أثناء الحكم الصليبي للقدس. وكان من أنصار هذا الموقف العلماء الذين انضموا للأمير عبد القادر، ومنهم قدور بن رويلة وعلي بن الحفاف. أما الذين رأوا ضرورة البقاء في الوطن رغم الاحتلال فهم الذين قاسوا القضية على ما حدث في الأندلس، واستشهدوا بكلام الونشريسي في فتواه الشهيرة (أسنى المتاجر)، ونذكر منهم المفتي مصطفى الكبابطي والمفتي محمد بن الشاهد. وكان من

(1) معجم أعلام الجزائر، ص 121.

نتيجة هذا النقاش الذي تناولناه في مناسبات سابقة، مجموعة من الاراء والكتابات جمعها محمد بن عبدالكريم في كتاب نشره بعنوان: حكم الهجرة[1].

ومما يذكر بهذا الصدد أن الأمر انتهى بابن رويلة بالهجرة الاختيارية إلى تونس فالحجاز والشام، وبالهجرة الإجبارية للكبابطي إذ نفاه الفرنسيون. أما ابن الشاهد فقد توفي بالجزائر عاجزاً وأعمى ومحروماً، وهاجر المهدي السكلاوي وتوفي في دمشق. وأما ابن الحفاف فقد ظل يفكر في الهجرة مدى حياته، وأدى فريضة الحج، ولكنه رجع وتوفي في الجزائر. ولا نتكلم الآن عن المهاجرين الآخرين أو المنفيين، ومنهم الأمير. وقد أيد مؤلف (تحفة الزائر) مسألة الهجرة واستند إلى أحاديث الرسول ﷺ وبعض الآيات، وإلى رأي محيي الدين بن عربي الذي أفتى بعدم زيارة بيت المقدس ما دامت بيد الصليبيين[2]. أما المشرفي فقد قال في كتابه (طرس الأخبار) بعدم تكفير من لم يهاجر[3].

3 ـ المقراض الحاد، كتاب للأمير عبدالقادر في الرد على من زعم أن الغدر وعدم الوفاء غير مستقبح ولا منهي عنه في الإسلام. وقع التأليف أثناء سجن الأمير بأمبواز (فرنسا) في آخر الأربعينات من القرن الماضي. وقد شغل الأمير نفسه بالبحث في هذه المسألة، وأثبت في المقدمة والأبواب الثلاثة التي عقدها أن الإسلام بريء مما ينسب إليه، وأنه دين الفضائل والأخلاق. وقد مهد لكتابه بأن بعضهم قد ألح عليه في الرد، فاعتذر لانزعاجه من وضعه كأسير ولكن السائل أعاد الإلحاح، فاستجاب له. وذلك عندما تولى لويس

---

(1) الجزائر 1981. وهو كتاب يحتوي على ثلاث رسائل ومناقشات بعض العلماء. انظر أيضاً الجزء الأول من التاريخ الثقافي. وفي كتاب قنان (نصوص سياسية) أخبار أخرى عن الموضوع.

(2) تحفة الزائر 1/216.

(3) (طرس الأخبار) ومن فصوله فصل بعنوان (فيمن عاير أخاه بالتنصر، ويقال فاهجر معي إني مهاجر وإن بقيت فأنت كافر).

نابليون رئاسة الجمهورية الفرنسية (1848). ولا ندري ما العلاقة بين هذا الحدث وتأليف الكتاب. غير أننا قد نفهم أن الذي طلب منه الجواب كان أيضاً مسيحياً، وأن الأمير قصد بجوابه الدفاع عن الإسلام من جهة وتسلية نفسه من جهة أخرى.

يقول الأمير في خطبة الكتاب: «أما بعد، فإني في أيام إقامتنا في امبواز عند الدولة الفرنساوية الفخيمة تكلم أحد رؤساء الدين المسيحي في الإسلام وقال إن الغدر وعدم الوفاء فيه غير قبيح ولا منهى عنه. فسمعه بعض من له محبة ورغبة في إظهار الحق، فجاء إليّ وألح في الطلب على أن أضع في هذا الأمر رسالة تتضمن بيان ما في شرع الإسلام مما يكذب قوله وينبذ سخفه. فاعتذرت إليه بالحال التي نحن فيها، ثم أعاد الطلب وشدد فيه، وذلك حين انضمت رئاسة الجمهورية إلى... نابليون... فأجبته الخ»[1]. والمتأمل في هذه الخطبة يحكم بأنها قد تكون كتبت من خارج فرنسا، وبعد تأليف الكتاب.

وقد أقام الأمير كتابه على مقدمة في الكلام عن العقل، ثم ثلاثة أبواب هي:

الأول: في إثبات الألوهية وفيه ثلاثة فصول: أولها في خلق الأرض وما ينتج منها، والثاني في النظر في السماوات وما فيها، والثالث في النظر في خلق الإنسان المقصود بالإيجاد.

والباب الثاني في إثبات النبوة مع الرسالة. واشتمل على فصلين: الأول في إثبات الرسالة على الإطلاق، والفصل الثاني في إثبات شرع الدين الإسلامي خصوصاً.

أما الباب الثالث فهو في موضوع الرسالة وبيان ما ورد في الشرع من وجوب الوفاء والأمر به، ونبذ الغدر والنهي عنه، وما يتعلق بذلك كالصدق والكذب. ويفهم من هذا الترتيب أن الباب الثالث هو المقصود من التأليف.

---

(1) تحفة الزائر، ط 1، 2/27.

ولكن الأمير أقام حجته على أساس العقل، كما أن ترتيبه لمواد الكتاب كان منطقياً عقلياً، «لأن إثبات الألوهية مرتب على وجود العقل، وإثبات النبوة والرسالة مرتب على إثبات الألوهية، وبيان ما يحمد وما يذم من الأقوال والأفعال والصفات مرتب على إثبات النبوة والرسالة[1]. وقد اقتصر محمد بن الأمير على تفاصيل الباب الثالث لأنه المقصود بالذات، وهو في الأخلاق وما ورد في القرآن في مكارمها. ثم أخلاق العرب كأمة تعتز بالشرف والشجاعة ومجموعة من الفضائل تميزها عن سائر الأمم.

4 ـ حسام الدين لقطع شبه المرتدين، ألفه الأمير عبد القادر أيضاً.

5 ـ المشرفي الحمزاوي لقطع فؤاد الخبزاوي، تأليف أبي حامد العربي المشرفي. وهي رسالة في الرد على أحد المعاصرين (قد يكون محمد الخبزاوي[2] وهو من جهة سيدي بلعباس من قبيلة الهزج، وقد عمل في المحاكم بمعكسر من السبعينات إلى التسعينات من القرن الماضي، وأصبح عضواً في المجلس الأعلى للفقه الإسلامي). ويبدو أن الخبزاوي قد عاب على المشرفي مقطوعات شعرية صدرت منه، ولكننا لا نعرف موضوعها ومصدر الخلاف حولها.

6 ـ عجيب الذاهب والجائي في فضيحة الغالي اللجائي، للمشرفي أيضاً. وقد ردَّ فيه علـى المذكور لأنه كان، كما قيل، يتنطع على الأمير عبد القادر، فهل كان ذلك أثناء كفاح الأمير أو بعد سجنه ونفيه؟ وكان المشرفي في (طرس الأخبار) يتهم الأمير بأنه قد اتخذ بطانة سوء. . .

---

(1) تحفة الزائر، ط 1، 2/28. انظر أيضاً طه الحاجري (جوانب من الحياة العقلية)، ص 52 ـ 53. وقد طبع كتاب (المقراض الحال) بغير تحقيق ولا تقديم تاريخي، باسم محرره: محمد بن عبدالله الخالدي المغربي، دار مكتبة الحياة، بيروت، د ت (1995؟).

(2) عنه انظر الان كريستلو (المحاكم)، ص 277. وأيضاً فصل السلك الديني والقضائي.

7 ـ الدر المكنون في الرد على العلامة جنّون، للمشرفي أيضاً. وقد انتصر فيه لأصحاب الطرق (الصوفية؟)، ورد فيه على المخالفين رداً شنيعاً، حسب رواية ابن سودة، صاحب كتاب (دليل مؤرخ المغرب).

8 ـ الحسام المشرفي للمهاجر المقتفي، وهو أيضاً للمشرفي، ولا نعرف الآن المقصود بالرد والمردود عليه.

9 ـ الحسام المشرفي لقطع لسان الساب الجعرفي الناطق بخرافات الجعسوس سيء الظن الكنسوس، من تأليف المشرفي أيضاً. وقد ذكرنا عنوانه الطويل لنحس بقيمة الرد والألفاظ المستعملة. وهو في الرد على محمد اكنسوس صاحب كتاب (الجيش العرمرم). وتدخل الطرق الصوفية في الموضوع، إذ الرد على التجانيين والانتصار للقادريين والأشراف. ولا شك أن ذلك كان بإيعاز من الأيادي الخفية. ورغم ذلك فالكتاب له قيمة من جهة أخرى إذ يحتوي على أخبار هامة عن تاريخ الجزائر وثورة الدرقاوة.

10 ـ تقييد في ذم أهل فاس، للمشرفي كذلك[1].

فأنت ترى أن المشرفي كان من زعماء هذه الحركة التي اتخذت الاعتراضات والمجادلات سبيلاً لها. ولو كان في عصر الصحافة في المغرب لملأ ربما أعمدتها بالدفاع والهجوم، والنقد والتجريح. ولكن ما الهدف؟.

11 ـ وشارك بعض أفراد من عائلة بو طالب (وهي قريبة من عائلة الأمير عبدالقادر) في الردود أيضاً. وكان كثير من هذه العائلة قد تولوا القضاء، سيما في الناحية الشرقية من الوطن. وكانوا على صلة قوية بالثقافة العربية أكثر من غيرهم ربما لمحافظتهم على التقاليد، ولتمسكهم بالشرف، ولهجرة بعضهم إلى المشرق ورجوعهم بعد ذلك إلى الجزائر. فشاركوا في «المنازعات» الثقافية التي كانت في معظمها تدور حول الدين وشعائره. وتدل

(1) انظر دراستنا لمؤلفات المشرفي في مجلة (الثقافة) 1983 عدد خاص. أما كتابه (طرس الأخبار) فهو بالرغم ما فيه من ردود، فإننا ذكرناه في فصل التاريخ والرحلات، فانظره هناك. وله مؤلفات أخرى تذكر في مكانها من الفصول.

العناوين على حدة الطبع وقوة الكلمات المستعملة ضد الخصوم. من ذلك رد أحمد المجاهد الغريسي ـ وهو من عائلة بو طالب ـ على خصمه (الذي لا نعرفه الآن) في مسألة الصيام أيام العيد. وقد سمى الأرجوزة التي نظمها للمناسبة: (زبرة الحدّاد لدق عنق صائم الأعياد)[1]. وكان أحمد المجاهد قاضياً.

12 ـ وكتب أحمد المجاهد نفسه رسالة سماها (الإنصاف في رد اعتراضات السفساف ونصر ابن الحفاف) وسبب كتابة هذه الرسالة يرجع إلى خلاف وقع بين علي بن الحفاف مفتي المالكية وأحد علماء المشارف، وهو محمد المصطفى المشرفي. فقد ألف المشرفي رسالة سماها (الإشراف في الرد على الحمار الهفهاف) وطبعها سنة 1863، ويبدو أنه كان قاسياً على خصمه فيها[2]. وأصل المسألة خلاف حول ثبوت هلال رمضان. وقد تبادلا الرأي واشتد الخلاف بينهما. ويبدو أن المشرفي قد أساء الأدب مع ابن الحفاف. ورغم أننا لا ندري ماذا كتب ابن الحفاف في الموضوع فإن تلميذه أحمد المجاهد قد تولى الدفاع عنه بعبارات ساخرة وأحياناً جارحة ضد المشرفي، رغم أنهما من بلدة واحدة. وبعد أن كتب أحمد المجاهد رسالة الإنصاف[3]، رد عليه المشرفي برسالة سماها (السهام الصائبة في رد الدعاوى الكاذبة) ولكن أحمد المجاهد لم يستسلم وكتب رسالة أخرى في الرد عليه سماها (الحسام في تكسير السهام).

قلنا إن أحمد المجاهد كان تلميذاً لابن الحفاف. وكان قاضياً في عدة

---

(1) تقع في 53 بيتاً. ولا ندري إن كانت قد طبعت. مراسلة علي أمقران 8 غشت، 1980.

(2) ط. حجرية، الجزائر 1883 (؟). يذهب البوعبدلي إلى أنه هو أبو حامد العربي المشرفي، من رسالة أرسلها إليّ من بطيوة في 14 مارس 1984. وذلك بعيد في نظرنا. وقد برر ذلك أن المشرفي (أبو حامد) كان يتردد على الجزائر، ومع ذلك فإننا لا نعرف من هو محمد المصطفى المشرفي المقصود. انظر تعريف الخلف 2/.

(3) ط. الجزائر، سنة 18.

أماكن منها سطيف والأربعاء (قرب العاصمة)، وأثناء وجوده قرب العاصمة كان يتردد على مجلس ابن الحفاف. وبقي أحمد المجاهد ثلاثين سنة في القضاء، وكان صهراً أيضاً للمجاوي الذي كان عندئذ مدرساً في قسنطينة. وأدركته الوفاة في سطيف في نفس السنة التي توفي فيها ابن الحفاف في العاصمة، وهي سنة 1307 (1890)[1]. وإذا غضضنا النظر عن الجانب السلبي من هذه الردود بين الرجلين فإننا نظن أن هناك جانباً إيجابياً فيها وهو الكشف عن بعض النواحي الثقافية والعادات الاجتماعية. وربما صدق الشيخ البوعبدلي عندما سمى ذلك كله «معركة فكرية».

13 - ومن هذه الردود منظومة النابتي حول السدل في الصلاة. كان محمد الخرشي النابتي (أولاد نابت قرب سطيف) من قرية تِلمَّان ببني ورتلان، وكان من الذين درسوا في الأزهر الشريف، ولا ندري إن كان قد تولى القضاء أو الوظائف الدينية الأخرى. غير أننا نعرف أنه نظم منظومة تقع في أربع صفحات، وسماها (السيف المسلول في الرد الوجيع على منكرى سدل الرسول)[2]. وموضوعها بيّن من عنوانها. ولكننا لا نعرف إن كان النابتي يرد على شخص بعينه أو على رأي عام شاع بين أهل الوقت. وقد شارك أحمد بن عليوة فيما بعد بتأليف حول مسألة السدل أيضاً (انظر فقرة الفقه).

14 - وفي أول الحرب العالمية الأولى أفتى مفتى اسطانبول (شيخ الإسلام) بتكفير المسلمين الذين يحاربون في صفوف أعداء الدولة العثمانية. وكان ذلك يعني أيضاً الجزائريين الذين جندتهم فرنسا للحرب ضد الدولة العثمانية. وقد واجهت السلطة الفرنسية دعاية إسلامية مضادة وكان عليها أن تعد وسائلها وأن تعلن حرباً دعائية من عندها للرد على أعدائها. فجندت أولاً «رجال الدين» الرسميين الموظفين في المساجد وغيرها، ثم رجال الطرق

---

(1) كريستلو (المحاكم)، ص 213 - 281.
(2) مراسلة علي أمقران السحنوني، 8 غشت، 1980.

الصوفية الموالين، وجعلتهم يعلنون عن ولائهم «وينصحون» مسلمي الجزائر بعدم اتباع الدولة العثمانية لأنها انحرفت عن جادة الإسلام بارتمائها في أحضان ألمانيا وتضحيتها بمصالح المسلمين. وقد تعرضنا إلى ذلك في محله.

أما ما نريد أن نتعرض له الآن فهو تجنيد بعض العلماء الجزائريين للرد على فتوى شيخ الإسلام بأسطانبول. ولنتذكر أنه لم يكن للجزائر شيخ للإسلام في العهد الفرنسي، وليس هناك «مفتي الديار»، وإنما هناك مفتون محليون لا فرق بينهم وبين الأيمة العاديين تقريباً. ومعنى ذلك أن السلطة الفرنسية في الجزائر لم تجد شخصية دينية في وزن شيخ الإسلام بأسطانبول. لذلك لجأت إلى شيخين من شيوخ العلم والدين، أحدهما معروف وهو بومزراق (الونوغي) المقراني، وهو ابن أحمد بومزراق المقراني، الذي خلف أخاه محمد المقراني في ثورة 1871. وقد أصبح بومزراق المقراني معروفاً بالونوغي فقط، وكان متولياً للقضاء في ناحية الشلف. أما الثاني فهو عبدالرحمن قطرانجي. وهو غير معروف بعلمه عندئذ ولا بمؤلفاته، ويبدو أنه من رجال الدين بالعاصمة ومن الأصول العثمانية.

في أول الحرب عينت السلطات الفرنسية الشيخين المذكورين: الونوغي وقطرانجي إمامين للجيش، أو بعبارة أخرى للمجندين الجزائريين في الجيش الفرنسي. فانتقلا إلى أوروبا، واستقرا في فرنسا. فهل كان عملهما هناك دينياً فقط؟ الغالب أن الأمر أكثر من ذلك. لقد كان دورهما هو ما نسميه اليوم بالحرب النفسية أو التوجيه المعنوي. وذلك لا يكون إلا إذا كانا مقتنعين غاية الاقتناع بمهمتهما الحساسة. الرسالة التي صدرت عن مفتي اسطانبول عنوانها (المسلمون في الجيش الفرنسي)، حوالي 1915. وهو تاريخ دخول الدولة العثمانية الحرب إلى جانب ألمانيا والنمسا. أما الرسالة (الكتيب) التي حررها الونوغي وقطرانجي فعنوانها (القول الناصح في مجادلة المائن الكاشح)[1]. والمجادلة هنا وإن كانت في ظاهرها دينية، فانها في

(1) ط. حوالي 1915. اطلعنا عليه في الجزائر خلال السبعينات.

الحقيقة مجادلة سياسية، انها تهدف إلى التعرض لدعاية الدولة العثمانية الموجَّهَة للمسلمين، وإثبات أن هذه الدولة بانضمامها للحرب مع ألمانيا قد تخلت عن واجباتها نحو المسلمين.

مسألة تدوين الفقه الإسلامي

كتب ألفريد لوشاتلييه سنة 1910 حول «الإسلام الجزائري» هذه العبارات: في مدة ثمانين سنة اصطنعنا (يقصد الفرنسيين) إسلاماً فذاً في العالم، إسلام بدون أوقاف، وله مساجد إدارية، وأيمة تغربلهم الإدارة أحسن غربلة، وقضاة موظفون وحج لا يكون إلا برخصة. ثم ها نحن نصوغ الآن أحكاماً موحدة لقيطة من نتاج الفقه الإسلامي والقانون الفرنسي. إن نصف الحملات والجيوش التي دامت بين أربعين وخمسين سنة ترجع إلى اضطهاد المؤسسات الإسلامية[1].

وقد تحدثنا عن هذه المسألة في مكانها من فصل السلك الديني والقضائي. ونريد هنا فقط أن نتعرض إلى الانتاج الذي ظهر نتيجة الاهتمام بتدوين الفقه الإسلامي. إن الاهتمام بهذا الموضوع كان شائعاً في الدولة العثمانية ومصر وتونس. وقد ظهرت محاولات هناك لتوحيد المصطلحات في المعاملات، ولا سيما أمام ضعف رجال الدين وفقدان مركزية دينية مرجعية. وكان الفقه في الجزائر قائماً، كما ذكرنا، على مذهب الإمام مالك ومشروحاً بمختصر خليل وغيره، وبدت الدعوة منذ آخر القرن الماضي إلى تدوين الشريعة، دعوة بريئة في ظاهرها، المقصود من ذلك هو توحيد المعاملات بين القضاة. ونحن نذكر أن أول محاولة كان قد قام بها ابن العنّابي بطلب من محمد علي باشا والي مصر، قبل منتصف القرن الماضي، وذلك في كتاب سمّاه: صيانة الرياسة في القضاء والسياسة. فأمام تلاعب المتخاصمين واضطراب الأحكام الصادرة من المحاكم لجأ محمد علي إلى

(1) مجلة العالم الإسلامي، سبتمبر 1910 ص 79.

مشروع ابن العنابي في توحيد الأحكام الصادرة عن المحاكم، طبقاً للمذاهب الأربعة[1].

أما الفرنسيون فقد كان غرضهم أمراً آخر. كانوا يريدون إخضاع المعاملات الإسلامية للقانون الفرنسي وحصر الشريعة في مسائل الزواج والطلاق، لأن التركات قد تدخّل فيها القانون الفرنسي أيضاً. وهكذا فبعد نصف قرن (منذ 1850) من تجريد القضاء الإسلامي من اختصاصاته، عيّن الفرنسيون لجنة لتدوين الفقه في مجلة يصدرونها بعنوان (مجلة الأحكام الإسلامية). وكان ذلك في عهد دومينيك لوسياني الذي كان على رأس إدارة الشؤون الأهلية. تَعَيَّنَ مارسيل موران، أستاذ الشريعة الإسلامية في كلية الحقوق على رأس اللجنة، وكانت تضم عناصر من الجزائريين والفرنسيين. ورغم دور لوسياني وموران فإن (مجلة الأحكام) صدرت بإسم عالمين جزائريين هما: مصطفى بن أحمد الشرشالي وعبد الرزاق بن محمد الأشرف. وظهرت المجلة سنة 1907 واستمرت في الظهور على الأقل إلى سنة 1913. وعنوانها الكامل هو (مجلة الأحكام السارية الجزائرية) ولها بالفرنسية عنوان معناه (مجموعة القوانين الدينية الجزائرية). وصدر منها مجلدات بين 1907 ـ 1912 بالإسمين المذكورين، لكن عدد سنة 1913 لم يظهر فيه سوى اسم الشرشالي. فهل توفي الأشرف عندئذ أو تجند للحرب أو تخلى؟ إن الأمر غير واضح[2].

ورغم جهد موران وضغوطاته ومساعي لوسياني وحنكته فإن مشروع تدوين الفقه الإسلامي في الجزائر لم يثمر لوجود معارضة واضحة. وكانت المعارضة من الجزائريين تقوم على الشك في نية الفرنسيين المكشوفة، وهي

---

(1) انظر كتابنا (رائد التجديد الإسلامي: محمد بن العنّابي).

(2) ط. فونتانة، الجزائر، في أربعة مجلدات، سنة 1913 فيه 108 صفحات. المكتبة الوطنية ـ باريس، رقم 19239 F 8. أما بشأن الأشرف فقد ورد في التقويم الجزائري للشيخ كحول أنه تعين سنة 1912 قاضياً حنفياً بالعاصمة. انظر التقويم سنة 1912.

أن العملية كلها جاءت لإتمام اندماج الشريعة الإسلامية في القانون الفرنسي، وفتح أبواب التجنس والزواج المختلط، وما يترتب على ذلك من عواقب تؤدي إلى ذويان الجزائريين في غيرهم. فالتدوين كان ممكناً في تونس ومصر وغيرهما حيث الشريعة سيدة نفسها تقريباً. ولكنه استحال أمام بلاد يسودها القانون الفرنسي باسم الاحتلال ويزعم محتلوها أن لها إسلاماً خاصاً بها يمكن التعايش بينه وبين القانون المذكور. وقد حاول موريس فيوليت خلال العشرينات، عندما كان حاكماً عاماً، إحياء المشروع عشية الاحتفال المئوي بالاحتلال، ولكنه فشل أيضاً، ومنذئذ دفن المشروع[1].

من الذين كتبوا في الموضوع وأيدوا التدوين: أبو بكر عبد السلام الجليلي فقد كتب بحثاً نشره في مجلة العالم الإسلامي سنة 1909 أيد فيه أعمال لجنة تدوين الفقه، وبسط القول في المذاهب الأربعة وأصول الفقه، وعارض الذين وقفوا ضد التدوين الذي رآه خطوة «تجديدية». ورأى أن التدوين إذا تحقق سيكون مفيداً للقضاة وغيرهم من رجال الدين. ولم يذكر ما إذا كان مفيداً أيضاً في الحالات الاجتماعية التي أشرنا إليها. وكان المتجنسون «المطورنون» من المؤيدين للمشروع، كما سبق. وقد أكدنا على أن كاتب البحث هو ابن القاضي شعيب الشهير والذي كان حياً عندئذ، فهل هذا الرأي هو رأي والده أيضاً؟ لنا أن نفترض ذلك[2].

جهود أخرى في الفقه لبعض الجزائريين والمستشرقين

في مجال الفقه أيضاً قام بعض الجزائريين بترجمة نصوص فقهية والتعريف ببعض كتب الفقه الأساسية ورجال الفقه من أصحاب التراث.

(1) أحمد توفيق المدني (كتاب الجزائر)، ص 319. اللجنة التي عينها فيوليت شملت الشرشالي (توفي سنة 1930؟)، وأحمد لعيمش، ومحمد بلحاج، وعبدالرحمن الصديق، ومحمود كحول والحفناوي بن الشيخ، وابن الموهوب.

(2) أبو بكر شعيب، مجلة العالم الإسلامي، يوليو ـ غشت، 1909، ص 446 ـ 456.

وشاركهم في ذلك بعض المستشرقين الذين كانوا يعملون مباشرة مع الإدارة، وكذلك أساتذة التعليم القانوني المتخصصين في الشريعة الإسلامية، بالإضافة إلى بعض القضاة الفرنسيين. كل هؤلاء انتجوا أعمالاً تخدم الفقه من جهة وتخدم الإدارة بالطبع لأن المحاكم والمدارس والجهات المدنية والعسكرية تحتاج إلى معرفة مصادر التشريع الإسلامي وأصول الفقه وفروعه. وهكذا أخرجت المطابع منذ منتصف القرن الماضي عدداً من المؤلفات أو المنشورات التي تلخص أو تعرف بكتب الفقه.

ومن أوائل من ترجم مختصر الشيخ خليل في الفقه المالكي الدكتور بيرون، وهو طبيب فرنسي اعتنق المذهب السان سيموني الاشتراكي، وعمل سنوات في مصر في المدارس الطبية (مديراً لها) التي أنشأها محمد علي باشا. وقد كتب بيرون عن الطب النبوي والطب العربي، وعن الأدب الجاهلي وغيره، ثم استدعته بلاده سنة 1857 لإدارة المدرسة السلطانية (المعهد الامبريالي) التي أسست عندئذ للدراسة العربية والمزدوجة. وتشهد ترجمته لمختصر خليل على معرفته للعربية وعلى اطلاعه على كتب التراث، ومنه الفقه، والترجمة موجهة، كما هو متوقع، إلى الإدارة الفرنسية، عسكرية ومدنية، وليس إلى الجزائريين. وقد تعين بيرون سنة 1864 لتفتيش المدارس الرسمية الثلاث التي كان الفقه من موادها الأساسية[1].

وفي النصف الثاني من القرن الماضي عاش بالجزائر مستشرق فرنسي آخر، وهو هوداس، اهتم كثيراً بالتراث الإسلامي وترجم منه. وقد بدأ حياته بالجزائر معلماً في الثانوية الرئيسية منذ 1863، أستاذاً للغة العربية. وتعاون مع زميله مارتيل الذي كان أستاذاً بمدرسة الحقوق، على ترجمة كتاب (تحفة الحكام) لابن عاصم في الفقه. وقيل إن مدة الترجمة قد دامت قرابة عشر سنوات[2].

(1) عن حياته انظر فصلي التعليم والاستشراق.

(2) هنري ماصيه (الدراسات العربية في الجزائر) 1930. ولد هوداس في لواري، سنة 1840 وتوفي سنة 1916، عن زيارة الوزير كومبس انظر فصل التعليم. وعن حياته انظر فصل الاستشراق.

وكان ادمون فانيان أستاذاً أيضاً في مدرسة الآداب قبل أن تتحول إلى كلية. ويشهد له فهرس المخطوطات الذي وضعه عن المكتبة الوطنية بالجزائر على مدى معرفته بالمناهج واطلاعه على التراث العربي الإسلامي. ويهمنا هنا ترجمته وجهوده في ميدان الفقه والشريعة. فقد ذكر مترجموه أنه نشر جزءاً من مختصر سيدي خليل وهو باب الجهاد (وقد كان ممنوعاً في الخطب والتدريس على علماء المسلمين) وباب الزواج والطلاق. ونشر كذلك كتاب الخراج لأبي يوسف يعقوب. كما أن فانيان نشر رسالة ابن أبي زيد القرواني المشهورة في الفقه. وهي تعتبر الثانية بعد مختصر خليل في الشهرة بين طلبة العلم، وربما تكون الأولى بالنسبة للمبتدئين منهم[1].

وبعد حياة مغامرة في لاروشيل والجزائر استقر أرنست ميرسييه في قسنطينة. ويهمنا من أعماله هنا نشر التراث، ولا سيما الفقه. ومن أعماله في مجال الفقه ما نشره عن الأملاك في بلاد المغرب طبقاً للمذهب المالكي، ومن كتبه حالة المرأة المسلمة في شمال افريقية، والملكية العقارية الإسلامية في الجزائر[2].

أما موتيلانسكي فقد اهتم بالمذهب الإباضي على الخصوص. ثم اللهجات البربرية في الصحراء والجنوب، سيما غدامس والهقار وميزاب. وقد أخذ ينشر منذ 1886 عن القرارة وعن المذهب الإباضي، ومن أبرز أعماله في المجال الذي نحن بصدده، نشره لمدونة ابن غانم في المذهب الإباضي، وقد قال عنه زميله رينيه باصيه إنه قدم عنها الصورة الوحيدة الباقية من المخطوط (يعني كتاب المدونة)، أما الصورة الأخرى لها فقد اختفت، حسب قوله، وبعد ذلك نشر موتيلانسكي (المخطوط البربري لزواغة) في

---

(1) ماصيه (الدراسات). انظر المجلة الافريقية، سنة 1931. وكان قد ولد سنة 1846 في ليياج. وتوفي سنة 1931.

(2) انظر كلمة التأبين التي كتبها ج. فاغبلون في مجلة (روكاي)، 1908، ص 15 ـ 19. وكذلك فصل الاستشراق.

باريس 1906، أي سنة قبل وفاته، وكان ينوي تقديم طبعة كاملة منه. ولذلك دعا باصيه العارفين باللهجة البربرية والفقه الإباضي إلى استكمال مشروع موتيلانسكي[1]. ومما يذكر أن موتيلانسكي قد تعرف جيداً على الشيخ محمد بن يوسف أطفيش الذي كان عندئذ ذائع الصيت وغزير الانتاج. وقد أصدر أطفيش سنة 1886 شرح كتاب النيل، كما سبق.

واهتم دومينيك لوسياني، رغم أنه إداري أكثر منه عالماً بالاستشراق، بالدراسات الفقهية والتراث العربي الإسلامي. فنشر سنة 1896 (الرحبية) في الفرائض في نصها العربي والترجمة الفرنسية. وكانت الرحبية مقررة في المدارس الرسمية وحتى الزوايا. وقد قال فانيان الذي راجعها في المجلة الأفريقية، أن معرفة الرحبية واجبة وكذلك ترجمتها. وكان نشرها على يد لجنة للترجمة والنشر ألفتها الحكومة العامة بالجزائر، وربما عاونه أبو يعلي الزواوي في شبابه، ومحمد السعيد بن زكري. ولا ندري إن كان قد نشر أيضاً كتاب (أعز ما يطلب) لابن تومرت. وقد قلنا انه ساهم في تحضير مشروع تدوين الفقه الإسلامي مع زميله موران أستاذ الشريعة في كلية الحقوق، ولكنه فشل فيه. ومن نشاطه أيضاً نشره (كتاب الحوض) في الفقه وهو بالبربرية، وقد استحضر نُسَخَه من عدة جهات. وترجمه إلى الفرنسية مع النص الأصلي[2].

وكذلك قام عدد من الجزائريين المتصلين باللغة الفرنسية بالتعريف بكتب التراث الفقهي أو ترجمتها تمشياً مع هذا التيار أو ذلك، إما للنفع المادي إذا كانت من الكتب المقررة في المدارس وإما النفع المعنوي استجابة

---

(1) ترجمته في مجلة الجمعية الجغرافية للجزائر وشمال إفريقية، كتبها أرمون ميسبلي، 1907، ص 119 ـ 121. انظر أيضاً ر. باضيه «تقرير عن الدراسات البربرية والهوسة، في المجلة الإفريقية، 1908، ص 259. انظر كذلك فصل الاستشراق.

(2) عن حياته ونشاطه الآخر انظر بول مارتي (مجلة العالم الإسلامي) 1920، ص 1 ـ 9. مع صورته. وقد نشر كتاب (الحوض) مسلسلاً في المجلة الافريقية. وقمنا نحن بالتعريف بهذا الكتاب في كتابنا أبحاث وآراء جـ 4.

لشروط الترقيات والسمعة والاندماج في بوتقة المثقفين الفرنسيين. ولكن الملاحظ أن الجزائريين الذين كتبوا في هذا السياق قليلون. إننا نجد لهم أعمالاً هامة حول المعاجم واللهجات والتاريخ المحلي والفولكلور ونحو ذلك، أما الدراسات الفقهية فرغم شيوعها فإنها قليلة لديهم.

نوّه عدد من الكتّاب بما قام به أحمد لعيمش. وقد كان محامياً ومتصلاً اتصالاً وثيقاً بالفقه الإسلامي والقانون الفرنسي. وكان مدرساً في مدرسة تلمسان الرسمية، وعضواً في عدة لجان تهتم بموضوع الشريعة. قام أحمد لعيمش بترجمة جزء من بداية المجتهد، لابن رشد. واكتفى من الترجمة ببابي الزواج والطلاق[1]. والمعروف أن المحاكم الإسلامية لم يبق لها منذ آخر القرن الماضي ما تنظر فيه من المسائل الفقهية في المعاملات، سوى الأحوال الشخصية.

ويشبه ذلك ما كتبه أحدهم (مجهول؟) حول الصوم عند المسلمين طبقاً لما جاء في رسالة ابن أبي زيد القيرواني[2]. وهكذا كان الاهتمام بالعبادات في هذا المجال أكثر من المعاملات. وفي هذا الصدد ساهم محمد قندوز بمحاضرة في الجمعية الجغرافية، ثم نشرها في مجلتها بعنوان (انطباعات صائم)، وهي عن رمضان وتقاليده الدينية والاجتماعية وآدابه العامة أثناء أيامه ولياليه[3].

---

(1) بداية المجتهد ترجمة أحمد لعيمش، الجزائر 1926، 306 صفحات. انظر سابقاً (الإنتاج الفقهي).

(2) المجلة الافريقية 1906، ص 393 ـ 402. ولعل محمد صوالح هو صاحب هذا العمل.

(3) محمد قندوز في (مجلة الجمعية الجغرافية) SGAAN، 10 مايو، 1927، ص 523 ـ 534.

الفصل الثاني

العلوم الاجتماعية

يشمل هذا الفصل علوماً اجتماعية ودراسات شتى. منها التصوف الذي قيل انه ازدهر خلال العهد الفرنسي ازدهاراً لم تشهده البلاد من قبل، سيما منذ السبعينات من القرن الماضي. وقد تناولنا الطرق الصوفية العاملة خلال هذه الفترة وأطوارها وعلاقاتها وتعاليمها في غير هذا الجزء. وكان علينا أن ننتظر إنتاجاً غزيراً في التصوف نتيجة ازدهار الطرق، ولكن الحصيلة، كما سنرى، قليلة وضعيفة. فظهر أن التصوف كان ممارسة بطريق الذكر والحضرة ومنح الإجازات وادعاء الكرامات أكثر منه تصوفاً نظرياً قائماً على التفكر في الكون وخالقه والإنسان ومصيره ودوره في الحياة، وسندرج ضمن فقرة الصوفي الكتابات الاصلاحية الداعية إلى نبذ البدع والخرافات والردود على المبتدعة وأدعياء التصوف، والكشف عن العلاقة بين بعض الطرق الصوفية والاستعمار[1].

ولم تكن الطرق الصوفية على حد سواء في الإنتاج والتأليف. وربما كان الذين ألفوا حول كل طريقة علامة على علاقة تلك الطريقة بالعلم والثقافة. مثلاً من بين الطرق التي ظلت على صلة بالتعليم عموماً هي الرحمانية. فوجدت من بين أنصارها ممن وضع التعاريف برجالها وكتب الإجازات وألف حول انتشارها وتعاليمها. وفي الدرجة الثانية تأتي الشاذلية وفروعها كالدرقاوية، ثم القادرية والتجانية والسنوسية على الترتيب تقريباً[2]. وهناك مؤلفات لم نستطع تصنيفها حسب الطرق الصوفية لأن أصحابها وضعوها حول نظريات التصوف عموماً، أو لأننا لم نطلع على محتواها ولم نهتد للانتماء الصوفي لصاحبها.

---

(1) انظر فصل التصوف. وكذلك الإجازات في فصل العلوم الدينية.

(2) ألفت أعمال عديدة في مدح السنوسية وقدحها، خلال نموها وتهديدها للتوسع الغربي، ولا نعني هنا إلا ما ألفه الجزائريون حولها.

ومن المواد التي سيشملها هذا الفصل علم الكلام. وقد كنا ننتظر أن نعثر على عدد من المؤلفات الهامة في هذا العلم. ولكن خاب ظننا، فما وجدناه قليل جداً، ثم ان مستواه ضعيف لا يرقى إلى أي تنظير أو فكر عميق، باستثناء ما ألفه الأمير عبدالقادر وعبد القادر المجاوي، ربما. ومعظم المؤلفات في هذا المجال عبارة عن منظومات مكررة لمعارف سابقة، وبطريقة تقليدية، أو شروح بنفس الطريقة أيضاً. ولم يخرج المؤلفون في هذا العهد عن عقائد السنوسي المعروفة بـأم البراهين، وهي التي سادت معاهد العلم في العالم الإسلامي خلال القرون الخمسة الماضية من المحيط الأطلسي إلى الشرق الأقصى، وترجمت إلى أكثر من لغة[1].

ولم نكد نعثر على مؤلفات في المنطق خلال هذا العهد. وقد ظل علماؤنا عالة على (السلم المرونق) لعبد الرحمن الأخضري وشروحه، وهو من المؤلفات التي ترجع إلى القرن العاشر الهجري (16 م). وقد سهل الفرنسيون أنفسهم تداوله بترجمته ونشره مع النص الأصلي أوائل هذا القرن. ولا نجد أثراً للرجوع إلى المؤلفات العربية والإسلامية في المنطق مثل كتابات ابن رشد وترجمات أرسطو. رغم انتشار الثقافة الفرنسية أيضاً بين فئة من المتعلمين.

وهناك علوم اجتماعية أخرى غير التي تعرضنا إليها في الفصول المعروفة كالتاريخ والأدب ونحوها. وهكذا سيضم هذا الفصل المؤلفات القليلة التي تتعرض لجوانب معينة في الثقافة الإسلامية والنظم السياسية والإصلاح الاجتماعي. ومن ذلك المؤلفات السياسية والنظريات الاجتماعية كالتربية والتعليم ودراسة أحوال المرأة المسلمة من الوجهة الدينية والاجتماعية. والدفاع عن الإسلام ضد الهجمات الاستعمارية والتنصيرية،

(1) ترجمت إلى الفرنسية، كما سنرى، ولكن ترجمت أيضاً إلى اللغة الماليزية (الملاوية). انظر انطوان كاباتو Cabatou في (المجلة الآسيوية) 1904، ص 115 - 145.

واتهام المسلمين بالتعصب وممارسة تعدد الزوجات والرق ومعارضة التقدم، ومسألة التجنس والاندماج في المجتمع الفرنسي. وإضافة إلى ذلك، هناك مؤلفات قليلة وضعها أصحابها حول مسائل عسكرية وصناعية واقتصادية وإدارية ونحوها.

ومن الواضح أننا لا نتعرض هنا للمؤلفات الفرنسية عن الطرق الصوفية وإنما نكتفي بالمؤلفات الجزائرية. لقد تعرضنا إلى ما كتبه الفرنسيون عن هذا الموضوع في الدراسة النظرية التي وضعناها في الفصل المخصص لذلك. وقد لاحظنا هناك أن من المصادر التي اعتمد عليها أمثال لويس رين في كتابه (مرابطون وإخوان) الرسائلَ والتقاييدَ التي كان يبعث بها إليه، وبطلب منه، أعيان المتعلمين وشيوخ الزوايا أنفسهم. وفي معظم الأحيان كانت مهمة رين هي الترجمة والتصنيف والصياغة فقط. أما المادة فمعظمها قد توفر له مما ذكرنا وكذلك اعتماداً على تقارير المكاتب العربية المنتشرة عبر القطر والتي كانت مهمتها تشمل كتابة الملاحظات على نشاط الطرق الصوفية وتواريخها ورجالها وأنسابهم.

المؤلفات الصوفية

1 ـ **القادرية**: وهي من أقدم الطرق في الجزائر. وكانت لها مراكز وزوايا وشيوخ في أماكن عديدة قبل الاحتلال. وكان ارتباط هذه الطريقة بحركة المقاومة منذ 1830 قد جعلها تصعد إلى الصدارة في الأحداث. وقد مثلها عندئذ الشيخ محيي الدين بن مصطفى والد الأمير عبدالقادر، ثم تولى الأمير نفسه المسؤولية الوطنية والسياسية وأسس الدولة الجديدة وتجاوز نشاطه المسألة الصوفية أو بالأحرى تجاوز الطريقة القادرية. وأصبح رمزاً وطنياً. ولكن أخاه الأكبر محمد السعيد هو الذي ورث عن والده بركة الطريقة، وهي العادة الجارية، واستمر على ذلك حتى بعد فشل المقاومة والهجرة إلى الشام. وقد خلف محمد المرتضى والده محمد السعيد في تمثيل

الطريقة في لبنان. ولكن القادرية في الجزائر قد استمرت في فروع جديدة. حقيقة أنه لم يكن لها مركز رئيسي أو شيخ وحيد، لأن ولاء مقدميها كان دائماً مربوطاً بمركزها في بغداد. ومن الفروع القادرية التي نشطت في العهد الفرنسي فرع واد رهيو، وفرع منعة (الأوراس)، وفرع سوف (عميش)، وفرع كنته، وفرع ورقلة. وكانت زاوية ابن علي الشريف في آقبو قادرية أيضاً. وقد كانت القادرية ممثلة في معظم المدن الرئيسية. ولم يظهر دورها السياسي من جديد إلا فيما كان من الشيخ الهاشمي وابنه عبدالعزيز في سوف. أما ما عدا ذلك فقد كانت الزوايا القادرية قد دجنت، مثل غيرها، في أغلب الحالات.

ولعل للشيخ محيي الدين بعض التقاييد التي لا نعرفها في الطريقة وأصولها وتعاليمها، أو في التصوف عامة[1]. والرجل الذي تساوت سمعته في الحرب والتصوف هو الأمير عبدالقادر. ويعنينا هنا مؤلفاته في التصوف. ونحن نعلم أنه قد أضاف إلى القادرية التي تلقاها عن والده في الجزائر، الشاذلية والمولوية والنقشبندية التي تلقاها في المشرق بعد الهجرة. ومن شيوخه محمد الفاسي بمكة أثناء أداء فريضة الحج للمرة الثانية سنة 1863. ونتيجة ذلك كتب قصيدته الصوفية الشهيرة (يا مسعود)[2]. ومن أشهر مؤلفات الأمير كتاب (المواقف) الذي يقع في ثلاثة مجلدات، وكان الأمير قد استغرق في التصوف منذ حجه، وقد اختلى في غار حراء أثناء مجاورته. وفي دمشق كانت له خلوة يتعبد فيها. وفي آخر سنواته ازداد تعمقاً في هذا الباب، وكان يطالع أمهات كتب التصوف ومنها الفتوحات المكية وفصوص الحكم

(1) كان الشيخ محيي الدين من أبرز علماء وقته، وقد حج مع ابنه (الأمير) عبدالقادر قبل الاحتلال. وكان شيخ علم في زاوية القيطنة. ثم قاد المقاومة ضد احتلال وهران، وأرسل الوفود لسلطان المغرب للدخول تحت طاعته لحمايتهم من الفرنسيين. ولكن دور ابنه عبدالقادر في الحرب والتأليف قد غطى عليه. وإلى الآن لا توجد له ترجمة وافية.

(2) كل ما يتعلق بالشعر الصوفي والتوسلات، انظر عنه فصل الشعر.

لابن العربي، الذي يعده شيخه الأكبر. ويبدو أنه قد تأثر به كثيراً في (المواقف) إذ بناها على نظريات شيخه، حسب العارفين بهذا الفن[1]. وكان الأمير قد أرسل إلى قونية عالمين ثقتين لتصحيح الفتوحات المكية على النسخة الموجودة بخط مؤلفها ابن عربي. ويقول عمار الطالبي: «لا تخفى تبعيته (أي الأمير) لمحيي الدين بن عربي، وأنه من الذين أدركوا وفهموا الفهم الصحيح كتابه «فصوص الحكم» و «الفتوحات المكية». وهو يذكره كثيراً، ويشير إلى نصوص من مؤلفاته، ولكن ينفي هذا أن له أذواقاً خاصة وفهوماً ذاتية في هذا المجال»[2].

وكتاب (المواقف) يضم 372 موقفاً، وقد طبع مرتين أولاها كانت في عهد ابنه محمد، أي سنة 1911[3]. وقد قدم الأمير كتابه بعبارات صوفية مغرقة ووشح ذلك بمقامة أدبية ـ خيالية عن معشوقة تشبه معشوقة ابن الفارض. وكل موقف من مواقفه تقريباً يبدأ بآية ذات معنى توحيدي أو صوفي، ثم يأخذ في شرح الآية شرحاً صوفياً يتغلب عليه الفكر الباطني الذي يعبر عنه بالأسرار والغيبة عن الشهود. وطالما عَرّض الأمير بأهل الرسوم وعلماء الظاهر الذين لا يدركون أسرار الوجود ولا الحقيقة الإلهية. وهو يستشهد لتفسيره آية الموقف الذي اختاره بآيات وأحاديث تزيد الصورة الصوفية التي يرسمها لمعاناً وعمقاً. وقد أورد عدداً من المرايا التي حدثت له، وجاء بأخبار و «مواقف» حدثت له، يقظة أو مناماً منذ كان بالجزائر، ولا سيما منذ حج ثانية. يقول الأمير في المقدمة: «هذه نفثات روحية، وإلقاءات سبوحية، بعلوم وهبية، وأسرار غيبية، من وراء طور العقول، وظواهر النقول، خارجة عن أنواع الاكتساب، والنظر في كتاب، قيدتها لإخواننا

(1) حدثني بذلك الأستاذ عمار الطالبي، وهو من المتخصصين في الفلسفة الإسلامية.
(2) عمار الطالبي من رسالة خاصة بتاريخ 8 رمضان 1415/7 فبراير، 1995. وقد بعث بها إليّ من الدوحة عاصمة قطر.
(3) اعتمدنا على ط. 2، دار اليقظة العربية، دمشق، 1966. بعناية حفيده الأمير محمد سعيد بن الأمير علي بن الأمير عبدالقادر.

الذين يؤمنون بآياتنا، إذا لم يصلوا إلى اقتطاف أثمارها، تركوها في زوايا أماكنها، إلى أن يبلغوا أشدهم، ويستخرجوا كنزهم، وما قيدتها لمن يقول هذا إفك قديم وأساطير الأولين»[1]. ومن الواضح أنه كتب المواقف «لإخوانه» الصوفية أو الذين لهم استعدادات صوفية، مؤمنين بمبادىء أهل الباطن ذوي اللقاءات السبوحية والعلوم الوهبية والأسرار الغيبية. أما من يكذب بذلك ويعتبره من الأساطير فالمؤلف غير مهتم بهم، بل يعتبرهم من الجاهلين الذين يكتفي بقوله لهم سلاماً، كما ورد في الآية.

آمن الأمير بوحدة الوجود تبعاً لشيخه ابن عربي. وهو يتمنى أن يكون إيمانه كإيمان العجائز. ونفهم من المعلومات التي تضمنها كتاب المواقف أن فكر الأمير قد تطور كثيراً عما كان عليه. فمن الاهتمام بالسياسة والشؤون العسكرية والفقه والحديث والتفسير إلى الاهتمام بعلوم القوم. فمتى حدث هذا التحول ولماذا؟ أما زمنه فهو وسط الستينات وبالضبط عند حجته الثانية ومجاورته بالحرمين وأخذه الطريقة النقشبندية على شيخه محمد الفاسي. ونحن نعلم أنه كان قد تربّى على والده في القيطنة وتخرج من تراث الأسرة والطريقة القادرية، ومن تراث الحضارة الإسلامية المتمثل في المخطوطات الفلسفية والصوفية والأدبية والتاريخية المخزونة في مكتبة والده. وقد شغلته المقاومة الوطنية سبعة عشر عاماً، ثم سنوات السجن بفرنسا حوالي خمس سنوات، وسنوات بروسة حوالي ثلاث سنوات. ثم حدثت أزمة الشام سنة 1860، فبرز فيها الأمير كمدافع عن الحق وحقوق الإنسان والتسامح. ولفت إليه الأنظار من جديد، فبعد أن كان معروفاً ببطولاته العسكرية واستماتته في الدفاع عن وطنه ودينه ضد دولة أجنبية معتدية، أصبح منذ 1860 معروفاً بموقفه الإنساني في حماية من ليسوا على دينه ولا في وطنه الصغير. وحظي من أجل ذلك بالأوسمة والهدايا ورسائل الشكر من عظماء الدول ورموزها.

(1) (المواقف) المجلد الأول، ص 9.

وتردد اسمه ليكون ملكاً على العرب وحتى بلاد اليونان وغيرها. وظهر المحبذون له والمتحفظون منه. وبدأت الضغوطات من مختلف الدول المستفيدة والخائفة. فإذا بالأمير يتوجه إلى الحج تاركاً كل الإشاعات والمناورات وراءه. وقضى في الحرم الآمن حوالي سنتين بعيداً عن الأنظار السياسية والضغوطات الدبلوماسية.

فهل كان الإغراق في التصوف ابتداء من هذه الرحلة مقصوداً من الأمير لكي يبتعد عن المسرح السياسي؟ وهل كان موقفه من التصوف عندئذ جواباً لطالبي يده في تولي المناصب وتبني وجهات النظر الضاغطة عليه؟ حقيقة أن الأمير كان يطمح إلى أداء هذه الزيارة، بل الإقامة، في الحجاز منذ ترجل عن صهوة جواده في ديسمبر 1847 واضعاً بذلك النهاية لسنوات طويلة من المقاومة، ولكن السلطات الفرنسية حملته إلى سجونها بدل الشرق. فكان لسان حال الأمير سنة 1864 قول الشاعر محمد العيد الذي حدث له في التصوف ما حدث للأمير تقريباً:

وجنحت للحرم الذي فارقته زمناً جنوح الطير للأوكار

إننا نرجح أن «عودة» الأمير إلى التصوف بتلك الصفة التي تدعو للدهشة كانت هروباً من محاولات استعماله في أدوار لم ير الفرصة سانحة للقيام بها، وقد كانت له همة قعساء ومروءة شماء أيضاً. فرأى أن خير ما يبتعد به هو اللجوء إلى الفتوحات المكية وفصوص الحكم لابن عربي، وغيرهما من كتب الحقيقة الصوفية. ورغم أنه ظل يعيش مشاكل الظاهر بالنسبة لأسرته وضيوفه ومن يلوذ به، فإنه انسحب إلى الباطن أو ما يسميه بالسبوحات الوهبية والغيبيات بالنسبة لحياته الخاصة. وقد أصبح كثير الغيبة عن الوجود الحسي. وكثيراً ما وجدناه في (المواقف) يردد عبارة معينة، وهي أنه كان في حالة مشاهدة فصعق فكلمه الله وقال له: إنني أنا الله لا إله إلا أنا. وكان يحصل له، كما أخبر، بعد الرجوع إلى الحس، فرح وبشارة.

وجاء في (الموقف) الأول قوله: «إن الله قد عودني أنه مهما أراد أن يأمرني أو ينهاني أو يبشرني أو يحذرني أو يعلمني علماً... إلا ويأخذني مني مع بقاء الرسم، ثم يلقي إليّ ما أراد بإشارة آية كريمة من القرآن، ثم يردني إليّ فأرجع بالآية قرير العين ملآن اليدين، ثم يلهمنيَ ما أراد بالآية». ثم يقول: «وأتلقى الآية من غير حرف ولا صوت ولا جهة، وقد تلقيت، والمنة لله تعالى، نحو النصف من القرآن بهذه الطريقة. وأرجو من كرم الله تعالى أن لا أموت، حتى أستظهر القرآن كله، فأنا بفضل الله محفوظ الوارد في المصادر والموارد، ليس للشيطان عليّ سلطان...»[1]. وهذا يعني أنه كان يتلقى القرآن وحياً وإلهاماً أثناء غياب روحه وبقاء رسمه في لحظات معينة. ولا ندري إن كان قد حقق الله رجاءه فحفظ القرآن كله بطريق الوحي والإلهام، كما تَمَنَّى. والآية التي بدأ بها (الموقف) الأول هي قوله تعالى: ﴿لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة﴾.

أعلن الأمير أنه يرحم من خالف قوله، وقرر ألا يجادل هذا الصنف من الناس «من علماء الرسم، القانعين من العلم بالاسم»، وغيرهم. وهو يعذرهم لأنه جاءهم بأمر مخالف لما تلقوه من مشائخهم المتقدمين، وما سمعوه من آبائهم الأولين، فالأمر عظيم والخطب جسيم، والعقل عقال، والتقليد وبال، فلا عاصم إلا من رحم ربي»[2]. وهو يعترف أن طريقة فهم التوحيد التي آمن بها مختلفة عما اعتاده الناس الذين يتلقون العلم من المتكلمين والحكماء المعلمين، ولكنها طريقة أخرى مختلفة وهي «طريقة توحيد الكتب المنزلة، وسنة الرسل المرسلة، وهي التي كانت عليها بواطن الخلفاء الراشدين، والصحابة والتابعين والسادات العارفين». وعلى إثر ذلك جاء بالمقامة الصوفية التي أشرنا إليها والتي استوحاها من مسامرة لأهل الظرف ومن نادى العارفين فدار بينهم حديث ذو شجون، إلى أن تكلم عريف الجماعة فحدثهم بحديث هو أغرب من حديث عنقاء مغرب، وقد أسميناها

---

(1) (المواقف) 1/26، 161، 162.

(2) (المواقف) 1/10.

نحن (المعشوقة)[1] استلهاماً مما جاء فيها.

من ألوان تخريجات الأمير فهمه لما روى عن الإمام الغزالي (ليس في الإمكان أبدع مما كان). وقد دار نقاش بين المتأخرين حول المقصود من هذه المقولة. وخاض فيها حمدان خوجة في كتابه (حكمة العارف). ولكن الأمير تناولها من وجهة نظر صوفية فقال إن فيها إشارة إلى معنى الآية: ﴿ربنا الذي أعطى كل شيء خلقه ثم هدى﴾. فالآية تشير، حسب رأي الأمير، إلى «سر القدر المتحكم في المخلوقات الذي هو العلة. فقد أخبر الله «أنه أعطى كل شيء من العالم المخلوق في مرتبة وجوده الخارجي خلقه، أي استعداده الكلي الذاتي الغير مجهول ولا مخلوق الذي هو عليه في مرتبة ثبوته وعدمه. فإن كل ممكن له استعداد خاص، لا يشبه استعداد ممكن استعداد ممكن آخر. وبالاستعداد كانت الحجة البالغة لله ـ تعالى ـ على من أشقاه وابتلاه وأفقره ونحو هذا. فإن استعداده طالب لذلك. ولو أعطاه غيره على سبيل الفرض لردّه، وما قبله لاستعداده ضده»[2].

ومما يذكر أن الناشر للمواقف اعتمد على عدة نسخ. منها نسخة الأمير بخط يده. وقوبلت على نسخة جمال الدين القاسمي التي كانت بدار الكتب الظاهرية، ثم نسخة عبدالرزاق البيطار (وهو صديق الأمير وتلميذه) وكانت على هذه النسخة تعاليق بخط الأمير نفسه. ولكن عبارة «منقحة» التي وردت في طبعة دمشق، محيرة، لأن التنقيح لا يصح إلا على يد المؤلف نفسه. أما تصحيح الأخطاء ومقابلة النسخ والنصوص فهو ما يقوم عليه التحقيق للآثار القديمة. وقد استفدنا أيضاً من المواقف أنها احتوت على مجموعة شعرية للأمير قد لا تكون مضمومة إلى الديوان، والغريب أن بعض شعره قد وقع فيه التصحيف لدرجة مهولة. وسنذكر ذلك في مكانه[3] . كما أن نثر الأمير في المواقف يختلف عن نثره في مؤلفاته الأخرى، كذكرى العاقل، ورسائله.

---

(1) نفس المصدر، ص 10 ـ 11 انظرها في فصل الأدب.
(2) (المواقف) 1361/3.
(3) انظر فصل الشعر.

أ ـ والذين ترجموا لمحمد السعيد، أخو الأمير، ذكروا له أيضاً بعض المؤلفات، منها شرحه الذي وضعه على رسالة في علم الوضع، وقد طبعت (انظر بعد). وقيل إن له رسائل كثيرة، لعل منها ما كان في الطريقة القادرية. فقد كان له مريدون في المشرق والمغرب، ولا بد أنه كان يمنح الإجازات ويلقن الأوراد. وكان له أولاد متزوجون من بنات أخيه الأمير، ومنهم محمد المرتضى الذي خلفه في الطريقة. ولكننا لا نعرف أن محمد المرتضى قد ترك بعض التآليف في التصوف أيضاً. وكان محمد السعيد من علماء الوقت، وقد لازم أخاه الأمير إلى آخر لحظة في كفاحه. كما أن محمد المرتضى تتلمذ على أبيه وعمه معاً. وكان يقرض الشعر في شبابه.

ب ـ أما الأخ الآخر للأمير، وهو أحمد بن محيي الدين، فقد ترك مؤلفَيْن على الأقل في التصوف. وقد طبع أحدهما ولده بدرالدين. والتأليف الأول في بيان أن العلم نقطة وعنوانه الكامل (نثر الدر وبسطه في بيان كون العلم نقطة)[1]. وقيل إن هذا العنوان مبني على مقولة الإمام علي أن العلم نقطة كثرها الجهلاء. أما التأليف الثاني فهو رسالة بعنوان (الجَنَى المستطاب)، وهي شرح لأبيات أولها: فأثبت في مستنقع الماء رجله. ولأحمد هذا تأليف آخر في التاريخ تناول فيه المقاومة التي قادها أخوه عبدالقادر وتاريخ حياته ومن ثمة تاريخ الجزائر إلى حوالي 1847[2].

جـ ـ وليس لدينا الآن مؤلفات أخرى من المنتسبين إلى الطريقة القادرية. فشيوخ عميش ومنعة ووادي رهيو وغيرها غير معروفين بمؤلفاتهم. وقد اشتهر أحمد البكاي بنواحي كنته بالعلم. فهل ترك مؤلفات لم تصل إلينا[3]؟ كما اشتهر ابن علي الشريف دون أن نعرف له تأليفاً في التصوف،

---

(1) ط. بيروت 1924 (1324).

(2) انظر عن ذلك فصل التاريخ. وكانت السلطات الفرنسية قد نفت أحمد إلى عنابة حيث بقي خمس سنوات، قبل أن تسمح له بالهجرة إلى الشام والانضمام إلى أخيه. انظر تعريف الخلف 2/92، والأعلام 1/229، 240.

(3) انظر عنه كتابات إسماعيل حامد، ورسالة عبدالقادر زبادية. ونشير إلى التأليف الذي=

ويبدو أنه كان مهتماً بالسياسة.

2 ـ وكان المصدر الأساسي للطريقة التجانية هو كتاب (الكناش) الذي ينسب إلى الشيخ أحمد التجاني نفسه. وربما أضيفت كتابات وملاحظات أخرى إلى هذا الكتاب الذي لم يطبع حتى الآن، حسب علمنا، وإنما عرف به أحد العلماء الفرنسيين ولخصه. وقد كان للتجانية فرعان رئيسيان في الجزائر، عين ماضي وتماسين، وكانتا تتبادلان النفوذ طيلة القرن الماضي وأوائل هذا القرن. وفي بعض الوقت لعبت قمار دور الفرع الثالث، سيما في عهد الشيخ محمد العروسي (ت. 1925). ومن أبرز شيوخ الطريقة، خلال الاحتلال الحاج علي بتماسين وابنه محمد العيد وحفيده العروسي المذكور. ولكننا لا نعرف أن الاثنين الأولين قد تركا تآليف، فشهرتهما قامت على احتضانهما للطريقة ونفوذهما الشخصي أكثر من العلم والتأليف، أما محمد العروسي فقد ترك بعض المؤلفات، منها (المخدرة) التي لم نطلع عليها ولكن هناك من أخذ منها، مثل إبراهيم بن عامر ـ العوامر ـ. ويبدو أن (المخدرة) كتاب جامع أيضاً، وهو غير مطبوع أيضاً، حسب علمنا. وهو كتاب يشبه التقييد فيه أخبار وحوادث وليس كتاباً في التصوف فقط على أغلب الظن.

أما عين ماضي فمن أشهر شيوخها محمد الصغير (ت. 1853) الذي سمي أيضاً محمد الحبيب، فيما بعد. وهو، فيما زعموا، والد أحمد التجاني زوج الفرنسية أوريلي بيكار، والبشير الذي تزوج أيضاً هذه الأرملة بعد وفاة أخيه المذكور. ورغم شهرتهم جميعاً في وقتهم واعتقاد أنصارهم فيهم، فإنهم لم يتركوا تآليف تذكر، حسب علمنا. وكان أحمد والبشير قليلي التعلم، حسب المصادر الفرنسية، وعاشا حياة مضطربة[1].

ولكن الأتباع تناولوا الطريقة التجانية ببعض التآليف، ومنهم:

= ترجمه أرنست ميرسيه والذي يرجع إلى سنة 1853. وهو في حياة عبدالقادر الجيلاني، ومجهول المؤلف. ورغم ميول ميرسيه المعادية فإن ترجمته مفيدة. انظر مجلة (روكاي) 1869، ص 409 ـ 451.

(1) انظر فصل الطرق الصوفية.

أ ـ أحمد بن عاشور السمغوني (من بوسمغون؟) وقد قيل انه من أتباع وأصحاب أحمد التجاني (بن محمد الصغير). والتأليف لا نعرف عنوانه بالضبط، ولكنه في حياة الطريقة التجانية والأحوال العامة، أي أنه كتاب جامع في شكل كناش. وروى عبدالباقي مفتاح أن فيه أخباراً عن العلاقة بين الأمير عبدالقادر ومحمد الصغير التجاني والمعونة التي قدمها هذا لصالح الجهاد والمقاومة[1]. ويبدو أنه عمل صوفي وربما تاريخي هام أيضاً.

ب ـ ولمحمد بن المشري كتاب في شكل كناش أيضاً، تناول فيه حياة الشيخ أحمد التجاني، مؤسس الطريقة وتطورها بعده. ويبدو من الخبر المحدود الذي عندنا أنه كتاب جامع إذ عنوانه هو (الجامع لما افترق من درر العلوم الفائضة من بحار القطب المكتوم). والقطب المكتوم هو الشيخ التجاني نفسه. والعبارة توحي بشيء من المهدوية[2] والإمامة المنتظرة. أما المؤلف (ابن المشرى) فلا ندري من هو ولعله من عائلة الريّان الذي رعى الزاوية وتولى للفرنسيين إدارة عين ماضي.

جـ ـ وفي سنة 1923 نشر الصحفي الشهير عمر بن قدور كتاباً في الإشادة بالطريقة التجانية عنوانه (سائق السعادة والدليل إلى أقوم سبيل). والمعروف أن ابن قدور قد نفى خلال الحرب العالمية الأولى إلى عين ماضي والأغواط، وعانى من السلطات الفرنسية الأمَرّيْن لمواقفه الصريحة المعادية للتجنيد الإجباري، ولتدخل الغرب، ومنه فرنسا، في شؤون العالم الإسلامي، وعارض النشاط الصهيوني في فلسطين والحرب الإيطالية ضد ليبيا. وكل هذه المواقف جلبت عليه نقمة تلك السلطات فنفته شر نفي. ولم تكن مواقفه الصوفية معروفة قبل نفيه، فقد كان من دعاة الإصلاح والتجديد

(1) عبدالباقي مفتاح (أضواء). ومخطوط السمغوني في زاوية عين ماضي، ويقع في 146 ورقة.

(2) أشار إليه الهواري التواتي في بحثه عن أشراف غريس. وقال ان الطالب الحسني قد قدمه إليه. انظر بحثه في (أرابيكا) عدد 39، 1992، ص 17.

والنهضة الوطنية والإسلامية. فهل اكتشف قيمة الطريقة التجانية خلال نفيه فاحتمى بها، وقد كانت ذات نفوذ ودالة على السلطات الفرنسية؟ أو كان على صلة بها قبل نفيه؟ إننا لا ندري ذلك. أما كتابه المذكور فقد كان يعبر عن تحول كبير في حياته وفكره(1). ولم نطلع على الكتاب.

3 ـ وقد ألفت كتب كثيرة عن الطريقة السنوسية، من رجالها ومؤسسيها وكذلك من غيرهم. والمعروف أن محمد بن علي السنوسي الخطابي هو نفسه من مواليد الجزائر ومن أهلها. وقد ترك مؤلفات عديدة، بعضها مطبوع، في أصول الطريقة التي أنشأها في مكة ثم جغبوب بليبيا. وقد ذكرنا ذلك في عدة مناسبات، منها أثناء الحديث عن الدور السياسي والديني للطريقة وأيضاً أثناء ذكر الأسانيد والأثبات. ولا نريد الآن الرجوع إلى ذلك. وقد تعرض عبدالحي الكتاني وغيره إلى مجموعة من تلك المؤلفات. كما أن الفرنسيين رجعوا إليها وترجموا بعضها. وكان مدار السنوسية على الكتاب والسنة، كما ذكرنا.

وكان للسنوسية فرع واحد معروف في الجزائر، وهو بناحية مستغانم، والذي كانت تشرف عليه عائلة تكوك. وقد ذكرنا ذلك الفرع وما عانى أصحابه من اضطهاد ونفي وسجن على يد السلطات الفرنسية. أما المؤلفات فقد كان هذا الفرع معتمداً على ما كتبه الشيخ السنوسي نفسه وما يصلهم من إجازات ونحوها من الزاوية الأم. ولا نعرف كتاباً قد ألفه واحد من عائلة تكوك في هذا الموضوع.

وقد تحدث الكتاني عن كتاب (الأنوار القدسية في مقدمة الطريقة السنوسية) الذي ألفه أحمد الشريف حفيد محمد بن علي السنوسي. وكان

---

(1) نشر الكتاب في الجزائر، 1923، وهو رسالة في 16 صفحة (؟). انظر أيضاً المكتبة الوطنية ـ باريس، رقم 8 K 82353. ومن آخر ما ألف حول التجانية كتاب (أضواء) لعبد الباقي مفتاح، وهو من أهل العلم والتصوف بقمار. وقد جمع فيه مصادر الطريقة وحياة الشيخ التجاني ورجال الطريقة من بعده.

المؤلف رحالة وعارفاً بأحوال الشرق الإسلامي، عاش في مكة أيضاً واسطانبول وغيرهما. ومن المفهوم أن الكتاب يتناول أصول الطريقة ورجالها وأسانيدها، ولا سيما في كتب الحديث والتصوف. ويبدو أن الكتاني لم يتعرف على المؤلف وإنما عرفه من خلال ابن عمه الشيخ أحمد بن تكوك[1].

وألف محمد بن عيسى السعيدي القاسمي كتاباً في الطريقة السنوسية أيضاً سماه (المواهب الجليلة في التعريف بإمام الطريقة السنوسية)، وقد ذكرناه في المناقب[2].

ومهما كان الأمر فإن هذه الطريقة لم تحظ بتآليف كثيرة في الجزائر. ولعل ذلك يرجع إلى أنها كانت معادية للاحتلال والتوسع الفرنسي، فلم يخصها كتاب الطرق الصوفية بتأليف خشية المتابعة. ومن جهة أخرى نعلم أن الفرنسيين قد سلطوا بعض الطرق على بعضها لتحييد واحتواء المعارضة لهم. وتذكر مؤلفات الفرنسيين أنهم أوعزوا إلى الطريقتين الطيبية والتجانية بذلك الدور، ولا سيما في الجنوب، وتفيد أخبار الفرنسيين أن زعماء السنوسية قد وصلوا إلى نفطة من تونس، ودعموا ثورات الجنوب، وبالأخص ثورة محمد بن عبدالله في ورقلة في الخمسينات وثورة محيي الدين بن الأمير عبدالقادر في ناحية تبسة وسوف في مدار السبعينات. وقد كانوا على علاقة وطيدة مع الزوايا الرحمانية في الجنوب ولا سيما زاوية نفطة (تونس) التي كان يشرف عليها المهاجرون، وذلك قبل احتلال تونس. فهل هناك مؤلفات لم نطلع عليها؟ ربما.

4 ـ حظيت الرحمانية بأكبر نصيب من التأليف. ويرجع ذلك في نظرنا إلى استمرار الصلة بين هذه الطريقة والتعليم. ذلك أن معظم الزوايا

---

(1) كان ذلك سنة 1338 بفاس، وطبع (الأنوار القدسية) في اسطانبول، دون تاريخ، وهو في 117 صفحة. انظر الكتاني (الفهرس) 1/207.

(2) انظر فصل التاريخ.

الرحمانية، سواء في الشمال أو في الجنوب، كانت مراكز لنشر التعليم العربي والدين الإسلامي، وكانت غالباً مراكز أيضاً للثورات. ولكن الطريقة الرحمانية تلقت ضربات موجعة منذ احتلال زواوة، ثم منذ ثورة 1871 واحتلال تونس الذي أضعف دور زاوية نفطة (العزوزية). وسنتتبع الآن عناوين المؤلفات التي تركها الزعماء الرحمانيون أو أتباعهم.

1 - حزب الفلاح ومصباح الأرواح، تأليف عبد الحفيظ الخنقي الونجلي. وهذا العمل عبارة عن رسالة في الطريقة الخلوتية التي أخذها بدوره عن محمد بن عزوز عن عبدالرحمن باش تارزي عن محمد بن عبدالرحمن الأزهري عن الحفناوي الخلوتي. أول الرسالة هو: باسم الله العظيم الأعظم الذي لا إله إلا هو الرحمن الرحيم... اللهم نور قلوبنا... الخ[1].

وعبد الحفيظ المذكور كان صوفياً ومناضلاً سياسياً أيضاً. وقد عاصر ثورة الزعاطشة واحتلال بسكرة. وجاهد بسيفه، وكان، رغم علمه وكبر سنه، من المحاربين الأشداء. وقد قيل انه قتل الضابط سان جيرمان قبل أن يستشهد هو، أثناء معركة وادي براز قرب بلدة سيدي عقبة سنة 1849، لكن المراجع المتأخرة تذكر أنه نجا من الموت، وأنه هاجر إلى نفطة على إثر ثورة الزعاطشة، وتوفي بنفطة سنة 1850. وهو رأي لا نرجحه.

وترك عبدالحفيظ مجموعة أخرى من الرسائل (الكتيبات) في التصوف وما يتصل به، وهي حوالي سبعة نذكرها بعناوينها فقط:

أ - التعريف بالإنسان الكامل.

ب - الحِكَم الحفيظية، وهي الرسالة التي شرحها المكي بن الصديق الذي كان مدرساً ومفتياً بجامع سيدي المبارك[2]. وقد ألفها

(1) ضمن كناش رقم 2076 المكتبة الوطنية - تونس، بضعة أوراق.

(2) ع. بن سعيد، جريدة الشعب 8 مايو، 1989. وجامع سيدي المبارك في بلدة الخنقة.

الشيخ عبدالحفيظ سنة 1257.

جـ ـ الجواهر المكنونة في العلوم المصونة.

د ـ غنية المريد، ولعل هذه الرسالة هي التي توجد منها ورقات في تونس تبدأ هكذا: (وهي هنا بدون عنوان): قال شيخَ التربية وإمام الأولياء وطريق الأصفياء، الواصل الموصل، والكامل المكمل، سيدي عبدالحفيظ بن محمد: يا أخي إن أردت أن تنظر روحك في براز؟ في الأرواح، فكن روحاً بلا روح، ولا تكن روحاً حتى تشاهد روحك بين الأرواح. وهي تنتهي بأبيات في التصوف مكتوبة بالعامية. ألفها سنة 1256[1].

هـ ـ سر التفكر في أهل التذكر.

و ـ غاية البداية في حكم النهاية[2].

وللشيخ عبد الحفيظ أبناء وأحفاد استقروا في زاوية خيران (قرب خنشلة) وتامغزة وتونس. وقد تأقلموا مع الأوضاع السياسية والدينية التي سادت الجزائر وتونس، وكانوا على علاقة بزاوية نفطة العزوزية.

2 ـ رسالة الكامل بن المكي بن عزوز. نقل منها صاحب تعريف الخلف في ترجمة محمد بن عزوز، وعائلة ابن عزوز توزعت بين الجزائر وتونس والمشرق. ومن أشهر رجالها المكي بن عزوز. ورغم شهرة مصطفى والمدني في التدريس فإنهما لم يتركا مؤلفاً في التصوف على ما نعلم. وأبرز من ألف منهم في العلوم المختلفة هو المكي بن عزوز. وقد ترك ابنه الكامل بعض الآثار، كما ذكرنا[3].

3 ـ فاكهة الحلقوم في نبذة قليلة من أحوال القوم، ألفه علي بن عمر الطولقي. وعند بعض المترجمين أن الكتاب من عمل الحسين بن علي بن

---

(1) المكتبة الوطنية ـ تونس، مخطوط رقم 20221.

(2) معجم أعلام الجزائر، ص 80، وتعريف الخلف.

(3) تعريف الخلف 2/485.

عمر الطولقي[1]. وهناك فرق بين الرجلين. وتذهب بعض المصادر إلى أن الحسين ألّف «رسالة لطيفة في الطريقة ضمنها فوائد نفيسة». ثم اختار سكنى تونس (ربما بعد الاحتلال الفرنسي لها). وتوفي بها سنة 1309. وقد رثاه المكي بن عزوز بأبيات بدأها بقوله:

ما ثم موعظة لكل مشاهد   مثل المنيَّةِ، وهي أرصد راصد

ويفهم من الذين ترجموا له أيضاً أن له رسالة أخرى لا ندري موضوعها، ولعلها في التصوف، وعنوانها (دقائق النكت). وقد تكون في شكل كناش أو مذكرات. وسواء كانت (فاكهة الحلقوم) له أو لغيره فهي من مصادر الطريقة الرحمانية[2].

4 ـ النبذة المنيفة في منهج الحقيقة، تأليف علي بن عثمان بن علي بن عمر الطولقي المتوفى سنة 1898 (1316). وقد عاصر المؤلف فترة حرجة من تاريخ البلاد، اشتد فيها طغيان الاحتلال مما ألجأ عدداً من شيوخ الرحمانية إلى الثورة أو إلى الحياد والاعتكاف على التعليم وممارسة الزهد. ويبدو أن علي بن عثمان قد اختار الطريق الثاني في الوقت الذي اختار فيه الشيخ الحداد الطريق الأول[3].

5 ـ حكمة المغانم في البلوى في جميع الغنائم، تأليف إبراهيم بن الصادق بن الحاج، صاحب ثورة 1859 بالأوراس. وقد كان محمد الصادق بن الحاج من تلاميذ محمد بن عزوز أيضاً، اعتقله الفرنسيون على

---

(1) تنسب أيضاً في بعض المصادر إلى علي بن عثمان الذي تولى زاوية طولقة سنة 1842 وطالت مدته فيها، وتوفي سنة 1898.

(2) مجلة الزهراء 4، ص 478. وإيضاح المكنون 2/153، ومعجم أعلام الجزائر، ص 69. وكناش الطواحني، المكتبة الوطنية ـ تونس، رقم 18763، ملخصاً من (الرائد التونسي). والخزانة العامة ـ الرباط، ج 1، ص 516. انظر أيضاً محمد محفوظ تراجم المؤلفين التونسيين 3/286. وفيه أن الحسين بن علي الطولقي كان نزيل تونس وأنه عاش بين 1830 ـ 1891.

(3) معجم أعلام الجزائر، ص 117.

الكبر وأودعوه سجن الحراش إلى أن مات فيه. كما سجنوا معه أولاده وأبرز أنصاره، ومنهم إبراهيم، المؤلف المذكور. ورغم أن الكتاب تناول أيضاً الجوانب الفقهية والفرائض فإننا نتصور أن الجانب الصوفي قد تغلب عليه، فقد ترجم فيه لنفسه، وتعرض لحياة والده وكراماته وعلامات الصلاح عنده. وروى عن عدة أعلام في هذا المجال.

وبناء على دراسة أحد المختصين بالمنطقة، فإن كتاب (حكمة المغانم) يقع في 159 ورقة. فهو إذن كتاب ضخم، ولكنا إلى الآن لا نعرف قيمته، لأن الدراسات حتى الآن منصبة على النشاط السياسي والديني للرحمانيين في الأوراس وليس على نشاطهم الفكرى[1].

6 ـ كتاب المبشرات: ومؤلفه مجهول، ولكنه من أهل الأوراس، وقد يكون من تأليف أحد شيوخ زاوية الصادق بن الحاج. وقد ذكر بعض الدارسين أن هذا الكتاب، هو رسالة صغيرة كما فهمنا، يحتوي على وصايا لأنصار الطريقة حول أفضل الفصول لزيارة الزاوية (الربيع والخريف) وفيه الحث على الزيارة وفوائدها، لأن فيها لقاء مع الشيخ. كما أن في الكتاب بياناً لكيفية الدخول في طاعة الشيخ، أي نوع من المبايعة، وكيفية التلقين وتلقي الأوراد الصوفية[2].

7 ـ المنح الربانية في بيان المنظومة الرحمانية: تأليف مصطفى باش تارزي. والمنظومة أصلاً لوالده عبدالرحمن أحد تلاميذ الشيخ الأزهري في الطريقة الخلوتية (الرحمانية). وقد توفي مصطفى المذكور سنة 1870 (1287 هـ) حسبما جاء في تعريف الخلف. واشتهرت المنظومة وشرحها بين طلبة العلم والتصوف. ويبدو أنها نالت رضى بعض العلماء خلال هذا القرن، مثل عبد الحميد بن باديس، الذي قدم لطبعتها في المطبعة الإسلامية الجزائرية.

بدأ مصطفى شرح المنظومة بقوله: «نحمد من وهب من نوره

---

(1) عبدالقادر زبادية، دراسة عن زاوية تيبيرماسين، صفحات مرقونة.

(2) انظر ملاحق أطروحة عبدالحميد زوزو حول الأوراس، ص 7 ـ 10.

القدسي، وأبرز من إشراق الضياء الحسي. . . وبعد فلما لم ينفعني التعلل بلعل وعسى، عن اقتراح بعض الإخوان في كل صباح ومساء، أن أكتب فوائد لايقة، بطالعة المنظومة الرحمانية التي وضعها الشيخ الوالد. . . في الآداب الشرعية المتعلقة بالطريقة الخلوتية، تحفظها من الضياع وتخرجها إلى حيز الانتفاع»، واعتذر الشارح على أنه ليس من أهل التأليف. وكونه قد تقادم العهد بينه وبين زمن تعاطي العلم عن والده. وأن إقدامه على الشرح إنما كان استجابة لدعوة بعض الراغبين في تقييد وبيان ما في المنظومة من الفوائد.

ومن فوائد هذا الشرح أنه ذكر تاريخ السَّنَد الذي أخذ به والده عن الشيخ الأزهري عن الشيوخ الآخرين، إلى أن وصل إلى مصطفى البكري الشامي الحنفي الخلوتي. فالأزهري أخذ إذن عن محمد بن سالم الحفناوي عن مصطفى البكري الشامي[1].

ومن الملاحظ أن عائلة باش تارزي بقسنطينة قد جمعت بين التصوف والسياسة أيضاً خلال الاحتلال. فبالإضافة إلى شغلها في ميدان الطريقة تولى بعض أفرادها الوظائف الإدارية والسياسية. وفي التقويم الجزائري 1912، أخبار عن متأخري رجالها[2]. ونجد بعض اسمائهم في قائمة العرائض التي تقدم بها الأعيان إلى السلطات الفرنسية حول المظالم في آخر القرن الماضي. وهذا الاندماج في الحياة المدنية قد أضعف دور العائلة ربما في الحياة الروحية في الأطراف، إذ أن الزوايا الفرعية التي أخذ مؤسسوها عن الشيخ عبدالرحمن باش تارزي قد استقلت بتشجيع من السلطات الفرنسية وباندماج العائلة التارزية نفسها في حياة المدينة، كما ذكرنا.

8 ـ تأليف في أطوار الطريقة الرحمانية: ألفه محمد أمزيان الحداد،

(1) المكتبة الوطنية ـ تونس، رقم 3719. من نسخ صالح بن محمد الماجري السهيلي في رمضان عام 1274. وقد ذكرنا أنها طبعت. وكذلك تعريف الخلف 2/197.
(2) انظر التقويم الجزائري، للشيخ كحول، سنة 1912.

شيخ زاوية صدوق في وقته. وقد ذكره المهدي البوعبدلي، وقال أن الحداد وصف في كتابه حالة البلاد بعدما أذن له شيخه المهدي السكلاوي اليراتني في رياسة الطريقة. وكان السكلاوي قد هاجر إلى بلاد الشام حوالي 1846 (1262)[1]. وقد عرفنا أن للشيخ الحداد بعض المؤلفات والإجازات. والغريب أن البحث قد جرى عن كتابات ابنه عبدالعزيز الحداد فلم يعثر الباحثون له على أثر حتى الآن، رغم تعلمه ومكانته.

9 ـ نصرة السني رداً على ذي الوهم البدعي: نظم وضعه محمد بن راشد المايني ـ قرب بوقاعة (سطيف). وقد انتصر المايني في نظمه للشيخ محمد أمزيان الحداد في واقعة له مع أحد المشائخ، رمز له بالبدعي أو المبتدع. وقد تضمن أيضاً رسالة من الشيخ الحداد للناظم. وتدور المنظومة حول الصوم وعيد الفطر[2].

10 ـ رسالة في تلقين الأوراد الصوفية: ألفها السعيد بن الطاهر بن محمد البهلولي. وهي في الرد على العوام القائلين بوجوب تلقين الذكر لكافة الناس، وقال مؤلفها بتأثيم الذاكر الذي ليس له ملقن. كما تعرض فيها لبينان شروط الشيخ المربي (الملقن) وإلى حكم اللحن في الأذكار، وحكم ما حملوا عليه من إنشاد الأشعار وكذلك حكم القبض في الصلاة المفروضة، الخ. وهي رسالة مطبوعة[3].

11 ـ النصيحة العزوزية: منظومة الشيخ الطاهر العبيدي. أرخ فيها

---

(1) المهدي البوعبدلي، محاضرة في الملتقى 15 للفكر الإسلامي. وقد أكدت رسالة محمد الشريف بن الشيخ 4 نوفمبر 1994 وجود «كتيب مخطوط» عن الطريقة الرحمانية للشيخ الحداد. وقد وصلتني الرسالة بواسطة علي أمقران وابن الشيخ المذكور، ومحمد الصالح الصديق وموسى الأحمدي، حسب رسالة من الصدّيق إلى علي أمقران، 6 نوفمبر 1994.

(2) أشار إلى ذلك علي أمقران في مراسلته 8 غشت، 1980. وفيها أن المنظومة بلغت 161 بيتاً (و 11 ورقة).

(3) نفس المصدر، طبع رودوسي، الجزائر 1926، في 38 صفحة.

وأشاد بالطريقة الرحمانية وكذلك بفرعها (نفطة)، وعدد رجالها، ومدحها بأنها رحمة للناس وجامعة بين مختلف الطرق الصوفية، وأن أصلها طريقة الجنيد. وهاجم العبيدي الذي قد يكون درس في زاوية نفطة العزوزية، أولئك الذين درسوا قليلاً من العلم في المشرق ثم رجعوا ممتلئين كبراً، مدَّعين الاجتهاد والعلم، وهم لا يحملون السبحة ولا الكتب وإنما يحملون المجلات الشرقية والجرائد. ولعله كان يعرّض بذلك بمعاصره مولود الزريبي الذي رجع من مصر مملوءاً حماساً وداعية إصلاح، رغم صغر سنه. وبدأ العبيدي منظومته بقوله

إنْ تـردْ عـزةً وفضـلَ مـزيـة   فتلـق الطـريـق (عـزوزيـة)
وتلقـــن أورادهـــا وتبـــرك   بحمـاهـا ففـي الـرجـال بقيـة
كم توالت لأهلها رحمات   فهـي حقـاً والله (رحمـانيـة)

وبعد أن ذكر أصولها وكونها ترجع إلى أهل الطرق جميعاً مثل الشاذلي والطيب والجيلي والتجاني، قال العبيدي:

كلهم قد روى الطريق إلى النور   (الجنيـد) طـريقـه مـرضيـة
إن أهل الطريق أعلام علم   سلكوا بالمناهج الشرعية[1]

وعنوان (النصيحة) يكمل معناها إذ هو (في نصرة الأولياء والصوفية). وقد كان العبيدي من أعيان العلماء في وقته ومن أعذب الشعراء نظماً، ولكنه لازم التدريس في جامع تقرت، ولم يخض، فيما نعلم، في ميدان الإصلاح، وسنرى أن للعبيدي نصيحة أخرى للشباب لا تختلف كثيراً عن دعوة المصلحين.

12 ـ الفيوضات الربانية والتدرجات الإنسانية في نشر الطريقة الخلوتية، ألفه علي بن محمد المغازي الزواوي، وهو من أتباع الطريقة الخلوتية ـ الرحمانية. ولا نعرف الآن عصر الزواوي سوى أنه قد توفي سنة

---

(1) النصيحة العزوزية، ط. مصر 1954.

1884 (1301)، وأن عمله قد يكون مطبوعاً بمصر في هذه السنة[1].

13 ـ القصيدة الاسمائية التي نظمها محمد بن أبي القاسم الهاملي، شيخ زاوية الهامل المتوفى سنة 1315 (1897). وهي في أسماء الله الحسنى وخواصها. وقد قام تلميذه ونصيره محمد بن عبدالرحمن الديسي بشرح (القصيدة)، وسماه (فوز الغانم في شرح وِرْد سيدي بلقاسم)، وقد طبع الشرح في تونس 1310. وبهامشه تعاليق لمحمد بن محمد بن أبي القاسم الهاملي، وهو ابن أخ الناظم. ويقع الشرح في 110 صفحات[2].

14 ـ الإفادة في خوارق العادة، ألفه إدريس بن محفوظ الشريف الدلسي. وهو تأليف في كرامات الأولياء التي يبدو أن الشيخ يؤمن بها رغم مكانته العلمية والسياسية. وقد ألف الدلسي عدداً آخر من رسائل التصوف منها:

أ ـ بزوغ الشمس.

ب ـ المسائل المفيدة في فضل الأولياء عند الله.

جـ ـ إجلاء المرآة لإظهار الضلالات، وهو وإن كان في الرد على رجل من الوهابية (؟)، فإنه يبدو أنه قد مال فيه إلى التصوف.

د ـ التهاني والفتاوى في ما صح لدى العلماء من أمر الشيخ العلاوي. وهو يعني به الشيخ أحمد المصطفى بن عليوة، صاحب زاوية مستغانم عندئذ، وقد انتصر له[3].

وإدريس الدلسي من العائلات الجزائرية المهاجرة إلى تونس بعد الاحتلال. وربما هاجر والده محفوظ من دلس زمن هجرة المهدي السكلاوي منها. وكان إدريس قد ولد في تونس حوالي 1866 ونشأ ودرس فيها. وألف في عدد من الفنون. ومنها سيرة العائلة، وذلك في كتاب سماه الحدائق

---

(1) معجم أعلام الجزائر، ص 121.

(2) علي أمقران، 8 غشت، 1980، ومحمد علي دبوز (نهضة)1/71.

(3) طبع هذا الكتاب في تونس، 1924.

الزاهرة الغصوة في ذكر آبائي إلى النبي الكريم. . . إلى عدنان. وقد توفي الدلسي سنة 1934 بتونس. وكان يقطن بنزرت[1]. وكانت له مواقف من الاحتلال الفرنسي لتونس، ومن التجنس جعلته في صف الوطنيين التونسيين.

15 ـ شرح دعوة السباسب في غاية الحكماء وبلوغ المنى: وضعه محمد السعيد السحنوني. ويبدو أن الموضوع هو الأدعية وما إليها من مظاهر التصوف. غير أننا ما زلنا نجهل موضوعه بالضبط كما أن عنوانه غامض[2]. ولدى العائلة السحنونية الخبر اليقين.

* * *

ولنذكر الآن بعض المؤلفات التي ترجع إلى الطرق الأخرى، مثل **الشاذلية والدرقاوية والعليوية**. والمعروف أن الشاذلية هي الأصل لهاتين الطريقتين وغيرهما، كالمدنية.

1 ـ قصائد وغوثيات عدة بن غلام الله. بعضها فصيح والآخر ملحون. وقيل إن له أحزاباً صوفية عديدة، وقد أثبت له ابن بكار قصيدة استغاثية في آخر كتابه. وعدة بن غلام الله كان شيخاً لبعض شيوخ الشاذلية في القرن الماضي منهم محمد الموسوم (الميسوم) صاحب زاوية قصر البخاري الذي سنذكره بعد حين. وقد تلقى عن شيخه العربي بن عطية المتوفى في تونس مهاجراً، وتوفى عدة بن غلام الله سنة 1283[3].

2 ـ التحفة المختارة في ثواب الزيارة: تأليف محمد الموسوم (الميسوم)، أشهر شيوخ الشاذلية في القرن الماضي، والمتوفى سنة 1883. وقد تناولنا حياته في غير هذا، ونكتفي هنا بذكر مؤلفاته في التصوف. وهي

(1) انظر حياته في محمد محفوظ (تراجم التونسيين)، ٣/ ١٨٢.
(2) مراسلة علي أمقران السحنوني، 16 أبريل 1980.
(3) ابن بكار مجموع النسب، ص 155. انظر عنه القضاة لأن عدة بن غلام الله كان قاضياً للأمير. وانظر عنه أيضاً الطرق الصوفية.

في الحقيقة رسائل صغيرة وكثيرة. وقد ذكرها ابنه أحمد المختار لصاحب تعريف الخلف فسجلها هذا في كتابه، ومنها:

أ ـ الأنوار المضيئة في الصلاة على خير البرية.

ب ـ الرسالة في اسم الجلالة.

ج ـ كشف الغمة في الصلاة على خير الأمة.

د ـ تفريج الهموم في الصلاة على النبي كل يوم.

هـ ـ العقد الثمين في الصلاة على النبي يوم الاثنين.

و ـ حزب الأنوار الجامع لسائر الأدعية والأذكار.

ز ـ ترجمان الأشواق في رؤية سيد الخلق على الإطلاق. قال عنه الحفناوي انه في 28 ورقة بالربعي.

ح ـ الدرر البوعبدلية في الصلاة على خير البرية.

ط ـ عصا موسى في الرد على من أنكر وأسا (ولسنا ندري إن كان هذا أيضاً في التصوف. لأن الإنكار هنا غير معروف).

ي ـ المكيال الأوفى في الصلاة على المصطفى.

وربما كان بعض هذه المؤلفات قصائد وتوسلات[1].

وله تآليف أخرى في التوحيد والرحلة والولد، ونحوها. وسنذكرها في محلها. وقد تلقى الشيخ الموسوم العلم عن الحاج الشفيع والتصوف عن الشيخ عدة بن غلام الله. وتتميز مؤلفات الموسوم أنها كلها تقريباً في الصلوات على الرسول ﷺ، فهي أدعية ونصائح. ورغم هذا الحرص على «رؤية سيد الخلق على الإطلاق» فإننا لا ندري أنه قد أدى فريضة الحج. ومن تلاميذه في التصوف علي بن الحفاف مفتي مدينة الجزائر[2].

---

(1) ذكر له نفس المصدر قصيدة استغاثية ص 159. على أنها أعظم قصائده، وقال ان له قصائد أخرى عند اجتماع الفقراء (الصوفية).

(2) تعريف الخلف 516/2. والشيخ الموسوم من أولاد عبدالعزيز الحاج نواحي مليانة، ونشأ في غريب قبل انتقاله إلى قصر البخاري. انظر عنه فصل التصوف.

3 ـ شرح ياقوتة الصفا في حقائق المصطفى: تأليف قدور بن محمد بن سليمان، المتوفى سنة 1904. وهو من علماء ومتصوفة مستغانم، نشأ بها وأخذ بها العلم والتصوف. ومن شيوخه في الناحية أيضاً محمد الموسوم في الطريقة الشاذلية. كما أنه أخذ الطريقة التجانية عن أحمد التجاني (شيخ عين ماضي). وكانت لقدور بن محمد زاوية بمستغانم. وقد وجدنا في مخطوط بالمغرب أن قدور بن سليمان كان قد هاجر إلى الحجاز، ومن هناك كان يراسل علماء الجزائر، ومنهم القاضي شعيب الجليلي[1]. ولكن صاحب تعريف الخلف قد تلقى معلوماته عنه من الشيخ عبد القادر بن قارا مصطفى، مفتي مستغانم سنة 1906. وقد نفهم من ذلك أن الشيخ قدور بن محمد رجع إلى الجزائر من الحجاز، وتوفي بمستغانم، كما جاء في تعريف الخلف.

ومهما كان الأمر فإن للشيخ قدور كرامات نسبها إليه من ترجموا له، وهي قائمة على ما ذكره بنفسه في كتابه (المرائي). ورؤية الرسول ﷺ مناماً، وحتى يقظة، قد أذاعها بعض المتصوفة قديماً. وقد نسب قدور إلى الرسول ﷺ أقوالاً قالها له أثناء هذه المرائي.

ومما جاء في هذه المرائي أيضاً ذكره لأحمد التجاني، صاحب الكناش، أي مؤسس الطريقة. وأخبر قدور أنه رأى التجاني مناماً، والشيخ محمد الموسوم مناماً قبل رؤيته حسياً. ومنهم أيضاً صاحب زاوية الهامل محمد بن أبي القاسم. وهناك آخرون. وقد أحيا قدور هذه العادة لدى المتصوفة وهي تسجيل المنامات أو المرائي كما فعل محمد الفراوسني وغيره في العهد العثماني. ووجدنا له نصاً من المنامات، وهو في شكل رسالة موجهة إلى أحد العلماء، يبدو أنه هو نفسه علي بن عبدالرحمن، مفتي وهران، أخبره فيها عن البيعة وعن رؤية الشيخ الموسوم مناماً. وقد نصب له منبر بحضرة قدسية وحضرت جموع من أهل الله. وقد كان علي بن

---

(1) الخزانة العامة ـ الرباط. ك 48.

عبدالرحمن من مقدمي التجانية رغم أنه كان على رأس الفتوى بوهران مدة طويلة[1].

ومن مؤلفات قدور في التصوف أيضاً (درر الفيض اللدني فيما يتعلق بالكسب العياني والسني).

4 ـ فتح الفتاح القدير بشرح حزب الفلاح والحزب الكبير، تأليف محمد الصالح بن محمد بن مهنة. وهو شرح على الحزب الكبير لشيخ الطريقة العيساوية، محمد بن عيسى، دفين مكناس (المغرب). والحزب يبدأ هكذا:

لي سادة من عزهم   أقدامهم فوق الجباه
إن لم أكن منهم فلي   في ذكرهم عز وجاه

وقد اعترف ابن مهنة أن الذي بدأ الشرح هو علي بن الغول، لكن الوفاة أدركته قبل إتمامه، فتصدى ابن مهنة للموضوع. ومع ذلك فإننا نفهم أن ابن مهنة لم يبدأ من حيث انتهى الشيخ المذكور وإنما اعتمد شرحاً خاصاً به. وافتتح عمله بشرح حزب الفلاح الذي أخذه محمد بن عيسى عن شيخه الجزولي صاحب دلائل الخيرات. ولم يترجم ابن مهنه لا لابن عيسى ولا ابن الغول. وجاء بفضائل البسملة والصلاة على الرسول ﷺ والتوكل على الله، وفضل التكبير والتسبيح. وبعد حوالي عشرين ورقة انتهى من شرح حزب الفلاح، ثم أخذ في شرح الحزب الكبير، ويبدأ بسبحان الدائم لا يزول، وفيه حديث عن الفقر الصوفي وعن التواضع والحب الإلهي والوصول إلى الله، والإيمان بالله، وميزة العقل.

اعتمد ابن مهنة في شرحه على بيان الألفاظ، والنقل عن كتب التفسير والحديث والتصوف. وجاء ببعض أخبار الخلفاء الأربعة، وأضاف إليهم الحسن بن علي. وتحدث عن الشفاعة والولاية. وقال إنه زار قبر ياقوت

---

(1) مخطوط المغرب، ك 48. وأيضاً تعريف الخلف 2/330. ومعجم أعلام الجزائر، ص 133.

الحبشي دفين الإسكندرية، وكان الحبشي من تلاميذ أحمد المرسي تلميذ أبي الحسن الشاذلي. وكذلك زار قبر عبد الله بن أبي جمـرة بمصر، وقبر أحمد البدوي بطنطا الذي قال إنه قد زاره مراراً وتبرك به. والحزبان المذكوران، كما فهمنا، لمحمد بن سليمان الجزولي الذي جعل ترجمة حياته خاتمة تأليفه[1].

وكان ابن مهنة قد نشر بعض المؤلفات، كتعليقه على رحلة الورتلاني. وقد أثار زوبعة حين تعرض لموضوع الأشراف، فتصدى له خصوم، منهم الشاعر عاشور الخنقي ودخل معه في شجار، كما دخل في عراك مع غير عاشور. فقد ظهر كتاب (ضوء الشمس) لأبي الهدى الصيادي وفيه مدح الأشراف. فألف ابن مهنة كتاباً في الرد عليه سماه (تنبيه المغترين في الرد على إخوان الشياطين). وأثار رده ضجة في أوساط الأشراف ورجال التصوف وأنصارهم في الجزائر وخارجها، فكتب المهدي بن محمد العمراني الوزاني كتاباً عنوانه (السيف المسلول) في الرد على ابن مهنة، ولكن هذا لم يسكت بل كتب عملاً آخر سماه (الفتح الرباني). وقد تعرضنا إلى حياة ابن مهنة وما ناله من العنت والضيق من جراء آرائه، ووصل الأمر أن اتهمته الإدارة الفرنسية بالمس بسيادتها. ونذكر هنا أن لابن مهنة كتباً أخرى حول هذه الموضوعات مثل (إظهار الحق) الذي لم نطلع عليه حتى نعرف بالضبط مقصوده منه ويبدو أنه أيضاً في التصوف[2].

5 ـ معراج التشوف إلى حقائق التصوف: ألفه محمد بن أحمد الهاشمي بوجمعة. وهو من المهاجرين إلى دمشق. ولد بسبدو (قرب تلمسان)، وكانت هجرته مع شيخه محمد بن يلس، أثناء الرعب الذي أصاب تلمسان، وكل الجزائر، من فرض التجنيد على الشباب. وابن يلس هو شيخه في الطريقة الدرقاوية. كما أخذ عن غيره. وعاش محمد الهاشمي في دمشق

(1) المكتبة الوطنية ـ تونس رقم 3631 ضمن مجموع. وفيه 111 ورقة، وهو من نسخ المكي بن علي بن أحمد الفكون، 19 ذي الحجة، 1314. وهناك اضطراب إذ ينسب الحزبان تارة لمحمد بن عيسى وتارة للجزولي.

(2) انظر فصل الشعر، وحياة عاشور الخنقي. وكذلك فقرة الخطابة من فصل اللغة والنثر

على التدريس والتصوف. كما تعرض فيها للاضطهاد في آخر العهد العثماني وكذلك أثناء الانتداب الفرنسي.

وبالإضافة إلى معراج التشوف، له مؤلفات أخرى في نفس الموضوع، طبع منها (شرح شطرنج العارفين) للشيخ محيي الدين بن عربي. وله مؤلفات في علم الكلام، ومذكرات. وقد توفي سنة 1961[1].

6 ـ شرح منظومة أبي مهدي عيسى بن موسى التوجيني. وقام بهذا الشرح محمد السليماني الغريسي الفاسي المعروف بابن الأعرج. والشارح يرجع نسبه إلى محمد الأعرج السليماني صاحب الزاوية المعروفة باسمهم في غريس. وقد عثر ابن بكار على هذا الشرح في خزانة أحد الأعيان، وهو أحمد بن حسن الشرقي، فطبعه ضمن كتابه[2].

7 ـ نسمات رياح الجنة في فضائل أهل البيت وأولياء الله وأذكار الكتاب والسنة، ألفه مع حاشية، الهاشمي بن بكار وطبعه ضمن كتابه (مجموع النسب). وقد علل لذلك بقوله انه نظم سنة 1379 أبياتاً في حب الله ورسوله وفضائل أهل البيت، وفضائل أولياء الله، وفضائل الأذكار الواردة في الكتاب والسنة، وكذلك في ذكر سنده في علم الشريعة وفي الطريقة وفي النسب الشريف «فجاءت نصيحة دينية وأحكاماً شرعية ومآثر وتوسلات» ثم جعل على المنظومة حاشية توضح معانيها باقتراح من زميله أحمد البدوي مفتي سيدي بلعباس وملقن أوراد الطريقة التجانية، وقرأ عليه المنظومة بقصد التبرك به واعتبر أسلاف أحمد البدوي من التجانيين أساتذة له وأولياء نعمته. وأما الحاشية فقد سماها ابن بكار (رياض النزهة على نسمات رياح الجنة)[3].

---

(1) الخالدي (المهّجرون)، ذكر هذا المصدر مراجع عديدة تناولت حياة محمد بن الهاشمي، كما ذكر عناوين مؤلفاته.
(2) ابن بكار (مجموع النسب)، تلمسان 1961.
(3) نفس المصدر (مجموع النسب)، ص 19.

ولا علاقة لابن بكار بالشعر وإن حاول نظمه بعد أن تجاوز الستين، كما قال. ونَظْمُه تلفيق من الكلام غير الموزون. ولكن روحه كانت صادقة فسجل في نظمه من «كتب الأفاضل، أهل الإيمان الكامل، مذاهب السنيين». وذكر منهم الرازي والشعراني والنبهاني والسنوسي (الظاهر أنه يقصد محمد بن يوسف دفين تلمسان) والإسكندري والفاسي واللقاني والخازن، الخ.

ومن فوائد هذا الشرح (وكذلك النظم) أن صاحبه ذكر فيه معلومات تاريخية عن حياته ونسبه وأخبار الناحية وحياة الأمير عبد القادر وبعض المعاصرين، وجاء بتقاريظ وتفاصيل، وبعض الآراء حول موقف رجال التصوف والطرق من الحركة الإصلاحية. فقال عن نفسه إنه ظل مفتياً في معسكر حوالي عشرين سنة، وإنه شريف النسب، وخصص حوالي عشر صفحات (35 ـ 53) لترجمة حياة الأمير وغطى الشرح حوالي 200 صفحة من كتابه.

8 ـ كتاب رؤية المصطفى ووصيته: تأليف محمد بن محمد الشريف، ولا نعرف من هو المؤلف الآن[1].

9 ـ منهل الظمآن في كرامات ابن أبي زيان. وهو لمؤلف مجهول، ويتعلق بأبي زيان، مؤسس زاوية القنادسة. ولا ندري الآن عصر التأليف. وهو مخطوط خاص ذكره هواري التواتي في بحثه بمجلة (أرابيكا)[2].

10 ـ مخطوطات في التصوف للقاضي محمد بن الطيب، وليس لتأليفه (أو تآليفه) عنوان. ذكر ذلك الإسكندر جولي عند حديثه عن نشاط الشاذلية وآثار الشيخ محمد الموسوم في ناحية المدية وقصر البخاري وغريب والبرواقية. وذكر أن هذه المخطوطات كانت شهيرة جداً عند الأهالي بالناحية. أما حياة سي محمد بن الطيب فقد لخصها في عبارات غامضة، فهو

(1) المكتبة الوطنية ـ الجزائر، رقم 2196 ـ F 16.

(2) رقم 39 سنة 1992، ص 19، هامش 58.

من بني عباس، وقد فهمنا أنه من الناحية الوهرانية، إذ كان قد درس في مدرسة مازونة، وحلّ بالمدية، وانخرط في الطريقة الشاذلية، التي كان محمد الموسوم شيخها، وذلك بنصيحة من زميله قاضي المدية علي بوحلّي (بوحله). وقد عاش محمد بن الطيب في المدية أو في البرواقية فترة ثم تولى القضاء في المدية[1]. أما مخوطوطاته فلم تصل إلى أيدينا.

11 ـ تآليف أحمد بن مصطفى المعروف ابن عليوة المستغانمي. وهو من أعيان المتصوفة في هذا القرن. أسس زاوية في مستغانم حوالي 1919. وألف مجموعة من الكتب. وأنشأ مطبعة وجريدة. وذاع صيت ابن عليوة خلال العشرينات ومنتصف الثلاثينات، ودخل طريقته المسلمون وبعض النصارى. وتجاوز تأثيره الجزائر. وقد طبع عدداً من كتبه في تونس. وبلغت مؤلفاته حوالي أربعة عشر تأليفاً، معظمها رسائل. ويختلف المعاصرون في أصالة آراء ابن عليوة وفي قدرته على النظم والتأليف. ولكنهم لا يختلفون في مكانته وتأثيره.

وبالإضافة إلى التصوف الذي تلقاه عن شيوخه الدرقاويين نجد له آراء ومؤلفات هي أقرب إلى الفلسفة منها إلى التصوف المعتاد المقصور على الذكر والأوراد. ومن ذلك الكتاب المنسوب إليه بعنوان الأبحاث العلوية في الفلسفة الإسلامية[2]. وفي دراسة أوغسطين بيرك عنه آراء فلسفية نسبت إليه تجعله في مصاف أعلام الفلسفة المعاصرة[3]. بينما اتهمه البعض بأنه كان حلولياً، أي أن مذهبه الصوفي يقوم على مذهب الحلول.

ومن كتبه أيضاً (القول المعروف في الرد على من أنكر التصوف)، المطبوع سنة 1920. وقد قام عبدالحي الكتاني بتقريظ هذه الرسالة وحاول

(1) الإسكندر جولي «دراسة عن الشاذلية» في (المجلة الافريقية) 1907، ص 21.

(2) معجم أعلام الجزائر، ولم يذكر له صاحب (الاعلام الشرقية) كتاب مفتاح الشهود، بينما ذكر له مجموعة أخرى، 3/93.

(3) أوغسطين بيرك «مرابط عصري» في (المجلة الافريقية) 1936.

أن «يثبت للتصوف مرجعاً دينياً في الإسلام». وكان الكتاني من المتداخلين في السياسة والتصوف والدين خلال فترة طويلة في المغرب (والمغرب العربي عموماً). وكان يحضر مؤتمرات الزوايا التي تشرف عليها السلطات الفرنسية، ظاهراً وباطناً. كما أن بعض الأوروبيين المندسين حاولوا استعمال ابن عليوة في أغراض قد لا يكون هو واعياً بأبعادها. كدعوته لحضور افتتاح مسجد باريس، وحديثه اللاهوتي مع القس جياكوبتي، وانتماء عدد من الأوربيين إلى طريقته. وتشهد بعض الكتابات الإنكليزية (كتاب مارتن لنغز وحتى كتابة أوغسطين بيرك) أن ابن عليوة كان ربما مستعملاً. ومن الذين ساهموا في الرد على مذهب ابن عليوة، الشيخ عثمان بن المكي التونسي، وكان أحد مدرسي جامع الزيتونة، في كتاب سماه (المرآة لإظهار الضلالات)[1].

1 ـ المنح القدوسية في شرح المرشد المعين بطريق الصوفية: وهو شرح على المرشد المعين في العقائد لابن عاشر، وقد استعمل ابن عليوة التحليل الصوفي في دراسته لبراهين ابن عاشر على وجود الله ولوازم ذلك. ألف المنح في عهد شيخه البوزيدي ولكنه أعاد النظر فيها قبل طبعها.

2 ـ الأنموذج الفريد المشير لخالص التوحيد. وقد تناول فيه رمزية حروف الهجاء، أ، ب. وذهب إلى أنه كلما ذكر النقطة فهو يعني بها غيب الذات المقدسة المسماة وحدة الشهود. وكلما ذكر الألف فإنما يعني بها واحد الوجود المعبر عنه بالذات المستحقة للربوبية. وهكذا بقية الحروف، فكل حرف يرمز إلى قيمة معينة. وقد استعمل الطهارة والصلاة والوضوء استعمالاً رمزياً أيضاً. وكان قد انتهى من تأليف الأنموذج سنة 1910 ونشره بعد ذلك.

3 ـ مفتاح الشهود في مظاهر الوجود: وهو كتاب صغير في علم الكون والفلك. وقد اعتمد فيه على ما وراء الطبيعة بطريقة «عصرية» حسب ادعاء لنغز. وكان ابن عليوة يحيل فيه على عدة مراجع منها: القرآن الكريم،

---

(1) محمد البهلي النيال (الحقيقة التاريخية. . .) ص 341 ـ 342. عن ابن عليوة انظر فصل التصوف.

وروح البيان للبرسوي، ومؤلفات الغزالي. ويقع مفتاح الشهود في 220 صفحة. ولعله لم ينشر.

4 ـ المواد الغيثية الناشئة عن الحكم الغوثية: وهو تأليف علق فيه على مأثورات وحكم أبي مدين الغوث دفين تلمسان. ألفه حوالي 1910، أي بعد وفاة شيخه البوزيدي بقليل، ولم يطبع جزء منه إلا سنة 1942، أي بعد وفاة ابن عليوة بثماني سنوات.

5 ـ القول المقبول فيما تتوصل إليه العقول، كتبه سنة 1913، وتعرض فيه لمعاني الإسلام والإيمان والإحسان.

6 ـ دوحة الأسرار في معنى الصلاة على النبي المختار، رسالة ألفها سنة 1917.

7 ـ مبادىء التأييد في بعض ما يحتاج إليه المريد. وهو تبسيط للمبادىء التي يسير عليها تابع الطريقة العليوية، أتم جزءه الأول سنة 1926، وهو خاص بأصول الدين والطهارة. ولم يكمل بقية الكتاب.

8 ـ القول المعتمد في مشروعية الذكر بالاسم المفرد، ألفه حوالي 1927.

9 ـ رسالة الناصر معروف في الذب عن محب التصوف، 1927[1].

12 ـ رسالة النصر لثبوت الطرق المحمدية، من وضع أبي القاسم طعيوج، قيل انه انتهى منها سنة 1347/ 1928. وهي تقع في 15 صفحة. وقد دافع عن الطرق الصوفية ومشروعيتها، وذلك في وقت تدهور فيه الاهتمام بالتصوف بعد انتشار الحركة التعليمية على الصعيد الرسمي والشعبي، وبعد أن أثرت الحرب العالمية الأولى في التيارات السياسية.

13 ـ السيف المسلول الرباني في ضرب عنق من ابتدع في الطريق

---

(1) هذه المعلومات عن مؤلفات ابن عليوة أخذناها في أغلبها من كتاب مارتن لنغز (الشيخ أحمد العلوي)، ترجمة موافي، ط. بيروت 1973.

الرحماني: وهو أيضاً لطعيوج السابق، وموضوع الكتاب في التحصن والمنعة وحرمة الولائم والدف والزغريت مع الأذكار. وواضح أن الكتاب يدعو إلى نبذ بعض الممارسات التي «ابتدعها» بعض المتصوفة وأتباعهم عند اجتماعهم للذكر. ويقول من اطلع عليه انه كتاب متداول بين أتباع الرحمانية، وأنه يشمل الحديث عن التقوى والاستقامة وأحوال التربية الصوفية، وطريقة أخذ العهد، والذكر على الجنائز وأصل الإجازة. كما يتناول تحريم الدخان واستعمال الآلات الموسيقية والرقص في اجتماع الذكر(1).

ومما جاء في مقدمة (السيف المسلول) أن صاحبه ألفه أثناء حالة تذمر، وقصد به النصح العام وإفادة الأجيال. ومن ذلك قوله: «أما بعد، فان الدهر أبو العجائب وينبوع الغرائب، وفي المثل: الأيام حبلى لا يدرى متى تلد». وقال انه ألفه ليشغل نفسه بشيء ينفع الناس ابتعاداً عن البطالة، وإفادة جاهل أو تنبيه غافل، واستمطار علم جديد، عند الاشتغال بالتقييد، ثم تعليل النفس ببعض الأنس، وتخليد المحفوظ وتفصيله، ولا سيما مثلي ممن ترامت به الأقطار، وتباعدت عن الأوطان والأوطار. ومن ذلك أيضاً تنبيه من قد يرتكب معصية، والنصح العام للعامة، ورجاء الدخول في حديث: إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاثة...»(2).



وهناك مؤلفات أخرى في التصوف لا ندري انتماءات أصحابها

(1) علي أمقران السحنوني، مراسلة ذكر فيها أنه نشر عن طعيوج مقالة في جريدة (العقيدة) عدد 82 في 26 فبراير 1992. وفي مراسلة في 16 إبريل 1980. ذكر أن منه نسختين إحداهما في مكتبة الشيخ ابن القريني بدوار معاوية، ناحية العلمة، وأخرى بمكتبة المؤلف بسفلات، برأس العيون (وادي الزناتي). انظر الإجازات أيضاً.

(2) علي أمقران السحنوني. مراسلة منه تتعلق بمقالة في جريدة (العقيدة) عن طعيوج. انظر لاحقاً.

الطرقية. ونحن نذكرها باختصار:

1 ـ إرشاد أهل الهمم العلية فيما يطلب منهم من الأدعية الدينية: تأليف عبدالله بن غانم الدراجي. وهو من علماء الحضنة (المسيلة؟ أو أولاد دراج نواحي بريكة؟). وقد توفي في حدود 1296 (1879). ويبدو أنه هاجر إلى الحجاز بعد أن ولد وتربى ودرس في الجزائر وتونس. وفي الحجاز انتصب للتدريس بالمدينة المنورة. وكتاب (الإرشاد) يقع في سبعة أجزاء حسب المترجمين له. كما ذكروا له كتاباً آخر عنوانه (اتحاف المريدين)[1].

2 ـ غوثية مصطفى بن التهامي. وهي منظومة طويلة نظمها في سجن امبواز عندما ضاق بهم الحال وطالت الغربة[2].

3 ـ تأليف في علم القوم لمحمد بن أحمد المعروف بوتشنت. وهو من جبل ندات بناحية ثنية الأحد (الحد). وقد نشأ هناك، ودرس على علماء مازونة عن طريق الشيخ الحاج الزراق (؟). وله تأليف آخر في الصلاة على الرسول ﷺ قيل انه قد مزجه بالشمائل النبوية. وقد توفي بوتشنت عام 1326. وله شهرة دينية في الناحية[3].

4 ـ نصيحة الإخوان: تأليف عبدالقادر المجاوي، وهو شرح لقصيدة نظمها محمد المنزلي في التصوف. والظاهر أن المنزلي كان من أعيان الطريقة القادرية. وقد رأينا له إجازات لمقدمين جزائريين في هذه الطريقة. ولم يكن المجاوي معروفاً بممارسة التصوف بل كان من العلماء المدرسين الذين ألفوا في عدة علوم منها المنطق والفلك والنحو. والقصيدة المذكورة وشرحها في آداب المريدين. ونحن نفهم من ذلك أن المجاوي قد يكون له هوى في القادرية، وقد عرفنا أنه كان من أصهار عائلة الأمير عبدالقادر. وقد طبع

(1) تعريف الخلف 234/2، ومعجم أعلام الجزائر، ص 101.
(2) ابن بكار، ص 54. يقول هذا المصدر ان نسخة من الغوثية كانت بخزانة رئيس الزاوية الطيبية (في معسكر؟) وهو ابن عم لابن التهامي. انظر فصل الشعر أيضاً.
(3) تعريف الخلف 352/2.

شرحه بتونس، ربما من أنصار القادرية بها[1].

5 ـ السيف الرباني في عنق المعترض على الغوث الجيلاني: تأليف المكي بن عزوز. وقد ذكرنا المكي بن عزوز في عدة مناسبات، أما كتابه المذكور فقد طبعه في تونس أيضاً وضمنه مجموعة من التقاريظ شملت ثلث الكتاب تقريباً. وواضح من العنوان أن الكتاب في الرد على المنتقدين لطريقة الشيخ عبدالقادر الجيلاني[2].

6 ـ ربح التجارة في آداب الزيارة: تأليف علي بن الحاج موسى، أحد علماء الجزائر في النصف الثاني من القرن الماضي وقيّم ضريح الشيخ عبدالرحمن الثعالبي. واشتمل الكتاب على مقدمة في علم الأولياء، والمقصد الأول ما حكم زيارتهم، والمقصد الثاني في شروط الزيارة وآدابها. والمقصد الثالث في حكم التوسل بهم، ثم خاتمة في أصول الشيخ أحمد بن يوسف الملياني. وذكر أن دافعه إلى تأليف الكتاب يرجع إلى إنكار البعض زيارة الصالحين. والمؤلف كان قد خدم الشيخ الملياني عندما كان قيّماً على ضريحه، وقد ألف الكتاب أثناء زيارة لهذا الضريح، سنة 1273 هـ. وبدأه بهذه العبارة الدالة على مقصده، وهي قوله: «أما بعد، فيا لسعادة من تمسك بأولياء الله في كل حال، وتشبث بأذيالهم في الإدبار والإقبال». وللتذكير نقول ان المرحلة التي ألف فيها الكتاب كانت فعلاً مرحلة «الانغماس» في عقيدة الولاية في الصالحين، وقد تناولنا ذلك في فصلي التصوف[3]. ولا

(1) تونس، 1313. انظر تعريف الخلف 2/449، ومعجم أعلام الجزائر، ص 95.

(2) طبع الكتاب في تونس، سنة 1310، وهو في 186 صفحة، منها قرابة 70 صفحة في التقاريظ. مراسلة من علي السحنوني، 14 أكتوبر 1981.

(3) مراسلة من الشيخ محمد الحسن عليلي، يناير 1996. وجاء في المراسلة أن نسخة من الكتاب في المكتبة الوطنية، بالجزائر، رقم 928، وأن عدد أوراق المخطوط 62، وأن النسخة بخط الشيخ محمود بن الشيخ علي (وقد تناولناه في النساخة، فصل المؤسسات الثقافية) سنة 1278 هـ. وعن حياة الشيخ علي بن الحاج موسى، انظر فصل السلك الديني والقضائي.

شك أن علي بن الحاج موسى قد استفاد من كتاب (الأنس) لأحمد زروق، في ترجمة أحمد بن يوسف الملياني وأصول الطريقة الزروقية، كما استفاد من كتاب بستان الأزهار للقلعي[1].

7 ـ الإرشاد في تجديد العهود والأوراد: تأليف عبدالله بن محمد علي حشلاف (قاضي الجلفة). ولهذا القاضي عدة مؤلفات تدور حول التصوف، ومنها أيضاً (القول الفصل في جواز زيارة الأولياء الكمّـل) وهو مطبوع[2]. وقد جاء هذا التأليف في وقت اشتد فيه الخلاف بين أهل الطرق وأنصار الإصلاح، بين دعاة الزيارات والزردات والحضرات عند أضرحة الأولياء، وذبح الذبائح عندهم ونحو ذلك من الممارسات، وبين دعاة الكف عن هذه الأمور على أساس أنها بدع لم تكن في الدين وأنها خرافات وعقائد مضرة بالدين والعبادة، وأنها تخدم الاستعمار والتخلف. وللقاضي حشلاف مؤلفات أخرى ذكرناها في بابها لأنها تتعلق بالمناقب والسيرة النبوية وبالأدب.

في علم الكلام والمنطق

ألف ونظم عدد من العلماء والمتصوفة أعمالاً في علم الكلام أو التوحيد. واشتهر من بينهم في ذلك الأمير عبدالقادر ومحمد بن يوسف أطفيش ومحمد بن عبدالرحمن الديسي. وكان عنوان هذا العلم عادة هو العقائد. وقد اشتهرت عقيدة السنوسي المعروفة بأم البراهين، كما أسلفنا، فظلت منتشرة بين المتأخرين، وقد أشبعوها شروحاً وحواشي، كما ترجمها دومينيك لوسياني إلى الفرنسية فأصبحت متداولة أيضاً بين مزدوجي اللغة وحتى من لا يعرف العربية من الجزائريين.

وإلى جانب أم البراهين، كان المرشد المعين على الضروري من علوم

(1) ديبون وكوبولاني (الطرق الدينية الإسلامية)، الجزائر 1897، ص 458، هامش 2.
(2) ط. 1344 (الجزائر؟)، 1926. انظر مفتاح (أضواء) مخطوط.

الدين لعبد الواحد بن عاشر وكتاب الإرشاد لإمام الحرمين المعروف بعبد الملك الجويني عمدة الطلبة في علم الكلام[1]. كما أن آخرين قد ألفوا في العقائد بنظرتهم المعاصرة واختاروا لذلك عناوين جديدة، كما فعل قاضي تلمسان شعيب بن علي الجليلي، والهاشمي بن بكار وعبد القادر المجاوي.

ومع ذلك فإن التكرار والتقليد ظلا السمة الغالبة على هذه التآليف والمنظومات. ولم تدخل العقائد حيزاً جديداً في الفكر والعلوم الاجتماعية إلا على يد ابن باديس وأنصاره وتلاميذه من العلماء الذين مزجوا بين العلوم الدينية والدنيوية وفسروا العقائد الإسلامية في ضوء العلم الحديث. ومن تلاميذ هذه المدرسة مالك بن نبي الذي تعمق في الفلسفة والدين والعلم.

ولكننا الآن سنكتفي باستعراض المؤلفات والمنظومات التي تعرفنا عليها أو سمعنا بها لهذا الجيل من العلماء.

1 ـ شرح على أم البراهين: تأليف أحمد الطيب بن محمد الصالح العيسوي الزواوي. واسم الشرح (تكملة الفوائد في تحرير العقائد). وواضح أنه تعليق وتفسير لعقيدة السنوسي. وهي التي كانت متداولة بين طلبة العلم. وكان والد المؤلف من تلاميذ محمد بن عبد الرحمن الأزهري، مؤسس الطريقة الرحمانية. وقد تخرج هو من جامع الزيتونة وانتصب للتدريس في زاوية الأزهري (آيت إسماعيل)، وألف بعض الكتب، حسب المترجمين له. وتوفي ـ محمد الصالح ـ في آيت إسماعيل ودفن بزاوية الأزهري، سنة 1242[2].

وأخذ ولده أحمد الطيب الإجازة عنه. ولا نعرف أن أحمد قد درس

(1) طبع المرشد المعين عدة طبعات، منها طبعة تونس 1946، وقد كان مقرراً على طلبة جامع الزيتونة. وهو كما يقول، في عقيدة الأشعري وفقه الإمام مالك، أما في التصوف فهو يتبع طريقة الجنيد. أما (الإرشاد) فقد ترجمه إلى الفرنسية لوسياني. وطبع سنة 1938 بباريس، إضافة إلى طبعاته العربية.

(2) تعريف الخلف 522/2.

خارج الجزائر. وقد ألف عدة كتب منها ما ذكرنا في التوحيد، وكذلك منظومة في نفس الموضوع سماها الدرة المكنونة:

هــذا وإننــي لمــا نظمتهــا ... بــدرة مكنــونــة سميتهــا

ويبدو أن أحمد الطيب كان من النظامين، لأن لَه منظومات أخرى في مختلف العلوم. وقد عاصر بداية الاحتلال. ولكنه توفي قبل أن يحتل الفرنسيون زواوة التي تقع فيها زاوية الأزهري[1].

2 ـ تعليقات على حاشية عبدالقادر بن خدة في علم الكلام: وضعها الأمير عبدالقادر. وابن خدة هو جده. وكان الأمير مولعاً بتدريس أم البراهين للسنوسي أيضاً. وله ميول للفلسفة والمنطق منذ نعومة أظفاره، وكان أثناء المقاومة ورغم ضيق الوقت، يستغل أوقات الفراغ وأداء الفرائض فينتصب للتدريس في علم الكلام. ومن ذلك أنه أنشأ أثناء إقامته بالمدية بعد معاهدة التافنة (1837)، درساً جامعاً يحضره الأعيان من العامة ومن الجيش. وختم أثناء ذلك أم البراهين، واحتفل بالمناسبة ترغيباً للناس في معرفة دينهم وإقناعهم أن الحاكم ليس فقط رجل السيف وجمع الضرائب، ولكنه أيضاً عالم ومدرس ومتكلم. ذكر محمد بن الأمير في (التحفة) أن يوم ختم أم البراهين كان «يوماً مشهوداً» حضره العلماء من القطر الجزائري وقدموا له المدائح، ومنهم قدور بن رويلة الذي أنشد في هذه المناسبة قصيدة طويلة:

أغيوث السماء سحت بروض ... أم نسيم الصبا زكت بربوع[2]

ولم نطلع على التعاليق المكتوبة التي وضعها الأمير على حاشية جده المذكور، وربما تكون هامة نظراً لتعلق الأمير نفسه بهذا العلم.

3 ـ بدور الأفهام أو شموس الأحلام على عقائد ابن عاشر الحبر

---

(1) توفي سنة 1836 (1251). انظر الأعلام 1/138، ومعجم أعلام الجزائر، ص 24، وتعريف الخلف 2/522؟.

(2) محمد بن الأمير (تحفة الزائر) 1/191. وكذلك الهاشمي بن بكار (مجموع النسب)، ص 39.

الهمام: تأليف المولود بن محمد الزريبي البسكري. نشره في تونس في حدود 1334 (1913) وكان قد درس بالأزهر ورجع إلى وطنه وأصبح مدرساً متطوعاً (حراً) في قرية الحَجَّاج بالأوراس. وقد عرض الكتاب على علماء الجزائر وتونس فأجازوه ولذلك قدمه للطبع. وهو كما يدل العنوان، يشرح نظم عبد الواحد بن عاشر في العقائد، وفي رأي الزريبي أن النظم لم يحظ بشرح جيد، ولذلك قام هو بهذه المهمة. قال في المقدمة: «أما بعد... لما كان من أجل ما يرخى العنان إليه، ومن أعظم ما تناخ الرحال إليه، علم الكلام الذي رق عرفه وراق، وعم وجوبه سائر الأقطار والآفاق، وكانت عقائد (المرشد المعين) غير مشروحة شرحاً يشفي الغليل، ويبسط القاعدة ويقيم الدليل... نسجت عليه فرائد، وغزلت له فوائد، وبسطت اليد الطولى في الرد على بدع أهل هذا الزمان بأدلة قطعية وحجج عقلية ونقلية، وسميته بدور الأفهام...».

وقد تميز الكتاب بأسلوب سهل وعبارة واضحة غير مسجعة. واغتنم المؤلف الفرصة وعالج فيه موضوع البدع ورد على المبتدعين. ونقل من السنوسي في العقائد والأخضري وإمام الحرمين وغيرهم. وأشاد بشيخه في مصر محمد بخيت المطيعي. وهو الذي كان قد أجاز ابن باديس أيضاً. وإجازة العلماء للكِتَاب واهتمام الطلبة به تدل على تقديرهم لصاحبه الذي قيل انه توفي شاباً دون الثلاثين، وهو أمر يحتاج إلى دليل[1]. وقد ترجمنا له في غير هذا.

4 ـ شرح عقائد السنوسي الصغرى: ألفه محمد الموسوم (الميسوم). شيخ الشاذلية في زاوية قصر البخاري، وقد قال صاحب تعريف الخلف عن هذا الشرح انه طالعه فوجده «عجباً عجاباً». ولا ندري المقصود بهذا التعبير. ولعل محمد الموسوم قد مزج في شرحه بين العقائد والتصوف، فأجاد[2].

---

(1) الزريبي (بدور الأفهام) ط. تونس 1334. انظر ترجمة الزريبي في كتاب (شعراء الجزائر) للهادي السنوسي. وقد كتبنا عن الزريبي دراسة وأرسلناها إلى مجلة مجمع اللغة العربية/ القاهرة.

(2) تعريف الخلف 2/516.

5 ـ منظومة في التوحيد للحبيب بن المصطفى، نزيل وجدة (المغرب). وقد ذكره الطيب بن المختار في كتابه القول الأعم. ومطلع هذه المنظومة هو:

الحمد الله الغني عن العبيد ثم صلاته على خير شهيد
وبعد فالقصد بذا النظام بث العقائد إلى الأنام[1]

أما حياة الناظم فهي مجهولة لدينا. ولعله كان من المهاجرين إلى المغرب. وقد يكون أصلاً من جهة معسكر.

6 ـ مجموع الفوائد في جمع عقائد الإيمان والإسلام لمن يريد، وضعه محمد الطاهر بن محمد المنصوري، من بني وغليس. ولا ندري حجم التأليف ومنهجه بالضبط لأن المراسلة لم توضح لنا ذلك[2]. والظاهر أنه رسالة صغيرة.

7 ـ شرح عقيدة العزابة، تأليف محمد بن يوسف أطفيش، المتوفى 1913. والعقيدة أصلاً لابن جميع. كما ألف أطفيش حاشية على الموجز الذي وضعه أبو عمار عبد الكافي في التوحيد أيضاً. وبدأ أطفيش شرحاً لمعالم الدين لعبدالعزيز الثميني ولكنه توفي قبل الانتهاء منه. وقيل إن (معالم الدين) يعتبر أعظم كتاب في علم الكلام وضعه الثميني. كما قيل إن ثقافة أطفيش الأدبية واللغوية والدينية جعلته لا يكتفي بالشرح المجرد، وإنما يغوص في المعاني وينتقد بعض الأفكار ويضيف إلى الأثر الذي يشرحه إضافات هامة من محفوظاته وأسلوبه وتأملاته[3].

8 ـ شرح الكلمات الشافية في شرح العقيدة الشعبية الجليلة الكافية: وضعه محمد بن عبدالرحمن الديسي على عقيدة (منظومة) قاضي تلمسان

(1) ابن بكار (مجموع النسب)، ص 139.
(2) علي أمقران السحنوني، 8 غشت، 1980. ضمن مجموع في مكتبة الشيخ ابن دريوة (بجاية).
(3) دبوز (نهضة) 1/315.

شعيب بن علي الجليلي التي سماها (الرجز الكفيل بذكر عقائد أهل الدليل). وقد نوه أحمد سكيرج المغربي بالعقيدة وبشرح الديسي عليها. وقرظها قدور بن محمد بن سليمان وغيره، وبذل الديسي جهداً كبيراً في الشرح، وتبادل الإجازات مع القاضي شعيب نفسه، وراج الشرح بعد طبعه، وربما لم يحصل لعمل آخر شهرة مماثلة في نفس الموضوع سوى تأليف المجاوي الذي سنذكره، أو عقيدة السنوسي نفسها[1]. وقد تناولنا حياة الرجلين الديسي والجليلي، في غير هذا.

9 ـ الموجز المفيد في شرح درة عقد الجيد، وهو شرح في العقائد للديسي سابق الذكر. (والدرة) هي منظومة وضعها الديسي في التوحيد ثم وضع عليها شرحاً سماه الموجز المفيد. ورغم إمكانات ابن عبدالرحمن الديسي اللغوية والفقهية فإن تأليفه يبدو أنه كان موجهاً لتلاميذ الزوايا. ولا نعرف أنه طبع. ومهما كان الأمر فإن تعدد شروحه في التوحيد يدل على تعلقه بهذا العلم الذي كادت تغطي عليه عندئذ علوم أخرى وتيارات إلحادية أو متحررة ناشئة مع العصر الجديد[2].

10 ـ القواعد الكلامية: تأليف عبدالقادر المجاوي. ولعله آخر ما صدر له قبل وفاته، على ما نعلم، فقد طبع سنة 1911، وكانت وفاته بعد ذلك بسنتين، وكان عند تأليفه وطبعه يشغل منصبين رسميين: إمامة جامع سيدي رمضان والتدريس في المدرسة الثعالبية حيث كان يدرس لطلبة القسم العالي. ولعل هذا الانتاج كان موجهاً إلى الطلاب. ولذلك جاء في المقدمة: «وبعد، فقد مست الحاجة إلى تأليف رسالة في علم التوحيد تكون سهلة المأخذ، قليلة الكلفة، يستعذب موردها القاصر والكليل، ويقتبس من مشكاتها المتحير في تصحيح عقيدته بالدليل... كي يستغنى بها التلميذ عن

(1) مخطوط الخزانة العامة ـ الرباط، ك 48. ومما يذكر أن القاضي شعيب الجليلي أرسل مع بعض تلاميذه حوالي 75 نسخة من شرح الديسي، إلى جريدة (الحاضرة)، بتونس «هدية مني للمتعلمين مثلي من أبناء القطر».

(2) تعريف الخلف 2/407، 417.

كبار الدواوين، ويتخرج من ربقة التقليد إلى ساحة اليقين... سميتها (القواعد الكلامية) ونسقتها على مقدمة وعشرة فصول وخاتمة». ومن الملاحظ أن المجاوي قال فيها إنه جعلها ملائمة لروح العصر، ومساعدة لملكات التلاميذ في هذا الزمان. كل ذلك يؤكد ما ذهبنا إليه من أنه قد يكون ألفها لتكون عوناً لتلاميذه بأسلوب دقيق وواضح.

في المقدمة عرف علم الكلام وموضوعه ومن وضعه وفائدته وحكم المشرع فيه، ثم اسم هذا العلم ومسائله. وذكر أيضاً بعض المباحث مثل سر التوحيد، والإيمان والإسلام، والنطق بالشهادتين، وتاريخ علم الكلام، ومرتبة العقل في إدراك الحقائق. وأما الفصول فجعل أولها في الحكم العقلي وأقسامه، والثاني في بيان التوحيد بالاستدلال. وداخل كل فصل مجموعة من المباحث والمطالب الفرعية. وقد جعل الخاتمة مطالب، وداخل كل مطلب مسائل كالخلاف بين الأشاعرة والماتريدية. ومن هذه المطالب أيضاً أقاويل الفلاسفة المخالفة للشرع، وكذلك عقيدة أهل السنة، ثم المعجزات. ومن الذين قرظوا هذا الكتاب نثراً الشيخ محمود كحول. وهو أحد تلاميذ المجاوي عندما كان في قسنطينة[1].

11 ـ تحفة الأخيار في الجبر والاختيار: تأليف عبدالقادر المجاوي أيضاً. ولا ندري إن كان قد طبع أم لا.

12 ـ منظومة في التوحيد، للمجاوي أيضاً: قيل إن تلميذه المولود بن الموهوب قام بوضع شرح عليها. ولا ندري هل هذه المنظومة قد طبعت أم لا. وما إذا كانت هي أساس كتابه السابق (القواعد الكلامية) أو هي غيره. كما أن شرح ابن الموهوب عليها غير معروف لدينا. وفي أي شيء يختلف عن القواعد الكلامية والكلمات الشافية للديسي[2]. وكان ابن الموهوب من

---

(1) المجاوي (القواعد الكلامية)، ط. الجزائر، 1911، 157 صفحة. وكحول المعروف ابن دالي هو الذي تولى الفتوى خلال الثلاثينات، وكان ضحية اغتيال سنة 1936.

(2) دبوز (نهضة) 1/134، ومعجم أعلام الجزائر، ص 197.

أعيان علماء وقته في الإصلاح والأدب والإفتاء. وقد تعرضنا لحياته في مكانها.

13 ـ منظومة العوامر في العقائد، وهي رجز قصير نظم به إبراهيم بن محمد الساسي العوامر (بن عامر) عقيدة الست والستين (كذا) التي وضعها محمد العربي بن مصباح بن سيدي سالم الأعرج، شيخ الزاوية السالمية (الرحمانية) في وادي سوف. وصاحب العقيدة هو الذي طلب من العوامر نظمها وقد بدأ الرجز بقوله في أبيات متوسطة:

يجب لله علی الوجود والقدم والبقاء والتوحيد
وخَلْقُه للخلق والقيام بالنفس والبصر والكلام[1]

14 ـ الكلام في علم الكلام، لأبي يعلى الزواوي. وقد أشار إليه بنفسه في مجموع مؤلفاته. ولا ندري هل قدمه للطبع أم لا. وقد كان الزواوي من علماء الدين والدنيا، ومن أهل الفتوى والرأي. وله إسهامات تدل على مدى تعمقه في علم الكلام. وقد ترجمنا حياته في غير هذا. ولو اطلعنا على هذا الكتاب لربما اكتشفنا منه جوانب أخرى من حياته.

15 ـ مفتاح الجنة في شرح عقيدة أهل السنة: تأليف محمد بن أحمد الهاشمي التلمساني أصلاً الدمشقي هجرة. وقد ألفه وهو في دمشق بعد أن امتد به العمر، وشارك في العلم والتصوف على الطريقة الشاذلية ـ الدرقاوية. بدأ الهاشمي تأليفه بقوله: «أما بعد... هذا شرح لطيف لرسالتي في التوحيد الموسومة بعقيدة أهل السنة، يصحح مبانيها ويوضح معانيها... ووضعته للعوام والمبتدئين في علم التوحيد. وسميته مفتاح الجنة...» وواضح من هذا أن (المفتاح) هو شرح وبيان لما غمض في (العقيدة) وكلاهما له.

وقد أضاف الهاشمي خاتمة إلى كتابه جعل عنوانها (الأسرار البادية في الأسباب العادية). وهكذا فالكتاب الذي نصفه يضم في الواقع ثلاثة أقسام، الأول

(1) المكتبة الوطنية ـ تونس، ضمن مجموع، رقم 2744. وقد انتهى من الرجز في 1322.

الشرح (المفتاح) والثاني (العقيدة) التي هي متن ذلك الشرح، ثم (الأسرار). وفي النسخة التي تصفحناها لا وجود للخاتمة التي ذكرها. وفي آخر الكتاب ملاحظات على أن المؤلف من تلاميذ محمد بن يلس التلمساني، وكونه يستمد العطف من بعض أعيان دمشق، منهم بدرالدين الحسني. «بحر الشريعة وشمس الحقيقة». وقد وضع الهاشمي في آخر كل قسم نظماً ليسهل حفظها (أي الرسالة) بعبارات واضحة وأبحاث باهرة» وقد جاء في بعض كتب التراجم أن المؤلف توفي بدمشق سنة 1959[1].

16 ـ الحدائق الندية في الدروس التوحيدية، لمحمد الهاشمي المذكور قبل هذا. ولعل هذا الكتاب غير مطبوع[2]. ويظهر من مجموع أعماله أنه كان مهتماً بعلم الكلام، بالإضافة إلى اهتمامه بالتصوف. وتأليفه في التوحيد موجه، مثل غيره، إلى العامة والطلبة المبتدئين في أغلب الأحيان، ولم يقصد إلى وضع نظريات أو مناقشة مسائل تجريدية.

* * *

أما في المنطق فالتآليف قليلة بل نادرة، والغريب أن مادة المنطق مع ذلك، كانت تدرس في بعض الزوايا وفي بعض المدارس الرسمية. كما أن بعض المؤلفات قد ترجمت إلى الفرنسية مثل (السلم المرونق) كما سبقت الإشارة. وإليك ما وجدناه في هذا المجال:

1 ـ إتقان الصنع في شرح رسالة الوضع، ألفه محمد السعيد بن محيي الدين (وهو أخو الأمير عبدالقادر) وهو كتاب في المنطق والحكمة. يبدو أنه شرح به الرسالة العضدية (عضد الدين الإيجي) وعلم الوضع في الاصطلاح: هيئة عارضة للشيء بسبب نسبتين، نسبة أجزاء بعضها إلى بعض، ونسبة

(1) يبدو أن الكتاب قد طبع بعد وفاة مؤلفه. ط. مطبعة الترقي بدمشق، 1960 (1379) 263 صفحة. أما عقيدة أهل السنة فقد نشرها في دمشق، 1929. وعن بدر الدين الحسني انظر فصل المشارق والمغارب.

(2) معجم أعلام الجزائر، ص 44.

إجزائه إلى الأمور الخارجية عنه. وهو يشمل المنطق والحكمة والتصوف مثل المقولات العشر(1).

2 ـ ميزان الحق في المنطق: تأليف سليم السمعوني، وهو ابن أخ الشيخ طاهر الجزائري. وكان سليم هذا شاعراً قومياً وجندياً مناضلاً ومثقفاً عصرياً، انضم للقضية العربية، وكان ضحية طغيان جمال باشا حاكم دمشق خلال الحرب الأولى. وقد طبع كتابه على إثر الحرب(2).

3 ـ شرح الجمل المجرادية: وضعه عبدالقادر المجاوي، وقد سبق إلى شرحه عدد من العلماء، منهم عبدالكريم الفكون. ولكن المجاوي كان يتمتع بقدرة لم تكن لمعاصريه في فهم كتاب (الجمل) وتقديمه إلى طلابه على أكمل وجه. كان كتاباً متداولاً إذن، ولكنه غير متوفر للجميع، كما أن أسلوبه وأسلوب شراحه القدماء يجعل الرجوع إليه والاستفادة منه أمراً صعباً. وقد عرفنا أن المجاوي المتمرس على التدريس طول حياته كان أولى بوضع شرح على هذا الكتاب وإثراء المكتبة به.

4 ـ رسالة في المنطق: تأليف محمد بن أبي شنب. لم تنشر إلا سنة 1928 قبل وفاته بسنة واحدة. وكان ابن أبي شنب من أعيان العلماء في أول هذا القرن، ألف وحقق مجموعة من المؤلفات، فلا غرابة أن يكون عمله في المنطق من آخر ما صدر له.

دراسات حول الإسلام والإصلاح

أدت صلات المسلمين بالعالم الأوروبي، سواء عن طريق الاستعمار أو التأثير التجاري ونحوه، إلى ظهور دراسات تناولت أوضاع المسلمين من وجهة نظر جديدة إلى حد كبير. كما أن النهضة الإسلامية والعربية المتمثلة

---

(1) إفادة من الشيخ محمد الطاهر التليلي، مراسلة في ديسمبر 1994. و (اتقان الصنع) مطبوع في بيروت، دون تاريخ.

(2) ط. دمشق 1920. انظر عن سليم السمعوني فصل المشارق والمغارب.

في حركة الجامعة الإسلامية من جهة والقومية العربية (العروبة) من جهة أخرى، قد أدت بدورها إلى بلورة الفكر العربي الإسلامي وإعادة النظر في التراث والبحث عن بدائل. وهكذا بدأ الكتاب والقادة المتنورون ينشرون أفكارهم على المتعلمين من قومهم. وفي ضوء ذلك لا بد من التنويه بكتاب (أقوم المسالك) لخير الدين التونسي الذي ظهر في حدود 1867 وكان له أثر بارز في الجزائر، سيما بعد أن نشرته جريدة (المبشر) مسلسلاً[1]. وقد نوه به الأمير عبدالقادر وحسن بن بريهمات[2]، وألف عبدالقادر المجاوي رسالة (إرشاد المتعلمين)[3] بعد ذلك بعشر سنوات.

ومن نتيجة هذا الزخم ظهرت أبحاث وكتب ورسائل عالجت موضوع الإسلام وقابليته للتقدم والنهضة ومسايرة العصر، وموضوع الإصلاح الاجتماعي والديني كالدعوة إلى تجديد دور الزوايا ومناهج التعليم الإسلامية، وتدريس اللغات، وتقليد الغربيين، ونبذ الخرافات والبدع الضارة، ونحو ذلك.

كما ظهر مجتهدون استمدوا حججهم العقلية من التراث نفسه. وانطلقوا في سبيل النهضة. ونذكر من هؤلاء عبد الحميد بن باديس ومالك بن نبي وعبد الرحمن بن الحفاف. وقد كان على هؤلاء أن يوائموا بين تعاليم الدين وحاجات العصر، وأن يواجهوا مشكل التخلف بمختلف مظاهره.

وإليك الآن بعض العناوين التي تمكنا من الحصول عليها. وإذا تيسر لنا فإننا سنذكر أيضاً بعض المعلومات عنها:

1 ـ حكمة العارف بوجع ينفع: لحمدان بن عثمان خوجة. وهي رسالة ما تزال مخطوطة حسب علمنا، ألفها في اسطانبول، وتناول فيها مسألة

---

(1) ابتداء من 1868.

(2) انظر دراستنا، «صدى دعوة خير الدين باشا التونسي في الجزائر» في الجزء الرابع من (أبحاث وآراء) دار الغرب الإسلامي، ط. بيروت 1996.

(3) ظهر سنة 1877 في مصر. انظر لاحقاً.

«ليس في الإمكان أبدع مما كان» المنسوبة لأبي حامد الغزالي. ويذهب خوجة إلى تأييد هذه المقولة. وقد ناقش ذلك مناقشة مستفيضة. وحمدان خوجة كان من أعيان مدينة الجزائر عند الاحتلال، ومن التجار والمثقفين أيضاً. ومن أسرة متنفذة ديناً ودنيا. وحاول جهده في الحصول على إجلاء الفرنسيين عن الجزائر، وحين عجز هاجر إلى اسطانبول حيث توفي حوالي 1845. وله عدة مؤلفات منها (المرآة) الذي ضاع أصله العربي وبقيت طبعته الفرنسية، وكتاب (اتحاف المنصفين) الذي طبعه بالتركية باسم (سنى الاتحاف) وظل أصله العربي مخطوطاً إلى أن نشره محمد بن عبدالكريم[1].

2 ـ ذكرى العاقل وتنبيه الغافل: ألفه الأمير عبدالقادر عندما كان في بروسة، أوائل الخمسينات من القرن الماضي. وقد تناول فيه قضايا العلم والفلسفة والدين والحكمة والكتابة. وكان كتاباً أقرب إلى الفلسفة الإسلامية منه إلى الدين والشريعة. وقد ترجم الكتاب إلى الفرنسية أحد المستشرقين الفرنسيين ـ وهو غوستاف دوقا ـ سنة 1858. ويبدو أنه كان لنشاط هؤلاء المستشرقين ورجال الكنيسة وربما رجال الماسونية، أثر في تحرير هذا الكتاب. فبعد أن أطلق نابليون الثالث سراح الأمير من السجن، تلألأ اسم الأمير في عالم السياسة والفكر، وأثبت علماء الفرنسيين هذا الاسم «في ديوان العلماء من كل أمة وملة من أهل القرون الماضية»، كما يقول ابنه محمد في تحفة الزائر. وقد كتبوا إليه بذلك.

وكان رد الأمير على هذا التفضل أن كتب لهم رسالة ذكرى العاقل، وقسمها إلى مقدمة وثلاثة أبواب، وفي داخل الأبواب فصول. وقد جعل المقدمة في الحث على النظر والتأمل، ونبذ التقليد وذمه. وهذا من آثار التعمق في فهم الإسلام من جهة وربما من أثر التحدي الأروبي من جهة

(1) عندنا شريط من كتاب (حكمة العارف) عن نسخة أسطانبول. أما المرآة فقد ترجم عن الفرنسية إلى العربية. وأما اتحاف المنصفين، فقد نشر بالجزائر سنة 1968. انظر دراسة ابن عبدالكريم عن (حمدان خوجة)، دار الثقافة، بيروت 1972، ص 129.

أخرى. وكان الباب الأول في فضل العلم والعلماء، وتعريف العقل وفضل المدركات العقلية على المدركات الحسية. وأنهى الباب بخاتمة في بيان العلوم المحمودة والعلوم المذمومة. وخصص الباب الثاني لفضل العلم الشرعي. ومن نقاطه إثبات النبوة ومعرفة النبي، وفي المكذبين بالأنبياء والمرسلين. أما الباب الأخير فقد تناول فيه الكتابة وتعددها عند الأمم الأخرى وفي واضعي الكتابة، وفي الحروف العربية، ومن نقاطه حاجة الناس إلى التصنيف والتدوين[1].

3 ـ ذكرى ذوي الفضل في مطابقة أركان الإسلام للعقل: ألفه محمد بن عبد القادر (ابن الأمير). وقد سار فيه على منوال كتاب والده السابق. واطلعنا على نسخة منه مطبوعة[2]. وعاش محمد النصف الثاني من القرن الماضي، وهو فترة متوترة بين حضارة الشرق والغرب التي أشرنا إليها، وتفاعل معها في بعض كتبه الأخرى، كما سنرى، وكان يسير على هدى أبيه في مجموع آرائه.

وهذا الكتاب يقع في حوالي مائة صفحة (99 صفحة). وقد رتبه على مقدمة وسبعة عقود (وليس فصولاً) وتتمة وخاتمة. وقد جعل المقدمة في أسرار وضع الشريعة في العالم. وافتتحها بنص طويل من محيي الدين بن عربي الذي تأثر به الأمير عبدالقادر، أخذه من كتاب الفتوحات المكية، وهو نص يتعلق بأصل الأديان الذي قال ابن عربي انه واحد، ولكن الشرائع مختلفة، كما نقل محمد عن والده في (ذكرى العاقل) من كون أصل الدين واحداً والتفاصيل مختلفة، وكون الدين واحدا والأنبياء متعددين مثل مجموعة من الرجال أبوهم واحد وأمهاتهم شتى. وإن تكذيب بعضهم أو جميعهم أو تصديق البعض فقط قصور. ورد محمد على المستشرق (هانوتو) لسوء فهمه مقالة الأمير عبدالقادر المترجمة، وهي أن أصحاب الأديان الثلاثة إخوة

(1) تحفة الزائر 2/63، وطه الحاجري (جوانب)، ص 48.
(2) ط. مصر 1327.

يشبهون ثلاثة إخوة من ثلاث أمهات. وأرجع محمد مقالة أبيه تلك إلى سوء ترجمة غوستاف دوقا لنص والده، لأن الأمير إنما أقام مقالته على قول الرسول ﷺ: «الأنبياء أولاد علات: أبوهم واحد وأمهاتهم شتى».

وتتبع محمد بعد ذلك موجبات إرسال الرسل وظهور النبؤات وأسرارها، متخذاً حججه من القرآن، وأشار إلى ما جاء في التوراة والإنجيل عن الأنبياء وأولاد نوح عليه السلام: سام وحام ويافث. وقد استغرقت المقدمة عدة صفحات (2 ـ 16).

أما العقود (أو الفصول) فكانت سبعة، وهي تدور حول عدة موضوعات دينية وأخلاقية وأجتماعية. أولها: في أسرار بعث الرسل من أهل القرى المتوسطة في الأرض، وفي جنسهم ولسانهم، ثم في سر الشهادة بأن لا إله إلا الله وأن محمد رسول الله. وتأتي بعد ذلك عقود في الطهارة والصلاة والزكاة والصوم والحج. وتناول في تتمة الكتاب ما أجمع عليه الأيمة الأربعة في الأركان الإسلامية، وما اتفقوا عليه من العبادات ولكنه خارج عن الأركان كصلاة العيدين وتكبيرة الإحرام. أما الخاتمة فهي في مكارم الأخلاق، ومنها وصايا الرسول ﷺ للإمام علي وكذلك لأبي هريرة.

ورغم أن محمد قد أكثر من النقول فإنه حاول أن يتناول الموضوع بطريقة عقلية، وأن يبرهن بطريقة عقلية كذلك. وقد استند في ذلك أيضاً على الفطرة. والخلاصة أن (ذكرى ذوي الفضل) ينطبق عليه ما حاول المؤلف إثباته وهو «مطابقة أركان الإسلام للعقل». وكان نفي ذلك أو إثباته موضوعاً شائعاً عندئذ طرحه المستشرقون وأجبروا المسلمين على الخوض فيه من جديد منذ عصر المعتزلة[1].

4 ـ أنوار اليقين بل السيف المتين (؟) في قطع ألسنة من نقّص الأيمة المجتهدين. لقدور بن محمد بن سليمان. وكان هذا من أعيان الصوفية في آخر القرن الماضي. وألف عدة رسائل في هذا الميدان. وهاجر إلى الحجاز.

(1) انتهى منه سنة 1325، وطبعه في القاهرة، سنة 1327 في مطبعة السعادة.

ولا نعرف ما إذا كان «الأيمة المجتهدون» هنا هم رجال التصوف أو رجال العلم الظاهري[1]. وقد وضعنا عنوان هذا الكتاب هنا على أساس أن المؤلف يعني أيمة العلم وربما يكون من كتب التصوف.

5 ـ حول تدوين علوم الإسلام: مداخلة قدمها القاضي شعيب بن علي الجليلي سنة 1307 (1889) أثناء مؤتمر المستشرقين الذي انعقد بالسويد (استكهولم). وقد وصفه مَنْ رآه بأنه تأليف جيد أملاه من حفظه في المؤتمر المذكور. ولم نستطع أن نتوصل إلى نسخة من هذا الأثر[2].

6 ـ إقامة البراهين العظام على نفي التعصب الديني عن الإسلام: تأليف محمد بن مصطفى الكمال (خوجة) سنة 1901. وكان هذا الكتاب، كما يدل عنوانه، من وحي الوقت. فقد كثر التهجم على الإسلام والمسلمين، واتهام الإسلام بكونه السبب في تخلف المسلمين وتعصبهم، ولولاه لانساقوا في تيار الحضارة والتقدم، في نظر هؤلاء الخصوم، ولم يكن الكمال هو أول من عالج هذا الموضوع، وإنما كان من الذين شاركوا فيه بحماس وحجة. وكان الكمال متداخلاً مع الفرنسيين، يصحح في جريدة المبشر ويدرس في المساجد الرسمية، وكان شاعراً، وكذلك كان تلميذاً وفياً للشيخ محمد عبده وأفكاره الإصلاحية.

وفي هذا النطاق ألف (إقامة البراهين). وقد ترجم بعضهم الكتاب في الحال إلى الفرنسية بما مفهومه (التسامح الديني في الإسلام) ونشر مسلسلاً في مجلة فرنسية عن الإسلام[3]، وتلقت القنصليات الفرنسية في العالم الإسلامي نسخاً من الكتاب لتوزيعها من أجل الدعاية. وراجعت الكتاب بعض الصحف والمجلات التي تهتم بالموضوع. وذكر أجرون أن الكمال اعتبر الشيخ عبده أستاذه «وعالم علماء الدنيا» وأنه سار على منواله في الدعوة

(1) تعريف الخلف 330/2.
(2) مخطوطة ك 48 في الخزانة العامة ـ الرباط.
(3) هي مجلة الإسلام R. de L'Islam 1902.

إلى التسامح فيما لا يتعارض مع الدين. وملأ الكتاب بالشواهد على كون الإسلام ليس دين تعصب. وقد اعتبر الكمال، مثل الشيخ عبده، الجهاد الحقيقي هو الذي يكون ضد الجهل والفساد، وذهب أجرون أيضاً إلى أن الكمال دعا مثل شيخه إلى نوع من المساواة بين الجنسين. وكان ذلك هو الموضوع المفضل عندئذ بين العصريين الذين يحتفلون بالروح الليبرالية للقرآن[1].

وقد توفي محمد الكمال في الخمسين من عمره، وكان غزير العلم متفتح العقل. وقد نشر أعمالاً أخرى في هذا المجال سنعرض إليها. ومن ذلك رسالة السيوطي (الرد على من أخلد إلى الأرض وجهل أن الاجتهاد في كل عصر فرض). ولعلها طبعت بعد وفاته[2]. وموضوعها يتماشى، كما يدل العنوان، مع قناعته الفكرية.

7 ـ أوضح الدلائل في إصلاح الزوايا ببلاد القبائل: تأليف محمد السعيد بن زكرى. وهذا التأليف يدخل في نقد الأوضاع الاجتماعية والتعليمية عندئذ. فقد كانت بلاد الزواوة كثيرة الزوايا، وكانت تقاوم التدخل الفرنسي في شؤونها، وترتب عن ذلك نوع من التقوقع والجمود في برامجها وعقليات شيوخها. وكان ابن ذكرى من تلاميذ هذه الزوايا حيث قضى سنوات طويلة يتعلم القرآن فقط. وقد انتقد طريقة التعليم الإسلامي التي سادت إلى ذلك الحين ورآها غير مجدية، ودعا إلى التجديد في برامج الزوايا. وقد ذكر بالخصوص زاوية سيدي منصور، وتحدث عن شيوخها، ومنهم محمد الطاهر الجنادي والشيخ البوجليلي.

وقد رتب الكتاب على مقدمة وأربعة فصول وخاتمة، وفحوى الرسالة كلها هو التقريب بين الزواويين والفرنسيين بعد أن حدث بينهم ما حدث أثناء ثورة 1871، مما هو من وساوس الشيطان، حسب تعبيره. والشيخ بن ذكرى كان داعية وفاق بين «الفريقين» وقد وضحهما بقوله «وسكان الوطن القبائلي»

(1) أجرون (الجزائريون المسلمون) 2/915 وكذلك هامش 1، 2.

(2) يذكر دبوز (نهضة) 1/128 أنها قد طبعت، ولكن دون ذكر السنة.

ورجال الجمهورية الفرنسية. وكان سيسمي رسالته (إرشاد الفريقين إلى ما به إصلاح ذات البين). ويكاد الإنسان يرى أن الشيخ ابن ذكرى كان موعزاً له بكتابة كتابه في وقت كان فيه الفرنسيون يخشون من حدوث ثورة أخرى إذا قامت حرب أوروبية. وقد جاء بالآية التي تقول: ﴿عسى الله أن يجعل بينكم وبين الذين عاديتم منهم مودة﴾. وقال إن الجزائر قد تداولت عليها الدول، وأحدثها هي الدولة الفرنسية، وإذن فلا فائدة من الثورة. ولعل أهم الفصول هو الثالث الذي تحدث فيه عن عمارة الزوايا في نظره[1].

8 - روح وفلسفة الشريعة الإسلامية: ألفه أبو بكر عبدالسلام بن شعيب، وكان كوالده قاضياً ومدرساً بتلسمان. كان من هذه الفئة التي تأثرت بالثقافة الفرنسية والمحافظة مع ذلك على روابطها مع التراث العربي الإسلامي. وقد شارك أبو بكر في عدة مؤتمرات، وألقى عدة بحوث وكتب بعض المقالات حول الموضوع أعلاه، ومنه تدوين الفقه الإسلامي ومسألة العرف بتلمسان. ولكن طموحه، فيما يبدو، كان أكثر من إمكاناته الفكرية. فرغم جهوده لم يؤلف عملاً ذا قيمة. ولكن أثره يرجع إلى سمعة والده، وسمعة شيخه وزميله المستشرق ألفريد بيل، وازدواجية لغته وثقافته في فترة ظهور ما أطلق عليه اسم النخبة. ولذلك نميل إلى تعليق الان كريستلو عندما قال عن رسالة (روح وفلسفة الشريعة) إنها تذكر الإنسان بعنوان كتاب مونتسكيو (روح القوانين)، ولكن شتان بين المؤلفين[2].

9 - علاقة الدين بالفلسفة، بحث لعبد الحليم بن سماية، قدمه سنة 1905 إلى مؤتمر المستشرقين 14 بالجزائر. وكان عبدالحليم معروفاً في الساحة الفكرية منذ آخر القرن الماضي، ربما بشهرة والده علي بن سماية، وقد كان فناناً ومدرساً ومصححاً في المبشر. كما أنه اكتسب شهرة بنزول الشيخ عبده في داره سنة 1903 مدة الزيارة التي دامت عشرة أيام. ويفهم من

---

(1) طبع أوضح الدلائل بالجزائر، 1903.

(2) ظهرت رسالة أبي بكر، في تلمسان سنة 1904 بالفرنسية. انظر كريستلو (المحاكم الإسلامية)، ص 205.

تعاليق المعاصرين أن عبدالحليم كان له مخطوط تحت العنوان أعلاه، ورأى أن يقدم منه فصلاً في المؤتمر، ثم يكون ذلك فرصة لطبع الكتاب على نفقة الحكومة التي كانت تشجع المطبوعات التي تخدم غرضها، ولكن خاب ظن عبدالحليم فقد قيل إن الحكومة لم تكن راضية عما جاء في الكتاب من أفكار[1].

ومهما كان الأمر، فإن الكتاب بقي في المهملات، حسب علمنا. وحتى الفصل الذي قرأه منه لم ينشر أيضاً. ولولا تلخيص نقاطه من قبل ابن أبي شنب لما عرفنا محتواه. قدم ابن أبي شنب موضوعات مؤتمر المستشرقين بملخصات أساسية، ومنها بحث زميله ابن سماية. وبناء على ابن أبي شنب ان محتوى الكتاب هو: العلم نوعان علم الأبدان وعلم الروح (العقل Esprit) وما يميز الإنسان عن الحيوان، وثبات الحق رغم من يريد طمسه، والتجريدي تحكمه نفس قواعد الثابت، وللفنون علاقة متينة بالعقيدة، وأهمية التوكل على الله، والحكمة (الفلسفة؟) وتطبيقها على العقائد، والفلسفة تبرهن على وجود الخالق. ثم الفرق بين العقل والشعور وعدم دقة الأخير، ووسائل معرفة المجرد، وتاريخ الأبياء يؤكده التواتر، وتعدد الزوجات، والحجاب عند المرأة المسلمة، وعن الطلاق، وعن الرق، وعن الميراث.

وأعلن ابن سماية للمؤتمرين أنه لا غرض له من تأليف الكتاب سوى البحث عما يسعد الإنسان، ومعرفة أصله وملامحه. وفي مكان آخر ذكر ابن أبي شنب أن ابن سماية قرأ بحثه عن الإسلام كحقيقة مجردة لا تختص بشعب من الشعوب، وذكر ابن سماية خلال ذلك حقيقة المسلم في نصوص أوردها من القرآن والحديث، ومن ملامح الإنسان المسلم عنده: الصدق والإخلاص والمروءة والتواضع والعدل واحترام الجار. وختم ابن سماية بحثه بقوله إن

---

(1) روى ذلك دبوز عن عمر راسم في الرسالة التي تركها مخطوطة بعنوان (تراجم علماء الجزائر). انظر دبوز (نهضة) 1/106 ـ 127.

الإسلام يمكن تلخيصه في الثلاثية المعروفة عندئذ: الحرية والمساواة والأخوة[1].

ومن سوء الحظ أن هذا الكتاب لم يطبع في عهد جونار، ولا نعرف أنه طبع بعد ذلك، رغم أن مؤلفه عاش طويلاً بعد تقديمه وشارك في الحياة السياسية والثقافية بجهود معتبرة[2].

10 ـ مستقبل الإسلام: لمحمد بن رحال. ليس هذا كتاباً ولكنه مشروع كتاب، إنه بحث في حالة المسلمين والإسلام أمام هجمة الغرب والمسيحية. ألقى ابن رحال هذا البحث في مؤتمر المستشرقين في باريس، سنة 1897. ثم نشره في مجلة متخصصة في العلاقات الدبلوماسية[3] وصف ابن رحال حالة النهضة الإسلامية أمام مدفع الحضارة الغربية، كما قال. وأخبر سامعيه وقراءه أن جهل المسلمين جعلهم يردون بقوة وامتعاض ورفض لكل ما جاء من الغرب ولو كان في صالحهم. ودعا أوروبا إلى أن تتدارك الوضع. وتنبأ بأن المسلمين سينهضون لا محالة سواء برضى أوروبا أو عدم رضاها. إن بحث ابن رحال يسير في تيار حركة الجامعة الإسلامية عندئذ. ومن الصدف أن إلقاءه كان في سنة وفاة جمال الدين الافغاني. وكانت دعوة الشيخ محمد عبده قد امتدت إلى تونس والجزائر، وكذلك امتدت آثار السلطان عبدالحميد الثاني في المنطقة، وتجند علماء الفرنسيين لدراسة هذه الظاهرة الإسلامية.

لقد تعرضنا إلى حياة محمد بن رحال في مناسبة أخرى. والواقع أنه كان هنا شديد اللهجة وصريحاً أمام الأوروبيين. كان يعرف المناورات منذ

---

(1) ابن أبي شنب «تقديم أعمال المؤتمر باللغات الإسلامية» في المجلة الافريقية، 1905، ص 323 ـ 324، 327.

(2) من ذلك دوره في رفض التجنيد الإجباري، سنة 1911 ـ 1912، انظر ترجمتنا له.

(3) مجلة المسائل الدبلوماسية والاستعمارية Q.D.C عدد 12،1901. انظر عن بحث ابن رحال أيضا فصل (مذاهب وتيارات).

كان والده قاضياً للأمير عبدالقادر ثم آغا في نواحي ندرومة. وقد تعلم محمد في المدارس الفرنسية ولكنه لم ينفصل عن المدرسة العربية والطرق الصوفية فظل وفياً لتراث العائلة والإسلام. كان يكتب ويحاضر بالعربية والفرنسية، ومطلعاً على أوضاع المسلمين ماضياً وحاضراً، بخلاف الاندماجيين المعاصرين له. ومن أوائل ما نشر محمد ترجمة لموضوع عن السودان الغربي في القرن السادس عشر الميلادي نقلاً عن كتاب (نزهة الحادي) للأفراني[1]. وتابع ابن رحال حالة التعليم في البلاد العربية، وطالب منذ 1887 بنشر اللغة العربية في الجزائر. ودافع عن حقوق الجزائريين أمام لجنة جول فيري سنة 1892. وقد ظل على مواقفه المتحدية إلى العشرينات من من هذا القرن. ولذلك قلنا إن بحثه وإن لم يكن كتاباً فهو مشروع يشبه ما عرفناه عن كتاب ابن سماية.

11 ـ الدعاية إلى سبيل المؤمنين: تأليف إبراهيم أطفيش. وهو ابن أخ محمد بن يوسف أطفيش الشهير. هاجر إبراهيم إلى تونس ثم مصر، وشارك في الحياة السياسية والدينية والفكرية حيثما حل. وأسس الصحافة. وكان صديقاً للزعيم الليبي سليمان الباروني. وعاصر أحداثاً كبيرة مرت بالعالمين العربي والإسلامي، وشارك في بعضها مثل المؤتمر الإسلامي بالقدس الشريف.

وفي سنة 1923 (1342) نشر كتابه (الدعاية) في مصر حيث كان نزيلاً. وهو كتاب في قضايا الوقت التي يتعرض لها العالم الإسلامي، إضافة إلى فوائد العلوم الآتية: التاريخ والجغرافية والفلك والإنشاء (الأدب) والصحافة والصحة، واللغات الأجنبية، وترجم فيه لعلماء أمثال الثميني وأطفيش، وابن مسكويه. وعالج فيه موضوع التقليد والتجديد. وقد أهدي كتابه إلى روح عمه المذكور، معتبراً إياه من المجتهدين. وحمل إبراهيم على

(1) في نشرة الجمعية الجغرافية لمنطقة وهران، 7/1887. انظر عنه عبدالقادر جغلول (عناصر ثقافية) ص 51. وكذلك كريستلو (المحاكم)، ص 245. وفي الجزء الخامس من آثار الشيخ محمد البشير الإبراهيمي إلى تأثير محمد بن رحال وأشاد به. انظره.

الأدعياء والمفسدين ومن يتذرعون بالدين ويخفون غايات شخصية، ولهم صلات «بالسلطة الاستبدادية». وذكر الأحزاب الإصلاحية التي ظهرت ومن عارضها من الخاملين. وقال ان «وطننا أصيب منذ أمد ببعض الحائرين، فجروا عليه الغباوة والجهالة. ولكن أشخاصاً تصدوا لذلك ونادوا بالنهضة والعلم وخدمة الدين».

يتلخص الكتاب في كونه دعوة إلى الإصلاح وإلى الدين الصحيح في نظره. وإلى العمل من أجل ذلك، والمحافظة على ثوابت الدين. وإحياء ما انْدَرَس من المبادىء ورفض الاستكانة والجمود والدعوة إلى مجاراة العاملين من الأمم. وقال إن الفلسفة جيدة في حد ذاتها وانها هي التأمل في آيات الله ولا تعني، كما يفهم البعض، سوء العقيدة في الدين والإلحاد فيه. واعتبر الفلسفة أقساماً: الإلهية وهي العبادات، والسياسية وهي تدبير الأحكام، والمدنية، وهي الأعمال التي يؤديها الإنسان من تجارة وصناعة، ثم أخلاقية وهي النفس وتهذيبها. ودعا إبراهيم أطفيش إلى أن يتعلم المفتون والفقهاء شتى العلوم بما فيها الهندسة والكيمياء، لأن كثيراً من المستحضرات تأتي من أوروبا، فإذا أفتوا كانوا على بينة. وفي نظره أن الغربيين أهل جد واجتهاد وعلى المسلمين ألا يقفوا أمامهم مكتوفي الأيدي[1].

12 ـ الإسلام في حاجة إلى دعاية وتبشير، تأليف محمد السعيد الزاهري[2]. وقد بدأ الزاهري حياته الفكرية بالشعر والمقالة. وكان من أبرز

(1) إبراهيم أطفيش (الدعاية إلى سبيل المؤمنين)، القاهرة، المطبعة السلفية 1923، 176 صفحة. وقد تعرض أطفيش إلى رسالة وزعها بعضهم وتضمنت أفكاراً غريبة مثل ذم العلوم الفلسفية والعصرية، وذم الأسلوب العصري في التعليم، ومدح الخمول والاستكانة والحكم على رجال النهضة بالضلال، ونحو ذلك من الدعاوى. انظر ص 4 ـ 12 من ديباجة الكتاب. عن حياة إبراهيم أطفيش انظر محمد ناصر في جريدة (السلام)، الحلقة الأولى 31 يناير 1991. وأيضاً كتاب الجزائر لأحمد توفيق المدني، ص 94.

(2) بعض هذا الكتاب قد نشر في مجلة (الحديقة) المصرية لمحب الدين الخطيب. =

الكتاب والشعراء خلال العشرينات والثلاثينات ومن أكثرهم غيرة على الوطن والدين، قبل أن تتقلب به ظروف الحياة. ومن بحوثه في الإصلاح والنهضة ومن وحي التبشير (التنصير) الذي كان يقوم به الآباء البيض في الجزائر، كتب الكتاب الذي نحن بصدده. ومحور الكتاب هو التصدي للتبشير الذي كان يمثله في الجزائر جمعية الآباء البيض والأخوات البيضاوات. وقد كشف الزاهري عن وسائل المبشرين والمبشرات، ودعا المسلمين إلى القيام بدور فعال لنشر الإسلام وحماية الشباب، ولا سيما الفتيات. والأمثلة التي ذكرها كانت من واقع الحياة، ولذلك كانت تبدو كأنها قصص اجتماعية[1].

13 ـ روح السعادة وسر الشهادة في الحسنى وزيادة: تأليف أحمد بن يحيى الأكحل. وهذا المؤلف كان من الشعراء والكتاب الشباب عند ظهور كتابه، ومن تلاميذ جيل من العلماء على رأسهم المجاوي وابن سماية وكحول. وينتمي أحمد الأكحل حسب الشائع، إلى الأشراف، وكان معتزاً بذلك في حينه فكان يذكر عبارة «الحسني» مع اسمه. وكان معتزاً بشيوخه فجعلهم يقرظون كتابه. والكتاب صغير ولكن أفكاره كبيرة. فهو يتناول الدعوة إلى النهضة الإسلامية والعربية بتبني العلوم العصرية والرقي طبقاً لتعاليم الإسلام. وفيه دعوة حارة إلى الجزائريين ليستيقظوا مع تمسكهم بالإسلام. ومن محتوى الخمس والعشرين صفحة التي تضمنها: أساس المدنية الحقة، والإسلام والرقي (عبارة حلت محل عبارة التقدم التي طالما رددها الفرنسيون قبل ذلك)، وتقدم الإسلام بالعلم، والثبات والأعمال، والتعليم القويم، والحكمة الدينية[2].

= وربما كان نشره في كتاب على يديها، وكنا نملكه، أما مؤلفه الزاهري فقد اغتيل سنة 1956 بهدف غامض. فهل هو ضحية العروبة أو ضحية المصالية؟.

(1) انظر مجلة (الحديقة) المجلد 8، ص ص 192 ـ 206. وكان الزاهري قد كتب ذلك في تلمسان سنة 1347.

(2) الجزائر 1925 (1343). ممن قرظه بالشعر والنثر هذه الأسماء: الحفناوي بن الشيخ المدرس بالجامع الأعظم ومؤلف (تعريف الخلف)، وعبدالحليم بن سماية المدرس=

14 ـ تمهيد لدراسة الإسلام: تأليف عبدالرحمن بن الحفاف، ظهر الكتاب خلال العشرينات، ودرس فيه المؤلف حياة الرسول ﷺ وتطور المدنية الإسلامية، ورد على بعض الشبهات التي كان بعض الغربيين يثيرونها. ونوه به المعاصرون، فقال أحمد توفيق المدني ان الكتاب ظهر في وقت انتشر فيه الزيغ والإلحاد بين الشباب، وتناول فيه المؤلف «مختلف المواضيع الإسلامية التي طالما اتخذها أعداء الإسلام وسائل للطعن فيه. . . ثم بسط القول في المدنية الإسلامية بما يشفي الغليل، وساق شهادات المنصفين من مؤرخي الإفرنج». وقال المدني إن كتاب ابن الحفاف إذا قرأه المسلم المتشكك يزول شكه، وإذا قرأه الشاب الذي لم يطلع على الحقائق يتحصن به ويزداد إيماناً[1]. ومن المفهوم أن الكتاب ليس دينياً بالمعنى الضيق، وإنما هو في الحضارة الإسلامية وتاريخها ورجالها وكيف وصلت إلى أوروبا، ومآلها.

والمؤلف من أسرة ابن الحفاف الشهيرة في الجزائر. ولعل والده أو جده هو علي بن الحفاف المفتي، المتوفى سنة 1890 (1307). ومؤلف أحد الكتب في القراءات، وكان على هذا من كتاب الأمير عبدالقادر. ولا نعرف الأن الكثير عن حياة مؤلف (تمهيد لدراسة الإسلام). ويفهم من اللغة التي كتب بها أنه من تلاميذ المدارس الفرنسية، وربما كان قد درس في ثانوية الجزائر وكلية الآداب على مجموعة من المستشرقين، وحين شب ونضج أراد أن يصحح ما سمع منهم عن الإسلام وحضارته. وكان له في تراث عائلته وبلاده ما يحصنه ضد الاندماج، كما تحصن محمد بن رحال قبله، وقد وصف محمد بن العابد الجلالي مؤلف (التمهيد) بأنه «العالم البحاثة المطلع» وأنه عالج في كتابه تأثير الحضارة الإسلامية على العالم مستشهداً بآراء العلماء

= بالمدرسة الرسمية (الثعالبية)، وهو شيخ المؤلف، ومحمود كحول الإمام بالجامع الأعظم. ومحمد مصطفى بن المكي بن عزوز، ومحمد بن عبدالرحمن العلمي، ومصطفى فخار، مفتي المدية. عن أحمد الأكحل انظر أيضاً كتاب (شعراء الجزائر)، للسنوسي، و (المرآة الجلية) لابن عبدالحكم مجلة (هنا الجزائر).

(1) أحمد توفيق المدني (تقويم المنصور) السنة 5، 1348، ص 315.

والفلاسفة من كل أمة. ونوه بالكتاب لخلوه من الخرافات والأساطير، ولكونه اكتفى بالضروري ولا سيما بالنسبة لمن لا يعرف إلاّ الفرنسية[1].

15 ـ منابع الحضارة العالمية: تأليف عبدالرحمن الحفاف أيضاً. وقد ظهر هذا التأليف بعد الأول بأكثر من ربع قرن. ومنه نفهم أن المؤلف من المتخصصين في الفلسفة وأنه اهتم بدراسة الحضارات العالمية، وبقي يبحث في بقاياها في الحضارات القديمة. وأن من أساتذته الفرنسيين ليون غوتييه أستاذ اللغة والفلسفة في كلية الآداب الجزائر، وكان غوتييه قد اهتم بآثار ابن رشد وابن طفيل وابن سينا وغيرهم من الفلاسفة المسلمين.

وقد خطط ابن الحفاف ليكون كتابه في جزئين. ولكننا لا نعلم إلا الجزء الأول منه الذي صدر سنة 1955. وقد تحدث فيه عن بابل والفنيقيين ومكانة المغرب العربي (شمال افريقية). واختار شعار كتابه مقولة بكون R. Bacon: العلم هو الغاية وهو المصير الأعلى لأحوال الإنسانية. وأهدى كتابه إلى روح غوستاف لوبون مؤلف كتاب (حضارات الشرق القديم)، وكتاب (الحضارة العربية) ثم (حضارة الهند). وتضمن كتاب (المنابع) مدخلاً خصصه لتاريخ الحضارات القديمة، مصرية وصينية وغيرهما. ثم تخلص إلى الحضارة العربية مفنداً أنها حضارة بدون أصول منطلقة فقط مع الإسلام، وقال ابن الحفاف إن الحضارة العربية ممتدة في اللغة العربية قبل الإسلام وفي اللغات الكلدانية والسريانية والسومرية. وأعلن ابن الحفاف منذ هذا المدخل، أنه باحث عن آثار الحكماء والفلاسفة خدمة للعلم والإنسانية. ومن رأيه أن المكان أو الموقع هو الذي ينتج اللغة دون اعتبار لأصل سكانها، واستنتج من ذلك أن مجال اللغة العربية مجال واسع وغير منحصر في الجزيرة العربية كما زعمه البعض.

وتضمن كتاب (المنابع) الفصول الآتية:

---

(1) محمد بن العابد الجلالي (تقويم الأخلاق)، 1927، ص 175 ـ 176. ويقع (تمهيد في دراسة الإسلام) في 150 صفحة.

1 ـ التاريخ التقريبي لتأسيس بابل.

2 ـ عن الزراعة في بابل.

3 ـ عن الصناعة فيها.

4 ـ عن فن العمارة.

هذا عن القسم الأول من الكتاب. أما القسم الثاني فهو عن تاريخ فينيقيا، وفيه أيضاً فصول:

1 ـ تاريخ فينيقيا.

2 ـ فن العمارة.

3 ـ في الصناعة.

4 ـ في الملاحة البحرية.

5 ـ البوصلة البحرية.

6 ـ اكتشاف فنيقيا لأمريكا.

7 ـ تأسيس المدن والمراكز الفنيقية.

وأما القسم الثالث من الكتاب فقد خصصه لأصل الزواوة (القبائل)، وفيه أيضاً فصول:

الأول: في تاريخهم.

الثاني: في جغرافية الشمال الإفريقي.

الثالث: في اللغة.

والرابع: في الدين.

وخلاصة رأيه تتمثل في إثبات أصالة الحضارات الشرقية ـ السامية. وقد قال إن الزواوة فنيقيون ـ ساميون[1].

* * *

(1) عبدالرحمن بن الحفاف (منابع الحضارة العالمية)، الجزائر 1955، 115 صفحة بالفرنسية. وعن كتابه (تاريخ الأبجدية) انظر فصل اللغة والأدب.

منذ أوائل هذا القرن ظهرت مؤلفات حول الإصلاح والإسلام الصحيح وإنكار البدع والخرافات. وكان ذلك استجابة لداعي النهضة الإسلامية، والدعوة السلفية. وقد شارك في هذه الحركة عدد من العلماء والكتاب، منهم الرسميون الذين كانوا موظفين في الإدارة الفرنسية، أمثال المجاوي وابن الموهوب والعوامر، ومنهم الأحرار أو المتقربون من الأحرار، أمثال مبارك الميلي وابن باديس وأبو يعلى الزواوي والمولود الزريبي. فلنتتبع الآن بعض هذه الآثار:

16 ـ اللمع في نظم البدع[1]: لعبد القادر المجاوي. والمجاوي بدأت دعوته الإصلاحية تظهر منذ 1877. حين أصدر رسالته «إرشاد المتعلمين». وهو في اللمع يواصل ذلك التيار في شرحه لقصيدة نظمها تلميذه ابن الموهوب وسماها (المنصفة). ونفس القصيدة قد شطرها إبراهيم بن عامر (العوامر) السوفي ونشر الشتطير في جريدة الفاروق، وسمى التشطير (مطالع السعود)[2]. ومن ذلك يظهر أن ابن الموهوب هو الذي انطلق في دعوته الإصلاحية بصوت قوي منذ مطلع هذا القرن، ووجد من يدعمه في دعوته سواء في العاصمة أو حتى في الواحات البعيدة مثل وادي سوف.

17 ـ بدور الأفهام للمولود الزريبي: تحدثنا عنه في العقائد. ولا نرجع إليه هنا إلا لنقول انه احتوى أيضاً على آراء في الإصلاح الإسلامي وتجربة المؤلف في الجزائر ـ في مسقط رأسه بزريبة الوادي، وفي الأوراس، وباتنة، ثم في العاصمة. وكان قد تأثر غالباً بالحركة الإصلاحية في المشرق، وبما كان يشاهده في الجزائر من تناقضات حيث الأوربيون يعملون نشطين ومسيطرين بينما المسلمون خاملون كسلاء ومغلوبون على أمرهم. فقال إن أصل الطرق، مثل طريقة الجنيد صحيح ولكن الخلفاء هم الذين حرفوها.

---

(1) الجزائر، 1902.

(2) جريدة الفاروق عدد 50، 1914. وعنوان التشطير (مطالع السعود في تشطير أدبية الشيخ المولود).

وقال عن الرقص الصوفي وعن الوجد انه جائز في حق بعض الشيوخ الأوائل ولكن لا يجوز تقليدهم من أناس هم في منتهى قواهم العقلية. «وبهذا اغتر أناس فزعموا أن الرقص والصراخ والتصفيق حيث اشتهر من بعض الصوفية فهو جائز لتلامذتهم»[1]. واستنكر بعض الممارسات الأخرى لإثبات المحاصة في الأرض العروشية. وكان الزريبي يخطط لوضع رسالة ضد البدع. «كان أملي أن أضع رسالة تتكفل بذلك ـ البدع ـ، والله يسعفنا في الأقوال والأفعال». وكان ينوي كذلك إيراد أفكاره الإصلاحية في «قالب هذا الشرح الشريف» ثم عدل عن ذلك، وظل متمسكاً بوضع رسالة خاصة. لكننا لا نعلم أنها قد صدرت عنه، رغم أنه وضع انموذجاً لها في شكل مقدمة وتمهيد. ولعله تعرض إلى ذلك في شرحه على قدسية الأخضري[2].

18 ـ الإسلام الصحيح: لأبي يعلى الزواوي. وهو كتيب طبعه في مطبعة المنار في مصر سنة 1335 بعد رجوعه إلى الجزائر، وجعله في شكل سؤال وجواب. وقال إن بعضهم قد سأله أن يضع مثل هذا الكتيب في «الإسلام الصحيح على قواعده الأصلية، المتفق عليها لا المختلف فيها، من غير التزام ما لا يلزم، مما أحدثه بعض القوم، ومن غير اعتماد مذهب دون مذهب، إذ المذاهب كلها محدثة، وبالأخص الأربعة المرضية». والإسلام الصحيح إذن مجموعة من آراء الزواوي في علم الكلام والنبوة وأخبار الرسول ﷺ، والقرآن، والإجماع، وأركان الإسلام وغير ذلك من شؤون الحياة وعلاقتها بالإسلام في عصر المؤلف. والزواوي يعلن عن موقفه صراحة في الحجاب والتصوف والأخلاق[3].

وكان الزواوي قد تولى الخطابة والإمامة في جامع سيدي رمضان

(1) انظر عن ذلك أيضاً كتاب الشيخ أبي القاسم طعيوج في فقرة التصوف.

(2) الزريبي (بدور الأفهام)، ص 16، 25، 30، 173 ـ 177. انظر أيضاً (شعراء الجزائر) فقد ذكر له السنوسي شرحاً على قدسية الأخضري وغيرها. وقد كتبنا عنه بحثاً.

(3) راجع الكتاب عبدالقادر المغربي ـ صديق الزواوي، وعضو المجمع العلمي بدمشق ـ في مجلة المجمع المذكور.

بالعاصمة بعد رجوعه من إقامته الطويلة في سورية ومصر. والظاهر أن ثمن طبع الكتاب قد ساهم فيه أحد أثرياء العاصمة وهو محمد (مماد) المانصالي الذي يوجد اسمه في أول الكتاب. وقد ألف الزواوي كتباً صغيرة الحجم تذهب كلها هذا المذهب، وتساند الإصلاح وتدعو إلى تطهير الدين الإسلامي من الشوائب والبدع. منها:

19 ـ جماعة المسملين: وكانت إقامة الزواوي بالجزائر قد طالت وتعرف على مشاكلها وضم ذلك إلى رصيده، في أحوال العالم الإسلامي. وفي نظره أن «جماعة المسلمين» هي الوحيدة الباقية للإسلام بعد إلغاء الخلافة وفقدان شروط القضاء. ونفهم من تقديمه لهذا الكتاب أنه كتب عملاً موسعاً في هذا الموضوع، ثم اختصره. ولذلك فإننا لا نملك إلا المطبوع منه، وهو في حجم صغير أيضاً[1]. وربما تكون بعض الكتب التي سنشير إليها ما هي في الواقع إلا فصول وأبحاث في هذا الصدد، نعني مما كتبه حول جماعة المسلمين المطول.

هاجم الزواوي في كتابه هذا دولة الموحدين لعقيدتها في المهدوية (فكرة الإيمان بالمهدي المنتظر التي بثها ابن تومرت). وذكر الزواوي أن عبارة «الحمد لله وحده» التي نبدأ بها الآن كتاباتنا موروثة عن الموحدين. وقد شبه رسالته في جماعة المسلمين برسالة ابن أبي زيد القيرواني في الفقه، ورسالة التوحيد للشيخ محمد عبده، ورسالة القشيري في التصوف. والواقع أن الزواوي كثيراً ما يخرج عن الموضوع إلى نقد السلطة الفرنسية وتسلطها على شؤون الإسلام في الجزائر وإهمالها لأمور التعليم العربي والدين والقضاء والحسبة. وفيه آراء شخصية هامة حول أوضاع الجزائريين في مختلف العهود، ومحاولات فرنسا التفريقية داخل الجزائر. ومن ذلك أن الفرنسيين أقاموا «المكاتب العربية» لكي تكون هي البلديات التي يحكم الفرنسيون من خلالها الشعب الجزائري، ثم ألغوها ـ بعد 1870 ـ وأحلوا

(1) ط. الإرادة (تونس)، 1948 (1367)، 75 صفحة. وعليه تقريظ للعقبي.

محلها المدارس الفرنسية في نواحي زواوة لأنها إلزامية. وذكر أن الناس قد هاجروا إلى العاصمة وهم لا يعرفون سوى الفرنسية، وقد حاول هو تقريعهم ولكن بدون جدوى. وأخبرنا أن أهل زواوة قد نادوا بتعلم العربية والخضوع للقضاء الإسلامي ومنافسة المدارس الفرنسية وتوريث الإناث، ونحو ذلك خلافاً لما كانت تريده منهم السلطات الفرنسية.

أعجب الزواوي بعمله في جماعة المسلمين، رغم اختصاره، وقال إنه: «لم أسبق إليه، وأنا أبو عذره، وأنا لم أقف على أن أحداً من الإخوان الكرام الكاتبين في العالم العربي الإسلامي كافة أو في وطننا الجزائر خاصة طرقه أو كتب فيه». وقد دعا الزواوي إلى إقامة هذه الجماعة الإسلامية لكي تقوم بما قامت به القلة من الصحابة الذين اجتمعوا بعد وفاة الرسول ﷺ، وأكد أن الموقف يقتضي منهم ذلك. وقد كشف الطيب العقبي في تقريظه لجماعة المسلمين أنه اطلع على الأصل المطول الذي لخص منه الزواوي رسالته. وخلاصة رأي الزواوي: أن تختار كل جماعة إسلامية في كل حي أو قرية إماماً تتوفر فيه شروط الإمامة، وهي كونه ذكراً مسلماً عاقلاً بالغاً عارفاً بما لا تصح الصلاة إلا به. وبذلك يؤلفون وحدات قيادية، ما دام الإمام العام (الخليفة) غير متوفر. ولكن الزواوي لم يقل ماذا يفعل أيمة المسلمين إذا تناقضت أحكامهم مع أحكام السلطة القائمة، وهي ليست منهم. ورفع الزواوي شعاره «لا حياة لأمة مات لسانها». داعياً إلى ضرورة تعلم اللغة العربية والقرآن مستدلاً بقول الإمام الشافعي في وجوب تعلمها لأنها مما يتوصل به إلى واجب، والقاعدة أن ما يتوصل به إلى واجب فهو واجب.

20 ـ فصول في الإصلاح: للزواوي أيضاً. جاء في كتابه (الخطب) أن له عدة مؤلفات منها (فصول في الإصلاح). كما ذكره في (تاريخ الزواوة) المطبوع في دمشق سنة 1924. ومن ذلك ندرك أن فصوله قديمة، وربما كتبها عندما كان في المشرق. وجاء في صفحة 65 من تاريخ الزواوة قوله عن الإصلاح: اكتفي هنا بما حررته في كتابي الإصلاح حين كلامي على زوايا الجزائر عموماً وعلى زوايا الزواوة خصوصاً. وفي هذا الكلام أورد الزواوي

آراء في الإصلاح حقاً، ومنها تقليد أوروبا في الأمور التي ليست من جوهر الدين. واستشهد في ذلك بآراء جاء بها زميله عبدالقادر المغربي عن الإصلاح الإسلامي[1].

وللزواوي مؤلفات أخرى لم نطلع عليها ولم نعرف عنها سوى ما ذكره هو في (الخطب) من كونها من «تآليفه» ومن ذلك:

21 ـ الخلافة قرشية. ونفهم منه أنه على رأي عبدالرحمن الكواكبي (ومعظم الأيمة الأولين) في جعل الخلافة الإسلامية عربية وفي قريش. وعلى المرء أن يرجع إلى المخطوط نفسه ليعرف بالضبط حقيقة رأيه ومستنداته. ولا نظن أن هذا الكتاب قد طبع إلى الآن.

22 ـ رسالة الشرك ومظاهره: لمبارك الميلي الهلالي. وهي كتاب في أصول الإصلاح الاجتماعي والعقائدي. وتعتبر مصدراً أساسياً لمعرفة الاهتمام الذي بنت عليه جمعية العلماء حركتها الإصلاحية، والذي قامت عليه الدعوة الإصلاحية في المشرق أيضاً منذ ابن تيمية والشوكاني ثم محمد عبده. يقول الشيخ العربي التبسي الذي أجاز (رسالة الشرك) باسم المجلس الإداري لجمعية العلماء: إن ما اشتملت عليه رسالة الشرك ومظاهره... هو عين السنة، وإن هذه الرسالة تعدّ من الكتب المؤلفة في نشر وردع البدع. ولذلك قرر المجلس الإداري بالإجماع «أحقية ما اشتملت عليه هذه الرسالة العلمية المفيدة، ويوافق المجلس مؤلفها على ما فيها ويدعو المسلمين إلى دراستها والعمل بها فيها، فإنه العمل بالدين»[2].

وبالإضافة إلى ذلك قرظ الشاعر محمد العيد رسالة الشرك بقصيدة معبرة مطلعها:

---

(1) تاريخ الزواوة، ص 62 ـ 86. وكان المغربي قد نشر آراءه في جريدة (المؤيد) المصرية عدد 24 ذي الحجة، 1327. ويسميه الزواوي «محبنا».

(2) رسالة الشرك ومظاهره، ط. 2، بيروت 1966 (مكتبة النهضة الجزائرية)، ص 6. ظهرت ط. 1. سنة 1937.

شَرَعَ الالـهُ الـديـنَ لـلأتبـاع ودعا إليه الخلق بالإقناع[1]

اعتمد الميلي على مصادر عديدة ذكر بعضها في بداية الكتاب حين قال انه اطلع على عدد من المصادر أثناء الطبع، بعد أن كان قد نشر كتابه فصولاً في البصائر. وذهب إلى أنه لم يطلع من قبل على كتاب مؤلف على النسق الذي ألف به هو كتابه والغرض الذي وضعه من أجله. وبعد الانتهاء من الكتابة أُهدِي إليه كتاب (صيانة الإنسان) فوجد فيه نبذة منقولة عن (تطهير الاعتقاد من أدران الإلحاد) تأليف محمد بن إسماعيل الصنعاني، وفي هذا الكتاب بعض من كتاب (الدر النضيد في إخلاص كلمة التوحيد) لمحمد بن علي الشوكاني. فوجد الميلي الكتابين الأخيرين في موضوع رسالة الشرك، وقال انه لم يكن قد اطلع عليهما قبل تحرير مقالاته ونشرها في البصائر. والمعروف أن الميلي رجع إلى المقالات وهذبها ونقحها قبل الإقدام على طبعها في كتاب. كما أنه اتصل قبل طبع رسالته بكتاب (فتح المجيد بشرح كتاب التوحيد) هدية بعث بها إليه السيد محمد نصيف من جدة. والكتاب الأخير ألفه الشيخ محمد بن عبدالوهاب، وقد استفاد منه الميلي فوائد قال انه ألحقها بمكانها من رسالته[2]. وفي آخر رسالة الشرك ثَبْتٌ بالمراجع والمصادر، وهي مقسمة إلى كتب اللغة وآدابها، وكتب الحديث ورجاله. وعدد هذه القائمة 28 مرجعاً. ومن التفاسير نجد: تفسير الثعالبي، وتفسير المنـار، وفتـح القـديـر للشـوكـانـي، وكـذلـك تفـاسيـر الـرازي والقـرطبـي والزمخشري والسيوطي. أما الحديث فنجد موطأ الإمام مالك وبعض شروحه.

تناول الميلي في كتابه موضوعات عديدة كلها تدور حول حاجة الشعب والعصر إلى الإصلاح، وضرورة العمل بالكتاب والسنة والابتعاد عن البدع

(1) وقد وصفه الميلي بشاعر الجزائر الفتاة و (حسان) الدعوة الإصلاحية وكميت الفرقة الناجية، انظر رسالة الشرك، ص 9 ـ 10.
(2) رسالة الشرك، ص 15.

والخرافات الدخيلة في نظره على الدين الإسلامي. وهكذا أقام دعوته على التوحيد الذي ابتعد عنه المسلمون رغم أن الإسلام قام على أساسه، وعلى اجتناب الشرك كاستعمال الوسائط والعقائد الضارة التي نهى الإسلام عنها. والميلي كان يؤمن بالتجديد الإسلامي ودور العلماء في بعث العمل بالقرآن والسنة النبوية. وهو يؤمن بالحديث الذي رواه البخاري: «إن الله يبعث لهذه الأمة على رأس كل مائة سنة من يجدد لها دينها».

ويتلخص محتوى رسالة الشرك في عدة عناوين نجدها مفصلة في داخل الرسالة أكثر مما هي مفصلة في صفحة المحتوى. فهناك عدّة عناوين تدور كلها حول الشرك: بيانه، ومظاهره في القرآن، والأحاديث، والشرك لدى القدماء، وأنواع العبادات والتصرفات والكرامات والولايات، وما يتعلق بعلم الغيب والكهانة والسحر وما إليها. وكذلك أنواع البدع والتصوف وألقاب المتصوفة كالقطب والبدل، ثم الخرقة والشيخ والميثاق، وغيرها. وقد نبه إلى طريقة سلب الأموال من عند الناس والزيارات، وبعض الممارسات المؤثرة سلباً على العامة كالزردات. وختم الرسالة بالحديث عن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وهو شعار المصلحين في مختلف العصور، ولا سيما في عصر الميلي، وقد نوه الميلي بقصيدة الشيخ الطيب العقبي التي نشرها في جريدة (المنتقد) تحت عنوان (إلى الدين الخالص) واعتبرها بياناً واضحاً لما يدعو إليه وحرباً على «حكومة القطب» أو رجال التصوف المنحرفين، وهم من سماهم جماعة «ديوان الصالحين».

وكانت صحيفة (المنتقد) هي التي شنت منذ 1924هذه الحرب ضد المذكورين. وقد نشر فيها الميلي نفسه مقالة تحت عنوان (العقل الجزائري في خطر)وذلك في العدد السادس من الجريدة. ويبدو أن الدوائر الاستعمارية قد استاءت من المقالة[1]. أما قصيدة العقبى المذكورة فقد نشرها في العدد الثامن من الجريدة واعتبرها الميلي «أول معول مؤثر في هيكل المقدسات

---

(1) رسالة الشرك، ص 284.

الطرقية». ولا يعلم مبلغ ما تحمله هذه القصيدة من الجرأة، ومبلغ ما حدث عنها من انفعال الطرقية، إلا من عرف العصر الذي نشرت فيه وحالته في الجمود، «والتقديس لكل خرافة في الوجود». وقد أوردها الميلي كاملة في كتابه، كما ذكرنا. ومطلعها:

ماتت السنّة في هذي البلاد   قُبِر العلم وساد الجهل ساد[1]

انتقد الميلي الطرق الصوفية على تفننهم في وضع الإسناد لكي يربطوا طرقهم الصوفية بكبار الزهاد، ولو كان فيها الضلال، ورأى أن الشيخ أحمد بن سالم التجاني قد «اختصر الإسناد وادعى أنه تلقى طريقته من خاتم الأنبياء من غير واسطة» ويذكر أتباع التجانية أن «يوم النظرة» عندهم هو اليوم الذي «وقف فيه الشيخ التجاني بعد أن جمع أحبابه على ربوة قرب عين ماضي ووضع على رأسه قطعة ذهبية لكي يرى من بعيد، ونادى في الجموع بضمان الجنة لمن رآه سبعة أجيال»[2]. أما الحنصالية فقد أباح لهم شيخهم الملاهي وتمتيع أنفسهم بما تشتهي[3]. وقد أورد أمثلة مما روى أو شاع عن بعض أهل التصوف في وقته، مثل الطيب بن الحملاوي والحسين القشي والعربي بن حافظ.

وهكذا فإن رسالة الشرك تعتبر دراسة لوصف حالة الإصلاح والمصلحين وحالة المرابطة والمرابطين في مرحلة معينة من تاريخ التخلف الفكري في الجزائر وفي العالم الإسلامي. وكان المؤلف يمثل صوت جمعية العلماء الإصلاحية، وكان قد تولى إدارة جريدتها وشارك في تحرير جرائدها الأخرى وفي التعليم بمدارسها، وكذلك شارك في كتابة التاريخ الوطني والدفاع عن هوية الجزائر العربية ـ الإسلامية ضد المسخ الذي خططت له

(1) نفس المصدر، ص 284 ـ 288، انظر أيضاً محمد الهادي السنوسي (شعراء الجزائر في العصر الحاضر). ترجمة الشيخ الطيب العقبي.
(2) رسالة الشرك، ص 267، 277.
(3) نفس المصدر، ص 280.

الإدارة الفرنسية. فكان الميلي بأعماله جملة، وبرسالة الشرك خاصة يخوض معركة دعائية ضد خصوم الجمعية المذكورة وضد الطرقية التي اعتبرها من أسباب التخلف، وكذلك ضد الإدارة الاستعمارية. ولذلك لا نستغرب أن تكون رسالة الشرك هي الكتاب الإيديولوجي لتيار الإصلاح، كما لا نستغرب أن يتبناها المجلس الإداري لجمعية العلماء رسمياً.

23 ـ شعب الإيمان: كتاب وضعه محمد البشير الإبراهيمي، وهو في موضوع الأخلاق والفضائل الإسلامية، وهو غير مطبوع، ولم نطلع عليه مخطوطاً[1].

24 ـ بغية الطلاب في علم الآداب: تأليف الرزقي الشرفاوي. ولم نطلع عليه ولا على وصف له. وهو بعنوانه يدل على أنه في الآداب العامة، ومنها الأخلاق[2]. وينتمي الشرفاوي إلى الاتجاه الإصلاحي.

* * *

حول المرأة

شغلت قضية المرأة المسلمة حيزاً كبيراً لدى المؤلفين أيضاً. كان ذلك انطلاقاً من الأحكام التي أصدرها الفرنسيون على بعض الممارسات والتقاليد الإسلامية، مثل تعليم المرأة وتعدد الزوجات والحجاب. وظهرت كتب فرنسية عديدة في هذا المجال بعضها كان متحيزاً لقناعات دينية أو عرقية، وبعضها كان مبنياً على جهل بأسرار المجتمع الإسلامي والتعاليم الدينية. وكل ذلك قد أثار ردود فعل لدى المسلمين، فانبرى بعض كتابهم لتوضيح الغامض وبيان الأوجه الشرعية والاجتماعية.

من أوائل الكتب الفرنسية التي اهتمت بالمرأة المسلمة كتاب يوجين دوماس (المرأة العربية) الذي ألفه خلال الأربعينات من القرن الماضي،

(1) الإبراهيمي (في قلب المعركة)، 1993، ص 231.

(2) يعتبر كتاباً ضائعاً، حسب رسالة من محمد الصالح الصديق إلى علي أمقران السحنوني. وقد وصلتني في نوفمبر 1994.

ولكنه لم ينشر إلا بعد وفاته(1912). وقد اعتمد دوماس على أجوبة عديدة لعلماء وأعيان المسلمين، منهم الأمير عبدالقادر، كما سنرى. ثم ظهر كتاب أرنست ميرسييه (المرأة المسلمة في الشمال الإفريقي) سنة 1895. وقد ناقشه عدد من الكتاب المسلمين، منهم محمد بن مصطفى الكمال وإسماعيل حامد. ثم توالت الكتابات الفرنسية عن الموضوع، بل وتخصصت بعض المؤلفات الفرنسيات فيه، مثل السيدة بوجيجا[1]. كما أن نساء مثل لوس، وابن عابن اهتمت بالمرأة من وجوه أخرى كالتعليم والحياة الاجتماعية.

ولكن هذا ليس هو موضوع هذه الفقرة. إننا هنا نعالج ما كتبه الجزائريون عن موضوع المرأة سواء كان بمبادرة ذاتية أو كان رد فعل عن كتابات أوروبية. ولعل من أوائل الكتابات ما أجاب به الأمير عبدالقادر سائله الجنرال دوماس، أثناء وجوده في الأسر بفرنسا. وإليك بعض مادة هذا الموضوع:

1 ـ تضمنت الأسئلة والأجوبة حوالي 25 صفحة من (تحفة الزائر). وجملة الأسئلة عشرون وكذلك الأجوبة. وقد بين فيها الأمير وجهة نظر العرب والمسلمين في زمنه في المرأة المسلمة، طبقاً لتعاليم الشرع الإسلامي. وكان ذلك بعد أن كثر الاختلاط بين الفرنسيين والمسلمين من جهة وظهرت الأفكار المسبقة وسوء الظن بالشريعة والمرأة من جهة أخرى. وتبين للفرنسيين تخلف المرأة المسلمة، في نظرهم، كما فهموا أن الرجل لا يرى خطيبته، وأن المهر الذي يدفعه عبارة عن ثمن، مثل شراء بضاعة، واعتقدوا أن المرأة لا تدخل المساجد، وأنها لا تتعلم، وكونها مهملة ومهانة، ونحو ذلك من الفهوم الخاطئة.

وهذه هي العناصر الواردة في أسئلة دوماس: مسألة تعدد الزوجات، وإهانة المرأة بالضرب، كون الخطيب لا يرى خطيبته ولا يحصل تعارف

(1) انظر فصل المذاهب والتيارات.

مسبق بينهما، مسألة الصداق، اهتمام بنات الأكابر فقط بالتبرج، زواج الرجل العجوز بالبنت الصغيرة، لا ينظر الرجل إلى المرأة إلا من جهة الجمال فقط أما الأصل فالاهتمام به قليل، نظرة الرجل لزوجته على أنها خادمة فقط، التستر والتلحف نتيجة الغيرة الزائدة عند المسلمين، تزويج البنات قبل البلوغ، كثرة الطلاق عند المسلمين، المرأة ترث أقل من الرجل، عدم التعلم جعل المرأة غير مهذبة وجاهلة، وعدم دخول المرأة للمسجد لأداء الصلاة، عدم منع النساء من الحج، القول بأن المرأة لا تدخل الجنة، عند الموت لا يخرج الناس في جنازة المرأة مثل الرجل، يتزوج المسلم المرأة التي كانت مومساً وتابت دون أن يرى ذلك نقيصة، الطلاق بدون سبب للمرأة التي لا يربحون عليها، لا تهتم المرأة بالحرب عند بني جنسها ولا يهمها الدفاع عنهم[1].

والواقع أن أسئلة دوماس توحي بأنه كان لا يجهل بعض الأجوبة، ولكنه كان يثير الأمير لكي يعطي رأيه بصراحة ويفصل القول و «يكشف» عن وجهة نظره الخاصة في الموضوع. فدوماس عاش في الجزائر طويلاً وجمع معلومات غزيرة، واطلع على كتب ووثائق، وخالط غير الأمير من العارفين، وباشر وظائف إدارية تتعلق بالعرب والمسلمين. ولذلك فإن أسئلته لا تصدر عن جهل وإنما عن محاولة التعمق في المعرفة والحصول على آراء أخرى عن طريق الاستفزاز والإثارة. ويبدو أن الأمير قد انساق وراء ذلك، وأعطاه أجوبة مفصلة ومعللة بالعقل والنقل، وقد بالغ أحياناً في التفاصيل.

ولا يهمنا رأي الأمير الآن في المرأة من كونه محافظاً أو متحرراً. وإنما تهمنا الإجابة في حد ذاتها، وهي معتمدة على الشريعة والواقع وعلى فهم الأمير الشخصي. وكان الأمير من وجوه القوم، ومن رجال الدين والدنيا.

2 ـ ولعل أجوبة الأمير المذكورة هي التي أوحت إلى ابنه محمد

(1) الأسئلة والأجوبة مفصلة في (تحفة الزائر) 2/161 ـ 185. أيضاً الحاجري (جوانب)، ص 50.

بالكتابة في الموضوع أيضاً بعد أجوبة والده بحوالي خمسين سنة. وقد قال الأمير محمد وهو يتحدث عن أجوبة أبيه: «وقد قصدنا بذكرها إزالة الإشكالات التي لم تزل أفكار الإفرنج المتحاملة على دين الإسلام تخوض وتوجه الاعتراضات على المسلمين في تعاطيها»[1]. ومن مؤلفاته في موضوع المرأة (كشف النقاب عن أسرار الاحتجاب)، وهو تأليف يعالج قضية أخذت حظاً من الاهتمام والأدبيات في المشرق وفي المغرب في آخر القرن الماضي عند المسلمين. كما أن الأمير محمد قد ألف كتاباً آخر خصصه لتعدد الزوجات والطلاق، وسماه (الفاروق والترياق في تعدد الزوجات والطلاق)[2] وقد نشرهما بمصر، حيث نشر أيضاً كتابه (تحفة الزائر) وسنرجع إلى الكتابين.

3 ـ الإكتراث بحقوق الإناث: كتاب ألفه محمد بن مصطفى الكامل سنة 1895. وقد بادر الفرنسيون إلى ترجمته إلى الفرنسية والتنويه به وإرساله إلى القنصليات لترويجه، وتعليق الصحف عليه وعلى صاحبه ومترجمه. والمترجم ليس رجلاً عادياً فهو آرنو (اسم مستعار) الذي ظل ربع قرن في جريدة المبشر الرسمية رئيساً لتحريرها. وقد جمع من حوله أعيان العلماء المسلمين مثل أبي القاسم الحفناوي بن الشيخ وعلي بن سماية ومحمد بن مصطفى. وقد بادرت جريدة (المونيتور) إلى كتابة تعليق نقلته عنها بحذافيره جريدة المبشر، ومفاده أن المؤلف (محمد بن مصطفى) رجل متمسك بالدين الإسلامي، ومحرر بجريدة المبشر. ولا يخلو فكره من تقدم، وكتابه «شاهد له بعلو أنظاره وحرية أفكاره وسعة معارفه».

وقد تحدث الكمال عن حالة المرأة المسلمة في العائلة، وعن حقوقها وواجباتها، والآداب التي تجب مراعاتها على المسلمين وعلى من يرغب في معرفة ما عليه الأمة العربية من الأحوال المعنوية. وقد انتصر المؤلف لمبدأ

(1) (تحفة الزائر) 2/185.
(2) نشره بمصر، سنة 1327.

تعدد الزوجات ودافعوا عنه بدلائل مسلّم بها، وذكر ما يجب على الزوجين نحو بعضهما. وبنى أفكاره على ما جاء في القرآن والسنة. وقد نصح بعدم الطلاق إلا عند الضرورة القصوى. والمؤلف، حسب الجرائد الفرنسية، قد مدح العلم وأثبت أنه غير متعصب دينياً، لأنه ذكر أن العلم واجب على الرجل والمرأة[1].

ويجب ألا ننسى أن موضوع المرأة كان متداولاً أيضاً في تونس والمشرق، فقد ظهر في هذه الأثناء كتاب تحرير المرأة قاسم أمين. وقد ذكرنا أن ميرسييه قد نشر كتابه عن المرأة المسلمة في سنة 1895. وربما كان كتاب محمد بن مصطفى من بين ردود الفعل عنه، وإن كان الموضوع متداولاً عند الكتاب الأوروبيين قبل ذلك أيضاً[2].

4 ـ كتاب (العلاقة بين الدين والفلسفة) الذي ألفه عبدالحليم بن سماية والذي أشرنا إليه سابقاً، ففيه فصول عن تعدد الزوجات والطلاق والحجاب والميراث[3]. وقد قدم الكتاب إلى مؤتمر المستشرقين 14 في الجزائر، سنة 1905.

5 ـ «الحياة المدنية الإسلامية في مدينة الجزائر ووضع المرأة طبقاً للقرآن والسنة وأعمال المرأة المسلمة»، وهو بحث نشره محمد بن أبي شنب سنوات 1907 ـ 1909. ويبدو أنه كان من وحي الظروف التي أشرنا إليها، وكذلك من وحي البحث الذي ألقاه العالم المصري، سلطان محمد، في مؤتمر المستشرقين 14 في الجزائر سنة 1905، حول المرأة في الشريعة.

---

(1) (المبشر) 21 مارس، 1896، عن جريدة (المونيتور ألجيريان)، 12 مارس 1896. وربما تكون الحكومة الفرنسية في الجزائر هي التي نشرت كتاب (الاكتراث) كما ستفعل مع كتاب (اللباب) لنفس المؤلف.

(2) انظر مثلاً ما كتبه بوليو (P. L. Beaulieu) عن تعدد الزوجات في كتابه (عن الاستعمار)، 1902، ط. 5، ص 464. كما كتب شارل ريشار عن «تحرير المرأة العربية» وتناول موضوع تعدد الزوجات.

(3) انظر سابقاً.

وقد عالج ابن أبي شنب أيضاً نفس القضايا «المدنية» التي تخص المرأة من زواج وطلاق وميراث وتقاليد وحياة اجتماعية وتعليم وأخلاق وأعمال[1]. ولا نعرف أن هذا البحث قد نشر في شكل رسالة أو كتاب صغير.

6 ـ اللباب في أحكام الزينة واللباس والاحتجاب: ألفه محمد بن مصطفى سنة 1907، وسارعت الحكومة العامة بنشره على حسابها، وهو ما لم تفعله مع كتاب ابن سماية السابق. ولا ندري إن كان المؤلف ما يزال عندئذ عاملاً في تحرير جريدة المبشر أو خرج منها إلى التدريس في أحد المساجد بالعاصمة. ونحن نعلم أنه قد عزل من المبشر لأسباب مجهولة، ولكنه وظف في التدريس. أما كتابه (اللباب) فقد دار على عدة محاور. ففي الفصل الأول منه عرض لقواعد وأصول الزينة، وقد عرفها (الزينة) بأنها كل ما يجمّل الجسم سواء كانت لباساً أو غيره، وهو يؤيد ذلك بشواهد لا تتناقض في نظره مع تعاليم الإسلام. وقد أورد أن الرسول ﷺ قد لبس ثياباً قيمته ألف درهم حسب البعض، و 400 دينار حسب آخرين. وذكر أنه قد أعطى سبع عشرة ناقة مقابل ثوب من حرير. وهناك علماء وفقهاء بحثوا عن اللباس الثمين للتجمل وتطهير الجسم مادياً ومعنوياً. وكذلك نص على الطيب وتنظيف الأسنان، وجاء بالحديث المؤكد لذلك. وقد سمح بصبغ الشعر واللحية مع إمكانية تطويلها. وذكر أن المرأة لا يجوز لها الإلحاء. ويجب أن يستر اللباس العورة وأن يقي من الحر والقر، ويكون من الصوف أو القطن أو الكتان، حسب السنة النبوية. أما النعال فتكون سوداء، حسب النعال المرسلة من الحبشة إلى الرسول ﷺ. ومن التفاصيل أن اللون الأسود هو شعار الحزن، ولكن العباسيين جعلوه شعاراً لهم. أما اللون الأحمر فهو شعار ولباس الرؤساء الجزائريين. ويجب ألا يقلد أحد الجنسين الآخر في اللباس. وليس من الضروري أن تصل السراويل إلى الأقدام، حسب رأيه. ولباس الحرير ممنوع على الرجال جائز للنساء.

---

(1) المجلة الأهلية (ريفو أندجين R. Indigène 1907) ـ 1908، 1909، وكانت تصدر بمدينة الجزائر.

أما الزخرفة فقد ناقشها المؤلف، بناء على التقاليد وفي ضوء ما جاء به الأوربيون منها أيضاً. وذكر أن المذاهب الأربعة متفقة على منع الزخرفة Decoration لأنها أجنبية عن الإسلام. وقد منع الإسلام الأكل والشرب في أواني الذهب والفضة، ومنع المؤلف أيضاً لباس القبعة الأوروبية (البرنيطة).

وفي الكتاب فصل آخر عن أنواع اللباس. وذكر أنه ليس للشعوب الإسلامية لباس متحد. ولام المؤلف من لبس اللباس الأوروبي لأنه تجديد. ولكنه أباح لكل مسلم أن يختار ما يلائمه من اللباس بشرط تطابقه مع مواصفات اللباس الإسلامي.

والفصل الذي أطال فيه المؤلف هو الحجاب. وقد أورد الآراء العديدة في ذلك، ثم انتهى بالخلاصة التالية: أن المرأة التي لها مكانة في المجتمع والتي تتقلد مسؤولية عليها أن تحتجب، لأن غير المحتجبة لا تلفت نظر الرجل. والشريعة حكمت بأن تظهر المرأة عارية الوجه أمام القاضي لأسباب.

وقد عرفنا أن محمد بن مصطفى كان من تلاميذ الشيخ عبده، وتعاطى الشعر، وألف عدة رسائل في موضوعات اجتماعية ودينية[1].

7 ـ «مسلمات شمال افريقية»: لأسماعيل حامد. اهتم هذا الكتاب بعدة مواضيع اجتماعية، ومنها المرأة المسلمة. وقد أشار إلى أن اهتمام الكتاب الفرنسيين كان منصباً إلى زمنه على الرجال فقط وإهمال المرأة. وقد اختلط عليهم الأمر في ذلك بين العرق والدين، وحياة الرجل متغيرة بينما حياة المرأة جامدة في نظر أولئك الكتاب ناسبين ذلك إلى القرآن. وفي نظر اسماعيل حامد أن هناك معطيات تاريخية أدت إلى ذلك التصور الخاطىء. فالانحطاط والجهل قد أوصلا المجتمع إلى الفوضى والاستبداد، بل إلى خلل في الأمخاخ. وكان تعلم المرأة حتى في المدن الكبرى يعتبر غير مفيد

(1) راجع الكتاب L. B. في (مجلة العالم الأسلامي)، يناير 1908، ص 216 ـ 217.
وقد نشر الكتاب في مطبعة فونتانة، الجزائر، 1907 (1325) ويقع في 102 صفحة.

ومتنافياً مع التعاليم الإسلامية. وقد بينت التجربة والزمن خطأ ذلك. وها هي ثمانون سنة قد مرت على الاحتلال (كان يكتب سنة 1913) فأثبتت خطأ من يزعم أنه لا يمكن التقارب بين المسلمين والفرنسيين في نظره. إذ يرى أن «سياسة التشارك وسياسة التعليم» ـ خلافاً لسياسة الإبعاد والاندماج ـ قد أثمرت في تونس والجزائر، وقريباً ستستفيد المغرب منها أيضاً.

وتحدث إسماعيل حامد عن الطبقة الجديدة التي ستقود المجتمع إلى السعادة، إنها الفئة الهجينة التي ستتولد من الزواج المختلط. وهو الزواج الذي سيكون بين مسلمين متفرنسين وفرنسيات، وبين فرنسيين ومسلمات متفرنسات. وقد ألح حامد على التعلم للمرأة، لأن الجاهلة لا يقربها المسلم ولا الفرنسي. واستبعد أن يكون الاندماج الكلي ناجحاً، والأقرب عنده هو الاندماج المحدود عن طريق الزواج المختلط. فعن طريق هذه الطبقة ستتم سياسة التشارك والتعليم التي تبدو الشكل الأكثر ملاءمة لكل تطور كولونيالي. ان الاندماج الكامل للأعراق (المسلمون والفرنسيون) غير ممكن، ولن يتم الاندماج إلا جزئياً عن طريق فئة محكوم عليها أن تقود وأن تكون هي المثل لغيرها[1].

وقبل أن يصل إلى هذه النتيجة درس حامد مكانة المرأة عند العرب ومسألة الشرف، والهجرة، والحروب. ثم مكانة المرأة في الحضارة وفي الأدب، وقضية ذكائها، وخدماتها في الدولة. وتعرض لحالة التخلف والانحطاط الذي عرفه المجتمع الإسلامي. واعتبر جهل المرأة أحد عوامل الانحطاط. كما أن سوء تفسير الشريعة كان عاملاً آخر. ويضاف إلى ذلك الجهل عند الرجل أيضاً. وعاتب الفرنسيين على عدم تناولهم المرأة في أوائل الاحتلال إذ تركوا موضوعها خامداً. وذكر أن قلة النساء الفرنسيات في الجزائر في أول الأمر أدت إلى زواج الفرنسيين بالأجنبيات، ومنهن بعض

---

(1) إسماعيل حامد «مسلمات شمال افريقية» في (مجلة العالم الإسلامي) يونيو، 1913 ص 292 ـ 293.

المسلمات. كما أن رجالاً مسلمين من مختلف الطبقات تزوجوا بنساء فرنسيات أوروبيات. وقد أنتج الزواج المختلط عناصر أصبحت نشطة واندماجية. وتحدث المؤلف عن عناصر البحر الأبيض وامتزاج أعراقها. ونبه إلى أن الأوروبيين لا يتزوجون جاهلات وفقيرات، وكذلك المتفرنسون من الجزائريين. فعلى المرأة المسلمة إذن أن تتعلم وتصبح مفيدة[1].

ورد إسماعيل حامد على الأوروبيين الذين يعتبرون تزويج المرأة المسلمة ودفع الصداق لها عبارة عن عملية تجارية. وفي رأيه أن التزويج المبكر للبنات يجعل عُهْدتهنَّ للأب الذي يأخذ نصيباً من الصداق لوقت الحاجة، أي في حالة وفاة الزوج أو حالة الترمل. ورد على فكرة الأوروبيين حول الزنا وعقوبته في الإسلام، وأوضح أسباب الطلاق وقواعده، وأعاد مسائل الطلاق إلى الجهل بقواعد التشريع الإسلامي. ثم أن هناك قواعد للتراجع عن الطلاق. كما تحدث عن الحيض والحضانة والميراث وتعدد الزوجات. ومن رأيه أن تعدد الزوجات أخذ يختفي، فقد أصبح منعدماً أو قليلاً في المدن وما زال شائعاً في الريف فقط، وهو ما لم يدركه الأوروبيون، وتعدد الزوجات يرجع أساساً إلى عدة أمور منها الطقس والعرق والدين، وقد أجازه القرآن ولكنه لم يأمر به، ولأهل الريف، والبدو منهم بالخصوص، حاجات اجتماعية واقتصادية لتعدد الزوجات، من ذلك خوف الفتنة، والموت، والوحدة. وقد أثبت الإحصاء الذي أجرى قريباً من تاريخ الكتابة أن 9 % من الزواج المتعدد كان في المناطق المحتلة والتي استوطنها أوروبيون، أما في المناطق التي لم يستوطنها الأوروبيون، مثل الصحراء، فالتعدد كان 50 على مائة.

ومن الملفت للنظر أن المناطق التي كثر فيها التعدد لم تقع فيها الشكاوى لدى المحاكم أو الإدارة. فليس هناك آثار للغيرة والتنافس بين الأطفال أو النساء، كما أثبت كتاب ميرسييه المذكور. ومن جهة أخرى فإن

---

(1) نفس المصدر.

الزوجة الوحيدة تعتبر أعلى قيمة من الزوجات الأخريات المتعددات. وفي المناطق التي يكثر فيها الخدم ـ كالصحراء وفي افريقية ـ لا توجد إلا زوجة واحدة. إن تعدد الزوجات إذن ليس قائماً على الشهوة، كما يذهب الأوربيون. وفكرة «الحريم» التي طالما رددها الأوروبيون إنما هي ضد الدين لأن الذين يمارسونها هم الأمراء الآسيويون. أما مفهوم «الحريم» في الإسلام فهو كل ما هو ذو حرمة، مثل الزوجة والأم والأخوات وبنات العم. كما أن البرقع (الحجاب) مستورد من الشرق. وليس خاصاً بالمسلمين، بل هو موجود لدى الأوروبيات من الكاثوليك. ولا يوجد إلا في المدن حيث الرجال أقل تحفظاً وحيث الزحام. أما في الأرياف فالمرأة غير محجبة إلا نادراً عند المتدينين وذوي الحرمات من العائلات[1].

8 ـ مرآة المرأة المسلمة: تأليف أبو يعلى الزواوي. وقد ذكر أنه يقع في حدود 200 صفحة، عندما أشار إليه في بعض كتبه. ولكننا لا ندري إن كان الكتاب قد نشر فعلاً. وقد جعله فصولاً. ومن رأيه في المرأة ما جاء في كتابه (الإسلام الصحيح) أنه من الخطإ القول بأن لا تعمل المرأة وأن لا يراها الخاطب. كما نادى الزواوي بضرورة تربية المرأة وتعليمها، وقال: «لا يليق أن تكون المرأة عضواً أشل في الهيئة الاجتماعية الإسلامية»[2].

وعالج الزواوي أيضاً موضوع تعدد الزوجات بشيء من الإسهاب في موضوع منشور في البلاغ والشهاب. ولا شك أنه قد عالج نفس الموضوع في كتابه (مرآة المرأة المسلمة) الذي لم نطلع عليه. وقد نوه ببحثه عن تعدد الزوجات بعض الشيوخ المعاصرين، منهم الأمير شكيب أرسلان. وخلاصة رأي الزواوي أن تشريع التعدد وهو قوله تعالى: «أنكحوا ما طاب لكم» قائم على ملة إبراهيم الخليل. ومن جهة أخرى فالرجل في الإسلام هو الذي يقوم بشؤون المرأة من نفقة وكسوة وسكن وحماية. ثم إن النساء أكثر من الرجال

(1) حامد «مسلمات...» مرجع سابق، ص 282 ـ 289. وقد عالج المؤلف أيضاً موضوع المرأة في كتابه (مسلمو شمال أفريقية) الصادر سنة 1906.

(2) الزواوي (الإسلام الصحيح)، ص 26.

عدداً، نظراً للوفيات في الرجال بالحروب والأعمال الشاقة والخمر وأمراض السل. والزواج بأكثر من واحدة ليس واجباً، كما أن الزواج بالواحدة ليس واجباً إذا لم تتوفر النفقة. أما حكمة التعدد فهي تفادي الزنا. ومن جهة أخرى ذكر الزواوي أن مدة صلاحية المرأة للنسل أقل من مدة الرجل. ومن حكمة الزواج حفظ الدين والنسل وحفظ المال (وقد أبيح أيضاً التسري بالأمة). ومن المرغبات في تعدد الزوجات أن العقم أكثر عند النساء من الرجال، في دعواه، وإن إصابات النساء أكثر من الرجال. وذكر منها الحيض والنفاس والإجهاض . وقد ذكر أن تعدد الزوجات موجود في غالب الأمم أيضاً، كما جاء في تأليف محمد فريد وجدي[1].

9 ـ رسالة كشف النقاب عن أسرار الاحتجاب: ألفها محمد بن الأمير عبدالقادر، ودخل بها موضوع المرأة والحجاب الذي تناولته الصحف والكتب عندئذ (أوائل هذا القرن). وقد رتب الرسالة على مقدمة ومطلبين وخاتمة. فكانت المقدمة في بيان احتجاب النساء في سالف الأمم ـ ابتداء من قوم ثمود وإبراهيم الخليل. وبيّن الفرق بين بعض الألفاظ المستعملة، مثل البرقع وهو خاص بوجه المرأة، أما القناع فهو للرجل. والنقاب للنساء أيضاً ولكنه يكون بستر عين وكشف الأخرى. والجلباب في رأيه هو ما يرخى على الجبين لستر الشعر، أما الخمار فثوب تغطي به المرأة رأسها وتسدله من خلفها. والخمار غير مختصر بالمسلمات، فقد كانت النساء اليونانيات يستعملنه إذا خرجن.

من رأي محمد بن عبدالقادر أن الحجاب «ليس خاصاً بالمسلمين، وإنما هو عادة قديمة معروفة في أغلب الأمم، ثم تلاشت طوعاً جرياً على سنة التقدم والرقي». وقد أخذ محمد هذا القول من (لاروس) وعلق عليه بأن ذلك يكون في نظر من يستحسن عدم الحجاب اليوم، أما «الحقيقة... لا

---

(1) الزواوي «سر تعدد الزوجات في الإسلام» في (الشهاب)، مايو 1931 (محرم 1350).

يتم التقدم والترقي إلا بصيانة الشرف والمحافظة على المروءة». ومن ثمة ندرك أن محمد ضد الرأي القائل بأن الحجاب كان في الأمم القديمة وانتهى أمره، إذ يقول: «ولا شك أن نزع الحجاب نقص كبير»[1].

وأما المطالب (أو الفصول) فأولها ينص على أن «احتجاب النساء من الأمور الممدوحة عقلاً وشرعاً». وجاء بالآيات التي تؤيد الستر والاحتجاب. وثاني المطالب فيما يجب على المرأة ستره من أعضائها وزينتها وما يجوز لها إبداؤه. وعرف الزينة بأنها الأصباغ كالكحل للعين والخضاب في الحاجب والحمرة في الخد والحناء في الكف والرجل. كما ذكر القرط في الأذن والخاتم في الإصبع والسوار في المعصم، والقلادة في العنق، والخلخال في الساق. ومن رأيه جواز إظهار وجه المرأة ويديها بالزينة التي فيهما. أما المطلب الثالث ففي مقدار ما يعتبر عورة لدى المرأة الحرة المسلمة. ومن أهم ما جاء في الخاتمة هو حديث المؤلف عن أسرار الاحتجاب، كما تحدث عن الغناء والغيرة والخصيان، وأثر الغناء على النساء والعكس، ومن رأيه أن «منشأ احتجاب المرأة (هو) الغيرة عليهن». والمؤلف مضاد للاختلاط بين النساء والرجال، وحتى الحج ورد فيه ما يفيد ضرورة حج الرجل مع أهله أو مع محرم. ولكي يؤيد رأيه ويقنع معاصريه من المسلمين الذين قد تكون أثرت فيهم الدعوة إلى نزع الحجاب، ذكر محمد بعض أقوال علماء الفرنسيين والإنكليز في المراقص والملاهي عندهم وما أصاب المرأة فيها من الإهانة والابتذال والفساد[2].

10 ـ رسالة الفاروق والترياق في تعدد الزوجات والطلاق: لنفس المؤلف (محمد بن الأمير). وقد رأى من الحكمة أن الله أباح تعدد الزوجات واستعمال السراري «لمن لا تكفيه زوجة واحدة لقوة بنيته وكثرة شبقه كي لا يرتكب فعل الزنى المحرم». كما أنه من الحكمة إباحة الطلاق وحل عقدة

---

(1) محمد بن الأمير (رسالة كشف النقاب)، ط. القاهرة، 132. ضمن مجموع.
(2) رسالة كشف النقاب، ص 133 ـ 137.

النكاح لمن حصلت بينه وبين زوجته نفرة ولم يجدا علاجاً لها حتى لا يكون أحد الزوجين مكرهاً على الصبر، وقد أنكر البعض نفع تعدد الزوجات وإباحة الطلاق وذلك لحصول الضرر منهما، فكان غرض المؤلف الرد على صاحب هذا الرأي.

قسم هذه الرسالة إلى مقدمة وبحثين (فصلين) وتتمة وخاتمة. وكانت المقدمة في حكمة التعدد وشرط العدل بين الزوجات، وإذا خاف المُقْدِم على الزواج بأكثر من واحدة من عدم العدل فلا يجوز له التعدد، وحتى ما ملكت اليد مشروط بالإحصان. والبحث الأول ذكر فيه الحكمة من تعدد الزوجات، وبيّن أثر التزوج من حصول السكون والأولاد. ومن مبيحات التعدد العقم. وكان القدماء يعددون، كما في الإنجيل والكتب القديمة، وكذلك كان الإغريق والرومان. واستبشع ما يحصل من الزنى وظهور اللقطاء، وكذلك ما يترتب على عدم التعدد من وجود النساء بدون أزواج في حالات الحرب، لو حصل الشرط بعدم التعدد. وقد ذكر موجبات العدل والمساواة بين النساء والزوجات وحقوق المرأة المسلمة والكتابية مع إباحة أن تبقى هذه على عقيدتها، لكن الكتابية لا تحصن المسلم أما هو فيحصنها. ومن شروط الكتابيّة أن تكون حرة وأن يأمن الزوج على أولاده منها في أمور دينهم. وفسّر معنى (قوّام) للرجال وأوضح أن الرجل فاعل والمرأة منفعلة حسب الطبيعة. وميزات المرأة وامتيازاتها، ولها إثبات الولد من زوجها، وشهادتها تقوم مقام رجلين في حيض العدة. وقال بالرأي الذي يذهب إلى جواز إمامة المرأة، لكنه قال إن ولايتها القضاء مختلف فيها.

أما البحث الثاني فهو خاص بالطلاق وأسراره. وخص التتمة بما اتفق عليه الأيمة من أمور كالظهار والإيلاء. وجعل الخاتمة في الحب وكون حب الرجل للمرأة أعظم من حب المرأة له، ثم في وصايا الأمهات لبناتهن عند الزواج[1].

(1) رسالة الفاروق والترياق، ط القاهرة 1327. وكان قد انتهى منه تأليفاً عام 1322.

ويظهر مما سبق أن الرسالتين تعبران على رأي رجل محافظ، كما نقول بلغة اليوم، فهو قد أراد أن يساهم في موضوع المرأة، ولكن بجلب الآيات والأحاديث والآراء القديمة والحكمة العقلية على ضرورة الاحتجاب عند المرأة وعلى الحكمة من مشروعية تعدد الزوجات بشرطه، وكذلك الحكمة من إباحة الطلاق عندما يتنافر الزوجان وتنعدم وسائل العيش معاً.

موضوعات أخرى مختلفة

تحت هذه الفقرة نتحدث عن مجموعة من المعارف التي لا يمكن تصنيفها لقلتها. فمنها ما يدخل في الإدارة والنظام العسكري، وما يدخل في السياسة العامة والاستعمار، وما هو في التربية والتعليم والأخلاق، ونحو ذلك. وقد فضلنا الحديث عن التقاويم في الصحافة من فصل المنشآت الثقافية.

والغريب أن الجزائريين لم يؤلفوا في المواد الاجتماعية العامة إلا قليلاً. وقد رجعنا إلى الكتب المؤلفة بالفرنسية أيضاً فوجدناها ربما أقل، على الرغم مما كان يقال إن الفرنسيين قد أخرجوا فئة (نخبة) مثقفة بالفرنسية. ومهما كان الأمر فإننا سنورد ما توصلنا إليه. ولعله قد فاتنا البعض منه:

1 ـ مذكرة ابن داود في حكومة فرنسا بالجزائر. وهو عبد القادر بن داود، من الدوائر المخازنية في ناحية وهران. تولى عدة وظائف هامة، منها آغا تيارت، وخاض الحروب إلى جانب الفرنسيين منذ عهد الأمير عبدالقادر، وضد أولاد سيدي الشيخ 1864، وتزوج من فرنسية في آخر عمره، وتوفي سنة 1869. أثناء سفارة له عن قومه إلى كلوزيل بالعاصمة طلب منه هذا إبداء رأيه كتابة في سياسة الفرنسيين والحكومة المتوقعة منهم. فكتب المذكرة التي نحن بصددها. وقد اشتهر من نفس العائلة العقيد ابن داود الذي توفي سنة 1913. واكتسب شهرة سلبية بين الجزائريين لأنه رغم تجنسه

وحصوله على رتبة عقيد في الجيش الفرنسي، فإنه ظل منظوراً إليه على أنه «أهلي» فيقال في المثل عن ذلك: «العربي عربي وإن كان العقيد ابن داود».

والمذكرة عثر عليها بوسكي ونشرها سنة 1907، وهي بعنوان «رأي عبدالقادر بن داود عن الفرنسيين وحكومتهم» ويقول بوسكي إنها «رسالة خطية»، كانت في أرشيف الحكومة العامة بالجزائر. والرسالة أو المذكرة قد وضحت دور الإدارة العثمانية في الجزائر، واقترحت العلاج بعد انتقادها للإدارة الفرنسية. فقال إن الفرنسيين لم يأتوا بالحرية التي وعدوا بها. وإنما كان عهدهم عهد فوضى، واهتموا بإنشاء نظام خاص بهم وليس بإدارة العرب، وجمعوا أموالاً كثيرة بدون فائدة للسكان، ووعدوا بتحقيق التحرر من العثمانيين، ولكنهم لم يفعلوا. ومن رأيه أن العرب يريدون حكومة قوية وعادلة. ودافع عن العرب بكونهم غير متعصبين كما كان الفرنسيون يزعمون عن كل من يعارض استعمارهم. ومن نصائحه للفرنسيين أن يستخدموا العثمانيين (الأتراك) لأنهم الوحيدون الذين كانوا يعرفون الإدارة في الجزائر، وهم على نفس الدين الذي عليه الأهالي. كما أنهم سيقدمون المعونة للفرنسيين[1].

6 ـ جواب المستشارين الأهالي عن تقرير (تريل) حول الحرائق، وضعه أربعة من أعيان قسنطينة سنة 1881. وهم المكي بن باديس وأحمد بن سليمان، ومحمد بن الحاج علي، والأخضر بن مراد. وهو جواب مفصل حاول الأعيان أن يتفادوا به تسليط القوانين الاستثنائية (الاندجينا) التي أخذ الفرنسيون يسنونها لسحق الجزائريين[2].

7 ـ أخبار مختصرة على قواعد التصرفات العمومية في أقليم الجزائر، مؤلفه مجهول. وهو عن الإدارة الجزائرية وكيفية تطبيق الإجراءات الفرنسية.

---

(1) بوسكي، «عن عبدالقادر بن داود» في (المجلة الجغرافية للجزائر وشمال افريقية) SGAAN 1907.

(2) قنسطينة 1881. انظر سابقاً.

ولعل الإدارة نفسها هي التي وضعت هذا الأثر، وقد تكون الترجمة قام بها بعض الجزائريين. ولذلك لا نتوقف عنده طويلاً[1].

8 - إرشاد المتعلمين، لعبد القادر المجاوي، وهو رسالة صغيرة صدرت سنة 1877، بالقاهرة. وقد أثارت ضجة عند ظهورها واتهم صاحبها من الفرنسيين وبعض الجزائريين بأنه يسيء إليهم. وربما تكون الرسالة قد طبعت بإيعاز ودعم من الأمير عبدالقادر وأولاده، إذ بينهم مصاهرة مع المؤلف. والمهم أن المجاوي دعا إلى اليقظة وتعلم العلوم على اختلاف أنواعها وكذلك اللغات والملاءمة بين الدين والعلم، وكون الدين ينسجم مع العقل. وبعد العاصفة، هدأت الأمور عندما حبذ (آرنو) الرجل الغامض رئيس تحرير المبشر، آراء المجاوي، فاعتبر ذلك دعماً من الإدارة لهذه الآراء. وكان المجاوي عندئذ في أولى مراحله في التعليم بقسنطينة. وقد قرظ الرسالة كاتبان أحدهما من الشام وهو حامد سليمان، وكان عندئذ يقيم في مصر، والآخر مصري وهو وهبي أفندي معلم اللغة الفرنسية عندئذ.

يقول المجاوي في أول رسالته: أقول بعد البسملة. . . أن من أشرف ما تميز به الإنسان على سائر الحيوان النطق، ولا نطق إلا بالعلم، كما لا علم بدون معلم. ولقد ساءني ما رأيت في هذا الزمان من فتور المعلمين والمتعلمين حتى أن أهل قطرنا. . . قد تراكم عليهم الجهل». أما عن ترتيب الرسالة نفسها فيقول انه جعلها على مقدمة وأربعة فصول وخاتمة. أما المقدمة ففي فضل العلم والتعلم. وأما الفصول: الأول في علوم اللسان، والثاني في علوم الأديان، والثالث في علوم الأبدان، والرابع في المعاش. وخصص الخاتمة لأمثال وحكم وآداب عامة. وقد أشاد باللغة العربية في الفصل الأول، وهو ما لم يكن يسر الفرنسيين على كل حال. كما أن الإشارة إلى شيوع الجهل بين السكان فيها دعوة إلى اليقظة من جهة وإدانة للإدارة الاستعمارية من جهة أخرى.

---

(1) الجزائر، 1862.

وفي آخر الرسالة يكشف المجاوي عن علاقته ببعض علماء المشرق وشعرائه. فبالإضافة إلى التقريظين المذكورين، قال عن إبراهيم سراج المدني أنه صديقه وأخوه، وأنه قد تعرف عليه، دون أن نعرف أين وقع ذلك. وأورد له رسالة قال «إنني استمليتها منه ورويتها عنه»، ومدحه بعدة أوصاف، ثم ذكر له قصائد في مدح أمير مكة، وخديوي مصر، وخير الدين التونسي[1].

9 ـ كتاب في الأخلاق للمولود الزريبي: ذكر محمد الهادي السنوسي في ترجمته للمولود الزريبي أن هذا كان قد شرع في تأليف كتاب في الأخلاق وأنه قد نشر منه فصولاً في جريدة (الصديق) التي كان الزريبي يشرف عليها. ولا ندري أين وصل في تأليفه، ومن الأكيد أن الكتاب لم يظهر إلى الوجود[2]. وربما كانت روح الإصلاح الديني والاجتماعي هي الطاغية على هذا الكتاب، لأن نشاط الزريبي كان حول ذلك. وقد مات مبكراً، كما عرفنا.

10 ـ أسلوب الحكيم في التعليم، تأليف أبو يعلي الزواوي. وقد ذكره في بعض كتبه، ولم نطلع عليه، والغالب أنه غير مطبوع. وقد يكون رسالة صغيرة، مثل أغلب تآليف الزواوي. وكذلك ينسب إليه كتاب آخر في هذا المجال بعنوان (الغني والفقير). ونقول في هذا ما قلناه في سابقه، من عدم النشر وصغر الحجم. وإذا كان موضوع الأول واضحاً أنه يعالج طريقة التعليم ـ في الزوايا؟ ـ فالظاهر من الثاني أنه في الحياة الاجتماعية وموقف الدين من الفقر والغنى. وربما كان ذلك من الموضوعات التي عالجها أثناء توليه الخطابة بجامع سيدي رمضان بالعاصمة.

11 ـ رسالة القحط: تأليف محمد الصالح العنتري. وقد نشرها رابح

---

(1) الرسالة في عشرين صفحة. ثم من 15 إلى 20 نقول. المطبعة الوهبية، القاهرة، 1294. عن هذه الرسالة وحياة المجاوي من وجهة نظر أجنبية انظر دراسة ألان كريستلو في مجلة (الثقافة). عدد 49، 1978، ص 55 ـ 64.

(2) محمد الهادي السنوسي (شعراء الجزائر).

بونار بعنوان (مجاعات قسنطينة). والعنتري كان متعلماً شاباً وخطاطاً عندما احتلت قسنطينة، فتوظف بالإدارة الفرنسية الجديدة كاتباً. ومن خلال عمله اطلع على وثائق كثيرة في التجارة والاقتصاد وغيرها من المعاملات. ثم عاش إلى أن وقعت أحداث هامة، سيما مجاعات (نكبات) 1867 ـ 1869. وقد أرخ لذلك، وإذا شئت سجل ذلك من أوراقه وذكرياته في رسالته الصغيرة التي نحن بصددها. ويبدو أنه كان يريد جمع معلومات غزيرة ونشرها في كتاب كبير. وقال إن المجاعة الكبيرة وقعت سنة 1867، وشملت مدينة قسنطينة نفسها، كما حلت بالأقليم كله. وروى عن الناس الكبار بأنهم لم يعرفوا مثلها، وأن الفقراء والضعفاء هم الذين عانوا منها أكثر من غيرهم. إنها مجاعة سوداء. فقد حل الجراد، فاضطر الناس إلى أكل الأعشاب وما لا يحل أكله، بما في ذلك القطط والفئران. وافتقر الأغنياء نتيجة المجاعة حتى فرغت مخازنهم. وارتفعت الأسعار فوق الوصف والطاقة. ثم حل الجفاف فأتى على الزرع والضرع. ولم يتوفر العلف إذ نفد ما كان مخزوناً من القرط والتبن. كما حلت أمراض أخرى وأوبئة بالمجتمع أدت إلى هلاك الآلاف منه.

أما النجدة فقد جاءت، في رأي العنتري، من حكام فرنسا. وقد أشاد بهم وبأفعال فرنسا «الخيرية» التي لولاها لحل بالجزائر أكثر مما حل بتونس عندئذ[1]. ولم يدرك العنتري أن الكولون لم يصبهم ما أصاب الجزائريين لأنهم كانوا يتمتعون برصيد من الأرض الخصبة والمخزون الاحتياطي، وأنهم لم يأكلوا بعضهم بعضاً كما فعل بعض الجزائريين. وكذلك لم يدرك أن الجزائريين كانوا في الماضي يحتاطون فيخزنون حبوبهم وعلف دوابهم في المطامير لوقت الحاجة. ولكن ذلك كله ذهب مع استعمار الأرض بعد اغتصابها وتهميش أصحابها. ومع ذلك فالعنتري مشكور أنه ترك وثيقته ليعرف الخلف منها ما ارتكب الأجانب في بلادهم وما أكملته الطبيعة وهم شاهدون.

---

(1) مجاعات قسنطينة، تحقيق رابح بونار، الجزائر 1974. انظر أيضاً عبد الحميد زوزو (نصوص)، ص 98.

12 ـ النور الوقاد في تعزية الأولاد: ألفه محمد الموسوم (الميسوم) شيخ الشاذلية في قصر البخاري. وقد سبق الحديث عن المؤلف. والكتاب يبدو أنه بقي مخطوطاً، وألفه بعد وفاة أحد أبنائه سنة 1297. ويقع، حسب تعريف الخلف، في خمس كراسات. وكان أحمد المختار بن الشيخ الموسوم هو الذي أعطى المعلومات إلى صاحب تعريف الخلف. ولعل في العنوان بعض الخلل أو الخطأ[1].

13 ـ عقود الجواهر في حلول الوفد المغربي بالجزائر: ألفه محمد بن مصطفى بمناسبة زيارة وفد رسمي من السلطنة المغربية للجزائر بدعوة وتنظيم من السلطات الفرنسية. وكان ذلك في إطار التحضير لاحتلال المغرب ونشر النفوذ الفرنسي فيه. وكان الوفد برئاسة محمد الجبّاص، مبعوث السلطان. والرسالة ـ الكتاب تصف حسن الاستقبال الذي حظي به الوفد من قبل أعيان الجزائر طيلة إقامته التي دامت حوالي شهرين[2]. وصادفت الزيارة حلول الشيخ محمد عبده بالجزائر أيضاً، فحضر بعض أعضاء الوفد محاضراته.

14 ـ مجموع مشتمل على قوانين مفيدة وتنظيمات سديدة، إشراف وتقديم محمد بن مصطفى. وهو عمل قام بإعداده وترتيبه تحت إشراف الحكومة العامة بالجزائر، بمناسبة زيارة الوفد المغربي الذي سبقت إليه الإشارة. وكانت الزيارة في عهد الحاكم العام ريفوال، سنة 1901. وقد وصف محمد الجباص رئيسَ الوفد بأنه «صاحب الذوق السليم والعقل الرصين... مشغوفاً بحب المعارف والتفنن، والتقدم العصري والتمدن». ويفهم من المقدمة أن الجبّاص هو الذي طلب من الحاكم العام الإطلاع على القوانين الجاري بها العمل في الجزائر وكذلك التراتيب الإدارية المدنية

(1) تعريف الخلف 2/516.
(2) ط. الجزائر 1902، 25 صفحة. انظر محمد المنوني (المصادر العربية لتاريخ المغرب) 2/247.

والعسكرية، فأجابه الحاكم العام إلى طلبه وأمر له بترجمة النصوص المطلوبة، كما شمل ذلك بعض التنظيمات التونسية. وهذا العمل هو الذي أشرف محمد بن مصطفى على مراجعته والإضافة إليه، وقد جعله على قسمين: مدني وعسكري. وأحال على (أقوم المسالك) لخيرالدين التونسي ومؤلفات رفاعة الطهطاوي وعلي مبارك «وما أشبهها من الكتب النفيسة».

وهذا يدل على أن محمد بن مصطفى كان ما يزال عندئذ محرراً في جريدة المبشر وتابعاً لإدارة الشؤون الأهلية التي كان يشرف عليها دومينيك لوسياني. كما يدل على إعجابه بالمؤلفين المذكورين (خيرالدين والطهطاوي ومبارك) لصلتهم بالحضارة الغربية واقتناعهم «بالتقدم العصري والتمدن»[1]، الذي امتدح به محمد الجباص. وقد لا يكون محمد بن مصطفى واعياً بما كان الفرنسيون يخططون للمغرب من خطط لاحتلاله، ولكن زميله إسماعيل حامد كان واعياً لذلك كل الوعي.

15 ـ السعي المحمود في نظام الجنود: تأليف محمد بن محمود ابن العنابي. وهذا الكتاب ألفه صاحبه عشية الاحتلال، ولكنه قد عاصر الاحتلال، وحكم عليه الفرنسيون بالنفي في الأسابيع الأولى، فعاش في مصر حوالي عشرين سنة أخرى مفتياً ومؤلفاً.

وكان المفروض أن ندرس هذا الكتاب في الجزء الثاني من هذه الموسوعة. ثم بدا لنا أن نفرده بدراسة خاصة تتضمن حياة مؤلفه أيضاً. وهو ما قمنا به في كتابنا (رائد التجديد الإسلامي: ابن العنّابي). وقد حللنا هناك فصول (السعي المحمود) ومنهج المؤلف فيه ودوافعه وأهدافه. كما قام محمد بن عبدالكريم بتحقيق نصه. ولذلك لن نطيل

---

(1) طبعت التنظيمات المذكورة (مجموع مشتمل...) بالجزائر 1902 (1320). انظر ص 3، 14 عن رأي الكمال في الجباص وخيرالدين. وكذلك المنوني (المصادر) 2/248.

الحديث عنه هنا[1]. ومهما كان الأمر فإن السعي المحمود يتناول الأساليب والقواعد العسكرية طبقاً للشريعة الإسلامية ومستجدات الحضارة الأوروبية وموقف المسلمين منها.

16 ـ وشاح الكتائب وزينة الجيش المحمدي الغالب: كتبه قدور بن رويلة بإملاء وإشراف الأمير عبدالقادر. والوشاح هو التنظيمات العسكرية التي وضعها الأمير لجيشه، في الترقية والتصنيف، والتوسيم، والواجبات والحقوق، والألبسة والعلامات وما إلى ذلك. وهو أول نظام عسكري يضعه الجزائريون لنواة جيشهم الجديد الذي كان يسمى الجيش المحمدي. وتشيع الروح والتقاليد الإسلامية في هذا النظام سواء في الآيات أو الآثار التي تضمنتها التنظيمات. وقد كان الجيش الجزائري قبل ذلك تحكمه قوانين الانكشارية الذين كانوا في معظمهم أجانب ومغامرين، ولا تحكمهم تنظيمات وإجراءات ثابتة وإنما تحكمهم النزوات والمصالح.

دور قدور بن رويلة كبير في الوشاح: وهو الصياغة والتبويب. أما الأفكار فقد تكون لجماعة تحت إشراف الأمير نفسه. وكان ابن رويلة من المثقفين الوطنيين الذين هربوا إلى دولة الأمير بعد الاحتلال، واستقروا في مليانة تحت إدارة ابن علي مبارك. ثم أصبح المادح والكاتب للأمير إلى أن وقع في الأسر.

أما وشاح الكتائب فقد ترجمه الفرنسيون عدة مرات، ومن ذلك ترجمة (مجلة الشرق) له سنة 1844. وقد ردّ المترجم على من كان يقول إنه لم يكن لدولة الأمير نظام عسكري تسير عليه وتنظيمات يخضع لها القادة والجنود، بأن وشاح الكتائب خير دليل على وجود نظام دقيق. وقد نشرته المجلة المذكورة على حلقتين. وفي آخر النص أن الكاتب هو قدور بن

---

(1) ظهرت ط. الأولى من دراستنا عن ابن العنابي وكتابه بعنوان (المفتي الجزائري ـ المصري: ابن العنّابي) الجزائر 1978. وفي ط. 2 ظهر بعنوان (رائد التجديد الإسلامي)، بيروت، 1990. انظر محمد بن عبدالكريم (السعي المحمود)، الجزائر 1982..

محمد بن رويلة الجزائري (من مدينة الجزائر) الذي هرب بعد استيلاء «أهل الصليب» على الجزائر ولجأ إلى مليانة لخدمة الحاج عبدالقادر الذي هو من قبيلة غريس ـ الحشم. وقد تضمنت الترجمة أيضاً فصلاً عن تربية الأمير وفروسيته[1].

17 ـ خيول الصحراء أو الخيول العربية: ألفه يوجين دوماس. ولكنه تضمن آراء الأمير عبدالقادر في صفات الخيل وتربيتها ومعاملة العرب لها ومكانتها وما ورد فيها في التراث ونحو ذلك. فقد اعتمد دوماس على الأمير ـ وربما على غيره أيضاً ـ كثيراً في هذا الباب. ولذلك نعتبر الأمير مساهماً في تأليف هذا الكتاب الذي أحرز على سمعة كبيرة في الأوساط الأوروبية والأمريكية بعد ترجمته إلى الإنكليزية أيضاً. وقد تضمن الكتاب أيضاً ترجمة لقصيدة الأمير في الحضارة والبداوة[2].

18 ـ عقد الأجياد في الصافنات الجياد: تأليف محمد بن الأمير عبدالقادر. وهو في أوصاف الخيل وأنواعها وآدابها. وهذا هو الكتاب المطول الذي ضمنه المؤلف رصيداً وافراً من كتب التراث حول الخيل دلت على تَمكُّنِه في الأدب والتاريخ والمنوعات الثقافية. وقد طبعه أول مرة في حياة والده (1290) في بيروت. ثم طبع ثانية ضمن منشورات المكتب الإسلامي على نفقة أحد أمراء الخليج وأضيفت إليه مقدمة ورسالة أخرى في الخيل ليست لمحمد بن الأمير. ولكن (عقد الأجياد) يبلغ 376 صفحة في هذه الطبعة. وقد اطلعنا عليه. وهو أقرب إلى أن يكون كتاب أدب وإمتاع منه

---

(1) مجلة الشرق، سنة 1844، الحلقة الأولى ص 225 ـ 234، والثانية ص 341 ـ 355. وتوقيع المترجم بالحروف الأولى فقط .A. H. وقد قام محمد بن عبدالكريم بتحقيق ونشر (وشاح الكتائب)، الجزائر، 1968. عن ابن رويلة انظر (تحفة الزائر) 64/2. ط. 1، وقد أشرنا إلى حياته في عدة مناسبات. وتوفي في بيروت، 1855 (1272).

(2) يوجين دوماس (خيول الصحراء)، ترجم إلى الإنكليزية، عن قصيدة الأمير انظر ص 515 ـ 517.

كتاب حرب وفروسية[1].

19 ـ نخبة عقد الأجياد في الصافنات الجياد: تأليف محمد بن الأمير عبدالقادر أيضاً. وهو كتاب مختصر عن الأول. وقد طبع أيضاً مرتين على الأقل، الأولى في حياة الأمير سنة 1293، والثانية سنة 1326[2]. والكتابان في موضوع واحد وهو الخيل العربية وأصولها والآداب المتصلة بها ودورها في حياة المجتمع. وربما كان محمد متأثراً أيضاً بآثار والده في الفروسية والحرب وفي الأدب وإجاباته الفرنسيين عن طبائع الخيل. وهل نستطيع أن نغامر فنقول إنه كان للأمير دور في إخراج (عقد الأجياد؟).

20 ـ ورقات في رواج السكة بالزيادة، تأليف أبي حامد المشرفي. والظاهر أن هذا التأليف يتناول مسألة الفوائد على النقود، أي فيما يسمى عند الفقهاء بالربا. وكانت هذه القضية قد كثر حولها الجدل عند دخول رأس المال الأجنبي إلى المغرب والتعامل مع المسلمين في الأموال. وها هو المشرفي يدلي برأيه في الموضوع الذي هو فقهي واقتصادي معاً[3].

21 ـ الرسالة في أهل البصبور الحثالة، لنفس المؤلف (المشرفي). وكان هذا التأليف نتيجة الضغوط على المغرب في آخر القرن الماضي لقبول الحماية الأجنبية على من أراد من أبنائه الدخول في عهدة هذه الدولة أو تلك، والحصول على جواز السفر، ونحو ذلك من الإجراءات الجديدة على المجتمع المغربي. أما المشرفي فقد عرفنا أنه من نزلاء المغرب بعد أن ولد ونشأ في الجزائر. وقد ترك مؤلفات كثيرة تناولناها في غير هذا. وحظي عند

---

(1) عقد الأجياد، ط. 2، دمشق 1963.

(2) نخبة عقد الأجياد، ط 1، 410 صفحات، ط 2، 304 صفحات. كلتا الطبعتين في بيروت.

(3) انظر دراستنا لمؤلفات المشرفي في أبحاث وآراء جـ 3.

سلاطين المغرب بمكانة كبيرة، سيما السلطان الحسن الأول. وكان مع ذلك دائم الشكوى[1].

22 ـ المعلومات الحسان في مصنوعات تلمسان: تأليف القاضي شعيب الجليلي. وكان المؤلف من علماء الدين ومن الأدباء والمولعين بالموسيقى، وممن لهم باع في التصوف أيضاً. وربما كان أبعد الناس عن «المصنوعات»، ومع ذلك فقد استجاب لطلب من الحاكم العام بالجزائر وألف عن مصنوعات تلمسان، وهو تأليف يدخل في الفنون الشعبية والصناعات التقليدية، والحرف. وربما كان ذلك بمناسبة انعقاد أحد المعارض الدولية في باريس، إذ سرعان ما ترجم التأليف إلى الفرنسية وطبع. ولا ندري إن كان أصله العربي قد طبع معه أيضاً. ونعتقد أنه كتاب مفيد في بابه إذ كتبه أحد أبناء تلمسان العارفين بمكانتها في التاريخ والتقاليد والفن[2].

23 ـ قواعد التجارة العصرية: تأليف عبدالحق بن وطاف القسنطيني. وعنوان الكتاب غير دقيق لأننا استخرجناه فقط مما كتب محمد المنوني عن الكتاب. وقد ظهرت طبعته الأولى بفاس، سنة 1911. وكان ذلك عشية الاحتلال الفرنسي للمغرب. فهدف الكتاب إذن هو خدمة التجار الجزائريين (الكولون؟) والمغاربة، وإطلاعهم على الأساليب والمعاملات التجارية الجديدة. وكان بعض زملاء ابن وطاف قد نشروا المعاجم الدارجة أيضاً بهدف تسهيل التجارة والاتصال، وذهب آخرون إلى المغرب بقصد دراسة اللهجات والطرق الصوفية والمخطوطات والجاليات، وأيضاً الجوسسة.

ومهما كان الأمر، فإن مؤلف الكتاب وضعه على مقدمة وثلاثة أقسام. الأول في القانون التجاري الفرنسي، وهو بيت القصيد، لأن المعاملات كانت

(1) انظر دراستنا لحياة المشرفي في المصدر السابق.
(2) ط. بباريس، 1900. انظر مخطوط ك 48، الخزانة العامة بالرباط. أما القاضي شعيب فقد ترجما له في فصل السلك الديني.

لا تتم إلاّ به. والثاني في مسك الدفاتر والحسابات. والثالث في المراسلات التجارية. وقد عاش ابن وطاف طويلاً بعد نشر كتابه، مما يدل على أنه كان في مقتبل عمره سنة 1911. وربما كان من خريجي إحدى المدارس الرسمية الثلاث بالجزائر[1].

24 ـ مطالع الأنوار في حكم الاحتكار: تأليف إدريس بن محفوظ الدلسي، وقد كان من المهاجرين إلى تونس، ولا نعلم عن التأليف سوى أنه في المعاملات في المال مع غير المسلمين. ولعله يشبه كتاب المشرفي سابق الذكر (ورقات في رواج السكة بالزيادة). ولا ندري إن كان التأليف مطبوعاً.

25 ـ تبيان الإجمال في مقاصد الاحتلال: لنفس المؤلف (الدلسي). وهو الاحتلال الفرنسي لتونس، مع بيان فساد السياسة الفرنسية. وقد جعله على مقدمة وخمسة فصول وخاتمة.

26 ـ تحرير البيان في الرفق بالحيوان: تأليف الدلسي سابق الذكر. نشره ابنه بعد وفاته. وهو رسالة صغيرة. وموضوعه يدل عليه عنوانه[2].

27 ـ رسالة في الأوبئة والجوائح: تأليف القاضي المسيسني الصدوقي. وهو من مواليد 1241 بنواحي صدوق. ودرس في الزوايا بالمنطقة وتفقه في الفرائض ثم تولى التدريس في الزوايا ومنها زاوية سيدي موسى ببني وغليس التي بقي بها حوالي أربعة عشر عاماً. وبعدها تفرغ للتدريس في بيته في سيدي عيش. وكان ماهراً في فهم وتدريس مختصر الشيخ خليل في الفقه. ونعرف أنه ولد عشية الاحتلال الفرنسي وأن نموه ونشاطه صادف توسع وسيطرة هذا الاحتلال لا سيما في منطقة زواوة حيث الطريقة الرحمانية كانت متصدية للاحتلال مدة طويلة. وقد ورثت زاوية

---

(1) ط. الكتاب في فاس سنة 1911، في 351 صفحة، عدا التقاريظ. انظر المنوني (المصادر العربية) 2/249. وقد توفي ابن وطاف بفاس سنة 1957.

(2) عن الدلسي انظر محمد محفوظ (تراجم المؤلفين التونسيين). وتحرير البيان، نشره الحبيب الدلسي، سنة 1951، في 56 صفحة.

صدوق البركة من زاوية آيت إسماعيل على عهد الشيخ الحداد الصدوقي خلال الستينات من القرن الماضي. ومن جهة أخرى نذكر أن عائلة المسيسني كانت مستوطنة في العاصمة أيضاً في آخر العهد العثماني، وقد وجدنا لها بعض العناصر المتنفذة في السلك الديني[1].

ويذهب بعض الباحثين إلى أن القاضي المسيسني قد عاصر الجوائح التي حلت بالجزائر خلال الستينات (1867 ـ 1868) وترتبت عليها وفيات كثيرة، ومنها الجراد والجفاف والوباء. وربما ألف المسيسني كتاباً في الموضوع وصف فيه أثر الجوائح على الشعب الذي كان يموت بالآلاف في الطرقات والمداشر. فقد عثر بعض أحفاده على أوراق قد تكون من كتاب ألفه، وتحدث فيها عن غلاء الأسعار والأمراض والجوع نتيجة الجوائح التي ذكرناها. كما وصف محاولة الناس طرد الجراد، ونكبة الجفاف وأداء صلوات الاستسقاء، وحمل المتصدقين للطعام إلى المساجد والأضرحة لعل المطر ينزل. كما وصف ما حلّ بالمواشي من الهزال حتى أصبحت تباع بأبخس الأثمان. وفي سنة 1868 (1264) فُقِدَ البذرُ، وحل الغبار في الأسواق فانتشر الوباء. وقد ذكر المسيسني المراسي التي كانت بها الحبوب وأسعارها. ومن نتائج هذه الجوائح بيع الناس أطفالهم وتعرض النساء للزنا للحصول على القوت، وما حلّ بالناس من الوفيات إذ بلغ العدد في ولاية العاصمة عندئذ 240 ألف ميت، بناء عليه. وقد نوه الشيخ بدور الزوايا عندئذ مثل زاوية صدوق[2]. وتوفي المسيسني بمسقط رأسه، سنة 1305. وهو كما ترى معاصر لمحمد الصالح بن العنتري مؤلف (رسالة القحط) التي تناول فيها أيضاً موضوع الجوائح، ولكن العنتري أكبر منه سناً.

28 ـ صيانة الرياسة في القضاء والسياسة: تأليف محمد بن محمود بن العنّابي. ألفه في مصر في عهد محمد علي باشا. وأراد به توحيد الأحكام

---

(1) انظر كتابنا (تاريخ الجزائر الثقافي).

(2) انظر محمد الصالح الصديق (شخصيات ومواقف)، الجزائر، 1992. كما راسلني به محمد الحسن عليلي (؟). والشيخ المسيسني من شيوخ محمد سعيد بن زكري.

طبقاً للمذاهب الأربعة في مسائل التجارة والعقارات وما إليها قطعاً لتلاعب المتقاضين وتسهيلاً على القضاة وخدمة لسياسة الدولة وقوانينها. وتعتبر محاولة رائدة بالنسبة للمؤلف والوالي محمد علي. وقد درسنا الكتاب في كتابنا (رائد التجديد الإسلامي) بعد أن حصلنا منه على نسخة نسخها لنا بخطه السيد فرج محمود فرج المصري، وأصل المخطوط في مكتبة الإسكندرية حيث كان ابن العنَّابي مفتياً[1].

* * *

عرفنا أن الكتابات الجزائرية بالفرنسية لم تظهر إلا ابتداء من الثمانينات. وكان ظهورها قد تمثل في العرائض والمقالات الصحافية وبعض المحاضرات. وقلما ظهرت كتب ذات قيمة تعالج موضوعاً بعينه. وقد تحدثنا عن ظهور أعمال في اللغة والتاريخ والفولكلور. أما الكتب السياسية والبحوث ذات الرأي في أوضاع الجزائريين ومستقبلهم، فقد ظهرت في معظمها بعد الحرب الأولى، وكان أصحابها عادة من الاندماجيين، وكانت تتصدرهم طائفة قليلة من المعلمين مثل الزناتي وصوالح والفاسي، والسياسيين مثل الأمير خالد وفرحات عباس. ومن كتب الرأي أيضاً ما ألفه إسماعيل حامد والشريف بن حبيلس قبل الحرب الأولى، ولكن حجم هذه الكتابات ظل ضئيلاً إذا نظرنا إلى مدة الاستعمار الفرنسي. أما بعد الحرب العالمية الثانية فقد أنتج عدد من الاندماجيين والسياسيين كتيبات ذات طابع اجتماعي وسياسي تمس القضية الجزائرية ومستقبل البلاد. وهي على العموم كانت كتيبات لا تعكس ما عليه المجتمع من توتر وتطلع إلى الحرية ولا المستوى الفكري الذي عليه المثقفون بالفرنسية. ولا بد أن نستثني من ذلك الانتاج الأدبي بالفرنسية، كما سبقت الإشارة[2]، وكذلك مؤلفات مالك بن نبي.

وها نحن نذكر نماذج من الكتابات الاجتماعية والسياسية وما قاربها

(1) انظر (رائد التجديد الإسلامي)، ط. 2، بيروت 1992.
(2) انظر فصل اللغة والنثر الأدبي.

مما ألفه الاندماجيون منذ مطلع هذا القرن.

29 ـ المسلمون الفرنسيون في شمال افريقية: تأليف إسماعيل حامد. وقد اشتغل مترجماً عسكرياً لدى قيادة الأركان الفرنسية. ومن المؤمنين بدور النخبة المتفرنسة. وكان من دعاة قابلية الجزائريين للاندماج والتعلم والتقارب مع الفرنسيين، أثناء موجة قادها الكولون وأنصارهم بعكس ذلك. فقد كان هؤلاء يقولون إن الجزائريين غير قابلين للتعلم والاندماج لأنهم متعصبون ومعارضون للتقدم. وكان كتاب (المسلمون الفرنسيون) يحاول تكذيب هذه الأطروحة. فالجزائريون تزوجوا بفرنسيات، وتجنس منهم البعض، وأظهر من درسوا في المدارس الفرنسية تسامحهم الديني والسياسي، ولم يعد الجزائريون متعصبين حتى أن الممارسات الدينية أصبحت عندهم، في دعواه، ضعيفة، وقلّ عدد الحجاج، وأول من تعامل مع الفرنسيين هم رجال الدين الخ. وقد ذكر أسماء عدد من الكتاب بالفرنسية مثل الطيب مرسلي ومحمد بن رحال. وهناك في نظره صحافيون ومحامون ومترجمون وعسكريون وأساتذة. وكلهم من الاندماجيين (النخبة) الذين برهنوا على ولائهم للفرنسيين واستعدادهم للتعامل معهم لو وجدوا إلى ذلك سبيلاً. وقد كتب إسماعيل حامد أبحاثاً أخرى تسير في نفس الخط[1]. وكان يقول: إنه لا يوجد دين أكثر تسامحاً من الإسلام ولا شعب أكثر تسامحاً من المسلمين. وكان ألفريد لوشاتلييه، أستاذ علم الاجتماع الإسلامي في الكوليج دي فرانس، هو الذي قدم كتاب حامد المذكور. وقد وجدنا الأمير شكيب أرسلان في العشرينات يستشهد منه ببعض الآراء، عندما كان يعلق على كتاب لوثروب (حاضر العالم الإسلامي)[2].

---

(1) إسماعيل حامد (المسلمون الفرنسيون في شمال أفريقية)، ط. باريس، 1906، 316 صفحة. مراجعة أفريقية الفرنسية A. F. غشت 1906، الملحق، ص 267 ـ 268. عن نفس الموضوع انظر أيضاً ليون غوتييه في محاضرة له يوم 10 مايو، 1906، والمجلة الجغرافية للجزائر وشمال أفريقية SGAAN, 1906, 210 - 214. انظر ترجمتنا لإسماعيل حامد.

(2) انظر دراستنا عن شكيب إرسلان والحركة الوطنية في الكتاب التذكاري المهدى إلى نقولا زيادة باسم (أوراق في التاريخ والأدب).

30 ـ الجزائر الفرنسية كما يراها أهلي: تأليف الشريف بن حبيلس، وهو مجموعة آراء وملاحظات جمعها المؤلف ونشرها سنة 1914. وقد جاء الكتاب على لسان الاندماجيين الذين منهم حامد وابن التهامي وبو ضربة ومرسلي. وفي الكتاب أصداء هذه الفئة التي تبنت التجنيد الإجباري إذا كان يحقق المطالب السياسية والمساواة بين الجزائريين والفرنسيين. والمؤلف واحد منهم. وقد رجعنا إلى هذا الكتاب بكثرة عند تحريرنا للحركة الوطنية، جـ 2.

31 ـ المجتمع الأهلي في أفريقية الشمالية: تأليف محمد صوالح. منذ تم احتلال الأجزاء الثلاثة لبلدان المغرب العربي اليوم، انطلق بعض الكتاب يضربون على نفس الوتيرة ويؤكدون على الاستعداد للاندماج والمشاركة أمام تعنت الفرنسيين ورفضهم الاعتراف بالمساواة بينهم وبين الجزائريين ـ وكل سكان المنطقة ـ. وعبارات «المجتمع الأهلي» و «شمال افريقية» هي نفسها من مبتكرات الاستعمار الفرنسي. وقد كانوا من قبل يسمون الجزائر (إفريقية).

أما المؤلف فقد كان من الاندماجيين أيضاً، وتدرج في سلك التعليم حتى حصل على الدكتوراه، وشارك في الحرب الأولى، وألف أعمالاً حول المجتمع من وجهة نظر استشراقية أو كانت تخدم الاستشراق الفرنسي، كالحديث عن عادات الناس في رمضان، وعن الشعر الشعبي، واللهجات. وكان كتابه الذي نحن بصدده من أواخر ما صدر له، وقد توسع فيه لكي يشمل الجزائر وتونس والمغرب وحتى الصحراء، ونشره سنة 1934. والظاهر أنه أعده لكي يكون كتاباً مدرسياً. فقد قال عنه مَنْ راجعه أنه هدف من ورائه إلى تحقيق رغبة مدير التربية الفرنسي في الجزائر ـ وهو جورج هاردي ـ الذي حث على ضرورة وضع المجتمع الأهلي بين أيدي تلاميذ المدارس. ولذلك جاء كتاب صوالح مقسماً على النحو التالي: الجزء الأول في أصناف المجتمع، والتجمعات والملامح والأساطير والأمثال. والجزء

الثاني في نمط الحياة العامة والعادات والتقاليد والنظم والحكايات. والجزء الثالث في الاتجاه نحو المستقبل والعمل المنتظر من فرنسا وتطور المجتمع الأهلي. وتضمن كل فصل مجموعة من الصور. واعتبر المراجعون هذا الكتاب مجموعة من النصوص الموجهة لتلاميذ المدارس الفرنسية[1]. وأساس الكتاب هو ما يمكن أن نسميه علم الاجتماع المغاربي، ولكن بانطلاقة ورؤية فرنسية.

32 ـ الشاب الجزائري: ألفه فرحات عباس. وهو مجموعة مقالات كان قد نشرها باسم مستعار خلال العشرينات في جريدة (التقدم) التي أنشأها بلقاسم بن التهامي، زعيم الاندماجيين عندئذ وخصم الأمير خالد في الانتخابات المحلية. و «الجزائري» في عنوان الكتاب تشمل الشباب المسلم والفرنسي. وكان صدور الكتاب أثناء الاحتفال بمائة عام على الاحتلال قد جعل له صدى خاصاً، وفيه يعكس فرحات عباس وجهة نظره كشاب يطمح إلى أن يلعب دوراً في الحياة السياسية ويكون لسان الفئة الاندماجية. ولكن السنوات غيرت رأيه وتطور من الرجل الاندماجي إلى الزعيم الاستقلالي[2].

33 ـ رسائل جزائرية: كتبها حسني لحمق. وهي رسائل سياسية، أدبية. عبر فيها المؤلف عن نقده للإسلام والعروبة وعن قناعته برومنة وفرنسة الجزائر وأهلها. وقد أثار كتابه ردود فعل من جانب الحركة الإصلاحية والوطنية إذ اعتبر لَحْمَق مرتداً ومنحرفاً عن خط المجتمع الجزائري. وكان في الواقع ضحية أخرى من ضحايا المدرسة التنصيرية والاستشراقية التي وسوست عقول أمثاله من الجزائريين[3]. وكان فرحات عباس منهم عندما

---

(1) محمد صوالح (المجتمع الأهلي. . .) ط. الجزائر 1934، ومراجعة لوسيان بيسيير في المجلة الجغرافية للجزائر وشمال افريقية 1934، ص 87 ـ 89.

(2) الشاب الجزائري، ط. 1، 1930. وله ط. 2 بعد الاستقلال، تضمنت إضافات.

(3) حسني لحمق (رسائل جزائرية) 1930، عن هذا المؤلف انظر أيضاً مذكرات مالك بن نبي، وقد عاصره في فرنسا.

نفى وجود أمة جزائرية ووطن.

34 ـ الجزائر تحت الرعاية الفرنسية ضد الاقطاعية الجزائرية، تأليف سعيد الفاسي، سنة 1936.

ظهور مالك بن بني

يمثل مالك بن نبي مدرسة فكرية مستقلة بين المدارس الفكرية التي عرفتها الجزائر منذ الحرب العالمية الأولى. فلا هو من تيار المدرسة الاستعمارية التي نشأ فيها أمثاله وأخذوا علمها ولغتها، أي أولئك النخبة الاندماجية أو النخبة الإسلامية التي رضيت بالوظيف بعد التخرج واكتفت بما تطعمها به الإدارة الفرنسية. ولا هو من تيار المدرسة السياسية التي أنشأها الأمير خالد ثم نجم الشمال الإفريقي ثم حزب الشعب، إذ كان ابن نبي كثير النقد لهذه المدرسة ولا سيما أثناء زعامة مصالي الحاج لها. ولم يكن ابن نبي من التيار السياسي الآخر الذي تبناه الدكتور ابن جلول وفرحات عباس لأن هؤلاء كانوا في نظره فوقانيين ومنحرفين، ومن ثمة كان أيضاً كثير النقد لهم. ورغم أنه كان يحس بالطبيعة أنه من تلاميذ مدرسة ابن باديس فإنه كان أيضاً بعيداً عنهم لضيق مجالهم وتخليهم عن دورهم الأساسي في نظره ثم لسذاجتهم. وهكذا كان ابن نبي كثير النقد للمدرسة الإصلاحية أيضاً، ولم يسلم من نقده لا ابن باديس ولا العقبي ولا التبسي. ولذلك قلنا إنه كان مستقل الفكر ويمثل مدرسة على حدة.

ينتمي ابن نبي إلى بيئة مزدوجة. ففي قسنطينة حيث ولد سنة 1905، كان يجد حياة المدينة العربية الإسلامية من جهة والمدينة الأوروبية من جهة أخرى. وفي تبسة حيث أصول والدته وحيث درس المرحلة الابتدائية، وجد ألفي سنة من تاريخ الجزائر ممثلة في بقايا الآثار الرومانية وفي الزوايا الصوفية. وفي تبسة أيضاً نفس الازدواجية التي لقسنطينة حيث الحضارة والبداوة. ويمثل البداوة قبائل النمامشة وأولاد سيدي يحيى وأولاد سيدي

عبيد. بينما المعالم الأوروبية تتمثل في مدرسة السيدة بيل والبلدية المختلطة ومسجلات الأغاني العصرية.

وفي هذه الازدواجية الضاربة في العمق كان المجتمع الجزائري يشهد تحولات كثيرة، فعائلات قسنطينة الغنية كانت «تتصعلك» ـ حسب تعبير ابن نبي نفسه ـ وتترك مكانها لعناصر جديدة لا تتورع عن شرب الخمر وممارسة القمار والتخلي عن الملابس المطرزة والطرابيش. إنها عائلات أخذت تفقد أصالتها وتقبل على تقليد الأوروبيين. أما الفقراء فقد كانوا يزدادون فقراً لانتزاع أراضيهم وإعطائها إلى الكولون ولتطبيق قوانين الأندجينا في الغابات والرعي وفقدان التوازن بين المدينة والريف. أما في تبسة فالتحول كان يظهر في أيام الأسواق وجلسات المقاهي وزيارات المسؤولين من جهة، كما يظهر في المظالم التي تجري خارج أسوار المدينة الصغيرة وحيث تبدأ حياة الريف الحقيقية. وزيادة في هذا التناقض والازدواجية كانت جدتا ابن نبي ترويان له في صغره ما حلّ بهم أثناء هجوم الاستعمار الفرنسي على قسنطينة وعلى تبسة وما أصاب العائلات والبنات من هلع وخوف ومن سلب ونهب ومن تشريد وضياع، فكانت الصورة التي تكونت عند ابن نبي وهو في طفولته أن الجزائر مغتصبة وأن الذي اغتصبها هو الفكر الآخر. وأن قومه كانت تنقصهم معرفة وفهم أنفسهم أولاً ثم معرفة وفهم ذلك الفكر الآخر نفسه.

بعد التعلم الابتدائي في تبسة في المدرسة الفرنسية الوحيدة، وفي الكتاب القرآني الذي لم يتجاوز فيه سورة (سبح لله) رجع ابن نبي إلى قسنطينة ليواصل تعلمه في المدرسة الفرنسية الوحيدة أيضاً والمفتوحة بقيود لأبناء الجزائريين (الأهالي) الذين يرغبون في التوظف لدى الإدارة الفرنسية في مجالات القضاء أو التعليم أو الترجمة. وهذه المدرسة كانت تستقبل حتى إلى أوائل هذا القرن أبناء الموظفين في تلك الاختصاصات وأبناء القياد وقدماء المحاربين.

ويخبرنا ابن نبي بأن والده كان موظفاً في البلدية المختلطة في تبسة وكان صديقاً للحاكم الفرنسي (المتصرف الإداري). ومن أجل ذلك حصل

على مقعد في مدرسة قسنطينة الرسمية. ولم يكن ابن نبي دون المستوى، فقد كان ذكياً شديد الملاحظة وكثير الطموح. ولكن هذه الميزات لم تكن بالضرورة من المرشحات للدراسة عندئذ، سيما الدراسة الداخلية. ومن المفهوم أنه بقي في تبسة طيلة الحرب العالمية الأولى، لأنه لم يبدأ الدراسة في قسنطينة إلا سنة 1921. كان عمره عندئذ خمسة عشر عاماً، وآثار الحرب قد تركت بصماتها السياسية والفكرية المعروفة، غير أن قسنطينة كانت عند دخوله المدرسة تعرف نشاطاً جديداً كغيرها من سائر المدن. ظهرت فيها جريدة (النجاح) وحركة ابن باديس التعليمية، وكانت تصلها جرائد تونس بالعربية. وكانت مقاهيها وساحاتها تضج بالحديث عن السياسة والفن والزعامات وحركة الأمير خالد ومسألة الخلافة الإسلامية. ولم يلبث ابن باديس أن أنشأ في قسنطينة جريدة المنتقد ثم الشهاب، ثم صدى تدخلات محمد بن رحال «الخارقة» مطالباً بتعليم اللغة العربية، وقيادة الشيخ الثعالبي في تونس.

قضى ابن نبي أربع سنوات (1921 ـ 1925) في مدرسة قسنطينة التي كانت تحت إدارة دورنون، ذلك المستشرق الفرنسي الخبير بشؤون الأهالي. وكان دورنون يقوم بالتدريس أيضاً، وكان يفتش جميع «دروس» المدرسين المسلمين في المساجد في ولاية قسنطينة ويقدم بشأنهم التقارير لإدارة التعليم في الجزائر. ويقول عنه ابن نبي إنه كان استعمارياً حقوداً، وإنه كان يفضل الطلبة (الأهالي) الخاملين، ويتوجس من الأذكياء ويعدّهم في صف «الشبان الأتراك» الذين كان يطاردهم، ويتهمهم بالشيوعية تارة وبمعاداة فرنسا تارة أخرى. وقد تعرض ابن نبي على يديه إلى عدة مضايقات. وكان يساعده على أداء مهمته الاستعمارية أحد «الشواش» الجزائريين الخبثاء. ومن شيوخ المدرسة تلاميذ عبدالقادر المجاوي، وعلى رأسهم ابن الموهوب الذي أثر في ابن نبي واعترف بفضله، وكان ابن الموهوب في هذه المرحلة من زعماء الإصلاح، ومنهم أيضاً محمد بن العابد الجلالي صاحب (تقويم الأخلاق) الذي لم ينجذب ابن نبي إلى دروسه رغم أنه كان يدرسهم الفقه والأخلاق.

ولكن الشيخ عبدالمجيد قد أثر فيه أيضاً لإخلاصه ولأنه اكتشف أنه كان يعادي الاستعمار ويَبُثُّ أفكاراً متنورة.

تحدث ابن نبي في عدة مناسبات عن آثار رجلين في الحياة العامة بكل من قسنطينة وتبسة أوائل القرن. الرجل الأول هو محمد الصالح بن مهنة الذي كان مدرساً في أحد مساجد قسنطينة منذ الثمانينات من القرن الماضي، وكان ميالاً إلى الإصلاح الذي ربما اعتنقه في المشرق عند دراسته بالأزهر، ولكنه كان مصلحاً معتدلاً، ظهر ذلك في كتبه التي تجمع بين الحديث عن التصوف وعن تحرير العقل. وقد أثار زوبعة في آخر القرن الماضي عندما تعرض لمسألة الأشراف وقال إنهم يحاسبون عن أعمالهم مثل كل الناس وأنهم غير معصومين. وقد تحدث ابن نبي عن صدى دعوة ابن مهنة في قسنطينة أثناء طفولته وربما بقي ذلك إلى تخرجه من المدرسة سنة 1925.

أما الرجل الثاني فهو عباس بن حمانة الذي ترك بصماته على الحياة السياسية والاصلاحية في تبسة أوائل هذا القرن. وكان عباس من المتنورين ومن الرجال المتسيسين الذين لهم صوت في مسألة التجنيد الإجباري سنة 1912. وقد شارك في الوفد الذي توجه إلى فرنسا مطالباً بحقوق الجزائريين. ومن سوء حظه أنه كان في مدينة صغيرة هي تبسة. فكان مستهدفاً من الإدارة والكولون هناك لأنه معروف ووحيد تقريباً. ثم إنه أسس مدرسة عربية عصرية كانت الأولى من نوعها في القطر كله وجلب إليها الأساتذة من تونس. ولكن الحاكم الفرنسي هناك وأعوانه لم يغفروا له هذا النشاط فكادوا له وقتل في ظرف غامض. ولكن أثره ظل حياً وقصته ظلت تروى عبرة للسياسيين والمصلحين معاً. وطالما ردد ابن نبي هذه الحادثة في كتاباته.

بين 1925 ـ 1930، لم يستقر ابن نبي على عمل معين، فقد كانت رأسه مفعمة بالأفكار وقلبه مليئاً بالأحلام، مثل كل الشبان الأذكياء ذوي الهمم القعساء، ولكنه كان مثل المتنبي يرى «الليالي من خصومه». زار مدينة

الجزائر كما زار فرنسا زيارات قصيرة زادت من قناعاته بخطر الاستعمار والتمييز العنصري. وعمل فترة في تبسة ثم في آفلو بالجنوب الغربي من الجزائر. وكل هذه الأعمال كشفت له عن حقائق مذهلة: جبروت الاستعمار وذلة الأهالي، وتناقض الشخصيات الموظفة ونفاقها: فالقاضي كان سكيراً، ورجل الطريقة الصوفية كان دجالاً، والناس يغيرون جلودهم كل يوم، فهذا يتحول من مفسد إلى مصلح، وذلك عربيد ولكن قلبه نقي كالثلج، وهذا يتظاهر بما ليس فيه فهو وطني من جهة ومخبر للإدارة الاستعمارية من جهة أخرى. وهناك التنافس الحقير بين رجال الدين الرسميين ورجال الدين الأحرار ورجال التصوف. ولا تسأل عن نفاق الزعماء السياسيين سواء كانوا من مدرسة الاندماج أو من مدرسة الاستقلال. ولكن ابن نبي وجد عزاءه في صفاء النفس لدى المواطنين العاديين وبساطة عيشهم وبقائهم على الفطرة في حديثهم وكرمهم وسلوكهم. إنه المواطن نفسه في ريف تبسة وفي ريف آفلو. ذلك الإنسان الذي رغم ما أصابه من ظلم وتعسف من الإدارة الفرنسية ما يزال محتفظاً برصيده الأخلاقي والتراثي والإنساني.

ومع الاحتفال الفرنسي بالذكرى المائوية للاحتلال (1930) غادر ابن نبي الجزائر إلى فرنسا ليدرس. وقد ترك أهله ووطنه واغترب معتقداً أن فرنسا بلد ثورة 1789، كما كان يعتقد فرحات عباس وأمثاله. فإذا كل ذلك كان حكايات في الكتب المدرسية والخيال، أما الواقع فقد كان يعامله كأهلي من «المستعمرة» الجزائر. كشفت له عن ذلك الامتحانات والمسابقات التي كان يشارك فيها والنشاط الذي كان يقوم به في الجمعيات والنوادي. ولكن شخصيته كانت تتكون من كل هذه المكونات. درس في النهاية بمدرسة اللاسلكي. وتزوج من فرنسية اعتنقت الإسلام وتسمت باسم (خديجة). وشارك في أنشطة طلبة شمال افريقية.

واكتشف العالم الآخر من خلال شخصية المستشرق ماسينيون الذي وظفته دولته ليكون عينها على أبناء المستعمرات وعلى القضايا العربية والإسلامية، ومن خلال أولئك الانشقاقيين الجزائريين الذين باعوا أنفسهم

(حسب تعبيره) للشيطان، فتنصر منهم من تنصر انتهازية منهم من أجل منصب أو جاه، مثل حنوز، واعتنق منهم من اعتنق مذهب «البربرية»ومعاداة الإسلام مثل حسني لحمق وعمار نارون. واكتشف ابن نبي عالماً آخر من خلال منتدى الوحدة المسيحية الذي اشترك فيه وأكل مع أصحابه وشاركهم في نشاطهم. وفي نفس الوقت كان على صلة بالطلبة المغاربة والمشارقة، وهم زعماء المستقبل في المنطقة سياسياً وفكرياً. فهناك أحمد بن ميلاد والهادي نويرة وصالح بن يوسف والحبيب ثامر من تونس ومحمد الفاسي وأحمد بلا فريج من المغرب، ومن رفقائه الجزائريين الذين أثروا عليه حمودة بن الساعي الذي بفضله اهتم ابن نبي بدراسة الفلسفة والتاريخ وعلم الاجتماع. أما من المشارقة فقد عرف ابن نبي، فريد زين الدين وعبداللطيف دراز. كما عرف الأمير شكيب أرسلان وأشاد بنشاطه.

وفي هذا الجو كان ابن نبي يتفاعل. كان يعتبر نفسه «ممثلاً» لجمعية العلماء والتيار الإصلاحي رغم أن الجمعية لم تعينه ممثلاً عنها وأرسلت بدلاً عنه رجالها من نوع الفضيل الورثلاني والسعيد صالحي. وصعق ابن نبي عندما شاركت جمعية العلماء في المؤتمر الإسلامي (1936)، وجاء وفد منها إلى فرنسا مع ابن جلول وفرحات عباس وابن الحاج. وذهب ابن نبي لزيارة وفد العلماء، وفيهم ابن باديس والعقبي والإبراهيمي، وسألهم باستغراب ماذا يفعلون هناك. وهم في نظره قد وقعوا في فخ السياسة الاستعمارية، وكان الأولى بهم البقاء في أماكنهم وبث رسالتهم في الشعب. كما انتقد ابن نبي نقداً لاذعاً مصالي الحاج وتحدث عنه بسخرية مُرَّة، ووصفه «بالزعيم»، لأن مصالي كان مهتماً بالزعامة أكثر من اهتمامه بالحق الشرعي للشعب. وتطلع ابن نبي خلال الثلاثينات إلى الهجرة إلى المشرق، فحاول السعودية ومصر، ولكن جهوده باءت بالفشل، واعتقد أن «أيادي خفية»، بالإضافة إلى الجهل والتبعية، كانت وراء عدم حصوله على التأشيرة.

ومن الممكن القول بأن شخصية ابن نبي تكونت خلال العشرينات

والثلاثينات، تكونت في الجزائر في المدرسة الاستعمارية بتبسة وقسنطينة، وفي المدرسة الشعبية بأرياف آفلو وتبسة، وفي حارات قسنطينة والجزائر العربية. ثم تكونت في فرنسا من خلال مدرسة اللاسلكي والمشاركة في الأنشطة الطلابية والسياسية. وفي نفس الوقت جرت أبرز الأحداث التي تركت بصماتها على تفكيره خلال العقدين المذكورين: آثار الحرب الأولى، وسقوط الخلافة، والأزمة الاقتصادية الدولية، وظهور الفاشية والنازية، وميلاد الجبهة الشعبية، والمؤتمر الإسلامي الجزائري، وأخيراً الحرب العالمية الثانية. لم ينقطع ابن نبي خلال الثلاثينات عن زيارة الجزائر، فقد كان يتردد عليها خلال الصيف. وفي إحدى الزيارات علم بوفاة والدته. ولكنه منذ 1939، غادر الجزائر إلى فرنسا، ويبدو أنه لم يرجع إليها إلا بعد نهاية الحرب. ولا ندري تفاصيل حياته بين 1939 ـ 1946. ولكن من المؤكد أنه أقبل على البحث والتعمق في الكتب الإسلامية، وهو الجهد الذي ظهر أثره في كتابيه الظاهرة القرآنية وشروط النهضة.

قرأ ابن نبي كثيراً من الكتب. كان يبالغ في المطالعة في الكتب الأدبية والتاريخية والفكرية. وسواء كانت الكتب عن الإسلام وحضارته أو عن الفكر البشري عموماً، فالرجل كان يلتهم الأفكار ويحتفظ بها لوقت الحاجة. وفي مذكراته نعلم أنه تأثر منذ صغره بمجموعة من المؤلفات. ومنها رسالة التويحد للشيخ عبده، والإفلاس المعنوي للسياسة الغربية في الشرق، لأحمد رضا، وفي ظل الإسلام لايبر هاردت. ومنها كتب فرنسية وأوروبية وأمريكية عديدة، أمثال لوتي، وفارير، ولامرتين، وشاتوبريان من الفرنسيين، وجون ديوي الأمريكي، ولا شك أنه قرأ أيضاً فرويد وماكس ويبر ورينان وداروين. وقد ذكر أنه تأثر بطاغور الهندي، ولعله درس أيضاً آثار محمد إقبال. ولكنه عبّ من التراث العربي الإسلامي كثيراً، وقد ظهر ذلك من مصادر كتبه الأولى. وفي نفس الوقت كان يقرأ جريدة الحزب الشيوعي الفرنسي (الإنسانية)، والكفاح الاجتماعي، والجرائد العربية سواء تلك التي تصدر من تونس أو من الجزائر، وكذلك جريدة (الأمة العربية) لشكيب أرسلان. وكما

تشبع ابن نبي بالفكر الإصلاحي تشبع أيضاً بالفكر القومي فآمن بالوحدة العربية وحارب الانشقاق، وكان يحضر جلسات في مقهى يستمع إلى الطلبة يلقون قصائدهم في تمجيد العرب. وتغلب على كتبه مسحة الأسلوب الأدبي والتحليل العلمي معاً. ويقول ابن نبي عن نفسه إنه كان وطنياً، ولكنه لم يكن منتمياً إلى هيئة أو حزب. وهكذا احتفظ باستقلاله الفكري وحرية النقد.

ولكن استقلاليته وحريته لم ترضيا كل الناس، وربما جلبتا له المتاعب. إن تمرده الظاهري على اللباس التقليدي (وهو في تبسة وقسنطينة) ومغامرته الأولى في فرنسا، وزواجه من فرنسية، وانضمامه إلى منتدى الوحدة المسيحية، واختلاطه بشباب من الفرنسيين واليهود، وأخذه من الأفكار دون تمييز، وقراءته الإنجيل وغيره منذ وقت مبكر، وعيشه في بيئة فرنسية، أحياناً في الريف وأحياناً بالمدن، وصداقته لأشخاص هويتهم غير معروفة مثل جو كلاري (محمد الشريف) الفرنسي الذي قيل إنه اعتنق الإسلام، واختيار ابن نبي العيش في فرنسا أيام تبدل الأيدي عليها (1940 ـ 1945)، كل ذلك يجعل دارسي ابن نبي يتوقفون ويتساءلون قبل أن يصدروا أحكامهم. وعندما حل ابن نبي بالقاهرة سنة 1956 حصل على حق اللجوء والإقامة. وأخذ يتفاعل مع أنشطة المؤتمر الإسلامي الذي كان يشرف عليه عندئذ أنور السادات. كما أن مصلحة الاستعلامات المصرية كانت تنشر كتبه. وكان ابن نبي عندئذ يعيش في حالة رعب خاص إذ كان يتصور، وهو في منزله بالمعادي (ضاحية بالقاهرة) أنه «مراقب» ليلاً ونهاراً من المخابرات الأجنبية، ولا ندري إن كان ذلك حقيقة أو كان مجرد وسواس. ولكن حسبنا من هذه الفترة الإشارة إلى استقلاليته حتى في الوقت الذي اندمج كل الجزائريين الوطنيين في بوقتة واحدة وهي (جبهة التحرير) لمواجهة الخطر الذي يتهدد وجود بلادهم.

ويعنينا هنا من كتبه تلك التي صدرت له قبل 1954. وهي لبيك والظاهرة القرآنية وشروط النهضة. ويمكن أن نضيف رابعاً، وهو في مهب

المعركة، الذي قيل إنه جمع فيه مقالاته بين 1946 ـ 1954 في جريدة الجمهورية الجزائرية والشاب المسلم. وقد تعرضنا إلى كتبه في مكانها من الفصول. ويمكننا أن نقول هنا فقط إن مصادر الظاهرة القرآنية تشير إلى عمق أفكاره الإسلامية وكثرة قراءته واستعداده لمعالجة موضوع هام كالإعجاز القرآني والنبوة والتوحيد بأسلوب تحليلي جديد على القارىء العربي المتعود عندئذ على سرد الحوادث وقلة النقد والأحكام المستعجلة والعامة. ومن أبرز ما جاء به ابن نبي في هذا الكتاب هو استخدامه التحليل النفسي في الموروث الديني.

أما شروط النهضة فقد بناه على تجاربه في قراءة التاريخ الإسلامي عموماً وتاريخ المغرب العربي خصوصاً. فقد تعرض فيه إلى مراحل التاريخ الزاهرة والباهتة، ثم ركز فيه أحكامه على التيار الوطني وما فيه من تفريعات، وله بالطبع أحكامه الخاصة عندئذ في المدرسة الإصلاحية ومدرستي حزب الشعب وحزب البيان. وقد رأينا مقالاته التي نشرها في جريـدة الشاب المسلم فكانت تعكس تفكيره التقدمي والوطني الذي يسير في اتجاه جمعية العلماء، وهي التي كانت تصدر هذه الجريدة بالفرنسية لتقديم الفكر الإسلامي «السلفي» إلى الشباب المتعلم في المدارس الفرنسية.

إن لابن نبي نظرية خاصة به في مسيرة الحضارة الإنسانية، وقد خصها بعض الباحثين بدراسات شاملة ومقارنة مع نظريات أخرى قديمة ومعاصرة، مثل نظرية ابن خلدون ونظرية توينبي ونظرية شبنقلر. وابن نبي يؤمن بأن الحضارة تمر بدائرة وتعبرها عبوراً جدياً دائماً، وكل حضارة تحافظ على نفسها باستجابة محددة من المتشابهات المتعاقبة وهذه المتشابهات تتألف من عناصر ثلاثة هي الإنسان والتراب والوقت. وكل مجتمع يمر حضارياً بمراحل ثلاثة هي قوة الدفع، وهي بالنسبة للحضارة الإسلامية عصر النبوة (فترة الحكم بالقرآن) والخلفاء الراشدين إلى معركة صفين. وشهدت المرحلة الثانية ازدهار الثقافة الإسلامية والحضارة، وهذه المرحلة قد استمرت، في نظره، إلى سقوط دولة الموحدين في المغرب العربي (القرن السابع الهجري)

وتتمثل المرحلة الأخيرة في الجمود والانحطاط الذي أصاب الحضارة الإسلامية. وكان الهم الذي شغل ابن نبي هو البحث عن سبيل للخروج من هذا الانحطاط والجمود واستعادة دورة التاريخ الحضاري في جدليته الخالدة والبحث عن نقطة الانطلاق الجديدة. فدرس ابن نبي ظاهرة التخلف وقابلية الاستعمار، وحاول إيجاد سبيل للتغيير الذاتي بناء على الآية الكريمة: ﴿إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم﴾. ولعل ذلك يعني في نظره التخلص قبل كل شيء من «القابلية» للاستعمار والتخلف، ومواجهة ما يسميه بصراع الأفكار في العالم[1].

(1) بالإضافة إلى معرفتنا الشخصية لمالك بن نبي، اعتمدنا في هذه الدراسة على مؤلفاته، ولا سيما مذكراته، والمدخل الذي كتبته السيدة أسماء رشدي للترجمة الإنكليزية لكتاب ابن نبي (وجهة العالم الإسلامي)، الباكستان، 1988. ومقالاته في جريدة (الشاب المسلم)، وجريدة (البصائر) عدد 9 سبتمبر 1938، وبحث محمد العربي معريش (ابن نبي والحركة الوطنية) بإشرافنا، وأطروحة السيدة فوزية بريون عن نظرية الحضارة عند ابن نبي وتوينبي (جامعة ميشيقان)، وكتاب أسعد السحمراني (مالك بن نبي مفكراً إصلاحياً)، ومقدمة محمود شاكر للظاهرة القرآنية، ط. 3، 1968، وغيرها.

الفصل الثالث

العلوم التجريبية

خصصنا هذا الفصل للطب وللعلوم بالمفهوم العام لها. فنتناول فيه ما أنتج الجزائريون في الطب والرياضيات والطبيعيات والفلك، وسنترجم لبعض الرواد منهم، وسنتحدث عن الطب الشعبي وعن جهود الفرنسيين في نشر نفوذهم عن طريق العلوم والعلاج الطبي، بما في ذلك رجال الدين منهم. وقد نصف نشأة مدرسة الطب وأوائل الجزائريين الذين دخلوها. ومدرسة العلوم وتطورها وأبرز المتخرجين من المدرستين.

لقد لاحظنا في الجزء الثاني من هذه الموسوعة الثقافية أن علم الطب قد تخلف كثيراً، وأن الاكتفاء بالتداوي بالأعشاب واللجوء إلى ما سمى بالطب النبوي وكتابة الآيات القرآنية والحروز (الأحجبة) وما إليها، كان هو الشائع عند عامة الناس. ولاحظنا أن بعض المسؤولين من باشوات وبايات كان لهم بعض الأطباء من الأجانب يحتجزونهم بعد عمليات الأسر (أثناء الجهاد البحري) ويستفيدون من معارفهم الطبية. ومعنى ذلك أنهم لم يكونوا ضد الطب الأوروبي من حيث هو، وأنهم لم يكونوا خرافيين على كل حال[1]. أما عامة الناس فقد كانت تلجأ إلى «الحكماء» المحليين أو العارفين بخصائص الأعشاب والعقاقير. ولكن أغلب العامة كانت تلجأ إلى الدراويش والسحرة الذين كانوا يعالجون بالتمائم والرقي والعزائم ونحوها.

هذه الظاهرة لم تتغير فجأة بعد الاحتلال. فقد مضت عقود قبل أن يقتنع الناس بالتداوي لدى الأطباء الأوروبيين. ولكن القناعة بأن هؤلاء لا

(1) كان لحسين باشا (الداي) طبيب خاص من أصل أسباني، وآخر من أصل ألماني، وكان لباي قسنطينة الحاج أحمد أيضاً أطباؤه، منهم إيطالي قيل إنه عالجه عدة سنوات ثم كتب وصفاً لحياته وملامحه. انظر جنتي دي بوسيه (عن المؤسسة الفرنسية في الجزائر)، باريس 1835، جـ 1، ص 524.

يملكون أسرار المهنة الطبية وقوة العلاج كانت موجودة منذ بداية الاحتلال، سواء عند الخاصة أو عند العامة. وإذا عدنا إلى وصف أدريان بيربروجر لتهافت الناس على الطبيب الفرنسي الذي كان ضمن الوفد الذي زار معسكر الأمير في الونوغة سنة 1837، ندرك تمكن تلك القناعة حتى عند قادة المقاومة، أمثال الحاج سيدي السعدي. ولكن علينا الآن أن نتتبع تطور العقلية الجزائرية في ميدان الطب والعلوم والرياضيات أثناء فترة الاحتلال.

الطب والتقاليد

ومنذ البداية أحدث الفرنسيون ثورة في عالم الطب والعلاج. فرغم أن الدلائل تدل على وجود بقايا الطب القديم عند الجزائريين فإن الرأي العام كان يميل إلى أن الطب قد انتقل إلى الأوروبيين، كما لاحظ ذلك ابن العنابي في كتابه (السعي المحمود).

والثورة التي أحدثها الفرنسيون تتمثل في عدة مظاهر. فهم قد نقلوا أطباءهم ووسائلهم إلى المراكز التي احتلوها من البلاد، وفتحوا المستشفيات العسكرية والمدنية والعيادات، وحاولوا التعرف على أمراض البلاد ووسائل علاجها بالطرق التقليدية، وأصدروا النصائح الطبية للأهالي وحثوهم على المداواة عندهم، وكانت مدرسة الطب من أول ما افتتحوا من المدارس العليا، وكان في كل مكتب عربي تقريباً طبيب ملازم. ولكن ردود الفعل عند الأهالي كانت مختلفة كما سترى.

وتبين للفرنسيين منذ البداية أن البلاد كانت صحية بهوائها وقلة أمراضها ومناعة سكانها. فقد ذكر السيد جنتي دي بوسيه الذي حل بالجزائر حوالي 1832 أنه سأل أوروبيين قطنوا الجزائر سنوات طويلة قبل الاحتلال فأجابوا جميعاً بأنها بصفة عامة بلاد صحية وأنه باستثناء الأراضي القريبة من المستنقعات فإن الحمى الخطيرة غير معروفة تقريباً، وأن الطاعون ليس معدياً، وأنه لم يتنقل أبداً عن طريق البر. وذكر من هؤلاء الأوروبيين: سولتز

قنصل السويد في الجزائر، وقارنيه Garnet الذي تولى القضاء مدة طويلة، ومارتن الذي كان موثقاً بالعاصمة. وثلاثتهم عاشوا في الجزائر أكثر من أربعين عاماً. كما ذكر دي بوسيه أسماء أخرى أجابت نفس الإجابة، وهم: ابن زعموم الذي قال عنه إنه كان مسؤول قنصلية توسكانيا في الجزائر منذ أكثر من عشرين سنة، والتاجر بونيفال الذي كان مهتماً بمسألة الطاعون والصحة، ثم ذكر الجراح العسكري الدكتور قيون Guyon الذي قام بأبحاث دقيقة حول الأمراض المعدية[1].

وقد شملت الثورة الفرنسية في مجال الطب نشر الإحصاءات وإجراء التجارب، وترجمة الآثار الطبية الجزائرية والعربية عامة، وإصدار النشرات والبحوث وتبادل الخبرات، وغير ذلك. والذي يرجع إلى المجلدات التي صدرت بعنوان (المنشآت الفرنسية في الجزائر) سيجد فيها إحصاءات كثيرة مفيدة للغاية عن أحوال الصحة والأمراض والمستوصفات والمتداوين فيها. وهو تقليد لم تكن تعرفه الجزائر من قبل. حقيقة أن هذه الإحصاءات كانت تنصب في أغلبها على الأوروبيين، ولكن المرء سيجد فيها بيانات هامة عن الوضع الصحي في مختلف المناطق وعن الأهالي أيضاً.

وقد أصدر الفرنسيون منذ فاتح يناير 1856 مجلة طبية باسم (الغازيت الطبية الجزائرية) ودامت أربعين سنة، وغطت الأخبار الطبية وبحوث العلماء والترجمات[2]. وفي هذه المجلة ترجم الدكتور بيرون رسالة في (الطب النبوي). كما ظهرت فيها ترجمة كتاب (الرحمة في الطب والحكمة) للسيوطي. وذكر لوسيان ليكليرك أن هذا الكتاب كان منتشراً بكثرة في الجزائر حتى أن بعضهم كان يضيف إليه[3]. كما أفادنا ليكليرك أن الفرنسيين

---

(1) جنتي دي بوسيه (عن المؤسسة الفرنسية في الجزائر)، مرجع سابق، ص 154 ـ 155.
(2) ظهرت في أول يناير 1856 واستمرت إلى 30 ديسمبر 1895. وكانت نصف شهرية.
(3) لوسيان ليكليرك (تاريخ الطب العربي) جـ 2، باريس 1876، ص 300 ـ 301. وعن بيرون انظر فصل الاستشراق.

وجدوا عدة كتب مخطوطة في الطب في الجزائر، لا سيما في قسنطينة مثل (تحفة الأريب عندما لا يحضر الطبيب) لمحمد الجيلاني، كما وجدوا رسالة في الطب لمحمد العياشي (أبو عبدالله). وقال إن كتاب داود الأنطاكي في الطب (التذكرة؟) كان كثير الانتشار في البلاد. وكان ليكليرك نفسه هو مكتشف آثار ابن حمادوش في الطب[1].

إلى سنة 1908 تقريباً كان الجزائريون مبتعدين عن الفرنسيين في مجال الطب ولا يقصدون حكماءهم للعلاج لأن فكرة العداء والخوف كانت هي المسيطرة. إن الثقة كانت مفقودة بين الطرفين. وهذا رغم قناعة الكثير من الجزائريين بمعرفة الفرنسيين لأسرار العلوم الطبية. لقد كان عامة الجزائريين يعرفون أن الفرنسيين قد ربطوا بين عناصر ثلاثة: الاستعمار والدين والطب[2]، ولم يكن من السهل عند الجزائريين الفصل بين الطب وغيره من ظواهر الاستعمار، رغم أن الفرنسيين كانوا يعزون موقف الجزائريين من أطبائهم إلى التعصب.

وفي هذه السنة (1908) ألقى الدكتور ديركل محاضرة عن موقف العرب (الجزائريين) من الطب الفرنسي. فقال إنهم في نظره، يمرون على الحضارة الفرنسية (الطب منها) دون الالتفات إليها، فهم كالأشباح في العصور الوسطى. ونسب إلى الجزائريين الاعتماد على القدرية لأن كل شيء عندهم «مكتوب». وجاء الدكتور المذكور بنصوص قرآنية تؤكد كلامه في ظاهر الأمر. وأخبرنا أن الجزائريين ما يزالون يتعالجون بالأدوية المعروفة

(1) نفس المصدر، ص 317. من بين ما وجده منتشراً في الجزائر أيضاً كتاب (ذهاب الكسوف) في الطب، وهو من تأليف عبدالله بن عزوز المراكشي. انظر عنه الجزء الثاني من التاريخ الثقافي. وعن دور ليكليرك في التعريف بابن حمادوش انظر كتابنا (الطبيب الرحالة)، الجزائر 1982.

(2) انظر كتاب يافون تورين (المواجهات الثقافية)، 1971. وتشير بعض التقارير والآراء الفرنسية إلى أن الجزائريين كانوا يقصدونهم للعلاج منذ وقت مبكر، انظر لاحقاً.

لديهم منذ قرون، مثل الحشائش والمشروبات وأنواع الثمار. وقد يطلب المريض منهم نصيحة حكيم تقليدي فيقترح عليه أكل شيء أو أخذ حمام، أو نحو ذلك. وليس هناك تلقائية عندهم لطلب الدواء من الحكيم الأوروبي. ولكن الدكتور ديركل أقر بأن الجزائريين قد أخذوا يغيرون من وضعهم ويقبلون بالتدرج على الطب الأوروبي. ولذلك نصح أن يتعلم الأطباء الفرنسيون لغة الأهالي لكسب ثقتهم (وقد فعل رجال الدين ـ المبشرون ـ ذلك)، ولاحظ أن الترجمة بين الحكيم والمريض لا تؤدي المقصود. وقد ربط ديركل بين صحة الشعب وحضارته إذ أن التأثير على الصحة يعني بالضرورة التأثير الحضاري عليه. والغريب أن ديركل لم ينصح بنشر الطب بين الشباب الجزائري لكي يعالج الجزائريون بعضهم بعضاً. فاحتكار الطب كان من الظواهر الاستعمارية أيضاً. وقد أقر ديركل أن هناك تقاليد اجتماعية، مثل دخول البيوت، لا بد من مراعاتها[1].

وقبل أن نتحدث عن العلاج نذكر أنواع الأمراض التي كانت شائعة. وقد حاول الفرنسيون دراسة المجتمع الجزائري وحصر هذه الأمراض سواء من اختلاطهم بالشعب أو برجوعهم إلى النصوص المكتوبة مثل مؤلفات ابن حمادوش (القرن 18 م). ومن الأمراض التي كانت شائعة: الجدري الذي كان يشوه الوجوه ويتسبب في وفيات كثيرة، كما كان يتسبب في عاهات كالعمى والصمم. وكان ينتشر بطريقة العدوى. وكانت لهذا المرض أوقات ينتشر فيها أكثر من غيرها. ومنها الكوليرا، وكانت تظهر من وقت إلى آخر أيضاً. وقد ادعى الفرنسيون أنها انتقلت إلى فرنسا من إيران، ثم من فرنسا إلى الجزائر، سنوات 1849 ـ 1851. ففي السنة الأولى انتشر المرض في الولايات الثلاث وتسبب في وفيات كثيرة (782 من 1042 إصابة). وكثيراً ما ربط الفرنسيون بعض الأمراض بالحج، ولذلك كانوا يجدون سبباً في منعه تماماً تفادياً للعدوى. وقد ادعوا أن مرض الكوليرا سنة 1850 قد انتشر من

(1) ديركل «محاضرة عن الطب الفرنسي وموقف العرب منه»، انظر مجلة الجمعية الجزائرية SGAAN (1908)، ص 22 ـ 32.

تونس وتسرب إلى المناطق الشرقية من الجزائر حتى تعطلت أسواق كثيرة خوفاً من زيادة انتشاره. ففي بجاية ونواحيها أصيب بالكوليرا حوالي 3000 شخص. وفي سيدي عقبة جاء الوباء من تونس عن طريق وادي سوف فأصيب به حوالي 385 شخص في سيدي عقبة وحدها. كما عانت منه بسكرة، ولكننا لا نعرف عدد الإصابات.

وفي سنة 1865 انتشر الجدري في الجزائر، ثم امتد إلى عدة نواح، منها زواوة. وخوفاً من أن يستفحل أمره أمرت السلطات الفرنسية بتعلم طريقة علاجه عن طريق التلقيح، بينما كانت من قبل تدعى أن «الأهالي» غير قادرين على استيعاب علوم الطب والاستفادة منها. كما نشرت عن طريق جريدة (المبشر) الرسمية النصائح الطبية في تفادي مثل هذه الأمراض الخطرة وطريقة العلاج منها والحث على الاتصال بالأطباء الأوروبيين والتردد على المستشفيات[1].

وكانت نكبة 1867 (وباء ومجاعة. . .) مدعاة للحديث عن الأمراض وزيادة الحاجة إلى العلاج، وظهر منها عدم استعداد الإدارة الفرنسية لمواجهة الأخطار المحدقة بالصحة العامة. فقد انتشرت الكوليرا بعنف نتيجة سوء الأحوال الاقتصادية (المجاعة نتيجة الجراد والجفاف، وبعض الزلازل). ولم تصب الكوليرا الأوربيين لحسن وضعهم الاقتصادي واتخاذهم أسباب الوقاية[2].

بالإضافة إلى مرضي الجدري والكوليرا، ظهرت الأمراض الجلدية، والإسهال، والحمى، وفقر الدم، ومرض المفاصل (الروماتيزم)، وأمراض الكبد والطحال، والمسالك البولية، والضعف الجنسي. ونضيف إلى ذلك أمراض العيون سيما في بعض المناطق الصحراوية، والتيفوس، والجنون، والحمق. أما أمراض النساء فمنها الإجهاض (الإسقاط)، ولاحظ بعض

(1) بحث إبراهيم الونيسي عن دور جريدة (المبشر) ـ رسالة ماجستير.
(2) انظر الجزء الأول من الحركة الوطنية (عن الجوائح ونتائجها).

الدارسين أن المصابين ببعض الأمراض المذكورة لا يعيشون طويلاً لأن المرض سرعان ما يقضي عليهم. ولا بد من الإشارة إلى أمراض أخرى كالصفير (بتضعيف الفاء)، والربو، والأورام، والهيستيريا، والصرع، والعقم، ولدغة الحشرات السامة كالعقارب والثعابين، ثم الكلب؛ وقد لاحظ الأطباء ندرة مرض الزهري بين الجزائريين، وكان من الأمراض التي أدخلها الفرنسيون معهم.

وعقيدة الشعب في الطب والعلاج مع ذلك كانت قوية. ولكن الجهل جعلهم يتجهون إلى الاستعمالات التقليدية واللجوء إلى حكمائهم ومرابطيهم. كما أن احتكار الطب والعلاج من قبل الفرنسيين جعل الجزائريين لا يقصدون المستشفيات الفرنسية. وقد قيل إن الوزير الفرنسي المسؤول على الجزائر أمر سنة 1849 بأن يتوجه الأطباء الفرنسيون أنفسهم إلى بيوت الأهالي للعلاج دون مقابل. وكانت الوزارة تعتقد أن ذلك يساعد على التقارب مع الجزائريين ودمجهم في المجتمع الفرنسي. كما أن السلطات أنشأت دوراً خاصة بالأيتام والعجزة ونشرت بينهم فكرة العلاج. ففي 1849 كان حوالي 600 طفل يتيم في هذه البيوت. وقد ازداد العدد كثيراً بعد جوائح 1867. وشاركت الكنيسة بمؤسساتها الطبية في جلب الناس إلى النصرانية. ولارتباط الطب والعلاج بالسلطة الإدارية التي تجعل من العلاج وسيلة لنشر الحضارة وبالكنيسة التي تجعل من العلاج وسيلة للتنصير ـ كان الجزائريون يتوجسون خيفة من الاختلاط بالفرنسيين سواء في مجال العلاج أو في مجال التعليم. ولكن ذلك لا يعني المقاطعة المطلقة، كما رأينا. إن السلطات الفرنسية جعلت أيضاً من العلاج الصحي وسيلة للمقارنة بين تأخر المسلمين وتقدم الفرنسيين، وبين بؤس العهد العثماني وسعادة العهد الفرنسي.

وأمام تحفظ الجزائريين من تقديم أنفسهم لمعالجة الفرنسيين، لجأ هؤلاء إلى مختلف المغريات. من ذلك الإعلان على أن التلقيح طريقة يستعملها أمراء المسلمين مثل باشا مصر وسلطان اسطانبول، وكذلك

العلماء. كما أعلن الفرنسيون عن مجانية العلاج، وأمروا أطباءهم بالتوجه مباشرة إلى بيوت الجزائريين، كما ذكرنا[1]. كما أنشأ الفرنسيون مدرسة للطب سنة 1857 بمدينة الجزائر وسمحوا لبعض أبناء الجزائر بدخولها. وسنتحدث عن هذه المدرسة بعد قليل.

درس الفرنسيون الأحوال الصحية والتقاليد الطبية في الجزائر منذ الاحتلال. وتخصص بعضهم في ذلك باعتبارهم جزءاً من المكاتب العربية التي سماها بعضهم «همزة الوصل» بينهم وبين الجزائريين. ومن هؤلاء الطبيب ايميل لويس بيرتيراند الذي نشر كتاباً هاماً سنة 1855، بعد تجاربه حوالي عشر سنوات في الميدان، وسنعرض إليه، كما ظهرت مؤلفات أخرى تراثية أو خاصة بجهة من الجهات[2]. فنشر الدكتور رينو Raynaud كتاباً عنوانه (شهر في الأوراس)، وآخر تحت عنوان (الأمراض الزهرية والجلدية لبربر الأوراس). وكذلك كتب الدكتور باريس Paris (فتح Trepanon الجمجمة عند أهل الأوراس). ومن جهته كتب الدكتور شالان Challan عملاً عن (النظافة الصحية عند قبائل قلعة نابليون)، وألف الدكتور ريشار كتاباً بعنوان (أسرار الشعب العربي).

أما الدكتور ليكليرك فقد كتب عملاً بعنوان (مهمة طبية في بلاد القبائل)، ولكن معظم أعماله الأخرى كرسها للتراث الطبي العربي، فنشر عن تاريخ الطب عند العرب جزئين، وترجم عدة أعمال أخرى. ومنها ترجمة ما تركه عبد الرزاق بن حمادوش. فقد كتب ليكليرك مقالة عنوانها «ملاحظات حول طبيب جزائري من القرن الثامن عشر وبعض التعميمات عن الطب والصيدلة الأهلية»[3]. وجاء فيها بمقدمة عن الطب في بجاية وغيرها من مخطوط كتاب الغبريني (عنوان الدراية). وذكر أن كتاب ابن البيطار والأنطاكي وابن حمادوش كانت منتشرة، وأنه عرف عن وجود نسخة من

(1) القرار أصدره الحاكم العام راندون سنة 1852.
(2) انظر عنه لاحقاً.
(3) مجلة الغازيت الطبية الجزائرية السنة 5، 1860، ص 78 ـ 83.

كتاب ابن حمادوش في العقاقير والأعشاب (وهي النسخة التي جاء بها بيروبروجر إلى المكتبة العموميـة الجديدة. واستخرج حياة ابن حمادوش من إشارات وردت في كتابه، وذكر ما توافق فيه مع ابن سينا والأنطاكي وما اختلف عنهما، والتجارب التي قلد فيها النصارى، وجاء بنماذج من مواد كتاب ابن حمادوش مثل البن، والدارسيني، والزئبق، والكنكينا. ثم ذكر قائمة بالأعشاب والعقاقير والأسواق المتوفرة فيها وباعتها من الجزائريين في وقته.

والباعة هم بنو ميزاب والعرب الرحل (البدو) والزواوة (القبائل)، واليهود. وكانوا جميعاً يبيعون بضاعتهم في العاصمة وغيرها. وأهمهم، حسب رأي ليكليرك، هم الميزابيون، فقد وصفهم بالتحضر وقال إنهم يملكون دكاكين ذات أدراج ورفوف، عليها اسماء الأعشاب والعقاقير. واليهود أقل اهتماماً بالأدوية، ولكن اهتمامهم كان منصباً على العقاقير المستعملة في الصناعات. وأما العرب الرحل (البدو والعشابة) فقد كانوا يبيعون الأعشاب والأدوية في الأسواق، وكانوا يضعونها في أكياس أو في صرائر (ج. صرة) أو في قراطيس. ويرى المرء باعة الأدوية في كل الأسواق، حسب قوله. وكان الزواوة يملكون مستودعات حيث يأتي التجار الجوالة ويأخذون منها حاجتهم. وقد رأى ليكليرك نوع هذه المستودعات في تاقموت وحدادن قرب قلعة نابليون، وسمع بوجود مثلها في قرية علي بن حرزون، قبيلة بودرار. وكان للفرنسيين زيارات سنوية لهذه المستودعات،. وقد منعوا بعض الأدوية مثل «الكنثريد» ونصح ليكليرك باتخاذ إجراءات لمعرفة ما يجري عند الأهالي في هذا المجال. وقال إنهم حذرون من استعمال السموم.

ذكر ليكليرك قائمة من الأدوية التي يجدها الإنسان في الدكاكين الأهلية بصفة عامة، وعند الجوالة أو الرحالة بصفة أقل. وفي هذه القائمة نجد: الأفيون، وحبة حلاوة، وجوزة الطيب، ولسان العصفور، والزعفران، والجاوي (واستغرب ليكليرك كيف أن كتاب ابن حمادوش لم يحتو على

الجاوي) الذي قال إنه يستهلك بكثرة في الجزائر. ومن الأعشاب التي قال عنها إنها طرقة وتباع في سوق شارتر (عمار القامة حالياً) بالعاصمة: السدابة Sedab والفجلة، وفي القائمة التي ذكرها هناك 120 اسماً للأعشاب الجافة وحوالي 60 اسماً من النباتات الطرية[1].

وقد قام محمد بلعربي بإعداد أطروحته عن (الطب العربي في الجزائر) وناقشها سنة 1884. ثم في آخر القرن (1896) ناقش الدكتور أرموند ريشاردو A. Richardot أطروحته وعنوانها (الممارسات الطبية لأهالي الجزائر).

ويمكننا مواصلة ذكر نماذج أخرى صدرت بعد فاتح القرن، ولكن تجب الإشارة إلى أن اهتمام الفرنسيين بالطب الشعبي كان في الخمسين سنة الأولى للاحتلال أثناء حرصهم على معرفة الجزائريين، أما منذ فاتح القرن فقد ساد الطب الحديث ودخل بعض الجزائريين المجالات الطبية والصيدلية، وانحصر الطب الشعبي في السحر والخرافات في الأرياف خاصة، كما ستلاحظ.



ولنقل كلمة عن كتاب بيرتيراند الذي يعتبر ربما أوفى كتاب عن (الطب والنظافة الصحية عند العرب) في منتصف القرن الماضي. وقد قال المؤلف إنه عمل في مختلف المكاتب العربية بين 1848 ـ 1853 وكلف بإنشاء الملجأ الطبي الإسلامي في العاصمة. وبذلك تمكن من جمع المعلومات والمصطلحات وأسرار الطب الشعبي، وتعلم العربية الدارجة. وفي المقدمة قال إن الجزائر من المستعمرات الجديدة ولا يمكن لفرنسا أن

(1) نفس المصدر، ص 81 ـ 82. انظر أيضاً في نفس المصدر ما ذكره الدكتور بايلن BAELEN عن حالة الطب والصحة في سوف وتقرت وغيرهما عبر رحلة قام بها في سطيف وبوسعادة والديس وبسكرة. انظر القازيت أعداد 25 مايو، 22 مايو، 20 مايو، 1856.

تتوغل فيها وتتسرب إلى دواخلها إلا بدراسة حاجة الأهالي ومعرفة اتجاهاتهم ومزاجهم بهدف الإصلاح، دون المساس بهم بطريقة مؤلمة، واعتبر الجزائر حقلاً مفتوحاً على مصراعيه للتجارب. ومن رأيه أن أعمالاً هامة ألفت حول الجغرافية والتاريخ والتجارة والتشريع والزراعة والعدل. وبقي أن يعرف الفرنسيون الأحوال الاجتماعية للأهالي، وهو دور المكاتب العربية، في رأيه[1]. واقترح أن يخاطب الفرنسيون، بالنسبة للطب والصحة، بما جاء به القرآن نفسه، ومعناه أن «من أحيا نفساً واحدة فكأنما أحيا الناس جميعاً». ونصح الأطباء أن يدخلوا إلى قلوب الأهالي عن طريق هذا النص القرآني. والظاهر أن بيرتيراند كان متفائلاً، فالمكاتب العربية وأطباؤها لم يكونوا للعلاج فقط ولكنهم كانوا رموز قمع وإرهاب، ومهما كانت نية الطبيب فهو داخل ضمن هذا الرمز المخيف[2].

ومن جهة أخرى أشار بيرتيراند إلى أن من عادة الجزائري عدم الذهاب إلى المستشفى وأنه يفضل العلاج في بيته. وليس للجزائريين في الماضي مستشفيات عامة أو مشتركة. وكانوا يلحقون ملاجىء بالمساجد، ينزل بها المرضى والعجزة. ولكن كانت لديهم مؤسسات خيرية (الوقف) لرعاية هذه الأماكن وحماية الدين. ونوه بأن الأمير عبدالقادر قد جدد في هذا المجال عندما نصت قوانين الجيش في (وشاح الكتائب) على وجود الأطباء

(1) كان نشاطه وكتاباته في العهد المعروف بالحكم العسكري، أي من 1830 إلى 1870. وكانت المكاتب العربية (العسكرية) هي أساس هذا الحكم.

(2) بيرتيراند (الطب والنظافة الصحية لدى العرب) Médicine et hygéne chey les Arabes، باريس 1855، ص 9 ـ 13. ولهذا الكتاب عنوان فرعي طويل يصف محتواه وهو: دراسات عن ممارسة الطب والجراحة لدى مسلمي الجزائر ومعرفتهم لوظائف الأعضاء (أناتومي) والتاريخ الطبيعي، والصيدلة، والطب الشرعي، وحالتهم المناخية والبيئية وممارساتهم في ميدان الصحة العامة والخاصة وأمراضهم وعلاجاتهم واستعمالاتهم. وكل ذلك مسبوق بنظرة عن الحالة العامة للطب في الدول الإسلامية الرئيسية، وقد أهداه المؤلف إلى الجنرال دوماس، مستشار الدولة ومدير شؤون الجزائر في وزارة الحربية (انظر لاحقاً).

والجراحين وتوفير جميع الوسائل للمحافظة على الصحة وتوفير العلاج والراحة للجنود. وجاء في ذلك النص أيضاً ما على الطبيب أن يكون عليه من الانشراح أمام المريض والاحترام وطيب المعاملة، كما أن إجراءات الأمير خصصت للأطباء الأجور اللازمة والغذاء. ولم تكن هذه الإجراءات خاصة بالجيش بل شملت الشعب الذي حارب معه. ولاحظ الطبيب بيرتيراند أن الطب قد تخلف عند الجزائريين بعد الأمير عبدالقادر، ومع ذلك فإنهم ظلوا يحترمون الطبيب احترامهم لعلمائهم.

وحين درس بيرتيراند تطور نظرة الجزائريين في الطب والعلاج، وجد أنهم فقدوا الكتب الطبية التي كانت لهم، وعوضوا ذلك بالأحجبة والحروز، وبقيت لديهم فقط أوراق مكتوبة في فوضى وتحتوي على نصائح علاجية، وهي تخلط بين الأدعية والطب. وللأهالي أسماء أعلام يعتبرونهم «أطباء»، مثل سيدي علي بن سليمان، وسيدي عبدالله بن باطو، وسيدي عبدالله بن العاصي، الخ. ويوجد عندهم الأحاديث النبوية التي يرجعون إليها في التطبب، وكتاب الهارونية الذي يضم نصائح وتعاليم علاجية، وكتاب داود المصري. وقد اعترف بيرتيراند أنه كان للجزائريين كتب في الطب، ولكن الاحتلال أدى إلى نهبها، فقد كان باي قسنطينة (صالح باي) قد أوقف عدة كتب في الطب على الزوايا، مثل التذكرة لداود الأنطاكي وكتاب (؟) أحمد زروق الفاسي. ولكنها اختفت بعد احتلال المدينة[1]. ومن الكتب التي ما زالت شائعة عندهم في وقته كتاب البوني الذي يصف الحروف وحساب ايقش، وكان كثير الرواج.

وشاع عند العرب الإيمان بالخرافة وعقيدة المرابط، ورسخ عندهم وجود الجن في المرضى، وهو سبب معاناة المريض. وليس هناك سبيل إلى العلاج منه غير الحجاب الذي يحميه، وكلما حدث مرض أسرع صاحبه إلى المرابط (الطبيب) ليحميه منه بكتاب حجاب أو حرز. وشاعت أيضاً عندهم

---

(1) انظر فصل المنشآت الثقافية، فقرة المكتبات.

عبارة التوكل، فكل الأمور «مكتوبة» ومعزوة إلى إرادة الله، ولذلك كانوا لا ينفكون في رأيه يكررون عبارة «إن شاء الله». ومع ذلك قال بيرتيراند إن العرب (الجزائريين) قد اهتموا كثيراً بالحيوانات، ولا سيما الخيول والإبل لأن حياتهم متوقفة عليها ومتصلة بها، ونوّه بكتاب دوماس (خيول الصحراء) الذي كتبه وجمع معلوماته أثناء وجوده في الجزائر، من العلماء والأعيان.

وكدليل على احترام العرب للأطباء وثقتهم فيهم ذكر بيرتيراند أن الجزائريين الذين اعتقلهم الفرنسيون ونفوهم إلى أماكن بعيدة مثل (سان مرغريت) قد قصوا على مواطنيهم، بعد إطلاق سراحهم، تجاربهم مع الأطباء الفرنسيين، ومن ذلك أنهم جاؤوا لزيارة هؤلاء الأطباء بعد تسريحهم اعترافاً لهم بالجميل على علاجهم. وبنى بيرتيراند على ذلك فكرته القائلة إن الأهالي يرحبون ـ خلافاً لما كان شائعاً ـ بالأطباء الفرنسيين، لمصلحتهم البدنية، وحث على أن يدخل الطب الفرنسي أيضاً مجال المهمة الحضارية التي تزعم فرنسا أنها جاءت بها. وها هم الجزائريون يدخلون الجيش الفرنسي، وها هم رؤساؤهم يعملون في الإدارة والقضاء، فلماذا لا يكون التأثير عن طريقهم، ففي نظره يجب الربط بين الطب والسياسة والنفوذ الفرنسي. إن على الأطباء الفرنسيين أن يلعبوا هذا الدور، عن طريق «التأثير المعنوي» لفائدة تمدين العرب ونشر النفوذ الفرنسي. ومن الأمثلة التي ذكرها بيرتيراند على «وحشية» الممارسات الطبية، طريقة الولادة، ونادى بالتخلص من هذه الممارسات وحث الأطباء الفرنسيين على دراسة تأثير تعدد الزوجات وتعاليم القرآن على الأهالي، سيما على المرأة[1].



(1) بيرتيراند، مرجع سابق، ص 48، 67، 549، وهنا وهناك. ولهذا الطبيب كتابات أخرى حول الموضوع، منها: الكوليرا في الجزائر 1849، 1850، 1851. وأعمال الجمعية الطبية للجزائر 1853، وأمراض العيون في الجزائر وعلاجها عند العرب، =

أشرنا إلى تأليف ريشاردو سنة 1896، وهو عمل صغير الحجم تناول فيه أشهر الأمراض في الجزائر على عهده، وقد لخصها في ثلاثة، وهي: حمى المستنقعات، والزهري (السيفليس) والجدري. وكان حمدان خوجة في أول الاحتلال قد ألح على وجود بعض هذه الأمراض، مثل حمى المستنقعات لتنفير الفرنسيين من الاحتفاظ بالجزائر. ولكن الزهري والجدري جاءا مع الفرنسيين. وهناك أمراض أخرى جاءت معهم أيضاً، ومن رأي الدكتور ريشاردو أن هناك أمراضاً شائعة في الريف وأخرى في المدن، وأن لكل بيئة أطباءها الشعبيين. واشتهرت في الريف أسماء مثل (بوموس)، وهو «الطبيب» المداوي بالوسائل المعروفة للحجامة والختان والكي. أما (بو عجب) فهو «الطبيب» الذي يستعمل الخرافات ويلجأ إلى السحر ونحوه كالأحجبة وخط الرمل. وهذان الطبيبان متنافسان على الفوز بالمريض وإظهار الشفاء. وكلاهما جاهل ولكن فيه فطانة. وكان أطباء المدن أيضاً يلجأون إلى الخرافة، وهم طبعاً غير الأطباء الفرنسيين. وقد ذكر ريشاردو مجموعة من الأمراض الأخرى وعلاجها الشائع عند الأهالي وكيف يمكن للطب الحديث أن يعالجها.

ولذلك أوصى في آخر كتابه بتوسيع التسهيلات الطبية للأهالي في البلديات، لأنه لاحظ أن المستفيدين من الطب هم الأوروبيون فقط. وطالب بجعل (الكينا) تحت تصرف الأهالي ضد حمى المستنقعات، ونصح بوضع بيان بالعربية لطريقة استعمال هذا الدواء، وكذلك نصح بنفس التسهيلات حول مرض الزهري، بإنشاء محطات علاجية لدى «الأطباء الاستعماريين». ـ هكذا التعبير الأصلي ـ لكي يوزعوا الجرعات اللازمة على المصابين من الأهالي. أما عن الجدري فقد نصح بالتلقيح ضده إجبارياً. وأكد أن الأهالي

= 1854، وملاحظات على البيئة بناحية ثنية الحد، ثم حول إنشاء المستشفيات العربية. وهناك غيرها. انظر مقالته لاحقاً.

وذكر بيرتيراند أن الجزائريين في وقته كانوا يعالجون بالأعشاب الآتية: الخنجلان والحرمل والسنوج، والزيت وجوزة الطيب الخ..

لن يعارضوا ذلك لأنهم يرون في الأطباء الفرنسيين «محررين» لهم. وهم خاضعون تماماً لعلاجهم. وهذا يؤكد ما ذهب إليه الدكتور بيرتيراند من أن الجزائريين يكنون احتراماً خاصاً للأطباء والحكماء عموماً.

وامتدح ريشاردو إنشاء بعض المستشفيات في المناطق العربية، وهي مراكز خاصة بالأهالي. ونصح بأن تسند إدارة هذه المراكز إلى الأطباء الداخليين أو إلى الآباء البيض (المنصرين) في بعض المناطق. وأوصى باحترام العادات والتقاليد. كذلك نوّه ببعثة الحاكم العام الطبية إلى الأوراس للاطلاع على تقاليد التوليد، وكانت البعثة تقودها السيدة شيلييه، ولاحظ أنها قد استقبلت استقبالاً حسناً وأن الأهالي قدموا لها المعلومات حول الولادة. وليست بعثة الأوراس هي الوحيدة، فقد بعث الحاكم العام عندئذ (جول كامبون) بعثات مشابهة إلى مناطق أخرى. وفي نظر ريشاردو أن هذه الطريقة ستجعل فرنسا تؤدي مهمة كبيرة لدى الأهالي، وهي الخدمة الصحية، والصحة هي أغلى ما يملك الإنسان[1].

ولا شك أن الأطباء الجزائريين الذين تخرجوا بالشهادات العليا، رغم قلتهم، قد كتبوا أطروحاتهم حول مواضيع اختاروها وتناولوا فيها الأمراض وعلاجاتها في ضوء الطب الشعبي والحديث. ولكننا الآن لم نطلع على هذه الأطروحات. وربما غيرنا سيفعل ذلك غير بعيد[2].



وعقيدة الطب عند الجزائريين كانت دينية واجتماعية. فالدين كان يحث

(1) الدكتور ريشاردو (الممارسات الطبية لأهالي الجزائر)، تولوز، 1896. ويجب التنويه هنا بالنشرات الطبية التي كان يصدرها الفرنسيون مثل (الجزائر الطبية)، ومثل (النشرة الطبية للجزائر). ولكننا لا ندري مدى مساهمة الأطباء الجزائريين في هذه الدوريات.

(2) مثلاً أطروحة ابن التهامي في أمراض العيون (؟) وأطروحات مرسلي، وبريهمات، وموسى. من الرعيل الأول. وقد اطلعنا نحن على أطروحة ابن العربي.

على معرفة الطب والوقاية من الأمراض، ويحث على العلاج وحفظ الصحة - صحة الأبدان -. أما من الناحية الاجتماعية فالممارسات للطب والعلاج لم تتوقف أو تضعف. وكانت على نوعين على الأقل، نوع «علمي» قائم على التجربة والملاحظة واستخدام الوسائل المادية بطريق عقلية، ولكن الجهل والتخلف والاستعمار منعت من تطوير الممارسات لكي تصبح علمية بمعنى الكلمة، اللهم إلا في فترة متأخرة. أما النوع الثاني من الممارسات فقد كان «خرافياً» قائماً على السحر والشعوذة، وبعيداً كل البعد عن الدين والعلم، وقد أشرنا إلى ذلك.

في عهد الأمير عبدالقادر وجدنا القيادة الوطنية كانت تهتم بالطب حسب الامكانات المتوفرة، ولم تكن تمارس الشعودة ولا كانت ضد التداوي الخالي من الدعاية والتمويه. يقول محمد بن الأمير عبدالقادر في (التحفة) إن والده قد أحدث ما كان معروفاً عن ملوك المغرب، وهو إنشاء المستشفيات (البيمارستانات) لمرضى جنوده في مختلف المقاطعات. وقد عين الأمير في كل مستشفى (بيمارستان) أربعة أطباء، يرجع أمرهم إلى طبيبه الخاص، وهو أبو عبدالله (محمد) الزروالي. وقيل عن محمد الزروالي إنه كان ماهراً في علم الطب وكان مشهوداً له بذلك. ولم يكن الزروالي بالطبع على نمط الأوربيين في علمه أو متخرخاً من مدرستهم. فنحن لا نعلم حتى أين تمهر في هذه الصنعة، ولعله إنما وصل إلى ذلك عن طريق الوراثة والتجربة. يقول صاحب (التحفة) عنه إنه كان «عالماً بخواص الأعشاب على اختلاف صنوفها، وكان يخرج الرصاص من داخل العضو المصاب بوضع عشب على مدخله فيخرج بعد بضع ساعات من موضعه بسهولة دون ألم»[1].

وقد أكد ذلك الفرنسيون الذين زاروا معسكرات الأمير. فكتب توستان دي منوار (سنة 1841) أن في جيش الأمير طبيبين بلقب باش جراح (كبير

---

(1) تحفة الزائر، 203/1، ط 1. انظر ما قاله الدكتور بيرتيراند عن الموضوع سابقاً. وقد نوّه بما جاء في (وشاح الكتائب) من تعليمات حول الصحة والطب في عهد الأمير.

الجراحين). وكان الجراحون عادة من المرابطين، حسب قوله، أي أنهم كانوا من العلماء ورجال الدين. ولكن دي منوار ذهب، لأسباب معروفة، إلى أن العرب يثقون في الأطباء الفرنسيين أكثر من الأطباء الأهالي. ونفهم من كلام دي منوار أن الجزائريين لم يكونوا أبداً ضد الطب المتقدم، كما كانت تدعى السلطات الفرنسية. وقد زاد منوار ذلك تأكيداً بقوله إن كلمة «طبيب» عندهم كلمة سحرية، وهي وسيلة للدخول إلى نفوسهم وإلى معرفة دواخلهم، ونصح بأن ممارسة الطب من قبل أناس (فرنسيين) متعلمين وغير مرتبطين بمصالح ولهم ضمائر حية، ستكون ربما إحدى الوسائل الأكثر نجاعة لتسريب الحضارة الفرنسية بين الجزائريين. وزعم أن الفرنسيين استطاعوا أن يخففوا من تأثير العديد من الأمراض عنهم[1].

ونفس هذه الملاحظات تقريباً أبداها أدريان بيربروجر الذي زار معسكر الأمير، على رأس وفد هام، سنة 1837. فقد تحدث عن احترام العرب للأطباء وسحرية كلمة طبيب بينهم أيضاً، وكذلك كلمة حكيم. وقد وصف كيف تجمهر حولهم الجنود عندما علموا أن طبيباً كان ضمن الوفد، وأن كل من له شكوى من مرض تقدم من الطبيب الفرنسي المرافق، بما في ذلك بعض قادة الجيش[2]. ولكن بيربروجر لم يحدثنا ـ كما فعل زميله دي منوار ـ عن أطباء الأمير ولا كبير أطبائه محمد الزروالي. ومهما كان الأمر فإن الشهادتين تثبتان أن الجزائريين لم يكونوا مقاطعين للأطباء الفرنسيين. وربما كانت المقاطعة مقتصرة على العامة الذين كانوا يخشون على أنفسهم من المزج بين الدين والطب، أو لأسباب لغوية وحواجز حضارية أخرى.

وهناك ممارسات تبدو في غاية العقلنة، رغم التقاليد، كان يمارسها الخبراء في كل قبيلة وقرية. وهي ممارسات قائمة على الطب الشعبي. وهو

(1) توستان دي منوار، مذكرات، نشرها مارسال ايمريت (المجلة الإفريقية)، 1955، عدد 442، ص 141 ـ 146.

(2) زيارة إلى معسكر الأمير في ونوغة، سنة 1837 ـ 1838، باريس؛ وقد ترجمنا هذا العمل إلى العربية.

مزيج من الطب الديني والعلمي والوراثي. وقد تحدث الأوروبيون عن بعض هؤلاء الأطباء الشعبيين. فالضابط ريشارد قد سجل قائمة بأسمائهم. وهم كما قال آخر، ليسوا من خريجي المدارس، بل كانوا لا يعرفون حتى الكتابة والقراءة، ولعلهم كانوا يعتقدون أنها غير مفيدة لهم، ولا يقوم هؤلاء «الأطباء» بأي بحث في الموضوعات الطبية. وإنما كانوا يتعلمون بالوراثة والملاحظة والتجربة، ولهم ذكاء فطري، وقد لاحظ أحد الفرنسيين أن أعلام الطب «الإسلامي» أمثال الرازي وابن سينا وابن رشد، غير معروفين حتى للمتعلمين من الجزائريين سنة 1870. وهذه الحالة في الواقع، حجة على الفرنسيين أنفسهم. واستغرب ذلك الفرنسي من أن كتب الأطباء العرب التي سيطرت على المدارس الأوروبية إلى منتصف القرن السادس عشر أصبحت مجهولة عند أحفادهم[1]. وهو تعليق يذكرنا بتعليق الدكتور شو عن الجزائريين في القرن الثامن عشر.

ومن الأطباء الشعبيين من حذق عملية ثقب الجمجمة، ومن يعرفون كيف ينزعون الأسنان بحذق ويمارسون الحجامة، ويقومون بختان أحفادهم وأبناء العشيرة، ولهم طرقهم الخاصة وآلاتهم التي تُجبر الأعضاء المكسورة. وقد وصف الدكتور بيرتوراند Bertherand ذلك في تأليفه السابق، فقال: «إن لعرب الجزائر اليوم عدداً أكبر من الأطباء، أو بالأحرى عدداً من الأفراد الذين يمارسون فن العلاج الطبي، ويمكن تقسيم هؤلاء إلى قسمين، حسب درجة تعلمهم: أولئك الذين يمارسون فن العلاج الطبي، ويمكن تقسيم هؤلاء إلى قسمين، حسب درجة تعلمهم: أولئك الذين يمارسون الطب التقليدي (الأطباء)، وأولئك الذين يجمعون إلى معرفة الطب معرفة أخرى واسعة في العلم والدراسة. ولهم أيضاً قدرة على الكتابة عن الأدوية، وهؤلاء هم (الحكماء) أو الأطباء العلماء. وهناك صنف ثالث في نظره، وهم المداوون أو الأطباء الذين يسهرون على عملية جراحية داخلية. وصفة (المداوي) هنا

(1) الضابط فيون VILLONT «دراسات جزائرية» في مجلة (روكاي) 1870، ص 478.

تعني الطبيب الذي يأتي بالدواء الذي يستعمله بنفسه والذي يصفه للمريض. وهناك أيضاً اسم (الجراح) وهو القادر على إجراء عمليات جراحية واستعمال العلاج المناسب للبرء. وفي الصحراء قال الدكتور بيرتيراند إن هناك (الخبير) الذي يعني الدليل ومرشد القوافل، ولكنه يعني أيضاً عند أهل الصحراء العارف بأمور الصحة الواجبة لكل منطقة والأدوية اللازمة لأمراضها، مثل عضة الثعبان ولدغة العقرب والكسور[1].

أما عند الحضر فقد أخبرنا الضابط فيون بأنهم لا يعرفون الطب وأنواع العلاج لانتشار الجهل بينهم، وشيوع الخرافة. وتكاد الجراحة عندهم تنحصر في ممارسة الحجامة والختان وخلع الأسنان.

وأما في الريف فالأطباء هم كبار الأعراش، وهم حكماؤها الذين مارسوا مهنتهم مدة طويلة حتى أصبحت لديهم خبرة واسعة، وهم يتلقون هذه المعرفة إما بالوراثة والتقاليد، وإما بطريق الرحلة إلى تونس والمغرب وغيرهما، أو قراءة جداول للطب السحري والشعوذة، وأحياناً كانوا يعتمدون على الطب النبوي الذي كانوا يخلطونه بالخرافات. والجراحة أكثر شيوعاً عند أطباء الريف منها لدى أطباء الحضر. وأطباء الريف يأتون إلى الأسواق وينصبون خيمة خاصة بهم لاستقبال المرضى[2].

وفي 1911 وصف السيد سيكار Sicard بعض الممارسات الطبية التي تجمع بين الطب والخرافة، وهو يقول إنها كانت شائعة في بلدة تقيطونت. وكان سيكار متصرفاً إدارياً للبلديات المختلطة. فقد لاحظ أن سكان هذه البلدة كانوا يترددون على الأطباء الشعبيين والأطباء الأوربيين أيضاً. ومن المعالجات عند الأطباء الشعبيين أن الحمى مثلاً كانوا يتخلصون منها عن طريق كتابة ألفاظ كروم وفيروم وحمانة على ثلاثة أنوية (جمع نواة) ثم تحرق ويشم المريض دخانها. وقد يكتب لهم الطبيب الشعبي آية قرآنية على ورقة

(1) الضابط فيون عن الدكتور بيرتيراند، ص 474 ـ 475.
(2) نفس المصدر، ص 476 ـ 478.

كلخة ثم يعلقها المريض في رقبته، وقد يلجأون إلى حرق أوراق بعض الأشجار أو كتابة أسماء الجن. ويعالجون مرض الصفير بجرح أعلى الرأس ووضع غبرة (بودرة) الشاص المحروق على مكان الجرح. ومن علاج أمراض المعدة كتابة آية قرآنية في كوب من الماء ثم يشرب المريض ماء الكوب. ويعالجون ضيقة الصدر (الربو) بمشروب الخنجلان وسنكنجبير، والكي، واستعمال الأعشاب كمشروبات وكضمائد. وكانت المهارة في العلاج لا تتوقف عند معالجة أمراض الإنسان بل تشمل معالجة أنواع الحيوانات. والذين يقومون بالعلاج، حسب سيكار، هم المرابطون والطلبة (وهو هنا يعني المتعلمين عموماً)[1].

اهتم الفرنسيون بترجمة آثار المسلمين في الطب، فكانت أعداد مجلة الغازيت الطبية تحتوي على مجموعة من هذه الآثار، فقد ترجم بيرون كتاب الطب المعروف (بالناصري) الذي ألفه أبو بكر بن بدر للسلطان الناصر بن قلاوون، وهو، كما فهمنا، في الطب البيطري، وترجم الدكتور بيرون (Perron) أيضاً كتاب الطب النبوي من تأليف جلال الدين داود (أبو سليمان) وقدم له بمقدمة طويلة ونشر ذلك على حلقات في «الغازيت»[2]. كما ظهرت ترجمة لكتاب الرحمة في الطب والحكمة لجلال الدين السيوطي، ونسبت الترجمة لفرعون (ولعله لبيرون نفسه). وقد كتب المقدمة الدكتور بيرتراند وقال فيها إن المسلمين لم يكونوا متخلفين في الطب كما كان يظن الفرنسيون[3]. وفي أحد أعداد الغازيت نشر الدكتور بيرتراند مقالة أعلن فيها، بعد أن جرب العمل سنوات طويلة، في المستشفيات الأهلية، أن

(1) سيكار «ممارسات طبية: خرافات وأساطير... في بلدة تقيطونت» في المجلة الأفريقية 1911، ص 42 ـ 47.

(2) ابتداء من 20 يوليو 1856، ص 102. انظر (الغازيت الطبية الجزائرية) السنة الأولى 1856.

(3) أول حلقة من هذه الترجمة ظهرت في (الغازيت الطبية الجزائرية)، 25 يناير، GAZETTE MED. de L'ALGERIE 1856.

العرب المسلمين لهم أسنان بيضاء وصحية، وأنهم يستعملون للتنظيف والمحافظة على اللثة نباتات معينة، ذكر منها نماذج[1].

وقد اهتم الدكتور بيرتراند أيضاً باستعمال المخدرات عند الناس وانتشار الفساد الذي جاء مع الفرنسيين بعد أن كانت البلاد (الجزائر) محافظة على قواعد الصحة والأخلاق. فقد تعرض لآثار الحشيش والكيف والتكروري. وكان الحشيش أكثرها انتشاراً حسب قوله. كما تحدث عن انتشار الدعارة وعن كون الإسلام قد أباح تعدد الزوجات والتسري. فبعد أن كان عدد النساء المسجلات رسمياً 175 سنة 1833 ازداد سنة 1838 حتى وصل إلى 375 امرأة، بينهن 94 أوروبية. أما سنة 1856 فقد بلغ عدد البغايا 508 منهن 319 أوروبية[2]. وهو الأمر الذي ترتب عليه انتشار مرض الزهري.

ممارسات طبية في الأوراس

ومنذ 1913 وخلال سنوات الحرب العالمية الأولى عاش أحد العلماء الإنكليز في الجزائر ووصف زيارته لجبال الأوراس وممارسة حكمائه فن الطب العربي التقليدي إلى ذلك العهد. وقد سمى كتابه (بين أهل الجبال في الجزائر)[3]. وفي فصل عنوانه «فن العلاج» في الأوراس قال المؤلف إنه شاهد فن الجراحة والطب هناك فعزم على كتابة كتاب يصف التجربة الفريدة التي شاهدها. ولا ندري إن كان قد فعل ذلك، ولكنه ترك على كل حال فصلاً من كتابه المذكور اقتصر فيه على وصف تجارب أطباء الأوراس، وهي التجارب التي يمارسونها في الأكواخ والمنازل. وقد تنقل الباحث بينها

(1) انظر الغازيت الطبية، عدد 20 نوفمبر 1857، ص 172 ـ 174.

(2) الغازيت الطبية، عدد 23 سبتمبر 1857، 140.

(3) هيلتون ـ سيمسون M.W. HILTON - SIMPSON، ط. لندن، 1922. والفصل الخاص بالطب يقع بين ص 179 ـ 198. وقد سبقت الإشارة إلى بعض المؤلفات الفرنسية عن ممارسة الطب لدى أهل الأوراس.

وجمع المعلومات عنها بنفسه. وبناء عليه فإنه، رغم انتشار فن السحر والشعوذة، في المنطقة، فإن هناك أيضاً علم الطب والجراحة الحقيقي الذي يقوم به بعض الأطباء على أساس مدروس وموروث. وقال سيمسون إن الناس قد يتخيلون أن الأوراسيين يمارسون السحر والطلاسم والحروز عند المرض والعطب، ولكنهم سيكتشون أن فنون الطب التي كانت موجودة في العصور الوسطى (العصر الذهبي عند العرب والمسلمين) ما تزال موجودة في قرى الأوراس وفي خيام الصحراء القريبة منه.

وقد كان الفرنسيون قد علموا بهذه الأنواع من العلاج منذ أمد طويل، إذ أن كل شخص في الأوراس يحمل أثراً للجراحة يدل على أنه قد خضع لهذه المعالجة. وأصدر الفرنسيون قانوناً يجعل من يتسبب في موت من يعالجه بهذه الطريقة مسؤولاً على حياته ويخضع للعقاب. وذلك هو سبب السرية المتناهية، والتخفي عند ممارسة العمليات الجراحية المذكورة، تفادياً للعقوبة إذا حصلت الوفاة، وابتعاداً عن طلب المؤهلات من الفرنسيين في المداواة. وقد أصبح أولئك الأطباء المحليون يكرهون الفرنسيين بل ويعتقدون أنهم لا يعرفون مهنة العلاج. ومن جهة أخرى فهم يخشون بوار صنعتهم لأن المواطن إذا علم أن الفرنسيين فتحوا عيادات قريبة فإنه قد يذهب إليها ويتركهم. فكان الجرّاح الشاوي (الأوراسي) إذن يلجأ إلى إخفاء طريقته في العلاج، ويستنقص الطريقة الفرنسية في ذلك ويتهمهم بالجهل إلا في حالات لا يفعلها المسلم مثل بتر الفخذ والأعضاء. ولذلك فإن السائح أو المسافر العادي لا يمكنه، في دعوى السيد سيمسون، أن يطلع على الأعمال الجراحية في منطقة الشاوية ولا يمكنه التعرف على وسائلهم وآلاتهم التي لا توجد قبل 1914 حتى في المتاحف.

ويبدو أن في هذا الادعاء شيئاً من المبالغة لتبرير ما سينشره سيمسون بالصور والوصف للعمليات الجراحية في الأوراس. ومهما كان الأمر فقد بدأ مساعيه للاطلاع والتعرف على طريقتهم في ذلك. وقد تنكر في زي جوال لا يعرف من الطب إلا قليلاً. وقام هو ومن معه بإعداد لوازم الاسعافات وحمل

بعض الأدوية غير الخطرة، وكانوا يقدمون منها إلى السكان الذين التفوا حولهم وجاؤوا إليهم من بعيد. وشملت إسعافاته المريض والمعطوب وحتى الأصحاء. وتفادى العمليات الجراحية ومداواة الصمم وماء العينين ونحوها.

وقص سيمسون كيف حصل على المعلومات «السرية» حول الجراحة والجراحين في الأوراس، وهي العملية التي اشتهرت في أوروبا وبلغت انكلترا. ولكنه هو وفريقه لم يحصلوا على طائل لأن السكان كانوا متمسكين بالسرية وكانوا يكتفون بالقول، إذا سئلوا، إن كل مريض أو مصاب يذهب إلى الطبيب الفرنسي. ثم غيّر سيمسون ورفاقه الطريقة فسألوا ما إذا كان في المنطقة من يحتاج إلى آلة المبضع الإنكليزية، وأخرج واحدة منها كانت في جيبه. وهنا قال كبير الحاضرين: دعنا نسأله (يعني الجراح) إنه حاضر معنا. فوقف رجل تبين أنه هو الذي كان يقوم بالجراحة. ووعده سيمسون بأنه لن يعطي اسمه للسلطات الفرنسية، وطلب منه سيمسون ورفاقه أن يقبل ببعض الهدايا الطبية التي كانوا يحملونها معهم، وأن يطلعهم على طريقته في الجراحة والأدوات التي يستعملها. وكان ذلك في ربيع سنة 1913[1]. وحصلوا منه فعلاً على مختلف الأدوات المستعملة. وعرفوا منه أيضاً طريقة التطبب والعلاج بالأعشاب.

وفي جولات لاحقة في المنطقة حصلوا من «أطباء» آخرين على عدد آخر من الآلات الطبية حتى بلغ ما جمعوه 150 قطعة، وقد وضعوا حوالي 60 قطعة منها في متحف بيت ـ ريفرز Pitt - Rivers في أكسفورد. وقد أخبرنا سيمسون أن هؤلاء الأطباء كانوا يتدربون فترة طويلة قبل بدء العمليات الجراحية. وكان أجدادهم قد تعلموا هذه الصنعة وعلموها لأولادهم. فهي ميراث عائلي منذ العصور الوسطى. وهذه الصنعة كانت تمارس أيضاً في مناطق أخرى بالجزائر. والآلات المذكورة متنوعة، منها الحديدية والخشبية.

(1) تحدث سيمسون أيضاً عن زيارات أخرى للأوراس سنوات 1914 ـ 1920 لنفس الغرض.

والآلات الحديدية صنعها الحدادون بالمنطقة. والجراحون لا يستعملون المخدر عند العمليات، وهم يعتمدون على قدرة تحمّل المريض وصبره. وللجراح مساعدون يسعفونه. وقد وصف سيمسون بعض النتائج وقال إنها معتبرة.

واستنتج السيد سيمسون عدة نتائج بعد دراسته المستفيضة. من ذلك أن الكتب العربية التي يشار إليها ويرجع إليها أهل الطب والجراحة والصيدلة تشير إلى أن المهنة التي وصفها ترجع إلى عصر الفتح الإسلامي. ومن جهة أخرى قال إن الحجاج كانوا يقضون وقتاً بعد أداء الفريضة، في دراسة الطب في تونس أو القاهرة، ثم يحملون معهم الكتب ويرجعون إلى بلادهم. وإن المعرفة الطبية إذن ترجع إلى حوالي القرن الثالث عشر الميلادي. وتناقل ذلك الأبناء والأحفاد عن الأجداد شفوياً وتوارثوه إلى الحرب العالمية الأولى. وقد ظل قلب الأوراس يحتفظ بذلك التراث من الطب العربي، لأن العائلات القديمة أدخلت هذا النوع من الطب ومارسته هناك. وهم لا ينظرون إليها على أنها عائلات من المرابطين، كما أن الناس لا ينظرون إلى هذه العائلات نظرتهم إلى من يلجأ إلى الطرق الشيطانية والشعوذة وكتّاب الحروز الذين كانوا موجودين أيضاً في المنطقة. إن العائلات التي تمارس الطب في الأوراس كان ينظر إليها نظرة خاصة، شبيهة بنظرة أهل أوروبا إلى ممارسة أطبائهم منذ سبعة قرون. وهذا لا ينفي وجود بعض الصفات السحرية عن هذه الممارسات، واستشهد سيمسون بقول بعض هؤلاء الأطباء، إن البومة لها عين يقظة وأخرى نائمة.

لقد قضى سيمسون حوالي أربعة فصول شتوية في الأوراس ليجمع نماذج من الفن «الأهلي» لمتحف (بيت ـ ريفرز) المذكور. وقد صور في كتابه أدوات جراحية وأعشاب وعمليات جراحية أجريت خلال حضوره. وتعتبر الصور التي التقطها جيدة بمقياس ذلك الوقت. ومن جهة أخرى أثبت أن عملية قد جرت في الجمجمة على أحد المرضى وأنه عندما رجع إلى الأوراس في السنة التالية وجد الرجل الذي كان مريضاً في صحة جيدة.

وبالإضافة إلى وصفة المذكور قام سيمسون بدراسة الاثنوغرافية وأحوال السكان سواء منهم الأوراسيون أو بدو الصحراء القريبة. وربط خلال ذلك علاقات صداقة مع بعض الأطباء المحليين الذين كانوا يعملون في سرية تامة، وقد نشر بعض التفاصيل عن ممارساتهم. وأثبت أن طريقة العلاج قد انتقلت منذ العصور الوسطى من العلماء العرب والمسلمين إلى هؤلاء الأطباء الذين ورثوها بدورهم عن آبائهم في عائلات تسكن الأوراس وتمارس الأعمال الطبية والجراحية، طبقاً لتقاليد الطب العربي، وهي عائلات حافظت بشدة على أسرار مهنتها ثمانين سنة بعد الاحتلال. ولاحظ سيمسون أن بعض جراحي الشاوية كانوا يملكون كتب العلماء القدماء، ولكنهم غير قادرين في وقته على الاستفادة منها وقراءتها لانقطاع التعليم عنهم.

وخلال رحلاته في الأوراس كشف سيمسون أن الأطباء هناك كانوا يقضون وقتاً طويلاً في البحث عن النباتات المفقودة، وقد صورهم وهم يأخذون الأعشاب ويزنون المقادير، ثم وهم يمارسون فنهم على المرضى والجرحى. وكان أعظم ما قاموا به هو عملية ثقب الجمجمة Trepanation التي يجرونها بصفة خارقة للعادة. وقد سبق للسيدين (مالبو) و (فيرنو) أن وصفاها أيضاً في (الانثروبولوجي) التي ظهرت سنة 1897. واشتهر نجاح الأطباء الأوراسيين في المنطقة كلها، إذ كانوا يستبدلون القطعة المكسورة من العظم بقطعة من عظم كلب أو شاة مذبوحة حديثاً. كما وصف سيمسون أيضاً وبدقة كبيرة العمليات التي أجريت على العيون وأجزاء أخرى من الجسم الإنساني. ويبدو أن الآلات التي استعملت بالأوراس هي أكثر قدماً من آلات هيبقراط (بقراط)[1].

والذين راجعوا كتاب سيمسون شهدوا له بالدقة ووضوح الصور. كما شهدوا على قدم ونجاح عمليات الأطباء الأوراسيين. فقد قال أوبري إن وجود الأهالي أثناء العمليات الجراحية وكذلك آثار الجراح المعالجة تدل

---

(1) أوبري AUPRY في المجلة الجغرافية للجزائر، SGAAN ,1922، ص 734 ـ 735.

على نجاح العمليات. غير أن المؤلف (سيمسون) لم يستطع أن يحصل على إحصاء دقيق لعدد العمليات الناجحة. وتبين من الكتاب أيضاً المعرفة الجيدة للأوراسي بالأعشاب وأنواعها وفوائدها. ويدعى الطبيب الأوراسي أن كل النباتات لها فوائد ومنافع طبية، ولكن الناس لا يعرفون كل خصائصها. وهذا الطبيب كان يجمع بنفسه الأعشاب التي يحتاجها ويعالج بها. كما كان يتردد على صيدليات الأوروبيين من وقت إلى آخر في باتنة وبسكرة، ولكنه لا يستفيد منها إلا القليل، وذكر سيمسون أنواع الأمراض التي كان يعالجها أطباء الأوراس. وفي النهاية نعرف أن سيمسون نشر ملاحظاته عن الطب «العلمي» في الأوراس بينما أجل نشر ملاحظاته عن الطب «السحري» أو الخرافي. وهذا في حد ذاته فصل هام من مسيرة الطب في الجزائر. ولا نعرف أن سيمسون قد نشر الجزء الآخر من كتابه.

الطب السحري والخرافي

لقد كتب الكثير عن الطب الشعبي ـ الخرافي في الجزائر، من كتاب مسلمين وفرنسيين. ونعني به تلك الممارسات التي ارتبطت بالعقائد القديمة في الأشياء والأشخاص على أساس المضرة أو النفع. فمع انتشار الجهل بين العامة وابتعاد الخاصة عن التعلم واستعمال العقل، وجدنا المجتمع قد اعتقد في وسائل أخرى للتداوي ليست هي دينية ولا علمية. أصبح الشفاء والسقم والنفع والضر يأتي من قبل شجرة أو ضريح ولي أو ماء معين أو كتابة على حرز (حجاب) أو نحو ذلك. وقد شاعت خطوط الرمل وكتابة الحروز وقراءة البخوت واستطلاع الغيب، والكشف الصوفي، كما شاعت أنواع النُّشْرة والعزائم والتمائم التي لها أصول ربما مفيدة، ولكنها تحولت إلى ممارسات استغلالية واستسلام بليد لسلطة روحية ونفسية طاغية. وقد روى الشيخ مبارك الميلي نماذج من ذلك في كتابه (رسالة الشرك ومظاهره)، وهو الكتاب الذي أصدره خلال الثلاثينات من هذا القرن. فقال عن صفة العزيمة إن القارىء يقرأ على من يظن أن به مساً من الجن سورة الجن من القرآن الكريم في غالب

الأحيان، وتكون بيده فتيلة قد أحرق رأسها ويكوي بها أنف المصاب. وقد يدخن له ببخور، وقد يكتب له شيئاً مما هو مدون في كتاب (شمس المعارف) للبوني. أما النساء فلا تسأل عن لجوئهن إلى تنزيل القمر في القصعة حتى كان القمر خبزة، وكم تستعمل النساء السحر وحل الأزواجَ وربطهم، وكم يصدر عنهن من وصايا سحرية ومن رقى ومن أوصاف أدوية لبناتهن وصاحباتهن[1].

ووصف الميلي أيضاً النشرة (بضم وتضعيف النون) وقال إنها من أنواع التطبب ولها حكم الرقية والتميمة حسب قوله. وعرفها بأنها تعويذة يعالج بها المريض والمجنون، وهو يعلقها تميمة أو يمحوها ويشرب ماءها أو يدهن بها. فالنشرة هنا كأنها هي تفريق المرض عن المريض، حسب تعريف الميلي. وتعني النشرة أيضاً السحر وإبعاد السحر عن المسحور. وترتبط النشرة بالجن غالباً حتى أن اسم الله لا يذكر على الذبيحة إرضاء للجن[2]. ونسب الميلي هذه التصرفات إلى بعض المشائخ، ومنهم شيخه الذي تعلم عليه القرآن. وأشهر منه الشيخ العبيدي الذي كان يتصرف في الجنون فيخرجه من فلانة ويسجنه في زجاجة، وقد يدعي إحراق بعض الجن وتوبيخ آخرين[3]. وهكذا. أما الطيّب العقبي فقد سخر من مثال هذه الممارسات في قصيدته (إلى الدين الخالص) عندما أعلن عن عجز هؤلاء «الأطباء الروحيين» عن إزالة الحشرات فما بالك بجلب البرء ودفع الضرر:

لست أدعوهم، كما قلتم، وقد   عجزوا عن طرد بقّ أو قراد

وقد انتشر الطب السحري رغم ظهور بعض الأطباء الجزائريين الذين تخرجوا من الجامعات الفرنسية. ويبدو أن الإغراق في الطب السحري قد جاء مع الإغراق في التصوف منذ أواخر القرن الماضي. وكذلك مع الإغراق

(1) الميلي (رسالة الشرك)، ط. 2، 1966، ص 153 ـ 159.
(2) نفس المصدر، ص 237 ـ 238.
(3) نفس الصمدر، ص 153. وقصيدة العقبى المذكورة منشورة في (شعراء الجزائر) 1/ وفي رسالة الشرك للميلي.

في الجهل. فقد انقطعت العامة عن الهداية الدينية والعلوم العملية وتدهورت أوضاعها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. وتعلق الناس في التداوي والعقائد بالشيوخ والأشباح والجن والأرواح والممارسات الشيطانية. وارتبط ذلك كله بظهور موجة من البدع والخرافات الغريبة عن الدين والعلم والعقل. وكان ذلك يلذ للسلطات الفرنسية، فكلما غرق الناس في البدع والخرافات والسحر والتعلق بالشيوخ كلما هدأت الأوضاع واستقرت البلاد في نظرها. وكان علماء الاجتماع الفرنسيين ينشرون فكرة جديدة أوائل هذا القرن، وهي أن المجتمع الجزائري سيتحلل من الداخل بنفسه وينتهي أجله عما قريب[1].

وظاهرة اللجوء إلى الممارسات السحرية والطب الخرافي لم تكن خاصة بجهة من الجهات. وقد رأينا من النماذج التي ساقها الميلي ما كان يحدث في بعض الجهات الشرقية. وفي سنة 1907 كتب أبو بكر عبدالسلام بن شعيب دراسة عن «المرابطين المداوين» في الناحية الغربية، سيما تلمسان وضواحيها. وقد بين أن كل ولي عند العامة قادر على علاج مرض أو أكثر. فالحمى والصداع لهما «أطباؤهما» من الدراويش. وأكد الكاتب أن المسلمين في وقته كانوا يفضلون الذهاب إلى المرابطين بدل الأطباء الفرنسيين، (ولكن لماذا الفرنسيون فقط؟) ووصف هؤلاء المسلمين بأنهم جهلة. ولكنه قال إن هذه الممارسات في نظره غير خاصة بالمسلمين. فالعقيدة في الدراويش منتشرة أيضاً لدى الكاثوليك. وحاول الكاتب أن يربط بين الإسلام وهذه الممارسات، فقال إن الإسلام لا يمانع في المداواة عند المرابطين بشرط عدم الشرك. ولكن من أين له بذلك؟ وأية مداوداة؟.

والأمراض الشعبية في نظر أبي بكر على نوعين: بدنية ومعنوية (روحية). فالبدنية هي التي يمكن تفسير أسبابها وطبيعتها مثل الحمى وأمراض العين والصداع. أما الأمراض المعنوية أو الخفية فهي التي لا يمكن تعليلها كالصرع والهستيريا، والعامة تعتقد أنها من فعل الجن، ولذلك ينصح

(1) انظر كتابات دوتيه عن «الإسلام الجزائري»، والإسكندر جولي عن الطرق الصوفية.

الناصحون بالتوجه إلى المرابطين لعلاجها. وقد ذكر الكاتب بعض هؤلاء المرابطين والأماكن الخاصة بطلب العلاج. ففي تلمسان قبة بناحية الوريط تسمى (قبة سيدي محمد بن يعقوب)، ويشاع أن هذا الولي كان يبرىء من أمراض العين، وتوجد على القبر شجرة زيتون من أَكَلَ من حبوبها شفي من عينيه. أما المرابط سيدي بوراس، حول تلمسان أيضاً، فقد شاع عنه العلاج من الصداع. وتذهب الأسطورة إلى أن على المريض أن يطبخ رأس كبش في بيته ثم يحمله معه ويأكله في قبّة الشيخ المذكور ويترك العظام حيث أكل. وفي قبة سيدي القيسي يتداوى المرضى من الحمى. وهذه القبة توجد على مقربة من ضريح سيدي ابن مدين الغوث. والمطلوب من المريض أن يذهب إليها ثلاثة أيام متوالية، لكن قبل شروق الشمس أو بعد غروبها، وعليه أيضاً أن يحرك الأوراق المتساقطة على قبة الشيخ. وهناك أولياء آخرون يمتاز كل منهم بمداواة مرض من الأمراض، فقد اختص سيدي الأنجاصي مثلاً بمداواة المغص عند الأطفال، وسيدي الداودي بن ناصر في (أغادير) بالمداواة من العقم[1].

وفي الصحراء وغيرها عقائد مشابهة في المداواة، عن طريق السحر وما يشبهه. فلو ذهبت إلى بلاد سوف أو ميزاب أو توات، أو تنقلت في نواحي العاصمة وزواوة لوجدت عشرات القصص والأسماء وطرق العلاج الشعبي المبني على الخرافات شبيهة بما وصف الميلي وأبو بكر. والغريب أن بعض ذلك مرده في الأساس إلى الطب النبوي ولكن بعد تحريفه عن أصله. ولا سبيل إلى استقصاء النماذج من كل جهة، لأن الأمراض تكاد تكون واحدة، وطرق العلاج الخرافي متشابهة.

---

(1) أبو بكر عبدالسلام بن شعيب «المرابطون المداوون» في (المجلة الإفريقية)، 1907 ص 250 ـ 255. يجب التنبيه إلى أن كلمة «مرابطين» هنا مستعملة في معنى شعبي عام. وأصلها ـ كما عرفنا في فصول أخرى ـ أن المرابط يعني العالم المجاهد وليس الدرويش والخرافي. ولكن مع الزمن أصبح كل خرافي «مرابطاً»، وهو من الاستعمالات الفرنسية للتنفير من المجاهدين والعلماء والأشراف الذين تولوا المقاومة.

وقبل أن نذكر المؤلفات التي تحدثت عن الأمراض وعلاجها، نكرر القول إن السلطات الفرنسية كانت تستمرىء هذا الإغراق في الخرافات، وكانت بصفة عامة تمنع من يدعو المسلمين إلى العلم واليقظة والخروج من التخلف. وما الحركة الاصلاحية التي ظهرت بعد الحرب العالمية الأولى إلا حركة تمرد على ذلك الوضع. ولكن الأصوات المنادية بتعلم الطب الحديث والخروج من ربقة الجهل قد بدأت مع كتيب المجاوي الذي ظهر سنة 1877 ومحاولات أخرى على يد ابن مهنة وابن الموهوب ومحمد بن مصطفى. ومنذ 1884 تخرج محمد بن العربي (بلعربي) والطيب مرسلي وبوضربة وبريهمات، وأخذوا ينشرون الطب الحديث بين المواطنين. ولكن الانتقال من مرحلة الخرافة إلى مرحلة العقل والوعي قد أخذ زمناً طويلاً حقاً.

إن السلطات الفرنسية بدل أن تفتح المجال أمام التعلم وترخص للمصلحين بالدعوة إلى العقل واليقظة كانت تدعو هي، بوسائلها الخاصة، كجريدة المبشر وبعض الكتيبات الموعز بها، إلى العلاج عند الأطباء الفرنسيين ودخول المستشفيات الكنسية، وهو ما جعل الناس ينفرون من الطب ويلجأون إلى الخرافة، ويفضلون المرابطين والعلاج الروحي على الأطباء المستعمرين والعلاج الديني. فإذا ما أوعزت تلك السلطات إلى من يؤلف في الطب الحديث ويخاطب العامة فإنما يكون ذلك لمصلحة الفرنسيين أنفسهم مثل فوائد الحَجْر الصحي للحجاج والمسافرين عموماً، ومثل مداواة الأمراض المعدية والتخلص منها، أما الأمراض التي لا تضر إلا بالجزائريين فقد تركت للشعوذة والسحر، كما ذكرنا.

بعض المؤلفات في الطب والصحة

والصحف التي كانت تصدر عن الإدارة، مثل المبشر والمغرب وكوكب افريقية، كانت تنشر المقالات والتوجيهات عن فوائد الصحة وطرق العلاج والتخلص من الأوبئة، للإنسان والحيوان. وكان بعض أطباء الجيش الفرنسي

وأطباء المكاتب العربية يؤلفون كتباً ذات فائدة عظيمة عن تجاربهم مع الجزائريين في ميدان الطب والعلاج. ومنذ أواخر القرن ظهرت كتيبات على يد بعض العلماء الجزائريين المتصلين بالإدارة أو العاملين في جريدة المبشر، مثل الحفناوي بن الشيخ ومحمد بن مصطفى. ولكننا سنبدأ بأول أثر عن فوائد الحجر الصحي.

1 - **إتحاف المنصفين والأدباء في الاحتراز من الوباء**: وهو من تأليف حمدان بن عثمان خوجة حوالي 1837 (1252). وقد رد فيه على المتزمتين الذين لا يقبلون بالتغيير وعلى المتوكلين الذين يتركون كل الأمور إلى مشيئة الله فلا يتخذون حذراً ولا يقدمون الأسباب لتفادي الأوبئة والطواعين. وثقافة خوجة المعاصرة تجعله خير من يكتب عن الموضوع. فقد عاش في الجزائر وتجول في المشرق وفي أوروبا قبل وبعد الاحتلال الفرنسي لبلاده. وكتب هذا الكتاب بعد هجرته إلى اسطانبول. وندد حمدان خوجة بالمسلمين القاعدين الذين كانوا يعتقدون أن طرق الوقاية إنما هي من مبتكرات الفرنجة (النصارى)، ولذلك فهي غير واجبة على المسلمين في زعمهم. ولا شك أنه كان يقصد بذلك علماء الوقت الذين رفضوا الإصلاح. ونحن هنا نجد خوجة ساخطاً على علماء المسلمين بشأن الطرق الصحية كما ثار زميله ابن العنابي بهم في شأن الطرق العسكرية[1].

ذكر حمدان خوجة أنه شهد نزول الوباء بالجزائر حوالي عشرين مرة أثناء حياته، وفي كل مرة كان الوباء يصيب المئات وربما الآلاف ويشوه وجوه الناس ووجه البلاد. فاضمحل نتيجة ذلك، العلم وأقفرت المعالم وانقرض العسكر، «لا يراد الممرض على المصح» لأن مبدأ الحريق شرارة. ولو اتبع الناس التعاليم الدينية والعقلية لما أصابهم الوباء. ولفت خوجة أنظار قومه (وكأني به يخاطب علماء المشرق وسياسييه) إلى أن الغربيين

---

(1) كتب ابن العنابي (السعي المحمود في نظام الجنود)، وقد درسناه في كتابنا (رائد التجديد الإسلامي...)، ط 2. وحققه محمد بن عبدالكريم، 1982.

(الإفرنج)، قد اتخذوا طرق الوقاية وتحرزوا غاية التحرز فلم يعانوا من إصابات الوباء، وظهر خوجة كأنه يتكلم على لسان ابن خلدون، حين قال إن الغربيين قد توارثوا الصنائع المهمة، وزاد آخرهم فيها على أولهم، وطالت أعمارهم، وتوفرت عساكرهم ومتاجرهم «اللتان عليهما المعول» بينما ضعف حال المسلمين. وبعد هذه المقارنة الواضحة قال خوجة إن الغربيين قد استغنوا عن قتال المسلمين بقلة حزمهم، وبذلك أصبح المسلمون يخربون بيوتهم بأيديهم، لأنهم جعلوا من الضعف قوة ومن السراب قُوتاً. وأفكار خوجة هنا تدل على أنه كان داعية تغيير في مختلف الميادين التي ضعف فيها حال المسلمين. ويجب أن نتذكر أن خوجة كان يكتب بعد حروب الصرب واستقلال اليونان وغيرها من الأحداث التي أضعفت الدولة العثمانية، وكشفت عن ضعف المسلمين، واكتسب منها الإفرنج قوة. ولما كان خطابه في الحقيقة للخاصة (العلماء ومشائخ الإسلام، كما يسميهم) وليس للعامة، فإنه تمنى أن يقرأوا كتابه بعين الإنصاف، وأن يكتبوا عنه إذا أخطأ.

وكتاب (إتحاف المنصفين) يضم مقدمة وثلاثة أبواب. فالمقدمة حول مسائل عامة كدفع الأذى والتسبب والعلل. وقضية تقدم الإفرنج في العلوم الرياضية والطبيعية. وجعل خوجة المقارنة تظَهر كأن المسلمين تأخروا لأنهم متمسكون بدينهم ومتخلون عن دنياهم، وإن أهل الغرب تقدموا لأنهم تخلوا عن دينهم واعتنوا بأمور دنياهم. وهو طبعاً لا يريد ذلك. ثم ذكر حقيقة الاحتراز من الوباء بطريق (الكرنتينة) وخاطب في ذلك الراعي والرعية (الحاكم والمحكوم) وطالب بتطبيق هذه الطريقة بتوفير الصحة وضمان المعاش وقوة الدولة.

أما أبواب الكتاب الرئيسية فهي:

1 ـ الأدلة النقلية والعقلية على جواز الفرار من الوباء.

2 ـ جواز الاحتراز من الوباء شرعاً.

3 ـ بيان تطبيق (الكرنتينة)، وفيه ناقش خوجة ما إذا كان ذلك يتعارض

مع الدين الإسلامي، ثم بين كيف طبق الغربيون ذلك. وبعد الخاتمة دعا المسلمين إلى المبادرة بتطبيق الاحتراز، عند مداخل عاصمة الدولة (اسطانبول) والاستعانة بتجارب الغربيين في هذا الميدان. كما ردّ على من زعم أنه لا يجوز الاستفادة من الأجانب[1].

ورغم أهمية الكتاب فإنه غير مدروس وغير معروف، وربما يرجع ذلك إلى عنوانه غير المباشر أو إلى الموضوعات العديدة التي احتواها. وكانت نسخة منه عند محمد بن أبي شنب فسلمها إلى جورج ايفير الذي نشر دراسة مستفيضة عن حمدان خوجة ومذكرته سنة 1913. وقد استحق ابن شنب ثناء ايفير لأنه ترجم له ما يتعلق بالحجر الصحي، والإهداء إلى السلطان، وبعض التفاصيل عن حياة المؤلف نفسه[2]. وجاء في ترجمة حمدان خوجة التي كتبها عمر راسم أن نسخة من كتاب الاتحاف كانت موجودة «بالعربية والتركية» عند عمر خوجة الجلد، القاطن ببئر مراد رايس، وربما كانت بخط خوجة نفسه[3].

2 ـ وفي سنة 1896 كتب ونشر محمد بن مصطفى أيضاً كتيباً عن **الطب والحجر الصحي** (الكرنتينة) وعلاقة ذلك بالشريعة الإسلامية. وكان محمد بن مصطفى إذاك عاملاً في جريدة المبشر، وكان واسع الاطلاع على التراث والحياة المعاصرة. وربما كلفه الفرنسيون بوضع مثل هذا التأليف، وقد تكفلت الإدارة بنشره وترويجه. ولا شك أن لهذا الكتاب علاقة بالحج والسفر إلى الخارج. وكان ذلك في عهد الحاكم العام، جول كامبون،

(1) ترجم خوجة (إتحاف المنصفين) بنفسه إلى التركية ونشره بعنوان (سَنَى الإتحاف). وكان قد أهدى كتابه إلى السلطان محمود الثاني. وقد حققه محمد بن عبدالكريم ونشره سنة 1968. انظر محمد بن عبدالكريم (حمدان بن عثمان خوجة الجزائري ومذكراته)، بيروت، 1972، ص 129 ـ 135. فقد حلل فيه عناصر هذا الكتاب (أي إتحاف المنصفين).

(2) جورج ايفير «مذكرة حمدان خوجة» في (المجلة الإفريقية) 1913، ص 122 هامش 1.

(3) محمد علي دبوز (نهضة الجزائر) 1/133.

صاحب الفتوى التي طلب من العلماء المسلمين في الحجاز الموافقة عليها، والتي كان يقصد من ورائها الحدّ من هجرة الجزائريين نحو الشرق والتحكم في الحجاج[1].

وبعد صدور الكتيب المذكور نشرت (المبشر) حوله كلمة جاء فيها أن المؤلف مدرس في جامع سفير بالعاصمة لكي تبرر علاجه لموضوع ديني - علمي - سياسي. وقالت إنه استدل على آرائه في عدم منافاة الشريعة الإسلامية للحجر الصحي بآيات قرآنية وأحاديث نبوية وأقوال فقهية. ومن ثمة يفهم الناس أن حفظ الصحة الذي استعمله الفرنسيون ليس ضد الدين الإسلامي، وكذلك إلزام الناس بالحجر الصحي لمنع انتشار الأوبئة. «وامتدحت المبشر الكتيب على أنه ذو قدر عظيم في كافة البلدان الإسلامية، تبعاً لقدر المؤلف الذي هو «فقيه جزائري». ونفهم من ذلك أن الفرنسيين كانوا يوزعون الكتيب في بلدان الشرق وأفريقيا أيضاً. وقد ترجموه إلى الفرنسية ونشروا الأصل والترجمة في كتيب واحد، وأشادت «صحف شتى» في فرنسا بهذا العمل. إن العلاقة واضحة في هذا التأليف بين الدعاية والعلم.

كما نشرت عن مجلة (أفريقية الفرنسية) تعليقاً جاء فيه أن الكتيب يقع في أربعين صفحة، وأن المؤلف تحدث فيه عن الأدوية في الشريعة الإسلامية، ومكانة الطبيب (الحكيم) في الشريعة أيضاً، وجاء على ذكربعض الأعشاب المفيدة الموصى بها دينياً، كما جاء بنصوص من القرآن الكريم والحديث النبوي. والملاحظ أن المؤلف أشار أيضاً إلى ما جاء في كتاب (إتحاف المنصفين) لحمدان خوجة حول الحجر الصحي، وذكر أن على المسلمين أن ينشدوا الطب عند غير المسلمين (أي الفرنسيين)، ونفهم من المجلة الفرنسية أن مفتي المالكية ابن زاكور، قد قدم الكُتَيِّب ومدح مؤلفه،

---

(1) عن هذه الفتوى انظر فصل الطرق الصوفية، والجزائر في المشارق والمغارب، وفقرة الهجرة في فصل مذاهب وتيارات. انظر عنهما أيضاً بحثنا «فرنسيان في الحجاز» في مجلة (المنهل) السعودية، أغسطس (غشت)، 1996.

وأن أحمد بوقندورة (المفتي الحنفي) وعلي ابن الحاج موسى (قيم ضريح الشيخ الثعالبي) وابن زكرى أستاذ الشريعة بالمدرسة الرسمية كلهم قد قرظوا الكتيب[1].

3 ـ **الخبر المنتشر في حفظ صحة البشر**: وهو ترجمة لكتاب الدكتور دركل في تدبير الصحة. وقد طبع هذا الكتاب سنة 1908، وترجمه وأعده الحفناوي بن الشيخ صاحب كتاب تعريف الخلف، ونشرته كذلك الإدارة الفرنسية. وكان الحفناوي محرراً أيضاً في جريدة المبشر الرسمية. وسنة 1908 تذكرنا بعهد (شارل جونار) الذي أخذ فيه الانفتاح على العالم العربي والإسلامي يشق طريقه. ونحن نلاحظ هنا أيضاً استعمال رجال الدين الجزائريين للترويج للمصالح الفرنسية من خلال نشر أعمال تبدو بريئة لعلاقتها بحفظ الصحة على العموم.

4 ـ **القول الصحيح في منافع التلقيح**: ألفه أيضاً الحفناوي بن الشيخ، ونشرته الإدارة الفرنسية في الجزائر، بدون تاريخ. وواضح من عنوانه أنه يتعلق بالتلقيح ضد بعض الأمراض المعدية وترغيب الجزائريين في ذلك، دون حرج ديني أو صحي[2].

5 ـ **تدبير صحة الأبدان في السفر وزيارة البلدان**: وهو من تأليف المدني بن الشيخ الديسي (أخو الحفناوي بن الشيخ صاحب تعريف الخلف). وهذا الكتاب قد جمع فوائد عديدة طبية وعلمية وتاريخية. ويبدو أن صلة المدني الديسي بالإدارة لم تكن على نفس المستوى الذي كانت عليه مع أخيه، ومع ذلك فالإدارة هي التي نشرت الكتاب أيضاً سنة 1913، لكونه يستجيب للمواصفات التي تحتاجها منه.

---

(1) مجلة افريقية الفرنسية .A.F، جوان/ يونيو 1896، ص 184.

(2) في هذه الأثناء (سنة 1907) ألقى الدكتور بلقاسم بن التهامي محاضرة في الجمعية الرشيدية بالعاصمة، عنوانها (مرض السل). ورغم أنها كانت بالفرنسية وبعيدة عن الرأي العام الشعبي، فإن التيار عندئذ كان يسير نحو فوائد التلقيح من بعض الأمراض المعدية كالسل. انظر كتابنا الحركة الوطنية، 2/146، ط 4.

كان المدني هذا قد ولد في الديس (نواحي بو سعادة) سنة 1284. وتلقى العلم على شيوخ الناحية، ومنهم محمد بن عبدالرحمن، عالم زاوية الهامل، وأخذ «الطب والحكمة» عن والده، وعن دحمان بن الفضيل الديسـي. ثم اتجه المدني إلى الزوايا بحثاً عن العلم، فنزل زاوية ابن أبي داود بزواوة، ثم زاوية علـي بن عمر بطولقة، ثم زاوية مصطفـى بن عزوز بنفطة. ويهمنا أيضاً وصف الشيخ محمود كحول للمدني في (التقويم الجزائري) بكونه يميل إلى «التقدم العصري» ومحباً للاطلاع. وأخبر كحول أيضاً أن المدني قد حضر درس الشيخ محمد عبده في تفسير سورة والعصر بالعاصمة حين زارها سنة 1903. ومن جهة أخرى فإن المدني قد تأثر علمياً بالشيخ المكي بن عزوز، وأنه أخذ الطريقة الرحمانية على الشيخ محمد بن أبي القاسم الهاملي. إن هذا الجمع بين الدنيا والدين، وبين العلم والتصوف، هو الذي رشح كتاب المدني بن الشيخ للنشر من قبل مطبعة فونتانة التي كانت تحت نظر الإدارة الفرنسية[1].

أما محتوى الكتاب فهو مجموعة من المعارف في الصحة والفلك والطب والمستحدثات التقنية ومضار بعض المأكولات والممارسات. وقد قالت عنه جريدة (كوكب افريقية) إن المؤلف جعل له مقدمة في الأسباب التي دفعته للتأليف، ثم تناول فيه الفصول الأربعة وما يختص به كل واحد منها وما يستعمل فيه. ثم تحدث عن السفر وفوائده، وجاء بمناظرة بين البادية والحاضرة، نثراً وشعراً، وما قيل في كل منهما. وتناول الكتاب أيضاً علم الطب والتشريح والحواس الخمس كالفلك ونحوه، وحذر المؤلف من الدجاجلة المعاصرين. ولا شك أن ذلك يعني التحذير من اللجوء إلى الشعوذة والسحر والتداوي عند «المرابطين» بالوسائل الشيطانية التي ذكرنا بعضها. كما تحدث المدني عن أمرين آخرين هامين، الأول «المستحدثات العصرية» مثل السكة الحديدية والفوتوغراف، والثاني معاهد العلم التي زارها

(1) الشيخ كحول (التقويم الجزائري)، سنة 1913، ص 173 ـ 174.

في الجزائر والأعيان الذين اجتمع معهم خلال زياراته. ويبدو أن هذا الفصل مفيد لمن يريد الاطلاع على حال الزوايا ورجال العلم عندئذ. وفي الأخير تحدث المدني بن الشيخ عن تدبير الصحة المنزلية وعن أمراض بعض المطاعم، ومضار الفلفل، كما تحدث عن أصحاب خط الرمل[1]. فأنت ترى أن الكتاب ليس كله في الطب وحفظ الصحة، ولكنه كتاب عام فيه فوائد مختلفة، وهو بذلك يجعل المؤلف في الخط الذي تريده الإدارة للجزائريين.

6 ـ **أقوال المطاعين في الطعن والطواعين**: لأبي حامد المشرفي. المتوفى بالمغرب سنة 1896. والمشرفي يعني «بالطواعين» الأوبئة. وقد جمع فيه آراء وحوادث ونقولا هامة. وكنا قد أخذنا منه بطاقات سنة 1973 أثناء زيارتنا للمغرب، ثم ضاعت منا سنة 1988 ولم نستطع تعويضها إلى الآن.

7 ـ **تحفة المحب في أصل الطب**: تأليف محمد بن يوسف أطفيش، المتوفى سنة 1913. وقد طبع بمصر في عهد المؤلف، ربما على يد تلميذه سليمان الباروني الذي أنشأ المطبعة البارونية هناك. ولا نستطيع أن نصف الكتاب لعدم اطلاعنا عليه. وقد ذكره أبو اليقظان في ترجمة الباروني باختصار[2]. ووجدنا في مصدر آخر أن الكتاب يتناول «الطب المأثور»، فهل هو ما نعنيه بالطب العربي أو الشعبي المبني على استعمال النباتات والعقاقير والمستوحى أيضاً من الطب النبوي؟.

8 ـ **الطب العربي في ولاية الجزائر**: أطروحة محمد بن العربي (بلعربي) التي نال بها شهادة الدكتوراه من فرنسا سنة 1884. وهي أول أطروحة في بابها، وصاحبها أول جزائري يحصل على الدكتوراه في الطب في العهد الفرنسي. وقد ترجم السيد علي بوشوشة (أصله من الجزائر) هذه الأطروحة إلى العربية ونشرها بتونس سنة 1891. وقد اطلعنا على الترجمة

---

(1) جريدة (كوكب افريقية)، 19 ديسمبر 1913.

(2) أبو اليقظان (سليمان الباروني)، 1/46.

العربية أوائل الثمانينات لكي نعطي فيها رأينا في إعادة طبعها واغتنمنا الفرصة وأخذنا منها فوائد جمة لكتابنا هذا، ثم أعدناها إلى صاحبها، ولكنها لم تطبع، وضاع منا ما أخذناه منها، سنة 1988 سوى قائمة من رجال العلم والثقافة كانوا (حوالي سنة 1884) يتفاعلون في حياة الجزائر، وجاء ذكرهم في الأطروحة، وكذلك أسماء أعلام من الفرنسيين، مثل الشاعر فيكتور هيغو والقاضي زيس. وفي 1988 نشرت جريدة جزائرية دراسة لأحد الأطباء عن حياة وأطروحة الحكيم ابن العربي[1] فأخذنا منها المعلومات التالية:

بدأ ابن العربي أطروحته بحديث شريف مفاده إذا سألتم الله فاسألوه المغفرة والصحة، فليس هناك أثمن من الصحة. وفي مدخل الأطروحة خاطب فرنسا: هل من العدل أن ترفض للشعوب التي تستعمرها الاستفادة من المعارف النافعة، وتنكر عليهم حق استخدام قواهم العقلية، وتعاملهم معاملة البرابرة والسلالات الدنيا؟ وهو في ذلك يشير إلى ما كان يَتَرَدَّدُ على لسان الحاكم العام لويس تيرمان والكولون من أن عدم تعليم الأهالي أفضل لفرنسا، أو ليس هناك مال لتعليمهم.

وقد اختار موضوع أطروحته الأبحاث السابقة في ميدان الطب والصيدلة عند العرب الجزائريين، وهي في نفس الوقت أبحاث مفيدة للفرنسيين أنفسهم وتخصصهم في الطب، فهي مصدر ثمين لهم. ثم قسم الأطروحة إلى ثلاثة فصول، فجعل الفصل الأول في تاريخ الطب العربي في المغرب والمشرق. فتناول أشهر الأطباء الذين ترجمت مؤلفاتهم إلى الفرنسية، مثل عبد الرزاق بن حمادوش، ومنها كتاباه: كشف الرموز في الأعشاب والعقاقير، وتعديل المزاج بسبب قوانين العلاج[2].

(1) هي جريدة (أحداث الجزائر) عدد 8 _ 9، سبتمبر 1988، والدراسة للدكتور إسماعيل بولبينة مع صورة لابن العربي بلباسه التقليدي الوطني وصورة لغلاف أطروحته. وأثناء وجودنا بأمريكا حصلنا على نسخة من الأطروحة نفسها واستفدنا منها.

(2) عن ابن حمادوش انظر دراستنا (الطبيب الرحالة) وكذلك تحقيقنا لرحلته (لسان =

وفي الفصل الثاني تناول ابن العربي الطب الحديث أو المعاصر عند العرب الجزائريين، فوصف الإصابات والعلاجات الطبية، وجاء من ذلك بأمثلة: فحب العرق علاجه بالبخار في الحمام وعصير الرمان والحنا وعصير الطماطم. كما جاء على حبة بسكرة التي تصيب الجلد، وعلاجها يكون برغوة الصابون الأخضر والتردد على المياه المعدنية. ثم الإصابة بعِرْق المدينة الذي يضرب أطراف الجسم، ثم الداء المعروف بداء الفيل وعلاجه. وفي هذا الفصل أيضاً تحدث عن علم الجراحة عند العرب، وذكر أنهم كانوا يرفضون تقديم أجسامهم لعمليات جراحية (دموية) كبيرة وأنهم كانوا يفضلون الموت المؤكد والعاجل على البقاء بضع سنوات أخرى على حساب تبديد الجسم. ووصف عمليات الختان والحجامة ومعالجة الكسور بالجبيرة[1].

وخصص ابن العربي الفصل الثالث من أطروحته للنظافة، مقدماً على ذلك سبع وصفات لتركيب الكحل، وتسع وصفات للحنا، كما وصف فوائد الاستحمام، ودافع عن التلقيح ضد الجدري الذي قال إنه وجد منذ القديم في بلاد المغرب. كما وقف ابن العربي ضد ادعاء الفرنسيين بأن الجزائريين لهم أمراض عديدة كالزهري. وقال إن الإحصاءات تثبت أن هذا المرض قدم إلى الجزائر مع الأوروبيين (وقد أشرنا إلى ذلك)، وهو ليس خاصاً بالجزائريين. وتناول ابن العربي التطبب بالأعشاب ومختلف النباتات لأنها مفيدة، ثم إنها أدوية تستخرج من البلاد نفسها فلها عندئذ جانب اقتصادي هام، فهي صناعة محلية. ومن النباتات التي ذكرها: الخروب، والرمان، والعناب، وبونافع، وكرموس (التين) النصارى، والنخيل الذي عزا له وحده (النخيل) إثني عشر وصفة علاجية، من الإسهال إلى الضعف الجنسي. ونلاحظ أن ابن العربي لم يهتم إلا بالطب المقبول شرعاً وعقلاً،

= المقال). وكلاهما طبع بالجزائر. وقد ترجم لوسيان ليكليرك لابن حمادوش، كما ترجم كتابه كشف الرموز.

(1) انظر ما قلناه سابقاً من أن أهل الحضر لا يعرفون الجراحة. وكذلك ممارسة الطب العربي في الأوراس، حسب رواية سيمسون.

أما الطب السحري والخرافي كالتعاويذ والأحجبة فلم يهتم بها.

أما الفصل الرابع والأخير فقد خصصه للطب الشرعي. فتناول فيه مدة الحمل، وشكل المولود «الراقد» من الوجهة الفقهية والقانونية. وكان هذا الموضوع يثير جدلاً كبيراً بين الفقهاء وأهل القانون. وتناول كذلك قضية المرأة الغائب عنها زوجها. ففي بعض الجهات كان عليها أن تنتظر أربع سنوات، وفي بعضها سبع سنوات أو عشرة. وكان هذا الموضوع يتصل بشرف العائلات، وكذلك يتصل بالطب والشرعية، ومسألة الأبوة، وشرعية الولادات، والميراث. وقد ذكر ابن العربي أيضاً بعض الأمراض والعلاجات الأخرى مثل الرمد وأمراض العيون بأنواع من العلاجات، إذا لم يشف المريض خلال ثمانية أيام. وذكر أيضاً عملية ثقب (فتح) الرأس التي كانت شائعة في الأوراس والآلات التي كانت تستعمل في ذلك[1]. ولعل ذلك هو ما شجع بعض الأوروبيين، ومنهم الإنكليز، على التعرف على هذه الطريقة، ولو بالحيلة، كما فعل سيمسون وفريقه سنة 1913.

9 ـ **رسالة في الطاعون عنوانها**: (الدر المصون في تدبير الوباء والطاعون) ألفها محمد بن رجب وقدم لها ثم توسع فيها محمود بن علي بن الأمين، المعروف بابن الشيخ علي. وقد تحدثنا عن هذه الرسالة في الجزء الثاني، كما أشرنا إلى عمل ابن الشيخ علي فيها. وقد تمكنا من معرفة معلومات هامة حول المؤلف الثاني (ابن الشيخ علي) والرسالة. فهو ابن علي بن عبد القادر بن الأمين، أحد أعيان الجزائر في أوائل القرن الثالث عشر (19 م)، وكانت وفاته قبل الاحتلال. وكان من خريجي الأزهر[2]. أما ابنه محمود فقد عاصر الاحتلال وتأقلم معه، وتولى الوظائف الدينية، وكان يشتغل بالنساخة والخطاطة، فكان، كما قال صاحب (تعريف الخلف) «كتوباً عجيباً وله مشاركة في الفنون وأفكار غريبة». وكان محمود قد تولى أيضاً

(1) انظر دراسة سيمسون، سابقاً، وفي آخر هذه الفقرة سنترجم لابن العربي.

(2) هو صاحب رسالة (أما بعد) التي درسناها في الجزء الثاني. وقد طبعت أخيراً في مصر. وقد تولى ابن الأمين الفتوى عدة مرات، وهو شيخ ابن العنابي.

التدريس في الجامع الأعظم (بالعاصمة)، والإمامة في الثانوية الفرنسية الوحيدة في وقته. وكتب بعض المقالات في جريدة (المبشر) الرسمية ودعا الأهالي إلى تعلم الفرنسية[1] وكانت وفاته سنة 1897.

أما عمل محمود ابن الشيخ علي في (الدر المصون) فيتمثل في كتابة مقدمة جاء فيها: «أما بعد، فلما وقعت بيدي مبيضة رسالة في تدبير أمر الوباء والطاعون، جمعها السيد محمد بن رجب الجزائري، سنة 1200 من كتب عديدة في الطب وغيره... أردت استخراجها، وأن أجعل لها مقدمة قبل الشروع فيها تذييلاً بعد تمامها، ليمكن النفع بها، وأبين بعض ألفاظها قدر الوسع والطاقة». ويذكر صاحب تعريف الخلف أن محمود بن الشيخ علي قد كتب مقدمة وسبعة فصول وخاتمة. ولم يذكر شيئاً عن الفصول وهل هي مرتبة على المواد الطبية. أما بيان الألفاظ فإننا نفهم منه أن ابن الشيخ علي قد شرح غريب الألفاظ والاستعمالات في حالات العلاج والوصفات. ولم نعرف من تحدث عن هذه الرسالة غير الحفناوي بن الشيخ، وربما يكون محمد بن العربي قد اطلع عليها أيضاً، أو اطلع على أصلها الذي تركه محمد بن رجب الجزائري. وكان الشيخ الحفناوي قد حصل على نسخة من تأليف محمود بن الشيخ علي عن طريق علي بن الحداد[2].

10 ـ **الأدوية الشافية**: رسالة ألفها محمد الطيب اليعلاوي المتوفى حوالي 1296 هـ. وربما هي في الأدوية الشعبية وحتى السحرية منها. ولهذا الشيخ مجموع في الطب نقله عن كتب الأولين مثل ابن سينا وكتاب الهارونية وكتاب الرحمة الخ. وقد قيل إن مؤلفات هذا الشيخ مفقودة الآن[3].

11 ـ **كتاب الصحة**: لمؤلف مجهول، صدر سنة 1923، بالعربية

---

(1) انظر عنه فصل السلك الديني والقضائي.

(2) تعريف الخلف، 2/474.

(3) رسالة من الشيخ محمد الحسن عليلي، نوفمبر 1995.

والفرنسية. وهو من كتب الإعلام والدعاية ونشر المعارف العامة. وقد صدر عن معهد باستور بالجزائر، وكان الهدف منه تنوير الرأي العام المسلم، حول موضوعات التغذية وقواعد الصحة لدى العائلات والأفراد، الأطفال والكبار، وطرق الوقاية والعلاج، وذكر بعض الأمراض البشرية والحيوانية، كالسل والزهري.

يقول من راجع الكتاب إن نصه العربي بلغ 112 صفحة، وهو بالعربية الفصحى. أما النص الفرنسي فقد بلغ 196 صفحة. وفيه نصوص «دينية» تساعد على كونه موجهاً إلى المسلمين. وقد قال من قدمه للقراء إنه في حاجة إلى من يقدم الكتاب من رجال الدين المسلمين ليساعد على تبليغ رسالته. لكن الرؤساء الأهالي (؟) الموجه إليهم الكتاب لا يقرأون العربية. ولاحظ المقدم أيضاً أن ذلك يعني جعل النص الفرنسي هو المقروء، سواء مباشرة أو عن طريق مترجم آخر.

وإليك ما تضمنه هذا الكتاب من مسائل:

1 ـ القواعد التطبيقية والأوليات المتعلقة بالصحة الشخصية والسكنية.

2 ـ واجب رب العائلة العناية بحفظ صحة أبنائه وعائلته.

3 ـ العناية بالأم في ساعة الولادة.

4 ـ طريقة تغذية الطفل وتنشئته إلى بلوغه العامين.

5 ـ طريقة الوقاية من الأمراض المعدية.

6 ـ علامات المرض المميزة سواء لدى الإنسان أو الحيوان. وقد حث الكتاب على ضرورة التبليغ على هذه الأمراض «المعدية» فور التعرف على علاماتها لتفاديها.

7 ـ وأخيراً واجب الرؤساء الأهالي في العمل المشترك من أجل حفظ الصحة العامة[1].

---

(1) راجعه C.D في المجلة الجغرافية الجزائرية... SGAAN, 1923، ص 139 ـ 140.
ولعل المقصود بالرؤساء الأهالي هنا هم القياد ونحوهم. والواقع أنه لم يبق من نفوذ=

ولا شك أن معهد باستور والمراكز الطبية والإدارات الخاصة بالصحة قد أصدرت نشرات وإعلانات حول طرق حفظ الصحة، خلال الحربين. ولكن التقدم الطبي بين الجزائريين ظل ضعيفاً جداً. وكان عدد المتخرجين ضئيلاً أيضاً. فمهما صدرت البلاغات والنشرات فإنها لن تكون مفيدة إذا لم تكن موجهة إلى جمهور قارىء ومتفتح الذهن ومستعداً لتطبيق الإرشادات.

12 ـ الإرشادات الطبية في الأمراض الجلدية: من تأليف أبي سعيد عدون بن بكير سنة (؟). وقد نوّه الشيخ أحمد توفيق المدني بهذا المؤلف، وقال عنه إنه «من رجال المستقبل في العلم والعمل»[1]، ونحن نفهم أن السيد عدون بن بكير كان من رجال الطب وأنه كان ما يزال شاباً.

بعض التراجم

بالإضافة إلى ذلك نذكر أن عدداً من الأطباء قد برزوا في الميدان، وكانت لهم أطروحاتهم ومشاركاتهم في التأليف والنشر. ومن هؤلاء: الطيب مرسلي، وقدور بن العربي، وبلقاسم بن التهامي، وعلي بوضربة، والدكتور موسى (قسنطينة)، وزروق بن أحمد بن بريهمات، ومحمد الصالح بن جلول، والشريف سعدان، وربما عدون بن بكير أيضاً.

وقد جاء في ترجمة بلقاسم بن التهامي أنه ألف عدّة كتب بالاشتراك مع أساتذة المدرسة الطبية العليا (كلية فيما بعد) بالجزائر. وذكرت بعض المصادر أن زروق بريهمات قد نشر سلسلة من المقالات حول الصحة العامة للعائلات الأهلية في جريدة كوكب افريقية[2] سنة 1908 وأنه كان من

= هؤلاء سوى الهباء المنثور، لا في ميدان الصحة ولا في غيرها. وقد أصبح حالهم يرثى له، كما أصبحوا في مجموعهم من الانتهازيين الدخلاء على المهنة. انظر الحركة الوطنية، ج 1.

(1) أحمد توفيق المدني (كتاب الجزائر) ص 94.

(2) مجلة العالم الإسلامي، إبريل 1909، ص 444.

المدرسين في علم الصحة بالمدرسة الثعالبية. وكان مرسلي يفعل نفس الشيء في المدرسة الكتانية بقسنطينة.

وقد اشتغل عدد من الأطباء الجزائريين بالسياسة، ابتداء من الطبيب مرسلي الذي كتب (مساهمة في المسألة الأهلية) سنة 1892 عشية زيارة لجنة التحقيق الفرنسية للجزائر. وقد استمر على ذلك المنوال فترة من الزمن. وكان ابن التهامي كذلك قد دخل ميدان السياسة والمطالبة بالحقوق والمساواة من الفرنسيين، ثم وجدناه سنة 1912 على رأس الوفد الجزائري الذي زار باريس مطالباً بتعويض الخدمة العسكرية الإلزامية بالحقوق السياسية، ومنها المساواة، ثم أسس بعد الحرب جريدة (التقدم) وعارض الأمير خالد سياسياً. وأصبح محمد الصالح بن جلول من زعماء السياسة في قسنطينة حيث رأس (هيئة النواب) ثم أصبح على رأس المؤتمر الإسلامي سنة 1936، وأسس حزباً باسم التجمع الفرنسي ـ الإسلامي، إلى أن أفل نجمه سياسياً منذ الحرب العالمية الثانية. وكان الشريف سعدان من أقطاب السياسة في بسكرة والجنوب منذ الثلاثينات، ثم دخل في حزب البيان سنة 1946. وقد انضم الأمين دباغين إلى حزب الشعب. وهكذا كان الأطباء الجزائريون في الصفوف الأولى للعمل السياسي منذ بدأ الحديث عن المسألة الأهلية في أعقاب القرن الماضي.

وكان بعض الأطباء نواباً في البلديات ومجالس الولايات. فهذا علي بوضربة كان نائباً في مجلس بلدية العاصمة قبل وفاته سنة 1907 عن 43 سنة. وكان محمد بن العربي (الذي سنتحدث عنه) أيضاً نائباً في نفس البلدية.

والملاحظ أن بعض الأطباء عملوا خارج الجزائر أيضاً. فهذا قدور بن العربي (أخو محمد المذكور) سبق له العمل طبيباً في بلاط بآيات تونس فترة. وقد ذكره أخوه في أطروحته وكذلك ذكره ابن العابد في (تقويم الأخلاق)[1].

ومعظم هؤلاء الأطباء كانوا متجنسين بالجنسية الفرنسية، أي أنهم

(1) محمد بن العابد الجلالي (تقويم الأخلاق) الجزائر، 1927، ص 59.

دخلوا تحت طائلة القانون الفرنسي، وتخلوا عن أحكام الشريعة الإسلامية استجابة لقانون 1865، كما أنهم كانوا في الغالب متزوجين بفرنسيات. ومن هؤلاء الطيب مرسلي وعلي بوضربة، وابن التهامي والشريف سعدان. وكان بعضهم عضواً في الجمعية الماسونية، مثل ابن التهامي، وكانوا جميعاً تقريباً يؤمنون بالاندماج.

وفي ميدان الصيدلة تخرج عدد قليل من الجزائريين أيضاً. والمتتبع لسيرة زعماء الاندماجيين سيجد هذه الأسماء من الصيادلة: علاوة بن جلول وحفيظ (حفيز) بومدين، ومحمد حميدوش وفرحات عباس. وكان بعضهم أيضاً أعضاء في الجمعية المهنية والسياسية والتاريخية، مثل زروق بريهمات وولعة بلقاسم.

ومن الجدير بالذكر أن أوائل الأطباء في عهد الاحتلال كانوا من أبناء الجزائريين الذين تولوا الوظائف لدى الفرنسيين، وهم الذين فرض عليهم الفرنسيون تقديم أولادهم إلى المدارس الفرنسية عندما كان الجزائريون الآخرون نافرين منها. وهكذا وجدنا أوائل الأطباء كانوا في الواقع من أبناء القياد وجنود الصبائحية والقضاة. وقد ذكرنا أن مدرسة الطب قد تأسست في الجزائر سنة 1857. فلنا إذن أن نتصور أن أوائل الدفعات كانت خلال السبعينات، ولكننا مع ذلك لا نعرف من تخرج من الجزائريين قبل الثمانينات. فربما لم يتمكن أي جزائري من الوصول إلى شهادة دكتوراه قبل محمد بن العربي. أما الآخرون فكانوا يتوقفون في منتصف الطريق، أو لا يسمح لهم بالمواصلة فيكتفون بوظائف بسيطة في ميدان الطب والتمريض، وسنعرف من تاريخ مدرسة الطب أنها كانت أيضاً متعثرة إلى بداية الثمانينات.

1 ـ **محمد بن العربي**: ولد في شرشال سنة 1850، وأسرته أندلسية الأصل. وكان والده من أنصار الاستفادة من الحضارة الغربية. ولا ندري إن كان والده من الموظفين في الإدارة، والغالب أنه كان كذلك. وقد وجه أبناءه

إلى التعليم الديني ـ العربي والتعليم الفرنسي. فتخرج ثلاثة منهم متعلمين بالفرنسية، فكان قدور ومحمد طبيبين وكان ثالثهم مترجماً عسكرياً في الجيش الفرنسي. وقد ذكرنا أن قدور أصبح طبيباً لبايات تونس، وربما كان ذلك قبل احتلالها سنة 1881.

درس محمد بن العربي في شرشال إلى بلوغه العاشرة، ثم انتقل إلى مدارس العاصمة حيث أصبح يسكن ويدرس، وتدرج في ذلك من المتوسط إلى الثانوي إلى العالي. ومن مدرسة الطب العليا بالجزائر توجه إلى جامعة باريس (السوربون) وبقي بها إلى أن حصل على الدكتوراه في الطب سنة 1884، كما ذكرنا. والمعروف أن جميع الشهادات كانت لا تمنح إلا من فرنسا حتى لفرنسيي الجزائر، إلى أن تأسست جامعة الجزائر سنة 1909. وكان ابن العربي قد درس من اللغات اليونانية واللاتينية أيضاً، حسب متطلبات منهج الدراسة عندئذ. وكان له أصدقاء من الفرنسيين في باريس وغيرها، ومنهم الشاعر فيكتور هيغو الذي حضر مناقشة الأطروحة. وقد ذكر ابن العربي نفسه عدداً منهم في أطروحته، فبالإضافة إلى هيغو، ذكر وقرسلي (وزير الحربية) والمستشرق شيربونو الذي اشتغل في قسنطينة وفي الجزائر بالتدريس والبحث قبل أن يتحول إلى مدرسة اللغات الشرقية في باريس. ومنهم أيضاً لاتيلي، وبيرتيراند، وتيكسييه[1]، وماشويل الذي كان معلماً مستعرباً في الجزائر ثم أصبح مديراً لشؤون التعليم في تونس بعد احتلالها، وغيرهم[2].

---

(1) كان تيكسييه مديراً لمدرسة الطب بالجزائر. بيرتيراند هو صاحب الدراسات العديدة عن الطب الأهلي في الجزائر. انظر كتابه المطبوع سنة 1855، سابقاً.

(2) انظر ترجمة (الطب العربي بعمالة الجزائر) تأليف محمد بن العربي وترجمة علي بوشوشة، تونس 1891. وقد بقيت لدينا هذه القائمة من الأسماء الجزائرية والفرنسية التي ذكرها ابن العربي في الأطروحة، أما باقي البطاقات فقد ضاعت منا سنة 1988، كما مر. وشملت قائمة الجزائريين أعيان البلاد كلها في الدين والتصوف والإدارة والعلم والسياسة والطب والقضاء وفيها 44 اسماً على الأقل.

وعشية حصوله على الدكتوراه في الطب زار ابن العربي موطن أجداده، الأندلس، فتوجه إلى قرطبة وأشبيلية وغرناطة. وكحل عينيه بأطلالها وشنف سمعه بأخبارها، واسترجع الذكريات. وقال عن نفسه إنه ما حل بمكان إلا توقف عنده للعبرة والتذكر، وعبر عن ذلك بقوله إنه جدد إسلامه في الأندلس بعد أن وجد الإسلام في الجزائر وقد اعتراه التحول على يد الفرنسيين. ولا ندري إن كان قد تجول في غير فرنسا والأندلس (أسبانيا). والغالب أنه فعل، فلعله زار بلداناً أخرى في أوروبا والشرق وربما يكون قد أدى فريضة الحج.

ومنذ 1888، وهي فترة حكم لويس تيرمان في الجزائر، فترة التجهيل الرسمي وقانون الأهالي البغيض، أصبح ابن العربي يجمع بين العمل كطبيب والعمل في بلدية العاصمة نائباً عن قومه. مارس الطب أولاً في أماكن مختلفة تحت نظر الإدارة الفرنسية ثم استقر به الحال في العاصمة. وتقول بعض المصادر إن الأهالي هم الذين ألحوا على الحكومة في ذلك[1]، ونحن نستبعد أن تستجيب لهم في مثل هذا الإلحاح، وإنما سمحت له لظروف أخرى لا نعرفها الآن. وقد حل ابن العربي بالعاصمة وأصبح يمارس فيها الطب والسياسة، وكان المفتي أحمد بوقندورة الذي قيل إنه حث الناس على مؤازرة رجوع ابن العربي إلى العاصمة، كان من المقربين جداً للسلطات الفرنسية[2]، وقد بقي في الفتوى فترة طويلة. وربما كانت بينه وبين ابن العربي مصاهرة.

وأثناء أداء ابن العربي واجب النيابة في بلدية الجزائر، وهو وظيف كان بالتعيين الإداري وليس بالانتخاب، سجلت له بعض المواقف المأثورة. فقد وقف ضد هدم الجامعين الكبيرين الباقيين في العاصمة، الجامع الأعظم والجامع الجديد، وكان الفرنسيون يخططون لإزالتهما وبناء فندقين في مكانهما «تجميلاً» للعاصمة. وقد سبق لهم هدم عشرات المساجد منذ

(1) ابن العابد (تقويم الأخلاق)، ص 59.
(2) انظر عنه فصل السلك الديني والقضائي.

الاحتلال تحت شعار التجميل والتوسيع والمنافع العامة. ولولا حنكة ابن العربي وغضبة الجزائريين الذين تجمعوا في الجامع الجديد لنفذ الفرنسيون المشروع أو لوقعت ثورة لا يعرف أحد مداها[1]. وقد ظلت مسألة هدم الجامعين تظهر وتختفي إلى أن حسم أمرها سنة 1905 أثناء عهد جونار، وذلك بالإبقاء على الجامعين، رغم ما حل بهما من التشويه والهدم الجزئي.

والموقف السياسي الثاني الذي سجل لابن العربي هو ظهوره أمام لجنة فيرى سنة 1892، وهي لجنة التحقيق في أوضاع الجزائر. وكان ظهوره أمامها عند حلولها بالعاصمة، ثم في باريس عندما توجه مع زميله محمد بن رحال إليها لتقديم مطالب الجزائريين في القضاء الإسلامي والحالة المدنية وقانون الأهالي والنيابة والتعليم العربي.

أما من حيث مهنة الطب فلا ندري سوى أنه كان يمارسها بالعاصمة. وأنه كان «حكيماً» ناجحاً ومحل ثقة مواطنيه. وقد قيل إن له كتابات، وهي فيما يبدو بالفرنسية. ولكننا لا ندري إن كانت في شؤون الحياة العامة وحقوق الجزائريين أو كانت في مهنة الطب وتطور البحث فيها. والغريب أن الذين تناولوا حياته بشيء من التفصيل ركزوا على مواقفه السياسية وأهملوا حياته المهنية. وكان ابن العربي يلبس اللباس التقليدي (الشاشية والعمامة والبرنس والسروال الواسع). وعندما كتب عنه ابن العابد سنة 1927 قال إنه كان في منتهى الشيخوخة، ولكنه عاش أكثر من عشر سنوات بعد ذلك، إذ توفي خلال أكتوبر سنة 1939 بعد اندلاع الحرب العالمية الثانية (6 رمضان 1358) ولكنه لم يشهد هزيمة فرنسا. وقد ترك ابن العربي أبناء وأحفاداً، منهم ابنه رشيد الذي بلغ 73 سنة في عام 1988، وحفيده سليمان الذي كان معلماً للإنكليزية في إحدى المتوسطات بالعاصمة[2].

(1) انظر الحادثة مفصلة في ابن العابد (تقويم الأخلاق) ص 60 ـ 61. انظر كذلك فصل المعالم الإسلامية والأوقاف.

(2) إسماعيل بولبنية «د. ابن العربي» في جريدة (أحداث الجزائر) 8 ـ 14 سبتمبر 1988.

وظاهرة الاشتغال بالسياسة عند الأطباء الجزائيين ظاهرة ملفتة للنظر. فنحن نلاحظ أن معظم هؤلاء الأطباء قد مارسوا بل اندمجوا في «المشكل الأهلي»، وربما كان ذلك من أجل تسوية وضعهم الخاص، لأن القوانين الفرنسية جعلتهم من جهة في الطليعة المثقفة، ومن جهة أخرى كانوا لا يتمتعون بالحقوق السياسية ولا بالمساواة إلا إذا تخلوا عن أحوالهم الشخصية الإسلامية، وربما كانوا يعتقدون ـ وهم قلة قليلة ـ أن حل مشكلتهم كطليعة سيؤدي إلى حل جميع المشاكل الجزائرية الأخرى. فإذا كان الأمر كذلك فإنهم كانوا على خطأ، ذلك أن التيار الذي سيحل المشاكل هو تيار الأمير خالد وحركة الإصلاح ونجم شمال افريقية وحزب الشعب. وليس التيار الإندماجي الذي كان على رأسه: مرسلي وابن التهامي، وابن جلول، وسعدان، وفرحات عباس. ومع ذلك فإن المشاركة السياسية للأطباء والصيادلة قد ساعدت على بلورة القضية الوطنية بكونها قدمت الأطروحة المضادة للأطروحة الوطنية في أغلب الأحيان.

2 ـ **كان الطيب مرسلي** أحد أبناء الجنود الصبائحية من نواحي وهران. ولا ندري كيف استقر الطيّب في قسنطينة بعد تخرجه من مدرسة الطب في الجزائر، كما لا ندري أين أكمل دراسته التخصصية وما الأطروحة التي قدمها، وربما لم يفعل ذلك. وقد تزوج الطيب مرسلي بامرأة فرنسية وتجنس في أغلب الظن بالجنسية الفرنسية. ومنذ الثمانينات وجدناه قد برز على الساحة السياسية في قسنطينة، وذلك أثناء موجة تقديم العرائض والاحتجاجات ضد قانون الأهالي وإلغاء المحاكم الإسلامية والمطالبة بالتمثيل النيابي. ورغم ارتباطه بالفرنسيين وثقافتهم، فإنه كان حاضراً في التوقيعات التي كان يجمعها أعيان قسنطينة وكان قريباً من طموحهم. وقد كتب وحده بعض المقالات في جريدة (حرية المستعمرات)، وألف كتيباً عنوانه (مساهمة في المسألة الأهلية الجزائرية)[1]. وكان يشغل وظيفة

(1) قسنطينة 1894. كما أنه وقع على عريضة مع الأعيان في أكتوبر 1891. وقال =

مستشار بلدي في قسنطينة في وضع شبيه بوضع ابن العربي بالعاصمة. وكان مرسلي نشيطاً في هذه الأمور أثناء عهدة أرنست ميرسييه الذي تولى بلدية قسنطينة عدة مرات.

وقد دافع مرسلي في كتاباته عن الحضارة العربية والشعب الجزائري، وقال إن فرنسا نفسها قد عرفت عهوداً من الهمجية. ولم يكشف عن رأيه في إدماج الجزائريين أو القضاء عليهم، وهي دعوة كانت رائجة عندئذ. وإنما قال إنه يعتمد على عنصر الزمن، وأنه «ليس من السهل القضاء على شعب كان سيد العالم»، وقال «إن الحضارة العربية قد لمعت وبهرت العالم عندما كانت أوروبا غارقة في بحر الظلام»، واعترف أن «لنا نقائص» وأن الصحافة في أيدي أعداء العرب، وقد سماهم الرأسماليين، وأن «كراهية العربي هي النغمة السائدة في الجزائر، عند الفرنسيين. وكان مرسلي معتزاً بقومه مع ذلك، وقال إن الأهالي كانوا «سادة البلاد السابقين» ولكنهم الآن أصبحوا لا شيء[1]. وهو موقف قد تبناه غيره فيما بعد، ولا سيما فرحات عباس.

وقد أدى مرسلي فريضة الحج، مع أنه كما قيل كان متجنساً، وربما أرسلته الإدارة الفرنسية في نطاق مهنته كطبيب للحجاج[2]. وكان مرسلي يدرس عِلْم الصحة في مدرسة قسنطينة الرسمية (الكتانية) سنوات طويلة، لأننا عرفناه كذلك في أوائل القرن، ثم استمر إلى ما بعد الحرب العالمية الأولى، ولا ندري ما إذا كان قد ألف أعمالاً في الطب والتوجيهات الصحية، أو أن الحالة السياسية قد استأثرت به فترة. غير أننا نلاحظ أن مرسلي لم يساهم في الحياة السياسية بقوة منذ فاتح القرن. ويبدو أنه كان محل احترام

= أجرون إن العريضة قد تكون من تحرير الدكتور مرسلي نفسه. انظر آجرون (الجزائريون المسلمون)، 1/449. انظر الحركة الوطنية، جـ 1.

(1) قنان (نصوص سياسية) عن عريضة مرسلي، ص 266 ـ 267. ولنشر إلى أن الليبرالية والماركسية والرأسمالية كانت تعابير شائعة في الصحافة الفرنسية (صحافة الكولون) الرأسمالية.

(2) انظر ما كتبه عنه إسماعيل حامد.

الأوساط الحضرية في قسنطينة.

3 ـ وفي أوائل هذا القرن (1905) حصل بلقاسم بن التهامي على الدكتواره في الطب أيضاً، وكان من مدينة مستغانم، ومن جيل الإندماجيين، وقد تجنس وتزوج في الجزائر، كما سبق، وانخرط في الماسونية وجمعية حقوق الإنسان. وحصل على شهادته الأولى من مدرسة الطب في الجزائر ثم ذهب إلى جامعة مونبلييه الفرنسية للامتحان. وبعد تخرجه أصبح من العاملين في الطب وفي السياسة والحياة العامة. عين في مستشفى مصطفى باشا لأول مرة ومارس هناك مهنته، ثم فتح عيادة خاصة به في منزله الذي كان أمام محكمة قاضي الصلح بالجزائر، وساهم في الانتاج الطبي مع زملائه أعضاء المدرسة الطبية (كلية الطب فيما بعد)، ونال بعض الجوائز. وقد كتب عنه معاصره إسماعيل حامد وأشاد به، وكذلك أشادت به بعض صحافة الوقت[1].

شارك ابن التهامي في الحياة السياسية قبل الحرب الأولى بتوليه قيادة الاندماجيين الذين كانوا يطالبون بالحقوق والمساواة ولا يمانعون من التجنيد الإجباري. وفي باريس استقبلهم رئيس الوزراء بوانكريه. وكان في الوفد أيضاً الدكتور موسى من قسنطينة. ووصفه أجرون بأنه رجل عصامي. تعلم وترقى حتى وصل إلى صف القيادة. وبناء على أجرون أيضاً فإن ابن التهامي تجنس في فبراير سنة 1906، أي بعد حصوله على الدكتوراه. ولم يواجه صعوبة، ومنذ 1904 سماه شارل جونار معيداً احتياطياً في الطب. وفي 1907 دعي للتعليم في العيادة البصرية (الانتمولوجيا) ثم واصل نشاطه الطبي إلى جانب نشاطه السياسي.

فبالنسبة للنشاط السياسي بدأ في ممارسته منذ فاتح القرن، وقد واجه

---

(1) جريدة (الأخبار) عدد 13361، في 30 ذو القعدة 1322 هـ. وكذلك رسالة الماجستير (مظاهر الإصلاح) لعبد المجيد بن عدة. وكان منزل ابن التهامي ـ حسب جريدة الأخبار ـ يقع في شارع لوميرسييه، عدد 3. انظر أيضاً كتاب الشريف بن حبيلس (الجزائر الفرنسية كما يراها أهلي)، الجزائر 1914.

بعض الصعوبات في البداية، إذ كان زميله أحمد بوضربة (محامي) هو صاحب الصيت الذائع عندئذ. وكان مثله متجنساً ومتزوجاً من فرنسية وماسونيا. وكان بوضربة من أنصار العلمانية، فكان ينكر على المسلمين تمسكهم بالتعليم الديني. وفشل ابن التهامي في الانتخابات البلدية سنة 1904، ولكنه، وقد نجح في الدكتوراه، أصبح سنة 1908 مستشاراً بلدياً، وأعيد انتخابه سنة 1913، ونشط في الجمعية الرشيدية أيضاً. وفي إبريل 1914 أنشأ مع زملائه تنظيماً سماه (الاتحاد الفرنسي ـ الأهلي) وهو التنظيم الذي سيذكرنا به (التجمع الفرنسي ـ الإسلامي) الذي أنشأه ابن جلول سنة 1938. وكان (الاتحاد) تنظيماً سياسياً يمثل الاندماجيين. ولعلهم أحسوا بضعفهم أمام الجماهير فانضموا للأمير خالد، رغم أن هذا لم يكن نشيطاً سياسياً بعد. ولم يظهر اسم خالد إلا نادراً عندئذ، منها سنة 1903 عند زيارة الشيخ عبده التي اعتذر عن حضورها، وسنة 1913 حين دعي إلى المؤتمر العربي في باريس، فاعتذر أيضاً عن الحضور وأرسل برقية موافقة على خط المؤتمر. ويذهب أجرون إلى أن جماعة ابن التهامي قد انضموا للأمير خالد لأن بقية الأعيان والقادة كانوا يعتبرونهم طموحين ومرتدين[1].

وقد سبق القول إلى أن ابن التهامي قد عاش فترة ما بين الحربين، وساهم في الحياة السياسية كما كان، وعارض الأمير خالد. وأنشأ جريدة (التقدم) خلال العشرينات. وشايع التيارات السياسية اليمينية الفرنسية. وكاد يحدث له ما حدث لمعاصره ابن جلول، أي الصعود إلى القيادة ثم السقوط إلى الهوة، وإذا كان ذلك مقبولاً لدى السياسيين المحترفين، فإننا لا ندري كيف يكون الحال إذا حدث لطبيبين في مجتمع متخلف. وقد ظلت السياسة تحطم الأطباء والصيادلة في الحركة الوطنية، مروراً بالحكيم سعدان،

(1) أجرون (الجزائريون المسلمون) 2/1041، 1050. انظر مجلة العالم الإسلامي، نوفمبر/ ديسمبر 1907، ص 496 ـ 497. ففيها كلمة كتبها إسماعيل حامد عن ابن التهامي. وتوجد صورة ابن التهامي في هذا المصدر أيضاً. وهو أول «أهلي» عين للتدريس في مدرسة الطب بالجزائر.

والحكيم دباغين، والصيدلي فرحات عباس[1].

مدرسة الطب

تحدثنا عن مدرسة الطب ثم كلية الطب في فصل التعليم[2]. ونود هنا الإشارة إلى بعض المعلومات الإحصائية عنها. كانت بداية هذه المدرسة متواضعة، رغم صلة الاستعمار بالشعب الذي وقع فريسة له، ورغم اختلاف البيئة التي حل بها الفرنسيون أنفسهم، ولقد بقي الطب والأطباء مرتبطين بفرنسا حتى بعد تأسيس المدرسة (الكوليج) المذكورة سنة 1857. فقد بدأت بثمانية من الأساتذة المرسمين وبأربعة من الاحتياطيين. وكانت تقبل التلاميذ الأهالي الذين قضوا سنتين أو أكثر في المدرسة السلطانية (الكوليج الإمبريالي). وكانت تخصص بعض المنح (حوالي عشرة) لأبناء الموظفين والجنود الجزائريين. ولكن عدد التلاميذ الجزائريين لم يصل إلى أكثر من اثنين أو ثلاثة.

قلنا إن الدولة قد خصصت بعض المنح للتلاميذ الجزائريين في مدرسة الطب، ولكنها جعلت معرفة اللغة الفرنسية إجبارية. فلم يلب هذا الشرط سوى تلميذين سنة 1867. وفي سنة 1869 لم تقبل المدرسة سوى ثلاثة تلاميذ. والواقع أن المنح المذكورة ليست من ميزانية الدولة الفرنسية وإنما هي مما كان يسمى «غرامة العرب»، وهي ضريبة إضافية فرضها الاحتلال، وكانت تستعمل في أغراض مختلفة[3]. وأخبرت جريدة المبشر أنه تخرج من

---

(1) جاء في كتاب (شعراء الجزائر) للهادي السنوسي 2/2 أن أحد الأطباء الجزائريين اسمه مزياني الحاج علي الحذيفي، قد تبرع لطبع هذا الكتاب. وأن مزياني هذا قد أدى فريضة الحج وزار الشرق وكان غيوراً على الأدب والنهضة في الجزائر. وهذا كل ما نعرف الآن عن هذا الطبيب.

(2) انظر فصل التعليم الفرنسي والمزدوج.

(3) جريدة (المبشر)، 3 أكتوبر 1867. من التلاميذ الذين دخلوا المدرسة عام 1867 علي بن محمد، وقدور بن أحمد.

مدرسة الطب عام 1869 ثلاثة في مستويات مختلفة. فالشهادات ليست دكتوراه أو ما يقاربها وإنما هي شهادات لممارسة بعض المهن المتعلقة بالصحة، مثل: طبيب مسؤول صحي، وصيدلي مركب أدوية من الدرجة الثانية، ولم تخبر المبشر عن شهادة التلميذ الثالث[1]. وقد ظل رقم ثلاثة هو الرقم السحري في مدرسة الطب والصيدلة، ولا نعلم كم من أصحاب هذا الرقم استطاعوا مواصلة تعلمهم في فرنسا، أي للحصول على الدكتوراه. ففي 1882 كان العدد ما يزال ثلاثة فقط[2] (من 69 أوروبياً رغم فارق عدد السكان). وفي 1905 كتب باولي يقول: إنه لم يسجل في مدرسة الطب منذ إنشائها عام 1857 سوى ثلاثة وثلاثين طالباً جزائرياً، منهم اثنان في الصيدلة، وصلا إلى القسم الثاني فقط. ومن العدد المذكور (33) إثنا عشر فقط حصلوا على دبلوم مسؤول صحة، وستة على الدكتوراه. وأضاف باولي أن الباقين لم يواصلوا تعليمهم[3] (؟). ويجب أن نفرق بين التخرج من المدرسة الطبية بالجزائر وبين الحصول على الدكتوراه في الطب من فرنسا.

ومن المعلومات الأخرى عن مدرسة الطب أنها كانت مدرسة «تحضيرية» فقط، لكن منذ 1889 ارتفع مستواها إلى درجة التكوين الكامل، ومع ذلك بقي الامتحان في المستويات الثالث والرابع ومناقشة الدكتوراه لا يكون إلا في باريس، وكانت مدرسة الطب تحضر للدكتوراه في الطب، كما تمنح دبلومات في الصيدلة والتوليد.

وظل عدد الجزائريين قليلاً جداً في هذه المدرسة بشكل ملفت للنظر، حتى للفرنسيين أنفسهم. ففي إحصاء سنة 1929 ـ 1930 كان عدد الطلبة الفرنسيين في كلية الطب 324 وفي كلية الصيدلة 211، أما الطلبة الجزائريون

---

(1) نفس المصدر، 21 أكتوبر 1869.

(2) يوليو، ص 264. وفي 1876 كان عددهم أيضاً ثلاثة من بين 77. انظر شانزي (حكومة الجزائر)، ص 56.

(3) باولي (المجلة الأفريقية)، 1905، ص 408، 414.

في الطب فكانوا سبعة وفي الصيدلة ستة[1]. وفسر باولي سنة 1905 «تحفظ» الجزائريين من دخول مدرسة (كلية) الطب تفسيراً غريباً هدفه إلقاء مسؤولية الجهل على الجزائريين أنفسهم، فقد قال إن هناك مادة ترجع إلى مرسوم 12 يوليو 1832 (قبل تأسيس مدرسة الطب) تقول بجواز ممارسة الأهالي للطب والجراحة على أهل دينهم دون امتحان مسبق. وهذا في الواقع يتنافى مع الممارسة، لأن الفرنسيين كانوا يعاقبون من يمارس الطب الشعبي والجراحة من الأهالي بدون رخصة - وقد سبق ذلك عند الحديث عن الطب في الأوراس -. ومن جهة أخرى فإن «تصفية» التلاميذ كانت في يد الفرنسيين منذ الابتدائي، وهم الذين يسمحون أو لا يسمحون بمتابعة الدراسة، كما أن المنح كانت في أيديهم أيضاً.

وهكذا نرى أن الأطباء والصيادلة الجزائريين الذين تخرجوا من مدرسة ثم كلية الطب والصيدلة كانوا من النوادر. فمن اثنين أو ثلاثة في منتصف القرن الماضي إلى سبعة (طب) وستة (صيدلة) في النصف الأول من هذا القرن.

الفلـــك

استمرت العناية بالفلك حسب الطريقة القديمة، ولكنه بالتدرج تأثر بالدراسات العلمية الحديثة، سيما منذ الحرب العالمية الأولى، وقد حدث ذلك مع انتشار التعليم والإصلاح. وهذا لا يعني أن علم الفلك، كما عرفه الأولون وقلده المتأخرون قد انتهى.

وإذا حكمنا من الإنتاج المتوفر في هذا العلم (الفلك)، فإننا نستطيع أن نؤكد بأنه قد تدهور أثناء العهد الاستعماري. فإلى عهد المجاوي (ت 1914)

---

(1) أرشيف إيكس (فرنسا)، رقم 61 H 10 وقد ظل العدد ثابتاً (7 في الطب و 6 في الصيدلة) في إحصاء بوجيجا سنة 1936 أيضاً. انظر المجلة الجزائرية 1938 SGAAN، ص 66.

والحافظي (ت 1948) لا نظفر بكتاب يعالج تعديل الكواكب ورصد حركات الأفلاك بالطريقة التي كان يستعملها ابن حمادوش وابن علي الشريف في القرن الثامن عشر، بل إن المزاول (ج. مزولة) قد تخلفت تقنياتها، وبقي الاعتماد في أغلب الأحيان على الظل وميلان الشمسَ والشروق والغروب ونحوها من علامات أوقات الصلاة.

وقد اهتم الفرنسيون بآثار الجزائريين في الفلك، وشمل البحث عن هذه الآثار مختلف اللجان التي تكونت، منذ اللجنة الإفريقية سنة 1833 إلى اللجنة العلمية 1839 إلى لجنة فيري سنة 1892. وقد أسس الفرنسيون مرصداً مهماً في أعالي بوزريعة، قرب العاصمة. وعكفوا على دراسة الانتاج العربي في علم الفلك، سواء كان مكتوباً أو شفوياً بناء على التقاليد والأساطير الموروثة، بما في ذلك خطوط الرمل، ومعرفة أسرار الحروف والأعداد. وإلى سنة 1935 كان الميلي يكتب عن تأثير (شمس المعارف) للبوني وغيرها فيقول: «تَرى مَنْ تعلموا القراءة والكتابة من الجزائريين ينكبون على دراسة كتاب البوني المذكور، فيأخذون منه أقوالاً وأعمالاً مبنية على علم الحروف المنظور فيه إلى طبائع الكواكب المزعوم أنها الحاكمة في هذا العالم»[1].

وهكذا فإنه في الوقت الذي أسس فيه الفرنسيون المرصد ومدرسة العلوم (كلية العلوم فيما بعد) وغيرها من المنشآت العلمية لمعرفة قوانين الأشياء ودراسة العلوم بدقة وبملاحظة نقدية، كان الجزائريون بعيدين عن الروح العلمية، لجهلهم بتراث أجدادهم من جهة ولإغراقهم في الخيالات والشعوذة من جهة أخرى. ولنتصور أن أقصى عدد وصله الجزائريون في كلية العلوم بين الحربين هو أربعة عشر طالباً فقط. بينما تردد عدد منهم على مدرسة ترشيح المعلمين (النورمال)، وزاول آخرون دروسهم العلمية في الابتدائي الفرنسي وفي المدارس الرسمية الثلاث.

---

(1) الميلي (رسالة الشرك)، ط. 2، 1966، ص 152.

ورغم شهرة الجزائريين بتناول علم الفلك قديماً لصلته بالملاحة البحرية وأوقات الصلاة، فإننا لا نكاد نجد في العهد الاستعماري من ألف في الفلك إلا عدداً ضئيلاً جداً. ومنهم المكي بن عزوز وعبدالقادر المجاوي والمولود الحافظي. وكان المجاوي مدرساً، فكان كتابه في الفلك تعليمياً بالدرجة الأولى. أما الحافظي فقد مارس علم الفلك من خلال الدين، أي أنه كان يربط بين هذا العلم والصلاة ونحوها، كما أنه مارس التدريس أيضاً. ولنذكر ما عرفناه من هذه المؤلفات:

1 ـ **نظم متروكات السوسي**: والنظم للشيخ السعيد بن أبي داود، (ت. 1840) وكان هذا تلميذاً للشيخ الحسين بن أعراب. وقد علق على النظم حفيد الناظم، وهو أحمد بن أبي القاسم بن أبي داود. وهو تعليق موجز، كما جاء في مراسلة مع الشيخ علي أمقران السحنوني (8 مايو 1981).

2 ـ **الجوهر المرتب في الربع المجيّب**: تأليف المكي بن عزوز، ولا نعرف ما إذا كان مطبوعاً.

3 ـ **الفريدة السنية في الأعمال الجيبية**: تأليف عبدالقادر المجاوي. وقد طبع سنة 1904 (1321)، على نفقة الإدارة الفرنسية. وربما كان الكتاب موجهاً إلى التلاميذ بتغطية من الحكومة، لأن المدارس الرسمية الثلاث كانت تدرس هذا العلم. ومما يلاحظ أن جل مؤلفات المجاوي (عدا إرشاد المتعلمين)[1] قد ألفها في فترة بقائه في العاصمة، وفي آخر عمره، رغم أنه أقام بقسنطينة قرابة ربع قرن. وقد تحدث في (الفريدة) عن الارتفاع أو بعد الشمس عن أفق البلد المعني، وعن ميلان الشمس وعرض البلد. وفي المقدمة التي وضعها المجاوي للفريدة لخص خطته وهدفه فقال: وبعد فهذه رسالة صغيرة الحجم، وعجالة مختصرة كثيرة العلم، في كيفية العمل بالربع المجيب في الأوقات، مشتملة على مقدمة وعشرين باباً وخاتمة فيما يتعلق بالتعديل والميقات.

---

(1) ط. القاهرة 1877. وكان المجاوي عندئذ في قسنطينة، مدرساً حراً.

وفي المقدمة أيضاً تحدث المجاوي عن الأرض ودوائرها ومحيطها وأقاليمها وخطوطها. ويبدو المجاوي في هذا متأثراً بالقدماء أمثال الإدريسي وابن حمادوش. وقد نقل عن علماء اشتهروا بعلم الفلك مثل مؤلف كتاب (سعود المطالع) وكتاب (تقويم البلدان) لأبي الفداء. وفي (الفريدة) حديث أيضاً عن عدد الشهور وكيفية استخراج المنازل والفصول، واستخزاج الشهور العربية، والفصول الأربعة.

ومن الأبواب حديث عن ارتفاع الشمس وغيرها من الأجرام في أفق البلد المعني. ثم معرفة جيب القوس وقوس الجيب. وفي ميلان الشمس وغايته. وتناول المجاوي أيضاً عرض البلد وبعد القطر والأصل والمطلق. وضمن العشرين باباً التي اشتمل عليها الكتاب ساق المجاوي أراجيز لنظم المعاني التي يتناولها، وذلك يؤكد توجه الكتاب إلى التلاميذ. لأن حفظ بعض الأبيات من قِبَلِهم كان مقصوداً له. وقد خصص الخاتمة في معرفة الضرب والقسمة، وأخذ الجذور بربع الجيوب[1].

4 ـ **نظم في الفلك**: منسوب إلى الشيخ محمد الطيب اليعلاوي. والنظم غير معروف[2]. وقد عاش الناظم إلى حوالي 1296 هـ.

5 ـ **آلة بركار**: من وضع سليم الجزائري، شهيد القضية العربية سنة 1916. وقد قيل إنه اخترعه، وهو آلة تحمل في الجيب، وكان يرسم بها الخطوط المتوازية والمستقيمة والدوائر[3].

6 ـ **شرح على رسالة في علم الميقات**: وضعه الشيخ صالح السمعوني، أحد المهاجرين الجزائريين إلى الشام في القرن الماضي. وكان الشيخ السمعوني من المولعين بالفلك[4].

(1) ط. فونتانة، الجزائر 1903 (1320 ـ 1321)، ويقع في 85 صفحة.
(2) من رسالة للشيخ محمد الحسن عليلي، 19 نوفمبر 1995.
(3) زكي محمد مجاهد (الأعلام الشرقية) 2/30.
(4) محمد مطيع الحافظ ونزار أباظة (علماء دمشق وأعيانها)، دار الفكر المعاصر ودار =

7 ـ **ساعات شمسية**: للمولود الحافظي. وهذا ليس عنوان كتاب ولكنه صنعة أجادها الحافظي الذي كان ماهراً في وضع الجداول ومحباً لعلم الفلك حتى أصبح مرجعاً فيه من المتأخرين. وقد كتب في هذا العلم مقالات عديدة نشرها في مثل الشهاب والنجاح. ورغم أننا لا نعرف مؤلفات الحافظي الأخرى فإن بعضهم قد ذكر أنه وضع عملين: الأول كتاب كبير تركه مخطوطاً عندما كان في القاهرة عند صديق له يدعى الزايدي التواتي. وهذا المخطوط في الفلك والجغرافية والهيئة. وقيل إن والد علي أمقران السحنوني قد رآه. وأما العمل الثاني الذي قام به الشيخ الحافظي فهو إعداد ربع مجيب من الخشب صنعه أيضاً وهو بمصر وسلمه إلى صديقه التواتي. وقد قام التواتي بتسليم هذا العمل إلى زاوية ابن سحنون بتاغراست[1].

أما الساعات الشمسية فهي ثلاث، وضعها الحافظي عندما كان أستاذاً بزاوية سيدي عبدالرحمن اليلولي، وما تزال آثار الساعات الشمسية في الزاوية. وذهب بعضهم إلى أن الحافظي قد ترك مقالات «وربما مؤلفات»، ولكنها ضاعت فيما ضاع أثناء الثورة.

والحافظي من مواليد بوقاعة قرب سطيف، سنة 1895، وبعد أن نال حظاً من التعلم العام في الزوايا والكتاتيب، سافر إلى تونس حيث عَمِّه، ولم يدرس في الزيتونة، بل عمل في بيع تذاكر القطار[2]، ثم سافر إلى مصر في تاريخ مجهول، وانخرط في طلبة الأزهر الشريف. وبعد أن مكث طويلاً رجع

= الفكر، دمشق/ بيروت 1991، 2/672.

(1) رواية علي أمقران السحنوني، وقد قال إن أحد الضباط الفرنسيين قد أخذ الربع المجيب أثناء ثورة التحرير، فاختفى. مراسلة منه يوم 17 مارس، 1980.

(2) في تونس درس الفلك على الفلكي التونسي الشيخ مطيبع وإبراهيم صمادح. أما صديقه الزايدي (غير المعروف لدينا) فقد لقيه بمصر. وكان الحافظي يعرف اللغة الفرنسية، وربما تعلمها في مسقط رأسه قبل سفره إلى تونس. انظر مراسلة علي أمقران السحنوني، 17 مارس 1980، ورسالة أحمد مريوش عن العقبي، معهد التاريخ، جامعة الجزائر.

إلى الجزائر في تاريخ مجهول أيضاً، وربما هو منتصف العشرينات. واشتهر بعلم الفلك وهو بمصر، كما ذكرنا، ولما رجع إلى بلاده انطلق كغيره من العلماء في دروس الإصلاح والكتابة الصحفية. ولكنه لم يكن مثل ابن باديس ولا العقبي ولا الإبراهيمي في التوجه إلى الجمهور العريض. وقد قصد التعليم بالزوايا، وكان في أول أمره من أنصار الحركة الإصلاحية وساهم في تأسيس جمعية العلماء (سنة 1931). وفي اجتماع السنة الموالية تزعم الحافظي التيار المحافظ الذي أراد أن تكون جمعية العلماء صورة أخرى من جمعية الطرق الصوفية والزوايا، التي تحركها الإدارة الفرنسية. وربما كان الحافظي آلة فقط في ذلك الصراع بين أنصار الإصلاح والتحرر وبين أنصار الانتماء الطرقي والتبعية.

وعندما فشل ذلك التيار المحافظ وانتصر تيار ابن باديس وزملائه، أسس الحافظي وأنصاره جمعية موازية باسم (جمعية علماء السنة) سنة 1932، ودام على رئاستها حوالي سنتين، ثم فشل المشروع كله لأسباب نجهلها الآن. وبقيت في الساحة جمعية العلماء الأصلية، وكان الحافظي قد كسبته بعض الزوايا مثل زاوية عمر بن الحملاوي. وعند افتتاح المعهد الكتاني سنة 1947 كان الحافظي هو رئيسه الشرفي. وكان الحافظي قد نافس ابن باديس وعارض العقبي، وتحالف مع عاشور الخنقي. وخلال وجود الحافظي في الحركة الإصلاحية كتب مقالات طويلة في شؤون الاجتماع والدين والأخلاق والفلك في الصحف. وقد عاش إلى 3 فبراير 1948، ومع ذلك كان إنتاجه قليلاً ومساهمته أقل من اسمه وعلمه. ولا ندري سبب الأفول الذي حل به أثناء حياته. ولعل تردده بين الإصلاح وعدمه أو بين الإصلاح التحرري المتسيس والإصلاح الطرقي الراكد، هو الذي كان وراء أفوله. وما تزال آثاره غير مجموعة[1].

---

(1) جاء في مراسلة من محمد الصالح الصديق إلى علي أمقران السحنوني 6 نوفمبر 1994، (وقد حصلت على نسخة منها) أن لجنة جمع آثار العلماء قد انتهت من آثار ابن باديس، وبدأت في جمع آثار الحافظي ثم أبي يعلي الزواوي. واللجنة المذكورة=

في الحساب والفرائض

بقيت المدرسة القديمة في علم الحساب سائدة عند بعض الجزائريين، وهي مدرسة القلصادي والحباك وابن البناء، رغم تعلمهم الحساب الحديث على الطريقة الأوروبية في المدارس الفرنسية الرسمية. ولا ندري إن كان خريجو هذه المدارس قد ساهموا في إحياء الحساب العربي والفرائض عن طريق التأليف، أو اكتفوا بدراسة الحساب الجديد والاستفادة منه في حياتهم العلمية فقط. وإذا صح أن أبناء المدارس لم يؤلفوا في هذا الفن فإننا نعد ذلك خسارة فكرية، لأن علم الحساب القديم لم يستفد من تجربتهم الجديدة.

أما الحساب التقليدي فقد ألف فيه عدد قليل من الشيوخ. ومنهم البزاغتي، والدلسي وابن مالك، وإليك هذه النماذج:

1 ـ **منهاج الوصول** إلى ما في الإرث من الأصول، لأحمد الطيب الزواوي، المتوفى 1251، وهو أرجوزة في الفرائض. ولا ندري إن كان قد شرحها أيضاً[1].

2 ـ **شرح على كشف الأستار** عن علم الغبار، لأبي القاسم البزاغتي (البوزاغتي) المجاجي، المتوفى بمجاجة سنة 1884. وكشف الأسرار هذا في الحساب ومنسوب إلى القلصادي، وقد اختصره من كشف الجلباب عن علم الحساب. ولم يصف صاحب (تعريف الخلف) شرحَ البزاغتي المذكور، ولا فائدته. ونحن نعلم أن البزاغتي كان قد عاش وتعلم في معسكر

= تابعة لوزارة الشؤون الدينية. وقد ذكر الشيخ الصديق أنهم جمعوا حتى الآن قرابة مائة مقالة للحافظي. انظر كذلك رسالة من محمد الشريف بن الشيخ إلى علي أمقران السحنوني (وعندي نسخة منها). 4 نوفمبر 1994. ومما يذكر أن للحافظي ابناً متقاعداً يسمى العربي، وقد سئل عن آثار والده المخطوطة فلم يعرف عنها شيئاً. مراسلة أخرى من علي أمقران بتاريخ أبريل 1979. انظر أيضاً محمد ناصر (المقالة الصحفية) 2/222.

(1) تعريف الخلف 2/522، الأعلام 1/138.

وتلمسان، وتولى القضاء على عهد الفرنسيين في الأصنام. ثم تولاه ابنه من بعده، وكان الابن مقرباً إلى الفرنسيين. وللبزاغتي تآليف في علوم أخرى ذكرناها في مكانها[1]. وقد اعتبره الفرنسيون من أبرز علماء وقته، وعدوه من الأذكياء في الفقه والسياسة. وكان صاحب زاوية أيضاً.

3 ـ **تحفة السرور** في أعمال الصحيح مع الكسور، تأليف محمد بن الموهوب بن مالك الزواوي المولود في قرية زكرى (دائرة عكورن) والمتوفى في حدود سنة 1900. وقد انتهى من تأليفه في 17 أكتوبر 1304 (1886) وتوجد منه نسخة في مكتبة الشيخ ابن دريوة في بجاية (ضمن مجموع)[2]. وقيل إن لابن مالك مؤلفات أخرى في الرياضيات. وكان المؤلف قد درس في مسقط رأسه ثم في تونس ومصر. ثم رجع إلى بلاده. وكان حياً سنة 1896. ولعله اشتغل بالتدريس في إحدى الزوايا في زواوة ولا نظن أنه كان من الموظفين الرسميين. ويقول في خطبة كتابه: «وبعد، فهذه تحفة السرور... بطريق الكسر الإعشاري ينتفع بها المبتدي... ويرجع إليها المنتهى، خصوصاً في الأعداد الضم، ولا سيما عند إرادة العمل لمن لا يعرف النسبة وحل الأعداد». وقد حث الناس على تعلم الحساب وطريقة الكسور التي طبقها مشافهة، وكأنه يبدي شيئاً من التأسف لأنهم لم ينتفعوا بعلمه في الحساب. وقد طلب منهم تعلمه مشافهة لأنه كان يعرف أن الأمية هي السائدة بينهم. ولذلك أخبرنا أنه توقف في تحريرها (كتابتها) لأنه لم يجد لها متناً ولا شرحاً. ومع ذلك أقدم على التأليف فيها، وهو يعلم أنه قد لا يكون لبضاعته رواج بين الناس، كما أنه كان غير متأكد من أسلوبه، ولكنه متأكد من معلوماته وطريقته، فكان حريصاً على ألا تضيع هذه الخبرة. والمقصود، كما قال، هو فهم العبارة وليس أسلوب التأليف والتفنن فيه.

بدأ محمد بن الموهوب تأليفه ببيان نقط الحروف (الأرقام) الهندية

---

(1) تعريف الخلف 2/29. عنه وعن ابنه (الحاج مصطفى بن البزاغتي) انظر أيضاً الان كريتسلو (المحاكم)، ص 115.

(2) علي أمقران، مراسلة 8 غشت 1980.

والمعروفة بالقلم الهندي، وهي تسع كلمات. ثم أخذ في بيان ترحيلها في منازل العدد. والأرقام الهندية هي الأرقام المستعملة الآن في المشرق، وهي (١، ٢، ٣، ٤ الخ). وبعد ذلك تحدث عن باب الجمع وباب الضرب ومنه ضرب الصفر، وباب القسمة، ومنه قسمة المحاصاة وأجزاؤها، ثم باب الكسور.

وقد ألحق المؤلف بالكتاب تقييداً حول طريقة تقسيم الحصص، وجاء بنماذج من تقسيم التركات أو الفرائض بطريق الكسور ورسم الجداول، مما يذكرنا بأعمال سلفه عبدالرزاق ابن حمادوش. وقد جمع محمد بن الموهوب هذا التقييد إلى (تحفة السرور). وهو (التقييد) لا يتجاوز الخمس عشرة ورقة. وقد افتتحه بقوله: «وبعد، فهذا تقييد سميته شبه عرس (أو عروس) زفت في اختصار النسبة للمحاصاة إذا كثرت أجزاؤها وتباينت، وكذلك مسائل الفرائض، إذا امتدت فروعها وتشعبت، وهو باب يحتاج إليه الطالب، سيما إذا كان المقسوم عقاراً أو أراضي ذات انخفاض وارتفاع أو شعاب وأحجار. وتضمن التقييد كذلك ثلاثة جداول لقسمة الحصص وجدولاً واحداً لتقسيم فريضة، متخذاً إياه كنموذج[1].

4 ـ **النيل الغزير**: في القسمة على طريق الزنجير (؟)، لنفس المؤلف السابق محمد بن الموهوب. وهو كتاب في الحساب والفرائض، كما يدل عنوانه. ولكننا لا نعرف الآن معلومات أخرى عنه.

5 ـ **تنوير الألباب في علم الحساب**: تأليف إدريس بن محفوظ الدلسي. وكان الدلسي قد هاجر إلى تونس بعد الاحتلال واستوطن مدينة بنزرت. وانتسب للطريقة الرحمانية على يد مقدمها علي بن عيسى صاحب زاوية الكاف. وله شعر في التصوف والمدائح النبوية، ومنه قصيدة في

(1) معلومات بعث بها محمد الحسن عليلي، مايو 1995. وتحفة السرور يقع في حوالي 63 صفحة، وهو مع التقييد في 78 صفحة. وقد نسخه الطاهر بن مقران في 28 شعبان 1313 (1896) والغالب أن ذلك كان في حياة المؤلف.

مؤسس الرحمانية، وقد درس العلم على شيوخ الزيتونة، ومنهم سالم بوحاجب والمكي بن عزوز وعمر بن الشيخ. وفي مقدمة كتابه (تنوير الألباب) ذكر نسبه وأصله فقال إنه: إدريس بن محفوظ بن أحمد الشريف الدلسي.

وأما عن كتابه فقال: إنه وضعه على أسلوب غريب جليل، وتحاشى فيه الإجمال والتطويل، وادعى أنه فريد من نوعه إذ لم يقلد غيره في تأليفه فهو «لم ينسج على منوال، ولم يُجَارَ في مضمار الكمال، جمعت مسائله العبقرية، وفوائده الرائقة السنية، من رياض من تمم المعرفة والدراية... كتاب الدرة البيضاء للأخضري وكتاب علي القلصادي (دون تحديد عنوان)، وكتاب النخبة السنية» وتلك هي مصادر الدلسي. وأضاف إلى ذلك كتاب شيخه محمد بن مالك سابق الذكر، وقد سماه بكل وضوح هكذا: «رسالة العلامة... مؤدبنا وشيخنا سيدي محمد (بالفتح) ابن الموهوب بن مالك الشريف الزواوي». كما أضاف إليه «فوائد» من الشيخ المفتي محمد بيرم، وأخرى من تحرير «شيخنا سيدي محمد السماتي» الذي قال عنه إنه قد هاجر (إلى طرابلس؟). ونبهنا الدلسي إلى أنه أخذ من غير هؤلاء أيضاً، وأنه لن يذكر أماكن النقل في كتابه لأن «الناقل أمين».

أما ترتيب (تنوير الألباب) فهو على مقدمة ومقصدين وخاتمة. واشتملت المقدمة على تعريف علم الحساب وموضوعه وفائدته وحكمه. وفي المقصد الأول تحدث الدلسي عن أعمال الصحيح. وبدا رياضياً رغم أنه متعلق بالتصوف، كما بينا. وخصص المقصد الثاني لأعمال الكسور. وجعل الخاتمة لأعمال المحاصة. وداخل كل مقصد أبواب مثل باب الجمع ثم باب الطرح، الخ.

واعترف الدلسي أنه ليس من «صناديد هذا المجال» وإنما خشي أن يضيع منه ما تعلّمه فسجل معلوماته. واعترف أيضاً أنه كان في زمن غير مُوَاتٍ للتأليف، فالجهل والفتن كانت سائدة. وقد كانت تونس في آخر القرن الماضي وأول هذا القرن تشهد حركة وطنية فعالة، وكان التصادم بينها وبين

السلطة الاستعمارية على أشده. وكان الدلسي من العاملين في هذه الحركة. وذلك ربما هو ما يشير إليه بالفتن. أما الجهل فقد كان سائداً في مختلف الأقطار، ومع ذلك فإن الحركة العلمية والأدبية في تونس ربما كانت أفضل منها في الجزائر[1].

6 ـ **سند العربي بن حمدان**: في الفرائض. وهذا ليس كتاباً وإنما هو **سند** في علم الفرائض لأحد علماء الجزائر المعاصرين للاحتلال. وربما ترك ابن حمدان تأليفاً في الفرائض لم يصلنا، لأن حبه لهذا العلم واتقانه له تجعلنا مطمئنين إلى أنه ألف فيه. لكن ما وصلنا منه هو نسخة نسخها بيده من كتاب (المقرب المستوفى في شرح فرائض الحوفي) في شهر شعبان سنة 1253 (1837). وقد حبس ابن حمدان هذا الكتاب على نفسه وعلى من فيه أهلية لدراسة هذا العلم. واحتوى الكتاب على جداول عديدة، وقد اطلعت على بعضها من صفحتين صورها لي الشيخ علي أمقران السحنوني.

والعربي بن حمدان هذا ولد ونشأ في الجزائر، وهو يرجع إلى أصل أندلسي. وتعلم على شيوخ الوقت علم الفرائض وغيره كالحساب والفلك. واحتج بحديث يقول إن الفرائض نصف العلم. وهام بحب هذا العلم، وروى **سنده** فيه، وهو:

1 ـ كشف الجلباب للقلصادي، وقد درسه الحاج علي بن السفار على الشيخ عبدالغفار[2].

---

(1) المكتبة الوطنية ـ تونس، رقم 3658، وهو في 80 ورقة. انتهى منه في جمادي الأولى 1315. وعليه تعاليق بخط المؤلف نفسه. وخطه جيد. وفيه الأسماء التي ذكرنا. وكذلك أسماء ابن عاشور ومحمد جعيط ومحمد بن الخوجة ومحمد النجار، وغيرهم من مشائخ الزيتونة. وكذلك أسماء والده هو ومحمد بن مالك والسماتي من الجزائريين. أما كتاب (النخبة السنية) الذي عده من مصادره فمؤلفه من المعاصرين إذ يستعمل فيه العملة الفرنسية.

(2) معلوماتنا عنه ضئيلة، لكن جاءت بعض أخباره (أي السفَّار) في كتاب (تاريخ عبدالحميد بك) مخطوط ـ وكان من المعاصرين لابن العنّابي.

2 ـ فرائض الشيخ خليل بن إسحاق قرأها على الشيخ محمد بن الشاهد، أحد العلماء الشعراء (تناولنا حياته في غير هذا).

3 ـ شرح السيد السجاوندي في فرائض الحنفية، قرأه على الشيخ محمد الجكيكن.

4 ـ الدرة البيضاء للأخضري وقرأها على الشيخ الحاج حمودة المقايسي، أحد تلاميذ الأزهر ومرتضى الزبيدي.

5 ـ كتاب العصنوني على رجز أبي إسحاق إبراهيم المعروف بابن التلمساني، قرأه على الشيخ الشامي[1]، (ولا نعرف عن الشامي شيئاً).

إن هذا السند مهم للغاية، لأنه يكشف عن مصادر علم الفرائض الباقية لدى علماء الجزائر غداة الاحتلال، ولأنه يبرهن على أن الشيخ العربي بن حمدان ربما يكون ـ وقد حصل على هذه الثقافة الواسعة في علم الفرائض ـ قد ألف فيه. ومن جهة أخرى فإن عبارة «نسخه بيده» تحتمل أن تكون «كتبه بيده» ومهما كان الأمر فإن الكتاب ضخم بلغ الألف صفحة، واحتوى على 1573 جدولاً[2].

7 ـ **شرح على الدرة البيضاء**: وضعه الشيخ شعيب، ولعله هو قاضي تلمسان الشهير في وقته. وقد تناولنا حياته في مكان آخر[3]. أما الكتاب فهو منسوخ في يونيو 1336 (1917)[4]. والدرة البيضاء من تأليف عبدالرحمن الأخضري. وكانت عمدة في علم الفرائض والحساب عدة قرون ليس في الجزائر وحسب ولكن في الأقطار الإسلامية الأخرى بما في ذلك الهند. ولا

(1) مراسلة من علي أمقران السحنوني، بتاريخ 6 يونيو 1980. وأخرى بتاريخ 17 مارس، 1980.

(2) بقيت حياة الشيخ العربي بن حمدان مجهولة لدينا، ولا نعرف تاريخ وفاته وحياته العلمية الأخرى. وهل هاجر أيضاً من الجزائر؟.

(3) انظر فصل السلك الديني والقضائي.

(4) مراسلة علي أمقران السحنوني، 16 أبريل 1980، وتوجد نسخة من الشرح المذكور في مكتبة السحنوني.

ندري إن كان شرح الشيخ شعيب قد طبع.

8 ـ **المسائل العامرية على مختصر الرحبية**، لإبراهيم بن محمد الساسي العوامر السوفي. وكان من قضاء الوقت. أما الرحبية فنسبة إلى محمد بن علي الرحبي. وكانت الرحبية أحد المتون الأساسية في المعاهد الإسلامية يحفظها التلاميذ عن ظهر قلب، وتختص بعلم الفرائض أو قسمة التركات. وقد شرحها إبراهيم السوفي وقسم شرحه إلى أبواب، مثل باب أسباب الميراث، وباب الوارثين من الذكور والوارثات من الإناث. وقد رأينا من هذا العمل نسخة مخطوطة وأخرى مطبوعة. وعلى المخطوطة بعض التعاليق يبدو أنها للمؤلف نفسه، ولكنها بقلم مختلف، وفيها أنه انتهى منه في سنة 1323 ثم شطبت هذه العبارة[1]. ويبدأ الرجز هكذا:

الحمـــد لله وصلـــى خـــالقـــي ... على الرسول الهاشمي الصادق

وبعد، فالقصد اختصار ما اشتهر ... مـن درر (لابـن المـوفـق) الأبـر

9 ـ **القول الراجح**: بالعمل المصيب في الفرائض والكسور والجبر والوصايا بالنصيب. ألفه ابن الموفق الصالح بن عبدالقادر القسنطيني. ولا ندري الآن الصلة بين اسم هذا المؤلف وعبارة (ابن الموفق) الواردة في البيت السابق. وقد كان إبراهيم بن عامر وابن الموفق في القضاء مدة طويلة. وكان ابن الموفق متقاعداً عندما صدر كتابه المذكور في القاهرة عام 1355 (1936). وتم طبع الكتاب بالتعاون بين مكتبة النجاح بقسنطينة، ودار الصاوي بالقاهرة. وقد أشرف على طبع الكتاب وتصحيحه شيخان مصريان (محمد مصطفى وعبدالله إسماعيل الصاوي). وواضح من العنوان الطويل أن كتاب ابن الموفق تناول عدة مسائل حسابية أساسها الفرائض والوصايا

(1) المكتبة الوطنية ـ تونس، رقم 2744 ضمن مجموع. أما المطبوعة فقد طبعت في تونس سنة 1325 (أو فرغ منه في هذا التاريخ؟) وفي غلاف النسخة المطبوعة تقريظ لأحد تلاميذ المؤلف اسمه الهاشمي بن الحاج أحمد بن حميدة السوفي ـ ثلاثة أبيات.

واستعمال الجبر والكسور. وربما كان هذا الكتاب من آخر ما ألف الجيل الماضي في هذا العلم الذي يجمع بين الدين والرياضيات.

10 ـ **جلاء الرّان** وتنوير الجنان فيما أشكل من طرق الميراث على الإخوان، تأليف قدور بن سليمان المستغانمي[1].

11 ـ **مدخل الطلاب إلى علم الحساب**: تأليف الشيخ طاهر الجزائري السمعوني. ويبدو أنه كتاب مدرسي، شأن العديد من كتب الشيخ طاهر. وقد عرفنا أن والده كان أيضاً مهتماً بعلم الفلك.

علوم أخرى

لا نجد من «العلوم» الأخرى سوى النادر، بل إننا لم نعثر أثناء بحثنا عن تآليف في الجغرافية أو طبقات الأرض أو علم النبات والفيزياء والكيمياء والطبيعيات وعلوم الأحياء عدا النزر اليسير. وهذا غريب في عصر كان فيه بعض الجزائريين متمسكين بالماضي والتراث، وكان فيه آخرون منهم على صلة بالعلوم الأوروبية ـ الفرنسية، بل وأخذوا يدرسونها في المدارس، كما تشهد بعض إحصاءات كلية العلوم.

ولذلك تصدق دراسات الدكتور بيرتيراند في أغلبها على الجزائريين عندئذ (1869). فقد كتب في جريدة (الأخبار) الفرنسية تحت عنوان (**العلوم الفيزيقية والطبيعية عند عرب الجزائر**) في ضوء بداية دخول الشباب العربي ـ كما قال ـ في تقاليد الفرنسيين من خلال التعليم والاتصال. وفي نظره أن ذلك سيغير من نظرتهم إلى أنفسهم وإلى العالم من حولهم. وكان الدكتور بيرتيراند عضواً في جمعية المناخ. وتحدث في دراسته عن الفصول الأربعة والشهور والأوقات اليومية، وعن استخراج المياه عند الجزائريين، ونظرتهم إلى الكواكب وإلى الشمس والقمر، وإلى الخسوف والكسوف، وحكمهم

(1) تعريف الخلف، 2/330. وعن قدور بن سليمان انظر فصل التصوف.

على الأعشاب والاستفادة منها. ولاحظ أن بعض الجزائريين، سيما في بني ميزاب وفي زواوة كانوا يقيسون طبقات الأرض لمعرفة وجود المياه، كما أن الرعاة كانوا يعرفون أنواع النبات المفضلة لحيواناتهم. غير أن الجزائريين لا يعرفون البوصلة، ولا يعرفون أيضاً تشكيلة الجسم سواء كانت بسيطة أو مركبة. ولكنه قال إن الجزائريين يفرقون بين عطور المرأة وعطور الرجل، فالياسمين مثلاً للمرأة والعنبر للرجل.

ومن رأي بيرتيراند أن الخرافة قد انتشرت بين الجزائريين. فثقافتهم في رأيه محدودة. وما الخرافة إلاّ وليدة الجهل. فهم يكتفون بحفظ القرآن ـ وهذه كانت سياسة فرنسية مدروسة وليست اختياراً منهم، كما لاحظنا في فصل التعليم الإسلامي ـ ويعتقدون أن كل شيء موجود في القرآن. وهم يربطون الأحداث والألوان والأشياء بما حدث في الإسلام، ولا سيما تقاليد الرسول ﷺ. أما عن الجغرافية فقد قال إن الجزائريين لا يعرفون منها شيئاً تقريباً. وهم لا يعرفون من بلادهم سوى ما مشت عليه أقدامهم[1].

كان بيرتيراند قد كتب ذلك بعد نشأة جيل كامل في حكم الاحتلال الفرنسي. ولا شك أنه عدّل في مقاله ما كان تبناه في كتابه السابق. والوضع الذي وصفه صحيح في مجمله، ولكنه لم يقل إن الجزائريين لم يكونوا كذلك قبل هذا الجيل. وإذا غضضنا النظر عن العامة التي أهملتها السلطة الفرنسية تماماً، فأين نتائج المدارس التي أنشئت منذ 1850 (المدارس الرسمية الثلاث، ومدرسة الطب، والمدرسة السلطانية؟)، ألا يدل ذلك على فشل المهمة الحضارية التي تدعيها فرنسا طولاً وعرضاً في الجزائر؟.

وفي سنة 1894 ألف الطبيب رايسير كتاباً في **تربية النحل**. فقام الشيخ

(1) مقالة د. بيرتيراند E. L. BERTHERAND في الأخبار، عدد 12 نوفمبر، 1869. وكانت مقالته هذه قد ألفت بعد حوالي أربع عشرة سنة من نشر كتابه عن الطب والنظافة الصحية عند العرب الجزائريين (1855).

الحفناوي بن الشيخ بتعريبه على حلقات في جريدة (المبشر) تعميماً للفائدة، لأنه موجه كما قيل لتعليم المسلمين كيفية تربية النحل. وكانت السلطة الفرنسية تشجع كل ما من شأنه أن يخدم الاقتصاد الفرنسي. وفي تعريبه لم يلتزم الحفناوي بالنص بل تصرف فيه بما يتلاءم والذوق العربي والإسلامي. فكان يذكر أبياتاً من الشعر، ويروى على لسان خبير يصفه (أبو النحل)، وهو يعني أحد الجزائريين الخبراء في هذه الصنعة، كما أن الحفناوي كان يذكر آداب الإسلام[1].

وفي وقت لاحق جمعت تلك المقالات ونشرت في كتاب تحت عنوان (رفع المحل في تربية النحل)، وقد طبع على نفقة الحكومة[2]. وكانت الإدارة الأهلية عندئذ تحت وصاية دومنيك لوسياني[3].

مدرسة العلوم

أما عن المدرسة العليا للعلوم فقد تأسست سنة 1879، مثل مدرسة الآداب والحقوق. ثم أصبحت تدعى كلية العلوم سنة 1909 عندما تأسست جامعة الجزائر. وكانت في أولها تضم فقط تسعة من الأساتذة ومن المكلفين بالدروس، بالإضافة إلى ستة بعنوان مكلفين بالتحضير. وكان برنامج مدرسة العلوم في الجزائر هو برنامج الكلية المماثلة في فرنسا. والفرق هو أن مدرسة العلوم في الجزائر لا تمنح شهادة الليسانس. وعلى الطالب أن يحصل على ذلك في فرنسا، قبل تأسيس جامعة الجزائر، لكن المدرسة تمنح شهادات أقل درجة من الليسانس في الفيزياء والكيمياء. ومن اهتمامات المدرسة العناية بالزراعة، والبيئة الصحراوية، واستخدام

(1) انظر المبشر 30 يونيو، 1894 ـ في حلقات متتابعة.
(2) دون تاريخ. ط. فونتانة المدعومة من الحكومة.
(3) يذكر المترجمون للشيخ طاهر الجزائري السمعوني أن له كتاباً في المساحة (الهندسة) بعنوان (مدّ الراحة لأخذ المساحة) وآخر في الطبيعيات عنوانه (الفوائد الجسام في معرفة خواص الأجسام).

الكهرباء[1]. ولكن عدد الجزائريين فيها كان ضئيلاً جداً، فهو لا يتجاوز الخمسة في آخر القرن الماضي. أما خلال الثلاثينات من هذا القرن فقد وصل عددهم إلى أربعة عشر[2]. بينما كان عدد الفرنسيين فيها 198. فمن أين للشعب إذن أن يستيقظ من الخرافة وأن يعتمد على العلم تحت الاحتلال؟.

ومهما كان الأمر فإن مدرسة العلوم قد توسعت حين ضم إليها المرصد الفلكي الذي كان في القبة ثم نقل إلى بوزريعة. وكذلك ضمت إليها مصلحة الأرصاد الجوية بعد أن أعيد تنظيمها سنة 1884. وكان للمدرسة عدة مخابر لمواصلة البحث. وكان طلبة الطب يدرسون فيها أيضاً المواد الطبيعية (الفيزيائية) والكيميائية، وللمدرسة بحوث ونشرات أيضاً. ومن ملحقات المدرسة، المحطة الحيوانية (الزولوجية) ودراسة النباتات وإجراء التجارب عليها. وكانت المدرسة تخدم الإدارة الاستعمارية والأشغال العامة والأبحاث الزراعية ومصالح الغابات[3]. وكانت بدايتها متواضعة رغم أن اختصاصاتها قديمة في الجزائر، ففي سنة 1895 كان بها ثلاثون طالباً فقط، ثم نمت سنة 1904 فأصبحت تضم 134 طالباً واستمرت في النمو بعد تأسيس الجامعة (1909) وبعد توسع الأبحاث في الجنوب وتكاثر الاهتمامات بتطوير البحث العلمي.

وفي سبيل البحث النباتي والحيواني وجعل الجزائر حجر الزاوية للإنتاج الذي تحتاجه فرنسا، تكونت منذ 1832 حديقة للتجارب في الجزائر، أي قبل أن تعلن فرنسا رسمياً احتفاظها بها. كان اسم الحديقة في البداية: الأبحاث عن الانتاجات. وكانت الحديقة حكومية واستمرت كذلك إلى سنة 1867 حين تسلمتها الجمعية الجزائرية العاملة التي كان يسهر عليها

---

(1) باولي «التعليم العالي في الجزائر» في (المجلة الأفريقية)، 1905، ص 416 ـ 417.

(2) أرشيف إيكس (فرنسا)، رقم 10 H 61 وبوجيجا في المجلة الجزائرية SGAAN 1938، ص 66.

(3) فيشور E. FICHEUR «الإنجاز العلمي لمدرسة العلوم بالجزائر» في المجلة الأفريقية، 1905، ص 452 ـ 457.

أصحاب سان سيمون، وكان عضو هذه الجمعية البارز هوبولان تالابو. وقد نجحت التجارب نجاحاً كبيراً، ففي سنة 1890، كان إنتاج الجزائر من الطماطم مثلاً يصل أسواق مرسيليا في نفس اليوم.

وحين درست لجنة التحقيق الرسمية سنة 1833 مستقبل الجزائر، شمل برنامجها الإنتاج الزراعي والحيواني، وثرواتها الطبيعية كالمناجم. وكانت أكاديمية العلوم الفرنسية تواصل اهتمامها بالبحث وتتعاون وتنسق مع وزارة الحربية المسؤولة على العمليات العسكرية. وبطلب من هذه الوزارة أنشئت محطة مناخية في الجزائر ودراسة تأقلم النباتات والحيوانات والإنسان. وكانت عضوية اللجنة المسؤولة على المحطة تتبدل من وقت لآخر. وقد أعطت الوزارة سنة 1855 إلى اللجنة ثلاث سنوات لتقديم تقرير كامل وبسيط عن نتائج عملها، وكانت الجمعية المناخية الفرنسية للتأقلم وراء هذا النشاط أيضاً، وكانت برئاسة المستشرق المعروف أرنست رينان. وكانت الوزارة المذكورة تحث على اختيار رجال أكفاء مستعدين لتقديم المعلومات واختيار الوسائل الصالحة.

وهناك جمعية باريسية دائمة تابعة للوزارة وتضم أعضاء من العلماء والإداريين، وكانت تهتم بحالات التأقلم سواء في فرنسا أو خارجها، وكانت تضم تسعة عشر عضواً سنة 1860. ومن أعضائها الجنرال يوجين دوماس الذي طالما عمل في الجزائر في عهد المارشال بوجو، وألف عنها عدة كتب منها واحد حول الخيول العربية، وكان مولعاً بصيد الصقور. وأصبح دوماس الذي رافق الأمير عبدالقادر أيضاً، هو الرئيس الشرفي للجمعية منذ 1855. وكان دوماس قد ساعد، عندما كان في وزارة الحربية، على نقل البذور والنباتات إلى الجزائر لتجريبها في حدائق ومحطات حكومية خاصة. ومن ذلك نقل شجرة (تيك) TEEK من السينيغال إلى الجزائر. وكان الهدف هو منافسة الإنكليز في بناء السفن والنشاط البحري. وكانت تجربة الشجرة المذكورة تجري في بسكرة والجزائر في منتهى السرية. كما جرب الفرنسيون نباتات من أمريكا اللاتينية مثل شجرة (سينكونة) التي يستخرجون منها مادة

(الكينا) لمعالجة حمى المناطق الاستوائية. وقد اهتمت هذه الجمعية بكل ما يحمي ويحفظ ويساعد الاستعمار في الجزائر، من المستحثات (الآثار) إلى علوم الزراعة.

وبالإضافة إلى دوماس الذي ترأس الجمعية سنة 1858، ظهر انطوان دي كنال CANAL الخبير في علم الطب العسكري وفي تنشئة الخيول أيضاً. لقد كان كنال مشاركاً في الخدمة العسكرية في الجزائر منذ الثلاثينات، وكان يتولى أثناء المعارك ضد المقاومة الوطنية فحص ثروة البلاد الزراعية والحيوانية. ثم رجع سنة 1857 إلى الجزائر لاختبار آثار التأقلم على الحيوانات والأفراد والسلالات بعد إخضاعها للمناخ الجديد والتدجين والعمل والصحة والتغذية. فقد رافق كنال زميله ألبير سان هيلير في السنة المذكورة وتجولا في الجزائر شرقاً وجنوباً ووسطاً، ونشر (كنال) تقريراً في مجلة الجمعية. ومن الأماكن التي زارها محطة تربية وتحسين الأغنام بالأغواط، كما زار محطات أخرى تهتم بتربية الحيوانات والحشرات والنباتات. وكان تقريره يتعلق بذوات الأربع. وقد أوصى فيه بإدخال الأبقار والخيول الأجنبية إلى الجزائر وانتقد طريقة الرعي وتربية المواشي الأهلية فقال بأنها تنتج أنواعاً ضعيفة. ورأى أن إدخال الحيوانات الغريبة عن البيئة الجزائرية ضروري لتقدم وتطوير الزراعة فيها. ومن رأيه أن أبقار مملكة بيدمونت (إيطاليا) التي جاء بها الكولون تدر حليباً أفضل من البقر الذي يربيه الأهالي.

ويجب أن نذكر أن هذه التجارب شملت أيضاً: إنتاج دودة القز (الحرير)، وتهجين الحيوانات. وقد أوصى كنال في تقريره بأمور أخرى نذكرها بسرعة، وهي إنشاء حديقة تجارب للحيوانات، وأخرى للنباتات، وضرورة مراقبة التجارب بدقة. وتعتمد نظريته على أنه يمكن للحيوانات الأجنبية والنباتات والشعوب أن تتأقلم في الجزائر. ولذلك كانت سفن الجيش الفرنسي تقوم بنقل ذلك إليها (حيوانات، نباتات، أناسي). ومن ثمة يتضح أن الفرنسيين اعتبروا الجزائر بلاداً سائبة أو حقل تجارب، يزرعون فيها

ما يشاؤون وينقلون إليها ومنها كل ما يرغبون.

وكان لويس مول MOLL، وهو أستاذ مادة الزراعة والعضو في معهد الفن والحرف بباريس، أول من ألف كتاباً رئيسياً عن الزراعة في الجزائر، وقد أوضح فيه مبادىء الزراعة للمستوطنين سواء كانوا فقراء أو أغنياء. وكان الهدف من ذلك تحويل الجزائر من بلاد منتجة للقمح إلى نموذج للمنتوجات الاستوائية، وكانت الوسيلة إلى ذلك هي حديقة التجارب. وكانت جمعية التأقلم والمناخ[1] التي ذكرناها تعتمد على نظرية الحماية الاقتصادية، وهي تقوم على أن للوطن الأم (فرنسا) أن يقتطع أكبر قدر ممكن من ثرواته من مالكها، وأن على المستعمرة ألا تتاجر إلا مع الوطن الأم. كما أن هذه الفلسفة كانت تقوم على أن المستعمرة المثالية هي التي تقدم المواد الأولية للوطن الأم ولا تتاجر إلا معه، وأن المستعمرة ما هي إلا سوق مفتوح لهذا الوطن الأم.

وقد أصبح للجمعية لجان إقليمية. وخصصت، منذ اجتماعها سنة 1858، جوائز عديدة وأوسمة، وكانت بعض الجوائز تهم التقدم في معرفة أنواع الحيوانات الثديية. وقيل إن ثلاث جوائز تتعلق بإنتاج نوع من السمك وعدة أنواع من أغنام (الباقا) ونوع من العسل قد خصصت لإنتاج الجزائر. ومن جهة أخرى أنشأت وزارة الحربية معرضاً دائماً للإنتاج المتطور من المستعمرات، بناء على تعليمات الحكومة وإشراف الجمعية[2].

تلك هي بداية البحث في مجالات العلوم بالجزائر على يد الفرنسيين. وبالتدرج أخضع هؤلاء كل إمكانات البلاد، بما فيها أهلها، لخدمة الاقتصاد والأمن الغذائي الفرنسي. وكان لتطور البحوث وإنشاء المعاهد المتخصصة

---

(1) من أعضاء الجمعية: الحاكم العام راندون، واللقيط (الجنرال) يوسف، ومدير الحدائق الاستعمارية أوغست هاردي. وفي سنة 1860 كان عدد الأعضاء الفرنسيين من الجزائر 135، وهو عدد لا يفوقه سوى عدد أعضاء الجمعية الباريسية.

(2) اعتمدنا في هذا الموضوع على كتاب م. أسبورن M. ASBORNE. (الطبيعة...)، ص 148 ـ 163.

في القرن العشرين والتوسع في غرب افريقية وجنوب الصحراء حوافز أخرى واكتشافات هامة في العلوم، إذ تضافرت جهود الفرنسيين، من رجال الدين إلى رجال الإدارة والجيش، على تسخير الأرض والإنسان لخدمتهم. وكان حظ الجزائريين في ذلك، تعلماً وبحثاً وإنتاجاً، منعدماً تقريباً.

* * *

وفي مجال النباتات الطبية نشير إلى أن الفرنسيين قد اهتموا أيضاً بها بحثاً وترجمة للوصول إلى مكافحة الأمراض الخطيرة. ونشير هنا بالخصوص إلى كتاب بيرتيراند عن الطب والنظافة الصحية عند العرب الجزائريين. وقد أشرنا فيما مضى إلى مؤلفين آخرين[1]. وقد اهتم لوسيان ليكليرك بترجمة بعض الآثار العربية، ومنها آثار ابن حمادوش الجزائري، حول النباتات والعقاقير[2]. وتعاون نور الدين عبدالقادر مع الطبيب غبريال كولان على نشر قصيدة السلوانة في الصيد. ولكن مساهمة الجزائريين في التأليف في العلوم نادرة أو منعدمة، وهو أمر ملفت للنظر.

---

(1) انظر سابقاً.

(2) نشر ليكليرك (تاريخ الطب العربي) في جزئين، باريس، 1876، كما نشر ترجمة (كشف الرموز) سنة 1874. والمعروف أن ابن حمادوش تحدث عن نباتات كان يعالج بها الجزائريون في القرن 18. وقد نشر كشف الرموز حديثاً تحت عنوان (كشف الرموز في شرح العقاقير والأعشاب) دار الكتب العلمية، بيروت 1996، دون أية إضافة أو تقديم أو تحقيق، ودون ذكر ما إذا كان قد طبع من قبل، وهو في 184 صفحة.

الفصل الرابع
التاريخ والتراجم والرحلات

سنسير في هذا الفصل على منوال فصل التاريخ في الجزء الثاني. فنذكر أهم ما طرأ على مفهوم التاريخ وما تفرع منه من تغييرات، ثم ندرس التواريخ العامة أو التي ليس لها علاقة مباشرة بتاريخ الجزائر، والغرض من ذلك هو معرفة الميادين التي اهتم بها المؤرخون الجزائريون في عهد الاحتلال. وبعد ذلك نذكر تاريخ الجزائر بصفة عامة، سواء بدأ المؤرخ كتابه من القديم أو بدأه من مرحلة متأخرة أو كان شاملاً لكل العصور. وقد احتل التاريخ المحلي قسماً هاماً في هذا الكتاب لأننا رأينا أن المؤرخين قد اهتموا بمناطقهم دون قطرهم، وهي طريقة تقليدية من جهة وموجهة من قبل المحتلين من جهة أخرى. وتسهيلاً للبحث قسمنا التاريخ المحلي إلى ما يتعلق بالغرب الجزائري وما يتعلق بالشرق ثم بالجنوب.

وكما فعلنا في الجزء الثاني خصصنا فقرات من هذا الفصل للأنساب أيضاً. وقد عثرنا على نماذج من ذلك تدل على أن النسابة كانوا حريصين على تسجيل أصولهم. وكان الأشراف والمرابطون ورجال التصوف والارستقراطية حريصة على تخليد ذكرها في وقت فقدت فيه كل النفوذ السياسي والاقتصادي.

ويتصل بذلك أيضاً الحرص على تسجيل المناقب أو التراجم المديحية التي تأتي عادة من وحي الإعجاب بل التقديس أحياناً. وليس كل ما كتب في هذا الباب داخلاً في المناقب، بل منه ما يدخل فقط في التراجم العادية. ولكن هذا النوع من الإنتاج غير كثير، كما سنرى. وأنت ترى أن المناقب والتراجم تتفق في أمور وتختلف في أخرى.

وللرحلات في هذا الفصل مكانة بارزة، ولكننا لاحظنا أن هذا الانتاج

مع ذلك كان قليلاً جداً، رغم تنقل العلماء والمثقفين شرقاً وغرباً وشمالاً وحتى جنوباً. فالجزائريون قصدوا المشرق وفرنسا والمغرب الأقصى وأفريقية. ومع ذلك فإن رحلاتهم المسجلة في جملتها قليلة وصغيرة الحجم.

ويضاف إلى ذلك المذكرات والتقاييد. وتعتبر المذكرات أو السيرة الذاتية نوعاً جديداً في هذا الباب، وقد ألف عدد قليل من السياسيين والعلماء والأعيان عن حياتهم الخاصة وعبروا عن آرائهم في شؤون الحياة والناس. وكدنا نعتبر كتاب المرآة لحمدان خوجة من أوائل كتب المذكرات. أما التقاييد فليست فناً جديداً، ولكننا اعتبرناها من ضمن التواريخ الذاتية، إذا صح التعبير.

مفهوم التاريخ وتعريفاته

يبدو أن مفهوم التاريخ لم يتطور كثيراً خلال الاحتلال، وإذا كان هناك من تطور فقد بدأ مع نهاية الحرب العالمية الأولى ومع الوعي الوطني والسياسي والبحث عن ماضي الجزائر، تعبيراً عن رفض الاندماج وتغييب الذاكرة الجماعية، وهو التغييب الذي فرضه الفرنسيون عن طريق تعليم تاريخهم فقط وقطع الصلة بين الجزائريين وتاريخهم. وإلى عهد السبعينات من القرن الماضي كان أبو حامد المشرفي يعرّف التاريخ بأنه علم الجغرافية[1]. وكانت التواريخ عندهم تبدأ عادة من حياة آدم. ولعل أول كتاب تناول الجزائر في ماضيها وفي علاقتها بالمغرب العربي القديم ثم مروراً بمختلف العصور الإسلامية إلى الاحتلال، هو محمد ابن الأعرج السليماني صاحب (زبدة التاريخ وزهرة الشماريخ) في آخر القرن الماضي، ثم جاء

(1) يقول المشرفي في كتابه «ذخيرة الأواخر والأول» وهو يتحدث عما كانت تقدمه مدرسة تلمسان العربية الفرنسية سنة 1877 إنهم «يدرسون الجغرافية، أعني علم التاريخ».

بعده بقليل محمد بن الأمير عبدالقادر الذي أرخ للجزائر بصورة سريعة في مختلف العهود ثم تاريخها منذ الاحتلال وبالأخص أثناء مقاومة والده الطويلة. وكلا الكتابين يؤرخ للجزائر باعتبارها امتداداً في التاريخ عبر العصور المختلفة، خلافاً لمعظم مؤرخي القرن التاسع عشر المحليين من الاكتفاء بناحية أو قبيلة أو مدينة، وبشكل مقطوع عن الماضي الجماعي.

ولنذكر الآن بعض التعاريف للتاريخ. والواقع أن المشرفي قد عرف بفضل التاريخ ونوه به في صفحات عديدة من كتابه (الحسام المشرفي لقطع لسان الجعرفي) إذ خصص قرابة أربع عشرة صفحة منه لهذه المسألة (ص 26 ـ 42). وفي الجزء الأول من (ذخيرة الأواخر والأول) مقدمة عرف فيها أيضاً بالتاريخ رغم أنه ابتدأ الكتاب من آدم. وفي آخر الجزء الثاني منه خاتمة تضمنت الحديث عن أهمية علم التاريخ.

وحين قرظ محمد بن عبدالرحمن الديسي كتاب (تعريف الخلف) للحفناوي عرف التاريخ بأنه «الفن الجليل، المعظم في كل أمة وقبيل، الذي لولاه ما عرفت سير الملوك والعظماء، ولا حفظت تراجم العلماء والحكماء». وهو تعريف واسع يجعل التاريخ جامعاً للسياسة والتراجم.

وبعد أن أورد الشيخ عبدالرحمن الجيلالي طائفة من أقوال العلماء في تعريف التاريخ وأهميته، وهم من الشرق والغرب، قال عن التاريخ في المصطلح بأنه «علم تعرف به أحوال الماضين من الأمم الخالية، من حيث معيشتهم وسيرتهم ولغتهم وعاداتهم، ونظمهم وسياستهم واعتقادهم وآدابهم حتى يتم بذلك معرفة أسباب الرقي والانحطاط في كل أمة وجيل». وجاء الجيلالي بما يشترط في المؤرخ أيضاً، وهو في نظره «العلم بقواعد السياسة وطبائع الموجودات واختلاف الأمم والبقاع والأعصار... والإحاطة بالحاضر من ذلك ومماثلة بينه وبين الغائب... وتعليل المتفق منه والمختلف»[1]. وهو تعريف رغم استناده إلى مبادىء ابن خلدون في التاريخ

(1) عبدالرحمن الجيلالي (تاريخ الجزائر العام) ط. 2 مزيدة، 1965، 1/23، 25.

والعمران فإنه ينظر إلى الأساليب الحاضرة وشروط المعرفة والموضوعية والتعليل. وستعرف في فقرة أخرى رأي أبي يعلى الزواوي ومحمد مبارك الميلي وأحمد توفيق المدني في التاريخ.

والمفهوم السياسي للتاريخ ظهر ربما لأول مرة، على يد حركة الأمير خالد وما تلاها. فقد استشهد خالد في خطبه وعرائضه بتاريخ جده وبكفاح الجزائريين خلال القرن التاسع عشر. وكان ذلك منبهاً للغافلين، فانتشرت فكرة الربط بين التاريخ والوطنية ولم تتوقف الفكرة عند الكفاح المذكور بل رجعت إلى الماضي البعيد. وكان الجزائريون في الخارج قد درسوا التاريخ المتعلق بالشعوب الأخرى ودرسوا كذلك تاريخ الإسلام وما قام به الأولون، ورجعوا إلى بلادهم بأفكار واضحة عن الاطلاع والكشف والمنافسة للشعوب الأخرى. ونقصد من هؤلاء ابن باديس والزريبي والإبراهيمي والعقبي وأبا يعلي الزواوي. وكان الزواوي ـ وكذلك سعيد بوليفة ـ قد ألف عملاً في التاريخ يفيض «بالوطنية» ولكنه خاص بالزواوة. وخلال العشرينات أيضاً نشر أحمد توفيق المدني في (تقويم المنصور) فصولاً في التاريخ واهتم بالتاريخ السياسي. وكانت تونس سباقة إلى ربط الحاضر بالماضي. وقد تأثر الجزائريون الذين درسوا فيها منذ بداية القرن بالتاريخ المشترك وبالمفهوم السياسي الذي نتحدث عنه.

ورغم أن التنظيمات السياسية (الأحزاب) كانت أولى بالاهتمام بالتاريخ واستثماره للحاضر، فإنها كانت في أول أمرها، بعيد عن ذلك، إما لجهل أصحابها بالتاريخ الإسلامي وتاريخ الجزائر بالذات، وإما لابتعادها منذ البداية عن التراث والأصالة وتعلقها بالفكر الاقتصادي الماركسي والصراع الطبقي الذي يؤدي عندهم إلى انتزاع السلطة من يد أرباب العمل ويضعها في يد العمال. وكانت الأناشيد السياسية تشير إلى وقائع تاريخية معينة وإلى أسماء شهيرة مثل يوغرطة وماسينيسا وعقبة بن نافع، ولكن الزعماء السياسيين لم يكونوا يهتمون أو لم يكونوا يعرفون الضروري عن الكتابة التاريخية ولو من أجل توظيفها في البرامج السياسية لأحزابهم.

وأمام طغيان المدرسة الفرنسية التي جردت الجزائريين من الاتصال بماضيهم كثر الحديث عن أن الجزائر لم تكن شيئاً مذكوراً قبل الاحتلال الفرنسي. كانت المدرسة الفرنسية تدعي أن الجزائر كانت ممراً للمحتلين الذين يتداولون عليها، الغالب بعد الغالب، وأنها لم تكن دولة في يوم من الأيام، وأن فرنسا هي التي «صنعتها» وألحقتها بها، فهي ابنتها عند البعض، وهي فرنسا الصغيرة عند آخرين. وكانت تدعى أيضاً أن الفرنسيين هم الذين حققوا الأمن والرخاء، ونظموا البلاد وجعلوا الجزائر جنة فوق الأرض. كما أشاعت أن سكان الجزائر لا يمثلون شعباً له ماض عريق، ولكن مجموعة من «المتساكنين» الذين لولا فرنسا لأكلوا بعضهم البعض. إن هذه الادعاءات نجد أصداءها في كتابات عديدة صدرت عن بعض الجزائريين الذين انقطعوا عن ماضيهم، نذكر منهم أبا بكر بوطالب صاحب (نزهة الأفكار) وفرحات عباس في كتاباته قبل 1943. ولكن يجب ألا نعمم هنا، ذلك أن بعض الأفراد من المتعلمين في المدارس الفرنسية كانوا على صلة بالحضارة العربية الإسلامية، وكانوا يرفضون الأطروحة الفرنسية المذكورة، ونحن نجد ذلك في كتابات حسن بريهمات وابنه أحمد، وكتابات بعض النواب مثل عريضة 1891 التي تقدم بها أعيان من نواحي قسنطينة[1].

ومهما كان الأمر فإن هذه الروح هي التي دفعت بأعيان الإصلاح إلى «إصلاح التاريخ» إلى جانب إصلاح العقيدة والمجتمع. وعلى رأس هؤلاء الشيخ مبارك الميلي. فقد حكى أنه لم يكن قد درس التاريخ صغيراً ولا كبيراً، ولكنه كان مهتماً بتراجم الماضين وتاريخ صدر الإسلام والتاريخ الحديث، فقرأ واستوعب، ورأى كيف زيف الفرنسيون تاريخ بلاده وأثروا بذلك على عقول فئة من الجزائريين كان يعرفها ويختلط بها، وكانت هذه الفئة تنكر أن للجزائر تاريخاً جديراً بالدراسة والإطلاع، فعزم على كتابة تاريخ لوطنه يسد به الفراغ في انتظار ظهور مؤرخين أكفاء. ومن يقرأ

(1) انظر فقرة العرائض من الحركة الوطنية، جـ 1.

مقدمات كتابه (تاريخ الجزائر في القديم والحديث) سيجده مركزاً كثيراً على ذلك الدافع. ونعني به الجهل بالتاريخ الوطني مضافاً إليه التنكر له أيضاً والقدح فيه. وسنتناول كتابه في حينه. وفي اعتقادنا أن الميلي كتب تاريخاً هو في الواقع درس في السياسة والوطنية وجزء من مهمته كمرشد وواعظ ومدرس في مدرسة الإصلاح. ويبدو لنا أن الذين تلقوا عليه الدروس العامة كانوا أيضاً يتلقون عليه دروس الوطنية لأن أفكاره في دروسه هي أفكاره في كتابه. ودَعْكَ ممن قال عن هذا النوع من الكتابات إنها «دعاية» وعمل سياسي، بينما سكت هذا القائل عن كتابات ايميل غوتييه (العهود المظلمة في بلاد المغرب)، وربما اعتبرها في منتهى الموضوعية[1].

إن الاعتماد على المراجع ونقد الأعمال المتقدمة وذكر محتوى الكتاب وغير ذلك من تقنيات البحث لم تكن جديدة على مؤرخي الجزائر. وكان الذين تناولوا التاريخ خلال القرن التاسع عشر قد عمدوا إلى ذلك بصفة عامة، ما عدا ربما نقد الماضين. كما أن مؤرخي هذه الحقبة كانوا يبدأون من التواريخ الغابرة، وأحياناً من سيرة الأنبياء والأمم المتمدنة. ومثال ذلك الكتاب المنسوب إلى الأمير عبدالقادر والذي حرره أثناء سجنه بفرنسا. ولكن «اللمحة» التاريخية التي كتبها حمدان خوجة سنة 1833 لم يرجع فيها إلا إلى تواريخ العهد العثماني وميزاته.

وتقنيات البحث الأوروبي ظهرت في أعمال الذين اتصلوا بالمستشرقين وتعلموا منهم. ونخص بالذكر ابن أبي شنب وبوليفة ومن جاء بعدهما. الأول ظهر عليه ذلك في دراساته وتحقيقاته. ومن ذلك رحلة الورتلاني، والبستان لابن مريم، فقد استعمل فيهما تقنيات البحث من فهرسة ومقابلة والرجوع إلى النسخ الأخرى. ولكن كتاب التراجم الذي أصدره أبو القاسم الحفناوي في بداية هذا القرن لم يظهر عليه التأثر بالأوروبيين رغم اختلاط

(1) نشير بذلك إلى ما كتبه جوزيف ديبارمي على إثر صدور كتاب الميلي وكتاب المدني. وقد سار سعد الدين بن شنب على منوال ديبارمي أيضاً، كما سنرى.

المؤلف بهم والعمل معهم سنوات طويلة، كما شهد على ذلك بنفسه حين قال إنه ظل في رفقة آرنو قرابة أربعين سنة. أما بوليفة فقد ظهر عليه التأثر بالأوروبيين في كتابه (جرجرة عبر التاريخ) واستفاد من تجاربهم في البحث واستخدام المصادر والنقد وما إلى ذلك. ولكن معاصره أبا يعلي الزواوي لم يفعل مثله في كتابه (تاريخ الزواوة)، فقد ظل فيه على الطريقة القديمة رغم أنه رجع إلى المراجع العديدة وانتقد بعضها.

فقد كان أبو يعلي الزواوي من الذين ربطوا التاريخ بالوعي القومي وبالجنس (العرق) ونهضة الشعوب، وقد يكون الزواوي رائداً في ذلك. فمشروع كتابه عن الزواوة كتبه سنة 1912، وظل كما قال عشر سنوات يعمل على استيعاب معنى التاريخ وعلاقته باليقظة والماضي والأمجاد. فرأى أن الفرنسيين والإنكليز لم يتقدموا إلا بعد دراسة التاريخ الوطني. ورأى أن الشعوب المناهضة هي التي فهمت تاريخها ودرسته وحافظت عليه. فعزم على كتابة كتاب يكون رائداً أيضاً في هذه الفكرة. ونحن نجده يقول بذلك عن نفسه.

وقد عاب أبو يعلي من لا يدرس التاريخ ويتعظ به ويعمل بما جاء فيه، ومن ينظر إلى التاريخ على أنه أخبار وحكايات أو شكك في فائدته. فقال: إن قوماً ظنوه خبراً يروى «تخشى آفته». وقال آخرون، فيما روي، إن التاريخ هو «أسطورة الأباطيل» يجب الابتعاد عنه والعقيدة فيه. بينما هناك من يذهب إلى أن التاريخ هو خير العبر لأنه هو «ديوان المبتدأ والخبر». وهذا هو رأي أبي يعلى الذي يبدو أنه استعاره من تاريخ ابن خلدون، أو من عنوان كتابه على الأقل. وأكد أبو يعلي أن «القرآن نفسه تاريخ وعبر». ثم أخذ يعرف التاريخ تعاريف عامة وعاطفية، مثل إنـه «حياة الأمم الذي يحملها على المطالبة بمجد الغابرين. . . (ولعل في ذلك رداً على الفرنسيين الذين طمسوا تاريخ الجزائر، ومنه تاريخ الزواوة). ويخبرنا أبو يعلي أن الفرنج (ولم يقل الفرنسيين) قد عرفوا التاريخ وفضله فدونوه، ووضعوا له الأسس والأصول. ومن الدول التي أحياها التاريخ بعد الحرب العالمية الأولى دولة بولونيا

(بولندا) وغيرها، في نظره. وعاب على قومه وعلماء المسلمين عامة إهمالهم للتاريخ حتى أنهم إذا جادلوا علماء أوروبا في التاريخ عجزوا. ومن المهم جداً هنا أن كتاب الزواوي ـ خلافاً للمشروع الذي سبقه ـ قد تحدث عن نتائج الحرب العالمية الأولى في العالم العربي. ولكي يقنع قومه بالتحولات التي طرأت على العالم الإسلامي قال إن هذا العالم قد مرّ من الجاهلية والوثنية إلى الفتوحات، وغيرها ـ ولعله يريد أن يصل إلى الاحتلال وكونه مرحلة فقط في هذا التطور التاريخي ـ.

وقد أعلن الزواوي أن الهدف من كتابه هو تنوير الجيل الجديد حتى يكون على بصيرة بمسيرة سلفه، وليتعلموا ما فعل الآباء والأجداد، ويقتدوا بالأمجاد. وأشار إلى أن الجيل الذي خاطبه قد يأخذ ببعض القديم وبعض الجديد. وكان همه الرئيسي أن «أنفخ فيهم روحاً قوية، وأبعث منهم ذوي همم علية، وأهدي إليهم هذا الكتاب المستطاب. . .»[1]. وهكذا يتضح أن أبا يعلي قد تحول خلال عشر سنوات من التاريخ العرقي (بالنظر إلى فكرة الآرية وطهارة الدم) إلى التاريخ الجهوي، ومن هذا إلى مبدإ التاريخ العام، أو من الطائفة إلى الأمة، وكم للإنسان من تقلبات وأحوال!.

والميلي الذي أهمه التاريخ كثيراً عندما رأى قومه وقد أهملوه ورأى الغربيين وقد اتقنوه بدراسة الآثار والاقتصاد ونحوه، قد عرف التاريخ بأنه وسيلة لمعرفة «سنّة الكون وطبيعة العمران» وسير الأبطال والأنبياء والأولياء والسياسيين. ثم أكد على ذلك بقوله إن «التاريخ مرآة الغابر ومرقاة الحاضر. . . ودليل وجود الأمم، وديوان عزها، ومبعث شعورها، وسبيل اتحادها وسلم رقيها» يدرسه الشباب فلا تبتلع قومية أخرى قوميتهم، وأدركوا ما لآبائهم من الأمجاد والشرف»[2].

ومن جهته عرّف المدني التاريخ بأنه «عرض وتحليل وتعليل وحكم».

---

(1) أبو يعلى الزواوي (تاريخ الزواوة)، الديباجة. دمشق 1924.

(2) مقدمة الجزء الأول، ط 1، 1929.

وقال عن المؤرخ بأنه «حاكم نزيه حر الضمير، يدرس الوثائق والمستندات، ويستخرج الحقائق من بين النصوص، ويستمع بإمعان إلى ما يقوله هؤلاء وما يقوله هؤلاء، فإذا أسفر أمامه وجه الحق ناصعاً، أصدر حكمه عادلاً، لا عاطفة ولا رياء ولا محاباة»[1].

وهكذا يظهر أن التغيير الهام في مفهوم التاريخ وتقنياته قد ظهر مع نهاية الحرب العالمية الأولى، وكان ذلك مرتبطاً بظهور الحركة الاصلاحية من جهة والحركة الوطنية (المطالب السياسية) من جهة أخرى. فكانت جهود ابن باديس في الأولى وجهود الأمير خالد في الثانية هي التي نبهت إلى ميلاد المفهوم الجديد للتاريخ. ومن نتاج ذلك العهد: تاريخ الميلي وتاريخ المدني ومن جاء بعدهما. والجدير بالذكر أن ذلك التغيير كان مرتبطاً أيضاً بالظاهرة التاريخية في المغرب العربي عامة. فالمدني مثلاً كان نتاج حركة التاريخ في تونس، وهي أكثر تطوراً مما هي عليه في الجزائر، منذ ابن أبي الضياف وخيرالدين التونسي ومدرسة الشبان التونسيين. وكان التاريخ الإسلامي والعربي والسيرة النبوية والفتوحات تدرس في كل من القرويين والزيتونة. وكان لقاء الطلبة المغاربة دورياً في فرنسا وعواصم المغرب العربي خلال الثلاثينات قد عمق فكرة التاريخ المشترك، بالإضافة إلى الاهتمام بتاريخ كل قطر. ومن يرجع إلى محاضر تلك اللقاءات سيجد أن الاهتمام بالتاريخ في المدارس وضرورة تدريس التاريخ الإسلامي والعربي كان من بين مطالب المجتمعين[2].

وقد ارتبط أيضاً الاهتمام بالتاريخ القديم للمنطقة بالمستقبل السياسي لها. ففي نادي جمعية الطلبة المسلمين الشمال إفريقيين بفرنسا، ألقى السيد شريف ساحلي محاضرة بعنوان (مقاومة الوطنيين بالشمال الإفريقي للاستعمار

---

(1) راجعنا كتابه (حرب الثلاثمائة سنة بين الجزائر وأسبانيا)، في أبحاث وآراء، جـ 1/ 347، ط. 3.

(2) انظر الحركة الوطنية، جـ 3. وكذلك رسالة الباحث محمد بلقاسم عن (الاتحاد الوحدوي في المغرب العربي)، معهد التاريخ، الجزائر.

الروماني). وقالت جريدة (البصائر) التي نشرت الخبر عندئذ إنه اختار موضوعاً يمثل العلاقة المتينة بين الطالب وتاريخه، لأن ذلك يظهر سيرة السلف الصالح الذي قام بواجب الجهاد ضد الاستعمار الغشوم. ولا شك أن ذلك إسقاط للماضي على الحاضر. وقد تحدث الشريف ساحلي عن «الأمة المغربية» ـ المغاربية ـ ورد على كل من كان ينفي وجود شعور وطني مغاربي، وأثبت وجود الوطنية المغاربية بحديثه عن يوغرطة وباكوس[1].

ويجب ألا يفهم من حديثنا هذا أن تطور مفهوم التاريخ كان من جهة الوطنية والمذهب السياسي فقط، فنحن نتحدث عن ظاهرة عامة في الواقع، تشمل استخدام المراجع بطريقة نقدية وتصنيفية، واستخدام المراجع الأوروبية والرد على بعضها، ونقد المراجع العربية القديمة، والرجوع إلى المخطوطات والوثائق، والنقوش والآثار ومقابلة الآراء ببعضها، وقبول الحكم إذا كان صادقاً ولازماً ولو كان ضد النفس، بالإضافة إلى تقنيات البحث الجديدة من تعاليق وفهرسة وتبويب وصور وإحصاءات. فكل ذلك يدخل في ظاهرة التطور المشار إليها.

وقد عانى التاريخ من ضعف شديد لم يكن ذاتياً، ولكنه أثر عليه مع ذلك. ونلخص جوانب الضعف فيما يلي:

1 ـ تغييب تدريس التاريخ الجزائري والإسلامي في المدارس الرسمية، مما تسبب في انقطاع المتعلم عن المراجع والبحوث والآراء حول الكتابة التاريخية. ومنذ 1880 أجبر بعض التلاميذ على دراسة تاريخ وجغرافية فرنسا فقط، وكان هؤلاء التلاميذ، وكذلك زملاؤهم في المدارس الابتدائية يرددون مع التلاميذ الفرنسيين أن أصول الجزائريين فرنسية (بلاد الغال). أما في الزوايا التي بقيت مفتوحة في العهد الاستعماري فلم يسمح فيها بتدريس التاريخ الإسلامي ولا الجزائري ولا السيرة النبوية والغزوات.

---

(1) البصائر عدد 106، 2 إبريل 1938. وكانت المحاضرة بتاريخ 14 فبراير من نفس العام.

وكانت المواد المسموح بها هي الفقه والنحو والتوحيد والأدب.

2 ـ استيلاء ضباط المكاتب العربية والمستشرقين على المخطوطات التاريخية واستثمارها فيما يخصهم ثم تضييعها بعد استلافها من أصحابها تحت إغراءات وتهديدات مقنعة. وبذلك فُقِد تاريخ الأشراف والمدن والعائلات الكبيرة والوقائع. وكان ذلك من أسباب شكوى المؤرخ عندما شعر بواجبه في كتابة تاريخ بلاده. وقد حمل عدد من الفرنسيين الذين ذكرناهم مخطوطات جزائرية في التاريخ إلى بلادهم بعد انتهاء إقامتهم، ولا نعرف الآن مصيرها.

3 ـ بدراستنا لأحوال المخطوطات عرفنا أن كثيراً منها ضاع بطرق مختلفة، ومنها مخطوطات تاريخية هامة، فمنها ما جمعه وحمله أدريان بيربروجر إلى العاصمة من أبرز المدن بعد الحملات العسكرية الفرنسية، وكوّن منه نواة المكتبة الوطنية التي كانت في الواقع مكتبة فرنسية لخدمة الاستشراق والإدارة الاستعمارية. ومن جهة أخرى فإن مكتبات كاملة قد اختفت مثل مكتبة الجامع الكبير بالعاصمة التي كانت في العهد العثماني من أغنى المكتبات[1]، أو بعثرت ثم بيعت كما يباع ورق العطارين، مثل مكتبة الفكون في قسنطينة التي كان يضرب بها المثل في الغِنَى.

وكانت معرفة العربية والفرنسية من عوامل تطور الكتابة التاريخية فقد استثمر المؤرخ الجزائري الجديد معرفته للفرنسية فرجع إلى مصادر مختلفة واتسعت رؤيته وشحذت آراؤه وأفكاره بالآراء الأجنبية التي كانت أحياناً مخالفة لما كان متداولاً أو معروفاً من نظريات، مثل أصول السكان والوحدة الوطنية والدين الإسلامي والوجود الاستعماري والنمو الاقتصادي. وهكذا لاحظنا أن معظم الذين ألفوا في التاريخ خلال القرن العشرين كانوا يعرفون الفرنسية إلى جانب العربية، مثل ابن أبي شنب وبوليفة، والحفناوي، والساحلي والمدني، من الجيل الذي نتناوله. ولعل الاستثناء هو الشيخ

(1) انظر التاريخ الثقافي، جـ 1، «حول المصادر».

الميلي الذي اعترف أنه اعتمد على تلاميذه وأصدقائه للوصول إلى المراجع الفرنسية. أما الإنكليزية وغيرها من اللغات الأوروبية والشرقية والتي لها صلة بتاريخ الجزائر، فلا نعلم أن أحداً قد استفاد منها في تأليفه، عدا ربما ابن أبي شنب الذي قيل إنه كان يعرف عدداً من اللغات، بما فيَها التركية والفرنسية. وكان خوجة يعرف التركية، وكذلك أحمد الجزائري صاحب رسالة (كيف دخل الفرنسيون الجزائر). ويغلب على الظن أن البعض ممن كانوا متصلين بالمخزن، مثل مسلم بن عبدالقادر، كانوا يعرفون التركية (العثمانية) أيضاً.

سيرة نبوية وتواريخ عامة

تشتمل هذه الفقرة على المؤلفات المنسوبة إلى أصحابها، وهي جميعاً مؤلفات تعتبر خارجة عن تاريخ الجزائر، غير أن مؤلفيها جزائريون بالميلاد أو بالوفاة أو بالنسبة الأصلية[1]. وهي مؤلفات قليلة العدد، وتعتني عادة بتاريخ الإسلام والعرب والشعوب الأخرى قديماً وحديثاً. وهناك مؤلفات في السيرة النبوية والبلدان الإسلامية مثل تونس والمغرب، ثم صقلية وفرنسا، رغم أن فرنسا غير إسلامية. وقد لاحظنا أن بعض هذه التآليف كان خاصاً بأحد الموضوعات المذكورة، بينما يكتفي المؤلف أحياناً بفصل أو نحوه من كتابه لغير الجزائر. وإليك الآن هذه المؤلفات:

1 ـ **شمائل الرسول ومعجزاته**، تأليف أحمد بن المبارك المعروف بالعطار القسنطيني. وقد تناولنا حياة المؤلف في غير هذا المكان، وقال (دورنون) الفرنسي عن هذا الكتاب إنه يقع في جزئين وإن عنوانه هو (سلم الوصول في الصلاة على الرسول)[2].

2 ـ **تقاييد في شمائل المصطفى** ﷺ، تأليف أبي حامد المشرفي.

(1) تحدثنا هنا عن المؤلفات، أما التحقيقات فانظرها في فصل اللغة والنثر.

(2) تعريف الخلف، 2/78، ودورنون: المجلة الإفريقية 1913، ص 265، وعن حياة الشيخ العطار انظر لاحقاً.

وحين ذكره قال إنه لم يكمل بعد. وقد تناولنا حياة المشرفي في عدة أماكن[1].

3 ـ **عقود الدرر** في تلخيص سيرة سيد البشر، ألفه محمد بن الأمير عبدالقادر. وقد بناه على مقدمة وستة عقود وخاتمة. وذكر أنه قد ظهر له أن يلخص السيرة النبوية «بعبارة سهلة، يدركها المبتدىء من أول وهلة». وكان المؤلف قام بتأليف مدرسي للمبتدئين حين أخذته الغيرة من جهل الشباب بتاريخ الإسلام ولا سيما سيرة الرسول ﷺ. وضمت المقدمة أهمية حياة الرسول عند الله والناس وفي الدنيا والآخرة. أما العقود (الفصول؟) فهي: في ابتداء خلقه إلى الهجرة، والهجرة وما حدث في أيامها، وفي مكاتبات الرسول إلى الملوك والوفود التي وفدت عليه، وفي حليته وأزواجه وأسمائه، الخ. وفي حلفائه وأمنائه وخلفائه، وفي أخلاقه وأحواله. وأما الخاتمة فقد تناول فيها مرضه ووفاته[2].

4 ـ **حياة محمد** ﷺ من تأليف سليمان بن إبراهيم وناصر الدين ديني، وهذا هو الفنان الفرنسي، إيتيان ديني، الذي اعتنق الإسلام على يد الشيخ محمد بن بلقاسم، مؤسس زاوية الهامل، قرب بوسعادة، في آخر القرن الماضي. وقد أدى ديني فريضة الحج، وقام الشيخ عبدالحليم محمود المصري بترجمة الكتاب عن الفرنسية وعلق عليه. وقد اطلعنا عليه، وقال بعض النقاد الفرنسيين إن الكتاب قد تناول الحياة العربية والإسلامية، ولم يرجع مؤلفاه إلى أعمال المستشرقين عن الإسلام وحياة الرسول، لأنهم طبقوا ما عرف بالطريقة النقدية وتناولوا حياة محمد عن بعد. وفي نظر ابن إبراهيم وديني أن هذه الطريقة قد أدت إلى تناقض وفوضى في فهم السيرة النبوية نتيجة آراء المستشرقين: لامانس ومرغليوث ودوزي وكزنوفا. وتفادياً لكل

---

(1) انظر أبحاث وآراء، جـ 3.

(2) ط. اسطانبول، المطبعة العصرية، 1331 برخصة من نظارة المعارف (أي التربية والتعليم). والنسخة التي اطلعنا عليها منه كانت في ملك السيد رشيد (أو سعيد؟) طباع سنة 1333. وهي حالياً موجودة في مكتبة جامعة برنستون.

ذلك لجأ المؤلفان إلى سيرة ابن هشام مباشرة، وكذلك ابن سعد لقربهما من عهد الرسالة. فكان اعتمادهما على النصوص الإسلامية لأنها أولى من طرق البحث الجديدة.

وقد ناقش المؤلفان دفاع لامانس وكزنوفا عن المشركين، مثل أبي جهل، ونقدهما لسيرة الخلفاء الراشدين والسيدة فاطمة. ومن رأي شارل سان كالبر، الذي راجع كتاب (حياة محمد)، أن المؤلفَيْن قد أظهرا ضحالة وتناقض آراء المستشرقين الذين بدأوا هجومهم على محمد والإسلام منذ الثمانينات من القرن الماضي[1].

5 ـ **ذكر من حضر بدراً** من الصحابة وأنسابهم، نظمه الشيخ علي الونيسي، وهو من علماء قسنطينة ومن أهل القرن 13/19[2].

6 ـ **الشرق كما يراه الغرب**[3]، تأليف ناصر الدين ديني.

7 ـ **ذخيرة الأواخر والأول**، لأبي حامد المشرفي، خصص فيه الأبواب الأربعة الأولى للتاريخ العام، من آدم إلى الإسلام، ثم إلى عصر المؤلف نفسه (وهو الباب الخامس). أما الباب السادس فقد خصصه لأخبار الدولة العلوية (الأشراف) بالمغرب الأقصى إلى أيام السلطان الحسن الأول، وهو أيضاً عصر المؤلف[4].

8 ـ **زبدة التاريخ** وزهرة الشماريخ، تأليف محمد بن الأعرج السليماني، بعد المقدمة خصص الجزء الأول منه لتاريخ الإسلام والفتح

---

(1) شارل سان كالبر، المجلة الجغرافية للجزائر وشمال افريقية، SGAAN، 1922، ص 289 ـ 293. وكان أحمد رضا حوحو قد راجع كتاب (حياة محمد) في مجلة المنهل السعودية أثناء هجرته إلى الحجاز.

(2) تعريف الخلف، 2/286. توفي الونيسي عن أكثر من 90 سنة. ولعله هو والد الشيخ حمدان الونيسي، شيخ ابن باديس.

(3) ط. باريس 1922.

(4) محمد المنوني، مجلة كلية الآداب، جامعة محمد الخامس، العدد 13.

بالمغرب، كما تناول تاريخ مصر وصقلية وتونس وليبيا والأندلس.

9 ـ **اللسان المعرب عن تهافت الأجانب حول المغرب**، تأليف ابن الأعرج السابق. وقد تناول في القسم الأول المغرب الأقصى والأندلس، وفي القسم الثالث أيضاً تناول صراع المغرب مع الأجانب إلى عصر المؤلف نفسه. أما القسم الرابع فقد تناول فيه، حسب المنوني، المعارف العصرية والحريات السياسية والمدنية، وقد أخذ منه ونوه به أيضاً الهاشمي بن بكار[1]. وفي هذا الكتاب معلومات غزيرة عن الجزائر والعائلات المهاجرة منها إلى المغرب.

10 ـ **تاريخ الدولة العلوية** لأبي حامد المشرفي. وهو في تاريخ الأشراف العلويين بالمغرب. وقد اعتبره بعضهم من نوادر الكتب.

11 ـ **تاريخ الأمير عبدالقادر**، وهو كتاب نسبه البعض إلى الأمير، ونسبه آخرون إلى صهره ابن التهامي، أو هو مشترك بينهما. ويهمنا منه هنا الأبواب الثاني والثالث والخامس. فهي أبواب تشكل قسماً كبيراً منه وتتناول التاريخ العام، ما قبل الإسلام وتاريخ المسلمين وغيرهم. وهو مكتوب في حوالي منتصف القرن الماضي (1848 ـ 49) ويبين مفهوم التاريخ السائد عندئذ. وقد تناوله المحققون أخيراً[2].

12 ـ **المسلمون في جزيرة صقلية وجنوب إيطاليا**، تأليف أحمد توفيق المدني. (انظر حياته لاحقاً).

13 ـ **قرطاجنة في أربعة عصور**، للمدني أيضاً.

14 ـ **كتاب في التاريخ للسمعوني**، وهو صالح السمعوني والد الشيخ طاهر الجزائري المعروف. وقد وصل فيه إلى سنة 1260، أي عصر المؤلف. وقيل إنه استخدم فيه الإشارات (الرموز؟) دون أن نعرف لماذا فعل

---

(1) المنوني (المصادر العربية)، 2/195، والهاشمي بن بكار (كتاب مجموع النسب)، ص 359. أيضاً مراسلة من علي أمقران، ديسمبر 1994.

(2) انظر فقرة المذكرات.

ذلك، وما هي؟ ولا نعلم الآن موضوعه[1].

15 ـ **حادثة دمشق**، كتاب وضعه سليم السمعوني، من أحفاد المهاجرين إلى الشام، وهو من أسرة السمعوني المذكورة. وسجل فيه الحادثة التي جرت في دمشق خلال شهر رمضان، وكادت تؤدي بحياة رشيد رضا (في خلافه مع صالح الشريف التونسي) سنة 1909. وقيل إن الكتاب مطبوع في مصر.

16 ـ **التاريخ المتدارك في أخبار جان دارك** (تاريخ فرنسا)، وضعه أحمد بن الفكون. وكان قد نشره فصولاً في جريدة المبشر الرسمية، ثم طبعه في كتاب. (انظر حياة الفكون في فصل الترجمة).

17 ـ **تواريخ موريطانيا السنيغالية**، نشره إسماعيل حامد، وهو من وضع الشيخ ناصر الدين الديماني. فقد ترجمه إسماعيل حامد وزاد عليه تعاليق هامة، وقد أجازته ونوهت به حكومة فرنسا في أفريقية الغربية. وكتب له إسماعيل حامد مدخلاً عن أصل المرابطين وتاريخ المنطقة مستعيناً بعدة مصادر أشار إليها، ويتناول الكتاب أحداث القرن 16 و 17. وكان المؤلف ناصر الدين، إماماً، وكانت له حروب ترجع إلى القرن 17. وتعرض إسماعيل حامد إلى جغرافية موريطانيا وحياتها الاجتماعية والموارد الطبيعية فيها وكذلك التجارة الصحراوية والحالة الفكرية لأهل البلاد، ودرس حياة الزوايا والمرابطين بالناحية معتمداً أيضاً على كتاب (شيم الزوايا)[2].

18 ـ **تاريخ المغرب الأقصى**، تأليف اسماعيل حامد أيضاً. باريس، 1923.

19 ـ **السودان في القرن السادس عشر**، بحث مترجم نشره محمد بن رحال واستخرجه من كتاب (نزهة الحادي) للإفراني، وهو عن حياة أهل السودان القديم في عهد الحكم المغربي[3].

---

(1) عادل نويهض (معجم أعلام الجزائر) 79.

(2) إسماعيل حامد (تواريخ موريطانيا السنيغالية)، ط. باريس 1911. انظر حياة اسماعيل حامد.

(3) انظر نشرة الجمعية الجغرافية لوهران، 1887، ص 320 ـ 331.

20 ـ **رسالة يوغرطة**، للشريف الساحلي، الجزائر 1947. وهو من المؤلفات التي وظفت الماضي من أجل الحاضر واستخدمت الرموز التاريخية لدفع الحركة الوطنية.

الأنساب والأشراف

كانت العناية بالأنساب وحفظها من أبرز سمات المجتمع العربي. وقد ظل الأمر كذلك إلى أواخر القرن الماضي. ويرجع ضعف الاهتمام بها إلى عدة عوامل أبرزها تحطيم كيان المجتمع على يد السلطة الفرنسية بدعوى القضاء على الارستقراطية العربية «والخيام الكبيرة»[1]. وقد بدأ ذلك مع مطلع الستينات من القرن الماضي ولا سيما منذ التشريع المعروف بقانون الأرض (1863). فقد أدى في النهاية إلى اختفاء العائلات الكبيرة المحافظة على أنسابها وأصولها عن طريق الآباء والشيوخ، حتى أن أحد الحكام العامين (كامبون) قال في آخر القرن إنه لم يبق في الجزائر من العائلات الارستقراطية سوى الهباء.

وكانت العائلات تحتفظ بأنسابها في أوراق خاصة وفي شكل أشجار منظمة ومتفرعة أباً عن جد. وكانت كل عائلة تفتخر بشجرتها النسبية الموروثة عن أحد كبارها أو نسابتها. ولا تظهر هذه الأشجار/ الوثيقة سوى عند الحاجة إليها لإضافة مولود جديد أو تسجيل وفاة أو توزيع تركة يحتاج الأمر فيها إلى الرجوع إلى الأصل. وفي ميزاب مثلاً يحتفظ القضاة بأشجار النسب لاستعمالها عند التقاضي. يقول العقيد بورا: إن القضاة هناك يحتفظون بأشجار النسب في أماكن ورسائل خاصة. وكانت مكتوبة على جلود الغنم المدبوغة. وقد طلب من قائد الناحية ـ اسمه بلالو، وكان قد

(1) الخيام الكبيرة مصطلح استعمله الفرنسيون ليرمزوا به إلى العائلات العربية الكبيرة ذات النفوذ الواسع في الأرياف (البادية) بالخصوص. وقد كتبنا بحثا عنوانه «آخر الأعيان أو نهاية الارستقراطية العربية في الجزائر» في مجلة (المنارة)، جامعة آل البيت، الأردن، عدد تموز، 1997.

تخرج من ثانوية الجزائر الفرنسية ـ أن يرى ذلك بعينه، فجاءه بنموذج على يد االقاضي. وذكر أن من الأشجار النسبية ما يرجع إلى عشرة قرون خلت، وكانت محفوظة في الجلود، وكانت مطوية طياً خاصاً وموضوعة في أنابيب من الحديد لحفظها واستعمالها عند الحاجة كمعرفة الأنساب وتقسيم التركات، ونحو ذلك[1].

وكان هدف الفرنسيين هو القضاء على الأصول العائلية وقطع آثار الماضي بعد أن ثبت لديهم أن معظم الثورات كانت بإيعاز أو بقيادة الأشراف والمرابطين والأجواد، وكل هؤلاء يرجعون في أصولهم إلى أنساب عريقة. ونحن لا نريد أن نقول إن هذه الأنساب صافية كلها وصادقة فيما يدعيه أصحابها. ولكننا نؤكد على أهمية حفظ الأنساب وعلاقة ذلك بردود الفعل ضد الفرنسيين. وقد ثبت لهؤلاء بعد التجربة أن الانتهازيين الجدد، أولئك الذين ليس لهم أصول عائلية، هم الذين أسرعوا في الذوبان في الفرنسيين وقبول نمط عيشهم والخضوع إليهم، خدمة للمصالح المشتركة. ولذلك مال الفرنسيون إلى هؤلاء بعد أن اعتمدوا في أول الأمر (حوالي ثلاثين سنة) على بعض المرابطين والأشراف والأجواد، واستفادوا من سمعتهم ونفوذهم.

وبتقادم العهد خيم الجهل بالأنساب ونسج النسيان والغموض خيوطهما على الذاكرة العائلية. وقد مرّ بنا في غير هذا أن الأجيال الجديدة لم تعد تهتم بالأنساب، وأخذ الفكر الغربي يحل محل الفكر الشرقي لدى طائفة المثقفين بالفرنسية، وانقطع هؤلاء عن أصولهم العائلية ـ رغم أن بعضهم كان من عائلات معروفة في التاريخ ـ بحكم جهلهم التام باللغة العربية، والتقاليد وأشجار النسب. وقد عرفنا نحن بعضاً من هؤلاء فكانوا يملكون أشجاراً نسبية ووثائق عائلية ولكن لا يدركون لها معنى، أو لا يفهمون عنها إلا فكرة غامضة.

---

(1) العقيد بورا BURAT «ميزاب وأسرارها» في مجلة الجمعية الجغرافية للجزائر وشمال افريقيةSGAAN، 1930، ص 172.

ولكن هذا لا يعني أن الانتساب قد اختفى. فقد وجدنا الانتماء إلى الأشراف قد ازداد اتساعاً، نتيجة الفقر والاضطهاد. وأصبح من الشائع في القرن الماضي إن شيوخ الطرق الصوفية وبعض العناصر المعارضة للاحتلال قد لجأت إلى اختلاق أنساب تربطها بالشرف وترجع بها إلى أصول غامضة. ويجب التنبيه إلى أن فكرة الشرف لم تبق مرتبطة بأصول عرقية أو عربية أو الانتساب إلى آل البيت فقط، بل إن هناك عائلات شريفة في الأوساط البربرية سواء كان ذلك عن طريق اختلاط الدماء بالمصاهرات (وهناك البعض يجيزون الشرف من قبل الأب أو من قبل الأم أو من كليهما) أو كان عن طريق دعاوى أخرى كالانتماء إلى أشراف قريش أو بقايا الصحابة الذين نزلوا الجزائر أيام الفتح. وقد ظل الانتماء إلى الأدارسة والحسنيين، والساقية الحمراء والغرب (المغرب) علامة على حفظ الشرف والانتساب إلى آل البيت. أما الأنساب الأخرى القائمة على المجد السياسي والعسكري فقد ظلت متواترة ولكنها تأثرت بالأحداث التي عرفتها البلاد، كما ذكرنا[1].

وأمام هذه التطورات لم يبق للكتّاب موضوعات كثيرة يعالجونها حول الأنساب. فقد اختفى الاستشهاد بكتب نسابة البربر التي كانت المصدر الأساسي لابن خلدون والتي كانت متوفرة على عهد أبي القاسم الزياني أوائل القرن التاسع عشر، مثل تواريخ سليمان بن إسحاق المطماطي، وهاني بن يصدور القومي، وكهلان بن أبي لؤي الأوربي[2]. ولكن المستشرقين اطلعوا - دون الجزائريين ربما - على أعمال في أنساب بعض الأمراء والعائلات في العصور الإسلامية، مثل تاريخ سعيد العقباني في دولة بني زيان، وتاريخ ابن مرزوق المعروف بالمسند الصحيح الذي تناول فيه حياة

(1) انظر فقرة آخر الأعيان في الحركة الوطنية، وكذلك بحثنا «آخر الأعيان أو نهاية الارستقراطية العربية بالجزائر».

(2) عالجها المستشرق رينيه باصيه في (الأرشيف البربري) تحت عنوان «النسابة البربر»، المجلد 1، ص 1 ـ 13. انظر مولاي بلحميسي (الجزائر من خلال رحلات المغاربة)، 19، ص 160 ـ 161.

السلطان أبي الحسن المريني. أما كتاب السلطان أبي حمو موسى المسمى واسطة السلوك، فقد نشر بتونس سنة 1862، ولا شك أن بعض الجزائريين قد اطلعوا عليه، كما اطلعوا على تاريخ ابن خلدون بعد ترجمته إلى الفرنسية في الخمسينات[1]. وكذلك نشرت جريدة المبشر كتاب (عجائب الأسفار) لأبي راس، في حلقات، خلال الثمانينات من القرن الماضي. وقام بعض ضباط المكاتب العربية بترجمة ونشر بعض كتب الأنساب من أشراف غريس وغيرهم. وهكذا توفرت مادة طيبة عن الأنساب للمهتمين بها، ولكن المعنيين بالأمر كانوا في أغلب الأحيان غائبين عن هذه المنشورات.

ولا نريد أن نؤرخ هنا لأنساب القبائل الرئيسية في الجزائر، وهي في الواقع جزء من الخريطة العامة لسكان المغرب العربي منذ أقدم العصور. ورغم ذكر القبائل البربرية والعربية فإن الدماء قد امتزجت بالمصاهرات واختلطت الأنساب ببعضها، وأصبح من الصعب تمييز هذه القبيلة عن الأخرى في الواقع. إننا لا نجد تاريخاً لأنساب هوارة وكتامة وزناتة وصنهاجة وغيرها في العصر الحديث. وكان الفرنسيون يكررون ما وجدوه في الكتب القديمة من أن الشاوية والحراكته وأولاد خيار من هوارة، وإن سكان منطقة البابور وأجزاء من الحضنة يرجعون إلى كتامة وأنهم قد تعربوا بالإسلام، وإن أهل زواوة قد تفرقوا في خدمة الممالك التي ظهرت مثل أشير وقلعة بني حماد. أما زناتة فقد انتشرت من وسط الصحراء إلى المغرب الأقصى، وقد تعربوا أيضاً بالإسلام. وفي الجنوب نجد تارقة ولمطة حيث فروعها في منطقة الهقار. ومن تارقة كان مسلم بن عبدالقادر، وهو كاتب لآخر بايات وهران. وفي الجنوب أيضاً ينسبون إلى (التارقي) طبقاً للذاكرة التاريخية وليس إلى الطوارق، كما يظهر من الكلمة التي فسرها بعضهم بأنها تعني الطوارق الذين يقطعون الطرق أو التوارك الذين تركوا الوثنية ودخلوا في الإسلام. ولكن أين المؤلفات التي تحدثنا عن أنساب هؤلاء وأولئك الآن؟.

(1) انظر تعليق محمد الشاذلي على النسخة المهداة إليه من تاريخ ابن خلدون، في كتابنا (القاضي الأديب).

وقد عرفنا في فصل سابق[1]، أن معظم النسابة المسلمين وكذلك التقاليد الشعبية (الشفوية) تنسب البربر إلى أصول عربية، سواء بالأصالة أو بطريق الولاء[2]. وهناك من ينسبهم إلى قبائل حمير اليمنية، ومن ينسبهم إلى بني كنعان. ولكن ابن خلدون فصل الكلام في ذلك وأوضح أن هناك قبائل بربرية لها ميزاتها وأشرافها، وأن البربر يشتركون مع العرب في أمور ويختلفون عنهم في أخرى. وكان ابن خلدون قد اعتمد على النسابة من البربر، سواء كانت آراؤهم مدونة أو شفوية. وخاض بعض الفرنسيين في مسألة النسب العربي والبربري بهدف تركيز احتلالهم في الجزائر وليس بهدف علمي أو تاريخي. ومن الذين فعلوا ذلك العقيد كاريت والدكتور وارنييه والسياسي صابتييه. أما المؤرخ ستيفان قزال فقد كان مختلفاً عنهم إذ حاول أن يدرس موضوع النسب البربري بتجرد. إلا أن إيميل غوتييه حاول الإساءة إلى التاريخ الإسلامي (العربي والبربري) متفقاً في ذلك مع معاصره ألفريد بيل. وهكذا اضطربت الأقوال في الأنساب البربرية بدل أن تتضح. وقد ظل النسابة والمؤرخون المحدثون على الرأي القديم، وهو أن البربر من العرب العاربة أو من الشعوب التي تدامجت مع العرب حضارياً ونسبياً حتى لم يعد المرء يفرق بينهما إلا ببعض اللهجات والملامح.

يقول الشيخ إبراهيم أطفيش: البربر في الحقيقة من الحميريين رغم اختلاف المؤرخين في أصلهم، إنهم من الموجات المهاجرة من اليمن بعد سيل العرم، وكانوا هم يقولون عن أنفسهم إنهم من الحميريين «وهذا الذي يجب أن يعتبر»[3]. وجاء في كتاب (منابع الحضارة العالمية) لعبد الرحمن

(1) انظر فصل مذاهب وتيارات.

(2) بالإضافة إلى المؤلفات التاريخية الإسلامية المعروفة، مثل المسعودي وابن حزم، انظر الروايات المنسوبة إلى كبار أهل زواوة سنة 1857 في المجلة الأفريقية، 1858. وقد ترجم النص السيد محمد واشق، ونشر في جريدة (الشعب) على ما أذكر أوائل الثمانينات. فقد كان معظمهم يعتقدون أن أصولهم عربية.

(3) إبراهيم أطفيش (كتاب الوضع)، ط 1، القاهرة، دون تاريخ ص 4 ـ 5، والكتاب =

ابن الحفاف أن أصل القبائل (الزواوة) فينيقيون ـ ساميون. ونحن نجد أقوالاً شبيهة بهذه لدى الشيوخ: الإبراهيمي، وأبي يعلى الزواوي والفضيل الورتلاني. أما المصلحون كابن باديس، والسياسيون فقد اهتموا بالتركيبة الحاضرة للشعب الجزائري بقطع النظر عن الأنساب البعيدة وحكموا أن «الشعب» قد تكون عبر الزمن واندمج في بعضه وتلاحم وأصبح عجينة واحدة وعروة وثقى لا انفصام لها. وقد قال ابن باديس قولته الشهيرة: «إن ما وحدته يد الله لا تفرقه يد الشيطان»، وفي هذا المعنى قال الشاعر محمد العيد: «فصار ابن مازيغ أخاً لابن وائل».

ولنضرب مثلاً على هذا التلاحم التاريخي بقبيلة نزليوة القاطنة بذراع الميزان. فقد كانت واحدة ولكنها تتألف من فروع هي: أولاد عيسى الذين قدموا من الصحراء، والقيروان وهم من بني فراوسن، وأولاد سالم ثم أولاد راشد وقد قدموا من ونوغة، وأولاد الشائب وهم مهاجرون من أولاد عبدالله القاطنين بَرازْوة في الصحراء، وأولاد يخلف، وهم مرابطون من بني خلفون. وكانت النزليوة من قبائل المخزن في العهد العثماني، ثم تولى عليها الحاج محمد بن زعموم (زعمون) هي وقبيلة فليسة[1]، وقل مثل ذلك ربما في قبيلة يسر والثعالبة والعمراوة وغيرها في المنطقة. ويمكننا أن ننقل هذه الخريطة إلى أي جزء آخر من القطر الجزائري لنعرف كيف تدامج السكان واختلطت الدماء والأنساب[2]، ولكن الجيل الحاضر يبدو أنه نسي هذه الظاهرة.

وفي الجزائر اليوم قبائل أخرى قد تكون نسيت أنسابها رغم أنها كانت إلى منتصف القرن الماضي حافظة لها ومعتزة بها. فأولاد عياد، وبنو قيل، والزراينة، والحرار، والشعانبة يرجعون إلى قبيلة أثبج، وهي مضرية ـ قيسية. وحميان، والعطاف، والديلم، والناظر، والسحاري، والزقدو، وأولاد نائل كلها ترجع إلى قبيلة زغبة. بينما أولاد يعقوب والذواودة والأرباع والطرود

= للجناوني. انظر رأي الطيّب بـن المختار في نفس الموضوع لاحقاً.

(1) انظر قان «ملاحظات تاريخية عن النزليوة» في المجلة الأفريقية، 1862، ص 424.

(2) انظر ما كتبه لويس رين عن قبائل سوف في المجلة الأفريقية، 1899، ص 120.

ينتسبون إلى قبيلة رياح. وهناك قبائل أخرى ترجع إلى القحطانية (أو المعاقل) مثل الأنكاد أو الحدج، وسكان الشلف الأدنى وسكان متيجة (الثعالبة)، كما يرجع بنو مزنى إلى قبيلة بني سليم، وهكذا.

وبعض هذه القبائل أو تلك لها أنساب في الشجرة الصوفية وأخرى في الشجرة السياسية. وقد اهتم رجال الطريقة القادرية بسيرة الشيخ عبدالقادر الجيلاني الذي تنتسب إليه الطريقة، ولا سيما كتاب العشماوي. واهتم الفرنسيون في عصر دراسة الطرق الصوفية بهذه الشجرة العريقة، فتناول لويس رين ذلك في كتابه (مرابطون وإخوان)، ثم جاء دور ديبون وكوبولاني في آخر القرن (1897). ولم يفت رجال الكنيسة الكاثوليكية أيضاً أن يدلوا بدلوهم في هذا الميدان. فقام القس (الأب) جياكو بيتي، وهو من الآباء البيض وكان يقطن ويعمل في ورقلة ويتنقل عبر الصحراء، بترجمة نص كتابين، وهما (كتاب النسب) للعشماوي، وكتاب (العرف العاطر) لعبدالسلام القادري[1]. وقد كانت عائلات كثيرة في الجزائر تذهب إلى أن أصولها قادرية، سواء بالنسب الصوفي أو الشرفي، مثل عائلة الأمير عبدالقادر، وعائلات أخرى في بجاية والعاصمة. ومن الجدير بالذكر أن كتاب النسب للعشماوي قد نشره أيضاً في وقت لاحق الهاشمي بن بكار ضمن كتابه (مجموع النسب)، وسنشير إليه.

ولنذكر الآن بعض المؤلفات التي عالجت موضوع الأنساب خلال العهد الذي ندرسه، وكذلك المؤلفات التي تقف ضد المغالاة في ادعاء الشرف، وردود الفعل. ولا شك أن هذا موضوع شائك عند بعض الناس. غير أننا لا نهتم هنا بغير الجوانب التاريخية[2].

---

(1) انظر جياكوبيتي «كتاب النسب» المجلة الأفريقية، 1908، في حلقات، انظر أرقام المجلة الآتية: 244، 255، 269. وقد قام المترجم بذلك في الأبيض سيدي الشيخ 1905، وراجع الترجمة في ورقلة بعد ذلك.

(2) عالج الهواري التواتي في بحث له بعنوان «الاعتزاز بالجدود والنظام الرمزي الشريفي في المغرب الأوسط خلال القرن 17 م» في مجلة (أرابيكة) مجلد 39، سنة 1992، =

1 ـ **كتاب القول الأعم في بيان أنساب قبائل الحشم، تأليف الطيب بن** المختار الغريسي. وهو في حجم صغير، ومطبوع[1]. وكانت نية المؤلف هي بيان أنساب الحشم لأن هناك من خاض فيها وخلط في ذلك وسمى كتابه رسالة على عادة القدماء، «مقتصراً على ما تدعو (إليه) الحاجة من مشاهر القبائل ورؤساء الفضائل وأعيان الأشراف دون الحاشية والأطراف». وقد رتبه على مقدمة وثلاثة فصول، أطولها وأهمها هو الأول. وفي المقدمة بين معنى الحشم في اللغة والمصطلح. فهي في اللغة تعني الحياء أو الغضب، وقال المؤلف إن المعنيين صالحان هنا لأن قبائل الحشم يتميزون بالحياء والغضب أيضاً. أما في المصطلح فيعني مطلق الأنصار. وقد كان الحشم يدعون بالرواشد والراشدية، ولكنهم منذ دخلوا في خدمة بني زيان (القرن الثامن الهجري) أصبحوا يسمون بالحشم أي الأنصار. أما لفظ الأشراف فقد انجر إليهم لسكناهم غريس إذ كان سكان غريس يسمون بالأشراف. ويفهم من ذلك أن إطلاق الأشراف على الحشم ليس في الحقيقة ولكن بالتبعية للمكان. ومثلهم في ذلك الزناتيون الذين يجاورون الأشراف ويسكنون غريس ويختلطون بالحشم.

وفي الفصل الأول ذكر الطيب بن المختار أشراف غريس، وهو يطلق عليهم كلمة المرابطين، رغم أنه ليس كل مرابط شريفاً، ثم ذكر من سماهم الأشراف حقيقة، فمنهم:

ـ أولاد دحو بن زرفة. وهؤلاء أصلهم من الأندلس من بني حمود الذين تولوا الملك هناك، واشتهروا في العهد العثماني وعهد الأمير

= ص 1 ـ 24. وهو بالفرنسية. تناول فيه مجموعة من المؤلفات التي أرخت للأشراف في الناحية الغربية، منها عقد الجمان، للتجيبي، وفتح الرحمان للراشدي، وغيرهما. وأشار الهواري إلى وجود كتاب في التوثيق من تأليف حسن بن محمد العطار، الجزائر (؟)، ذكر فيه أخباراً عن الأشراف.

(1) طبع مطبعة ابن خلدون، تلمسان، 1961، ضمن كتاب (مجموع النسب) للهاشمي بن بكار، ص 329 ـ 355.

عبدالقادر، ثم خمدت شهرتهم، لأسباب لم يذكرها، وربما يكون من بينها إبعاد «السادة» الأشراف بالتدريج عن النفوذ، كما ذكرنا، بعد قانون الأرض، والتنازع بين أصحاب الشرف وأصحاب الرياسة في معسكر خلال الخمسينات. ومهما كان الأمر فإن من علماء أولاد دحو: عبدالقادر بن السنوسي، ومصطفى بن عبدالله. وكان أولاد دحو في تنافس مع أولاد دوبة.

- أولاد سيدي عمر بن دوبة، وكانت لهم الرياسة في أولاد ابن دوخة وغيرهم. ومنهم ابن آمنة بن دوخة خال الأمير عبدالقادر.

- أولاد أحمد بن علي، وجدهم (أحمد) هو أول من استوطن غريس. كان أبوه يسمى سيدي علي بن عيسى، وقد قدم من وطن بني عامر. ومن علمائهم: أحمد بن التهامي والد مصطفى بن التهامي، خليفة الأمير عبدالقادر علي معسكر وصهره.

- أولاد سيدي محمد بن يحيى، وهم من مغراوة، وكانت لهم الرياسة في أولاد بنفريحة الذين كان فيهم الجاه أكثر من العلم.

- المشارف، ويتصل نسب هؤلاء بإدريس، ومنهم عبدالقادر المشرفي، صاحب زاوية الكرط بمعسكر، وحفيده ابن عبدالله سقاط (سقط) الذي كان من علماء الوقت، وهاجر إلى المغرب بعد 1843.

- مهاجة، وهي متصلة أيضاً بإدريس والأشراف.

- أولاد سيدي أحمد الورغي (بورَغْيَة)، وأصلهم من المغرب الأقصى (أشراف؟).

- أولاد سيدي العيد، ومن علمائهم: محمد بن حواء (ولعل منهم الطاهر بن حواء، شاعر الأمير، انظر فصل الشعر).

- أولاد سيدي عبدالقادر بن المختاري، وهم أدارسة، ومنهم الأمير عبدالقادر (وكذلك الطيب بن المختار، المؤلف).

وذكر في الفصل الثاني العرب الذين ليسوا أشرافاً وإنما سكنوا غريس

أيضاً. ومن تعليقاته هنا أن البربر هم الذين قطنوا بلاد المغرب ودافعوا عنها ضد الأمم الأجنبية، قبل العرب. ثم قَصَّ قصة افريقش وكيف جاء بالعرب على رأس التبابعة الحميريين وأقام ببلاد المغرب فترة ثم رجع عنها، تاركاً وراءه، كما قال المؤلف، قبيلتي كتامة وصنهاجة الحميريتين. وقد اندمجت القبيلتان في البربر وتكلموا لغتهم وتزيوا بزيهم وخدموا ملوكهم، إلى أن لم يبق لكتامة وصنهاجة ذكر في العرب. وبقي البربر هم أسياد بلاد المغرب إلى أن حل به الإسلام فرجحت الكفة للعرب من أجل الدين. وفي هذا الفصل أيضاً حديث عن قبيلة قريش وغيرها من العرب والعائلات المتفرعة والتي لعبت دوراً في المنطقة.

أما الفصل الثالث، وهو قصير جداً، فقد خصصه لقبيلة زناتة أو الموجود منها في غريس والذين اندمجوا في الحشم، وقد استبعد أن تكون زناتة من العرب، ولكنه قال إنها قد اندمجت في البربر. ويعرف الزناتيون من غيرهم بعد استبعاد العناصر الأخرى، فهم ما عدا الأشراف والأجواد والعرب الآخرين[1].

والطيّب بن المختار من أقارب الأمير عبدالقادر، وقد ذهب إليه في الشام وزاره في فرنسا سنة 1865، ومدحه بالشعر، وظل على صلة به طيلة حياته، وقد تولى القضاء في الجزائر، ربما بتدخل من الأمير. وظل في القضاء إلى تقاعده سنة 1881، وكان عضواً في مجلس معسكر خلال الخمسينات، وعضواً في لجنة قاستنبيد في الستينات، وهي لجنة وضعت أسساً لسير القضاء الإسلامي والتدخل في شؤونه وأخذ صلاحيات القضاة المسلمين وإعطائها إلى قضاة الصلح الفرنسيين[2]. وكان قد درس على

(1) يذكر الهاشمي بن بكار أنه استلف نسخة (القول الأعم) من خزانة الحاج العربي بن عبدالله شنتوف.

(2) كريستلو (المحاكم)، ص 52 ـ 277، ويقول هذا المصدر إن الطيّب بن المختار كان متهماً بقتل ابن عم له. وكان متزوجاً من عائلة بوطالب. وله أخ عمل أيضاً في القضاء إلى تقاعده. ويقول كريستلو إن الصلة مع الأمير قد دعمت لأسباب سياسية. =

مصطفى بن التهامي وابن عبدالله سقاط المشرفي، ودرس في القرويين على أبي عبدالله محمد المجاوي (والد عبدالقادر المجاوي) الذي هاجر إلى فاس. وكان الطيب بن المختار منافساً لابن عمه حسن بن الشرقي كما كان محمد بن الشرقي معاصراً ومنافساً للأمير[1]. وكان محمد هذا عالماً ومفتياً بمعسكر زمن الأمير، وكان والد الطيب بن المختار من أعيان العلماء أيضاً.

2 ـ شرح محمد بن الأعرج السليماني على منظومة **بغية الطالب في ذكر الكواكب**، لعيسى بن موسى التجيني الغريسي. والكواكب هنا هم الأعيان أو السادات (الأشراف) كما سماهم صاحب الشرح. وكان هؤلاء الأعلام قد عاشوا في عصر الناظم أو قريباً منه، وهم مجموعة من العلماء والصلحاء، من أهل غريس والراشدية. وقد عاش الناظم في القرن العاشر الهجري (توفي سنة 962). وهو عمل أقرب إلى التصوف منه إلى التاريخ والأنساب. ولكننا أوردنا الحديث عن الشرح هنا لأن ابن الأعرج اعتمد في شرحه على المؤلفات التي ألفت حول الأشراف بالمنطقة. وقال إنه قام بالشرح لأن والده قد حثه على ذلك، ولأن النظم قد احتوى على مجموعة من «السادات» وقد أطلق على شرحه اسم (تسهيل المطالب لبغية الطالب).

وقام ابن الأعرج بالتعريف بالناظم، فقال إنه من أهل غريس ومن بني توجين الذين هم فرع من زناتة، سكان جبل الونشريس، ثم تحدث عن شيوخه في المغرب ومعسكر. وقد اعتمد ابن الأعرج في شرحه على مؤلفات سابقة له منها كتاب «القول الأعم» للطيب بن المختار، كما اعتمد على «فتح الرحمان» للراشدي. واتبع ابن الأعرج أبيات الناظم في الشرح، وقلما خرج عنها إلى الأحداث التاريخية والأنساب الفرعية، فاكتفى بالحديث عن سكان

= وعنه انظر أيضاً ابن بكار، ص 143 ـ 144. فصل السلك الديني والقضائي.

(1) يقول ابن بكار إن محمد بن الشرقي همّ بالهجرة إلى المشرق، فقيل له في الهجرة نحو الشام حيث ابن عمه الأمير، فقال أهاجر إلى من يشفع فيّ وفيه ـ يقصد الرسول ﷺ.

غريس والأشراف هناك، وأعقاب الناظم وغيره من العلماء والأولياء. وتبدأ المنظومة هكذا:

بدأت ببسم الله ربي ومالكي مجيبي ومنقذي عند النوائب
وصليت ثانياً على خير خلقه محمد المختار من آل غالب
ألا إن أهل الله ملجأ هارب وغنية محتاج و «بغية طالب»
رجـال كـرام أدبـوا فتـأدبـوا بآداب تنزيل من الله غالب[1]

فأنت ترى أن طابع النظم هو التصوف، ولكن هل كان ابن الأعرج أيضاً على نفس الهوى؟ إن كتابه «زبدة التاريخ» ومعاصرته للأحداث الكبرى في القرن الماضي وبداية هذا القرن تجعلنا نقول إنه سيسلك في شرحه منحى آخر. وها هو قد اعتمد الأدب وقوة البيان من جهة، والتصوف من جهة أخرى.

3 ـ **منظومة «الفتح»** لشعيب بن علي الجليلي، قاضي تلمسان، وهي أرجوزة نظم بها «عقد الجمان النفيس في أعيان شرفاء غريس».

4 ـ **الحدائق الزاهرة الغصون** في ذكر آبائي إلى النبي الكريم، لإدريس بن محفوظ الدلسي، ترجم فيه لأسرته التي هاجرت من الجزائر (دلس) إلى تونس، وقال إنهم أشراف[2].

5 ـ **قبائل الشرفة** (الأشراف)، كتاب من تأليف محمد بن بوزيد، وعنوانه كتاب «الحقيقة». ونحن لا نعرف عن المؤلف أكثر مما ذكره المترجم والمستشرق الفرنسي (آرنو) الذي نشر منه قطعة في المجلة الإفريقية[3]. فمن هو المؤلف؟ وما عصره؟ وما كتابه بالضبط؟ وما قيمته

---

(1) توفي ابن الأعرج سنة 1340 (1921). عن شرح ابن الأعرج انظر الهاشمي بن بكار (مجموع النسب)، ص 357 ـ 401. وكان النظم وشرحه قد طبعا في مطبعة ابن خلدون، بتلمسان، 1381.

(2) محمد محفوظ (تراجم المؤلفين التونسيين) 3، وقد توفي الدلسي سنة 1934.

(3) المجلة الإفريقية 17، ص 208 ـ 214.

العلمية؟ سيظل كل ذلك مجهولاً إلى أن تتوفر معلومات كافية.

6 ـ **منظومة في الأنساب** و «التصوف» قالها مصطفى المختاري في الشيخ الهاشمي بن علي بوشنتوف ونسبه. والهاشمي المذكور هو جد الهاشمي مؤلف كتاب (مجموع النسب). وهي في بضعة أبيات، وصفه فيها بأنه:

رئيس أهل العلم والدراية   والفقه والتفسير والرواية[1]

ولا شك أن هذا العمل يدخل في أنساب أشراف غريس الذين تحدث عنهم الطيب بن المختار في كتابه (القول الأعم). والناظم مصطفى المختاري هو جد الأمير عبدالقادر، وقد توفي بعين غزالة (ليبيا).

7 ـ ألف عبدالله حشلاف، قاضي الجلفة في وقته، كتاباً في الأنساب أيضاً، عنوانه **سلسلة الأصول في شجرة أبناء الرسول**. وهو مطبوع؟ وقد وصفه الشيخ أحمد توفيق المدني بقوله: «صديقنا الفاضل القاضي النزيه» وأخبر المدني كذلك أن (سلسلة الأصول) فيه فوائد تاريخية جليلة، ولعل المقصود بالتاريخ هنا الأنساب على الخصوص. وذكر مصدر آخر أن لحشلاف كتاباً في الأشراف والأنساب عنوانه (بهجة الأنوار في نسب آل بيت النبي المختار) وقيل إنه ذكر فيه بعض العائلات الشريفة في الجزائر[2].

8 ـ وقد ألف الشاعر عاشور الخنقي كتابه أو ديوانه **منار الإشراف** ونظم عدة قصائد في أنساب البوازيد وأولاد نائل وغيرهم. ويمكن القول إنه «تخصص» في موضوع الأشراف في وقته، ونصب نفسه للدفاع عنهم، واعتبر عصاتهم من المغفور لهم. وقد لاقى في سبيل ذلك العنت والإرهاق والسجن، وهاجمه بعض المعاصرين هجوماً عنيفاً، ومنهم محمد الصالح بن

(1) الهاشمي بن بكار (مجموع النسب)، ص 139. والمنظومة تقع على صفحات 145 ـ 147، وكذلك توجه ترجمة للناظم مصطفى المختاري على ص 150.

(2) المدني (كتاب الجزائر)، ص 95. ومفتاح (أضواء)، مخطوط.

مهنة، ومحمد بن عبدالرحمن الديسي[1]، وربما الشيخ الطيب العقبي أيضاً. واعتصم هو بذوي النفوذ والجاه في الجزائر وغيرها. فناصره الشيخ محمد بن بلقاسم الهاملي والشيخ السعيد بن زكرى وأحد قياد القل، كما اعتصم بالشيخ أبي الهدى الصيادي نقيب الأشراف في السلطنة العثمانية على عهد السلطان عبدالحميد الثاني، وببعض أعيان المغرب الأقصى أيضاً.

ومهما يكن من أمر، فقد نعت الشاعر عاشور الخنقي نفسه بأنه (كليب الهامل) أي المنافح والمدافع عن الشيخ الهاملي والزاوية الرحمانية هناك، وبأنه خادم الأشراف ومُقّبِل نعالهم، وقد أثار زوبعة في الجزائر آخر القرن الماضي وظلت متصلة إلى العشرية الأولى من هذا القرن. وكان موضوع النسب الشريف هو أساس هذه الزوبعة. ولعل الذي ساعد على انتشار صداها أن عاشور قد أعلن عن فكرته في الوقت الذي كان فيه الفرنسيون يرون الخطر كل الخطر في بقايا الطرق الصوفية. وكانوا يدرسون كيفية التغلب عليها واختراقها وتطويقها ومعرفة شبكاتها الخارجية، حسب دعواهم. ولكن السبب المباشر، فيما يبدو، هو نشر ابن مهنة بعض الآراء النقدية لما جاء في رحلة الورتلاني عن الأشراف[2].

ومنذ 1897 كتب ديبون وكوبولاني عن قضية عاشور الخنقي/ وابن مهنة، وما انجر عنها من مؤيدين ومعارضين، وذكرا أن السلطات الفرنسية قد تدخلت «لتهدئة الأوضاع». ولم يذكر المؤلفان المشار إليهما اسم عاشور ولا ابن مهنة، ولكن القرائن تدل على ذلك. ونفهم من النص أن ابن مهنة قد اشتكى من عاشور الذي اعتبره خارجاً عن الدين (زنديقاً). وقد وصف ديبون وكوبولاني ابن مهنة بأنه «رجل دين عميق الديانة» وأنه كان قد كتب على هامش أحد الكتب (رحلة الورتلاني) التي تتحدث عن الأشراف بأن الشريف الحقيقي هو الذي يخشى الله، أما الشريف المزيف كالذي يرتكب الجرائم

(1) شارك الديسي في مهاجمة عاشور برسالة عنوانها (الساجور للعادي العقور).

(2) انظر رحلة الورتلاني كما نشرها في تونس، محمد الصالح بن مهنة والحواشي التي وضعها على النص.

والسرقات، فلا يستحق أي تقدير، وكل الأديان متفقة على ذلك. ولا شك أن هذا الكلام، وإن كان في ظاهره حقا، يساعد الفرنسيين الذين كانوا يرون أن سبب «التعصب» في الجزائر والثورات ضدهم هم الأشراف المزيفون[1]. وعندما قرأ عاشور تعليق ابن مهنة على الأشراف ثارتَ ثائرته وهجاه بالشعر اللاذع، وسلط عليه لعنات السماء، حسب تعبير ديبون وكوبولاني، واعتبره قد تجرأ على مقام الأشراف الذين قال إنهم سواء عدلوا أو ظلموا فالله يغفر لهم، بل مغفور لهم قبل وجودهم. وسمى ديبون وكوبولاني عاشور«إخوانياً» أي أنه كان منتمياً إلى إحدى الطرق الصوفية، وهي هنا الرحمانية التي كانت فرنسا تعتبرها على رأس قائمة أعدائها، سيما إذا عرفنا أن عاشور كان قد تلقى الورد على الشيخ الحداد نفسه في سجن قسنطينة، كما قال.

وقد انقسم الناس فرقتين حول هذا الموضوع الحساس عندئذ. وانتشر شعر عاشور في مدح الأشراف وهجاه ابن مهنة. ولا ندري مشاركة هذا في الموضوع بعد تعاليقه على رحلة الورتلاني وشكواه من تهجمات زميله. فهل كتب ابن مهنة أيضاً ضد عاشور أو اكتفى بدروسه في الجامع الكبير بقسنطينة وتآليفه التي دعا فيها إلى الإصلاح والابتعاد عن الخرافات. ولكننا نعرف أن الموضوع قد تطور بينهما إلى فصل ابن مهنة نفسه عن وظيفه سنة 1905 وتفتيش منزله واتهامه بانتقاد الحكومة وتنظيماتها، واحتجاز كتبه فترة من الوقت، ثم عفى عنه ورجع إلى عمله، ولكن حياته لم تطل بعد ذلك. فهل ذلك يرجع إلى صراعه ضد خصومه من أنصار الأشراف مهما كان حالهم، بل من أنصار الركود الذي يحاول هو أن ينفيه عن الناس، ومن ثمة تكون الإدارة الفرنسية لها ضلع أيضاً في الموضوع. ومهما كان الأمر، فإن هذه الإدارة كانت هي الرابحة في النهاية، لأنها عرقلت عمل الرجلين وضحت بهما معاً حين أدخلت عاشور السجن ونفته سنوات طويلة، وعزلت ابن مهنة عن جمهوره وتلاميذه بعض الوقت، رغم أنه كان «عميق الديانة» كما قال ديبون

---

(1) انظر لويس رين (مرابطون وإخوان)، الجزائر، 1884، المقدمة.

وكوبولاني[1]. وقد كتبت جريدة (الأخبار) أن ابن مهنة قد تراجع عن انتقاد الحكومة، وأن موقفه كان يتعلق بالعقائد (الدين والأشراف) وليس بالسياسة، ولذلك أعادته السلطات الفرنسية إلى وظيفه[2]. وكان ذلك من تلاعب إدارة الشؤون الأهلية بأعيان المسلمين لترويضهم.

لا نريد هنا أن ندرس حياة عاشور ولا حياة ابن مهنة، بل سنكتفي بوصف كتاب (منار الإشراف) باعتباره من كتب الأنساب[3]. بدأه بمقدمة مسجعة وطويلة تدل على تمكن عاشور من اللغة والأدب التقليدي في ذلك الوقت الجدب. وكان قد تثقف في الخنقة ونفطة وكانت له موهبة قوية في الحفظ والاستيعاب. وقد أشاد في المقدمة بآل البيت، عصاتهم وظالميهم، وحييهم وبذيهم، وبرئيهم وجريمهم، وذكيهم وغبيهم. «على أن الإيمان وما يتعلق به من الأوصاف معلق كتاباً وسنة وإجماعاً على **المَوَدّة** في الأشراف». وذكر أن الكتاب (الديوان) يشتمل على خطبة وخاتمة بينهما خمسة تصانيف، وهي أربع قصائد في فضل عصاة الأشراف ومواليهم من الأطراف. كما ذكر أن الكتاب موجه للرد على ابن مهنة «عدو» الأشراف، حسب تعبيره. وقد وصفه بمختلف الأوصاف البذيئة، وأطلق عليه أسماء الزنادقة ونحوهم مثل مسيلمة الكذاب، وأبي جهل، وابن سلول، والغريب أنه اعترف بأن الذي أوعز إليه بالرد على ابن مهنة هو الشيخ محمد بن بلقاسم الهاملي «الشريف الحسني البوزيدي» حتى لا يقتدي ضعفاء العقول بابن مهنة.

وبعد خطبة الكتاب التي استغرقت 52 صفحة، ذكر قصيدة (حسن الأمل) التي يسميها الكبرى، وقصيدة (كشف الخفاء) المختصرة من الأولى،

---

(1) ديبون وكوبولاني (الطرق الدينية)، الجزائر، 1897، ص 248.

(2) الأخبار، 11 صفر 1323 (16 إبريل، 1905). تناولنا موضوع الهجاء الذي صدر عن عاشور في فصل الشعر. وقد هجا عاشور أيضاً عبدالقادر المجاوي وشبه درسه بالسوق. وسنتعرض إلى ذلك.

(3) عاشور الخنقي (منار الإشراف)، الجزائر، 1332 (1914). وقد درسنا هذا الديوان من الناحية الشعرية وحياة صاحبه في فصل الشعر.

وقصيدة (أعجوبة الإطراف) المخمسة للسابقة، وقصيدة (غاية الإنصاف) التي يسميها صغرى الصغرى. وهذه هي القصائد الرئيسية التي تناول فيها موضوع الأشراف وأنسابهم وفضائلهم. أما ما جاء بعد ذلك فهو نوع من الإضافات[1].

وقد انتصر في القصيدة الكبرى (حسن الأمل) إلى السلطات العثمانية، والغريب أننا لا نجد أية إشارة إلى اسم الأفغاني في شعر الخنقي الذي رجعنا إليه، بينما وجدناه يشيد بالسلطان عبدالحميد، ويعتبر آل عثمان من الأشراف، ونوه بأبي الهدى الصيادي، نقيب الأشراف في اسطانبول وشيخ الإسلام بها، كما قال. ونفهم من كلام عاشور أن ابن مهنة قد يكون رد على كتاب لأبي الهدى الصيادي اسمه (ضوء الشمس) واتهمه بالكفر وشنع عليه. وإذا عرفنا مكانة الصيادي في الدولة العثمانية والعالم والإسلامي علمنا مدى اتساع الموضوع الذي طرقه كل من ابن مهنة وعاشور، سيما في تلك الفترة (العشرية الأخيرة من القرن الماضي) التي اشتد فيها الاهتمام الفرنسي بالعالم الإسلامي[2].

والشخصيات الأخرى التي مدحها كرر فيها النسب الشريفي أيضاً، من ذلك مدحه لأبي التقى، ومحمد السعيد بن زكرى، وعبد القادر بن رزيق. ففي الأول ـ وهو دفين برج بوعريريج ـ قال إنه نظم القصيدة «استشفاعاً به عند الملك الوهاب»، وأبو التقى ممن قدم من فاس:

إليك أبا التقى مولى الموالي   حقيق، لو دروا، شدّ الرحال
لينتجعـوا همـامـاً هـاشميـاً   سـريـاً مـن ذؤابـة خيـر آل
شـريفـاً فـاطميـاً حيـدريـاً   سلالة تاج أرباب الكمال[3]

وفي ابن زكرى الذي سعى إلى إخراجه من السجن وعودته إلى الحياة

(1) يقول وقع الفراغ من تجميعه وترقيعه وترتيبه وتذنيبه (تذييله) في 13 صفر، 1332 (1914)، ص 168. انظر أيضاً فصل الشعر.
(2) (منار الإشراف)، ص 36 من الخاتمة، انظر كذلك فصل الشعر.
(3) (منار الإشراف)، ص 159 ـ 163.

العامة. وكان ابن زكرى من أهل زواوة ومن أشرافهم، كما قال عن نفسه وأكد ذلك عاشور الذي اعتبره من آل هاشم ومن الأدارسة:

إلى العلم الفرد السعيد محمد سليل أبي العباس قطب الورى الزكرى
خليفة عليا هاشم في خلالها بقية افتاء الأدارسة الزهر[1]

أما عن ابن رزيق فقد خصه بقطعة نوّه فيها أيضاً بشرفه، واعترف أنه هو الذي انتشله من براثن الجوع في قسنطينة، وساعفه «حالاً ومالاً» فقال فيه:

لله عبدالقادر بن رزيق مفتاح أغلاق العنا والضيق
ولد الفتى الفياض زين العابدين ابن الحسين ابن النبي المصدوق[2]

ولعاشور قصيدتان في أشراف البوازيد الذين يقول إنه منهم، وكذلك شيخه الهاملي. واعتبرهم من أقطاب السياسة والقطابة أيضاً. والقصيدة الأولى رائية ومذكورة في (المنار)، والثانية دالية، وقد عثرنا عليها في سريانة. وقد نقل شرف البوازيد عن ابن فرحون وأبي راس وغيرهما. وهم، حسب دعواه، منتشرون، من جبل عمور غرباً إلى بسكرة شرقاً:

جدّ البوازيد الضراغمة الذي بالأربعينات استبد عن البشر
وعلى الرياسة والسياسة لابساً تاج الخلافة أربعون على ظفر
وعلى القطابة في السياحة أربعون مسلّماً لأخيه فيما قد شجر[3]

وفي الدالية كرر شرف البوازيد وافتخر بأصله وسماها (العقد الفريد في فضائل البوازيد)، وهي طويلة، ويذهب إلى أن آل عثمان والمقرانيين والشيخ الهاملي منهم. ومهما كان موضوعها فالقصيدة تعتبر من عيون الشعر في ذلك الوقت، وقد قالها سنة 1314 (1896). وبدايتها:

أبرق على وادي جديّ يصعّد فبشر أن الحي بالري مسعد

(1) نفس المصدر، ص 30 ـ 31.
(2) نفس المصدر، ص 21 ـ 22.
(3) نفس المصدر، ص 58 ـ 60.

أم انهل نور من منارة خالد يدل على أن البلاد ستسعد
وما سائر الأشراف إلا جواهر ونحن البوازيد اليتيمة تفرد[1]

9 ـ **قصة أولاد عبدي وأولاد زيان**، تقييد كتبه صالح باي بن محية (كذا) بن عمر، وهو أحد كتاب (خوجات) المكتب العربي في أولاد عبدي، أواخر القرن الماضي. ولم نطلع عليه ولكن من اطلع عليه نقل عنوانه الكامل هكذا (هاته أوراق فيهن (كذا) قصة أولاد عبدي وأولاد زيان من دخولهم إلى هنا عام 443 إلى هذا الوقت، وفيهن قصة بورك بن علي، سنة 1893). ولا نعرف أن هذا التاريخ هو تاريخ كتابة التقييد أو تاريخ قصة بورك بن علي[2]. ويبدو أن عرض صالح باي من تقييده، هو بيان أن أولاد عبدي قد حافظوا على عاداتهم القديمة، دون أن نعرف الآن ما هي. وقد جاء ذلك في وقت كان فيه المستشرقون الفرنسيون يركزون على دراسة اللهجات المحلية ويصنفون «الأهالي» حسب أصولهم.

10 ـ **تاريخ الأشراف**، لإبراهيم العوامر، ولعله هو الجزء الخاص بالأنساب والذي نشر مع كتاب (الصروف في تاريخ الصحراء وسوف) لنفس المؤلف. وعلى كل حال فقد ظهر باب الأنساب ضمن كتاب الصروف. ولم يظهر فيه أنه مهتم بالأشراف، وإنما الأنساب من حيث هي. فإذا كان له كتاب آخر عن الأشراف فإننا لم نطلع عليه ولا ندري من أشار إليه غير عادل نويهض[3].

وفي باب الأنساب تحدث إبراهيم العوامر عن قبائل سوف وأصولها وعددها وأماكن استيطانها. ونوه بالأنساب ونادى بضرورة معرفتها وحفظها. وبناء عليه فإن قبائل سوف كلها عربية، ومعظمها طرود وعدوان وفروعهما

---

(1) حصلت على نسخة منها من بلدة سريانة، كما ذكرت، كما سلمني نسخة منها الأخ أحمد بن السائح (بسكرة) في 3 يناير 1990. انظر أيضاً فصل الشعر.

(2) عبدالحميد زوزو، أطروحة الدكتوراه عن الأوراس، ص 169، هامش 2 من الجزء الثاني (مخطوطة).

(3) معجم أعلام الجزائر، الفهارس، حرف (ت)، ط. 1.

ومن والاهما. وبعد أن تحدث عن نسب بني هلال وبني سليم ذكر القبائل بالتفصيل في كل بلدة من بلدان سوف المعروفة في وقته، وهي: الوادي، وكوينين وقمار وتاغزوت والدبيلة وسيدي عون والزقم والبهيمة، وكذلك القبائل المجاورة مثل الربايع والشعانبة. ولا شك أن منطقة سوف تشمل الآن بلداناً أخرى كثيرة العمران من مختلف القبائل القديمة والطارئة مثل: الرقيبة وورماس وغمرة والجَدّيدة. وليس كل ما ذكره إبراهيم العوامر محل تسليم من الباحثين، ولكنه كان خبيراً بهذا العلم واستعان على ذلك بالمصادر المختلفة، وتلك كانت خلاصة أبحاثه[1].

11 ـ **مزيل الخفاء** (انظر تواريخ الجنوب).

12 ـ **تذكرة المبادى** في خبر المعاش والمعاد تأليف عبد الكريم بن أحمد (انظر تواريخ الجنوب).

13 ـ **تاريخ** سيدي **مبارك** بن ناجي، دفين خنقة سيدي ناجي. ذكر غوستاف ميرسييه أنه حصل من القايد الأخضر بن حسين على مذكرة عن تاريخ العائلة، ولا سيما أصل جدهم سيدي ناجي. واعترف ميرسييه أنه حذف منها ما يتصل بتاريخ العائلة بعد الاحتلال الفرنسي (ربما للزلفى التي استعملت بهذا الصدد) وإظهار خدماتها لفرنسا. ثم ترجم الباقي من المذكرة وجعل لها عنواناً هو (أصل سيدي المبارك بن قاسم بن ناجي، تاريخ ظهوره).

وبناء على المذكرة فإن الأصل يرجع إلى الخليفة الثالث عثمان بن عفان، فقد هاجر أجداد سيدي ناجي من المدينة المنورة إلى سورية في العهد الأموي، وبقوا هناك إلى ظهور العباسيين، ثم انتقلوا مع الأمويين إلى الأندلس. وبعد سقوط الأندلس هاجر أجداده إلى تونس. وفي تونس عاش

(1) إبراهيم العوامر (الصروف)، مرجع سابق، باب الأنساب، ص 612 ـ 335. عن قبائل سوف انظر أيضاً لويس رين (مملكة الجزائر في عهد الداي الأخير) رقم 500. ومقالته في المجلة الأفريقية 1899، ص 120.

سيدي قاسم وسيدي ناجي. وبعد وفاتهما غادرها سيدي مبارك إلى ورقلة حيث كثر أتباعه، ثم جاء إلى ناحية بسكرة حيث استقر فترة وحصل هناك على الأرض، وفي سنة 1602 انتقل إلى صحراء الزاب الشرقي وأسس زاوية سيدي ناجي في الخنقة وعمّرها وأنشأ قناة للسقي. وتوفي سنة 1621. ويبدو أن إنشاء الزاوية كان يرجع، كما لاحظ المترجم ميرسييه، إلى الصراع الذي حصل مع الشابية، وقد تولى الابن الثالث لسيدي مبارك شؤون الزاوية واسمه سيدي أحمد، وهو آخر ولد من أولاد سيدي مبارك، وأحمد هذا هو جد عائلة ابن حسين بن ناصر. وقد عظم شأن الزاوية واشتهرت في عهد أحمد. واعترف به دايات تونس وأعفوه من الضرائب، سيما يوسف باشا ومحمد باشا. ومحمد باشا هو الذي حارب الخنانشة سنة 1644 وأخضعهم. وقد مات أحمد بن ناصر سنة 1667، فخلفه ابنه محمد الطيب وتوفى هذا سنة 1695، وترك إبنين هما سيدي عبدالحفيظ وسيدي محمد الذي تولى مكان أبيه. وأما عبدالحفيظ فقد غادر الخنقة واستقر في المزارع. وهكذا تستمر الوثيقة تتحدث عن الحفداء إلى عهد محمد الطيب بن حسين الذي كان في عهد الحاج أحمد، آخر بايات قسنطينة. وهو الذي كان موجوداً أثناء الاحتلال. وقد منح الفرنسيون إلى عبدالحفيظ ظهيراً يثبته على ما هو عليه. ثم تحدثت الوثيقة عن وضع الخنقة أثناء مقاومة الأمير عبدالقادر، وفي عهد خليفته الحسين بن عزوز، الخ[1].

14 ـ **كتاب مجموع النسب والحسب والفضائل والتاريخ والأدب في** أربعة كتب، من جمع وتأليف الشيخ محمد الهاشمي بن بكار، مفتي معسكر في وقته (1961). والكتب الأربعة التي يعنيها هي: القول الأعم للطيب بن المختار، وكتاب النسب للعشماوي، وشرح منظومة التجيني لابن الأعرج، وقد أتينا على ثلاثتها. أما الرابع فهو منظومة ابن بكار نفسه مع حاشية وضعها بنفسه عليها، وقد سمى ذلك (نسمات رياح الجنة...).

(1) غوستاف ميرسييه (روكاي)، 1915، ص 154 ـ 165.

وقال ابن بكار عن نفسه إنه من الأشراف، وأنه حسيني، بالإضافة إلى كونه راشدياً غريسياً، وكان من أتباع الطريقة الطيبية الشاذلية. وقد سبق للطيب بن المختار أن ذكر بعض أجداده، وأكد ابن بكار أن التاريخ من أبرز العلوم، وعرفه تعريفاً قديماً غامضاً، فقال إن جهابذة كل أمةٍ وطبقةٍ من الأجيال قد اعتنت به، ولكنه لاحظ، عن حق ربما، أن أهل زمانه قد فقدوا الاهتمام بالتاريخ والأدب، وأخبار الأوائل والنسب. «وعطلت فيه (أي الزمان) مشاهد العلم العربي ومعاهده». وقد دفعه إلى نشر الكتب المذكورة الخوف عليها من الضياع إذ أن طبعها ينقذها من الإهمال والتلف. وقال إن هدفه من ذلك هو «خدمة للعلم والدين والوطن»[1].

15 ـ ذكر الشيخ محمد السعيد الزواوي (أبو يعلى) سنة 1947 أن له كتاباً بعنوان **أصل البربر بزواوة**. وقد كتب ذلك بعد علاجه في مقاله لمسألة البربر والمازيغية تعليقاً على ما نشره السيد محمد المهدي بن ناصر التونسي حول الموضوع. وأكد الزواوي أن أصل البربر من حمير وأنهم عرب قحطانيون أو عرب عرباء. ورجع إلى خبرته (وهو منهم) وإلى نسابتهم، ثم إلى المؤرخين المسلمين أمثال ابن حزم وابن خلدون، بالإضافة إلى المدني والميلي[2].

ولا ندري إن كان (أصل البربر بزواوة) هو نفسه الكتاب الذي ألفه الزواوي سنة 1918 بالقاهرة وطبعه في دمشق، سنة 1924 بعنوان (تاريخ الزواوة). ومهما كان من أمر فإن أصل هذا الكتاب هو المشروع الذي فكر فيه الزواوي منذ 1912 حين كان يعمل بالقنصلية الفرنسية بدمشق[3]. وقد كتب المشروع وأرسله إلى الشيخ طاهر الجزائري الذي كان لاجئاً في مصر،

---

(1) الهاشمي بن بكار (كتاب مجموع النسب. . .)، ط. تلمسان، 1961، في 459 صفحة. انظر المقدمة.

(2) جريدة (الإصلاح) للعقبي، عدد 69، تاريخ 28 نوفمبر 1947، من رسالة للشيخ علي أمقران السحنوني، 1996.

(3) درسنا هذا المشروع في كتابنا (أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر)، جـ 2.

وطلب منه أن يكتب تاريخاً على ذلك النسق لزواوة، نظراً لشهرة الشيخ طاهر وخمول الزواوي. ثم وقعت الحرب العالمية وانتقل الزواوي أيضاً إلى القاهرة، والتقى بالشيخ طاهر، بل ومكث معه خمس سنوات. وكان من الطبيعي أن يرجع الحديث بينهما عن تاريخ الزواوة. ويبدو أن الشيخ طاهر كان منشغلاً بأمور السياسة وغيرها، أو كان غير مقتنع بالمشروع عندئذ، فوجه الزواوي إلى كتابة عمل آخر يفيد أهل زواوة وهو التعريف بلغتهم وقواعد نحوها. وقام الزواوي بذلك ونشر عدة مقالات في (المجلة السلفية) بمصر. ولكن فكرة تاريخ الزواوة لم تفارقه أيضاً. وهكذا عكف على تأليفه وانتهى منه سنة 1918 كما ذكرنا، أي قبل رجوع الشيخ طاهر إلى دمشق ووفاته فيها سنة 1919[1].

ونحن لن ندرس «تاريخ» الزواوة، ولكن أنسابهم، كما جاءت في كتاب الزواوي المذكور. فقد خصص الفصل الثاني منه إلى هذا النسب، وخصص الثالث لذكر محامدهم وخصائصهم. ويذكر الزواوي نفسه أنه شريف النسب من بني هاشم وأن مولده ومنشأه بزواوة، وأنه قرأ في زواياها. وقال في الديباجة إن هناك من طلب منه القيام بتحرير هذا التاريخ وإنه سيقتصر فيه على «تبيين نسبهم وذكر شيء من فضائلهم وما قيل فيهم وما كان لأوائلهم». وهدفه من ذلك، وهو أيضاً هدف مَنْ طلب منه الكتابة في الموضوع، هو الرد على القائلين بأن الزواوة برابرة رومان. «فانتدبني كثير من الزواوة[2] لتحرير شيء بما يتعلق بهم وبنسبهم». وقد ذكرنا في غير هذا أن السياسة الفرنسية كانت قائمة عندئذ على فصل الزواوة (القبائل) عن بقية الجزائريين بدعوى أن الزواوة من جنس غير البربر وغير العرب. والغريب أن

(1) توفي الشيخ طاهر بعد رجوعه إلى دمشق في العهد العربي الجديد. ولعل الشيخ الإبراهيمي الذي حل بدمشق سنة 1917 قد لقي الشيخ طاهر قبل وفاته. والمعروف أن سورية قد فرضت عليها فرنسا الانتداب (الاستعمار) باسم عصبة الأمم سنة 1920.

(2) ولعل منهم الشيخ طاهر الجزائري نفسه.

الزواوي في (تاريخ الزواوة) قد عدل عن رأيه فيهم في مشروعه المذكور (سنة 1912) إذ اعتبرهم عندئذ من الجنس الآري، كما كان شائعاً في الأدبيات الفرنسية. فهل أثر عليه في ذلك الشيخ طاهر الجزائري بعد لقائه به في القاهرة؟ أو اقتنع هو بعد البحث وأدرك المخطط السياسي الفرنسي؟.

ومهما كان الأمر، فإن الزواوي قد ساق عدة آراء في أصل الزواوة، ومنها رأي الشيخ طاهر، وكان ذلك سنة 1915 حين لقائهما في مصر. فقد أخبره الشيخ طاهر أن الزواوة تمتد مواطنهم من طرابلس الغرب إلى قصور كتامة بالمغرب الأقصى. وحين عارضه الزواوي بأن الزواوة في الواقع المشاهد هم (سكان جرجرة اليوم)، أجابه الشيخ طاهر بأن ذلك غير صحيح لأن «العرب لما احتلوا افريقية اختلطوا بهم، والحال أنهم (أي الزواوة) عرب الأصل من اليمن، من شعوب حمير، ولغة حمير غير لغة مضر...»[1]. وأضاف الزواوي أن قبائل الزواوة كثيرة، وأن مواطنها بين خليج الجزائر إلى بجاية، وهي إحدى عواصم الزواوة، ثم إلى جيجل. «نصف دائرة، فهؤلاء هم المعروفون والمشهورون بالزواوة».

وقد أوضح الزواوي أنه قضى في البحث عشر سنوات عن أصل الزواوة ونسبهم لكي يجيب على ما إذا كانوا عرباً أو بربراً. وهذه هي نتائج بحثه، كما قال. وقد رجع إلى من كتب قبل ابن خلدون وإلى من كتب بعده، مشارقة ومغاربة. ثم رجح الاعتماد على ابن خلدون في نسب الزواوة لعدة اعتبارات منها: أن ابن خلدون مغربي - أندلسي - يمني، وأنه درس في بجاية، وأنه جاء إلى زواوة مبعوثاً من قبل أحد السلاطين، وأنه عمل حاجباً لأبي عنان المريني، وأن أحد أساتذته زواوي. وهكذا يصبح ابن خلدون أكثر علماً بأهل زواوة من غيره وهو لذلك «أحق بالشهادة عليهم، مع أدلة أخرى وبراهين قاطعة».

ومن أقوال ابن خلدون في ذلك أن كتامة وصنهاجة من شعوب اليمن،

---

(1) الزواوي (تاريخ الزواوة)، ص 18.

جاء بهما افريقش بن صيفي مع من أنزل بإفريقية من الحامية. كما ذكر ابن خلدون أن الزواوة من كتامة، وبذلك يكون الزواويون من العرب العرباء، أي القحطانية الحميرية، فهم أبناء يعرب بن قحطان[1]. وفي رأي الزواوي أن هناك شواهد تؤكد ذلك، منها الأسماء والأعلام اليمانية الباقية إلى الآن في زواوة. من ذلك ما وجده في بعض المصادر (الرحلة الحجازية) من أن الذي بنى سد مأرب الشهير هو (آيث عمرو، ملك سبأ)، والمعروف أن سبأ هو أخ حمير. وقد لفتت لفظتا (آيث عمرو) نظر الزواوي لأنهما مستعملتان في الزواوة. ثم استشهد باسم (تيزي أمقران) الموجود علماً على قرية أو مكان شرقي الخليج العربي ـ الفارسي. ومن ذلك تشابه الخط الحميري والبربري (الخط المسند)[2]. ومن ذلك أيضاً كلمة (ذو) المشهورة في اليمن والتي استعملها الحميريون حتى سموا بالأذواء، ومنهم يزيد بن النعمان المعروف ذو الكلاع، ورأى الزواوي أن أصل ذلك هو كلمة (آيث) التي تعني (ذوي) عند الزواوة.

والخلاصة عنده أن كتامة وصنهاجة من حمير وأن حمير يرجع إلى يعرب بن قحطان. «فالزواوة إذن عرب مستعربة وعرب عرباء بأصلهم المتقدم». فهم عرباء لأنهم حميريون وهم مستعربة لأنهم دانوا بالإسلام والقرآن الذي نزل على محمد ﷺ، وهو من ولد إسماعيل المستعرب[3].

وأخيراً نذكر أن الزواوي قد أهدى كتابه إلى شخصية شريفة أيضاً، تقيم في الناحية وتحتفظ لنفسها بنسب قديم، وهو أحمد بن علي الشريف «الهاشمي العلوي الفاطمي الزواوي». وقد خاطبه بقوله: «مولاي، كان

---

(1) الزواوي (تاريخ الزواوة)، ص 12 ـ 15.

(2) نفس المصدر، ص 19 ـ 21. ذكر أنه اطلع في المجلة الآسيوية أن علماء الآثار اكتشفوا الخط الحميري في قرية من قرى أفريقية وكان منقوشاً على حجر، ص 22.

(3) نفس المصدر، ص 22 ـ 26. من شواهده أيضاً أن كثيراً من طبائع البربر وأخلاقهم وعاداتهم متماثلة ومتمازجة بطبائع العرب مثل اتخاذ البيوت من الوبر والشعر والطين والحجر والظعن والإقامة، والشجاعة والكرم وركوب الخيل.

لتاريخ الزواوة شأن عظيم وأنتم من الأعاظم، وكان لهم نسب كريم، وأنتم من الأكارم. . . فأهديه إلى سيادتكم العظمى، ولكم فيه الكلمة العليا».

تواريخ محلية (شرق البلاد)[1]

نقصد بالتواريخ المحلية في النواحي الشرقية المؤلفات التي تعرضت إلى قسنطينة وإقليمها المعروف في العهد الحفصي والعهد العثماني وأثناء الاحتلال الفرنسي إلى منطقة زواوة غرباً. وفي هذا المجال ستجد أن المؤلفات قليلة، ومعظمها تناولت مدينة قسنطينة نفسها. ولا نكاد نجد تواريخ عن عنابة وتبسة وسطيف وغيرها من المدن أثناء الاحتلال. ولكن الفرنسيين استكتبوا الجزائريين في ذلك وأصدروا مؤلفات حولها، فيها معلومات تاريخية من وجهة نظرهم وغيبوا آثار الجزائريين التي اعتمدوا عليها، كما فعل شارل فيرو بالنسبة للسلسلة التي سماها مدن الشرق الجزائري. وسنتبع نفس الطريقة التي اتّبَعْناها في الأنساب. فنذكر ما نعلم عن المؤلفات والمؤلفين، وإذا عدمنا هذه المعلومات اكتفينا بذكر العنوان والإشارة إلى المصدر، تاركين ذلك للباحثين اللاحقين ليكملوا الموضوع.

1 ـ **الفريدة المؤنسة** أو تاريخ بايات قسنطينة في العهد العثماني، من الاستيلاء العثماني على قسنطينة إلى احتلالها من قبل الفرنسيين وسقوط نظام الحاج أحمد باي. والمؤلف وهو محمد الصالح العنتري، كان من عائلة خوجات وموظفين في الإدارة العثمانية. وكان أبوه من أعيان المدينة وقيل إن الحاج أحمد قتله عند التحضير للحملة الفرنسية، لأنه أرسله إلى قائد الحملة نواحي قالمة للتفاوض، وعندما رجع أحمد العنتري هوّل عليه ضخامة الأسلحة والجيوش الفرنسية فاتهمه بالعمالة. هكذا دخل الابن (محمد الصالح) إلى موضوعه، فكان متحمساً لكتابة تاريخ يشنّع فيه على الحاج

---

(1) لم نعثر على تواريخ خاصة بالبليدة والمدية وشرشال وغيرها من مدن وأهالي الوسط. أما مدينة الجزائر فقد تركت بشأنها تقاييد.

أحمد وسلفه ويبرر الاحتلال الفرنسي وخدمته هو للمحتل الجديد. وكان الضابط بواسوني، في الحقيقة هو الذي طلب منه كتابة هذا التاريخ، إذ كان بواسوني من الارستقراطية العسكرية، ومن الضباط المهتمين بالدراسات العربية وتاريخ المنطقة، وكان رئيساً للمكتب العربي (بلدية عسكرية) منذ إنشائه في قسنطينة حوالي 1843. وقد نشر هو نفسه بعض المؤلفات مثل (الفارسية) لابن قنفذ[1].

ويبدو أن العنتري قد ألف عمله وهو شاب مندفع، إذ بقي على قيد الحياة إلى ما بعد سنة 1877. وقد اعتمد على وثائق أبيه، وكان هذا الأب أيضاً مهتماً بالتاريخ وله فيه بعض التقاييد. وكان العنتري (الابن) من أصحاب الخطوط الجيدة، وقد رأينا ذلك. وتلك عادة الخوجات قديماً. ولا شك أنه استفاد أيضاً من وثائق المحاكم والعائلات. وقد كتب عمله بأسلوب بسيط ومنظم. وهو في الواقع لا يؤرخ للعصر والمدينة والناس، ولكنه يذكر البايات حسب تواريخ ولايتهم وما حدث في زمن كل واحد منهم وما أنشأ كل باي من مآثر. وقد خصص للحاج أحمد قسماً كبيراً في الكتاب، لأنه من جهة يهم الفرنسيين ولأن العنتري نفسه قد عاصر جزءاً من عهد هذا الباي.

ومنذ ظهور كتاب العنتري، الذي طبع حوالي 1847 في قسنطينة بالعربية[2]، أخذ المترجمون وضباط المكاتب العربية ينقلون عنه دون ذكره أحياناً. ومن هؤلاء فايسات الذي كان مترجماً ومدرساً في قسنطينة، فقد التهمه التهاماً في عمله الذي سماه (تاريخ بايات قسنطينة في العهد العثماني) ثم أرنست ميرسييه[3] الذي أرخ لقسنطينة، وكذلك شارل فيرو. ويبدو أن المترجم أحمد (نيقولا) الأنبيري قد استفاد منه أيضاً في كتابه المسمى (علاج السفينة). ويمكن القول إن تاريخ العنتري، رغم شباب مؤلفه وسرعة تنفيذه، بقي مصدراً هاماً لتاريخ قسنطينة وإقليمها. ولم يكن العنتري مؤرخاً، ولكنه كان مكلفاً بكتابة

---

(1) عن بواسوني انظر فصل الاستشراق، وكذلك كتابنا (محمد الشاذلي) ط. 2، 1985.
(2) مطبعة قود Gueude، قسنطينة 1847، وكانت طباعته الأولى على الحجر.
(3) انظر عن فايسات وميرسييه وفيرو فصل الاستشراق.

تاريخ، وكان شغوفاً بالوثائق والمراجع، وله استعداد للتحرير والنقد.

وبعد حوالي قرن من صدور (الفريدة المؤنسة) قام المستشرق دورنون بترجمتها إلى الفرنسية. وأشار إلى أن زملاءه، مثل فايسات وميرسييه، قد اعتمدا على العنتري في مؤلفاتهم. ومن ثمة يمكن القول إن دورنون قد أنصف العنتر ي ولكن بعد موت زميليه[1].

2 ـ **تاريخ حاضرة قسنطينة**، تأليف أحمد بن المبارك[2]. وقد نشره نور الدين عبدالقادر. ولعل العنوان من وضع الناشر (المحقّق) وليس من وضع المؤلف. ويغلب على الظن أن تاريخ الانتهاء من التأليف هو 1852. وبذلك يكون تاريخ تأليفه قريباً من تاريخ تأليف زميله محمد الصالح العنتري. ورغم صغر حجم التأليف فقد ضم معلومات طيبة عن مدينة قسنطينة. وهو نوع من التاريخ والآثار والذكريات العامة والأحداث البارزة التي عرفتها قسنطينة وإقليمها. وبذلك يجد فيه القارىء معلومات غير موثقة أحياناً، عن بعض المدن مثل باغاي، ونقاوس، وحروب الكاهنة، وهجوم أبي عنان المريني، وهجوم مراد باي تونس، وابن الأحرش، وحمودة باشا، بالإضافة إلى الحديث عن بعض البايات ابتداء من حسن كيلاني المعروف بوكمية. وكان ابن المبارك يذكر ما وقع في عهد كل باي، وقد ختم عمله بالحديث عن الشيخ فتح الله وأحمد القبائلي. ويشعر المرء أن الكتاب غير منته، وأنه قابل للتوسع والإضافات، لأن خطته ربما كانت كذلك. فهو ليس كتاباً بالفصول والأبواب المضبوطة. ومن الملاحظ أيضاً أن أحمد بن المبارك

(1) مجلة (روكاي)، 1930، ص 61 ـ 178. ولم نجد اسم دورنون في الترجمة، ولكن يغلب على الظن أنه هو. وتقع ترجمة أحمد باي من صفحة 107 ـ 175. ويذهب هذا المصدر إلى أن الفريدة قد طبعت سنة 1852 (وهي سنة وفاة الحاج أحمد باي). انظر أيضاً عبد الحميد زوزو، أطروحة الدكتوراه، جـ 3، ص 1078، وهو يقول ان فايسات قد ترجم كتاب العنتري.

(2) دورنون، (المجلة الإفريقية)، 1913، ص 265 ـ 305. عن نور الدين عبدالقادر انظر فصل التعليم، وقد نشر أيضاً غزوات عروج وخيرالدين.

قد أقدم على عمله بطلب من أحد الفرنسيين، ويغلب على الظن أنه هو نفس الضابط بواسوني الذي سبق ذكره مع العنتري.

وخلافاً للعنتري، فإن أحمد بن المبارك لم يجد، كما قال، الوثائق والمراجع التي يعتمد عليها. فاعتمد على الروايات الشفوية. ويقول نورالدين عبدالقادر، انه لم يذكر سوى ابن أبي دينار القيرواني، صاحب (المؤنس)، ولكنه قد يكون اعتمد على مراجع أخرى لم يذكرها. والمعروف أن البكري والإدريسي وليون الإفريقي (الحسن الوزان) وغيرهم قد وصفوا قسنطينة. ولم يهتم ابن المبارك بحياة العلماء والدين والطرق الصوفية والأدب، ولعل بواسوني هو الذي خطط له الكتاب وطلب منه أن يسجل فقط أخبار الفتن والحكام الذين أحسنوا الحكم أو ظلموا. وهذا هو المهم للفرنسيين في ذلك الوقت، وربما كان ذلك هو ما يفسر استعمال ابن المبارك لعبارة (هذا زمان القبطان بوسنة)، وهو بواسوني، الذي أذاعت السلطات الفرنسية عنه على لسان العامة أن زمنه (أي ولايته على المكتب العربي الحاكم في قسنطينة) كان زمان أمن ورخاء[1].

وقد أخذ نورالدين عبدالقادر ترجمة أحمد بن المبارك عن ألفريد دورنون. فقد كان هذا مديراً لمدرسة قسنطينة الرسمية، وهو من المستشرقين الذين تكونوا ربما على رينيه باصيه، وكان معتدلاً في آرائه، سيما في أحكامه على المدرسين الجزائريين في ولاية قسنطينة، الذين كان عليه أن يفتشهم بحكم وظيفه كمدير للمدرسة المذكورة[2]، خلافاً لمعاصره ألفريد بيل، مدير

(1) العبارة العامية الشائعة عندئذ هي (هذا زمان القبطان بوسنّة، كُولْ كْسِيرْتكْ وتْهَنّه). وهي من دعاية الاستعمار، مثل عبارة «عدم التدخل في السياسة». وقد نشر الكتاب لأول مرة، حسب علمنا، نور الدين عبدالقادر، سنة 1952، ثم أعاد نشره رابح بونار، بعد تحقيق وتعاليق، أوائل السبعينات.

(2) عن دورنون انظر (مذكرات) مالك بن نبي الذي كان طالباً في المدرسة التي كان دورنون يديرها. ولإبن نبي رأي صريح فيه إذ جعله من أساطين الاستعمار وعيون الإدارة الأهلية.

مدرسة تلمسان. وبناء على دورنون فإن أحمد بن المبارك من مواليد قسنطينة سنة 1790، وكان أصله من ميلة حيث أجداده وأخواله آل العطار. ولذلك نجده قد تربَّى في ميلة وأخذ بها مبادىء العلوم في زاوية العائلة حيث الطريقة الحنصالية. ولما رجع إلى قسنطينة واصل دراسته على علماء الوقت، وهم: عمار الغربي (جامع القصبة)، وعمار الميلي (جامع رحبة الصوف) ومحمد العربي بن عيسى (ناظر المدرسة الكتانية) قاضي البلاد في عهد الحاج أحمد، والقاضي أحمد العباسي الذي يضرب المثل بعلمه. ثم اشتغل ابن المبارك أيضاً بالتجارة، وكانت هذه الحرفة تحمله إلى تونس حيث كان يشتري العمائم والحرير والعطور وغيرها ويبيعها في قسنطينة، وأثناء وجوده في تونس كان يحضر بعض دروس علماء الزيتونة، وهو تقليد سار عليه علماء الشرق الجزائري منذ القديم، وكانت دروس التوحيد هي المفضلة عنده. وقد حملته رجلاه في إحدى السفرات إلى الحج أيضاً.

وفي سنة 1835 (أي قبل احتلال قسنطينة) توفي الشيخ العباسي، فعين أحمد بن المبارك مكانه مدرساً بالجامع الكبير، وأخذت شهرته تزداد بين الناس، وصادف ذلك خلو منصب الفتوى بعزل أو وفاة الشيخ المفتي محمد العنابي صاحب كتاب (كشف البضائع). ويغلب على الظن أن ذلك كان بعد احتلال المدينة بقليل، رغم أن دورنون لا يذكر التواريخ إلا نادراً. كما عين أحمد بن المبارك في عدة وظائف أخرى على يد السلطة الفرنسية، منها مساعد في المجلس الشرعي بقسنطينة الذي كان يبت في أحكام القضاة، ومنها مدرس في المدرسة الرسمية (عربية ـ فرنسية) التي أسسها الفرنسيون منذ 1850 والتي كان مديرها محمد الشاذلي، وبعد استسلام الحاج أحمد، الباي السابق، سنة 1848، جاءت السلطات الفرنسية بهذا الباي إلى قسنطينة قبل نقله إلى العاصمة عن طريق البحر. وفي تلك الأثناء اتصل به أحمد بن المبارك اتصالاً يبدو أنه غير سياسي، ولكن الفرنسيين جعلوا من نزول الباي في المدينة مصيدة للمشبوهين في نظرهم، وهم أولئك الذين ما يزالون على ولائهم للباي أو يتعاطفون معه، ويقتضي ذلك معاداة الفرنسيين طبعاً. فقام

هؤلاء بعزل أحمد بن المبارك عن الفتوى، وهكذا بقي مدة بدون وظيف عقاباً له، وفي أوائل الخمسينات وجدناه مدرساً في المدرسة الرسمية، كما ذكرنا.

ويذهب دورنون إلى أن الشيخ ابن المبارك قد اغتنم فرصة العزل وقام بكتابة رسائل وكتبٍ لا تعرف أعدادها ولا أحجامها ولا موضوعاتها. منها: شرح الجوهر المكنون للأخضري، وهو في البلاغة وفنونها (البيان والمعاني والبديع)، ومنها (سلم الوصول) الذي ذكرناه في أول هذا الفصل، والجوهرة الثمينة، ولعله هو تاريخ قسنطينة لأن عادة السجع تقتضي ذلك، ولأن المستشرق شيربونو الذي ذكر الكتاب بذلك العنوان قد نقل عنه، بعد أن استعاره منه، نصوصاً حول حصون قسنطينة وأحداثها مع تونس[1]. وهذا يصدق على تاريخ قسنطينة الذي لم يذكر له دورنون ولا نور الدين عنواناً يتلائم مع عناوين التآليف العربية التقليدية. ولابن المبارك أيضاً قصائد في الرثاء مثل التي قالها في شيخه أحمد العباسي.

وقد أشرنا إلى أن ابن المبارك كان من أتباع الحنصالية، وهي طريقة مسالمة للفرنسيين قياساً على غيرها. وكان مؤسسها في نواحي قسنطينة هو الشيخ أحمد الزواوي، أما أصلها ففي المغرب الأقصى. وقد أصبح الحاج ابن المبارك هو شيخ الحنصالية أيضاً في قسنطينة[2]. ونجده قد وضع سلسلة لها تربطها بأصلها وفروع الطريقة الأخرى وتسندها. وقد توفي الشيخ ابن المبارك سنة 1870 (1287) في قسنطينة. ولعل الشاعر عاشور الخنقي من الذين رثوه[3]. ومما سبق تعرف أن الشيخ ابن المبارك لم يكن مؤرخاً بالمعنى الدقيق للكلمة، بل ليس له إحساس بالتاريخ كالذي نجده عند زميله

(1) شيربونو (المجلة الشرقية والجزائرية)، عدد 13 سنة 1853، ص 311 ـ 327، وعنوان بحث شيربونو هو «آثار قسنطينة».

(2) عن هذه الطريقة انظر فصل الطرق الصوفية.

(3) يقول دورنون إن الشاعر العاشور (كذا) قد سجل تاريخ وفاة الشيخ أحمد بن المبارك. وكان عاشور الخنقي يعيش عندئذ (1870) في قسنطينة. ولكننا لم نجد في (منار الإشراف) إشارة إلى ذلك.

العنتري. وإنما كان راوية وعارفاً ببعض الأخبار فسجل ذلك في تأليفه عن قسنطينة. وقد عرفنا أن له تآليف أخرى ذات أهمية في البلاغة والتصوف ونحوهما.

3 ـ **كشف البضائع**، لمحمد العنابي، وهو كتاب يصعب تصنيفه ضمن كتب التاريخ، ولكنه يحتوي على مادة تاريخية مفيدة، سيما حول الفترة المعاصرة للاحتلال. وكان العنابي من علماء قسنطينة المخضرمين، لم يذكره أبو القاسم الزياني في رحلته، ولعله جاء قسنطينة بعد الزياني من عنابة حيث شهرته ونسبته. ومهما كان الأمر فقد تولى العنابي بعض الوظائف الدينية العالية، مثل الفتوى المالكية في آخر عهد الحاج أحمد، وظل كذلك إلى ما بعد الاحتلال (1837) رغم عدم تأكدنا من ذلك الآن. ذلك أننا وجدنا اسمه ضمن قائمة من الموقعين على عريضة كتبها أعيان من قسنطينة ضد الشيخ حمودة الفكون الذي كان المارشال فاليه قد عينه رئيساً للبلدية. وكان ذلك في 25 يونيو، سنة 1842، وكان توقيعه على أنه مفتي المالكية[1]. ولعله بقي في ذلك المنصب إلى وفاته أو عزله، حين حل محله الحاج أحمد بن المبارك، كما ذكرنا. ونحن نعرف أن ابن المبارك نفسه قد عزل من منصبه سنة 1848 حين رحب بالحاج أحمد، باي قسنطينة السابق. وبذلك يكون عزْلُ أو وفاة محمد العنابي بين 1842 ـ 1848. على أننا عثرنا في الوثائق على اسم من أسرته (قد يكون ابنه) قد حصل صاحبه على جائزة سنة 1868 من المدرسة السلطانية (الكوليج الإمبريالي) في قسنطينة.

4 ـ **تاريخ بجاية**، كتبه السعيد بن علي البجائي، بطلب من شارل فيرو، وقدمه إليه. ونحن لا ندري حجم ولا محتوي الكتاب الآن. والظاهر أنه تأليف صغير الحجم (تقييد) جمع فيه البجائي معلومات ضرورية عن تاريخ بجاية خلال العصور، ولا سيما العهد العثماني. وكان فيرو مهتماً

(1) جمال قنان (نصوص سياسية)، الجزائر 1993، ص 101. علمنا أن مخطوطة (كشف البضائع) عند السيد محمد بن عبدالكريم، ولم نتمكن من الاطلاع عليها. وقد ذكره الشيخ الجيلالي من بين مراجعه وكذلك عبد الجليل التميمي.

بالتاريخ لمـدن الشرق الجزائري، كما أسلفنا، فاستعان بالبجائي، وربما استعان بغيره في مشروعه. ويقول البجائي في رسالة إلى أحد أعيان السلطة الفرنسية سنة 1890 إن فيرو قد قام بترجمة عمله «زمان كونه مع الجنرال بوثوت (؟) بقسنطينة»، وكان فيرو قد توفي عندئذ[1].

وقد تحدث البجائي عن نفسه فقال إنه يعرف العربية والقبائلية، وإنه عارف بالشريعة الإسلامية والعرف البربري. وإنه مدرس في علوم اللغة العربية، وإنه جمع أيضاً المسائل العرفية عن زواوة، وقدمها إلى القاضي الفرنسي (سوطرة). كما علمنا منه أنه كان يجيد الخط العربي ويعرف بعض الفرنسية. وهذه المؤهلات كانت ترشحه في نظره إلى منصب معاون أهلي في المحاكم الفرنسية، ولذلك كتب (البجائي) إلى السلطات الفرنسية طالباً منها هذا الوظيف. والذي يعنينا هنا ليس حياة البجائي الشخصية ولكن التاريخ الذي قدمه لفيرو عن بجاية. وكذلك القوانين العرفية التي قدمها إلى القاضي سوطرة[2]، كما يهمنا استغلال المثقفين الفرنسيين للمتعلمين الجزائريين استغلالاً شنيعاً بحيث جعلوهم في خدمة مشاريعهم التي يقصدون من ورائها في النهاية السيطرة وتخريب المجتمع، كما فرضوا عليهم أخلاقيات معينة وهي البحث عن العمل في مقابل تنازلات وكتابات وهدايا.

5 ـ ألف سعيد بوليفة كتاباً بعنوان **جرجرة عبر التاريخ** أوائل هذا القرن. وواضح من عنوانه أنه يؤرخ لمنطقة زواوة على مختلف العصور. وقد عالج فيه مسألة الأصول والخصائص أيضاً، وركز على روح الاستقلال عند أهل زواوة وعدم اختلاطهم بالآخرين، وهي النقطة التي عالجها أبو يعلى الزواوي أيضاً، ثم إنه، حسب السيد سالم شاكر، قد رفض الدعوة الشائعة

---

(1) بلقاسم بن سديرة (كتاب الرسائل)، ص 125 ـ 126، يضم رسالتين للبجائي إحداهما 1888، والأخرى 1890.

(2) سوطرة، كان مبرزاً في القانون الفرنسي والشريعة الإسلامية، وكان ضد القضاة المسلمين، وقد ساهم في الحملة المضادة للشريعة والقضاء الإسلامي. وكان رئيساً لمحكمة الاستئناف بالعاصمة.

عندئذ من أن أهل زواوة من أصول سلتية (فرنسية) أو إغريقية أو جرمانية، وأنه أغضب رينيه باصيه بتدريسه القبائلية بطريقة مخالفة لما يريده المستشرقون الفرنسيون[1]. ونحن نذكر هنا رأي السيد شاكر رغم أننا لم نلمس ذلك بأنفسنا. وقد قلنا إن المستشرقين قد استغلوا المتعلمين الجزائريين لمصالحهم الاستعمارية. فكان بوليفة وابن سديرة وابن أبي شنب وإسماعيل حامد وأضرابهم من ضحاياهم.

6 ـ تحدثنا عن كتاب **تاريخ الزواوة** لأبي يعلى الزواوي أثناء تعرضنا للأنساب. والآن نود أن نذكره من جهة التاريخ. وكنا قد عالجناه كذلك في دراستنا لمشروع الكتاب نفسه عندما كان فكرة تدور في خاطر الزواوي، وهو في دمشق سنة 1912. وقلنا عندئذ إن (المشروع) قد أرسله إلى الشيخ طاهر الجزائري بالقاهرة[2]. ولم نكن وقتها قد وقفنا على رأي الشيخ طاهر في المشروع، وبناء عليه فإن الشيخ طاهر قد امتدحه وهنأه على المشروع. وبدل أن يلبي دعوة أبي يعلى إلى كتابة تاريخ الزواوة حاول أن يوجهه إلى الكتابة عن لغة الزواوة أولاً. ولا ندري هل كان ذلك ثنياً لأبي يعلى عن المشروع التاريخي السياسي (والشيخ طاهر كان لا يجهل سياسة فرنسا في بلاد الزواوة وغيرها) أو كان حقاً يريد أن يخدم اللغة قبل خدمة التاريخ. ومهما كان الأمر، فها هو رأي الشيخ طاهر في مشروع أبي يعلى عن تاريخ الزواوة: «أحيّ فيك نزعة إصلاحية ونهضة زواوية. وقد أثبت لي كتابك هذا ما بلغني عنك من غير واحد. ثم اعلم أن تاريخ الزواوة تاريخ مجيد، وتراجم علمائهم أشهر من أن تذكر، وأكثر من أن تحصر، وإنما يلزم أن تحرر لنا رسالة في لسانهم قبل الشروع في تاريخهم»[3].

أما الكتاب نفسه فقد قسمه أبو يعلى إلى سبعة فصول، رغم صغر

---

(1) سالم شاكر (مجلة الغرب الإسلامي والبحر الأبيض المتوسط)، 1987، ص 105. عن حياة بوليفة انظر فصل الاستشراق وفصل اللغة والنثر.

(2) انظر دراستنا هذه في (أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر) جـ 2.

(3) أبو يعلى (تاريخ الزواوة)، ص 102.

حجمه. فجعل الفصل الأول في فضائل التاريخ، والثاني والثالث في نسب الزواوة ومحامدهم (وقد تعرضنا إلى ذلك)، والرابع في زواياهم وعلمائهم وخدمتهم للغة العربية، والخامس في بعض عاداتهم، والسادس في الاصلاح المطلوب، والسابع في لائحة نظام التعليم المقترح وبيان طريق التعليم. ومن الواضح أن فصول الكتاب ما هي إلاّ توسع في ما جاء في المشروع. وقد دافع الزواوي عن علم التاريخ وذكر فوائده الجمة للأفراد والجماعات، بل افتخر الزواوي بأنه أول من عالج الموضوع، منذ قرون، وأنه خدم به الزواوة والأمة (؟) خدمة جليلة. يقول: «هذا آخر ما تيسر في وضع هذا الكتاب الذي لم يقدم مثله في الموضوع، وخدمت به الطائفة (الزواوة؟) والأمة خدمة لم يخدمها أحد منذ قرون». ورغم تعريف الزواوي للتاريخ بما يتفق وما عرفه عن الفرنسيين والأوروبيين عموماً ومع ما له من أهمية في حياة الأمم والشعوب والشعور القومي، فإنه في الحقيقة لم يلتزم بذلك في الكتاب، وإنما جعل الكتاب مجموعة من المعلومات الاجتماعية والدينية والثقافية من تراجم وعادات وزوايا. وقد أدخل فيه أيضاً رأيه في الإصلاح العام[1].

وما دام الكتاب قائماً على المشروع السابق، فلنشر هنا باختصار إلى أن المشروع ضم أبرز النقاط التي احتواها الكتاب. وهي: إفراد الزواوة بالمحامد وجعلهم خالصين آريين (وهو رأي حذفه من الكتاب، بعد أن التقى بالشيخ طاهر في مصر، وسكن معه، وتمسك بكون أهل زواوة حميريين قحطانيين)، ورأي بعض الساسة الفرنسيين في الزواوة وكون فرنسا تفتخر بهم أو تعطف عليهم (وهو أيضاً رأي حذفه الزواوي من الكتاب لنفس الأسباب تقريباً)، ونفى المقولة أنهم أدنى من غيرهم لأنهم بربر ولا يتكلمون العربية، ومقارنة ذلك بما كان يشاع عن العرب والترك في المشرق (وهذا الرأي أيضاً خفف منه الزواوي كثيراً في الكتاب)، وكونه في عصر

(1) انتهى منه سنة 1337 (1918) ونشره في دمشق (سورية)، سنة 1924. وقد أورد فيه بعض أخبار الزواوة أيضاً في بلاد الشام سنة 1860. انظر أيضاً الخالدي (دور المهجرين...)، ص 391.

القوميات ولا بد أن يكون ذلك في فائدة الزواوة والتعريف بمآثرها، ولأن كل أمة جاءت لتدرس تاريخها وجغرافيتها، والإشادة بمواقف الزواوة في مختلف المناسبات، وإعانتهم للأمير عبدالقادر سواء أثناء مقاومته أو أثناء تدخله في فتنة الشام، وإشادة الأمير بهم. وقول الزواوي «الرجل هو الذي يخدم جنسه وملته» مخاطباً بذلك الشيخ طاهر حاثاً له على كتابة كتاب يحمل اسمه اللامع ليترجم الكتاب إلى الفرنسية وليقرأه الناس في اللغتين ويعرفوا عن الزواوة الكثير من خلاله. ويدخل في هذا الحث والمقارنة قول الشيخ أبي يعلي إن الفرنسيين والإنكليز خدموا «الجنس والأمة والوطن ففازوا وملكوا العالم»[1].

7 ـ **تاريخ أو تقييد** كتبه محمد البابوري، سنة 1848. والبابوري يظهر أنه شخصية متعلمة جيداً، ومن أهل قسنطينة عند احتلالها. وقد ألف كتابه الذي نجهل عنوانه بطلب من المستشرق شيربونو (؟). وقد أشار إلى ذلك فايسات. وكان شيربونو قد حلّ بقسنطينة في الخمسينات عند إنشاء كرسي (حلقة) اللغة العربية. ولم يصف لنا فايسات عنوان الكتاب ولا حجمه ولا أهميته بالمقارنة مع غيره. ولا ندري هل الكتاب في تاريخ قسنطينة العام أو يتناول فترة منه فقط. ورغم قول فايسان إن البابوري شخصية متعلمة فإننا لا نجد له ذكراً إلا نادراً في الوثائق المعاصرة التي اطلعنا عليها. ومهما كان الأمر فإن فايسات قد جعله من بين مصادره عندما كتب تاريخ قسنطينة تحت حكم البايات العثمانيين، ولعله ضاع معه[2].

8 ـ **تاريخ آخر** ألفه مصطفى ابن جلول واعتمد عليه أيضاً فايسات في كتابه المذكور. ومصطفى بن جلول من عائلات قسنطينة الشهيرة، منذ القرن السابع عشر. وأصلهم، حسب بعض المراجع، من المغرب، وكانوا يسمون بابن عبدالجليل. وتولوا الوظائف السامية في الإدارة، ومنها وظيفة الفتوى

---

(1) بالإضافة إلى ما كتبناه عن المشروع في أبحاث وآراء، انظر المخطوطات التيمورية، مصر، رقم 956 تاريخ.

(2) فايسات (روكاي) 1867، ص 247 ـ 254.

التي ولاها الشيخ مصطفى، وكذلك التدريس. ولا ندري هل الشيخ مصطفى بن جلول كتب تاريخاً على غرار الحاج ابن المبارك والعنتري أو كتب تقييداً بطلب من أحد المستشرقين أو الضباط الفرنسيين، مثل بواسوني وشيربونو. وقد أوردت بعض المصادر الفرنسية أن ابن جلول كتب عن علاقة والده (؟) مع أحد البايات وكيف حول الباي الجامع الذي بناه ابن جلول الأب إلى اسمه الخاص. وهو موقف إذا صح، يعبر عن تزلف ابن جلول للفرنسيين والتنديد «بالأتراك» الذين وظفوا أجداده وآباءه[1].

9 ـ تشير أوراق عائلة آل سحنون إلى أن الشيخ محمد الشريف السحنوني كان قد كتب **تقاييد في تاريخ زواوة**، وكانت هذه التقاييد موجودة إلى سنة 1958 حين تلفت أو ضاعت نتيجة المداهمات العسكرية الفرنسية وقت الثورة. ويبدو أن التقاييد لم تكن تاريخاً بمعنى الكلمة وإنما كانت سجلات لأحداث وتراجم لأشخاص وتقاييد عن الزوايا وأخبار أهلها. فهل تلفت نهائياً[2]؟.

10 ـ **علاج السفينة** في بحر قسنطينة، اسم لكتاب في التاريخ والأخبار، ألفه أحمد الأنبيري، وهو غير جزائري بالمولد ولكنه تونسي بالنشأة وقسنطيني بالإقامة والعمل والوفاة (؟) وكان الأنبيري قد دخل تونس أسيراً صغيراً، وتربَّى فيها، واعتنق الإسلام، وتسمى بأحمد وأصبح يلبس اللباس الإسلامي. وكان اسمه الأصلي نيقولا، ولعله كان من أصل يوناني. وكان يجيد الخط العربي، وله فيه لوحات وتفننات عديدة. وألف كتابه بعد أن أقام في قسنطينة خمس عشرة سنة. وكان مترجماً محلفاً منذ 1847. وقد اعتمد على سبعة وعشرين مصدراً عربياً، إضافة إلى وثائق قضائية عديدة،

---

(1) نفس المصدر 1867، ص 243 ـ 244. بالإضافة إلى ما ذكرناه أشار فايسات إلى أنه اعتمد على تواريخ (كرونيك) أهلية قديمة. فما هي يا ترى؟ وأين هي الآن؟ وعن علاقة الباي بالجامع الذي قيل إن والد ابن جلول بناه انظر فصل المعالم الإسلامية.

(2) أخبرنا عنها إبنه الشيخ علي أمقران السحنوني وقال إن له أيضاً «مراجعات في مختلف الفنون».

كما اعتمد على مؤلفات أوروبية. ولا ندري لماذا لجأ الفرنسيون إلى ترجمة مؤلفات أحمد بن المبارك والعنتري عن قسنطينة وأهملوا ترجمة (علاج السفينة)، رغم أن الكتاب الفرنسيين أنفسهم قد استفادوا منه، مثل شيربونو. ومن مراجع الكتاب: ابن خلدون، وابن فرحون، ومحمد بن يوسف الوراق، والواقدي، وأبي بكر المالكي، وابن مسكين، والكلاعي، وابن الشباط التورزي، وابن نباتة، وابن الرقيق القيرواني، وابن ناجي... وقد لاحظنا أن الكتاب الفرنسيين قد أهملوا الحديث عن الإنبيري، وإذا ذكروه لمزوه. فهل هذا راجع إلى كونه اعتنق الإسلام؟ أو لكونه قد دخل في عالم «الأهالي» وأصبح منهم وتعاطف معهم، وربما تزوج منهم؟ على أنه من المهم أن نقول إن تاريخه لا يقل أهمية عما كتب عن قسنطينة سواء من الجزائريين أو غيرهم[1].

وحوالي 1955 كتب المستشرق الفرنسي هنري بيريز عن «الثقافة العربية الكلاسيكية في الجزائر» (ويعني بها ثقافة اللغة الفصحى أو غير الدارجة، وهي التي كان يعتبرها الفرنسيون لغة أجنبية وميتة) وتحدث عن ثلاثة مؤلفين كتبوا تاريخ قسنطينة في القرن 19، ولكنه لم يذكر أحداً منهم. ونظن أنه يعني العنتري وابن المبارك والبابوري. كما أنه أضاف أن ذوقاً خاصاً في العناية بالتاريخ المحلي والتاريخ العام قد ظهر عند الجزائريين، وكذلك لم يذكر منهم أحد. وزعم بيريز أن هذا الإحساس بالتاريخ أو الذوق الخاص فيه قد تزامن مع الصحوة الشعرية. ولا شك أنه كان يشير إلى الميلي والمدني ثم الجيلالي[2].

---

(1) ميترو دولا موت ـ كابرون Maitrot de la Motte - Capron «احتلال قسنطينة من قبل عرب المشرق» في (روكاي)، 1927، ص 219 ـ 235. انظر أيضاً دراستنا عن (علاج السفينة) في أبحاث وآراء، جـ 1. ويقول موت ـ كابرون إن الأنبيري من إحدى جزر البحر الأبيض، دون تحديد. ويسميه الشيخ المهدي بن شغيب (علي الأنبيري)، انظر كتابه (أم الحواضر)، قسنطينة.

(2) بيريز (مدخل إلى الجزائر)، ط. الجزائر، ص 297.

11 ـ **احتلال الجزائر** سنة 1830، حسب شهادة كاتب مسلم، وهو حسن بن جلول. وقد قام فيرو بترجمة النص العربي إلى الفرنسية ونشره في مجلة روكاي[1]. وهو في الواقع من نوع التقييد. وقد وجده فيرو عند عائلة ابن جلول المعروفة في قسنطينة، وكانت تشغل وظيفة باش كاتب بالإدارة العثمانية، ولها اتصال بالأخبار والأحوال السياسية. ويقول فيرو إن ما ترجمه هو مجموعة ملاحظات ونصوص وتعاليق من العائلة حول تاريخ قسنطينة واحتلال الجزائر. وقد سلمها إليه حسن بن جلول. ولكن العنوان يدل على أن حسن هذا هو الذي صاغ تاريخ الجزائر عندئذ. وقد كان حسن بن جلول كاتباً لدى إدارة الشؤون العربية (المكتب العربي) بقسنطينة أوائل الاحتلال.

وقد ركزت الوثيقة على نشاط ما كان يعرف (بحصن فرنسا) نواحي القالة وعلاقة تجار قسنطينة بعنابة والفرنسيين في الحصن وكيف بدأت أخبار الحملة الفرنسية تروج وتصل إلى قسنطينة وغيرها. وتذكر الوثيقة أن المركانتي (الممثل التجاري للباي في عنابة) قد أعلم الباي الحاج أحمد بما جرى في عنابة والحصن، ثم الحصار الفرنسي سنة 1827، والإنزال في يونيو 1830، وسير المعركة بين الجيشين نواحي سيدي فرج، ومحاولة الباي التحكم في الوضع في منطقته. ثم وصفت ما حدث بعد معركة اسطاويلي وتقدم الجيش الفرنسي نحو العاصمة، وانسحاب الحاج أحمد من هناك إلى قسنطينة، وتولى بومزراق قيادة الجيش، وما حدث مع الأعيان وسير المفاوضات مع الداي ثم مع الفرنسيين. كما وصفت الهلع الذي أصاب الناس.

12 ـ **مخدرة الشيخ العروسي**، وهي كما قال الشيخ التليلي عبارة عن تقاييد تاريخية خاصة بمنطقة سوف، وبالأخص بلدة قمار، بعد احتلال فرنسا

(1) فيرو «احتلال الجزائر 1830، كما يراه مسلم»، في مجلة (روكاي) 1865، ص 67 ـ 79.

لصحراء الجزائر[1]. والشيخ العروسي من علماء ومقدمي الزاوية التجانية في قمار وتماسين. وتوفي حوالي 1925. وكان الشيخ إبراهيم العوامر قد استفاد من المخدرة ونقل منها في كتابه الصروف في تاريخ سوف.

تواريخ محلية (الغرب)

نتبع في هذه الفقرة نفس الطريقة التي اتبعناها في الفقرة السابقة، فندرس تواريخ الناحية الغربية أو ولاية وهران القديمة وجزءاً من ولاية الجزائر. ويبدو لنا من المؤلفات وأهلها أن هذه الناحية قد حظيت أكثر من الناحية الشرقية بمؤلفات هامة ومتعددة، فلماذا؟ هل كان للمقاومة الطويلة في الغرب دخل في ذلك؟ أو هل هناك دخل لحالة العلم والتصوف المنتشرة عندئذ بكثرة وصعود عدد من رجال العلم والدين إلى السلطة في عهد الأمير؟ ليس لدينا جواب واحد في ذلك. والملاحظ أن حركة التأليف قد استمرت طيلة القرن تقريباً، فمن مؤلفات مسلم بن عبدالقادر وحسين خوجة في البداية إلى مؤلفات المزاري والشقراني والمشرفي والزياني في حوالي الثمانينات. ونلاحظ أيضاً أن بعض المدن لم تحظ بمؤلفات، رغم شهرتها السابقة بالعلم والمكتبات، مثل تلمسان ومليانة ومعسكر ومستغانم ومازونة.

ومهما كان الأمر، فإن التأليف في الناحية الغربية خضع أيضاً لنفس الظاهرة التي سادت في الناحية الشرقية، ونعني بذلك الاستجابة لطلب ضباط المكاتب العربية والمستشرقين الفرنسيين كتابة تواريخ وصفية من أهل العلم والقضاء والأعيان في الناحية. إن أشخاصاً مثل ايسترهازي الذي كتب مبكراً تاريخ الناحية الغربية في العهد العثماني، وبروسلار الذي كتب عن الآثار العربية في تلمسان، والأب بارجيس الذي اهتم بتاريخ تلمسان في العهد الزياني بالخصوص، كانوا في الحقيقة معتمدين على متعلمين جزائريين

(1) مراسلة من الشيخ محمد الطاهر التليلي، يوليو 1995. وللشيخ التليلي نفسه تقاييد عديدة في حوادث سوف وتاريخه ورجاله. وعمره الآن 87 سنة.

يكتبون لهم الخطوط العريضة ويبصرونهم بالتواريخ والأحداث البارزة، ثم يأخذون هم في الغربلة والتصفية والمقارنة ويحتكمون أيضاً إلى الوثائق الفرنسية والإسبانية، وإلى خيالهم أحياناً بما يتفق وأهدافهم ومصالحهم في الجزائر، ثم يخرجون على الناس ببعض المؤلفات التي توحي بأنها جميعاً من صنعهم الخاص. وننبه إلى أن بعض ما كان يكتبه الجزائريون للفرنسيين كان مجهول المؤلف تماماً، كما حدث للتقييد المعروف باسم (إتمام الوطر في التعريف بمن اشتهر)، وأحياناً يكتفي الفرنسيون بقولهم «تأليف أهلي». وكانت بعض التقاييد تكتب تحت الإلحاح والحاجة من الطرفين: الفرنسي يحتاج المادة التاريخية، والجزائري: يحتاج الوظيف والزلفى.

ونلاحظ أنه وقع العبث ببعض المؤلفات التي كان أصحابها معروفون. فيقع تغييب الاسم ويبقى المؤلف مجهولاً. وهناك عبث آخر، وهو نزع الصفحات الكاملة من المؤلفات المعروفة، كما حدث لسيرة مؤلف كتاب (طلوع سعد السعود). وقد وجدنا حوالي عشرين صفحة منزوعة من كتاب (القول الأوسط) للشقراني. وقس على ذلك. إن هناك تدميراً مستمراً لحركة التأليف، ولا سيما إذا كان فيها تعريض بما ارتكبه الفرنسيون في الجزائر من ذنوب. وهذه الظاهرة لا نكاد نجدها في المؤلفات التي تعاملت مع تاريخ قسنطينة.

فإذا عرفت ذلك، فلنشرع في ذكر المؤلفات وأصحابها بقدر ما نملك عنها من معلومات:

1 ـ **أنيس السهران** ودليل الحيران، لمسلم بن عبدالقادر الحميري. وهذا المؤلف كان من أعيان الكتّاب والإداريين في وهران. وكان لقبه باش دفتر (كبير الكتاب) في الإدارة المخزنية. وكتابه جامع وكبير، ولكن ما بقي منه ليس جامعاً ولا كبيراً. وقد توفي مسلم في أوائل الاحتلال (1249) سنة 1833. وبقي كتابه متداولاً بين أيدي الضباط والمستشرقين الفرنسيين فترة

طويلة قبل أن يقوم المستشرق أدريان ديلبيش سنة 1874 بترجمته ونشره[1]. ومحتوى الموجود من الكتاب يدور حول آخر بايات وهران وما وقع في عهدهم من الحوادث. ووقت تأليفه هو سنة 1814، ولكن يبدو أنه أضاف إليه أموراً بعد الاحتلال أيضاً، لأننا نجد فيه تاريخاً آخر وهو 1832. ولو عثر الباحثون على كل أنيس السهران لكان فيه فائدة عظيمة لمعرفة صاحبه بالأخبار والوثائق.

وقد ذكر المهدي البوعبدلي أن لمسلم بن عبدالقادر كتاباً آخر لم يذكر موضوعه، مما جعلنا نظن أنه قد يكون هو نفس التأليف. يقول البوعبدلي إن الكتاب الآخر كان بخط محمود بن حواء، ويرجع نسخه إلى سنة 1232 (قبل الاحتلال باثنتيْ عشرة سنة)، وعليه تقريظ من الشيخ أحمد بن الطاهر، قاضي أرزيو وشيخ الأمير عبدالقادر. وأضاف الشيخ المهدي أن هذا الكتاب كان موجوداً بالمكتبة الوطنية الجزائرية برقم 893[2].

2 ـ **درّ الأعيان**، تأليف آخر لأحد الخوجات أو كتاب المخزن في وهران أيام الحكم العثماني، والمؤلف هو حسين بن أحمد خوجة بن الشريف. وكان والد المؤلف (أحمد خوجة) أيضاً من أعيان الكتاب، وأصل العائلة من مستغانم. وقد انتصب أحمد أيضاً للتدريس في جامع وهران. وكان الأمير عبدالقادر من تلاميذه هناك أثناء إقامة الأمير الجبرية مع والده في وهران على عهد الباي حسن بن موسى، وهو آخر البايات. ويبدو من اللقب (خوجة) أن العائلة قد تكون كرغلية، وقد تكون اكتسبت هذا التلقيب (الخوجة) بالوظيف.

---

(1) أدريان ديلبيش (المجلة الإفريقية)، 1874. كما حقق رابح بونار منه الخاتمة فقط ونشره سنة 1974. وقد دفن مسلم بن عبدالقادر في بلدة تارقة بمكان يعرف بسيدي المسعود. ويبدو أن بقية الكتاب قد ضاعت.

(2) المهدي البوعبدلي (دليل الحيران)، ص 3، 45، وهامش 43 ص 49. والمعروف أن قاضي أرزيو المذكور قد حكم عليه بالإعدام ونفذ فيه لاتهامه بالتعامل مع الفرنسيين.

أما الابن، حسين خوجة، فهو الذي عاصر الاحتلال الفرنسي. ولا شك أنه كان من الذين خرجوا من وهران أثناء غزوها في شتاء 1830 ـ 1831، إذ تثبت الأحداث أنه لم يبق بوهران عندئذ سوى حوالي 300 من اليهود والعجزة. فهل التحق حسين خوجة بمستغانم موطن أهله، والتي احتلت بعد ذلك بقليل؟ إن ما يهمنا هنا هو أن حسين خوجة قد يكون ألف كتابه بطلب من أحد الفرنسيين أيضاً. وقد يكون ألفه من وحي ظروف الاحتلال بعد أن توقف عن نشاطه الإداري ولازم بيته. ولا شك أن له من الوثائق العائلية والإدارية والقضائية ما يؤلف منه كتاباً هاماً. ولكن كتابه، مع ذلك، يعتبر مفقوداً. وربما عبثت به الأيدي الفرنسية، كما ذكرنا، فأخذ منه مؤلفو الفرنسيين ما أرادوا ثم غيبوه، لأنه يستبعد أن يكون قد تلف تماماً، وربما أخذه أحدهم إلى فرنسا وبقي في أوراقه الخاصة. ولكن البوعبدلي يخبرنا أن كلاًّ من الزياني والمزاري قد أخذ من كتاب (در الأعيان)، ثم يقول إنه لا يظن أن الكتاب موجود[1]. فإذا كان الأمر كذلك فالكتاب ظل موجوداً إلى سنوات الثمانين من القرن الماضي. ونفهم من الشيخ البوعبدلي أن مسلم بن عبدالقادر الحميري قد تولى الكتابة بعد حسين خوجة، فحين وقع الاحتلال كان المباشر للكتابة المخزنية في وهران هو مسلم وليس حسين خوجة.

3 ـ **حملة الباي على شلالة** من المعروف أن الباي محمد الكبير، باي معسكر ثم وهران، في العهد العثماني، قد حظي بعدة تآليف تحدثنا عنها في الجزء الثاني، ومنها رحلة هذا الباي إلى الجنوب ـ نحو الأغواط وعين ماضي وشلالة ـ وإذا شئت سميتها حملته على هذه المنطقة وإخضاعها لسلطته. وقد سجل ذلك كاتبه أحمد بن هطال الذي توفي في إحدى المعارك بين الدرقاويين والباي مصطفى المنزالي[2]. ولا يهمنا الآن عمل ابن هطال لأنه كتب قبل العهد الذي ندرسه، ولكن يهمنا ما ألفه كاتب مغمور حتى الآن، واسمه محمد بن

(1) البوعبدلي (دليل الحيران)، هامش 44، ص 49. أيضاً رسالة بعث بها إليّ بتاريخ 10 ـ 10 ـ 1979.

(2) بالإضافة إلى عملنا في الجزء الثاني انظر (دليل الحيران) بتحقيق البوعبدلي، المقدمة.

بلقاسم الزاوي، وعنوان عمله شبيه بعمل ابن هطال، وهو حملة الباي محمد الكبير على شلالة. ولا ندري إن كان العنوان من وضع المؤلف أو المترجم لويس برينييه. وكان السجع هو الغالب على العناوين العربية عندئذ. ونحن لم نطلع على الأصل العربي لنصفه، ولذلك سنعتمد على الترجمة المذكورة فقط.

يفهم من هذه الترجمة أن التأليف وقع بعد الاحتلال، أي سنة 1255 (1839). والغالب أن الزاوي ألف ما ألف بطلب من أحد ضباط المكاتب العربية، رغم أن شلالة في تلك الفترة (1839) ما تزال خارج نطاق الاحتلال. ولكن هل كان المؤلف يعيش في شلالة عندئذ أو في إحدى المدن المحتلة؟ إن برينييه يؤكد أن التأليف يتضمن المعارك التي خاضها الباي المذكور وجنوده ضد سكان شلالة الظهرانية (الشمالية). وفي ذلك تأكيد على أن الفرنسيين يريدون أن يعرفوا ويفخموا مشاعر الناس ضد «الحكم التركي» الظالم الجائر بالمقارنة إلى الفرنسي العادل المحسن (؟). ولكن برينييه لم يعجبه من الكتاب شيء سوى محتواه التاريخي، أما مؤلفه فقد وصفه بأنه شخص غير معتاد على نقل الأفكار شأن معظم العرب (؟)، حسب تعبيره. وقال عن ملاحظاته إنها ساذجة، وإن تراكيبه متواصلة وغير مفصولة الجمل، وإن أسلوبه مهلهل. أما التعاليق والفواصل ونحوها من تقنيات الكتابة فالمؤلف غريب عنها، حسب المترجم برينييه[1].

(1) لويس برينييه «حملة الباي محمد الكبير على شلالة» في (المجلة الإفريقية)، 1860، ص 175 ـ 186. ويفهم من هذا أن عدد الصفحات حوالي أحد عشر صفحة في الترجمة. فهل الأصل العربي كذلك أو هو مختصر؟ ومهما كان الأمر فهو يدخل فيما نسميه «تقييد» وليس كتاباً. أما برينييه فهو الذي تولى حلقة الدراسات العربية سنة 1836 في الجزائر وظل على رأسها إلى وفاته سنة 1869. وقد ترجمنا له في فصل الاستشراق. وفي تعليق للمحرر بالمجلة الإفريقية بنفس المصدر، أن الضابط ديليني الذي تولى المكتب العربي بمعسكر، قد نشر (رحلة الباي محمد الكبير على شلالة) في جريدة (المونيتور الجزائري) في أعداد 5، 10، 15، 20 من فبراير 1847. وقال المحرر إن النصين مختلفان، رغم أنهما عن نفس الموضوع، فهل ما نشره ديليني غير النص الذي كتبه محمد الزاوي وترجمه برينييه؟.

4 ـ **طرس الأخبار**، لأبي حامد العربي المشرفي. وهذا أحد المؤلفات الهامة التي تجمع أخبار الاحتلال ودولة الأمير عبدالقادر وما أحاط ذلك من علاقات داخلية ودولية. والمشرفي من الجيل المخضرم الذي حضر الاحتلال وتكوين دولة الأمير، ثم هاجر إلى المغرب بعد الاستيلاء على معسكر وواقعة الزمالة (1843). وقد رجع إلى الجزائر حوالي 1849، ثم جاءها عابر سبيل بعد سنوات طويلة (1877). ولكن كتابه ألفه بعد هجرته الأولى، وفيه تعريض كبير بتصرفات الأمير وكونه قد تأثر «بأهل دائرته الفجار»، حسب تعبير المشرفي. ورغم أنه من قوم الأمير ومن أنصاره الأولين فإنه قد تأثر من بعض مواقفه التي رآها منافية للعدل، فاختار الهجرة. هذا رأيه الشخصي ورأي عدد من الجزائريين أمثاله عندئذ. وقد رأى المشرفي أن الدعوة إلى الهجرة الجماعية بدعوى استيلاء «الكافر» الفرنسي على الجزائر، غير وجيهة، وأنه من الواجب البقاء وعدم الهجرة، واستشهد بعد ذلك بعدة شواهد، ولا ندري كيف ينسجم ذلك مع خروجه هو من البلاد. وقد قلنا انه هاجر إلى المغرب الأقصى.

بنى المشرفي (طرس الأخبار) على مقدمة وسبعة فصول وخاتمة. والفصول هي:

ـ في سبب ظهور هذا الجنس من الإفرنج (الفرنسيين) وغزو الجزائر من سيدي فرج. فهو موضوع يتعلق بأصل الفرنسيين وحملتهم على الجزائر عامة. وهو يسمي الفرنسيين «الكفرة وعبدة الأصنام» ويقول «دمرهم الله» كلما ذكرهم، أو «أذلهم الله»، أو «كسر شوكتهم».

ـ في ذكر السنة التي وقعت فيها الحملة وما جرى بين الفرنسيين وبين الأتراك من حروب واحتلال مدينة الجزائر وافتراق المسلمين.

ـ في ذكر احتلال وهران والمرسي الكبير وخروج الناس منهما، وظهور مبعوث سلطان المغرب، الأمير علي.

- في ذكر قيام أهل غريس وبني عامر ومن والاهم واتفاقهم على الجهاد بدون أمير (لكن بقيادة الشيخ محيي الدين).

- في ذكر مبايعة الحاج (هكذا يلقبه المشرفي، وكل الناس عندئذ) عبدالقادر على الجهاد وبعض الوقائع التي جرت حول الجزائر ووهران ومن مات فيها. وينفى المشرفي أن يكون الناس قد بايعوا عبدالقادر على إمارة الجيش التي هي في نظره تختلف عن مبايعة الجهاد.

- في سبب استيلاء الفرنسيين على الجزائر عموماً، من حدود المغرب إلى حدود تونس، وسبب «تشتت العربان».

- فيمن عاير أخاه بالتنصر... وقال له: اهجر معي إني مهاجر، وإن بقيت فأنت كافر، أي معالجة مسألة الهجرة من الجزائر.

فأنت ترى أن العمل يحتوي على الحملة والاحتلال وتقدم المقاومة ومعالجة عدة مواضيع متصلة بذلك كالمبايعة والإمارة والهجرة، وتدخل سلطان المغرب بتوسل من بعض الجزائريين، وباي تونس بالتحالف مع الفرنسيين. وقد عالج المشرفي أيضاً موضوع الفتاوى التي كان يطلبها الأمير من أعيان رجال الدين في المغرب ومصر لتطبيق حكم الشريعة بالنسبة للضرائب والمعونات المالية أو بالنسبة للهجرة والتعامل مع العدو. وجاء على أجوبة الشيخ التسولي الشهيرة، والشيخ الحراق، والشيخ عليش المصري. ومن رأي المشرفي بقاء المسلم الذي غلبه النصارى على وطنه وعدم الهجرة، ولا يعتبر ذلك منه عصياناً أو كفراً، كما ذاع عندئذ على لسان فريق آخر. ومن رأيه أيضاً أن سبب الاحتلال يرجع إلى كون فرنسا أرادت أن تسترد النقود التي دفعتها للجزائر (؟) مقابل موقفها المستقل من الدولة العثمانية، وهذه الفكرة موجودة في كتاب آخر ألفه عبدالسلام بن محمد اللجائي بعنوان (المفاخر العلية). كما أن كتاب المشرفي يترجم لعدد من أعيان الناحية والعصر. وحاول أن ينبز سياسة الأمير وحاشيته، كما ذكرنا، وذهب حتى إلى التعريض بوالده حين قال إنه أوصى ابنه (الأمير) بالاعتماد

على الموظفين الرسميين وقتل الدرقاويين. وقد قلنا إن الكتاب يتعرض أيضاً لدور محمد علي باشا مصر في احتلال الجزائر، وهو الدور الذي لم يتحقق، ولحلول نائب باي تونس بوهران أيام المارشال كلوزيل.

وإذا غربلت هذه الأفكار كلها، فقد تجد المشرفي من دعاة النفوذ الشريفي (حكم سلطان المغرب) في الجزائر. فأنت تراه يقف ضد العناصر الأخرى فيها، من الفرنسيين إلى العثمانيين، وضد تدخل تونس في وهران، وتحالف قبائل الزمالة والدوائر مع الفرنسيين. أما الجهة التي لم يهاجمها فهي النفوذ المغربي، كما ذكرنا.

ومهما كان الأمر فإن للمشرفي آراء أخرى حول نفس الموضوع في كتبه العديدة. فله رحلات وأشعار وكتب تاريخية وكنانيش. وقد عالجنا ذلك في بحث عن حياته ومؤلفاته[1]. أما طرس الأخبار فيظل متميزاً بروح خاصة، وكأن صاحبه ألفه ليدلي بدلوه في الحياة السياسية عندئذ، فهو من هذه الناحية يشبه كتاب (المرآة) لحمدان خوجة، إذ يعالج مثله القضايا الساخنة عن قرب شخصي يجرده أحياناً من الموضوعية. وقد قيل إن محمد بن أبي شنب قد حقق طرس الأخبار، ولعله فعل أو بدأ فقط في تحقيقه، ولكنه لم ينشر لا أثناء حياته ولا بعد وفاته. ثم حاول الشيخ علي أمقران السحنوني تحقيق الكتاب بإشرافنا ووضع له خطة ومقدمات، ثم توقف عن عمله ولا ندري أين وصل فيه. وقد علمنا أنه اعتمد على سبع نسخ تقريباً، بعضها مصور فقط عن نسخ أخرى. ومعظمها في المغرب الأقصى[2].

---

(1) انظر «مؤلفات المشرفي» في كتابنا (أبحاث وآراء)، جـ 2. وسبق أن نشرناها في مجلة (الثقافة) عدد خاص بالأمير 1983.

(2) علي أمقران السحنوني، مخطط تحقيق (طرس الأخبار)، قدمه إلي في 2 فبراير 1983. ومن النسخ نسخة الكتاني بالخزانة العامة، الرباط، 496 ك، ونسخة المكتبة الملكية بالرباط 1476، ونسخة أخرى بالخزانة العامة ـ الرباط 6533، وأخرى فيها 4965، بالإضافة إلى نسختي المصورة، والنسخة التي قيل إنها عند ابن أبي شنب. وقبل وفاته ببضعة أشهر أرسل إليّ المرحوم السحنوني نسخة من خطة بحثه عن طرس الأخبار.

5 ـ **كتاب الدوائر والزمالة** وحركاتهم، وهو كتاب يجمع بين التاريخ والأنساب، ألفه أحد أعيان هذه القبائل المخزنية الشهيرة وهو أحمد ولد قاضي، المعروف باشاغا فرندة، وقد أنقذ كتابه بنشره في المطبعة[1]، خلافاً لبعض زملائه الذين ظلت كتبهم نهب الأيادي العابثة، كما ذكرنا. كان ولد القاضي من أعيان المخزن في غرب البلاد، وهو نفسه من قبائل الزمالة والدوائر، وكذلك المزاري مؤلف (طلوع سعد السعود). حكم ولد القاضي فرندة بلقب آغا، وكان له نفوذ واسع وسمعة في الناحية، ومع ذلك لم يحمه اللقب من غضب الفرنسيين عليه أحياناً وتوريطه في قضايا محلية معقدة، مثل قضية سيدي بلعباس[2]، سنة 1881. وحين ذكره أوغسطين بيرك الذي عاش في نواحي تيهرت وتولى الشؤون الأهلية، أظهر الامتعاض من ذكر اسم ولد القاضي، ولكن الفرنسيين استفادوا من تحالفهم مع الزمالة والدوائر، وحفظوا لهم بعض المصالح، واستدعوا رجالهم إلى فرنسا لحضور المناسبات الهامة إظهاراً لتعاطفهم، ومن هؤلاء ولد قاضي نفسه. وسنرى أنه اغتنم فرصة وجوده في باريس سنة 1878 فكتب رحلة وقدم مطالب باسم الجزائريين تعتبر عندئذ مطالب جريئة[3]. والكتاب الذي أصدره ولد قاضي سنة 1883 وأرخ فيه للدوائر والزمالة يعتبر تسجيلاً لدورهم منذ الاحتلال ودورهم في التاريخ عموماً باعتبارهم من الارستقراطية المخزنية المتنفذة. وفي الكتاب منّ على الفرنسيين وشكوى من حالة هذه القبائل بعد القوانين

(1) وهران، 1883.

(2) في 1881 اعتقل الفرنسيون بعض الأعيان بدعوى أنهم كانوا يعقدون اجتماعاً سرياً في الليل، ومن بينهم أحمد ولد القاضي. كان ذلك في نواحي سيدي بلعباس، وكان الفرنسيون متوترين من العلاقة بين أحداث تونس التي احتلوها في نفس السنة والمؤامرات في الجزائر ضدهم. انظر كريستلو (المحاكم)، ص 235 ـ 236. ويقول كريستلو إن ولد قاضي كان ضد تدخل الارستقراطية الدينية في الحكم والسياسة. وكان يريد الاستفادة منها فقط. ولذلك عادى المرابط الحاج البشير بن خليل مما تسبب في نفي هذا الشيخ وسجنه في كورسيكا سنوات طويلة، ص 201.

(3) انظر فصل العرائض من الحركة الوطنية، جـ 1.

التي مست الارستقراطية (الأجواد) العربية بصفة عامة، مثل قانون الأرض سنة 1863، وسنة 1873.

ومن الملاحظ أن ولد قاضي ألف تاريخ الزمالة والدوائر (قبيلته) بعد أن يتخلص من الاتهام في التورط المذكور. وقد اعتبره بعض المؤرخين عملاً دعائياً لصالح العائلة من جهة وصالح القضية الوطنية (الأهلية) من جهة أخرى[1]. أما الكتاب نفسه فقد تحدث فيه عن دور القبائل المذكورة، وعن واقعة وادي التافنة التي حضرها. وأظهر فضل الزمالة والدوائر على الفرنسيين باعتبارهم أول من دخلوا تحت حكم فرنسا (1835)، وخاطروا بأنفسهم، وشاركوا في الحروب مع الفرنسيين وتعرضوا لذلك لهجومات الأمير عبدالقادر، وقطع رأس زعيمهم مصطفى بن إسماعيل، بينما أصبح أولاده بعده مهملين. وقد اتبعوا نصيحة المارشال بوجو، بعد أن قسم الأرض عليهم جزاء لهم على خدمتهم، ونصحهم بحيازة الأرض والبناء عليها، وبذلك أحيوا الأرض الموات. أما الآن (الثمانينات) فقد سادهم القلق حول أملاكهم، إذ أن الدولة الفرنسية واحدة ولا يمكن تغيير المعاهدات حتى لو حدث تغيير في نظام المخزن. فكيف تسترجع فرنسا ما منحت أو تنقض عهداً التزمت به؟ إن ذلك أمر، كما قال «تشمئز منه النفوس وينكره العقل»[2].

6 ـ وقريباً من هذا التاريخ ألف أحمد بن عبدالرحمن الشقراني رسالة في التاريخ سماها **القول الأوسط** في أخبار بعض من حلّ بالمغرب الأوسط. وهو عنوان كبير ومحتوى يوحي بالشمول، ولكنه في الواقع كتاب صغير وأخباره محدودة. لا ندري ما الوظائف التي تولاها الشقراني وكيف عاش حياته المادية ولا العلمية. ولكن ثقافته، كما تظهر في كتابه، تدل على أنه من النخبة المتعلمة والمتسيسة أيضاً، ويعبر الشقراني عن مواقف مضطربة

(1) كريستلو، مرجع سابق، ص 236، هامش 30. وقد ذكره المزاري أيضاً في طلوع سعد السعود، مما يبرهن على أنهما متعاصران. انظر الطلوع، جـ 2، ص 156 ـ 162، وقد نقل عنه بعض الأمور.

(2) أحمد ولد قاضي (كتاب الدوائر والزمالة)، وهران، 1883.

إزاء السلطة الفرنسية وإزاء الثورات التي حدثت سواء في عهده أو قبله. فهو يعطيك الانطباع على أنه ضد الثورات لأنها تؤدي إلى التهلكة والتشتت والتضييق على الناس، ولأنها غير شرعية ما دامت تفتقر إلى الاستعداد والعدل والدين. وهو في ذلك يتفق مع الجزائريين الآخرين الذين انتقدوا زعماء ثورة 1871، مثل ابن زكرى والزواوي. ومن جهة أخرى يقدم الفرنسيين على أنهم أمة غنية ومتقدمة بالوسائل المادية التي لا يملكها الجزائريون، فكيف يطمعون إلى التغلب عليها بوسائلهم المحدودة. إنه يستنكر ما حدث للجزائريين من سخرة وظلم وتعسف، ولكنه في نفس الوقت يجعله رد فعل على الثورات الطائشة. وهو أيضاً ينكر على الفرنسيين معاملتهم للجزائريين معاملة واحدة فالمُحْرِم والمجرم في نظرهم مجرمون، بينما هو يريد أن يعامل كل فرد على قدر فعله. ولعله يشير بذلك إلى قوانين (الأندجينا) التي بدأ سنها في السبعينات وأعطيت شكلها الأخير في الثمانينات. وكانت تفرض العقوبة الجماعية، أي على الذين يستحقون العقوبة والذين لا يستحقونها. وكان موقفه من بو عمامة أكثر وضوحاً من موقفه من الثوار الآخرين: سي الأخضر، زعيم فليته، وأولاد حمزة سيدي الشيخ، والطوطي، والخويدي. ويخبرنا الشقراني أن ثورات هؤلاء تعتبر من علامات الساعة!.

ويبدو أن الشقراني كان يميل للمتصوفة أكثر من ميله إلى الأشراف الثائرين. وهم الذين يسميهم لويس رين «الأشراف المزيفين». فقد نوه الشقراني ببعض المتصوفة، وقال إن فرنسا لم تؤذهم وتركتهم لحالهم ما داموا مبتعدين عن السياسة، رغم شهرتهم، وعدّ من هؤلاء جماعة على رأسهم ابن الحمياني، وعدة بن غلام الله، ومحمد الموسوم، وابن تكوك المجاهري، والمجدوب محمد بن أبي سيف التراري، ومحمد بن بلقاسم الهاملي. وكان هؤلاء ينتمون إلى مختلف الطرق الصوفية، مثل الشاذلية والرحمانية، والسنوسية، والدرقاوية. ويوحي كلام الشقراني أن الجزائريين كانوا ينتظرون الفرج على يد معجزة، وكان متمسكاً بالحكمة القائلة إن الشدة

لا تدوم. ولعله كان مؤمناً بزوال الاستعمار الفرنسي، ولكن بوسائل أخرى غير الثورات التي ينتج عنها في نظره، قمع جديد في كل مرة.

وقد تناول الأحداث بطريقة عكسية. فقد بدأ بالأحداث المعاصرة له، كثورة بوعمامة، ثم تراجع إلى الأحداث السابقة لها، وهكذا إلى أن وصل إلى العثمانيين وغيرهم. ولكن عمله كان استعراضاً سريعاً للأحداث وليس دراسة لها. ولم يبوب عمله بطريقة منهجية. وإنما أخضعه لطريقة الأحداث نفسها، وهو متواضع في مؤلفه فليس هو بصاحب دعوى، ولذلك سمى تأليفه (تقييداً)، وهو في الواقع كذلك.

يقول في تبرير إقدامه على التأليف: «إني لما رأيت مغربنا الأوسط قد سكنته أمم وانقرضت، وملكته ملوك وانفرضت... أردت... أن أجمع فيه ما قيدته ونقل ما وجدته، والواقع الذي شاهدته، وسميت هذا التقييد بالقول الأوسط... ماشياً فيه القهقرا (كذا)، سالكاً فيه مسلك السادات الفقرا»[1].
ويقول عن بوعمامة، وذلك في بداية عمله: «ثار رجل من أولاد سيدي الشيخ بالقبلة يقال له أبو عمامة، على الفرنسيس (يريد)[2] قطع دولتهم الراسخة، ومملكتهم الراسية الرامخة (؟) ويكون أحق بها وأهلها...» وأضاف عنه إن بوعمامة كان قد ظهر أول مرة في الصحراء وظل يتردد هناك بدون فائدة كثيرة، ونسب إليه قتل العمال الأسبان، بغير حق «واتهمه بالسفه وكونه لا يتعظ، مع العجز والظلم، ولذلك لم يطعه الناس. وبعد أن كان الفرنسيون يهربون إليه أصبح هو الذي يهرب منهم. فهو «يتبع الخلوات كالطارق، ويتردد فيها كالسارق». وذكر الشقراني أن الفرنسيين قد لجأوا إلى اتهام كل المسلمين بالثورة، فسلطوا عليهم «السخرة والركبة وشددوا عليهم، وضيقوا، عقوبة لهم، كأن الضر جاء من جميعهم... ووقع الهرج والفزع بين الناس... ولم تبق حرمة لمن كان يستحقها من الناس وصار المسلم من أبغض ما يُبغَض عندهم (الفرنسيين)».

---

(1) هذه الكلمة كانت عادة تطلق على المتصوفة وأتباعهم.
(2) أضفنا كلمة (يريد) لربط المعنى.

ومن نتائج ثورة بو عمامة، حسب ما جاء في الشقراني، أن الفرنسيين قد أقاموا ضده التحصينات وملأوها بالجيوش والمدافع، وغزوا بعض المواطنين، وسفكوا دماءهم، وسبوا نساءهم وذراريهم «وأخذوا أموالهم وأمتعتهم وأخرجوهم من ديارهم. «وما جاء ذلك إلا بسببه» واتهم بوعمامة بحرق خصومه والتمثيل بهم خلافاً للفرنسيين. وأخبرنا أن الدولة تنقطع بالظلم والجور، ولا تنقطع بالشرك والكفر. وحتى هدم الفرنسيين لضريح سيدي الشيخ ونبش قبره جعله الشقراني من نتائج ثورة بوعمامة، ولولاه لما فعل الفرنسيون ذلك بالضريح وعظامه[1]. وكيف غفل بوعمامة عن عظمة فرنسا وجيوشها الجرارة وقطاراتها التي تجوب البلاد على قضبان الحديد، «بقدرة الله القدير» وهي التي تتراسل بالبرق أيضاً في زمن قصير. فالشقراني هنا يبدو منبهراً بالتقدم العلمي والعسكري والصناعي الفرنسي. ولم يبق للجزائريين إلا الخوف من ذلك والاتعاظ والصبر.

أما بوعمامة فقوته في نظر الشقراني لا تتجاوز 700 فارس، ثم إنه لم يحصل على البيعة الشرعية، فكيف يطيعه الناس؟ إنه مجرد ثائر متمرد كالثوار الذين سبقوا في العهد العثماني أو العهد الفرنسي، مثل عبد القادر بن الشريف الدرقاوي، ومحمد التجاني في العهد «التركي»، ومثل موسى الدرقاوي (بو حمار) في عهد الأمير. ثم ذكر الثوار الذين أشرنا إليهم (عبدالرحمن الطوطي الدرقاوي، وأبو سيف الخويدي، والأزرق الفليتي...) الذين ثاروا ضد الفرنسيين، ولكنهم لم ينالوا سوى التعب، وقد عرضوا حياتهم وحياة أتباعهم للفناء، فهم جميعاً من الذين جاء في الحديث أنهم الستون الكاذبون الذين يسبقون ظهور «المهدي». ونلاحظ أن الشقراني لم يذكر سوى ثوار الجهة الغربية. أما الزعماء الدينيون (المتصوفة)، فهم في نظر الشقراني «كسائر المسلمين ينتظرون الفرج وزوال الحرج، وانتظار الفرج واجب، والعسر لا يدوم على أحد».

---

(1) يفهم من ذلك أن الشقراني يلوم الفرنسيين على ما ارتكبوه من فظائع ولكن بصفة غير مباشرة، فهو يجعل بوعمامة هو السبب.

وفي جزء آخر من كتابه تحدث الشقراني عن الأتراك وعن احتلال وهران من قبل الفرنسيين، ثم تناول بيعة الأمير ومقاومته إلى نهايتها، ولكن باختصار. وقد وصل حديثه إلى مهاجمة الفرنسيين بني شقران سنة 1845 (1261). وشمل الكتاب أيضاً الحديث عن المجاعة والوباء الذي حل بالجزائر سنتي 1867 ـ 1868 (1284 ـ 1285) وقد أحسن الوصف في هذه الصفحات القليلة (حوالي أربع صفحات) عن هذه النكبة التي عاصرها والتي أوْدَتْ بحياة الآلاف من الجزائريين. واستعار معلومات غزيرة من (عجائب الأسفار) لأبي راس الناصر حول القبائل التي سكنت الناحية مثل مغراوة وبني يفرن. ولا نراه قد جاء بجديد من عنده. ولكننا لاحظنا انقطاعاً في النص امتد من صفحة 49 ـ 70، فهل المقطوع أيضاً منقول من عجائب الأسفار؟ ثم لماذا القطع؟.

وآخر تاريخ مذكور في كتاب (القول الأوسط) هو سنة 1303، وبذلك يكون الكتاب مؤلفاً بعد هذا التاريخ. ونحن نعلم أنه تعرض أيضاً إلى وفاة الأمير التي كانت سنة 1300 (1883). وبذلك يكون الكتاب قد ألف وسط الثمانينات[1]. ولكن من هو الشقراني نفسه؟ إننا لا نملك عنه الآن سوى المعلومات الواردة في كتابه. ورغم قربه من مدار القرن فإن صاحب (تعريف الخلف) قد أهمله. والمؤلف كما تدل نسبته يرجع إلى سكان جبال بني شقران قرب مدينة معسكر.

7 ـ **دليل الحيران** وأنيس السهران في أخبار مدينة وهران، لمحمد بن يوسف الزياني، وهذا من المؤلفات التي طبعت حديثاً وتعرضت لتاريخ وهران وتاريخ الناحية عموماً منذ عدة عصور. ولهذا الكتاب ولمؤلفه أيضاً أهمية خاصة سنتعرض إليها. لقد اعتمد الزياني على النقل بصفة عامة ولم

---

(1) اطلعنا على نسخة كانت في حوزة محمد بن عبدالكريم. وقد قام ناصرالدين سعيدوني بتحقيق (القول الأوسط) ونشره سنة 1989 بدار الغرب الإسلامي، بيروت.

يعالج الأمور من جهة نظره أو بناء على معطيات حديثة إلا في الجزء الخاص بالاحتلال الفرنسي أو القريب منه. ولكنه غلف ذلك بضباب من نوع خاص، كما سنرى. أما الكتب التي اعتمد عليها فهي مؤلفات ابن خلدون وأبي راس، وحسين خوجة، ومسلم بن عبدالقادر الحميري. ويبدو من مقدمة الكتاب أن الزياني كان متحمساً لموضوعه وكأنه جاء لتصحيح خطأ شائع حول بناء وهران وما قيل في تاريخها. ويذهب البوعبدلي الذي حقق دليل الحيران إلى أن الزياني قد اعتمد على المشافهة أيضاً، ورجع إلى الأدب الشعبي. وكان أسلوبه يعتمد السجع بكثرة، رغم عدم احترام قواعد اللغة.

ومن المعروف أن الزياني قد عاصر الاحتلال الفرنسي وتثقف ثقافة مخضرمة. وكانت أسرته تتولى الوظائف في العهد العثماني، ومنها عمه أحمد بن يوسف الزياني الذي كان مستشاراً لبعض البايات، حوالي (1170 هـ). وكانت الأسرة تقطن بلدة برج عياش (برج ولد المخفى اليوم)، الواقعة قرب معسكر. وهي من الأسر العلمية والسياسية. أما المؤلف فقد تولى للفرنسيين عدة وظائف قضائية ابتداء من سنة 1861 ببلدة البرج، وقد استمر في هذا الوظيف مدة طويلة إذ وجدناه قاضياً أيضاً في وادي تليلات سنة 1883، ثم في سيق. ويغلب على الظن أنه بقي على قيد الحياة إلى مدار القرن الميلادي تقريباً (حوالي 1320). وإذا أخذنا هذه التواريخ في الاعتبار علمنا أنه قد يكون من الذين درسوا في المدارس الشرعية الفرنسية الثلاث (مدرسة تلمسان مثلاً) التي تأسست سنة 1850. وأنه تولى القضاء في عهد المملكة العربية وما بعدها، سيما عقد الثمانينات حين انطلقت الحملة ضد القضاء الإسلامي لإدماجه في القضاء الفرنسي. وكان منصب القضاء نفسه منصباً سياسياً، لأنه كان يعني العمل تحت مظلة المكاتب العربية العسكرية قبل 1870 وتحت مظلة الولاة الفرنسيين المدنيين بعد ذلك. وما سنقوله عن رأي الزياني في حكم الفرنسيين قد يكون نابعاً من وظيفه وتجربته في القضاء وعلاقته مع الفرنسيين هذه المدة الطويلة. والغريب أننا لا نجد له ذكراً في

كتاب كريستلو الذي خصصه لدراسة المحاكم ودور القضاة في معسكر ونواحيها وقسنطينة ونواحيها[1].

ورغم ذلك فإن الزياني لم يكن معزولاً ولا مغموراً. فكتابه (دليل الحيران) قد استغله الفرنسيون أمثال ايسترهازي وأخذ منه آخرون مثل مواطنه المزاري. كما أن الزياني كان على علاقة مع علماء الوقت مثل علي بن عبدالرحمن مفتي وهران، وهذا هو الذي كاتبه سنة 1320، حسبما جاء في تعاليق الشيخ البوعبدلي. وقد استنتج من ذلك أن وفاة الزياني كانت بعد هذا التاريخ. وقد رأى البوعبدلي بعض الفتاوى للزياني وبعض التعاليق على الكتب وكذلك المراسلات.

أما تأليفه فالبوعبدلي انتقده من عدة وجوه. منها الاعتماد على النقل الكثير، ومنها عدم إبداء الرأي فيما ينقل مما جعله أحياناً ينقل الأخطاء كما هي. وقد ذكرنا أن الزياني كان لا يخضع لقواعد العربية ويتخذ أسلوب السجع. أما مزيته، حسب البوعبدلي، فتظهر في أنه جمع في كتابه ما كان متفرقاً، بل ما أصبح مفقوداً مثل (درء الشقاوة) لأبي راس، ودرّ الأعيان لحسين خوجة. ومن مزايا كتابه أيضاً تعرضه لأحداث المغرب الأقصى. ومن جهة أخرى ضم دليل الحيران تراجم لعلماء وملوك وأعيان. ولكن بعضهم كان معروفاً، مثل ترجمة إبراهيم التازي، مما جعل الشيخ البوعبدلي يختصرها لأنها معروفة في غيره[2]. ورغم تولي الزياني القضاء وعيشته عيشة مخضرمة بين مجتمعه والمجتمع الفرنسي، وتطور الأحداث من حوله، فإنه كان يروي الكرامات في تراجم الأولياء والصالحين.

وقبل أن ننتهي من الحديث عن حياة الزياني نقول إنه أورث لأحد أبنائه

---

(1) اطلع كريستلو على نص (أقوال التأسيس) المنسوب للزياني، ولكنه قال إن مؤلفه مجهول، وإنه في الأرشيف الفرنسي. انظر كريستلو (المحاكم) ص 260 ـ 261.

(2) محمد بن يوسف الزياني (دليل الحيران) تحقيق الشيخ المهدي البوعبدلي، ط الجزائر 1979، المقدمة.

الإمامة أيضاً. فقد كان له ابن تولي الإمامة بمسجد سيق، وهو مسجد، حسب البوعبدلي، حر بناه صهره، وبقي هذا الابن (ولا نعرف اسمه) في الإمامة إلى أن توفي، وكان من فقهاء الوقت. أما إبنة الزياني فقد كانت متمردة ومعروفة (بالقايدة حليمة)، وكانت متزوجة من رجل له مكانة في العهد العثماني (؟)، وقد كانت متمردة على الحجاب، فكانت تحضر الحفلات الرسمية سافرة وتشارك في الفروسية وتستقبل الوفود. وقبل وفاتها أول الحرب العالمية الثانية أدت فريضة الحج واستبدلت لقب القايدة بالحاجة[1].

أما محتوى الكتاب فهو أساساً عن وهران ونواحيها، كما سبق، ولكنه يتعرض أيضاً لتاريخ الجزائر عموماً في العهد العثماني، وشمل ذلك الحديث عن البايات، وعن الفتح الثاني لوهران، أي استرجاعها من يد الاسبان (1791). وخصص مكاناً بارزاً لثورة الطريقة الدرقاوية ضد بايات الغرب، معتمداً على عدة مصادر منها مؤلف مفقود لأبي راس، وكذلك الشعر الشعبي. ومثل معظم المؤلفين الجزائريين في عهد الاحتلال الفرنسي كان الزياني أيضاً قاسياً على بعض البايات، فأظهر ظلمهم وتعسفهم. ولا ندري ما إذا كان الزياني قد ألف كتابه بطلب من بعض الفرنسيين، شأن عدد من مواطنيه، الذين كانوا يريدون من مؤرخي الجزائر أن يمهدوا لهم الأرض وأن يصفوا لهم أحوال البلاد والحكام والرجال والطرق الصوفية، ثم يتدخلون هم للتحليل والتعليق والاستنتاج. ورغم أن البوعبدلي يقول إن ايسترهازي قد أخذ من دليل الحيران، فإننا بالرجوع إلى التواريخ نستبعد ذلك. فايسترهازي ألف كتابه سنة 1838 ونشره بعد سنتين. ويغلب على الظن أن الزياني لم يكن عندئذ سوى يافع، فكيف يكون قد ألف كتاباً ينقل عنه الآخرون؟ ولعل حماس الزياني إلى تصحيح ما كتبه الأجانب عن وهران يدل على أنه هو الذي قد يكون اطلع على كتاب ايسترهازي وليس العكس. ومن الأسف أننا لا نعرف الآن متى ألف الزياني كتابه.

---

(1) نفس المصدر، المقدمة. وفي هذه المسألة استغراب، فكيف يكون زوجها من العهد العثماني وتؤدي فريضة الحج خلال الحرب العالمية الثانية؟.

قسم الزياني دليل الحيران إلى جزئين أو قسمين رئيسيين: وقد جعل القسم الأول في أربعة فصول تضمنت التعريف بمدينة وهران، وتسميتها وتأسيسها، وعلماءها وأولياءها، ثم حكامها عبر الزمن. ولا سيما منذ إسلام زعيم مغراوة على عهد الخليفة عثمان بن عفان. أما القسم الثاني فقد بدأه بعهد السلطان الزياني أبي حمو موسى الثاني. وتناول فيه أيضاً النزاعات بين الزيانيين والمرينيين، واحتلال الإسبان لوهران، ثم العهد العثماني الذي توسع فيه إلى غير وهران. وفي نهاية هذا القسم جعل فصلاً ملفتاً للنظر وهو عن دولة الفرنسيين، وقال إن الكلام على «الإفرنج» سيكون في سبعة مواضع. ولكن البوعبدلي الذي حقق المخطوط لم يظفر بمحتوى هذا الموضوع، وفي ظنه أن المؤلف توقف عن الكتابة خشية العواقب إذ أنه لم يرد أن يتورط في إبداء رأيه في الاحتلال والنظام الاستعماري. ولجأ بدلاً من ذلك إلى التنبؤات(1). ونفهم من هذا أن الزياني قد أكمل كتابه ولكن بطريقة غامضة، فهل ذلك ينسجم مع ما سنقوله عن الكتاب المنسوب إليه باسم (أقوال التأسيس؟).

ولكن قبل ذلك نود أن نذكر نقطتين حول الزياني أيضاً، الأولى حول تعريفه للتاريخ، والثانية ذكر الكتاب الآخر المنسوب إليه. عرف الزياني «علم التاريخ» تعريفاً غير واضح، إذ اكتفى بقوله إنه «من العلوم التي ينبغي الاعتناء بها ولا تجعل في زوايا الإدخار»، واعتبره ضرورياً في وقته بالخصوص إذ هو وقت ظهرت فيه الجهالة والضلالة، حسب تعبيره، وجن فيه الليل وأدبر النهار، وسكت فيه أهل العلم ولازموا غض الأبصار. وهكذا فإن علم التاريخ قد ينفض غبار الجهل، وينير جوانب الليل الحالك الذي ساد الجزائر. وقد أخذ الزياني بعد ذلك يذكر نماذج من الجهل والغفلة حين اعتقد الناس أن باني وهران هم غير العرب والمسلمين، بينما كان بانيها هو خزر المغراوي الزناتي في القرن الثالث الهجري.

(1) الزياني، دليل الحيران، مقدمة المحقق، ص 13.

وقد نسب إلى الزياني كتابان آخران أحدهما هو (الدرة النقية في حسن مقاصد الدولة الفرنسية). ونحن مع هذا الكتاب في حيرة من أمرنا، فالاسم الذي مع الكتاب هو محمد بن يوسف فقط وليس معه النسبة (الزياني). ولكن الأسلوب المسجع والموضوع يدلان على أنه له، رغم عدم الجزم بذلك. ولم نستطع رؤية سوى صفحة واحدة من المخطوط، وفيها الديباجة، ولكن الجملة الأساسية التي تعطينا ظروف التأليف والهدف منه مبتورة. ويبدو أن الذي بترها يعرف أهميتها. ومن جهة أخرى فنحن في حيرة جديدة، لأن عنوان الكتاب، إذا صح أنه له، فيه دلالة واضحة على أنه مدح في الدولة الفرنسية. وهذا بخلاف كتاب (أقوال التأسيس) الذي سنتحدث عنه. ورغم أن (الدرة النقية) ليس في تاريخ الجزائر ولا غربها فإننا اضطررنا لذكره هنا لنوضح علاقته بالزياني وبكتابه الآخر المشار إليه، والموقف من الفرنسيين[1].

وإليك ما وجدناه في الصفحة الفريدة من (الدرة النقية)، يقول محمد بن يوسف، بعد الحمدلة: «وبعد، فإنه لما صدرت الأحكام الإلهية من خدور الغيوب السماوية، بتحالفنا مع الدولة الفرانسوية، المتسببة لنا في المنافع الدنيوية والسعادة الأبدية، وكان البعض من أهالي هذا القطر الذين ضربت على عقولهم سرادق الجهل والغباوة، قد انطبعت في عقولهم بعض أراجيف مختلفة من ذوي الأطماع الذميمة». (من هنا انقطع الخبر). وكان المؤلف سيجيب بعد ذلك على جملة «ولما صدرت. . .» ونلفت النظر إلى تعبير «تحالفنا مع الدولة الفرانسوية»، فهل يعني الاحتلال أو الاندماج؟ أما التحالف بالمعنى السياسي المعروف فغير وارد هنا.

8 ـ ونصل الآن إلى الكتاب الذي يثير الجدل والمنسوب أيضاً إلى الزياني، وهو **أقوال التأسيس** فيما سيقع بالمسلمين من دولة الفرنسيس،

(1) اطلعنا فقط على صفحة واحدة في أوراق سلمني إياها محمد بن عبدالكريم الزموري. وهي عندي، وليس بعد صفحة الديباجة تواصل.

والعنوان مختلف أحياناً، إذ هو في بعض النصوص (أقوال التأسيس عما وقع وسيقع من الفرنسيس). والعنوان الأول فيه التنبؤ بالمستقبل فقط، وهو يتناسب مع نسبة الكتاب إلى أبي راس الذي توفي قبل الاحتلال[1]. أما العنوان الثاني فيتلاءم مع نسبة الكتاب إلى الزياني، لأنه يذكر ما جرى في الجزائر على يد الفرنسيين وما سيحدث منهم أيضاً، فهو يجمع بين الماضي والمستقبل.

رجح البوعبدلي نسبة هذا للزياني لبعض الاعتبارات. منها أن الزياني قد جعل آخر فصل في كتابه (دليل الحيران) عن الدولة التاسعة، وهم الفرنسيون، كما مرّ بنا، ثم لم يواصل عمله حتى لا يتورط في مواضيع سياسية عند الحديث عن الاحتلال والمقاومة. فيكون الزياني قد عالج بدايات الاحتلال أو ما جرى مع الفرنسيين في كتابه (أقوال التأسيس) وليس في دليل الحيران. ولكنه لم يتوقف عند ذلك، بل إنه سلك لتبرئة نفسه عدة وجوه:

ـ أنه جعل أقوال التأسيس في شكل تنبؤات وتكهنات وليس في شكل وقائع تاريخية. فهو هنا يتحدث عن المستقبل من باب المهدويات التي شاعت في المغرب العربي منذ المهدي الشيعي ثم المهدي بن تومرت.

ـ أنه لم ينسبه لنفسه، وإنما نسبه إلى عالم وحافظ ومؤرخ وهو أبو راس الناصر، الذي كتب عن أحداث التاريخ كما كتب عن أرهاط الجان. وقد قلنا إن أبا راس كتب أيضاً عن الحملة الفرنسية على مصر. وهو متوفى قبل الاحتلال الفرنسي للجزائر.

ـ أن الزياني سجل أقوال التأسيس في قائمة مؤلفات أبي راس، رغم أن أبا راس قد ترجم لنفسه وذكر مؤلفاته دون أن يذكر من بينها (أقوال التأسيس).

---

(1) درسنا أبا راس الناصر وقارنا أعماله بأعمال عبدالرحمن الجبرتي من بعض الوجوه، كعناوين الكتب، والموضوعات، وهما متعاصران، وقد تناول أبو راس الحملة الفرنسية على مصر أيضاً. انظر (أبحاث وآراء) جـ 2.

ويبدو أن الزياني الذي كان على صلة وطيدة بالإدارة الفرنسية، كان يعرف جيداً خوف هذه الإدارة من كل ما هو ضدها. فحذر الجزائريين من عواقب الأحداث التي جرت مع الفرنسيين. وهذا هو معنى ما وقع وما سيقع معهم وقد شاع أقوال التأسيس بين المتعلمين، سيما في آخر القرن الماضي وخلال الحرب العالمية الأولى. وتناقلته الأيدي، وثارت ثائرة الإدارة الفرنسية عندما علمت بذلك، لأنها كانت تخشى ما قد يقود إليه من ثورات. وكان المستشرقون والضباط يحذرون دائماً من استعمال الجزائريين الألغاز والرموز والتنبؤات. فأخذوا يبحثون عن هذا الكتاب ويتلفون نسخه، رغم أنه غير مطبوع، وتتبعوه حتى في المكتبات الخاصة والمنازل وعند المشكوك فيهم من المتعلمين. ويقول الشيخ المهدي البوعبدلي إن السلطات الفرنسية قد سجنت الكثير من المتعلمين (الطلبة) لظنها أنهم يملكون منه نسخاً[1].

ونفهم من ذلك أن الزياني قد وضع على عمله اسم أبي راس، واطمأن على ذلك، فلم يواجه أية تهمة مباشرة من السلطات الفرنسية. ومعنى ذلك أن المؤلف كان معلوماً ولكنه ليس الزياني. أما كريستلو فقد أشار إلى (أقوال التأسيس) بطريقة أخرى. وبناء عليه فالتأليف كان مجهول المؤلف، ولكنه غير أبي راس بالتأكيد عنده، لأن مؤلف (أقوال التأسيس) كان يعرف أحداث العصر، من حادثة فاشودا بين الفرنسيين والإنكليز إلى أزمة المغرب وتدخل ألمانيا. وكان المؤلف أيضاً من القضاة العارفين بالسياسة الفرنسية. وقد تنبأ بسقوط الطغاة وتغيير الوضع الاستعماري في الجزائر. ويذهب السيد كريستلو إلى أن المؤلف كان خلدونياً في تحليله وليس مهدوياً في تنبؤاته وخرافاته، كما قد يتبادر إلى الذهن. وقد اطلع عليه هذا الباحث الأمريكي في الأرشيف الفرنسي. ويقول كريستلو إن الكتاب قد ظهر عند ثورة بني شقران سنة 1917

(1) البوعبدلي، مقدمة دليل الحيران، ص 13. ولم يذكر الشيخ البوعبدلي أدلة على هذه الدعوى.

منسوباً إلى أبي راس[1]. ولا نظن أن الزياني قد عاش حتى أدرك هذه الثورة.

والنص الذي أورده كريستلو من هذا التأليف يتلخص في عدة نقاط: أن النكبات والعذاب سيحل بالبلاد، وسيعم الظلام بدل النهار، وستحدث غرائب في العصر. وسينخفض المرتفعون ويعلو المنخفضون. وستحل نقمة الله السريعة بالطغاة، وليس هناك مفر من هذا العقاب. إن بعض العلماء قد سخروا أنفسهم لخدمة الجهلة والأغنياء، وأصبح أبناء الفضلاء يخدمون العالم المسيحي، مظهرين حبهم لهم، باستعدادات عظيمة، ويقول: يا إلهي إن الصالحين قد اختفوا! وقد رأى كريستلو أن في النص استنكاراً لما آل إليه أمر النخبة الجزائرية والعلماء المسخرين وأولئك الطموحين من المستغربين الشباب الذين رموا بأنفسهم في عربة التوسع الامبريالي الفرنسي منذ 1900، راضين بالتنازل عن القدر المحترم من المعاش والحد الأدنى من الاحترام الثقافي.

أما عن العنوان فهو عند كريستلو (الأخبار ذات التأسيس فيما يقع بين المسلمين والفرنسيس) وذات التأسيس هنا تعني ربما الأخبار الصادقة، ونعلم أيضاً أن (الأخبار ذات التأسيس) كان متداولاً منذ نهاية القرن الماضي، وأن المتعلمين كانوا يضيفون إليه عند المناسبات والأحداث، وكانوا أيضاً يضيفون إليه أسماء أشخاص. فلم تأت سنة 1917 حتى كثرت نسخه واختلفت عن بعضها، بل كان فيه الحذف أحياناً. ويبدو أن مخطوطات أخرى قد وجدت في ناحية وهران على نمط هذه (الأخبار)، وكانت هي أيضاً تخضع للزيادة والنقصان، بمرور الزمن. ومن ثمة خاف الفرنسيون من انتشار العدوى السياسية. وعلى هذا يكون أقوال التأسيس أو الأخبار ذات التأسيس عبارة عن منشور سياسي جمع بين الطريقة التقليدية وهي التنبؤ، والطريقة الجديدة وهي الحديث عن الوقائع بأسلوب إعلامي مثير. ولعل الزياني (أو غيره) قد كتبه أيام الحرب على القضاة التي جرت في الثمانينات من القرن الماضي، وكانت الشريعة

---

(1) كريستلو (المحاكم)، ص 260 ـ 261، عن الأرشيف الفرنسي 9 H 16. وقعت ثورة بني شقران سنة 1914 وليس 1917.

الإسلامية من ضحايا تلك الحرب إذ نجح الفرنسيون في تجريد القضاء الإسلامي من نفوذه إلاّ في الأحوال الشخصية كما عرفنا.

ويرى المهدي البوعبدلي أن أقوال التأسيس من عمل الزياني، كما ذكرنا، وأنه إنما نسبه لأبي راس للتقية فقط. وكان البوعبدلي يملك نسختين منه. وقد أكد له الشيخ الطيب زدور، أحد فقهاء وهران والذي كان والده على صلة شخصية بالزياني، أن (الأقوال) من تأليف الزياني. وقال إن الحكومة الفرنسية شددت في التفتيش عن نسخه سيما خلال الحرب العالمية الأولى. «ومزقت من أجل ذلك خزائن وأتلفتها». ولكن الكتاب، مع ذلك، بقي متداولاً بين متعلمي وهران. ولم يذكر البوعبدلي الفرق بين النسختين اللتين كانتا في حوزته، وإنما قال إن إحداهما كتبها صاحبها (أي الناسخ) بخطوط مختلفة، سنة 1262. وهذا التاريخ مبكر جداً للأحداث التي ذكرها كريستلو، فلا بد أن بعضهم قد أضاف إليه ثورة بني شقران وغيرها. أما النسخة الأخرى فيقول البوعبدلي إنها تقع في كراسة خاصة. ويبدو أن أقوال التأسيس قد انتشر في الجزائر ووصل إلى زواوة وغيرها[1].

وقد لاحظ البوعبدلي أيضاً اختلاف النسخ في تفاصيل الأحداث، ولكنه قال إن الجوهر واحد. واعتبر هذه الرسالة، كما سماها، شبه مذكرات عن فترة الاحتلال الأولى وإنما صاغها الزياني في شكل تنبؤات وليس سرداً تاريخياً، رغم أن الأحداث في الواقع تاريخية ومعروفة. خذ مثلاً تجهيز الحملة الفرنسية ونزولها في سيدي فرج وما حدث مع الباشا حسين، واحتلال وهران بعد احتلال متيجة، ومبايعة الأمير وحروبه الطويلة وما وقع من الغارات والغزوات، إن هذه كلها وقائع وليست خيالاً. ونلاحظ أن الزياني كان في برج المخفى، وكان المخفى من الذين عاقبهم الأمير، ولذلك نحس أن الزياني اتهم الأمير بقتل العلماء وأهل الدين، مما تسبب في هزيمته، في نظره. كما تعرض الزياني (أو غيره) في هذا الكتاب الصغير والخطير إلى

---

(1) البوعبدلي، رسالة خاصة في 10 أكتوبر، 1979. ووصلتني منه أيضاً رسالة أخرى في 23 مارس 1980.

موضوع الهجرة، واقتراب أهل الطمع من الفرنسيين، واستبدال القوانين، ونقض أحكام القضاة المسلمين، وتصيير المسلمين خداماً للفرنسيين، وإلى اغتصاب الأرض من مالكيها، وتعطيل المساجد والاستيلاء على الأوقاف، وتفشي الفجور وكثرة المقاهي والأسواق والفنادق، وسباق المتعلمين من أجل الوظائف، وطمع الأذلاء في المناصب العليا، وجعل الزكاة غرامة، وتجنيس اليهود (1870) وصعودهم إلى مستوى جنس الفرنسيين ودخولهم في حزبهم. وقال إن أكثر الجيش الفرنسي سيصبح من العرب. ولكن الدائرة ستدور على الفرنسيين في الحرب العالمية الأولى، كما دارت عليهم في حربهم مع بروسيا[1].

وفي النسخة الثانية تفاؤل وتحذير، إذ يطلب الكاتب من الجزائريين ألا يقنطوا من رحمة الله، وينفي بنفسه أن تكون أخباره مجرد تنبؤات. ويزعم أنه قد كُشِف له عن التصريح بالبداية ولم يُكْشَف له عن التصريح بالنهاية «ولكني نُهِيت عن الإظهار، كما هو شأن هذه الأسرار، ولقد قالوا صدور الأحرار قبور الأسرار. . . وإلى هنا أشد عنان اللسان، وللحيطان آذان، ورب كل يوم هو في شأن». فالنهاية هنا رغم غموضها متفائلة، كما تلاحظ. وعنوان هذه النسخة مختلف قليلاً أيضاً، فهو (التأسيس فيما سيقع بالمسلمين من دولة الفرنسيس). أما النسخة الأولى فقد ذكرها البوعبدلي هكذا: (الأخبار ذات التأسيس فيما وقع وسيقع مع الفرنسيس). ومن ثمة نرى أن العناوين متقاربة ولكنها مختلفة، وهي تحتفظ بكلمتين أساسيتين هما التأسيس والفرنسيس، مع الإشارة إلى الأحداث ماضياً ومستقبلاً. ومن الواضح أن منشوراً دعائياً

(1) البوعبدلي، مقدمة دليل الحيران. انظر المقارنة مع النسخة الثانية في نفس المصدر. ويبدو أن هذه النسخة متأخرة في كتابتها عن الأولى، إذ تعود إلى أوائل الحرب العالمية الأولى (أحداث بني شقران 1917؟)، كما قال كريستلو. ويمكن الجمع بين ما ذهب إليه البوعبدلي وكريستلو إذ من الممكن أن يكون الزياني قد ألف النسخة الأولى أثناء حياته من (أقوال التأسيس) أو الأخبار ذات التأسيس، ثم جاء آخرون وأضافوا إليها ما بدا لهم من أحداث، إلى ثورة بني شقران.

كهذا كان له وقع على الفرنسيين أكثر من عدة عرائض ووفود ومقالات صحفية في آخر القرن الماضي وبداية هذا القرن. ولا ندري الآن ما تأثير هذا المنشور الخطير على الرأي العام الإسلامي عندئذ، سيما الشبان الذين كان عليهم أن يؤدوا الخدمة في الجيش الفرنسي، وفي أحداث بني شقران والأوراس، بل وفي ثورة عين التركي سنة 1901.

9 - ومن أبرز الكتب التي تناولت تاريخ وهران والناحية الغربية عموماً كتاب **طلوع - أو طلعة - سعد السعود** في شأن وهران وجيشها الأسود). واشتهرت نسبة هذا الكتاب إلى إسماعيل بن عودة المزاري. وهو كتاب ضخم ضم تواريخ قديمة وحديثة، ودولاً كثيرة، وتوسع فشمل فترة الاحتلال الفرنسي، ثم حياة قبيلتي الدوائر والزمالة، أو المخزن، وكان المؤلف من الدوائر. وربما لم تحظ أي منطقة في الجزائر بعمل تاريخي كبير بهذا الحجم.

وقبل أن نتحدث عن المؤلف وعن فصول الكتاب وظروف التأليف، نذكر بعض المعلومات عن المخزن كما كان شائعاً في القرن الماضي. فالعبارة في الحقيقة تعني السلطة الرسمية، أو من يمثلها، وبعد اختفاء النظام العثماني في الجزائر بقي المخزن متمثلاً في القبائل التي كانت تتعامل مع ذلك النظام بالخدمة والطاعة، وكانت تكسب منه الجاه والنفوذ والمال. وقد تعامل بعضهم مع الأمير، وعارضه آخرون لأسباب عديدة، منها أنه قدم عليهم أهل الدين والمرابطين وسوّى بين الناس في الضرائب والخدمة، فما كان من بعض أهل المخزن إلا أن عرضوا خدماتهم على الفرنسيين على أن يتمتعوا بما كانوا يتمتعون به من امتيازات في العهد العثماني. فوافقهم الفرنسيون على ذلك مؤقتاً لأنهم كانوا في أشد الحاجة إلى من يخدمهم من أهل البلاد ليضربوا الصفوف ببعضها (فرق تسد)، ثم داروا عليهم بعد أن انتهت الحاجة منهم. ومن أوائل من عرض خدماته على الفرنسيين من المخزن قبيلتا الدوائر والزمالة (اتفاق الكرمة 1835). وكان على رأسهم عندئذ مصطفى بن إسماعيل، عم مؤلف الكتاب، وابن عودة المزاري، والد مؤلف الكتاب. وبالإضافة إلى ذلك هناك قبيلة البرجية الكبيرة، والتي كان يقودها محمد

المخفي. لقد كان المخزن إذن يتمتعون بامتيازات عديدة، منها الإعفاءات من الضرائب، ومنحها الاقطاعات من الأراضي، مقابل الحرب إلى جانب السلطة سواء عند الفتن الداخلية أو عند الغارات الخارجية.

وكان المخازنية هم الفئة الغنية والمتنفذة، وهم الأجواد ورجال السيف والبارود، والفرسان الذين يتقنون الرماية وركوب الخيل، ويمتازون بالشجاعة والإقدام. وكانوا هم عمدة الدولة الذين تنتصر بهم على أعدائها. وهم الأسود، الذين عناهم مؤلف (طلوع سعد السعود). لقد كانوا يمثلون الإقطاعية أو الارستقراطية، كما يسميها الفرنسيون. فهم الأغنياء المترفون أكثر من غيرهم، وهم سكان الأبراج والخيام الكبيرة إذا سكن غيرهم الأكواخ ونحوها. وهم فرسان الميدان ولابسو الحرير والثياب الوثيرة، وهم أهل القهوة والشاي والدخان التي لا تتوفر لغيرهم عادة، وهم ذواقة الشعر وأناشيد الفخر والحماسة. وكانوا فخورين بأصولهم وهندامهم وطبقتهم الاجتماعية. ولكنهم مع ذلك لا يؤلفون طبقة متماسكة، بل قد تكون بينهم خصومات وحتى حروب. وهم على حذر من رجال الدين والمرابطين، يحترمونهم، ولكنهم يخافون نفوذهم لدى العامة، ولذلك كانوا، حتى في زمن الاحتلال الفرنسي، في أشد الخصام والحذر منهم. وقد أشرنا إلى العلاقة المتوترة بين آغا فرندة والمرابط. ومنذ الستينات أخذ الفرنسيون يعتمدون على رجال الدين بدل رجال السيف (المخازنية). وإلى 1835 كان أهل الدوائر والزمالة والبرجية مع المقاومة تحت لواء الأمير، ثم أخذوا يتخلون عنه وينضمون للفرنسيين ضده. ويضاف إليهم الكراغلة في كل من تلمسان ومستغانم، ثم بعض الطرق الصوفية مثل التجانية والطيبية[1].

ذكرنا هذه الخلفية لتعلم أن إسماعيل بن عودة المزاري مؤلف **(طلوع سعد السعود)**، كان من هذه الطبقة المخزنية، وكان والده وعمه من أعيانها

---

(1) بهذا الصدد انظر دراسة محمد غالم «مقاومة الأمير عبدالقادر» في (مجلة الدراسات التاريخية) عدد 8، ص 40 ـ 42.

وقوادها. فهو جواد من أهل السيف والحرب وليس من أهل العلم والقلم. فما هي حياته؟ إن ترجمته مجهولة إلى اليوم، ورغم أنه ترجم لنفسه في طلوع سعد السعود فإن الصفحات المعنية بذلك (538 ـ 545) قد بترت من الكتاب بفعل فاعل، حرصاً عليها أو خوفاً منها. وكل من تعرض له ولكتابه وجد فقط أن اسمه هو إسماعيل بن عودة المزاري، وأن والده محمد المزاري كان من كبار الزمالة والدوائر وكان آغا في آخر العهد العثماني وبداية العهد الفرنسي، وكان محمد (ابن عودة) المزاري قد حالف الأمير عبدالقادر فترة وولاه هذا على قومه، ولكن اتفاق 1835 لم يترك له المجال لمواصلة التحالف فانضم إلى عمه مصطفى بن إسماعيل وأصبحا حليفين للفرنسيين[1]. أما إسماعيل المزاري فقد تثقف على يد الأسرة الزيانية، ولا سيما محمد بن يوسف صاحب كتاب دليل الحيران. وعاش إلى أواخر القرن الماضي، أي بعد 1897، ولكن تاريخ وفاته غير معروف. وهذه العلاقة بينهما ـ المخزنية والعلم ـ ستتطور إلى دورها في الكتاب الذي نحن بصدده.

ونسبة الكتاب إليه ما تزال مشكلة بين الباحثين: هل الكتاب كله له أو جزء منه فقط أو ليس له فيه سوى الاسم؟ ويقال إن أول من أثار الضباب حول هذه النسبة هو الضابط مارسيل بودان حوالي 1924، وذلك حين تعرض إلى كتاب (الطلوع) ومؤلفه. وخلاصة رأيه أن المزاري كان من رجال المخزن وليس من رجال العلم، وليس له دور في الكتابة والبحث، وإنما استبدّ على بعض المؤلفين الحقيقيين أمثال شيخه محمد بن يوسف الزياني، مقابل ولاية القضاء وبعض المصالح الدينية. فالكتاب أصلاً من تأليف الزياني. ويدل على ذلك أن الزياني قد ترك آخر جزء في كتابه (دليل الحيران)

(1) في رسالة من يحيى بوعزيز (29 يونيو، 1989) أن محمد المزاري استمر في خدمة الفرنسيين إلى تقاعده. ثم ذهب إلى الحجاز وجاور بمكة، ثم رجع إلى الجزائر واستقر فترة بالعاصمة، ثم حل بسهل ملاتة حول وهران، وأخيراً استقر بهذه المدينة إلى وفاته سنة 1862. وقد ترجم له ابنه في الطلوع ترجمة واسعة وضمنها شجرة النسب العائلي.

معلقاً وذكر أنه سيتناول فيه الاحتلال الفرنسي (الدولة التاسعة). ونتج عن ذلك أن (الطلوع) قد احتوى هذه الدولة التاسعة (الاحتلال الفرنسي) وكذلك تاريخ الدوائر والزمالة وأهل المخزن. ويقرّ بودان بأن الجزء الأخير فقط (وهو المخزن) قد يكون من تأليف المزاري. وله أدلة على ذلك، من بينها أن مؤلف هذا الجزء ذكر أن ذلك هو المقصود بالذات «عين المراد» من كل التأليف. ومنها أن الحديث عن العهد الفرنسي أولى بالزياني الذي وعد بذلك في دليل الحيران منه بالمزاري. كما أن الأساليب اللغوية والظروف التاريخية تساعد على نسبة الطلوع في أغلبه إلى الزياني وليس إلى المزاري[1]. ولم نر من قارن أيضاً بين عمل أحمد ولد قاضي عن الدوائر والزمالة (وهو أيضاً منهم) وما جاء عنهم في كتاب (الطلوع).

يتألف الطلوع من خمسة مقاصد (وليس فصولاً)، تتشابه في ترتيبها مع ترتيب (دليل الحيران) للزياني، غير أن هذا استعمل الفصول بدل المقاصد. الأول في تأسيس مدينة وهران، والثاني والثالث في تراجم الرجال من العلماء والأولياء، والرابع وقد شمل 486 صفحة من أصل المخطوط الذي يحتوي على 582 صفحة، تناول فيه أخبار وهران والدول المتعاقبة عليها، وقد حشاه بمعلومات تاريخية منقولة عن غيره، كما سنذكر، أما الخامس الذي سماه «عين المراد» والذي لا يمثل سوى جزء ضئيل (حوالي 50 صفحة) من المخطوط الضخم، فهو عن تاريخ أهل المخزن وأعيانهم الذين تولوا حكم الناحية الغربية في عهود مختلفة. وبذلك يبدو الكتاب وكأنه خاص فعلاً بتاريخ وهران من أقدم العصور إلى وقت المؤلف، وظهر أن في الكتاب حشواً لا علاقة له بالموضوع كحديث المؤلف عن دول وملوك فرنسا وإسبانيا. فهل ذلك راجع إلى كون هاتين الدولتين استعمرتا وهران أو إلى كون الضباط الفرنسيين قد تدخلوا في خطة التأليف ووجهوا المؤلف إلى التوسع والاستطراد؟.

---

(1) ابن عودة المزاري (طلوع سعد السعود)، تحقيق يحيى بوعزيز، طبع دار الغرب الإسلامي، بيروت، جزآن، 1990.

إن مصادر (الطلوع) تساعد على ذلك. فقد اعتمد مؤلفه (أو مؤلفاه ـ مؤلفوه؟) على الكتب العربية والأجنبية. وأهم الكتب العربية المؤلفة حول الناحية هي مؤلفات أبي راس والحميري (مسلم بن عبدالقادر) والحسين خوجة، والشقراني والزياني (على فرض أن الكتاب ليس له)، ولعل ابن خلدون أيضاً. وبالإضافة إلى ذلك اعتمد الطلوع على مؤلفات تعرضت إلى حكام فرنسا وإسبانيا، وعلى تأليف (ايسترهازي) حول الحكم العثماني للناحية الغربية، وكذلك على (ما تنبري)[1]. فهل كان المزاري والزياني على دراية باللغة الفرنسية أو الإسبانية ليستعينا بها على تأليف عمل مثل الطلوع؟ أما حياة الزياني فلا تدل على ذلك، رغم أنه كان يعرف بعض الفرنسية، وأما حياة المزاري فهي ـ كما قلنا ـ مجهولة إلى الآن.

والعنوان الأصلي للكتاب هو (طلوع سعد السعود في أخبار وهران ومخزنها الأسود)، وأحياناً ترد عبارة جيشها مكان مخزنها. ولكن المحقق أو الناشر قد اختار الإضافة والإشهار للعنوان فأصبح (طلوع سعد السعود في أخبار وهران والجزائر وإسبانيا وفرنسا إلى أواخر القرن التاسع عشر). إن محتوى الكتاب يشمل كل ذلك فعلاً، ولكن المخطوط كان بعنوان مختصر ومركز على «عين المراد». وقد لاحظ الذين درسوا الطلوع أن صاحبه لم يكن مؤرخاً ناقداً أو معللاً دقيقاً للأحداث. وإنما كان يسردها بعد نقلها من مظانها دون تدخل. ورغم أن حياة الأمير عبدالقادر ومقاومته وتاريخ الدوائر والزمالة أصبح معروفاً، فإن الطلوع يقدم وجهة نظر خاصة حول ذلك كله، لأسباب منها أن المؤلف كان يعبر عن المواقف الصعبة التي اتخذها زعماء العهد الأول من الاحتلال. ومن الجيد أن يقارن الباحثون بين ما جاء في كتاب الطلوع وكتاب ولد قاضي عن الدوائر والزمالة أيضاً.

---

(1) محمد غالم، مرجع سابق، والدول التسع المشار إليها ـ وقد وردت أيضاً في كتاب الزياني ـ هي الأمويون، والعبيديون (الفاطميون) والمرابطون، والموحدون، والزيانيون، والمرينيون، والإسبان، والأتراك، والفرنسيون. وحين تحدث عن الأمير أثناء العهد الأخير كان الموقف منه مشابهاً لموقف الزياني، انظر ما سبق.

وقد لاحظ المحقق أن مستوى التأليف أيضاً ضعيف. فالمقاصد غير متوازنة في مادتها (وقد لاحظنا أن بعضها كان يشمل بضع صفحات، وبعضها يشمل المئات). وبالإضافة إلى الحشو والاستطراد والأخطاء التاريخية، هناك أيضاً الأخطاء اللغوية وضعف الأسلوب. أما مصادره فكثيرة، إذ بلغت حوالي الخمسين. ولكن الاعتماد عليها غير متوازن أيضاً. وقد جاءت فيه معلومة جديدة عن كفاح الأمير وطريقة انهزامه، خلافاً للرواية المتواترة حتى الآن. ومهما كان الأمر فإن تاريخ الانتهاء منه غير معروف، ويرجح الشيخ البوعبدلي أن يكون ذلك حوالي الستينات من القرن الماضي، ولكن وجود اسم الحاكم العام لويس تيرمان في آخر عهده 1890 يدل على أن الانتهاء منه كان أوائل التسعينات، رغم أن المكتوب لا يشمل العهد الفرنسي كله إلى نهاية التأليف. والغريب أن البوعبدلي يذهب إلى أن المزاري يتميز بالموضوعية والنزاهة ومحاولة تبرير تصرفات عشيرته وموقفهم من الأمير، لتداخل قبيلة بني عامر[1].

10 ـ في سنة 1912 ألف أحد المترجمين باسم يحيى/ ياسين (لأنه رمز إلى اسمه بحرف Y). كتاباً بعنوان **مازونة العاصمة القديمة للظهرة**. والمؤلف من مازونة، وكان مترجماً احتياطياً في الإدارة، ولعله كان يعمل في سلك القضاء. وظهر التأليف في سلسلة تسمى (الجزائر كما يتحدث عنها ويصفها أهلها). واعتمد المؤلف على ما قاله ابن خلدون من أن مازونة قد أسسها المغراويون (مغراوة) في القرن السادس الميلادي. وأنها لخصوبتها وأهمية موقعها قد تداول عليها الطامعون. ودخلت التاريخ في عدة مناسبات منها أحداث الظهرة الشهيرة، سواء في ثورة 1845 حين قاد بومعزة حملة ضد الفرنسيين أو المقتلة التي عرفها أولاد رياح (غار الفراشيش) في نفس السنة، على يد العقيد بيليسييه. وكانت مازونة مركز علم وتعليم أيضاً، ومحطة لأهل الأندلس الذين تركوا فيها بصماتهم الحضارية. وفي زمن المؤلف كانت

---

(1) البوعبدلي، رسالة منه إليّ بتاريخ 10 أكتوبر، 1979.

مازونة ما تزال جذابة كما كانت، ومركزاً للطرق الصوفية حيث تجد كل واحدة منها مكاناً للنشاط وجذب المريدين. كما كانت تحتوي على خمسة مساجد، ومدرسة قديمة (سنة 1850 افتتح الفرنسيون المدرسة الرسمية هناك، ثم حولوها إلى تلمسان)، ومكتبة هامة.

إن هذا التعريف السريع بمدينة مازونة ليس تاريخاً بمعنى الكلمة، ولكنه ضم معلومات تاريخية. وكان المؤلف قد نشر بعض المقالات في جريدة (الأخبار) عن مازونة ثم جمعها ونشرها في هذا الكتيب الذي يعتبر من المؤلفات الاجتماعية، إذ يضم أيضاً معلومات عن التقاليد الشعبية، وبعض الصور[1].

11 ـ **تقييد كتبه عبدالقادر** بن قارة سليمان حول عائلته. وكان عبدالقادر هذا قايداً، والقيادة وظيفة إدارية رسمية، غير أنها أصبحت خالية من النفوذ حين كتابة التقييد (1908). وقد سجل عبدالقادر هذا بعض تواريخ أفراد عائلته وتوليهم القيادة للفرنسيين بل وقبل الفرنسيين أيضاً. فالعائلة عريقة في الوظائف المخزنية، حسب التقييد. فقد تولى أبوه سبع سنوات. وكان زمان ولايته يدعى «عام الشر»، ومع ذلك كان يواسي الناس ويخرج لتفقد الأمن. ومن هذه العائلة من مات مقتولاً (كذا) أي شهيداً، أثناء الاحتلال الفرنسي للجزائر سنة 1830. ومنهم محمد بن قارة سليمان الذي شارك الأمير في المقاومة. ولم يذكر التقييد أنه تولى وظائف للفرنسيين بعد هزيمة الأمير. وإنما قال إنه أدى فريضة الحج سنة 1313 عندما بلغ 89 سنة من عمره. وقد أدركته الوفاة قبل استكمال الحج. وبقي أولاده مشتغلين بالتجارة. ويبدو من التقييد أن القايد عبدالقادر هو ابن محمد بن قارة سليمان[2].

---

(1) (مازونة العاصمة القديمة للظهرة)، المطبعة الجزائرية، 1912، 50 صفحة. مراجعة ل. بوفا في (مجلة العالم الإسلامي)، مارس 1913، 331 ـ 332.

(2) أوغست كور «الاحتلال المغربي لتلمسان» في (المجلة الإفريقية)، 1908، ص 65.

12 ـ **تقاييد بعض حذاق المؤرخين**، لمؤلف مجهول. ويضم عدة صفحات مكتوبة بخط واضح، قليل الأخطاء، وهو يؤرخ لأهل الجزائر عموماً منذ أقدم العصور، خصوصاً الناحية الغربية. والمؤلف يطعن في العرب والمسلمين، وفي زعماء المقاومة، وهو يبرر الاحتلال الفرنسي. وينتهي بعهد السبعينات من القرن الماضي إذ جاء ذكر ذلك في آخر المخطوط. وقد يكون هذا التقييد من عمل بعض المستعربين أو من بعض الجزائريين الذين كلفوا بذلك تحت ظروف خاصة.

وبداية التقييد: «اعلم أن أول الأمم التي استقرت بالمواطن الجزائرية هم الفولان المتوطنون اليوم في سنيقال والسودان. . .» أما آخره فهو «وبالجملة فمن حين استلاء (كذا) الفرنسيس على البلاد ثبتت العافية للمسلمين، ولأجلها يرجى منهم التقدم في ميادين التمدن والخيرات النافعة». وليس لهذا التقييد تاريخ الانتهاء[1].

تواريخ محلية (الجنوب)

نعنى بالجنوب عدا الولايات الشمالية الثلاث المعروفة أثناء الاحتلال الفرنسي. ويشمل ذلك المناطق الممتدة من بشار إلى سوف، ومن الأغواط إلى الهقار. ولا شك أن لعلماء هذه الأماكن تواريخ محلية، كبيرة أو صغيرة، خلال المرحلة التي ندرسها. وقد ورد بعضها في مؤلفات فرنسية أو سمعنا به، ولكن هناك تواريخ وتراجم وأنساب لم يعرفها إلا أصحابها أو القلائل من أقاربهم، وهي ما تزال مخبأة في المكتبات الخاصة، وربما تلف بعضها بعوامل الزمن واختلاف الأجيال والنهب ونحو ذلك. وسنذكر هنا ما تمكنا من معرفته بالوسائل المذكورة، تاركين لغيرنا استكمال ما بدأناه، ولعل أصحاب تلك التآليف أو ورثتهم يشفقون عليها فيعرفون بها وينشرونها حفظاً لها من التلف وتخليداً لذكر مؤلفيها وإفادة الناس بها.

---

(1) من مجموع أعاره لي محمد بن عبدالكريم الزموري.

وإليك بعض ما علمنا منها:

1 ـ في أوائل الثمانينات من القرن الماضي ألف الشيخ محمد بن يوسف أطفيش تاريخاً لبني ميزاب سماه **الرسالة الشافية**. وقد طبعت في وقتها على الحجر، ثم أعيد طبعها أوائل هذا القرن. وكان الشيخ أطفيش أعلم علماء ميزاب في وقته، وكان الفرنسيون قد اتفقوا مع أهل ميزاب على نصب الحماية سنة 1853، مع الإبقاء على مصالح أهل ميزاب وتقاليدهم وممارسة شعائرهم وتجاربهم. ولكن مع فاتح 1880 كانت النوايا الفرنسية تتغير نحو الصحراء عموماً، سيما بعد حوادث السبعينات ونشاط بوشوشة والمدقانات، فطلب ايميل ماسكري[1]، وهو مستشرق فرنسي اهتم بمدن ميزاب ولهجتها وتاريخها، من الشيخ أطفيش أن يكتب له خلاصة لتاريخ بني ميزاب تتضمن أنسابهم وأصولهم وعقائدهم وتواريخهم ورجالهم. فكتب الشيخ الرسالة الشافية. واعتقد أنه أجاب فيها بما لا يضر بالإسلام والمسلمين، وكأنه يريد أن يقول إنه كان يعرف أن الفرنسيين قد يتخذون من عمله ذريعة للإساءة إلى بني وطنه، فلم يكتب لهم إلا ما رآه نافعاً غير ضار بالمسلمين.

وقد قيل عن الرسالة الشافية[2] إنها أول عمل يطبع حول تاريخ بني ميزاب وحدهم، لأن التواريخ السابقة كانت تدمجهم ضمن الحديث عن الإباضية. ولكن ثقافة الشيخ أطفيش الفقهية طغت على شخصيته كمؤرخ، فلم يكتب «تاريخاً» وإنما كتب أخباراً عامة ومعلومات لا تؤرخ فعلاً لإنشاء المدن الميزابية، ولا تذكر أصول المؤسسات الاجتماعية والدينية، ولا النظم السياسية، وطريقة توارث الأيمة. ويذهب من درس الرسالة الشافية إلى أنها تبقى مع ذلك مصدراً هاماً لتاريخ بني ميزاب، أمام انعدام المصادر الأخرى،

---

(1) كان ماسكري قد كتب أطروحته عن تشكيل المدن عند أهل الحضر في الجزائر، وقد ظهرت بباريس 1886. وكان قد ترجم جزئياً تاريخ أبي زكريا يحيى الوارجلاني، الجزائر 1878. انظر عن نشاطه السياسي والفكري فصل الاستشراق.

(2) الرسالة الشافية، ط. الجزائر 1299/ 1880، وط. 2 الجزائر، 1326/ 1908، وهي في 191 صفحة.

سيما المطبوعة، ذلك أن أطفيش قدم فيها معلومات عن العلاقات القديمة بين ميزاب والبصرة وتيهرت، وذكر فيها أصول قبائل بني ميزاب، وقائمة هامة بعلماء المذهب الأباضي، إلى حدود القرن العاشر الهجري، كما ذكر الأسانيد الفقهية. ومن جهة أخرى تضم الرسالة الشافية نقاطاً حول علم الاجتماع في العالم الإسلامي. وقد دافع المؤلف عن وضع الإباضية المعتدلين، ورفض العبارة الشائعة وهي أنهم خوارج، دون معرفة موقفهم بالضبط بعد معركة صفين.

وبناء على دراسة السيد كوبيرلي للرسالة الشافية نفهم أن الرسالة تضم خمسة عشر فصلاً، وبعد أن لخص عناوين بعض الفصول، قال إن الفصل الثاني جدير بالترجمة في نظره، وقد قام فعلاً بذلك، لأنه فصل يتعلق بأجداد بني ميزاب، وهذا الفصل أقرب إلى الأنساب منه إلى التاريخ المعروف. وخص الفصل الثالث بالحديث عن عدم إمكانية رؤية الله عند الإباضية، وعن موقفهم من الخليفتين: عثمان وعلي، وهي مسائل مذهبية. أما الفصل الرابع عشر فقد ذكر فيه العلماء من القرن الأول الهجري إلى العاشر، كما سبق[1].

2 ـ ويذهب محمد علي دبوز إلى أن الشيخ أطفيش قد كتب تاريخاً آخر لبني ميزاب توسع فيه أكثر من الرسالة الشافية، ولكنه لم يطبع، وأشار إلى أن نسخة منه كانت موجودة عند إبراهيم بن نوح امتياز في بني يسقن. ولم يذكر دبوز النواحي التي توسع فيها الكتاب الجديد أو الإضافات. ولعل هذه النسخة الجديدة تكون أحق بالطبع والنشر ما دام المؤلف قد أشار في الأولى إلى أنه ألفها بطلب من شخص أجنبي، وأنه قد يكون محرجاً من ذكر كل شيء للفرنسيين عندئذ.

3 ـ وبعد حوالي ثلاثين سنة ألف إبراهيم العوامر، أحد قضاة سوف وفقهاء وأدباء جيله، تاريخاً للمنطقة بطلب من أحد الفرنسيين أيضاً. ولم

(1) بيير كوبيرلي «محمد أطفيش ورسالته» في (مجلة معهد آداب اللغة العربية) IBLA، 1972، انظر محمد علي دبوز، نهضة الجزائر، 1/318.

يذكر العوامر اسم الشخص الذي طلب منه ذلك، ولكنه عبر عنه «بولاة الأمور»، وهي إشارة إلى قيادة المكتب العربي التي كان على رأسها في أول هذا القرن الضابط كوفيه. ونحن نرجح أن يكون هذا هو الذي طلب منه الكتابة في الموضوع. وقد نشر كوفيه بعد انتهاء مهمته، تاريخاً واسعاً لسوف من وجهة نظره، وضمنه أموراً كثيرة نجدها في كتاب العوامر.

ومهما كان الأمر فإن عنوان الكتاب الذي نحن بصدده هو **الصروف في تاريخ سوف**. وقد ألفه صاحبه، حسب بعض النسخ سنة 1331 (1913). وتقول بعض المصادر إنه كتب أيضاً نسخة أخرى بدأها سنة 1916، وهي تكاد تكون كالأولى، غير أن التنقيحات التي أضافها جعلت الكتاب يتوسع ليشمل نواحي أخرى غير سوف، كالحديث عن أجزاء من الصحراء ذات الصلة بوادي سوف[1].

ونظام كتاب الصروف يشبه نظام الكنانيش والمذكرات. فهو بدون فصول ولا أبواب، وإنما يشمل الأحداث والعناوين المستقلة، وكلما انتهى من تغطية الحدث أو الموضوع انتقل إلى آخر، وهكذا. فالكتاب عبارة عن «مسائل» وحوادث متفرقة وليس تاريخاً مترابطاً. وقد اعترف المؤلف نفسه بذلك حين كتب «وبعد: فهذه نبذة لطيفة ومسائل شريفة، في بيان أحوال الصحراء وسوف، وما اشتملت عليه من الحوادث والصروف».

ويمكننا تقسيم كتاب الصروف إلى قسمين متميزين، الأول في المسائل والنبذ التاريخية، والثاني في الأنساب، والأول أكبر حجماً من الثاني. ويمكننا أيضاً تقسيم القسم التاريخي إلى وحدات: مسائل عامة في الجغرافية وصفة المنطقة ونباتها وحيوانها وعمرانها، وهذا يشمل أيضاً الأغواط وبسكرة وغرداية وتقرت وورقلة. ومسائل تاريخية بعيدة عن سوف مثل الأمم والشعوب القديمة السابقة للفتح الإسلامي والعربي - كالكنعانيين والرومان والوندال والروم - ثم الفتح نفسه وبداية استقرار الفاتحين. ومسائل تتعلق

(1) إبراهيم العوامر (الصروف في تاريخ الصحراء وسوف) ط. تونس، 1977، المقدمة.

بهجرة بني هلال وبني سليم، ولا سيما هجرة قبيلة طرود وعدوان، والوقائع التي جرت في عهدهم سواء مع الزناتيين أو الشابية أو بايات تونس وعلاقاتهم مع النواحي المجاورة كالزيبان. ثم مسائل وأحداث جرت في النصف الأول من القرن التاسع عشر كالمناوشات والغارات من أجل العيش وتأمين الأمن والحدود، وتحركات قبائل سوف، وبناء بعض القرى. وأخيراً مسائل تخص العلاقات مع الفرنسيين منذ احتلال سوف سنة 1854 إلى أحداث السبعينات، مع نهاية مقاومة بوشوشة تقريباً (1874)، وبداية حكم الفرنسيين لسوف بطريقة مباثرة. أما القسم الثاني (الأنساب) فمكانه فقرة الأنساب من هذا الفصل[1].

وقد اعتمد إبراهيم العوامر على مصادر عديدة، بلغت حوالي العشرين. بعض هذه المصادر قديمة مثل ابن خلدون، وبعضها متوسط القدم مثل المؤنس وتاريخ الدولتين، وبعضها ذو صلة وطيدة بتاريخ سوف مثل تاريخ العدواني ومخدرة الشيخ العروسي، ولكن هناك مصادر أخرى تبدو بعيدة مثل عجائب المخلوقات للقزويني. ولا ندري ما علاقة النخبة الأزهرية وتذكرة الأنطاكي بالموضوع، ولكنهما مع ذلك مذكورتان من بين المراجع. ويبدو أن المخدرة وكناش الشيخ العروسي كانتا من المراجع الهامة، ولكننا لا نعرف اليوم ما فيهما حول سوف. فالشيخ العروسي (المقصود به مقدم الزاوية التجانية بقمار آخر القرن الماضي وأوائل هذا القرن) كان متعلماً وسياسياً في وقت حساس، ولا شك أن له معلومات ومخطوطات ووثائق تمكنه من الكتابة عن أمور لا يعرفها كل المتعلمين عندئذ. كما كان على صلة بالإدارة الفرنسية وقبائل التوارق وغيرهم. وقد اعتمد العوامر على الرواية الشفوية وأقوال القدماء، وهو مرجع ضروري عند انعدام الوثائق المكتوبة، ولكنه مرجع قد يكون غير مأمون العاقبة، لأن الرواية تحتاج إلى شروط كثيرة لمعرفة صحة الخبر. ونلاحظ أن العوامر قد اعتمد كثيراً على تاريخ العدواني

(1) انظر سابقاً.

دون ذكر النسخة أو النسخ التي كان يأخذ عنها. وكان كتاب العدواني معروفاً للفرنسيين لأنهم ترجموه منذ 1867[1].

وكان العوامر في الثلاثينات من عمره عندما ألف (الصروف) ـ فقد ولد سنة 1881، سنة احتلال تونس ـ وعاش في عهد أربعة حكام عامين بارزين في تاريخ الجزائر، لويس تيرمان وجول كامبون وشارل جونار وشارل ليتو. وقد كان لكل واحد منهم صفة تميزه في حكمه، ومما يذكر أن تيرمان كان أول حاكم فرنسي يزور سوف إذ دخلها في عربة حملته إليها من تقرت. وفي عهد ليتو ألف العوامر كتابه. ونظراً لطموحه وشبابه وتعلمه طلبوا منه كتابة الصروف. ولعله فعل ذلك طمعاً في الوظيف أو تفادياً لغضب الإدارة. فقد درس في موطنه ثم في تونس بالزيتونة، وتتلمذ على مشائخ متنورين أمثال محمد النخلي ومحمد الخضر حسين. وكانت تونس أيام رحلته في طلب العلم تشهد حركة نشيطة في الثقافة والسياسة. ولا شك أنه ظل على صلة بها حتى بعد رجوعه إلى وادي سوف. وقد كانت فترة طفولته وشبابه تشهد أيضاً قمة انتشار الطرق الصوفية واعتماد السلطة الفرنسية على بعضها، ويا ويح من قاطع هذه الطرق أو انضم إلى بعض وخاصم الأخرى.

ويروى من ترجم له أن الشيخ العوامر رأى من الحكمة إرضاء جميع الطرق الصوفية والاستفادة من الجميع وذلك بالانضمام إليها في نفس الوقت[2] ـ رغم أن التجانية تمنع أتباعها من الانخراط في الطرق الأخرى ـ ولا ندري كيف وفق الشيخ العوامر بين كل هذه الطرق المتنافسة والمتناقضة أحياناً. وقد كان بعض العلماء والمتعلمين وحتى الحكام يفعلون ذلك أيضاً منذ القديم. ولعل ما يشفع للعوامر أن أبويه كانا ينتميان لطريقتين أيضاً، فالأب تجاني والأم قادرية، وكانت الرحمانية نشيطة أيضاً في سوف على

(1) وقد حققناه ونشرناه سنة 1996، في دار الغرب الإسلامي، بيروت.

(2) وكذلك كان يفعل بعض الحكام عندئذ، مثل سلاطين المغرب. واشتهر عدد من العلماء أوائل هذا القرن، مثل القاضي شعيب في تلمسان، وابن الحفاف وابن سماية في العاصمة، بالدخول في عدة طرق. انظر فصل الطرق الصوفية.

عهده فانضم إليها وألف رسالة في أحد أعيانها[1]. ومن نال رضى الطرق الصوفية وداهن السلطات الفرنسية، حاز قصب السبق في الأمور الدنيوية، أو كما تقول العامة: نال الدنيا والآخرة.

3 ـ **تاريخ توات،** عالجه عدد من مؤلفي الناحية في كتبهم وتقاييدهم، ولكننا لم نعرف من ذلك إلا القليل. ومنه القول البسيط في أخبار تمنطيط لابن بابا حيدة الذي لا نعرف عصره بالضبط. وهو عمل في التاريخ والأنساب[2]. وقد اعتمد أحد الفرنسيين، اسمه وتين، على عدة مؤلفات تواتية حين نشر دراسته عن الناحية سنة 1905. وهي دراسة عن (أصول سكان توات، طبقاً للتقاليد المحفوظة)، وتناول أيضاً العادات والتواريخ وطبقات المجتمع. وقسم المنطقة إلى نواح تبدأ بالسبع وتنتهي بتاوريرت، وتشمل قصور (قرى) تبلكوزة وعين صالح. وتشمل بوده، وتمنطيط، وبوفادي، وفونوعيل، وتامسيط، وزاوية كونته، وانزقمير، وصالي، وانزقلوف، ورقان. وتحدث عن قصة المغيلي واليهود، وعن الأنساب. ونقل عن الكتب القديمة من حلّ بالقصور المذكورة، وتعرض لذكر الزوايا والطرق الصوفية، ولا سيما الطيبية والشيخية.

وإن ما يهمنا من ذلك كله هنا، هو أن (وتين) قد اعتمد في دراسته على عدة مراجع محلية، بالإضافة إلى رسالة ابن بابا حيدة. ومن ذلك (مزيل الخفاء عن نواب (؟) بعض الشرفاء) الذي نسبه إلى سيدي عبدالكريم بن أحمد بابا حيدة. وواضح أن كتاب مزيل الخفاء يتحدث عن الأشراف الذين

(1) انظر النبذة التي كتبها عن حياته حسني الهاشمي (الصروف)، ص 11 ـ 14، وانظر عن حياة الشيخ العوامر في القضاء فصل السلك الديني والقضائي.

(2) نشره فرج محمود فرج ضمن رسالته لدكتوراه الحلقة الثالثة، سنة 1980 (؟). وهو عمل قام به تحت إشرافنا. وقد ترجمه وتين L. WATIN، سنة 1905، ونشره في المجلة الجغرافية للجزائر وشمال افريقية SGAAN، 1905، ص 224 ـ 242 عن نسخة قال إنها غير جيدة. ولم نكن قد اطلعنا على ذلك عند إشرافنا على عمل فرج محمود فرج المذكور.

جاؤوا من بوسمغون، فهم أدارسة حسب دعواه. وذكر منهم أولاد علي بن موسى وأولاد سيدي بوحي. كما ذكر (وتين) كتاباً آخر سماه (تذكرة المبادي في خبر المعاش والمعاد) ونسبه إلى سيدي محمد عبد الكريم بن أحمد. فهل هو نفس مؤلف مزيل الخفاء؟ إننا لا نستطيع القول بذلك أو بغيره ما دمنا لم نطلع نحن على العملين، ولم نقرأ لغير (وتين) وصفاً للكتابين. ومهما كان الأمر فإن (تذكرة المبادي) تضم مجموعة من التراجم لعلماء تمنطيط، وكان المؤلف مطلعاً على وثائق هامة في الناحية. وإذا صح أن موضوع الكتابين في الأنساب فإن مكانهما حينئذ سيكون فقرة الأنساب من هذا الفصل[1].

4 ـ **منطقة توات**، دراسة لعبد الرحمن سلكة، ونعرف عنه أنه كان كاتباً (خوجة) في مركز توات سنة 1913. ويبدو أنه من أولئك الجزائريين الذين تعلموا في إحدى المدارس الفرنسية الرسمية الثلاث، ووجدوا عملاً لهم كأعوان للضباط الفرنسيين في المناطق النائية. ومهما كان أمره فقد اهتم بتاريخ ناحية توات وجمع معلومات عنها ونشرها في دراسة سنة 1922. فهل قام بذلك بطلب من الضباط الفرنسيين أيضاً على عادتهم مع المتعلمين الجزائريين؟ إننا نرجح ذلك، ولكنه قد يكون اهتم بذلك حباً في المعرفة والفضول العلمي.

أما منهج الدراسة فيوحي بأن الفرنسيين كانوا وراء إعدادها، لأنهم عادة يضعون المخطط هكذا: أصول السكان (وهم حريصون على ذلك أشد الحرص) وطبقاتهم وصناعاتهم وتجارتهم ونظام الزراعة عندهم وأخبار علمائهم، وقصورهم (قراهم) وأنسابهم. وقد ختم السيد سلكه دراسته بقوله إنه كان يهدف إلى التعريف بالحالة العقلية لأهل توات. ومما يوحي أيضاً بأصابع الفرنسيين في هذه الدراسة قول السيد سلكه: إنه يريد المساهمة في فكرة «عزيزة علينا»، وهي مساعدة وتشجيع الحراثين، وهم الزنوج والعبيد

(1) فرج محمود فرج، مرجع سابق، والدراسة تمتد من ص 209 إلى ص 246. انظر سابقاً. انظر فقرة الأنساب عن التواريخ الموريطانية، وترجمة حياة إسماعيل حامد في فصل الترجمة لمعرفة المزيد عن بعض هذه المؤلفات.

«قبل أية طبقة أخرى» في توات. فهذه العبارات كانت فعلاً عزيزة على الفرنسيين، لأنهم كانوا يفتنون المجتمع ويخلقون بين فئاته النعرات العرقية والدينية والطبقية، كلما وجدوا إلى ذلك سبيلاً. وقد يكون سلكة سار مسارهم، فهو لا يدرس دراسة محايدة، بل دراسة موجهة. وقد عالج أيضاً العلاقات بين علماء الجزائر وعلماء توات، وذكر المغيلي وسعيد قدورة وأحمد بن يوسف الملياني وأضرابهم. وقد حظى تاريخ توات أيضاً بجزء هام من هذه الدراسة[1].

5 ـ **التِّبْرُ المسبوك**، عرف عن الشيخ محمد السائح أنه أديب وشاعر وراوية أخبار ونكت. وكان معاصراً لأديب تونس العربي الكبادي، ولعله عرفه أيام دراسته في الزيتونة، وتردده على مكتباتها. وربما كان السائح من أولاد السائح القاطنين في الطيبات، نواحي تقرت؛ ويهمنا منه أنه هو مؤلف (التبر المسبوك)، وهو كتاب في تاريخ الزاوية التجانية بتماسين، ومن ثمة تراجم رجالها وتاريخ الطريقة التجانية نفسها، ونشاطها في الجنوب الشرقي من البلاد. وقيل إن أوراق (التبر المسبوك) مفرقة بين أبناء الشيخ الذين قد يكونون باعوا بعض آثاره إلى علماء ميزاب. ولعل نسخة من هذا التأليف موجودة في مكتبة الزاوية التجانية بتماسين أو قمار. وقد توفي الشيخ السائح في تاغزوت ودفن بزاويتها التجانية[2].

6 ـ **تاريخ قبائل الأزجر** (الهقار) وهو تقييد كتبه الشيخ إبراهيم ولد سيدي وبعث به إلى الشيخ محمد العيد التجاني. وقد أشار إلى ذلك هنري دوفيرييه في كتابه (اكتشاف الصحراء) سنة 1860[3].

---

(1) عبدالرحمن سلكة «دراسة عن منطقة توات» في (المجلة الجغرافية للجزائر وشمال افريقية)، SGAAN 1922، ص 522 ـ 555. وقد ذكرنا أن الدراسة مكتوبة بالفرنسية سنة 1913، ولا نظن أنها مترجمة عن العربية.

(2) عبدالباقي مفتاح (أضواء)، انظر أيضاً إبراهيم العوامر (الصروف)، مرجع سابق، ص 32.

(3) انظر فقرة الأنساب وفصل الطرق الصوفية.

7 ـ **مخدرة الشيخ العروسي** (انظر سابقاً).

8 ـ **تاريخ الزعاطشة**، حدثني عنه أحد المتعلمين بالعاصمة (الشيخ ابن زكري؟) خلال السبعينات، ونسبه إلى مؤلف من المنطقة، لعله هو الطاهر عامر. وقد تركت ذلك في أوراقي بالجزائر. وقد بحثت عن المخطوط في عدة مناسبات، ولعل نسخة منه في مكتبة الشيخين عبدالمجيد حبه أو عبدالكريم التواتي.

تاريخ الجزائر عموماً

نقصد بالتاريخ في هذه الفقرة ما تناول الجزائر عموماً دون جزء منها. فالمؤرخ في هذه الحالة يكتب عن الأحداث والأشخاص الذين شاركوا في صنع التاريخ للقطر كله. وسواء أكان هذا التاريخ قديماً أو حديثاً، شاملاً لكل العهود أو مقتصراً على فترة بعينها، فإن ذلك لا يهم هنا. حقيقة أن بعض المؤلفين قد تغلبت عليهم عاطفة خاصة أو اهتمام بجزء دون جزء من الوطن، ولكن الموضوع العام هو الذي يعنينا هنا. وسنرى مثلاً أن المشرفي يغلب عليه الاهتمام بالنواحي الغربية بحكم أنه لم يعش ولم يعرف، ربما، ما جرى في شرق البلاد ونواحيها الأخرى، وكذلك سنرى أن محمد بن عبدالقادر في تحفة الزائر سيغلب ترجمة والده سيما في الجزء الثاني، على أحداث الجزائر العامة وسيكون موضع تركيزه على غرب البلاد بحكم الأحداث التي جرت هناك في عهد المقاومة الأولى. وسنرى أن مبارك الميلي قد انتهى بتاريخه مع العهد العثماني. ومع ذلك فإننا سنعتبر هؤلاء جميعاً مؤرخين للجزائر عامة.

1 ـ **كتاب المرآة**: تأليف حمدان بن عثمان خوجة. ويسمى أيضاً لمحة تاريخية عن إيالة الجزائر. وكان تأليفه سنة 1833، فهو من أوائل الكتب التي صدرت بعد الاحتلال وتناولت أحداثه وحكمت عليه بالفشل من البداية واستنكرت فظائعه وبذرت البذور الوطنية وبشرت بالتضامن الإسلامي للتحرر من الاستعمار.

وحياة حمدان خوجة أصبحت معلومة بعد أن ظلت مجهولة طيلة فترة الاحتلال. فقد خصه محمد بن عبدالكريم بدراسة شاملة، وترجم بعض آثاره، ومنها المرآة، وحقق كتابه إتحاف المنصفين[1]. وتناوله العربي الزبيري حين ترجم المرآة أيضاً وحين قدم لترجمة مذكرة خوجة إلى اللجنة الافريقية[2]. ودرسه عبدالجليل التميمي في كتابه بحوث ووثائق مغربية[3]. كما تعرضنا إلى بعض أفكار خوجة في القومية والحضارة الإسلامية ونضاله السياسي في كتابنا الحركة الوطنية. أما علي مصطفى المصراتي فقد درس العلاقة بين حمدان خوجة ومعاصره الليبي حسونة دغيز الذي قام بترجمة المرآة من العربية إلى الفرنسية[4].

وقد أثبتت هذه المصادر وغيرها أن حمدان خوجة كان رجلاً غير عادي، وأنه قام بدور إيجابي في سبيل تحرير وطنه من الاحتلال، وهو دور كان رائداً في العمل السياسي الذي لم تعرفه الجزائر إلا بعد حوالي قرن من الاحتلال. ولو وجد خوجة نخبة واعية مثله لكان مصير الجزائر غير الذي عرفته. ولا نريد الآن أن نفصل أو حتى نلخص سيرة حمدان خوجة وإنما نريد أن نذكر اهتمامه بالتاريخ ومكانة كتابه في مدرسة التاريخ التي نحن بصددها. لقد كان رجلاً عارفاً باللغات والشعوب والتطورات السياسية والاقتصادية والفكرية التي طرأت على أوروبا منذ الثورة الفرنسية. وليس

---

(1) انظر (حمدان بن عثمان خوجة)، بيروت 1972. وقد جاء في آخره بمذكرة خوجة أيضاً. وفي حوالي 1968 نشر ابن عبدالكريم أيضاً كتاب (إتحاف المنصفين) بعد أن حققه. ولعل أول من ترجم لخوجة أوائل هذا القرن هو عمر راسم، ولكن ترجمته لم تنشر.

(2) انظر ترجمة الزبيري لكتاب المرآة، ط. 2. وقد نشر ترجمة مذكرة خوجة ضمن مذكرات أحمد باي، وبوضربة، سنة 1972.

(3) عبدالجليل التميمي (بحوث ووثائق مغربية)، تونس، 1972.

(4) نقصد كتاب علي مصطفى المصراتي (مؤرخو ليبيا) إذ فيه فصل عن تعاون خوجة ودغيز في فرنسا من أجل القضية الجزائرية.

ذلك عن طريق السماع وإنما كان عن طريق المشاهدة والمعايشة. وكان يقارن ما كانت عليه بلاده الإسلامية (منها الجزائر) وبين ما أصبحت عليه أوروبا. ولكننا لا نعرف أنه كتب أو عبر عن آرائه في ذلك قبل 1830. كان يتولى التجارة مع الأوروبيين ومع الشرقيين، وكان يسافر لزيارة عاصمة الدولة العثمانية وأقاليم هذه الدولة، وكذلك لزيارة أوروبا الغربية والشرقية. وكان لخاله دور في تسيير شؤون الدولة. وربما كان حمدان غير راض بما كان عليه حال الدايات ابتداء من مصطفى باشا في أول القرن، وكان بحكم تعاطيه التجارة ناقماً على نفوذ بعض العائلات اليهودية لدى رجال الدولة، وكان لهذه العائلات، مثل بكري، نفوذ في أوروبا واحتكار للأسواق الجزائرية باتفاق مع الدايات، ولكن حمدان وربما غيره أيضاً من أحفاد العثمانيين في الجزائر، كانوا ناقمين على الوضع ويتمنون تغيير الأحوال.

وكان هذا الموقف من السلطة عندئذ هو الذي جعل حمدان يظن خيراً في الحملة الفرنسية ويصدق وعود قادتها بأنهم إنما غزوا الجزائر «لتحريرها» من استبداد الداي والأتراك. ولعل ذلك هو ما جعله يتعامل مع بورمون. وكان أحد أبنائه (وهو حسن) هو الذي شارك في وفد المفاوضة مع القائد الفرنسي حول مصير البلاد ومصير الداي. ولا ندري كيف وأين تعلم ابنه هذه اللغة الفرنسية حتى أصبح من المتفاوضين بها. ولكن بورمون لم يبق في الجزائر إلا حوالي شهر ثم عزل وحل محله كلوزيل، فقلب الوعود وجاء بفكرة الاحتلال الدائم والاستيطان، ثم خلفه روفيقو فكان أسوأ من سابقه في توظيف الوسائل البوليسية للقضاء على أعيان البلاد ومنهم خوجة. وبعد أن ظن خوجة أن عهداً جديداً قد أتى مع بيرتزين (القائد الجديد) إذا به يفاجأ برجوع غريمه كلوزيل إلى الحكم (1835). فتأكد خوجة أن صوته قد انقطع وأن عودته إلى الجزائر من فرنسا أصبحت مستحيلة وحيل بينه وبين شعبه. فاختار اللجوء إلى اسطانبول.

ومن هناك ظل يحرض السلطان (محمود ثم عبدالمجيد) على نصرة الجزائر ويترجم لهما الوثائق والرسائل التي ترد إليه من أعيان البلاد ولا سيما

من الأمير ومن أحمد باي. ولم تعترف الدولة العثمانية بالسيادة الفرنسية على الجزائر إلا سنة 1847 وهي السنة التي هزم فيها الأمير، ويبدو أن خوجة قد توفي عندئذ إذ يغلب على الظن أن الوفاة أدركته حوالي 1845. وقد تابع أولاده، علي رضا وحسن، سيرة والدهما أيضاً. فقد تولى حسن دفتر دار إيالة طرابلس خلال الخمسينات، ومن هناك كانت عينه على الجزائر. ثم تولى علي رضا حكم إيالة طرابلس باسم السلطان في السبعينات، وهو الذي كتب أيضاً كتاباً يذكرنا بكتاب والده، سماه (مرآة الجزائر). وقد اطلعنا على النسخة التركية لهذا الكتاب فوجدناها من حيث المنهج والمحتوى شبيهة بالمرآة، مع اختلاف طبعاً[1]. ولكن الأصل العربي لهذا الكتاب مفقود كما فقد الأصل العربي لمرآة حمدان.

كل الدلائل تدل على أن حمدان خوجة ألف كتابه (المرآة) بالعربية في فرنسا خلال فترة قصيرة[2]، وذلك حين أعلنت الحكومة الفرنسية، بإلحاح من العرائض التي قدمها الأعيان، ومنهم خوجة نفسه، عن إرسال لجنة تحقيق. فكان غرض خوجة من كتابه أن يقدم إلى اللجنة كتاباً يضم معارف ووثائق وإحصاءات عن الجزائر قبل أن تتوجه إليها، لأنه كان يعرف أن هذه اللجنة ـ التي ظن فيها العدل والخير ـ ستواجه أكداساً من الوثائق والبيانات من الأوروبيين أنصار الاستعمار والاستيطان سواء كانوا إداريين أو عسكريين أو مواطنين عاديين[3]. وكان خوجة يأمل أن اللجنة ستحكم بعد التحقيق

(1) صورنا منه نسخة أثناء زيارتنا لاسطانبول سنة 1971، وهو كتاب مطبوع ومترجم عن العربية. وبحثنا عن الأصل العربي فلم نعثر عليه، وأخبرنا أكثر من واحد أنهم بحثوا مثلنا وحصلوا على نفس النتيجة.

(2) انظر الحجج التي اعتمد عليها محمد بن عبد الكريم في كتابه عن حمدان خوجة، مرجع سابق. ونضيف إليها هنا أننا وجدنا بيليسييه، قنصل فرنسا في طرابلس في الخمسينات ينقم على حسن بن حمدان خوجة لأنه كان يوزع النسخ من كتاب والده بالعربية. والغالب أن نُسَخَ المرآة بالعربية موجودة في ليبيا وفرنسا واسطانبول.

(3) عن هذه اللجنة انظر كتابنا (محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث ـ بداية الاحتلال) ط. 3، 1982.

والاطلاع على كتابه الذي كتبه من موقع الخبير بالأوضاع والممثل لأهل بلاده، بجلاء الجيش الفرنسي ووقف الاستيطان ووضع حد لمصادرة الأوقاف وتغيير المعالم، وسلوك سياسة جديدة تقوم على الاعتراف بدولة يحكمها جزائري وترتبط مع فرنسا بعلاقات تجارية ممتازة. ولكن حلمه تحطم عندما حكمت اللجنة بعكس ما توقع، بل أوصت بدعم الجيش وتثبيت الإدارة واعتبرت الجزائر بلاداً حيوية لفرنسا بعد أن درست موانيها وتجارتها ومواردها الطبيعية وموقعها الاستراتيجي.

وقد اشتمل كتاب (المرآة) على مقدمة تحدث فيها عن الظلم الذي حل بالجزائريين وقارن بينهم وبين وضع غيرهم في أوروبا. ثم رتبه على كتابين: الكتاب الأول ضم ثلاثة عشر فصلاً تناولت حالة البدو (أهل الريف) وأخلاق البربر وعادات سكان السهول وركز بالخصوص على أهل متيجة القريبين من العاصمة. ثم تحدث عن سكان غرب البلاد وعاداتهم وسكان مدينة الجزائر، ووصف الحكومة في العهد العثماني وأصل النظام السياسي والإداري والجيش أثناء حكم الدايات. كما ذكر حال الحاكم والمحكوم (الراعي والرعية)، ولم يغفل سياسة الأرض وأنواع الضرائب والمغارم، وأسباب تدهور الحكم وسقوط النظام في نهاية المطاف. وبعد أن تحدث عن دواخل البلاد، خص الداي حسين ببعض الفقرات.

أما الكتاب الثاني فقد ضم إثني عشر فصلاً، وكلها تقريباً عن علاقة الجزائر وفرنسا. وهكذا كان الحديث عن الحملة والنزول في سيدي فرج، والأعمال الفظيعة التي ارتكبت أثناء الاستيلاء على مدينة الجزائر. ثم الحديث عن البايات بعد الاحتلال ولا سيما مصطفى بومزراق باي التيطري، ثم غزوة كلوزيل البليدة والمدية، ومصادرة أوقاف مكة والمدينة، ووصف الأملاك الأوروبية الجديدة، وتقرب اليهود من الفرنسيين. وقد ضم هذا الكتاب ملحقاً من عدة وثائق كلها عن النتائج السياسية للاحتلال خلال السنوات الثلاث الأولى. ونعرف منها مجموعة من العرائض التي تقدم بها الأهالي وزعامة حمدان خوجة في اللجنة المعروفة بلجنة المغاربة. وقد أعلن

خوجة في نهاية (المرآة) أنه سيؤلف جزءاً آخر، ولكننا لا نعرف إن حقق ذلك. ولعل خيبة أمله في لجنة التحقيق واستحالة عودته إلى بلاده في تلك الظروف قد ثبطت من عزيمته وجعلته يهتم بمصيره فلجأ، كما قلنا، إلى اسطانبول.

لم يكن حمدان خوجة مؤرخاً حين أقدم على تأليف المرآة. وقد عرفنا لماذا وكيف ألفه. كان خوجة عندئذ رجلاً سياسياً برز في وقت الأزمة ليمثل أهل بلاده لدى الرأي العام الفرنسي ورجال الحكومة الفرنسية. ولكنه اضطر إلى الرجوع للحوادث التاريخية، فتناول ذلك في الكتاب الأول. ورغم ما في هذا القسم من معلومات وإحصاءات وحوادث، فإنه عندئذ كان نوعاً من الانطباع عن الحكم العثماني في الجزائر. ولكن خوجة لم يتبع في ذلك الطريقة الإسلامية مثل الاعتماد على السنوات وذكر الدول والعهود، بل إنه كان ينتقي موضوعاته التي كانت تبدو اجتماعية واقتصادية وإدارية، أكثر منها سياسية. ويكاد رأيه في العهد العثماني أن يكون سلبياً، وهو رأي معظم الجزائريين عندئذ، ولكن بالمقارنة إلى ما ارتكبه الفرنسيون خلال ثلاث سنوات فإن حمدان خوجة ظهر مفضلاً للحكم العثماني، حين قال قولته الشهيرة: «اللهم ظلم الترك ولا عدل الفرنصيص!».

أما الكتاب الثاني من المرآة، فهو نوع من المذكرات أو اليوميات. فهو يصف فيه الصراع بين إدارة الاحتلال المتغطرسة وبين الأهالي، ولا سيما في مدينة الجزائر. وخوجة لا يتحدث عندئذ عن مقاومة الأمير في غرب البلاد، لأن مبايعة الأمير لم تقع إلا في آخر نوفمبر 1832، ولم تكن بعد قد عمت البلاد. أما قسنطينة فكانت ما تزال في حكم الحاج أحمد. ولذلك كان اهتمام خوجة بإقليم الوسط وإقليم وهران (عشية ظهور الأمير).

ورغم ذلك فإن كتاب المرآة يعتبر اليوم مصدراً أساسياً لتاريخ الجزائر في أول الاحتلال. وهو حسب علمنا أول وثيقة سياسية وتاريخية كتبها أحد الجزائريين وقدم فيها أحكامه عن النظام العثماني من جهة والاحتلال الفرنسي

من جهة أخرى. وكانت مذكرات الشريف الزهار ستكون في نفس الأهمية لو بقي منها القسم الذي يصف الاحتلال. أما القسم الذي نشره الشيخ أحمد توفيق المدني منها فهو يشبه الكتاب الأول من المرآة. ومع ذلك ذكرنا المرآة في تاريخ الجزائر وصنفنا كتاب الزهار في المذكرات للسبب الذي ذكرناه هناك[1].

2 ـ **رسالة (مشروع) ابن عزوز**: في حدود منتصف القرن الماضي ألف الحسين بن عزوز رسالة جعلها في شكل وصية أو مشورة عن وضع الجزائر عندئذ، واقترح حلولا سياسية وإدارية تقدم بها إلى الفرنسيين. ولأهمية صاحب الرسالة وما جاء فيها من أفكار أصبحت في الواقع عملاً في التاريخ وإن لم تكن كذلك في وقتها.

كتب الحسين بن عزوز رسالته من سجنه في جزيرة سان مرغريت الفرنسية. وكان قد نفي إلى هناك بعد إلقاء الفرنسيين القبض عليه حوالي 1845؟. وكان ابن عزوز قد تولى للأمير عبدالقادر على منطقة الزيبان أوائل الأربعينات. وكان من رجال الدين، ومن المتعلمين والمحاربين الشجعان. وهو أحد أبناء محمد بن عزوز، مقدم الرحمانية أوائل القرن 19، كما أن أخاه مصطفى هو الذي أسس زاوية نفطة. وكانت معرفة الحسين بالمنطقة وبالأوضاع العسكرية والسياسية في عهد المارشال بوجو قد أهلته لكتابة رسالته.

ولكنه لم يكتب تاريخاً وإنما كتب ما كتب ليقترح حلولاً «للمشكل الجزائري» في نظره. وكان يظهر على أسلوبه التواضع والحذر معاً، كما كان يتنصل من بعض ما قام به في الماضي. وتبلغ الرسالة حوالي 24 صفحة. وهي تقترح عدة أمور من بينها: إعلان ابن ملك فرنسا (وكان له ثلاثة أولاد، ولعله يقصد الدوق دومال الذي أصبح حاكماً عاماً للجزائر بعد انتهاء مهمة بوجو)، ملكاً على الجزائر، ومعرفة الفرنسيين والجزائريين لغة بعضهم

(1) انظر فقرة المذكرات.

البعض، وازدواجية القضاء بحيث يكون قاض خاص بالمسلمين وآخر خاص بالفرنسيين في كل مدينة ومكان. وهناك وصايا أخرى تضمنتها الرسالة حول نظام الجيش، والأرض، والعلاقات العامة، من أجل جعل الجزائر مزدهرة. وكل ذلك سيكون في نظره تحت السلطة الفرنسية والمساعدة العربية. ونعتقد أنه توصل إلى هذه النتيجة لكي يحاول التخفيف عن نفسه من السجن والمنفى. ويظهر الحسين بن عزوز في رسالته معادياً «للأتراك» وبقاياهم في الجزائر. وقد حذر من الاهتمام بنشاط الحاج أحمد باي ـ وكان ما يزال في الأوراس عند كتابة الرسالة، ولم يستسلم إلا سنة 1948 ـ وإبراهيم باي (الكريتلي؟)، وأحمد بومزراق (ابن الباي السابق على المدية: مصطفى بومزراق)[1].

3 ـ تاريخ أبي حامد المشرفي المسمى: **ذخيرة الأواخر والأوائل**. ويظهر من عنوانه أنه تاريخ عام يشمل غير الجزائر أيضاً، حتى أن محمد المنوني الذي رأى الكتاب واستفاد منه، قال إنه في ستة أبواب وإن أربعة منها قد أوجزت تاريخ ما قبل الإسلام، بداية من آدم عليه السلام. ويبدو أن المشرفي من المهتمين بالتاريخ حقيقة وله حاسة تاريخية كبيرة. ولو تعلم مناهج البحث وعاش في بيئة متطورة لأنتج أعمالاً تاريخية ذات قيمة ليس في موضوعاتها وأحجامها ولكن في آرائها وتحاليلها. ولكنه عاش في زمن متقلب ودرس دراسة مبعثرة، وكان معتمداً على نفسه وحاسته التاريخية ومحفوظاته. وناهيك برجل قضى جل حياته معلماً للصبيان ليجلب الرزق له ولأهله. وقد توفي سنة 1895 في الوقت الذي دخلت فيه الجزائر مرحلة جديدة من تاريخها على يد النخبة المتعلمة أمثاله والتي دخلت في صراع مع السلطة الفرنسية من أجل التعليم والنيابة والحقوق المدنية والدينية

(1) انظر عبد الحميد زوزو، ملاحق أطروحة الدكتوراه. وكذلك يحيى بوعزيز «دور بعض الزعماء في الشرق الجزائري. . .»، في مجلة الأصالة. وقد اطلعنا على الرسالة في أرشيف إيكس ـ فرنسا ـ وصورناها سنة 1982 ثم ضاعت منا في قصة المحفظة المشهورة.

والسياسية. ولكن المشرفي، كما عرفنا في غير هذا، كان يعيش في المغرب الأقصى في ظل السلطان الحسن الأول. وكان المغرب بدوره قد دخل في صراع مع فرنسا التي كانت لها أطماع في احتلاله وبسط نفوذها عليه. وقد عكست مؤلفات المشرفي هذه التطورات في المغرب بالخصوص.

ويهمنا الآن البابان الخامس والسادس من ذخيرة الأواخر والأول. فقد خصص المؤلف الباب الخامس لتاريخ الإسلام وانتهى فيه إلى القرن التاسع عشر. ويذكر المنوني أن المشرفي توسع في العهد العثماني بالجزائر وكذلك الاحتلال الفرنسي لها. وقد اطلع المستشرق الفرنسي هنري بيريز على الذخيرة وقدم بحثاً حول ما جاء فيها عن الاحتلال الفرنسي. وانتهى إلى أن المشرفي قد استعرض مراحل الاحتلال والمقاومة ولكنه مدح ما قام به الفرنسيون في الجزائر[1]. والظاهر أن بيريز لم يدرس الذخيرة دراسة تاريخية وإنما أخذ منها رأي مؤلفها في الاحتلال الفرنسي لبلاده. وهذه هي النقاط «الإيجابية» في رأي بيريز، كما وردت في الذخيرة: استتباب الأمن العام والخاص في الطرقات والأسواق، ومد الطرقات وتقصير المسافات بين المدن، وحرية الدين والعبادة، وعمارة المساجد، واحترام العلماء وتوظيفهم مع منحهم الرواتب، وانتشار التعليم وعمارة المدارس، وعمارة الأرض والفلاحة، ووجود المراكز (المستوطنات) الفرنسية بنواحي الهبرة ومعسكر، وهي مثال في النظام والانتاج والرخاء، وانعدام المظالم مع العناية بالمساكين من المسلمين، ووصف حالة البدو في الصحارى، والقبائل في الجبال، والميزابيين والتجارة، ثم الحديث عن الضرائب التي لا يهرب منها أحد. وحرية التصرف إذ أن كل من يرغب في شيء فله ذلك بشرط عدم إذاية أي شخص آخر.

---

(1) هنري بيريز «رحلتان ـ المشرفي وبيرم الخامس ـ في المؤتمر الأول لاتحادية الجمعيات الفرنسية، الجزائر، 1935، ص 266 ـ 267. أما الباب السادس من الذخيرة فلا يهمنا هنا، وهو عن أخبار الدولة العلوية بالمغرب الأقصى إلى عهد السلطان الحسن الأول.

ولا شك أن هذه صورة مثلى للاحتلال الفرنسي ونتائجه، وكان بيريز قد جعل رأي المشرفي حجة على رأي «الأهالي» في هذا الاحتلال. وهذا بدون شك مبالغة من الجانبين، جانب المشرفي الذي لم يكن يعرف ما كان عليه الجزائريون من مظالم حين زار البلاد سنة 1877، وهو العهد الأكثر ظلماً وظلاماً في تاريخ الاحتلال، ومن جانب بيرير الذي اعتبر رأي «سائح» جزائري جاء من مهجره حجة على الرخاء والعدل اللذين يسودان الجزائر في ظل الاحتلال الفرنسي: فهل نقول إن الفرنسيين قد هيأوا للمشرفي الظروف الملائمة وأثّروا فيه بوسائلهم ورجالهم ليكتب ما كتب عنهم وليؤثروا من خلاله على الوضع في المغرب سيما وقد كان المشرفي مقرباً من البلاط ومن الحاشية؟ أو نقول إن المشرفي نفسه كان متأثراً بأوضاع المغرب «المتخلفة» وعندما رأى ما في الجزائر أخذ الجانب البراق وكتب عنه ليتعظ به أهل المغرب من الأعيان والمخزن؟ إن كلا الاحتمالين ممكن، ولكن الأكيد هو أن الصورة التي نقلها المشرفي عندئذ كانت غير صادقة عن الاحتلال. والذي نريد أن نؤكد عليه أيضاً أن المشرفي قد انتهى من تأليف الذخيرة سنة 1882 (1299) أي في بداية حكم لويس تيرمان وغداة ثورة بوعمامة وعرابي والمهدي واحتلال تونس ومصر، والشروع في العمل بقانون الأهالي (الأندجينا) البغيض.

وهناك نواح أخرى تهمنا من الذخيرة، وهي أن المشرفي ترجم فيها لعدد من علماء الجزائر والمغرب، على عادة المؤلفين العرب والمسلمين عندما يتناولون موضوعات تاريخية. ويقول محمد المنوني إن الحاج محمد بن محمد بن مصطفى المشرفي (من العائلة؟) هو الذي اقترح على أبي حامد المشرفي تأليف كتاب على هذا النحو. وقد اطلعنا نحن على الجزء الثاني من الذخيرة مصورة على شريط صعب القراءة في المكتبة الوطنية الجزائرية، وأخذنا منه معلومات عن علماء القرن التاسع عشر وضاعت منا في الظروف التي وصفناها في غير هذا، ومما بقي في أوراقنا منها وصف المشرفي لمساجد تلمسان ومدرستها الفرنسية سنة 1877، فقد قال إن

بتلمسان ثلاثين مسجداً، غير المسجد الأعظم (الكبير) الذي تقام فيه الجمعة (ويفهم من ذلك أن الجمعة لا تقام إلا في مسجد واحد)، بالإضافة إلى مكاتب الصبيان أو المدارس القرآنية. أما المساجد الأخرى فقد قال إن لكل واحد منها إماماً وجماعة تصلي فيه. وأثناء زيارته وجد إمام الجامع الأعظم هو ابن عودة بن غبريط (لعله هو والد قدور بن غبريط الشهير في هذا القرن). وكان ابن عودة يتقاضي 15 ريال دورو شهرياً، أما رئيس الحزابين فيتقاضى 12 ريال دورو. أما المدرسة الفرنسية الرسمية فقد وصفها بإعجاب وإطراء ووصف مواد الدراسة بها وطلابها، وذكر أنه كان بها عندئذ حوالي ستين طالباً. ومن بين ما لفت نظره في المواد المدروسة هو التاريخ الذي وصفه بعلم الجغرافية. ولنذكر أن إصلاحات شانزي سنة 1876 هي التي أدخلت بعض التغيير في المواد عليها، ومنها التاريخ والجغرافية (الفرنسية). ووصف المشرفي كذلك مكتبة المدرسة المذكورة وقارنها بمكتبة الجزائر[1].

ورغم أننا تحدثنا عن الذخيرة في كتابنا أبحاث وآراء، فإننا نضيف هنا بعض المعلومات حول النسخ الموجودة منه. لقد اطلع هنري بيريز على نسخة منه لم يقل أنها هي الجزء الأول أو الثاني أو معاً، وإنما قال إن المؤلف انتهى منه في ربيع الأول سنة 1299 (يناير 1882). وذكر المنوني الخبير في المخطوطات المغربية، أن للذخيرة جزئين وأن مصير الكتاب غير واحد. فهو يقع في سفرين وبخط جزائري. وأنهما متوزعان على خزانتين أو مكتبتين، السفر الأول موجود في خزانة خاصة (؟) بمراكش، وهو في 112 صفحة، ومبتور الآخر. ولم يتحدث المنوني عن محتوى هذا السفر الذي لعله يضم الأبواب الأربعة الأولى. أما السفر الثاني فموجود في الخزانة العامة بالرباط وفي 58 صفحة[2]. والغالب أن بيريز لم يطلع على السفر

---

(1) المشرفي، ذخيرة الأواخر والأول، مخطوط على الشريط، جـ 2، ص 19. المكتبة الوطنية الجزائرية.

(2) محمد المنوني «المصادر العربية لتاريخ المغرب»، مجلة كلية الآداب، جامعة محمد=

الأول، رغم أنه لم يقل ذلك. وقد وجدنا في أوراقنا أن بعض الذخيرة موجود بخط المؤلف في الخزانة الفاسية بفاس أيضاً، دون ذكر السفر. ولا ندري من أين استقينا هذه المعلومة. ولعلها من (دليل مؤرخ المغرب).

وقد أخذ بيريز حياة المشرفي عن محمد بن أبي شنب[1]. وكان هذا قد حقق على ما قيل كتاب المشرفي المسمى (طرس الأخبار). وبناء على ذلك وعلى معلومات أخرى من علي أمقران السحنوني وغيره، فإن المشرفي من حفداء عبدالقادر المشرفي صاحب (بهجة الناظر) وعالم وقته في نواحي معسكر، وشيخ أبي راس. واسمه هو محمد العربي بن عبد القادر بن علي المعروف (أبو حامد). وهو من قرية الكرط بضواحي معسكر، وقد تعلم بمعكسر ثم بوهران حوالي 1824 ـ 1825. وعند احتلال وهران شارك في الجهاد إلى حوالي 1841 إلى جانب الحاج محيي الدين ثم ابنه الأمير عبدالقادر. ثم هاجر إلى المغرب وقصر حياته على التأليف وتعليم القرآن، إلى وفاته بفاس سنة 1895 (1313) كما ذكرنا. وأصل عائلة المشارف من بوسمغون بالجنوب الغربي. ومن الذين أخذ عنهم عبدالله سقط، وهو أحد رجال اللغة العربية والشريعة. وقد تولى سقط القضاء في العهد العثماني ثم في عهد الأمير، ثم أرسله الأمير في مهمة إلى المغرب ولكنه لم يرجع منها، وتوفي ودفن بمكناس. وقد رجع أبو حامد المشرفي إلى الجزائر مرتين، الأولى بعد خروج الأمير منها، أي 1265 (1848 ـ 1849)، أثناء مروره إلى الحج. أما المرة الثانية فكانت سنة 1294 (فبراير 1877) كما سبق[2].

4 ـ **زبدة التاريخ وزهرة الشماريخ**، لمحمد بن الأعرج السليماني، وقد تعرضنا إليه في التاريخ العام. ولا نريد أن نذكر هنا سوى

= الخامس، العدد 13. ورقمه في الخزانة العامة هو ك 2659. وكذلك المنوني كتاب (المصادر العربية لتاريخ المغرب)، 2/91.

(1) ابن أبي شنب مؤتمر المستشرقين 14، في المجلة الإفريقية، 1905.

(2) بيريز، مرجع سابق، وكذلك علي أمقران السحنوني، مشروع تحقيق (طرس الأخبار) بتاريخ 16 إبريل 1983. انظر (أبحاث وآراء) جـ 2.

الجزء الخاص بالجزائر. وهو الجزء الثاني من بين أربعة أجزاء، وقد سمى الجزء الذي يعنينا (تاريخ المغرب الأوسط). والسليماني واسع الاطلاع، وله ثقافة سياسية معاصرة، ويتمتع بعاطفة وطنية واضحة وشعور إسلامي فيّاض، وكان يعيش أيام أزمات المغرب مع الدول الأجنبية وتدخلات فرنسا في بلاده الأصلية وبلاده الثانية. وكل ذلك قد أثر فيه، فكتب عمله من وحي زمانه. ويبلغ الجزء الثاني، حسبما جاء في وصف المنوني له، 429 صفحة، وتوجد من الكتاب نسخة كاملة عند أسرة المؤلف، وقد اطلعنا منه على نسخة مصورة سنة 1973 في الخزانة العامة بالرباط[1]. وأخذنا منها وصفاً عاماً، ومحتوى الكتاب، ولكن المعلومات ضاعت منا، ولم نستطع استدراكها.

5 ـ **اللسان المعرب**، لإبن الأعرج أيضاً، وقد سبق الحديث عنه في التاريخ العام. ولكننا نُنَبّه هنا إلى أن قسمه الثاني يتعلق أيضاً بأخبار الجزائر (المغرب الأوسط) وما جرى لحكامها مع الدول الأجنبية. ويذكر المنوني أن نسخة من الكتاب توجد مخطوطة، وهي أوسع بكثير من النسخة المطبوعة، ومن ضمنها السفر الأول الذي ينتهي عند أخبار الأمير عبدالقادر. ومعنى ذلك أن السفر الأول يتضمن أيضاً أخباراً عن الجزائر، وأن هناك تشابهاً في خطة الكتاب مع (زبدة التاريخ). أما النسخ المخطوطة من اللسان المعرب فهي متعددة، ومنها ما هو على الشريط وما هو مخطوط عادي[2]. ويقول ابن

(1) رقم د 3657. وذكر المنوني أنه توجد نسخة من السفر الثالث تشتمل على القسم الثاني، مع قطعة من القسم الثالث، في خ. س. رقم 170، وهي في 503 صفحات.

(2) المنوني (المصادر العربية) 2/195 ـ 196. ويقول إن المخطوطة في خ. س. رقم 297 وتقع في 248 ورقة. وكذلك صورة على الشريط في الخزانة العامة، رقم 1836، وكذلك رقم 2265. وقد كتب ناصرالدين سعيدوني ترجمة قصيرة لإبن الأعرج مع تعريف باللسان المعرب، وقال فيه ان القسم الثاني فقط هو الذي تعرض فيه إلى الجزائر (المغرب الأوسط). وذكر أن الكتاب صغير الحجم وأنه تلخيص لكتاب (زبدة التاريخ) لنفس المؤلف، وأن اللسان المعرب قد حققه عبدالله السليماني. الرباط 1977.

بكار إن ابن الأعرج قد ترجم للأمير عبدالقادر في كتابه (اللسان المعرب)[1]. ولكننا ما نزال في حاجة إلى وصف دقيق لكتابيْ ابن الأعرج ولا سيما ما يتعلق فيهما بتاريخ الجزائر.

6 ـ تاريخ الجزائر في القديم والحديث للشيخ مبارك الميلي، يعتبر الأول من نوعه فيما نحن بصدده، وهو التاريخ للجزائر عامة وفي مختلف العصور وبطريقة جديدة. ولذلك فإن الكتاب وصاحبه يستحقان منا وقفة طويلة. ولنبدأ بحياة المؤلف.

ولد الشيخ محمد مبارك الميلي الهلالي في قرية أورمامن في الميلية حوالي 1898 (1896؟) وتيتم وهو في الرابعة من عمره[2]. ولكن عائلة جده كفلته إلى أن بلغ العاشرة، وتقدم في حفظ القرآن على يد الشيخ أحمد بن الطاهر مزهود، وكان حفظه للقرآن في أولاد مبارك. وكان يرغب في مواصلة التعلم، ولكن أقاربه أرادوه على العمل معهم فيما هم فيه للمعاش مثل الفلاحة والرعي، وقد فعل ذلك على مضض مدة أربع سنوات، ولكنه لم ينقطع عن طموحه في التعلم، فهرب إلى زاوية الشيخ الحسين بسيدي خليفة، ثم أعاده أهله منها، ثم هرب مرة أخرى إلى مدرسة الشيخ محمد الميلي المعروف بابن معنصر فوجد فيها ضالته[3]. واقتنع أهله برغبته في

---

(1) الهاشمي بن بكار (مجموع النسب)، ص 359.

(2) ذكر سعد الدين بن أبي شنب «بعض المؤرخين العرب» في (المجلة الإفريقية) 1956، ص 480، هامش 25، أن الميلي من مواليد 1880.

(3) حياة الشيخ معنصر بسطناها في فصل التعليم العربي/ الإسلامي. وقد أضاف محمد علي دبوز بعض المعلومات الهامة عنه نذكرها فيما يلي: فهو (المعنصر) من تلاميذ الشيخين المجاوي والونيسي. وأصله من جهة الأوراس. ولد حوالي 1870، ودخل المدرسة الكتانية في قسنطينة، وسكن الزاوية التجانية، زاوية ابن نعمون سابقاً، (مسجد ابن المطماطية). وبعد تخرجه دخل السلك القضائي. وقد أصبح عدلاً في شلغوم العيد، ثم في ميلة نفسها. ونظراً لقلة الوظائف القضائية بعد الاعتداء على حقوق القضاء الإسلامي، عين مدرساً للعربية في إحدى المدارس الفرنسية. ثم ظهر له أن ينشىء جامعاً ومدرسة سنة 1901 أصبحا مركزاً هاماً لجلب التلاميذ من ميلة =

العلم فتركوه يبلغ مراده. والمدرسة كانت أيضاً جامعاً، فيه يحفظ التلاميذ القرآن ويتلقون التربية والعلوم الإسلامية والعربية. وكانت المدرسة قد تأسست سنة 1901. وقد أظهر مبارك الميلي من صغره نُبُوغَه واستحق عناية أسرة بوصوف فتولت إطعامه والقيام بضروراته، وقد مكنوه من هذه الضرورات حتى بعد التحاقه بالزيتونة في تونس. كما تدخل كبير العائلة، مصطفى بوصوف، فأعفاه من الجندية الإجبارية في الجيش الفرنسي سنة 1916 إذ دفع عنه مالاً، وقد ظل مبارك الميلي في مدرسة الشيخ معنصر بميلة ست سنوات (1912 ـ 1918)، ثم توجه إلى قسنطينة للتعلم على ابن باديس.

ولا ندري متى توجه الميلي إلى تونس لمواصلة دراسته، ولكننا نعرف أنه نال هناك شهادة التطويع (التحصيل)، ثم رجع إلى وطنه. وكانت تونس بعد الحرب العالمية الأولى تعيش حياة سياسية خصبة تتصارع فيها الاتجاهات الوطنية، وكان للصحافة فيها مجال واسع حيث أخبار المشرق والعالم أيضاً. ومن جهة أخرى كانت الجزائر خلال العشرينات تعيش حركة نهضة نشيطة يقودها رجلان: الأمير خالد سياسياً وابن باديس دينياً وعلمياً. وعندما رجع الميلي إلى الجزائر يبدو أنه عكف على التأليف أكثر من التدريس، رغم أنه كان شاباً في الثلاثينات من عمره. فمتى ظهرت له فكرة وضع تأليف في التاريخ؟ هل في تونس وهو يقرأ مؤلفات بالعربية (وكان لا يعرف الفرنسية) تتحدث عن قرطاج والفينقيين وعن مؤلفات فيها أخبار الرومان والفتوحات الإسلامية؟ إنه كان كثير القراءة في كتب التراجم والتراث وكان يصطفي لنفسه من ذلك ما يصلح بميوله وطموحه. ولكن هل

= والقرى المجاورة. وتولى أيضاً التدريس في الجامع الكبير هناك. وقسم تلاميذه إلى طبقات، وكان له مساعدون، منهم عبدالرحمن بن الطيب (ت. 1925). وكان ابن معنصر من مفسري القرآن في درس عام ابتداء من سنة 1918. وقد مات مطعوناً سنة 1928 نتيجة فتوى أفتاها ضد من طلق زوجه ثلاثاً. انظر دبوز (أعلام الإصلاح) 3/15 وما بعدها.

فكر منذئذ في وضع كتاب في التاريخ للجزائر كلها؟.

قبل أن نجيب على هذا التساؤل نذكر أن الدراسات الفرنسية لتطور الحياة في ميلة خلال العشرينات أظهرت أن إرهاصات ظهور شخص كالميلي بدأت منذ 1919. فقد كان تأثير عائلتين دينيتين كبيراً في ميلة. أولاهما عائلة الزواوي التابعة للطريقة الحنصالية (الرحمانية ـ خطأ كما جاء في النص). وكان مركزها هو روفاش، فكانت تتلقى الزيارات وتحظى برضى السلطات الفرنسية، ثم أخذت تتدهور، وكان على رأسها خلال العشرينات أَخَوَان أصبحا يملكان السيارات ولهما ممتلكات عقارية كبيرة. وكان أحدهما متولياً لوظيفة قايد. أما العائلة الثانية ذات النفوذ فهي عائلة ابن الشيخ الحسين التي هرب الشيخ الميلي إلى زاويتها حوالي 1912. وكانت الزاوية في سيدي خليفة، وكان أعضاؤها لا يتحدثون الفرنسية، والعائلة غنية وتملك السيارات والأراضي التي تحرثها بوسائل عصرية. إن هذا الوضع الاجتماعي جعل المدينة مستعدة لتقبل صوت جديد يدعو إلى الاصلاح ولا سيما بعد موت ابن معنصر، سنة 1928.

ولكن الميلي لم يأت إلى ميلة مصلحاً إلا بعد أن عاش في الأغواط حوالي سبع سنوات وطبع الجزء الأول من كتابه (تاريخ الجزائر) وشارك في تأسيس جمعية العلماء وأصبح من هيئتها الإدارية وذاع اسمه في الجزائر. ويذهب من كتب عنه من الفرنسيين أن التفكير في كتابة تاريخه بدأ وهو مدرس في الأغواط[1]. وكلام الميلي نفسه في مقدمة الكتاب يوحي بذلك. ولكن الجزء الأول الذي ظهر سنة 1929 والذي يحتوي على مشروع كتاب شامل لمختلف العصور، لا بد أن يكون التفكير فيه قد بدأ قبل ذلك. وربما

(1) افريقية الفرنسية، انظر ملحقها A F S، سنة 1938، ص 32. وقد قالت إن الدراسة عن ميلة قام بها السيد نويل NOÈL الذي كان مدرساً في ثانوية قسنطينة، وقد ذكرت المجلة أن الزواوي بميلة كان رحمانياً. والمعروف أنه حنصالي، انظر دراسة ج. نويل «التطور الديني في ميلة» في (المعلومات الكولونيالية) رقم 3 (مارس 1938) ص 32 ـ 34.

في تونس التي رجع منها حوالي 1927.

ومهما كان الأمر فإن الميلي بدأ نشاطه الاصلاحي والتأليفي في الأغواط. فهل اختار الأغواط من تلقاء نفسه أو وجهه إليها ابن باديس؟ ولقد تعرف الميلي هناك على مجموعة من الشباب اليقظ والمزدوج اللغة[1]، كما وجد فيه هذا الشباب الرجل المتنور الذي يعالج قضايا العصر بروح جديدة بعيدة عن الخرافات والأوهام. فقد كان الميلي «عقلانياً» في تناوله لقضايا المجتمع والدين، وذلك ما جعله أقرب إلى التاريخ من غيره من العلوم. وكانت المدرسة في الأغواط تشهد نشاطاً غير عادي في عهده، مما جعل السلطة الفرنسية تخشى من تأثيره على الشباب والسكان عامة. فكلامه جريء، والتلاميذ يتلقونه منه بحماس ولكن دون فهم، حسب العيون الفرنسية التي تبثها السلطات حوله، وكان الميلي مسموع الكلمة بينهم. وقد ذكر علي مراد أن الميلي اعتمد في الأغواط على عائلة جلول بن فرحات (وهو الخليفة) ومن أصول ريفية - بدوية، على أساس أن المذهب الاصلاحي الذي يدعو إليه لا يتعارض مع مصالح فرنسا، وقال إن الخليفة جلول دعمه لمصلحته أيضاً لأنه كان في حاجة إلى دعم سمعته والظهور بحب الاصلاح، وتفادى الميلي التعامل مع عائلة ابن سالم التي كانت مرتبطة بالطريقة التجانية، وكانت هذه ضد الإصلاح[2]. وكان ذلك الموقف ربما وراء أمر السلطات له بمغادرة البلاد بعد سبع سنوات. فذهب أولاً إلى بوسعادة، وقام فيها بنفس الدور. ولكن السلطات كانت له بالمرصاد واتهمته بالجرأة وأمرته أيضاً بالخروج من بوسعادة. وتحت غطاء الحالة الصحية، رجع إلى ميلة وانتصب للتدريس والنشاط الأدبي والإصلاحي منذ حوالي 1933.

كانت جمعية العلماء عندئذ في الثالثة من عمرها وطريقة ابن باديس في

---

(1) ذكر منهم ثلاثة هم: عيسى الزهار (ترجمان) ومحمد التهامي (ترجمان) وعمر دهينة (مدرس ورسام). وقد شكرهم على مساعدته.

(2) علي مراد (الإصلاح الإسلامي)، ص 91.

التعليم قد أثبتت جدارتها وفعاليتها. فقام الميلي في ميله بما كان يقوم به ابن باديس في قسنطينة من تعليم وتوجيه وفتح نواد، ومهاجمة الطرقية، والكتابات الصحفية. وبالإضافة إلى توليه أمانة المالية في جمعية العلماء، تولى الميلي جريدة البصائر منذ تخلى عنها العقبي حوالي سنة 1935. كما أن الجزء الثاني من تاريخه قد ظهر سنة 1933. ودخل في مصادمات مع المعارضين للإصلاح في ميلة. وقد وصفته المصالح الفرنسية بأنه كان يقدم تعليماً حياً وواسعاً، وأن تلاميذه في ميلة يحبونه، وأنه أنشأ النادي الإسلامي الذي أصبح يدعو منه إلى الإصلاح الاجتماعي وتعلم اللغة العربية، كما أسس جمعية حياة الشباب. ولكنه وجد معارضة من بعض الموظفين الرسميين وعلى رأسهم إمام الجامع المدعو بوفامة (بوفيمة؟) وكذلك شيوخ الطرق الصوفية[1]. وقد اتهمت السلطات الفرنسية الميلي باستعمال «العنف» في خطابه على غرار ما كانت تفعله مع العقبي في العاصمة. وفي 1935 دعا الميلي إلى تأسيس مدرسة وجامع في ميلة وجمع لهما المال بالتبرعات، وأصبح مكانه هناك هو مكان الإبراهيمي في تلمسان والعقبي في العاصمة والتبسي في تبسة وابن باديس في قسنطينة.

وفي هذه الأثناء كان الميلي ينشر مقالاته عن الإصلاح الديني في البصائر، وهي المقالات التي نشرها بعد ذلك في كتاب بعنوان (رسالة الشرك ومظاهره) سنة 1356/ 1937. وقد تحدثت البصائر عن المرض (وهو السكر) الذي كان يعاني منه والذي أجبره على المعالجة في فرنسا. ولا نكاد نجد له نشاطاً بعد توقف البصائر سنة 1939 وإلى وفاته في 9 فبراير 1945[2]. ورغم أن الجزء الثاني من تاريخه قد ظهر قبل هذا التاريخ بأكثر من عشر سنوات فإنه لم يواصل التأليف فيه ويخرج بقية الأجزاء. كما لا نعلم

---

(1) افريقية الفرنسية/ الملحق، 1938، ص 32.

(2) ذهب علي مراد (الإصلاح الإسلامي)، ص 91 إلى أن الميلي قد تولى التدريس في الجامع الأخضر بقسنطينة بعد وفاة ابن باديس سنة 1940، وبقي كذلك إلى وفاته 1945.

أنه ألف عملاً اجتماعياً آخر بعد رسالة الشرك، رغم قلمه الخصب وفكره النير، وميله إلى التأليف والنشر. فهل المرض هو الذي كان وراء ذلك؟ أو كانت الأوضاع السياسية هي التي أسكتته كما أسكتت عدداً من زملائه أيضاً، أو هناك أسباب شخصية لا نعلمها، كالعزوف الذي يحدث أحياناً لبعض النشطين؟.

صدر الجزء الأول من (تاريخ الجزائر في القديم والحديث) سنة 1347 / 1929[1] وتَمَّ طبعه في قسنطينة العاصمة الثقافية حينئذ وحيث بدأت حركة الاحتجاج والعرائض منذ القرن الماضي، ومن ثمة الارتباط بالتاريخ والتراث والحركة الإصلاحية. وقد اتبع الميلي منهجاً جديداً في المؤلفات العربية عن الجزائر وهي استعمال التبويب وتقنيات البحث الحديثة. من ذلك أنه جعل كتابه في كتابين (جزئين): الكتاب الأول ويضم مقدمات وثمانية أبواب (أو فصول) هي: جغرافية الجزائر، وقدماء الجزائريين في العصر الحجري، وأصول البربر وقبائلهم، والفنيقيون وأخبارهم، والبربر وملوكهم، وأحوال البربر مع الرومان، ثم الوندال والروم وعلاقاتهم بالبربر. أما الكتاب الثاني الذي خصصه للعصر العربي، فيضم ستة أبواب (فصول؟) هي: الفتح الإسلامي في افريقية (ويسميه الاستيلاء العربي)، وبه انتهى الكتاب (الجزء)[2] الأول. ويبدأ الجزء الثاني منه بالكتاب الثاني، ويضم ستة أبواب

---

(1) قسنطينة، المطبعة الإسلامية الجزائرية، وهو في 368 صفحة + 16 مقدمات. ونشر الثاني في نفس المكان والمطبعة في 1350/ 1932 وهو في 444 صفحة. وحقوق الطبع كانت له. وظهر اسمه عليه هكذا: مبارك بن محمد الهلالي الميلي. وأعلن عنه قبل صدوره، مثلاً عن طريق (تقويم الأخلاق) لمحمد بن العابد الجلالي، 1927، ص 176، إذ جاء فيه عن الميلي أنه النطاسي الخبير والمؤرخ الكبير، وأن الكتاب متميز بالخرائط والرسوم الأثرية، الخ. عن مصادر حياة الميلي انظر مقالة سعد الدين بن أبي شنب، مرجع سابق.

(2) انظر الجزء الأول. وقد نوهت الصحف والنوادي وابن باديس وغيره من رجال الإصلاح والسياسيون والوطنيون بظهور الجزء الأول من تاريخ الجزائر. وقرظه ابن باديس، وأقيمت للمؤلف حفلة في قسنطينة، وقد ذكرنا تنويه الجلالي بالكتاب عشية=

هي: تكوين الدولة الرستمية، ثم دول أخرى كانت لها علاقات بالجزائر هي: الأدارسة والأغالبة والفاطميون ـ العبيديون، ثم الحديث عن بني هلال (وهو منهم) وهجرتهم.

وقد ضم الجزء الثاني أيضاً الكتاب الثالث وهو في العصر البربري، وتناول فيه ثمانية أبواب هي: بقية الفتوحات، والدول الإسلامية المتوالية إلى أن وصل إلى بني زيان والقرن 16. وهكذا لم يدرس الميلي العهد العثماني رغم طوله، ولا الاحتلال الفرنسي. فهل اعتبر هذين العهدين من حكم «الأجانب»؟ وقد رأى ابن أبي شنب أن عبارة (الحديث) الواردة في العنوان تتوقف عند القرن 16. والواقع أن المؤلف كان سيواصل مشروعه إلى أن يصل إلى العصر الحاضر الحقيقي لولا عوائق غير معروفة، وقد تساءلنا حولها فيما مضى. ولا شك أن مفهوم (الحديث) كان غير غائب عنه. وفي بداية الجزء الثاني أَوْرَدَ الميلي تنويه الأمير شكيب إرسلان بالجزء الأول إذ عبر أرسلان عن إعجابه الكبير به. «وأما تاريخ الجزائر فوالله ما كنت أظن أن في الجزائر من يفري هذا الفري، وقد أعجبت به كثيراً»[1]. وفي آخر الجزء الأول أورد الميلي رسالة أستاذه عبد الحميد بن باديس في التنويه بالكتاب واقترح عليه تسميته «حياة الجزائر»، واعتبره أول كتاب صور الجزائر في لغة الضاد صورة تامة سوية».

وكانت خطة الكتاب المعلنة في الجزء الأول هي اشتماله على أربعة كتب: وهي الثلاثة التي ذكرناها، أما الكتاب الرابع الذي لم يظهر فهو «في مصير أمر الجزائر إلى الأجانب وأحوالها في هذا الدور». ونفهم من ذلك أنه يعتبر الحكم العثماني أجنبياً. وهو يسمى العهود التاريخية أو الحقب بالأدوار. وكان يعرف أنه يؤلف أثناء حكم الأجانب (الفرنسيين)، ولذلك

= صدوره، ونوه به الشيخ أحمد توفيق المدني في (تقويم المنصور) السنة 5. 1348 (1929) ص 314 ـ 315. وقد حث المدني على إقامة الحفلات تنويهاً بالمؤلف.

(1) من رسالة كتبها شكيب إرسلان إلى صديقه الطيب العقبي بعد اتصاله بنسخة من الجزء الأول.

قال إنه يوجه كتابه إلى من يعتبرون ويتبصرون، ويطلب الرجاء بدل البقاء في اليأس. وكان غرضه الحث على العمل من أجل الوطن وسعادته، وهو كمصلح كان غير يائس ولا منتظر لنتائج عاجلة. ولكنه عبّر عن أمانيه[1]. وقد أهدى كتابه إلى الشعب الجزائري وشبابه والعاملين من أجله. وعبارة «الشعب الجزائري» نفسها جديدة عندئذ، فهي لا تعني عنده المفهوم الفرنسي الذي يعني المسلمين والأوروبيين ولكنه يعني الجزائريين الذين يسميهم الفرنسيون عندئذ الأهالي أو المسلمين. ولذلك اعتبر عمله «بلاغ للشبيبة عن وطنيتهم»، وقد سبق تعريفه للتاريخ وأهميته للأمم والشعوب. فالميلي يتحدث عن التاريخ الوطني والشعب الجزائري الموحد بالتراث والأرض والحركات السياسية والفكرية الماضية والآمال القادمة، وهو يعتبر الفرنسيين «أجانب» سواء كانوا مدنيين أو عسكريين.

إن الجدّة في كتابة الميلي للتاريخ تظهر في عدة أمور، منها المنهج الحديث والتوجيه السياسي، واستعمال المصادر العربية ونقدها، واستعمال المصادر الأجنبية - الفرنسية - عن طريق الترجمة، واستخدام التقنيات مثل الخرائط والرسوم. والرد على نظريات المؤرخين الفرنسيين ومناقشة آرائهم دون إظهار التحيز لذاته. ونبه إلى ضرورة الابتعاد عن كتب الخرافات وتصديق كل ما جاء في الكتب القديمة، ودافع عن كون الإسلام نظاماً حضارياً متكاملاً، وركز على دور الشعب في التاريخ ولم يهتم كثيراً بالملوك والأعيان. ومن مراجعه الفرنسية (وعددها إثنا عشر مرجعاً) بارجيس وقزال وقوتييه وميرسييه ومرمول، وفيرو. كما أنه رجع إلى الكتب العربية الكلاسيكية (وجملتها 56 مرجعاً) منها قرطاجنة في أربعة عصور للمدني، والأزهار الرياضية للباروني، وموجز التاريخ العام لعثمان الكعاك. ومن رأيه أن الاستعمار الروماني فشل في بلاد المغرب وكذلك الاستعمار الفرنسي (ولكن هذا الرأي غير معلن). ولكن الميلي لم يستطع أن يتخلص

(1) انظر مقدمة الجزء الأول من تاريخ الجزائر للميلي.

من ثقافته، مع ذلك، فالنقول كثيرة، واستخدام أسلوب الرواية متوفر بكثرة، والاستشهاد بالشعر. وإذا كان في الجزء الأول قد استخدم الهوامش فإنه استغنى عنها تماماً في الجزء الثاني. غير أنه في هذا الجزء استعمل فهارس الرجال والنساء وأسماء المدن. واشتمل الكتاب على الأحداث السياسية والتطورات الاجتماعية والاقتصادية، ولكنه اشتمل أيضاً على التراث الحضاري للشعب من نظم وأدب ولغة وعقائد[1].

ورغم أن تاريخ الميلي لم يصل إلى الزمن «الحاضر»، فإنه وضع المؤشرات له، وذلك بخطابه للشعب وحكمه على الاستعمار الروماني وغيره من الاستعمارات «الأجنبية»، ووضع خطة للتنويه بالآثار الحضارية للجزائريين عبر العصور، وحسبه، كما قال، تنبيه الغافلين ودعوة الشباب والعاملين إلى مواصلة الجهد، رغم أنه لم يكن ينتظر النتائج السريعة.

7 ـ والحديث عن الميلي يؤدي إلى الحديث عن أحمد توفيق المدني وكتابه المعروف **كتاب الجزائر**. فقد كانت بينهما علاقات ثقافية، ولعلهما التقيا في تونس قبل أن يتعارفا في الجزائر. والمدني قد ساعد الميلي في الترجمة من بعض النصوص الفرنسية. وقد رأينا أن المدني قد نوه بصدور الجزء الأول من تاريخ الميلي ودعا إلى الاحتفاء بصاحبه. كما أن الميلي قد شكر المدني على مساعدته وسماه «صديقي». ولعل عدم إقدام الميلي على معالجة «الحاضر» هو الذي جعل المدني يتولى ذلك ويركز على العهد الفرنسي أكثر من العهود السابقة له، وأن يجعل (كتاب الجزائر) نوعاً من كتاب الجيب لتاريخ الجزائر في العهد الفرنسي إلى 1930. وكلا الرجلين كان مهتماً بالتاريخ، ولا سيما تاريخ المغرب العربي القديم، فهما يلتقيان في عدة أصعدة.

---

(1) ابن أبي شنب، مرجع سابق، 482 ـ 486. انظر ديبارمي (افريقية الفرنسية). وبعد الاستقلال أكمل ابنه، محمد إبراهيمي الميلي، مشروع والده فأصدر الجزء الثالث. ولكن الدارس المتأني يرى الفرق بين العملين رغم أن الخطة ربما أصلية.

وحياة المدني أصبحت معروفة بعد نشره لمذكراته (حياة كفاح)، ولكن جوانب أخرى منها ما تزال غير معروفة وهي متروكة للباحثين في تراجم الرجال وعلاقة ذلك بالعصر وأهله. ونحن نعلم أن المدني كان كثير التمجيد لنفسه ومواقفه وإبراز شخصيته أثناء وجوده في معترك الحياة مع جمعية العلماء ومع جبهة التحرير الوطني. وكانت حياته حقاً نموذجاً للرجل المكافح منذ الشباب المبكر. لقد ولد في تونس آخر القرن الماضي (1899) في عهد خصب بالنشاط العلمي والسياسي شهد ميلاد المدرسة الخلدونية وازدهار الصادقية، وإصلاحات جامع الزيتونة المعمور. وكان الصراع اللغوي في تونس يختلف عنه في الجزائر، فقد كانت النخبة التونسية غالباً مزدوجة اللغة، وإذا كانت واحدية اللغة فإنها لم تكن منغلقة على نفسها، وقد أدى الصراع اللغوي إلى انفتاح سياسي أيضاً، وكان ذلك في عدة اتجاهات: وطني محلي، ووطني عثماني، ووطني متفرنس. وقد تخرج المدني من الزيتونة والخلدونية، وشارك في الصحافة والسياسة والحياة الحزبية، ولكن ذلك قد جلب عليه نقمة الإدارة الفرنسية فنفته إلى موطن آبائه وأجداده، الجزائر، سنة 1925.

ومنذ هذا التاريخ أصبح المدني مؤثراً في الحياة الجزائرية. وكان قبل انضمامه الرسمي لجمعية العلماء في أوائل الخمسينات، قد شارك في تنشيط العمل الثقافي والصحفي والتأليف. في المجال الأول ساهم في تأسيس نادي الترقي بالعاصمة وإنشاء بعض المدارس الحرة، وفي المجال الثاني شارك بمقالاته الصحفية في الشهاب وغيرها عن أحداث المغرب العربي والسياسة العالمية والعربية، وفي المجال الثالث وجدناه قد أصدر عدة مؤلفات خلال العشرينات والثلاثينات، منها قرطاجنة، وتقويم المنصور، وكتاب الجزائر، ومحمد عثمان باشا، الخ. وأثناء الحرب العالمية الثانية ساهم أيضاً في تحرير جريدة الإصلاح للعقبي، وكان من الأعيان الذين تفاعلوا مع الحلفاء ولهم رأي في بيان 1943. وبعد الحرب أصبح من محرري جريدة البصائر، لا سيما باب السياسة العالمية، ثم أميناً عاماً للجمعية، وفي غياب الشيخ

الإبراهيمي، رئيسها، أصبح المدني هو رئيس تحرير البصائر، وقد حرر فيها مقالات افتتاحية هامة أثناء الثورة. وحين توقفت البصائر وأعلنت الجمعية انضمامها إلى جبهة التحرير، 1956، التحق المدني بالقاهرة وأصبح عضواً بارزاً في جبهة التحرير، خطيباً وداعية، ومؤلفاً ووزيراً وممثلاً للجزائر في الجامعة العربية. أما في المجال العلمي فقد انتخب عضواً في مجمع اللغة العربية بالقاهرة، وتولى تنشيط المركز الوطني للدراسات التاريخية، ونشر عدة كتب في التاريخ. وقد توفي في 18 أكتوبر، سنة 1983[1].

وللمدني مؤلفات عديدة معظمها في التاريخ العام للمغرب العربي (شمال افريقية) والجزائر خاصة. فكتابه:

1 ـ (المسلمون في جزيرة صقلية وجنوب إيطاليا) داخل إلى حد كبير في تاريخ المغرب العربي. يضاف إلى ذلك:

2 ـ مسرحية حنبعل الأدبية ـ التاريخية. وكل كتبه نشرت وهو في الجزائر إلاّ ثلاثة منها، وهي:

1 ـ تونس وجمعية الأمم، 1923، وهو مترجم إلى الفرنسية، ويعتبر من كتب الدعاية للقضية الوطنية التونسية.

2 ـ والحرية ثمرة الجهاد، وهو عن نضال إيرلندا ضد الإنكليز، تونس 1923.

3 ـ الأجزاء الثلاثة الأولى من تقويم المنصور.

أما الكتب التي أصدرها وهو في الجزائر فنذكرها حسب تواريخها، وهي جميعاً في تاريخ الجزائر وجغرافيتها إلا ما يظهر من عنوانه أنه خارج عنها أو متصل بها من بعيد مثل حنبعل، وقرطاجنة، وصقلية. وقبل أن نذكر هذه المؤلفات ونتحدث عن بعضها نذكر أن المدني كان يغتنم الفرصة ويعبر

---

(1) عن حياته الأولى انظر مذكراته، وكذلك سعد الدين بن شنب «بعض المؤرخين العرب» في (المجلة الإفريقية)، 1956، ص 486، هامش 69.

عن رأيه الخاص في التاريخ الوطني حتى في الكتب التي تبدو بعيدة عن موضوع الجزائر بعناوينها. ذلك أن أطروحته الرئيسية هي التوجيه السياسي للشباب وبعث الوطنية التي يسميها «الملية»، في نفوسهم والدعوة إلى التحرر من الاستعمار الحديث بإدانة الاستعمار القديم (الروماني)، وإظهار شخصية بلاد المغرب المزيجة من البربر والعرب، وإبراز علاقاتهم بالمشرق قديماً وحديثاً. وهذه الأطروحة مكررة في معظم كتابات الشيخ المدني. وكان شعاره هو: الإسلام ديني، والعربية لغتي، والجزائر وطني. وهو الشعار الذي أصبح على لسان الحركة الإصلاحية، ولا ندري من تفوّه به أولاً.

وإليك الآن قائمة كتبه التي ألفها في الجزائر حسب تواريخ ظهورها:

1 ـ الجزآن الرابع والخامس من تقويم المنصور 1926، 1929[1].

2 ـ تاريخ شمال إفريقية أو قرطاجنة في أربعة عصور، تونس 1927. وقد استعمل فيه الخرائط والصور، ووضع رسومه الفنان عمر راسم، وتأثر به الشيخ الميلي حسب رواية سعد الدين بن شنب، وهو على كل حال من بين مراجعه، كما لاحظنا.

3 ـ كتاب الجزائر، الجزائر، 1932، وهو من وحي الاحتفال بالاحتلال سنة 1930 ونبش الجروح من قبل المستعمرين. وسنتحدث عنه بعد قليل.

4 ـ محمد عثمان باشا وخلاصة تاريخ الأتراك بالجزائر، الجزائر 1938. وهو عن حياة أطول الدايات عهداً وحكماً، وربما أصلحهم. وقد أعيد طبعه بعد الاستقلال.

5 ـ جغرافية القطر الجزائري، الجزائر 1948. وهو الأول من نوعه بالعربية، وكان موجهاً إلى طلبة المدارس التي تشرف عليها جمعية العلماء.

---

(1) طبع منه في تونس 1922، 1923، 1924، وهو تقويم شمل أبواباً في الأدب والتاريخ والسياسة والجغرافية والفنون، بالإضافة إلى الإحصاءات والأحداث.

وقد سدّ فراغاً كبيراً، وربط فيه بين التاريخ والجغرافية وملأه بالمشاعر السياسية الوطنية، وطبع أيضاً سنة 1952، 1964.

6 ـ المسلمون في جزيرة صقلية وجنوب إيطاليا، الجزائر، 1946.

7 ـ حنبعل (مسرحية)، الجزائر، 1950.

8 ـ هذه هي الجزائر، القاهرة، 1957، وهو تعريف بتاريخ الجزائر وثورتها، وهو من كتب الدعاية السياسية والإعلامية في وقته.

9 ـ حرب الثلاثمائة سنة بين الجزائر وأسبانيا، الجزائر 1968. وقد أعيد طبع هذا الكتاب عدة مرات[1].

10 ـ مذكرات الشريف الزهار (تحقيق)، الجزائر، 1974. وقد أعيد طبعه. والزهار هذا من عائلة نقيب الأشراف في بداية الاحتلال.

11 ـ حياة كفاح (مذكرات)، وهو في ثلاثة أجزاء، صدرت بتواريخ مختلفة. كما انتهى من الجزء الرابع وقدمه للنشر ولكن الرقابة رفضت نشره عندئذ.

12 ـ رد أديب على حملة الأكاذيب، قدمه للنشر، ولم ينشر. وهو كتاب موثق في الرد على من هاجموه بعد صدور مذكراته.

ومن ثمة ترى الطابع التاريخي لمؤلفات أحمد توفيق المدني، فهو سياسي ومؤرخ وأديب وصحفي. وقد مارس الجميع بدرجات متفاوتة إلى آخر حياته، رغم أن الأدب عنده اختلط بالمواد الأخرى، ولكنه ظهر على أسلوبه المتميز وفي بعض أشعاره. ولا يمكننا الآن أن نكتب عن كل مؤلف له عالج فيه التاريخ، وحسبنا هنا بعض ما نحن بصدده، وهو تاريخ الجزائر العام. وذلك يظهر في كتاب الجزائر.

بعد صدور كتاب الجزائر سنة 1932، راجعه جوزيف ديبارمي وحكم

---

(1) راجعنا هذا الكتاب في (المجاهد الثقافي) عدد 8، 1969. ثم نشرت المراجعة في كتابنا (أبحاث وآراء) 1/347 ـ 350، ط. 3، بيروت، 1990.

بأنه كتاب ألفه صاحبه بهدف سياسي وطني[1]. ولا يمكن أن يكون (كتاب الجزائر) غير ذلك. والواقع أن هذا الكتاب لم يكن تاريخاً حين صدر، فقد كان شاملاً لمواضيع عديدة معاصرة مثل النظام الإداري والقضائي، والمحاكم، والحالة الاقتصادية والاجتماعية، وأبرز المدن وعدد سكانها، والحياة التعليمية، وواقع الصحف والنوادي، وما إلى ذلك. أما الجانب التاريخي في الكتاب فضئيل جداً، وهو حسب ابن شنب لا يعدو ربع الكتاب. والمقصود بالجانب التاريخي هو ذكر الدول الماضية ومددها وحضارتها ودور الجزائريين عبر التاريخ وأبرز القبائل التي استوطنت الجزائر من بربر وعرب. إن كتاب المدني يشبه إلى حد كبير كتاب المرآة لحمدان خوجة. وكانت معرفة المدني بالفرنسية قد ساعدته على معرفة تاريخ الجزائر المكتوب بأقلام فرنسية أيضاً، ولا سيما فترة الاستعمار التي انعدم فيها التأليف والنشر قبله تقريباً. وهكذا رجع إلى المؤلفات والوثائق الفرنسية التي تتناول الموضوعات المشار إليها وصاغ منها كتاباً فيه جزء من التاريخ ولكنه كتاب موجه ومستوحى من احتفال الفرنسيين بالاحتلال (بدأت الاستعدادات للاحتفال سنة 1927). وقد أصبح الكتاب مرجعاً هاماً للدارسين والمطالعين، ومن الذين رجعوا إليه ونوّهوا به الأمير شكيب أرسلان في حاضر العالم الإسلامي.

أما الجانب السياسي للكتاب فيظهر من اعتماد المدني على بعض الآراء الفرنسية التي تقول بإنصاف الأهالي. ويذهب ابن شنب إلى أن المدني قد اعتمد على نصوص ووثائق فرنسية من بينها كتاب موريس فيوليت: (هل ستعيش الجزائر؟) واشتمل كتاب الجزائر أيضاً على إحصاءات مرجعها الوثائق الفرنسية. ولكن لغته وأسلوبه وعاطفته كلها في صالح الهوية العربية - الإسلامية للجزائر، وهو يقف ضد الاندماج، ويقف إلى جانب ابن باديس في دعوته إلى المساواة بين الفرنسيين والجزائريين. وأبرز المدني أيضاً أن

---

(1) ديبارمي، إفريقية الفرنسية، 1933، ص 387 - 392.

الإنسان العربي قد استيقظ بعد 1930، بل منذ الحرب العالمية الأولى. وكان المدني من دعاة التجديد، فقد تحدث عن التعليم والمرأة والصحافة والشباب، وحث على تكوين المدارس والتخرج في المهن واتقان الفلاحة والتجارة، وانتقد المدارس الثلاث الرسمية لتقاعسها، وبعض الطرق الصوفية لتخاذلها، كما انتقد الإدارة الاستعمارية، ولكن بشيء من الاعتدال غير متوقع في تلك المرحلة. فكتابه يكاد يكون محايداً[1].

8 ـ ظهر لعبد الرحمن الجيلالي **تاريخ الجزائر العام** أوائل الخمسينات (1953)، وهو في جزئين. وقد تناول التاريخ من أقدم العصور إلى العهد العثماني. وكان ،دافعه أيضاً وطنياً. فقد أهداه إلى عقبة بن نافع، ووجهه إلى الشباب. وكان ذلك رمزاً لربط الحاضر بالماضي. فعقبة رمز للفتح الإسلامي، والشباب رمز اليقظة والوطنية. وكان هدف المؤلف أن يقتدي الجيل الجديد بأجدادهم، ولا ينغمسوا في الحضارة الأجنبية وينسوا ماضيهم، وتدل ثقافة الجيلالي على هذا التوجه.

فقد ولد سنة 1906، بالجزائر، ودرس على عدة شيوخ في المساجد والزوايا، ومنهم عبد الحليم بن سماية الذي كان من منتقدي النظام الاستعماري رغم أنه كان أستاذا في إحدى المدارس الرسمية، كما تتلمذ الجيلالي على الشيخ المولود الزريبي الأزهري الذي كان مصلحاً ثائراً، وكان (الزريبي) قد تخرج من الأزهر وعاد إلى الجزائر ليدعو إلى النهضة والإصلاح ولكنه واجه العقوق والركود[2]. كما درس الجيلالي على الشيخ الحفناوي صاحب (تعريف الخلف)، الذي كان من رجال الدين الرسميين ومن الصحفيين الذين عملوا في جريدة المبشر الرسمية طويلاً. ودرس

---

(1) سعدالدين بن شنب، مرجع سابق، ص 491 ـ 495. انتهى ابن شنب إلى أن الميلي والمدني يلتقيان في إظهار شخصية البربري والعربي عبر التاريخ على أنها شخصية لا تذوب في الغير، وأن هؤلاء القوم يقطنون المنطقة منذ القديم وبينهما علاقات راسخة تجعلهم شعباً واحداً.

(2) خصصنا له دراسة منفردة.

الجيلالي على الشيخ محمد بن أبي شنب أيضاً. ومهما كان الأمر فإن ثقافة الجيلالي كانت عصامية، وشملت التعمق في القرآن والحديث والأدب والتاريخ والفقه. وقد تولى التدريس بدوره في مدرسة الشبيبة الإسلامية أثناء إدارة الشاعر محمد العيد لها خلال الثلاثينات. ولم يكن نشاطه بارزاً لولا بعض المقالات القليلة في الشهاب، وكتابه في ذكرى محمد بن أبي شنب[1]، لما سمعنا بإنتاجه قبل كتابه الذي نحن بصدده.

صدر من تاريخ الجزائر العام جزآن. وقد ركز في الأول على تعريف التاريخ وعلاقته بالقومية، وخصص جزءاً ضئيلاً منه لتاريخ الجزائر قبل الفتح الإسلامي، ثم توسع في التاريخ منذ الفتح. ورجع إلى عدة مراجع، منها العربي وهو الغالب (61 مرجعاً) واعتمد على بعض المخطوطات. وبناء على رأي سعد الدين بن شنب، فإن الجيلالي لا يعرف الفرنسية إلا قليلاً، ولذلك اعتمد على التراجمة فيما أخذه منها[2]. وهو في هذا يلتقي مع الميلي، كما يلتقي معه ومع المدني في الرؤية الوطنية للتاريخ وتوظيفه لخدمة الشباب والجيل الجديد عموماً وضرورة بعث التاريخ لخدمة الحاضر. ويمتاز تاريخ الجيلالي بالتبويب المحكم وترتيب الأدوار التاريخية وذكر جداول الدول وتراجم بعض المشاهير. وقد دعا أيضاً إلى المحافظة على الهوية الوطنية واحترام الأجداد والارتباط بالدين والوطن. وشمل تاريخه أيضاً ذكر الأسباب

---

(1) الجيلالي (ذكرى الدكتور محمد بن أبي شنب)، الجزائر 1932، وقد أعيد طبعه حديثا. وله من الكتب المطبوعة أيضاً المولد والهجرة (1949)، وتاريخ المدن الثلاث، وحول سكة الأمير عبدالقادر، وكلاهما بعد الاستقلال.

(2) سعدالدين بن شنب «بعض المؤرخين العرب» في (المجلة الإفريقية) 1956، ص 495 ـ 498. وكان الطالب الصادق دحاش كتب مذكرة للماجستير تحت إشرافي عن الشيخ الجيلالي، وجاء في مذكرته أن الجيلالي قد درس في المساجد الآتية بالعاصمة: الكبير والجديد وسيدي رمضان والسفير (صفر) وكذلك في مدرسة الإحسان ومدرسة الهداية، ومن تآليفه المخطوطة: فن التصوير والرسم عبر العصور الإسلامية، والمستشرقون الفرنسيون والحضارة الإسلامية، وفنون الطلاسم، والربع المجيب. من مذكرة الطالب المذكور لسنة 1992 بالجزائر.

في ظهور الدول واختفائها، ودوام النظم وانقراضها، بالإضافة إلى التعرض للوضع الاقتصادي والحضاري.

ومن الملاحظ أن تاريخ الجيلالي قد أعيد طبعه بعد الاستقلال، كما أعيد تنقيحه وتوسيعه حتى صار كأنه كتاب جديد. وقد أصبح في أربعة أجزاء بدل اثنين، ووصل فيه المؤلف إلى عهد الثورة. وقد اعتمدنا نحن على طبعة 1965 (الثانية)، وفيها نوّه بدور زوجته في ترجمة النصوص له عن الفرنسية. فقال إنها كانت «تلخصها وتترجمها إلى العربية طيلة أيام إعدادنا لهذا التأليف وجمع شتاته من أوله إلى آخره». وقد تعرضنا في أول هذا الفصل إلى تعريف الجيلالي للتاريخ والمؤرخ[1].

في التراجم والمناقب

نتناول في هذه الفقرة المؤلفات التي يتحدث أصحابها عن أعلام الناس، سواء كان التأليف جامعاً لعدة أعلام أو لفرد واحد. وقد فصلنا هذه الفقرة عن الأنساب، رغم أن المؤلف قد يعمد إلى الترجمة لشخص من وجهة النسب فقط. وأدخلنا هنا المناقب، وهي عادة الترجمة لشخص أو أكثر من وجهة صوفية ـ دينية، رغم الاختلال أحياناً بين الترجمة العامة وتلك التي تنفرد بالمناقب وذكر المحاسن والكرامات. ولا شك أن هذا الباب ـ التراجم والمناقب ـ قد حظي بمؤلفات أخرى لم تصل إلينا. وقد عمد رجال التصوف إلى الترجمة لشيوخهم وذويهم والمعجبين بهم. وربما تطول الترجمة أو تقصر، وربما تكون غنية بالمعلومات عن العصر أو فقيرة منها فلا تسرد إلا حياة الشخص المعني في عبارات مديحية فضفاضة. وتشهد مؤلفات بعض الضباط والمستشرقين الفرنسيين ورجال الإدارة أنهم تمكنوا من الإطلاع على العديد من الترجمات لرجال العصر سواء كانوا من أهل السياسة أو الدين أو

---

(1) ط. 1965، في جزئين عن مكتبة الشركة الجزائرية بالجزائر، ودار مكتبة الحياة ببيروت.

العلم. وقد استفادوا من ذلك في وضع «البطاقات» الخاصة بالعائلات والوظائف، ولكن أغلب تلك التراجم والمناقب قد تَلِفَتْ أو دخلت في المحفوظات الشخصية.

وبالمقارنة مع العهد العثماني، ظهرت في العهد المدروس الصحافة والوسائل الإعلامية الأخرى. فكانت تنشر التعريف بالأعيان الزائرين والحجاج والموظفين السامين، وتؤبن الموتى منهم وتشيد ببعضهم وبخدماتهم. ولكننا لن نعد ذلك ترجمة هنا كما أننا لن نعد المقالات الصحفية التي تعرّف بهذا أو ذاك أو ترثيه من باب التراجم والمناقب. فخطتنا إذن لا تشمل سوى المؤلفات ولو كانت صغيرة الحجم.

كما أن عهدنا هذا شهد ظاهرة أخرى وهي كتابة المذكرات حيث يترجم الكاتب لنفسه ويتحدث عن تجاربه الخاصة ومواقفه من وجهة نظره هو، ويبرر ما اتخذه من مواقف وآراء، ولكننا لن نتناول المذكرات في فقرة التراجم والمناقب، ونعد بأن نتناولها في فقرة أخرى خاصة بها.

1 ـ **تعريف الخلف** برجال السلف، وهو تأليف أبي القاسم الحفناوي (ابن الشيخ) في بداية هذا القرن. والواقع أن حياة الشيخ الحفناوي تمثل أحد النماذج للمثقف الجزائري الريفي في العهد الاستعماري من عدة وجوه، ومنها تواضع أهل الريف واستغلال السلطات الفرنسية لهم، وتنوع مصادر الثقافة، فقد نهل الحفناوي من مختلف الزوايا والمساجد والكتب القديمة قبل الالتحاق بالعاصمة وتعلُّم الفرنسية والتوظف الرسمي، كما عرف بالعمل الدائب واتقان المهنة والتفرغ لها، مع ضيق مجالات الطموح إلى الأدوار الكبيرة والمغامرات الخطيرة.

فهو من مواليد بلدة الديس الصحراوية القريبة من بوسعادة. قدمت إليه تقاليد الأسرة والبيئة ووهبته الطبيعة القاسية حب العلم وحب التجول والبحث عن مصادر الثقافة. فدرس على أبيه عدة علوم، وكانت بالقرب من الديس زاوية الهامل وشيخها محمد بن بلقاسم ومساعده محمد بن عبدالرحمن

(وهذا من الديس أيضاً)، وكذلك زاوية طولقة التي اشتهرت بمؤسسها علي بن عمر. وبعيداً من ذلك زاويتان أخريان شهيرتان هما زاوية نفطة العزوزية (تونس) وزاوية ابن أبي داود بتاسلنت قرب آقبو. إن هذه الزوايا كانت بعيدة في الظاهر عن السياسة ولا تشارك في الثورات ضد الفرنسيين إلا بصفة غير مباشرة، خلال النصف الثاني من القرن الماضي. ولكنها كانت نشيطة في نشر العلم وحفظ القرآن الكريم وصيانة التراث الإسلامي من الضياع. ولم يكن للتلاميذ حدود سياسية، فهم يتنقلون من زاوية إلى أخرى ومن شيخ إلى آخر حسب رغباتهم وإمكاناتهم، ولكنهم كانوا في مختلف الأحوال يجدون المساعدات المادية والمعنوية من المحسنين ومن أهل الزوايا. وهكذا كان حال الشيخ أبو القاسم الحفناوي.

ولد حوالي 1850 (1852؟) في الديس، ويرجع نسبه إلى سيدي إبراهيم الغول، أحد صلحاء المنطقة وصاحب زاوية بالديس. وكان أبوه محمد بن بلقاسم بن الصغير من العلماء في وقته أيضاً. وكان جده بلقاسم قد أخذ العلم في أولاد جلال في زاوية سيدي عبدالباقي، وكذلك في زاوية ابن أبي داود. كما أن والد المؤلف أخذ العلم في الزاوية الأخيرة أيضاً، وكذلك زاوية طولقة ثم زاوية شلاطة، ولازم شيخها ابن علي الشريف. والعادة ألا يغادر التلميذ المكان إلا بعد الحصول على الإجازة من شيخه. وقد تنقل محمد بن بلقاسم بعد ذلك إلى زاوية طولقة معلماً فيها هذه المرة، وبقي بها ست سنوات، ومن تلاميذه الحفناوي بن علي بن عمر الذي أصبح شيخاً للزاوية. وكانت عندئذ تضم من 40 إلى 50 تلميذاً من مختلف النواحي، ومواد الدراسة فيها هي العلوم الشرعية واللغوية، وكذلك المنطق والفلك والحساب. ومن معاصريه الشريف بن الأحرش ومحمد بن بلقاسم الهاملي. ومن تلاميذه محمد بن عبدالرحمن الديسي، عالم المنطق بدون منازع في آخر القرن الماضي. وبعد هذه الجولات العلمية استقر الشيخ ابن بلقاسم (والد صاحبنا) في الديس، واشتغل بتربية أولاده ونسخ الكتب والمطالعة، وكسب رزقه. ولا ندري لماذا لم يشارك مع مؤسس زاوية الهامل في التعليم وقد كان

عندئذ يبحث عمن يساعده. ومهما كان الأمر فقد توفي والد المؤلف سنة 1893 (1311) بالديس.

عاش أبو القاسم الحفناوي إذن خلال النصف الثاني من القرن الماضي، فترة المملكة العربية وحكم المكاتب العربية العسكرية، ثم حكم النظام الجمهوري (1870)، وما سنّه من قوانين ضد الجزائريين وإرهاقهم مثل قانون الأهالي. وقد عاش أحداث ثورات 1871، وبوشوشة، والأوراس، أثناء شبابه، ولعله كان يتردد على زوايا نفطة وطولقة والهامل عندما كان محيي الدين بن الأمير عبدالقادر يبعث برسله ورسائله إلى أعيان الجزائر يدعوهم إلى الثورة، وحين تنفيذ حكم الإعدام في بوشوشة، ولجوء بومزراق وقادة الرحمانية إلى الصحراء. وكان الحفناوي قد تردد أيضاً كأبيه على الزوايا الرحمانية للقراءة، ويظهر من كتابه أنه متأثر بثقافة الطرق الصوفية. ولكنه لم يؤسس طريقة، كما فعل بعض الشيوخ. ولا ندري ما الذي جاء به إلى العاصمة وكيف كان استقراره بها، وهل سبق له التوظف في المكاتب العربية في الصحراء ثم أرسلوه منها إلى العاصمة لأغراض أخرى؟ وهل جاء العاصمة زائراً أو باحثاً عن الكتب القديمة؟.

لقدكان الحفناوي في الثلاثينات من عمره عندما جاء إلى العاصمة، سنة 1883 (فترة الحاكم العام البغيض لويس تيرمان). وسرعان ما وجد طريقه في الجريدة الرسمية التي كان يشرف عليها المترجم آرنو (وهو اسم مستعار)، أحد أعيان الترجمة والمخابرات، وكانت صلته بإدارة الشؤون الأهلية قوية، وهي الإدارة التي كان يشرف عليها الضابط المختص في شؤون الطرق الصوفية، لويس رين. ويهمنا أن نعرف أن هذه الإدارة هي التي كانت تشرف أيضاً على جريدة المبشر. وهكذا تتضح إلى حد كبير الصلة بين هذه الإدارة وآرنو وأبي القاسم الحفناوي. ولقد عبر الحفناوي نفسه عن عرفانه بالجميل لآرنو الذي تعلم منه، كما قال، الفرنسية، والآداب والترفع على المتكبرين والتواضع أمام غيرهم. فقد قال إن آرنو هو «شيخه» في العلوم العصرية أيضاً، وإنه رباه عقلياً وعلمياً فارتقى إلى «درجة أفتخر بها على أبناء

وطني» وعلّمه، كما قال أيضاً، التواضع القلبي والترفع القالبي على أهل الكبرياء، ووصفه بالحكيم، ولازمه في الجريدة حوالي اثني عشر سنة، وكان آرنو محرراً لها والحفناوي هو كاتبه[1].

ويبدو أن الحفناوي قد حل في جريدة المبشر محل أحمد البدوي الذي كان من أوائل الصحفيين الجزائريين في هذه الجريدة[2]. وكان عمل الحفناوي في المبشر هو التصحيح والإضافة والترجمة. أما التصحيح أو بالأحرى الصياغة وجعل أسلوب الجريدة مقرؤاً بين العرب والمعربين فأمره هام لأن الجريدة عرفت عدة مراحل من جودة التحرير ورداءته، وأما الإضافة فهي ما كان يختاره لها الحفناوي من مقالات وطرائف وتراجم من كتب التراث الإسلامي التي يعرفها والتي كانت المكتبة الوطنية تتوفر منها على المخطوطات والمطبوعات. فهو بهذه الصفة يوفر للجريدة المادة العربية، ولكن بتوجيه من «شيخه» آرنو ثم من جاء بعده. وفي هذا الصدد كان الحفناوي يتتبع أيضاً ما كانت تكتبه الصحافة العربية في المشرق سيما في مصر وتونس وإسطانبول ولبنان. أما الجانب الآخر وهو الترجمة فنعتقد أن الحفناوي لم ينتج فيه إلا في وقت لاحق أي بعد أن تعلم الفرنسية وأصبح قادراً على الترجمة منها والتلخيص بها، وقد ظهر ذلك في عدة أعمال نشرها، كما سنذكر، ويهمنا من هذا كله أن الحفناوي كان بين 1883 ـ 1897 صحفياً من نوع خاص، فهو كاتب ومحرر ومصحح وناقد لما ينشر في جريدة المبشر.

ومنذ 1897 أضاف إلى عمله ذلك وظيفةَ مدرس في الجامع الكبير بالعاصمة. وكان ذلك على إثر مراجعة السياسة التعليمية من قبل الفرنسيين

(1) تعريف الخلف، 2/409، ذكر الحفناوي ذلك في ترجمة الديسي. وكان آرنو ربما احتاج الحفناوي في ترجمة النصوص وفهمها من العربية. وقد ذكر ذلك بمناسبة الحديث عن كتاب طبعه آرنو بعد ترجمته وهو (سعود المطالع) لعبد الهادي نجا الإبياري، سنة 1305.

(2) انظر عنه فصل المؤسسات الثقافية.

بعد تحقيقات لجنة جول فيري 1892 وتقرير كومبس حول التعليم الإسلامي. فقد نشّط الفرنسيون من جديد التعليم المسجدي، بإسناد درس في النحو والأدب إلى بعض المتعلمين المعروفين بولائهم السياسي من جهة وقدرتهم العلمية من جهة أخرى. ومن الملفت للنظر أن الحفناوي قد استمر في الجمع بين الوظيفتين: التحرير في المبشر والتدريس في الجامع إلى 1927 حين توقفت الجريدة (عشية الاحتفال بالاحتلال)، بينما عزل الفرنسيون من الجريدة بعض زملائه أمثال محمد بن مصطفى خوجة (الكمال) بدعوى التدخل في الشؤون السياسية والتأثر بالصحافة المشرقية (كان خوجة من أتباع محمد عبده الصريحين)[1]. ومنذ 1936 تولى الحفناوي وظيفة جديدة وهي الفتوى على المذهب المالكي، وهو وظيف رمزي وإلى حد ما سياسي، تَضْمن به السلطة الفرنسية التحكم في الأوضاع الدينية والتهدئة العامة. أما نفوذ المفتي بين فئات الشعب فيكاد يكون منعدماً. وتجدر الإشارة إلى أن الحفناوي قد تولى الفتوى في وقت حرج، وهو الذي تولد عن اغتيال سلفه في نفس الوظيف، الشيخ محمود كحول عقب انعقاد المؤتمر الإسلامي الشهير[2]، وبعد تقاعده رجع الحفناوي إلى مسقط رأسه، بلدة الديس، وهناك أدركته الوفاة سنة 1942.

أما إنتاجه من غير (تعريف الخلف) فهو قليل الأهمية الآن، ولكنه أفاد به الرأي العام في وقته، لا سيما الفئة المتعلمة بالعربية فقط والتي تجهل المجالات العلمية وتطور العلوم والطب[3]. ولا شك أن نشر الحفناوي لبعض ما سنذكره كان بتوجيه واقتراح من هيئة تحرير المبشر وإدارة الشؤون الأهلية. لأنه كان يدخل في توصيل المعارف العامة إلى المسلمين «الأهالي»

---

(1) انظر ترجمته وكذلك الحديث عن زيارة الشيخ محمد عبده للجزائر 1903 في السلك الديني والقضائي. وكذلك فصل المشارق والمغارب.

(2) كان أيضاً قد تعاون مع كحول في جريدة (كوكب افريقية) سنة 1907. ولم نطلع على إنتاجه فيها.

(3) انظر فصل العلوم التجريبية.

من وجهة النظر الفرنسية. كما أن كتاباته بصفة عامة كانت تمثل المرحلة التي عاشها. فنحن نجده يعالج في المبشر موضوعات تتعلق بقوافل الصحراء (أثناء اهتمامات الفرنسيين بالتوغل نحو الجنوب)، فنقل عن جريدة (الطان) سنة 1887 ـ 1888 مقالة عن تجارة القوافل المتجهة إلى القورارة. وكتب حول داء الكلب ودوائه، ونشر عن ذلك مقالة سماها (الكلب لدى أطباء العرب) أظهر فيها دور العرب والمسلمين في الطب.

وقد نسب إليه بعض المترجمين أعمالاً مخطوطة، منها مؤلفات في الجغرافية والتاريخ والمعاني: كالمستطاب في أقسام الخطاب، وأرجوزة في جغرافية (؟) ابن خلدون، وله رجز بعنوان غوص الفكر في حروف المعاني، وقد شرحه بنفسه تحت عنوان (صوغ الدرر على غوص الفكر). وتدل أعمال الحفناوي هذه، وكذلك الرسائل التي تناول فيها حفظ الصحة على أنه كان متحرر الفكر في حياته، ولعل صلته بالمستعربين الفرنسيين[1] والمصالح الدنيوية، وعمله في الصحافة قد جعلته يتجه إلى الحياة العملية وليس الصوفية أو الدينية، كما فعل بعض معاصريه من الذين تخرجوا من الزوايا. وبعض مقالاته في المبشر تدل على أنه متأثر أو مساير للحياة العصرية، إذ منها هذه العناوين: تركيب الماء، وتركيب الهواء، ذكر المغناطيس وخواصه، والحكمة بأنوارها في الكهربائية وأسرارها. وحين ألقى محاضرة في الجمعية الرشيدية سنة 1907 اختار عنوانها: فرنسا والحرية وتفوق اللغة الفرنسية.

أما العمل الهام الذي بقي يحمل اسم أبي القاسم الحفناوي فهو (تعريف الخلف برجال السلف)، وهو في التراجم الخاصة بعلماء الجزائر عبر العصور. وكانت بدايته فيه ترجع إلى ارتباطه بالتراث وكتب الطبقات التي

(1) بعض الأعمال العلمية التي تحمل اسم الحفناوي، مثل (الخبر المنتشر) قد أنجزه بالتعاون مع جان ميرانت الذي كان مترجماً إدارياً ثم تولى إدارة الشؤون الأهلية، بعد لوسياني.

قرأها وهو طالب، ثم أخذ منها وهو موظف سواء لنفسه كمحرر في المبشر أو للمستعربين الفرنسيين الذين كان يساعدهم على فهم التراث العربي الإسلامي والترجمة منه ما تقتضيه المصالح الفرنسية. وكان ديبون وكوبولاني قد اعترفا بفضله في مساعدتهما على توثيق مؤلفهما حول الطرق الصوفية، وقد عرفنا صلته بكل من آرنو وميرانت ولوسياني. ويذهب سعد الدين بن شنب إلى أن الحفناوي كان يجمع خلال ذلك الوقت البطاقات عن كل عالم، وكان يستعين ببعض المعاصرين من موظفين سامين ومن مرابطين وعلماء دين وأصدقاء.

ثم أن السلطات الفرنسية قد سهلت له الاتصال بالمغرب الأقصى وخزائنه، فحصل عن طريق الاستكتاب على تراجم، وكانت هذه أحياناً تنتزع انتزاعاً من أصولها المخطوطة بدل أن تنسخ، كما شاهدنا ذلك بأنفسنا عند دراستنا لمخطوطات بوراس في المغرب. كما ساعدته السلطات الفرنسية على نشر الكتاب نفسه على حسابها يوم أصبح جاهزاً، وكان ذلك في عهد الحاكم شارل جونار، وقد نوّه الحفناوي بهذا الحاكم في أبياته الشهيرة وفي أول كتابه تعريف الخلف. فقد قال عن جونار إنه اهتم بمسلمي الجزائر وأحيا آثارهم وحاول أخذهم في طريق «التقدم العصري» لكي تجمع الجزائر بين عصر الشرق القديم وبحر الغرب الجديد[1]. وكذلك شكر الحفناوي «الحكومة» على طبع «ما ييّسر من أبناء وطننا وديننا من معارف الاعتبار ومآثر الاختبار». ورغم ثقافة الحفناوي الواسعة في التراث وعلاقته بالفرنسيين

(1) عن الأبيات التي قالها الحفناوي في المدرسة الثعالبية وفي جونار، انظر فصل الشعر. وعن الحفناوي انظر أيضا فصول التعليم والسلك الديني. أما عن شكر ديبون وكوبولاني له فهو في كتابهما (الطرق الدينية الإسلامية)، الجزائر، 1897، ص 27 من المقدمة. وقد وصفاه بأنه الخوجة المحرر بالمبشر، وأنه وضع نفسه يومياً تحت تصرفهما وأنه أثرى بمعارفه الواسعة ترجماتهما وصححها. ومن المؤلفات التي ذكراها مقرونة باسمه: ابتسام العروس، والدرر الكامنة، وروض القرطاس، وابن خلدون، الخ.

وإيمانه بالتقدم العصري - كما يسميه - فإننا لا نجد له حضوراً في مؤتمر المستشرقين 14 الذي انعقد بالجزائر سنة 1905. بينما نجده يقوم بمرافقة الشيخ محمد عبده سنة 1903 من مرسيليا إلى الجزائر على ظهر الباخرة. وكانت مهمته معه مجهولة ولكن بتكليف من الحكومة الفرنسية[1].

إن تعريف الخلف قد ضم جزئين، ولم يرتبهما صاحبهما أي ترتيب. فالجزء الأول ضم مجموعة صغيرة من التراجم مع التوسع في حياة أصحابها، وكانت أسماؤهم هي التي نقشت على حيطان المدرسة الثعالبية. كما ضم هذا الجزء معلومات عن والد المؤلف، وعن الزوايا وبعض شيوخها، وكذلك بعض الشخصيات المعاصرة. لقد رجع الحفناوي إلى مراجع عديدة، بعضها مطبوع، ولكن الكثير منها كان من وثائق العائلات والتقاييد الخاصة والمخطوطات التي لم يتمكن أصحابها من طبعها. وكانت طريقته تشبه التراجم القديمة في كتب الطبقات العربية. وبعض التراجم قصيرة جداً، وبعضها يضم عدة صفحات، وذلك حسب توفر المعلومات. وقد أقحم فيه بعض التراجم غير الجزائرية، وهو أحياناً لا يضيف شيئاً من عنده لمن يترجم له، بل يكتفي بنقل ما وصله عنه من العائلات أو من المؤلفات الأخرى.

ومن مراجعه، تاريخ ابن خلدون ونشر المثاني وصفوة من انتشر ووفيات ابن القنفذ، وكفاية المحتاج ونيل الابتهاج، والدرر الكامنة، والضوء اللامع. ولغة الحفناوي جيدة، وهي تدل على ثقافته الأدبية القوية، ولا يستعمل السجع أو الجمل العامية الثقيلة أو المتأثرة بالثقافة الأجنبية. ولكن تياره الفكري، رغم إيمانه بالتقدم، يتجه نحو التصوف وذكر الكرامات وبعض الخرافات. ولا ندري إن كان يؤمن بذلك حق إيمان (ونحن نستبعده)، أو هو نوع من مجاملة شيوخ العصر والمتعلمين الذين عاصرهم، وفيهم بعض القضاة والحكام والمرابطين. ونحن نعلم أن

(1) انظر زيارة الشيخ عبده للجزائر في فصل المشارق والمغارب.

المثقفين عندئذ، مهما بالغوا في التحرر، كانوا يحمون أنفسهم بالانضمام إلى إحدى الطرق الصوفية، على الأقل، أو التظاهر بموالاة أهل الخير والولاية.

والواقع أن الحفناوي لم يكن يكتب تاريخاً في تراجمه، حتى نحاكمه بقسوة على منهجه، كما فعل سعد الدين بن شنب، حين قال إن علم التاريخ لم يتقدم عنده، وإنه كان يسير في خطى مؤرخي العصور الوسطى. فإن كان ابن شنب يعني بذلك كتب التراجم فهو مصيب في دعواه، وإن كان يعني كتابة التاريخ فالأمر هنا مختلف. حقيقة أن الحفناوي قد ذكر الخرافات لبعض من ترجم لهم، وأكثر من الشعر أحياناً، وتوقف عند نقد مصادره، وعدم ترتيبها. ولكن لا حرج على الحفناوي أن يصبح كتابه كتاب أدب بدل أن يكون كتاب تاريخ، لأن الترجمة كانت وما تزال تجمع بين الحقلين: الأدب والتاريخ، إضافة إلى علوم أخرى. وقد انتقد ابن شنب من خلال الحفناوي، كل متعلمي الجزائر المعاصرين له في العشرية الأولى من هذا القرن، لأنهم كانوا في نظره بعيدين عن التصور الحقيقي للتاريخ كمنهج ونقد وتحليل. وفي نظر ابن شنب أن المؤرخين «العصريين» بدأوا منذ العشرينات مع ظهور كتاب مبارك الميلي، كما أسلفنا[1].

لكن تعريف الخلف له ميزة بارزة انفرد بها، وهي أنه ظهر في وقت لم

---

(1) هناك مراجع عديدة عن الحفناوي منها: سعدالدين بن شنب «بعض المؤرخين العرب» في المجلة الإفريقية، 1956، والتقويم الجزائري لكحول، سنة 1912، وأعيان المغاربة لقوفيون، جـ 1، 1924، وسعد الدين بن شنب «الأدب العربي في الموسوعة الاستعمارية والبحرية في الجزائر والصحراء، باريس، 1946. وكذلك سعد الدين بن شنب «النهضة العربية» في مجلة كلية الآداب، 1964، وعبد الرحمن الجيلالي (تاريخ الجزائر العام)، وبحث خديجة بقطاش عنه، وكانت قد نشرته في الأصالة، وبحث رقية شارف (غير منشور)، 1993، وقد أعدته تحت إشرافي. وأحمد توفيق المدني (حياة كفاح) 2/

أما تعريف الخلف نفسه فقد ظهر جزؤه الأول سنة 1906، والثاني سنة 1907، وقد وقع تصويره في السبعينات في بيروت دون تنقيح أو إضافة.

يتقدمه عمل آخر، ثم أنه ظل على أهميته إلى الآن. فأن المؤلفات التي ظهرت بعده كلها تقريباً تتخذه مرجعاً. ولعل ذلك راجع أيضاً إلى شموله لكافة العصور ونقوله العديدة من مؤلفات ووثائق تعتبر الآن مفقودة، سيما بعد أحداث ثورة 1954. كما أن لغة الكاتب سهلة فلا يجد قارئه عناء في الوصول إلى المعنى. وتداخل المعلومات أحياناً ووجود الخرافة في الكتاب يشفع لها ما يقدمه من مادة ذات قيمة كبيرة. ورغم أن النية ـ نية الفرنسيين ـ كانت عنئذ هي المحافظة على طابع الجزائر الإسلامية ـ الفرنسية، فأن النتيجة كانت عكس ما توقعوه، فقد بعث تعريف الخلف في النفوس الحمية والوطنية والغيرة على التراث والاعتزاز بالآباء والأجداد، ويمكن اعتبار ظهوره صفحة جديدة في اليقظة الوطنية والشعور بالذات السياسية، سيما في الوقت الذي كانت فيه مدرسة النخبة المتفرنسة تدعو إلى الاندماج الكلي في فرنسا والتخلص من كل روابط الماضي.

2 ـ الكتاب الثاني الذي جمع تراجم هو **شعراء الجزائر** في العصر الحاضر لمحمد الهادي السنوسي. وهو كتاب في جزئين، ترجم فيه الشعراء لأنفسهم في غالب الأحيان، مع نماذج من أشعارهم. وكان دور السنوسي هو الترتيب والتنسيق فقط، مع التقديم والمعاناة في طبع الكتاب في تونس. وكان لظهور الكتاب وقع كبير في الحياة الأدبية.

ويضم (شعراء الجزائر) حوالي عشرين ترجمة. وهي كما قلنا من نوع السير الذاتية. وبعض هذه السير طويل، وبعضها مجرد سطور أو فقرة. كما أن بعضهم قد تقدمت بهم السن، غير أن بعض السير كانت لشباب ما يزالون في مقتبل العمر. ورغم أن الكتاب قد نفد من أمد بعيد، فإنه لم يطبع من جديد ومن ثمة أصبح من الكتب النادرة[1].

(1) السنوسي (شعراء الجزائر...) ط. تونس، جزآن، 1926 ـ 1927. وقد نوه به محمد العابد الجلالي في (تقويم الأخلاق). انظر عنه فصل الشعر فقرة (الدواوين والمجاميع).

3 ـ **تحفة الزائر في مآثر الأمير عبد القادر وأخبار الجزائر**، من تأليف محمد (باشا) بن الأمير عبد القادر، وهو في جزئين ولكنه صدر أول مرة في مجلد واحد، الأول خاص بالترجمة لحياة الأمير أثناء المقاومة، مع أولياته ونهاية نضاله. والثاني يتناول حياة الأمير الدينية والأدبية، أي أثناء وجوده في السجن والمنفى. وفي الكتاب تاريخ للجزائر في العهود السابقة للاحتلال ولكن باختصار، وتعتبر حياة الأمير إلى 1847 هي حياة الجزائر أيضاً، ولذلك يمكن اعتبار الجزء الأول تاريخاً للجزائر كلها بين 1830 ـ 1847. وقد ضم الكتاب وثائق كثيرة ومصادر فرنسية وأخرى عربية وبعض الصور. ولكنه يذكر ذلك عرضاً ولا يفردها بقائمة مرتبة، وليس في الكتاب تعاليق. وصدر الكتاب أثناء حياة المؤلف. وعندما طبع مرة أخرى، أضاف إليه ناشره بعض التعاليق الطفيفة[1].

ألف محمد باشا الكتاب سبع سنوات بعد وفاة والده. ويبدو أن المشروع كان قائماً منذ كان الأمير عبد القادر حياً. ذلك أن الأمير هو الذي مكن ابنه من الوثائق العائلية ومن الرسائل والآراء والصلات بينه وبين غيره. وقد عثرنا على نسخة يبدو أنها الأصلية للمخطوط أو مستخرجة من الأصل، مكتوبة بخط جميل ومذهبة ومجلدة تجليداً فاخراً ومهداة إلى السلطان عبد الحميد الثاني، وهي منتهية سنة 1890 (1307). وقد يكون المؤلف انتهى من الكتاب قبل ذلك، بينما النسخة السلطانية نسخت في التاريخ المذكور فقط. وبالمقارنة مع النسخة المطبوعة في حياة المؤلف وجدنا بعض الفروق الهامة. ففي المطبوعة يذكر المؤلف أنه حين انتهى من تأليفه سرقت منه النسخة، وليس في المطبوعة إهداء إلى السلطان. كما أن هناك فروقاً في التفاصيل بين النسختين تناولناها في دراستنا المفصلة والمنشورة في غير هذا[2]. أما

(1) ط. الأولى، الإسكندرية (مصر)، 1903، وط 2 دمشق (سورية)، 1964. وتوفي المؤلف سنة 1913 انظر عنه فصل المشارق والمغارب.

(2) «العثور على النسخة المسروقة من كتاب تحفة الزائر. . .» في أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ط 2، جـ 2، ص 115 ـ 143.

النسخة السلطانية فقد عثرنا عليها في اسطانبول تحت عنوان (تاريخ الأمير عبد القادر) في مكتبة الحاج محمود أفندي التابعة للمكتبة السليمانية ورقمها 4788.

ولد محمد في القيطنة ناحية معسكر، سنة 1840، والقيطنة هي مسقط رأس والده أيضاً. وعاش حياته في حضن أمه لأن والده كان مشتغلاً بالجهاد على ظهر فرسه إلى ديسمبر 1847. وكان محمد طفلاً في الثالثة من عمره عندما هربت به أمه من معركة الزمالة الشهيرة مع زوجات قادة الجيش الجزائري، سنة 1843. ورغم أنه لم يعش في الجزائر سوى سبع سنوات فإنه ظل يحن إليها ويتغنى بهوائها وترابها وشمسها. ويظهر ذلك في كتابه تحفة الزائر. وبقي محمد مع والده وأمه خمس سنوات في سجون فرنسا، ثم عدة سنوات في بروسة بالدولة العثمانية، ثم استقر بهم المطاف بدمشق، سنة 1855. وكانت ثقافته وتعليمه على يد والده وصهرهم مصطفى بن التهامي وبعض علماء دمشق. وكان محمد أكبر أبناء الأمير، ولذلك كان رفيقه عند السفر، وموضع ثقته أثناء الحديث، ومهبط سره كلما طرأ طارىء سياسي أو عائلي. وكانت ميوله تشبه ميول والده. فقد اختار، وهو في الشام، الولاء الوطني والولاء العربي الإسلامي، واعتنق مبادىء الجامعة الإسلامية ومال إلى الدولة العثمانية بدل الدولة الفرنسية. ولكنه لم يستطع أن يجند كل إخوته لفكرته، لأن منهم من والى فرنسا مثل الهاشمي وعمر وعبد المالك في أول أمره[1]. وقد حظي محمد ومحيي الدين بلقب الباشا من السلطات العثمانية. وشاء القدر أن يعاصر محمد أيضاً سقوط السلطان عبد الحميد.

يكشف محمد أنه أقدم على التأليف عن والده بعد إلحاح عدد من وجوه أهل الشام وأعيان العرب والمسلمين، نظراً لمكانة والده وموضعه هو

(1) لم يكن أبناء الأمير العشرة من أم واحدة. ومن الذين والوا الدولة العثمانية محيي الدين وعلي. أما الهاشمي فقد جاء إلى الجزائر وكان ضريراً، وهو والد الأمير خالد الشهير في الحركة الوطنية. وتولى عبد المالك الشرطة الشريفية بطنجة تحت المظلة الفرنسية، ثم ثار على فرنسا سنة 1915. انظر عن أسرة الأمير فصل المشارق والمغارب.

من والده «فحرضوني على القيام بهذا المندوب». وقد جمع ما أمكنه من المصادر وهي: أحاديثه مع والده، والوثائق العائلية، والمحاضر الرسمية كالمعاهدات، والكتب الأجنبية المترجمة إلى العربية، والكتب العربية القديمة، والمراسلات، والصحف وإنتاج الأمير نفسه. ويذكر أنه جعل والده هو الحكم في هذه الوثائق، فهو راوية عن أبيه وهو مرجعه إذا اختلطت عليه الآراء. ونفهم من اللجوء إلى ترجمة الكتب المؤلفة عن الأمير أن محمد لم يكن يعرف لغة أجنبية. وقد رأينا أن الكتاب، رغم قيمته التاريخية يعتبر كتاب أدب، وهو من نوع المذكرات تقريباً. ولكنه يظل مرجعاً أساسياً لحياة الأمير أولاً من الوجهة الشخصية لأنه (أي الأمير) هو الحكم فيه، حسب تعبير ابنه، وثانياً من الوجهة العائلية والوطنية لأن العائلة تملك من الوثائق ما غاب عن الفرنسيين أو غيرهم من الكتّاب، ثم إن الفرنسيين اعتمدوا أيضاً على وثائقهم الخاصة، فكتاباتهم عن الأمير وعن الجزائر في عهده كتابات مجحفة وتعاني من النظرة الواحدية والعدائية، ومن ثمة يبقى الكتاب يمثل، في جزئه الأول على الأقل، وجهة النظر الجزائرية أيضاً في الأحداث التي جرت بين 1830 ـ 1847.

4 ـ أحمد بن محيي الدين، وهو أخو الأمير عبد القادر، وقد خص أخاه أيضاً بترجمة لحياته وكفاحه. وعنوان كتابه **نخبة ما تسرّ به النواظر وأبهج ما يسطر في الدفاتر في بيان سبب تولية الأمير عبد القادر في إقليم الجزائر**. وكان أحمد هذا هو أصغر إخوة الأمير. وكان لذكائه وشجاعته واعتداده بنفسه مرشحاً لخلافة أخيه لو طال به العمر في الحكم وانتصر على العدو. وقد عانى أحمد السجن كما عانى أخوه، وكان سجنه هو في عنابة، مدة خمس سنوات، وهي المدة التي قضاها الأمير عبد القادر أيضاً في سجن فرنسا. وعندما سمح له بالخروج من السجن توجه (أحمد) إلى دمشق سنة 1283. وقد مالت عائلة الأمير (عائلة محيي الدين الأب) إلى التصوف كما كان وضع أبيهم وجدهم. ومنهم أحمد هذا[1].

---

(1) انظر عنه فصل المشارق والمغارب ـ عائلة الأمير. وقد نسب بعضهم إلى أحمد كتاباً آخر هو (كيف دخل الفرنسيون الجزائر؟)، والواقع أن هذا الكتاب (رسالة) منسوب =

5 ـ **تاريخ الأمير** عبد القادر، وهو من تأليف ابن عمه الحسين بن علي بن أبـي طالب. وقد قام بترجمته إلى الفرنسية ترجمة جزئية ونشره في المجلة الإفريقية السيد ديلبيش[1].

6 ـ **تاريخ حياة طيب الذكر**، هو عنوان الكتاب الذي أشرف عليه سعيد بن علي بن الأمير عبد القادر[2]. وهو ترجمة ورثاء ومآثر الأمير علي الذي وقف إلى جانب الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى وساند أخاه عبد المالك في ثورته على الفرنسيين في المغرب الأقصى. وكان الأمير علي قد حارب الإيطاليين في طرابلس، وتولى النيابة عن دمشق في برلمان الدولة العثمانية. أما الأمير سعيد فقد ساند ثورة الشريف حسين ورفع عَلَمها على سراي دمشق قبل دخول الأمير فيصل ولورنس إليها، وسنذكر ذلك في مكانه.

7 ـ **عبرة الناظر** في تاريخ الجزائر، تأليف الهاشمي بن بكار، مفتي مدينة معسكر في وقته. وقال إنه شرع فيه ولم يقل إنه أكمله. ويبدو أنه ليس تاريخاً بالمعنى الذي نتناول، لأنه قال عنه إنه يتناول الخصومة بين علماء الطرق الصوفية وعلماء الإصلاح بين الحربين. وهو يسمى الفريق الأول علماء السنة والفريق الثاني المتطرفين. وذكر أنه ترجم فيه لجماعة من هؤلاء وأولئك. وقد ذكر ذلك في كتابه مجموع النسب ص 187.

8 ـ **تحفة الزائر** في مآثر الأمير عبد القادر، ألفه الهاشمي بن بكار، ولم نطلع على هذا الكتاب وإنما ذكره الهاشمي بنفسه في كتابه (مجموع

= إلى أحمد أفندي، الذي يغلب على الظن أنه أحد كراغلة الجزائر الذين شردهم الفرنسيون أول الاحتلال. وقد نشر هذا الكتاب صلاح الدين المنجد سنة 1963. انظر عنه أيضاً SCULUCHTA «احتلال الجزائر كما يرويه جزائري» في (المجلة الآسيوية)، 1863.

(1) المجلة الإفريقية، عدد 20، ص 416 ـ 455. انظر أيضاً فصل الاستشراق. وتوفي ديلبيش سنة 1894.

(2) مطبعة الترقي، دمشق، 1918. وجاء في الغلاف أن الكتاب من وضع نخبة من الكتاب تحت رعاية الأمير سعيد، نجل الفقيد. 176 صفحة.

النسب) ص 36 قائلاً: «قد بسطت ترجمته (أي الأمير) في كتابي المسمى...».

9 ـ **عبد القادر فارس العقيدة**، للشريف ساحلي، الجزائر، 1948. وقد تناول فيه سيرة الأمير كرمز للمقاومة الوطنية والإسلام. وراجعته جريدة البصائر في مقال مطول.

10 ـ **عبد القادر واستقلال الجزائر** لكاتب ياسين، 1948.

11 ـ **ياقوتة النسب الوهاجة**، تأليف أبي حامد المشرفي. وقد ترجم فيه لحياة وتصوف ونسب الشيخ محمد بن علي المجاجي، دفين مجاجة بالشلف، أوائل القرن الحادي عشر الهجري. وهو كتاب هام فيه معلومات عن عصر المجاجي وعصر الأمير عبد القادر أيضاً، كما فيه أخبار عن شخصيات اتصلت بالمجاجي. وتعرض المشرفي أيضاً لأنساب الأدارسة بالمغرب وأخبار بعض علماء الجزائر. ورتبه على مقدمة وأربعة أقسام وخاتمة. ولهذا الكتاب عنوان آخر وهو (اليواقيت الثمينة الوهاجة في التعريف بسيدي محمد بن علي مجاجة).

12 ـ **ترجمة الشيخ محمد** بن المختار وأصل عائلته، وهو مخطوط مؤلف حوالي 1857. وكان هذا الشيخ قد حج وزار مصر وسورية والتقى ببعض شيوخ الوقت مثل الشيخ عليش المصري. ولا نعرف من ترجم لهذا الشيخ ولا الوظائف التي تولاها أثناء حياته من 1815 ـ 1908[1]. وتشير بعض المصادر إلى أن الشيخ المختار قد انتصب للتدريس في عدة زوايا، وأنه كان رحماني الطريقة وأن شيخه فيها هو محمد أمزيان الحداد.

---

(1) المصدر الذي أشار إليه هو محمد امقران ايسلي في رسالته (الحركة الدينية والإصلاحية في منطقة القبائل)، ماجستير، جامعة الجزائر، معهد الفلسفة، ص 334. وجاءني من الشيخ محمد الحسن عليلي أن الذي كتب الوثيقة التي اعتمد عليها ايسلي هو أحد تلامذة الشيخ المختار، واسمه الشيخ العربي لواج، من بني ينّي، من رسالة الشيخ عليلي، مارس 1997.

13 ـ **تراجم علماء الجزائر**، تأليف عمر راسم، صاحب جريدتي ذو الفقار والجزائر أوائل هذا القرن. وقد ترجمنا له في فصل المنشآت الثقافية، ولم نطلع على عمله وإنما اطلعنا على وصف محمد علي دبوز له، وقد وصفه بالرسالة أي التأليف الصغير وقال عنه إنه غير مطبوع، وإنه استفاد منه في كتابه (أعلام الإصلاح)، كما لاحظنا نحن ذلك في بعض المواضع منه. وأعطاه عنواناً ربما من عنده وهو (تراجم بعض زعماء النهضة الأولين بالجزائر). وكان الشيخ دبوز قد قرأ هذه الرسالة بقسنطينة سنة 1965، ونفهم من ذلك أن هذه الرسالة كانت في حوزة الشيخ النعيمي وأن دبوز سمعها منه فسجلها على الشريط وانتفع بها. وأخبر دبوز أنها قد لا توجد عند الشيخ النعيمي[1].

وقد نقل دبوز من رسالة عمر راسم ترجمة حمدان خوجة، فاعتبره وطنياً كبيراً، وسياسياً ماهراً، وعالماً من علماء الدين. وأنه تقلد وظيفة التدريس بالجامع الجديد، فدرس التفسير والحديث. وهذا الوظيف لم يكن معروفاً عن خوجة، ولا ندري إن كان ذلك قبل الاحتلال أو بعده، والغالب أنه يشير إلى ما قبل الاحتلال. والمعروف أن خوجة كان عندئذٍ تاجراً، ولكن ذلك لم يكن يمنعه من التدريس بالجامع، حسبما جرت العادة. وقد أضاف عمر راسم أن خوجة منع من دخول الجزائر بعد سفره إلى باريس للتعريف بقضية الجزائر والدفاع عن نفسه أيضاً. وبناءً على عمر راسم فإن خوجة قد أفتى بالتحرز والاحتياط من (الكرنتينة) أو الحجر الصحي، وكذلك أفتى باستعمال اللباس الإفرنجي (الأوروبي) للعسكر العثماني ـ وهذا الرأي كان لابن العنابي[2] ـ وربما احتوى الكتاب على تراجم أخرى مفيدة.

---

(1) محمد علي دبوز (نهضة الجزائر) 1/ ي.

(2) دبوز (نهضة الجزائر)، 1/133. وعن ابن العنابي انظر دراستنا (رائد التجديد الإسلامي)، ط. 2، 1992، وكذلك (السعي المحمود) تحقيق محمد بن عبد الكريم.

14 ـ **رسالة في تراجم علماء الجزائر تأليف محمد بن مصطفى.** وقد ذكرها له بعضهم، وهي غير معروفة[1]. ومهما كان الأمر فقد كان المؤلف واسع الاطلاع، وعاصر مرحلة هامة من تاريخ الجزائر.

15 ـ **تاريخ رجال الإصلاح** في جيل، تأليف عبد الرحمن بن عمر، وهو في ثلاثة أجزاء، وما يزال مخطوطاً. وقد اطلع عليه محمد علي دبوز وأخذ منه، وقال إن مؤلفه مولع بالتدوين وكتابة المذكرات وإنه «مؤرخ»[2]. وقد شارك المؤلف في تأسيس جمعية العلماء، 1931.

16 ـ وبالإضافة إلى ذلك نود أن نذكر بعض «البرامج» التي يسجل فيها العلماء أسماء وحياة من أخذوا عنهم، فهي إذا شئت نوع من التراجم أيضاً. ومن ذلك برنامج محمد بن علي السنوسي المسمى **البدور السافرة** وهو ملخص عمله (الشموس الشارقة)، وقد تحدث فيه عن مشائخه الذين أخذ عنهم العلم والتصوف في الجزائر والمغرب الأقصى ومصر والحجاز وغيرهم[3].

17 ـ **المنشور** في رجال الشيخ عاشور، والمقصود بذلك هو عاشور الخنقي صاحب ديوان (منار الاشراف). وقد ذكر في هذا الكتاب أنه لا يمكنه أن يترجم لشيوخه لكثرتهم «لا تحتمل مناقبهم هذه العجالة». وأخبر أن الفرصة قد سنحت له لتأليف كتابه المسمى (المنشور...)[4]. فإن كان قد انتهى منه فإننا لم نطلع عليه، ولا نعلم مَنْ وصفه. وكان عاشور قد درس في الخنقة ونفطة، كما جلس للتدريس في قسنطينة ثم في زاوية الهامل نواحي بوسعادة.

---

(1) عادل نهويض معجم أعلام الجزائر، ط. 1، ص 186. انظر عنه فصل السلك الديني والقضائي وفصل التعليم.

(2) محمد علي دبوز، نهضة، 1/ي ـ ك.

(3) المكتبة الوطنية ـ الجزائر، رقم 2522، انظر الكتاني، فهرس الفهارس. وفصل العلوم الدينية.

(4) عاشور الخنقي (منار الإشراف)، ط. 1914، ص 38 من الخاتمة. انظر ترجمتنا له في فصل الشعر وكذلك فقرة الأنساب من هذا الفصل.

18 ـ **تاريخ علماء زواوة**، وهو تأليف منسوب لمحمد أرزقي الشرفاوي، من بلدة الشرفة نواحي بجاية. وقد درس في الجزائر ومصر ثم عاد إلى بلاده مدرساً ومؤلفاً. وقد يكون كتابه مفيداً في بابه، غير أننا لم نعرف من اطلع عليه أو نقل منه.

19 ـ **المرآة الجلية** في ضبط ما تفرق من أولاد سيدي يحيى بن صفية[1]، وفي التعريف بمشاهير العلماء ورجال المعاهد الصوفية. من تأليف الحاج الجيلاني بن عبد الحكم العطافي. ومحتوى الكتاب واضح من عنوانه، وهو في الأنساب وتراجم بعض رجال التصوف ومن تعاطف معهم. وربما هو يشبه الكتاب الذي أعلن عنه الهاشمي بن بكار (عبرة الناظر) من بعض الوجوه. فبالإضافة إلى أولاد سيدي يحيى بن صفية ترجم المؤلف لعلي البوديلمي، والمهدي البوعبدلي، وأفراد من عائلة العشعاشي، والمولود الحافظي، وشيوخ الزوايا المعروفة مثل محمد الموسوم وتلاميذه، وابن تكوك السنوسي، والهاشمي بن بكار، ومصطفى فخار مفتي المدية، ومفتي مليانة، ومحمد البشير الرابحي، والشاعر أحمد الأكحل، إلخ. فالتراجم إذن شملت شيوخ الزوايا ورجال التدريس والإفتاء في الفترة الفرنسية. ولكنه ترجم أيضاً لعبد الحميد بن باديس. والكتاب على ما فيه، مفيد للمؤرخ إذ يقدم صورة لأحد التيارات المتفاعلة في الجزائر عشية الثورة، وهو التيار الديني المحافظ[2].



وتدخل المناقب أيضاً في باب التراجم، رغم أن كتاب المناقب يركزون على ذكر المظاهر الصوفية كالكرامات لمن يترجمون لهم.

---

(1) أشار إليه عبد الباقي مفتاح (أضواء)، مخطوط. وقد حصلت منه على جزء مصور عن طريق الشيخ محمد الحسن عليلي.

(2) ط. تلمسان، مطبعة ابن خلدون، سنة 1372 (1953). ومؤلفه كان مديراً لمدرسة الفلاح بالأصنام (الشلف حالياً). وسيدي يحيى بن صفية هو جد المؤلف. =

20 ـ **المواهب الجلية** في التعريف بإمام الطريقة السنوسية، تأليف الشيخ محمد بن عيسى السعيدي القاسمي الجزائري. والمقصود بإمام الطريقة هو محمد بن علي السنوسي.

وقد ذكر هذا الكتاب عبد الحي الكتاني وقال إنه في سفر وسط. ولا نعرف أكثر من ذلك عن مؤلفه[1].

21 ـ **ترجمة محمد بن علي** أبهلول المجاجي أرسل بها الونوغي بن أحمد بومزراق المقراني إلى أبي القاسم الحفناوي مؤلف (تعريف الخلف). وكان الونوغي عندئذٍ (أول هذا القرن) مفتياً في الأصنام ـ الشلف ـ. وهو ابن بومزراق زعيم ثورة 1871. ويقول الحفناوي إن المخطوط كان للآغا ابن آمنة الحاج بو طيبة، حفيد المجاجي. فالونوغي إذن كان مجرد واسطة. كما أرسل إليه الونوغي أشعاراً لسعيد قدورة وغيره لتدرج في ترجمة المجاجي بعد تصحيحها. فمن كتب ترجمة المجاجي؟ هل هي ملخص ما كتبه الغير، مثل المشرفي؟ أو هناك مؤلف آخر مجهول؟ ولا نعتقد أن الترجمة كانت من وضع الآغا أو من الونوغي نفسه[2].

22 ـ **مناقب الشيخ محمد بن عبد الله الديلمي**، (البوديلمي) تأليف عبد الغني خطاب. وكان المؤلف مدرساً في المدرسة الرحمانية بتلمسان، المعروفة باسم مدرسة التربية والتهذيب بالزاوية البوديلمية. وقد سلم المؤلف مناقبه إلى الهاشمي ابن بكار فأدخلها ضمن كتابه (مجموع النسب)، ونفهم من ذلك أن عبد الغني خطاب كان من أهل الطرق الصوفية ومن خصوم حركة الإصلاح.

أما محمد الديلمي موضع الدراسة فهو شيخ الطريقة الخلوتية (الرحمانية) بالمسيلة، ولد بها سنة 1264 (47 ـ 1848). واسمه الكامل

---

(1) عبد الحي الكتاني، فهرس الفهارس، 2/1043.

(2) تعريف الخلف، 2/448. وعن حياة أحمد بومزراق نفسه انظر الحركة الوطنية، جـ 1.

هو: الحاج محمد بن عبد الله بن عبد القادر بن أبـي زيان بن مبارك بن الموهوب، ويتصل نسبه بمحمد الديلمي المنسوب للأشراف عن طريق جده محمد بن عزوز الديلمي الذي ترجم له ابن مريم في (البستان). وفي طفولته سافر محمد الديلمي إلى بجاية طلباً للعلم، وهناك درس على الشيخ السعيد الحريزي، ثم تنقل بين الزوايا بزواوة مثل زاوية أحمد بن يحيـى وزاوية اليلولي، ومن هناك توجه إلى قسنطينة فدرس على عبد القادر المجاوي وحصل على إجازات. ثم أسس هو زاوية في المسيلة (؟) ودرس عليه فيها طلاب من جهات مختلفة. وقد أخذ الطريقة على الشيخ محمد امزيان الحداد داعية ثورة 1871. وفي جبل الناظور التقى بالشيخ عمارة بن أبـي اديار (؟) وأخذ عنه علم التصوف. كما أنه حج مرتين وجاور بالحرمين وأخذ عن بعض العلماء هناك، دون تحديد من هم ولا متى كان ذلك؟.

وبعد رجوعه إلى الجزائر أخذ يطالع كتب التصوف والدين، مثل كتب الغزالي وابن عربـي والرسالة القشيرية والإنسان الكامل. وقد انتصب للتدريس، فكان يدرس مختصر الشيخ خليل في الفقه، ويفسر بعض الآيات القرآنية. كما كان يدرس التوحيد والنحو. وكان يجمع إلى ذلك تعليم مريديه المبادىء الصوفية. وكان له تلاميذ يساعدونه على التعليم. واستمر على ذلك نحو أربعين سنة. وتوفي بالمسيلة سنة 1361 (1942). ولا نعرف أن آخرين تعرضوا لحياة الحاج محمد الديلمي غير عبد الغني خطاب والهاشمي بن بكار[1].

23 ـ **الزهر الباسم** في ترجمة محمد بن أبـي القاسم الهاملي. تأليف محمد بن الحاج محمد بن أبـي القاسم، وهو ابن أخ المترجم له. وفي الكتاب فصول وخاتمة وديباجة. وفيه أيضاً فوائد هامة عن حياة الشيخ الهاملي[2]. والترجمة هنا تصبح مسألة عائلية، لأن الإشادة بالشيخ الهاملي

(1) ابن بكار (مجموع النسب)، ص 171 ـ 173. وكانت عائلة الديلمي معفاة من الضرائب أثناء العهد العثماني لصلتها بالتصوف والشرف.

(2) ط. تونس، 1310 (1892) وفيه 149 صفحة. وقد ترجمنا للشيخ محمد بن بلقاسم في فصل التصوف. انظر عنه أيضاً فصل التعليم.

هي نفسها إشادة بالزاوية والعائلة القاسمية ودورها في التعليم والتصوف. وقد تولى المؤلف خلافة عمه في الزاوية، بعد أن تولتها السيدة زينب ابنة الشيخ حوالي ست سنوات.

24 ـ **فوز الغانم**، تأليف محمد بن عبد الرحمن الديسي، وموضوعه هو سيرة شيخ زاوية الهامل، محمد بن بلقاسم وشرح أوراده وسلوكه الصوفي. وقد أشرنا إليه في الإنتاج الديني.

25 ـ **غرائب البراهين** في مناقب صاحب تماسين، تأليف محمد بن المطماطية، والمقصود بصاحب تماسين هو الحاج على الينبوعي، شيخ الطريقة التجانية مدة طويلة ومؤسس فرعها في تماسين. وهو الذي ورث خلافة الشيخ أحمد التجاني وعاد على إثر وفاته، بأولاده من المغرب الأقصى. وعدا الفترة التي تولاها محمد الصغير التجاني في عين ماضي 1840 ـ 1853، فإن أبناء الحاج علي هم الذين توارثوا أباهم في «البركة» التجانية. ونحن وإن كنا لم نطلع على (غرائب البراهين) إلا أنه من الواضح أن المؤلف، ابن المطماطية، يتحدث عن حياة الحاج علي التماسيني، ويذكر دوره وكراماته وأولاده. وكان ابن المطماطية هو (مقدم) الطريقة التجانية في قسنطينة ومقره هو زاوية ابن نعمون. وكانت له بعض الشهرة في قسنطينة خلال الثمانينات من القرن الماضي لعلاقته بالأحداث التي عرفتها المدينة عندئذ[1].

26 ـ ولنفس المؤلف (ابن المطماطية) عمل آخر ترجم فيه لمجموعة من رجال الطريقة في تماسين، ويسميهم **الخلفاء الخمسة** أي الذين توارثوا «البركة» التجانية من عائلة الحاج على التماسيني، وعنوان الكتاب (مجالس الأنس في تراجم الخمس (كذا). ولم نطلع نحن أيضا على هذا الكتاب. ولعله يعني بهم: محمد العيد، ومحمد الصغير ومعمر الذين ورثوا والدهم،

(1) انظر كريستلو (المحاكم)، ص 239 هامش 39.

أما الرابع والخامس فلا ندرى الآن من هما[1].

27 ـ فتح المنّان في سيرة الشيخ سيدي الحاج محمد بن أبـي زيان لمؤلف مجهول، وهو يصل إلى سنة 1312 (1910). وبذلك يكون الكتاب معاصراً للفترة التي نعالجها. وكنا قد ذكرنا هذا الكتاب في الجزء الثاني من كتابنا هذا، دون التأكد من عصره[2]، وعندما رجعنا إلى دراسة (أوغست كور) عنه، تبين أن المؤلف قد تتبع تواريخ حياة أبـي زيان وخلفائه إلى السنة المذكورة (1910) وآخرهم هو الثامن، وهو إبراهيم بن محمد الذي كان متولياً للزاوية الزيانية عندئذ والذي وفر نسخة من الكتاب لكور. ولم يلتزم كور بخطة المؤلف وإنما تصرف في عرض محتوى الكتاب. ومن بين الخلفاء أربعة تولوا الزاوية في عهد الاحتلال[3].

ولكن يظل مؤلف **فتح المنان** مجهولاً، فهل الكتاب عبارة عن كناش أو تقييد يضيف إليه الأواخر ما فات الأوائل؟

28 ـ **البحر الطافح** في بعض فضائل شيخ الطريق سيدي محمد الصالح، تأليف إبراهيم بن محمد العوامر. وهي رسالة ألفها الشيخ العوامر في هـذا الشيخ إعجابا به وبطريقته الرحمانية في وادي سوف. ومحمد الصالح هو نجل سيدي سالم الأعرج بن محمد بن محمد... بن سيدي المحجوب، دفين القيروان، وقد أخذ محمد الصالح وكذلك شقيقه مصباح،

---

(1) الكتابان مخطوطان، ولم نسجل مصدرهما.

(2) انظر الجزء الثاني، ط. 1، ص 134.

(3) أوغست كور، كتابان عن حياة أبـي زيان وزاوية القنادسة، في (مجلة العالم الإسلامي) R.M.M، نوفمبر 1910، ص 359 ـ 379، وديسمبر، 1910، ص 571 ـ 590. وقد حصل كور على نسخة أيضاً من كتاب (طهارة الأنفاس)، عن حياة أبـي زيان، من الشيخ إبراهيم بن محمد المذكور، ثم على نسخة أخرى من محمد نهليل الترجمان في بني عباس (الغرب). ومؤلف طهارة الأنفاس معروف وهو مصطفى بن الحاج البشير؛ ويبدو أنه معاصر لأبـي زيان (ت. 1145/1733). انظر أيضاً فصل الطرق الصوفية.

الطريقة على والده سيدي سالم مؤسس الزاوية الرحمانية، المعروفة في سوف باسم زاوية سيدي سالم. وكان سيدي سالم قد أخذ الطريقة من علي بن عمر الطولقي.

وقد ألف إبراهيم العوامر الرسالة وفاء لوصية جده الذي خدم، كما قال، سيدي سالم الأعرج، والذي أوصاهم بخدمة أولاد شيخه، ومنهم محمد الصالح المذكور. فألف فيه الكتاب وذكر كراماته[1]. ونحن نستغرب كيف يلجأ العوامر إلى ذكر هذه الكرامات رغم أنه كان من المتعلمين العقليين والذين نهوا عن البدع والخرافات واهتموا بالتاريخ والأنساب، ولكن الذين درسوا حياته أخبرونا أنه كان يوالي جميع الطرق الصوفية في الناحية، رغبة أو رهبة. وقد رأينا (البحر الطافح) مخطوطاً، ونظن أنه مطبوع أيضاً.

29 ـ **تراجم في شيوخ الطريقة التجانية في تماسين،** ألفه محمدي العروسي السوفي، (وهو غير صاحب المخدرة) الذي كان أحد المقدمين لهذه الطريقة. ولا نعلم لهذا التأليف عنواناً. ولم نطلع عليه، ولعله مثل كتاب ابن المطماطية يؤرخ ويترجم لعائلة الحاج علي التماسيني الينبوعي التي توارثت زعامة الطريقة فترة طويلة. وكان لها أنصار في الناحية. وكان العروسي من سكان مدينة الوادي. ومثل هذه الكتب تكون عادة في خزانة الزاوية نفسها[2] لا يطلع عليها إلا الخواص.

30 ـ **رسالة في سيدي نائل،** ألفها محمد بن عبد الرحمن الديسي. والرسالة في تاريخ ومناقب رئيس عرش أولاد نائل وأماكنهم وفروعهم. وأذكر أن أحد علماء الجلفة قد أعطاني كراساً مكتوباً بخط جيد، في ترجمة سيدي نائل، وكان ذلك أوائل السبعينات. ولا أذكر الآن من هو المؤلف،

---

(1) تعريف الخلف، 2/399.

(2) لا ندري المصدر الذي أخذنا عنه، ولعله كتاب (أضواء) لعبد الباقي مفتاح، وهو مخطوط. ونشير هنا إلى تقاييد أخرى لمحمدي العروسي، وتقاييد للعيد بن يمينة، مقدم التجانية بالبياضة (الوادي)، وهي في خزانة الزاوية بتماسين. وتوفي ابن يمينة عام 1978.

ولعله الديسي نفسه. والكراسة ما تزال عندي ولكنها الآن بعيدة مني ويعتبر سيدي نائل من الأشراف عند أهل الناحية.

31 ـ **رسالة في إثابت نبوة خالد بن سنان العبسي**، تأليف إبراهيم العوامر السوفى، سماها حدّ السنان في عنق المُنْكِر لخالد بن سنان. ولا نظن أنها مطبوعة. والمقصود به خالد بن سنان الذي قيل إن الشيخ عبد الرحمن الأخضري قد أثبت نبوته بطريق الكشف، وهو التعبير الصوفي عن الكرامة[1]. وفي نواحي الزيبان بلدة معروفة باسم سيدي خالد.

32 ـ **كنز الأسرار** في مناقب مولانا العربـي الدرقاوي وبعض أصحابه الأخيار، من تأليف محمد بن أحمد المعروف أبو زيان الغريسي المعسكري المتوفى في المغرب سنة 1271. وقد ترجم في الكتاب لشيخ الطريقة الدرقاوية، محمد العربـي، وبعض أتباعه من الجزائر والمغرب. وقد توفي المؤلف قبل أن يكمله[2].

33 ـ **تأليف عن نشأة أولاد سيدي الشيخ** ومناقبهم إلى ثورتهم سنة 1864. أشار إليه قينار E. GUENAR في نشرة الجمعية الجغرافية لوهران. ولا ندري مؤلفه، ولا حجمه.

34 ـ **كتاب في المناقب**، مؤلفه مجهول، وربما هو في مناقب ابن علي الشريف دفين زاوية شلاطة. وقيل إن الشيخ محمد السعيد اليجري قد أطلع عليه سنة 1944.

وليس هناك وصف للكتاب الآن[3]. وقد ذكرنا في الجزء الثاني أن

---

(1) انظر الجزء الثاني من هذا الكتاب.

(2) تعرضنا لهذا الكتاب في الجزء الثاني، ط. 1، ص 135. ونضيف هنا أن مخطوط كلية الآداب في الرباط يقع في 187 صفحة. انظر أيضاً المنوني (المصادر العربية) 24/2.

(3) من مراسلة مع الشيخ محمد الحسن عليلي، نوفمبر، 1994. وهو ابن الشيخ محمد السعيد اليجري، وقد روى ذلك عن والده.

كتاب (طراز الخياطة) للعربـي بن مصباح في مناقب ابن علي الشريف، فهل هو نفس الكتاب؟

35 ـ **روضة العاشق فـي** شمائل ابن الشرقي الصادق، تأليف عبد الله بن محمد حشلاف، قاضي الجلفة في وقته. وقد عرف عن هذا القاضي اهتمامه بالأدب والتصوف والأنساب.

وهـا أنت ترى أن مجموعة من المناقب قد وضعهـا مؤلفوها حول أعيان من الناس، معظمهم من رجال الطرق الصوفية التي ازدهرت في آخر القرن الماضي وظل لها نفوذ واسع على العامة، وحتى على بعض المتعلمين لما كان لها من مواقف إزاء السلطة الفرنسية. وقد استمر ذلك إلى عشية 1954.

المـذكـرات

كتابة المذكرات عمل جديد في الحياة الفكرية والسياسية بالجزائر. إن الرجوع بحياة الإنسان إلى الوراء ومراجعة أعماله وعلاقاته بنفسه ورواية أخباره في صورة ذاتية تعتمد القص والتدخل الشخصي، كل ذلك جديد. وهو ظاهرة ثقافية ـ حضارية تعتمد أيضاً تقليد الكتاب الغربيين الذين برعوا في هذا الميدان براعتهم في الرواية والمسرح ونحوهما من الفنون التي لم تكن معروفة عند العرب والمسلمين إلا قليلاً. ومن التجوز اعتبار ما خلفه بعض الزعماء في القرن الماضي على أنه مذكرات، مثل مذكرات أحمد باي. وقد كدنا نعتبر المرآة لحمدان خوجة من المذكرات لأنه كتبه في آخر حياته ولأنه شهادة على الفترة التى عاشها، ولكنا عدلنا عن ذلك لأن الكتاب احتوى على معلومات غير ذاتية بل هي تاريخية واجتماعية واحصائية خارجة عن نطاق المساهمة الشخصية. فصنفناه في التاريخ الخاص بالجزائر. وقد شهدت فترة الاستقلال ميلاد كتابة المذكرات، بالعربية والفرنسية، ولكن ذلك خارج عن مجال موضوعنا.

ونحن أمام بعض المذكرات في حيرة، ونعني بذلك المذكرات التي لم يظهر أو يعرف نصها العربـي ولم تظهر إلا في النص الفرنسي على أساس أنها مترجمة. فهل لها حقاً أصل بالعربية؟ وإذا كان فأين هو الآن؟ وفي أذهاننا الآن مجموعة من «المذكرات» المنسوبة لأصحابها ولكنها جميعاً قد ظهرت بالفرنسية فقط، وهي مذكرة حمدان خوجة ومذكرة أحمد بوضربة ومذكرات الحاج أحمد (باي قسنطينة) ثم مذكرات عبد العزيز الحداد. لقد اضطر بعض الجزائريين إلى ترجمة النصوص الفرنسية لهذه المذكرات إلى العربية، كما فعلوا مع المذكرات الثلاث الأولى[1].

ولم تترجم المذكرات المذكورة إلى العربية إلا بعد وفاة أصحابها. وقد لاحظ أحد الباحثين غير الفرنسيين ذلك قائلاً إن كُتّاب المذكرات ربما كانوا يتقربون إلى الفرنسيين، وربما كان هؤلاء يحاولون الحصول منهم على شهادات تزكية لمباركة الاحتلال. وختم هذا الباحث ملاحظته بقوله إن نوايا المؤلفين والمترجمين والناشرين وراء هذه الأعمال كلها مشبوهة. ثم أين النصوص الأصلية لهذه الأعمال التي يقال إنها مترجمة إلى الفرنسية عن العربية؟ ثم كيف تظهر ترجمة دون وجود نص اللغة الأصلية. وللدلالة على بعض النوايا السيئة أن كتاب العنتري **الفريدة المؤنسة** طبع سنة 1852، ولم يترجم سوى سنة 1929، دون ذكر المؤلف، وجاء في مقدمة الترجمة الفرنسية أن الذي وضع الخطوط العريضة للكتاب هو الضابط بواسوني، كما أن العنوان الأصلي وهو (الفريدة المؤنسة) قد اختفى من الترجمة. ونفس الشيء يقال عن تاريخ قسنطينة لأحمد المبارك، فرغم أنه مؤلف بالعربية سنة 1852، فإنه لم يترجم إلى الفرنسية سوى سنة 1913، دون ذكر النص العربـي أيضاً[2]. ونضيف أن مذكرات حمدان خوجة وأحمد بوضربة

---

(1) قام بذلك العربـي الزبيري، الجزائر، 1973. وكذلك ترجم المرآة لحمدان خوجة، رغم أن أصله عربـي مفقود. وكذلك ترجم محمد بن عبد الكريم نفس الكتاب وقد نبهنا إلى ذلك سابقاً.

(2) جيمس ملاركي «البنية الدرامية» ـ دراسة لمجلة روكاي التي كانت تصدر في =

لم تظهر إلا سنة 1913 وباللغة الفرنسية فقط، أما مذكرات الحاج أحمد فلم تظهر ترجمتها الفرنسية سوى قرن بعد نصها العربـي، فقد كتبت عشية وفاة الباي سنة 1852، ولم تنشر سوى سنة 1949، وهكذا.

وإذا أخذنا ذلك بعين الاعتبار، يمكننا تتبع تلك المذكرات التي قيل إنها كتبت أصلاً بالعربية، ولكنها ترجمت إلى الفرنسية واختفى نصها الأصلي إلى اليوم.

1 ـ مذكرة حمدان خوجة. والمقصود بها العريضة التي رفعها سنة 1833 إلى اللجنة الإفريقية التي عينتها الحكومة الفرنسية للتحقيق في أحوال الجزائر بعد الاحتلال[1]. وفي نظرنا أن ما قدمه خوجة عندئذ لا يدخل في «المذكرات» التي نحن بصددها، ذلك أن ما كتبه خوجة في المذكرة كان عبارة عن وجهة نظر في نقد السياسية الاستعمارية وحل القضية الجزائرية، وليس تعبيراً عن تجاربه ووصفا لحياته وتقلبات الزمان به وإنجازاته. كما هو شأن المذكرات.

2 ـ مذكرة أحمد بوضربة. ويصدق عليها ما قلناه عن مذكرة حمدان خوجة. وقد كتبها بوضربة في نفس السنة ولنفس الغرض، بقطع النظر عن اختلاف وجهة نظر الرجلين في حل القضية الجزائرية. ولم يترك بوضربة كتاباً أو مذكرات أخرى، حسب علمنا، تعبر عن تجربته في الحياة وتدخل فيما نحن فيه.

3 ـ مذكرات الحاج أحمد، باي قسنطينة. وهي التي أملاها على أحد

= قسنطينة، انظر كتاب (معرفة المغرب العربـي)، مرجع سابق، ص 158 ـ 159.

(1) ترجمها العربـي الزبيري ونشرها ضمن (مذكرات أحمد باي وحمدان خوجة وبوضربة)، الجزائر، 1973، ص 147 ـ 168. أما مذكرات أحمد باي فهي من ص 11 ـ 102. انظر ترجمة مذكرة حمدان خوجة لمحمد بن عبد الكريم في كتابه (حياة حمدان خوجة)، مكتبة دار الحياة، بيروت، 1972، ص 203 ـ 230.

الضباط الفرنسيين (المترجمين) بعد استسلامه سنة 1848. وهي في نظرنا تدخل في باب المذكرات، لأن الباي قد قص فيها حياته ومواقفه من سنة 1830 إلى 1848. وهي بالطبع لا تتناول جميع حياته (ت. 1850)، ولكن الأسلوب الذي كتبت به والمعلومات التي احتوتها والآراء، كلها تجعلها من نوع المذكرات الذي نعنيه. ورغم ما فيها من ثغرات في سرد الأحداث ومن اعتذارات للفرنسيين عن بعض المواقف، فإن المذكرات تبقى مادة خصبة، وتضم معلومات تاريخية وجغرافية وشخصية هامة تلقي الضوء على حياته وعصره.

4 ـ **مذكرات الشيخ عبد العزيز** (سي عزيز) الحداد. وهي أيضاً في نظرنا من نوع المذكرات التي نحن بصددها. وتشبه في بنيتها وتبريراتها مذكرات الحاج أحمد.

وقد تناولها يحيى بو عزيز ونشرها ضمن تأليفه (وصايا الشيخ الحداد ومذكرات ابنه سي عزيز)، الجزائر، 1989.

5 ـ **مذكرات الأمير عبد القادر**. ولا يصدق عليها في الواقع اسم المذكرات إلاّ تجاوزا. والمعروف أنها بقيت في نصها العربي، ولم تترجم إلى الفرنسية، فيما نعلم؛ وهناك خلاف بين الباحثين في مؤلفها، هل هو الأمير نفسه أو صهره مصطفى بن التهامي، أو هما معا. ويهمنا الآن أنها كتبت خلال سنوات السجن بفرنسا، وأنها تمثل تاريخاً في فصول وأبواب طويلة تتناول أيضاً التاريخ الإسلامي بل والعالمي. وهذا لا يهمنا هنا. أما ما نعنيه بالمذكرات فهو جزء صغير من هذا العمل الكبير. وهو الفصل الأول من الباب الأول، وفيه حوالي إثنى عشر صفحة من المخطوط تتناول نسب الأمير ودراسته وشيوخه، ثم الباب الرابع كله وهو ثمانون صفحة، ويغطي حياة الأمير منذ حجته الأولى حوالي 1828 إلى هزيمته سنة 1847 واعتقاله. أما الأبواب والفصول الأخرى فكلها خارجة عن ترجمة الأمير أو مذكراته وعن تاريخ الجزائر[1].

(1) اطلعنا على المخطوط في عدة مناسبات حين كان بالمكتبة الوطنية ـ الجزائر، بعد أن

6 ـ **مذكرات الطاهر بن عبد السلام**. وهو من أوائل من كتب في هذا الباب. فنحن نجده قد كتب مذكراته بصفة مفصلة وروى حياته وتجاربه وهو ما يزال في منتصف العمر عند كتابتها، ويبدو أنها طويلة، ولكن صاحب (شعراء الجزائر) اختصرها في حوالي خمس عشرة صفحة، بخط رقيق. وقال عنها إنها تحتوي على الحقائق التاريخية والنظريات الاجتماعية والعمرانية، بالإضافة إلى السيرة الذاتية للمؤلف.

وكان الطاهر بن عبد السلام قد انتهى من تحرير مذكراته في 10 ديسمبر 1927 (13 ربيه الأول 1346) تحت عنوان (حياة الطاهر بن عبد السلام). وهو من مواليد 1309هـ، بسوق اهراس، من أبوين فقيرين، وفقد أمه وهو ابن سنة، ولكن عائلته ساعدته على العيش والتعليم بصعوبة. وبعد عشرين سنة توفي والده أيضاً. وفي سنة 1331 سافر إلى تونس فانخرط في جامع الزيتونة بمساعدة قريب له كان أيضاً يدرس هناك. وفي 1336 حصل على شهادة التطويع. وظل يواصل التعلم أملا في الحصول على وظيف مدرس. ولكنه وجد العراقيل أمامه فاختار التجارة. وبقي يتردد على الجزائر، ولا سيما سوق اهراس وعنابة، وذكر كيف كانت السلطات الفرنسية تطارده، وكان بعض أدباء تونس والجزائر هم الذين طلبوا منه كتابة «تاريخ حياتي».

= استلمته من أسرة جاك شوفالييه الفرنسية. ثم اشتغل عليه القس (الآن كاردينال) هنري تيسييه تحت إشرافنا فترة ليقدمه اطروحة دكتوراه، ووضع له مخططاً، ثم توقف. وقد طبع أو بالأحرى صور سنة 1983 بمناسبة الذكرى المئوية لوفاة الأمير على يد وزارة الثقافة. وأخذ منذ ذلك الحين تقريباً تحققه مجموعة من الأساتذة هم محمد الصغير بناني ومحفوظ السماتي ومحمد الصالح ألجون. وبعد أن انتهوا منه كتبنا له مقدمة. وقد سمعنا أنه صدر سنة 1994 عن دار الأمة بالجزائر. ومن جهة أخرى بلغنا أن يحيى بوعزيز حققه ونشره سنة 1995 ثم اطلعنا على نسخة من تحقيقه. أما المهدي البوعبدلي فقد نشر عنه دراسة بعنوان «أضواء على تاريخ حياة الأمير عبد القادر قبل توليته من خلال مذكراته التي سجلها في قصر امبواز» في (مجلة التاريخ)، المجلد الأول، 1975، ص 51 ـ 68.

وقد جمع ابن عبد السلام العلم إلى التجارة. فكان يلقى دروساً على العامة في الزاوية القادرية بسوق اهراس، ثم ضاقت بهم فأراد التدريس بالجامع فأبـى إمامه، وكسدت تجارته، واتهمه الفرنسيون (1921) بنشر الفكرة الوطنية والمبادىء الاشتراكية. وفي نوفمبر 1923، قدموه للمحكمة، وبعد ذلك روى كيف سافر ثانية إلى تونس (1924) وكيف استفاد من التعليم وساهم في جريدة النهضة بمقالات عن الوضع العربـي والإسلامي[1].

7 ـ **أنفس الذخائر** وأطيب المآثر في أهم ما اتفق لي في الماضي والحاضر، تأليف الطيب المهاجي. تحدث فيه عن محاولة سفره إلى مصر لكي يدرس بالأزهر أوائل هذا القرن، وعن الموانع التي اعترضته فلم يسافر. وكان شيوخه قد أذنوا له بالإجازة في أخذ العلم والسفر، وتحدث عن رغبته في المزيد من العلم بمصر. ورغم أن الكتاب مطبوع فإننا لم نطلع عليه، وإنما تحدث عنه عبد الله ركيبـي في أحد بحوثه. ولذلك فإن إدراجه ضمن المذكرات غير قاطع أيضاً[2].

8 ـ **مذكرات معلم جزائري**، من أصل أهلي، تأليف السعيد الفاسي. نشرته مجلة المستضعفين عدد أبريل 1931.

9 ـ **مذكراتي** للأمير محمد سعيد بن الأمير علي بن الأمير عبد القادر. وقد أقامها على طريقة المذكرات التي أصبحت معروفة في البلاد العربية. تحدث الأمير محمد سعيد فيها عن نشأته وعن محيطه حيث تيار الجامعة الإسلامية، ثم ثورة جمعية تركيا الفتاة. وقد انتقل بعد ذلك للحديث عن

---

(1) راجع (شعراء الجزائر) للهادي السنوسي، 2/49 ـ 63. ولا ندري إن كان الشيخ الطاهر بن عبد السلام الذي عاش عدة عقود بعد ظهور هذا الكتاب، قد كتب جزءاً آخر من مذكراته الهامة. انظر حياة محمد الشافعي التونسي الذي كان ممنوعاً من الجزائر في فصل المشارق والمغارب.

(2) عبد الله ركيبـي (القصة القصيرة في الأدب الجزائري المعاصر)، ط 1، 1970، ص 34، هامش 1. وقد ذكر أن كتاب المهاجي قد طبع بوهران في مطبعة الشركة الجزائرية، د.ت.

بعض الأطراف كالسنوسيين وأحوال الجزائر، ثم رجع إلى الجالية المغاربية في الشام ودور عائلة الأمير عبد القادر. وكان التركيز بعد ذلك على أحداث الحرب العالمية الأولى وما شهدته من تطورات بالنسبة للعرب والترك. وما شهدته سورية بالذات من تقلبات من الحكومة الهاشمية إلى الانتداب الفرنسي، ودور الأمير محمد سعيد وأخيه وأبيه في كل ذلك، من طموح واعتقال، ومن علاقات مع الملك عبد الله ومسألة الخلافة، ومسألة فلسطين، ومسألة الخط الحجازي، وأخيراً المسألة الجزائرية، (ثورة نوڤمبر)، وتعلق الأمير سعيد بوطنه الأول. والكتاب مزود بالصور الشخصية وبعض الوثائق الهامة كالمراسلات مع عدد من أعيان العرب المعاصرين.

لا شك أن المذكرات في حد ذاتها تمثل صفحة في تاريخ الأمة العربية المعاصر، وتصور دور عائلة الأمير عبد القادر في التاريخ على العموم وفي الشام على الخصوص. وليس من غرض هذا العرض نقد المذكرات وتسليط الضوء على الأحداث التي صورتها، فالأمير سعيد كتب وجهة نظره، ورد على بعض التصرفات واتهم وبرر، وهذا حقه كشاهد ومعاصر للأحداث. وقد كتب آخرون مذكراتهم على نفس النمط تقريباً. وعلى الباحثين في الأحداث العربية خلال النصف الأول من هذا القرن أن يقارنوا ما جاء في مذكرات الأمير سعيد بمذكرات معاصريه، ومنهم لورنس الإنكليزي الذي استَرَقَ الأضواء كلها تقريباً وترك زعماء، بِمَنْ فيهم الأمير فيصل والأمير سعيد في الظل. ويكفي هذه المذكرات أنها أماطتْ اللثام عن الوجه الآخر للورنس، وأبرزت دور الأمير عبد القادر (الحفيد) في الثورة العربية، رغم أنه اغتيل غدراً قبل أن يجني ثمارها[1].

10 ـ مذكرات الشريف الزهار. وهي أقرب إلى السرد التاريخي والتجارب الشخصية والملاحظات العامة في الحياة ومجريات الأحداث. وقد

---

(1) الأمير محمد سعيد (مذكراتي عن القضايا العربية والعالم الإسلامي) طبع بإشراف الأمير محمد سعيد نفسه، دار اليقظة العربية، دمشق (؟)، 1968.

صدرت من شخص مارس وشاهد ما كان يتحدث عنه. وهو نقيب الأشراف في مدينة الجزائر، حيث كانت له مكانة معنوية مرموقة لدى الشعب والحكام. واسمه هو أحمد بن الحاج علي الشريف الزهار. وقد تعرضنا لأسرته في الحديث عن الزوايا والمساجد[1]. ولد المؤلف في الجزائر سنة 1196 (1781)، ودرس على والده وبعض شيوخ العصر أمثال أحمد بن عمار ومحمد بن الشاهد وعلي بن الأمين. وتولى بعد أبيه نقابة الأشراف.

وعاصر الاحتلال الفرنسي وكان عمره إذاك حوالي خمسين سنة. وكان ممن نفاهم الفرنسيون، حسب رواية الشيخ أحمد توفيق المدني. ولعله من الذين اختاروا مغادرة البلاد بعد استيلاء الفرنسيين عليها انتظاراً لجلية الأمر. ومهما كان الأمر فإنه توجه سنة 1832، في عهد الدوق دو روفيكو الذي اضطهد السكان وشك في كل الناس (وكان من رجال الشرطة)، إلى تونس. وحضر دروس الشيخ إبراهيم الرياحي في الزيتونة. وكان الفرنسيون عندئذٍ يتآمرون على قسنطينة التي كانت تحت حكم الحاج أحمد، فدخلها الزهار من تونس، وانضم إلى الحاج أحمد ولكننا لا ندري متى كان ذلك. وبعد احتلال قسنطينة التحق الزهار بالأمير عبد القادر، ويقول الشيخ المدني إنه تولى الكتابة له وربما التحق به ومعه عائلته، لأن المدني يقول إن والدة الزهار كانت من بين الأسيرات اللائي حملهن الفرنسيون إلى بلادهم، وربما كان ذلك في حادثة الزمالة (1843). وذهب الزهار أيضاً إلى المغرب الأقصى ونزل مدينة فاس سنة 1259. ثم رجع إلى الجزائر بعد أن تغيرت الأحوال، ورجع أيضاً إلى نقابة الأشراف، كما اشتغل بالتجارة.

وأثناء اشتغاله بالتجارة في دكانه كان يسجل ذكرياته عن العهد العثماني، الأحداث التي عاشها، وربما كانت له وثائق الأسرة تساعده على تسجيل الحوادث والأسماء. والمذكرات التي نحن بصددها هي نتاج هذه المرحلة من حياته.

---

(1) انظر فصل المعالم الإسلامية.

يقول المدني الذي حصل على نسخة منها ونشرها مصاغة ومصححة: إن المذكرات مقسمة إلى قسمين: قسم يبدأ من سنة 910 أي بداية العهد العثماني، ويحتمل أن يكون هذا القسم من الكتاب قد ضاع. أما القسم الثاني فيبدأ من سنة 1168 وينتهي بالاحتلال الفرنسي. وهذا القسم هو الذي قدمه الشيخ المدني بعد أن عثر على النسخة الوحيدة منه لدى الشيخ محمود الشريف حفيد المؤلف. وكانت هذه النسخة على وشك الضياع أيضاً، لأن السيد جان ميرانت، مسؤول الشؤون الأهلية كان يسعى للحصول عليها، وكان الحفيد الزهار والمدني يخشيان ضياعها إذا استحوذ عليها هذا المستعرب المبغوض. وذكر المدني أيضاً أن للمذكرات قسماً آخر (ثالثاً) يبدأ من الاحتلال، مشاراً إليه بعدة سطور فقط في آخر القسم الثاني. ولكنه يعتبر في حكم الضائع، لأن المدني يؤكد أن دومينيك لوسياني الذي سبق ميرانت في إدارة الشؤون الأهلية، قد استولى عليه ولم يظهر له خبر بعد ذلك[1]. ورغم أهمية القسم الثاني من المذكرات، فإنه يبدو أن القسم الثالث الضائع يعتبر أهم منه بالنسبة لبحثنا هذا. ذلك أن تجربة الشيخ الزهار مع الحاج أحمد والأمير وفي المغرب وتونس، وما عاشه من آثار الاحتلال، ومن عاصره من العلماء كان سيساعدنا على فهم النصف الأول من القرن الماضي الذي يفتقر إلى المصادر الوطنية. ومهما كان الأمر فإن النسخة التي وصفها المدني مكتوبة بعربية بسيطة قريبة من الدارجة، وكانت في شكل مسودة. وفيها آراء جديدة عن الدايات وعلاقاتهم بالشعب والسلطان والبلدان الأجنبية[2].

---

(1) نعرف أن لوسياني كان يحصل على المخطوطات العربية من أصحابها بدعوى النشر والتأليف، وكان يستكتب القضاة والعلماء. وقد حصل على مخطوطات حول حياة الشيخ عبد الرحمن الأخضري ومحمد بن يوسف السنوسي وابن تومرت، إلخ. انظر فصل الاستشراق.

(2) أحمد توفيق المدني (مذكرات الحاج أحمد الشريف الزهار، نقيب أشراف الجزائر)، 1974. وعن قدور الشريف الزهار وعائلته انظر فصل السلك الديني والقضائي. وقد=

الرحلات

لدينا رحلات عديدة في اتجاهات مختلفة. ولكن ليس من بينها رحلة معتبرة على غرار الرحلات القديمة، باستثناء ربما رحلة المشرفي. ولكن الرحلات جميعاً تقدم لنا معلومات ذات قيمة في بابها. ومنها ما كان صغير الحجم في نحو الكراس، وما كان متوسط الحجم. واتجاهات الرحالة كثيرة، داخل الجزائر نفسها، وداخل البلاد العربية مثل المغرب وسورية، وفي اتجاه الحجاز مرتبطة بالحج، ثم في اتجاه فرنسا. ولا نزعم أننا هنا قد قمنا بإحصاء لهذه الرحلات واستنفدناها، وإنما نذكر ما عثرنا عليه أثناء بحوثنا. وسنذكر أيضاً بعض الرحلات التي كتبت بالفرنسية سواء كتبها جزائريون مثل رحلة إسماعيل بوضربة إلى غات أو كتبها غير جزائريين لصلتها بموضوعنا.

ومعظم الرحلات طُبِعتْ بطريقة أو بأخرى، مثل الرحلات التي كانت باتجاه فرنسا، لأن الهدف منها هو التعريف بما شاهد الزائر وبث الدعاية الموالية للفرنسيين ومدنيتهم. كما أن بعض الرحلات سيقت أو ترجمت في المجلات الفرنسية حيث يعرف بها الكتّاب الفرنسيون لعلاقاتها باهتمامات بلادهم، كتلك التي عالجت موضوع الصحراء أو الحجاز في فترة لاحقة (آخر القرن الماضي). ولكن رحلات أخرى حجازية وغيرها لم تدخل المطبعة لأسباب مختلفة كالتي كانت داخل المغرب أو سورية. ومن الذين أكثروا من الرحلات خلال هذا العهد محمد العربي (أبو حامد) المشرفي. وننبه إلى أن بعض الرحلات العربية لم تنشر في كتب أيضاً ولم تعرف بأنها مخطوطة وإنما نشرت في شكل مقالات في الصحف مثل رحلة الشيخ الإبراهيمي إلى المشرق، وزيارة الشيخ محمد الغسيري إلى مصر، وجولات الشيخ ابن

= نجح الفرنسيون في تدجين هذه العائلة أيضاً فأصبحت تتولى لهم القضاء والحكم والمناصب السياسية. انظر (مجلة العالم الإسلامي)، يونيو، 1910، ص 323 ـ 325. وقدور هذا هو ابن الحاج أحمد صاحب المذكرات.

باديس في أقاليم البلاد. ولذلك نكتفي هنا بالتنبيه عليها لأننا لن نذكرها في هذا الفقرة.

1 ـ **رحلة الحاج البشير**، حوالي 1867. وقد أملاها على أحد الفرنسيين، وهو ف. فيليب، عندما كان الحاج البشير في الخامسة والخمسين من عمره. ولد الحاج البشير في وادي الرتب ببلاد الشرفة على مسافة من تافيلالت، سنة 1229 (1814). ومنذ كان عمره 17 سنة بدأ حياة الترحال، فذهب إلى فاس ومكناس، ثم استقر في تلمسان وعمره حوالي 23 سنة، وتزوج من أربع عشرة امرأة. ولكي يعيش كان عليه أن يتنقل بين القبائل في إقليم وهران، وصادف ذلك عهد المقاومة تحت لواء الأمير عبد القادر. وكان الطرف الفرنسي والجزائري يشك فيه لأن كليهما يعتبره جاسوساً لعدوه. وذات مرة كاد الحاج البشير أن يهلك. ولما كان عمره 33 سنة ركب البحر إلى الحج عن طريق مرسيليا والإسكندرية. وفي مصر تعرف على أحوال الشرق ورأى جيش محمد علي باشا. واستغرقت الرحلة سنة، ثم رجع إلى تلمسان، واستقر بعد ذلك في مكان يعرف بزهرة، في بلاد بني سنوس، ولكنه ظل يتردد على سبدو.

وللحاج البشير ذاكرة عجيبة، حسب فيليب الراوي عنه. فهو يتذكر المسافات التي قطعها وأسماء الأماكن والأشخاص الذين لقيهم. ويستطيع وصف الجميع. ورغم أنه كان أمياً فإنه كان يروي الأحداث منطقياً وفي ترتيب ملفت للنظر. وقد أملى رحلته من الذاكرة في شكل يوميات ومراحل، وابتداءً من تلمسان حيث باعوا حمولة مائة جمل من الجلد الفيلالي. وقد مروا بماسيون في دوار بني ماذر (معذر؟) الغرابة، ورأس العين وتقفايت، وفي هذه الأخيرة استقبلهم المرابط حمزة بن الطيب ثم سيدي علي بوسماحة حيث قبة لمرابط شهير (جد أولاد سيدي الشيخ، عبد القادر بوسماحة؟) وسوق عظيمة وزاوية تضم عدداً كبيراً من الطلبة. ثم مروا بدبدو، وهي عاصمة بني مرين القديمة حيث آثار قصرهم ما تزال قائمة، وفيها مسجدان كبيران بصومعتين عظيمتين، ثم قعدة دبدو حيث أولاد سيدي محمد بن

أحمد، وهم مرابطون يستضيفون الغرباء، ثم إلى طرفة الشطبة حيث قبيلة أولاد الحاج، ثم راس الواد الشارف، ثم عقّي حيث نزل أحمد بن حمزة (أولاد سيدي الشيخ) وأنصاره في شتاء 1867 أثناء المجاعة الشهيرة.

وقد كان مع أحمد بن حمزة عندئذٍ ثلاثة زنوج ذوي نفوذ وهم: الحاج دحمان، والحاج الهواري، والحاج الشيخ ابن ميلاد. وكانت مهمتهم هي حفظ الزاوية الشيخية وقبض الزيارات التي يأتي بها أتباع الطريقة[1]. ويذكر الحاج البشير أن الخليفة حمزة قد كلفه بمرافقة قافلة من أربعة عشر بعيراً متجهة إلى توات، وكانت أربعة منها محملة بالأسلحة النفيسة، وثلاثة محملة بالكتب، وسبعة محملة بأكياس من الفضة مكتوباً عليها بالعربية كلمة (أمانة). وقد وصف الحاج البشير وضع الصحراء وعائلة أولاد سيدي الشيخ في عقد الستينات أثناء ثورتهم على الفرنسيين سنة 1864.

بدأ الحاج البشير يملي رحلته في 12 مايو وانتهى في 13 سبتمبر، 1867. ونعتقد أن ذلك كان عبارة عن جلسات مفصولة عن بعضها، أو أن فيليب لم ينشر كل ما سجله عن هذا الشيخ[2].

2 ـ **رحلة إلى غات،** لإسماعيل بوضربة. وهذه الرحلة كلفه بها الحاكم العام راندون، لجمع الأخبار عن أحوال الصحراء وأثناء ثورة محمد بن عبد الله والنشاط الذي كانت تقوم به الطريقة السنوسية في الجنوب. وقد غامر بوضربة إلى أن وصل إلى غات عبر مراحل صحراوية وأخطار ذكرها. وهو ابن أحمد بوضربة من زوجته الفرنسية. وكان والده هو الذي فاوض بين الداي حسين وبورمون على الاحتلال سنة 1830. وقد بذل أبوه (أحمد) جهداً لتسجيله في المدارس الفرنسية بفرنسا خلال الثلاثينات، ونجح في ذلك. ويظهر لنا أن إسماعيل بوضربة كان من المتجنسين، ولعله

---

(1) انظر تفاصيل ذلك في فصل الطرق الصوفية، (الطريقة الشيخية).

(2) ف. فيليب «رحلة الحاج البشير سنة 1867» في المجلة الإفريقية، 1911، ص 255 ـ 273.

كان من أوائل المتجنسين الجزائريين.

وقد ترجم له فيرو في كتابه عن المترجمين العسكريين [1]. وبين 1858 ـ 1859 بعثه راندون إلى اكتشاف المنطقة الواقعة بين ورقلة وغات. وقد نشرت وقائع رحلته سنة 1859. وكانت تمهيداً لرحلة هنري دوفيرييه في الصحراء سنة 1859 ـ 61. ومن جهة أخرى ألحق إسماعيل بوضربة بين 1862 ـ 63 باللجنة التي ترأسها الضابط ميرشيه Mircher أثناء رحلته إلى غدامس. وكان إسماعيل حياً سنة 1876 عاملاً لدى القائد العام الفرنسي لمقاطعة قسنطينة[2].

3 ـ رحلة مصطفى بونمان، وهو جزائري تشبه حياته حياة إسماعيل بوضربة في مهنته وتكوينه، فقد قام بونمان أيضاً برحلة صحراوية وصل فيها إلى غدامس وعبر فيها بلاد الهقار. كان بونمان ضابطاً في فرقة الصبايحية بقسنطينة مدة طويلة ترجع إلى بداية الاحتلال (1837؟) ووصل إلى رتبة رائد (كوماندان) وأخبرت جريدة المبشر أنه كان سيصل إلى برّ العبيد ـ السودان ـ لولا أن الذين كانوا معه (من الفرنسيين؟) قد حددوا له المكان الذي لا يتجاوزه. ولا ندري الآن متى قام بونمان بهذه الرحلة ولا أين نشرت.

ويبدو أن بونمان كان متجنساً أيضاً، ومع ذلك حضر جنازته بعض ممثلي الطرق الصوفية. فالمبشر التي نَعَتْه أوردت تأبين صديقه فيرو في الكنيسة بقسنطينة وأمام حضور المسؤولين الفرنسيين. ثم قالت إن الإخوان التجانيين والرحمانيين ومقدميهم هم الذين حملوا النعش، ثم وضعوه في

---

(1) انظر عن حياته فصل الترجمة والمترجمين.

(2) فيرو (المترجمون العسكريون)، مرجع سابق، ص 333 ـ 334. وقد نشرت رحلة بوضربة في (المجلة الجزائرية والكولونيالية) ديسمبر 1859، وكذلك في كتاب مستقل سنة 1858. وقد استفاد من هذه الرحلة دوفيرييه، وكذلك فيليب في كتابه (مراحل صحراوية) ص 100 وهنا وهناك. ذكر فيليب أن بوضربة قد زار مراكش أيضاً ووصف الحفلات الشعبية في ورقلة وأن دليله كان الشيخ عثمان التارقي.

عربة حملته في تابوت. وقد دفن في الماء البارد خارج قسنطينة حيث كانت أملاكه، وعند وضع التابوت في القبر رثاه أيضاً فرنسيون آخرون. إن وجود الكنيسة والتابوت والعربة لا تدل على أن مصطفى بونمان كان من المسلمين. والذي يدرس تاريخ قسنطينة في الخمسينات والستينات سيلاحظ تكرار اسم هذا الضابط الرحالة الذي كرس حياته لخدمة المصالح الفرنسية، العسكرية والمدنية[1].

4 ـ رحلة **محمد الطيب** بن إبراهيم من ورقلة إلى غدامس حوالي 1885. ومحمد الطيب هذا هو ابن إبراهيم شيخ الزاوية القادرية بنفطة (تونس)، وهو أيضاً أخو الهاشمي بن إبراهيم، مقدم القادرية في عميش بوادي سوف أواخر القرن الماضي. وقد افترق أولاد إبراهيم المذكور في تونس والجزائر، وأسسوا زوايا قادرية في سوف وتقرت وورقلة. وتهمنا الآن الزاوية الأخيرة التي كانت في الرويسات. ونفهم من الملابسات التاريخية أن محمد الطيب قد كتب وصفاً لرحلته وتركه عند أخيه محمد الكبير بزاوية نفطة. وهذا المخطوط الصغير هو الذي ترجمه أحد الفرنسيين من العربية سنة 1898.

كان محمد الطيب بن إبراهيم يتقرب من الفرنسيين الذين أخذوا يهتمون بجنوب الصحراء ومناطق تقرت وسوف وميزاب وورقلة. وكانوا يعتمدون على أدلاء من المواطنين الصحراويين ودعم الطرق الصوفية لهم لأنها ذات نفوذ قوي في نواحي الهقار والصحراء عموماً إلى السودان. ومن هذه الطرق المتنافسة التجانية والقادرية. ودون الدخول في التفاصيل التي أدت بالماركيز الفرنسي، دي موريس، إلى أن يغامر ويعرض حياته للقتل في الصحراء واعتراض العسكريين عليه وعلاقة ذلك بمسألة معاداة السامية في فرنسا، نقول إن محمد الطيب قتل أيضاً أثناء معركة عندما كان يتتبع آثار قتلة دي موريس الفرنسي[2].

(1) المبشر، 31 يناير، 1867.

(2) انظر عن ذلك فصل الطرق الصوفية. وكذلك حديثنا عن المغامرة الروسية ـ الألمانية، إيزابيل إيبرهارت في فصل مذاهب وتيارات، وكذلك بحث التدهور =

يقول مترجمو رحلة محمد الطيب إنها هامة جداً، فهي بالإضافة إلى حديثه فيها عن المراحل التي سنذكرها، يتحدث أيضاً عن الكتابات اللوبية أو الليبية القديمة، والآثار الرومانية على طول الطريق (وهو موضوع كان الفرنسيون يولونه اهتماماً خاصاً)، أما المراحل فهي: حاسى الغنامي، فحاسى أولاد صالح، فحاسى الدوي، فالحاسي الأخضر... وقد باتوا في زاوية - مسجد سيدي ماهد (كذا) غير البعيد من غدامس. وفي المرحلة الثانية يتحدث عن مرورهم من غدامس إلى غات. وقد وصف غدامس وأبوابها السبعة والآثار الرومانية فيها، ومكثوا فيها ثمانية عشر يوماً. وقطعوا بعد ذلك جبال أقبو والهامل، وعبروا بئراً وشجرة تسمى الطابية، ثم زريمة، واسم زريمة قد يكون لأحد أهل سوف (أحمد بن زرمة؟) كانت الحكومة الفرنسية قد أرسلته إلى هناك، ولكنه اغتيل عند الطابية. وبعد حوالي ثمانية عشر يوماً في السير وصلوا غات، وكانت تضم 300 ساكن حضري و 250 من التوارق يسكنون حولها. وقد جاء في الرحلة وصف حي للآثار والطريق والجبال والرمال والحيوانات والمياه. ثم توجهوا من غات إلى حدود تونس، وبالذات في تطاوين. وهناك وجدوا ضابطاً فرنسياً فسلمه الشيخ محمد الطيب المقبوض عليهم في مسألة دي موريس[1].

وأخيراً نذكر أن رحلة محمد الطيب بدأت من ورقلة في أول مايو وانتهت في تطاوين (تونس) في 23 يونيو (جوان) سنة 1898، وهكذا دامت حوالي 54 يوماً، حسبما شهد به المترجم عبد العزيز عثمان. والجزء المترجم من الرحلة لا يعدو عشر صفحات. ولا نعرف إن كان ذلك هو كل ما كتبه محمد الطيب أو أن المترجم جورج باري قد اختصر المخطوط[2].

= القبلي في سوف الذي ترجمناه، وقدمناه إلى مجلة الدراسات التاريخية التي تصدر عن معهد التاريخ، جامعة الجزائر.

(1) يذهب المحللون إلى أن محمد الطيب كان يهدف بذلك إلى إحراج الطريقة التجانية التي حامت حولها الشبهات في تدبير اغتيال دي موريس.

(2) جورج باري BARRY مجلة (روكاي)، 1915. والمترجم إداري فرنسي متقاعد، =

5 ـ رحلة محيي الدين بن مصطفى، والد الأمير عبد القادر، وهي رحلة إلى الشرق. ذكر المهدي البوعبدلي أنه أرسل منها نسخة إلى الشيخ عبد الرحمن الجيلالي. وأنها تتعلق برحلة كتبها محيي الدين من الحجاز، وقد وصف فيها مراحل سفره من وهران بعد إطلاق سراحه من باي هذه المدينة، حسن بن موسى. ويقول البوعبدلي أيضاً إن الرحلة مجهولة في تفاصيلها وظروفها من المؤرخين الأجانب (الفرنسيين؟) الذين اهتموا بتاريخ حياة صاحبها. وقد ربط البوعبدلي بين هذه الرحلة ومذكرات الأمير عبد القادر التي كتبت في سجن امبواز[1]. ولا نظن أن محيي الدين قد سجل فقط بعض الصفحات عن رحلته من وهران إلى الحجاز. فهل كان لظروف الحرب والمقاومة وتبعثر المكتبات دور في اختفاء هذه الرحلة؟.

6 ـ رحلات المشرفي (محمد العربي ـ أبو حامد). إن هذا الشيخ كان له قلم لا يكاد يفتر وذهن لا يكل. وقد كتب في موضوعات تاريخية وأدبية وغيرها، وأكثر من تدوين رحلاته سواء داخل المغرب أو الجزائر أو الحجاز. وكان أحياناً يكتب رحلته رجزاً كما سنرى. ونكتفي الآن بذكر عناوين رحلاته وبعض أخبارها القصيرة، وعلى من يرغب في دراسته ودراسة مؤلفاته أن يرجع إلى ما كتبناه عنه في غير هذا. وإليك عناوين رحلاته:

أ ـ رحلة إلى شمال المغرب، ألفها سنة 1306 عندما رافق السلطان الحسن الأول إلى نواحي طنجة، وهي موجودة بخط المؤلف[2].

ب ـ الرحلة الجزائرية، قيل إن منها نسخة في الجزائر، فهل المقصود

= وكان مديراً لحفريات تمقاد وتيبازة. وقال إن المخطوط كان بيده منذ 15 سنة.

(1) فعلاً سلمني الشيخ الجيلالي ورقة كبيرة مصورة فيها خبر عن رحلة محيي الدين، ولكنها صعبة القراءة. ولم أسجل تاريخ ذلك.

(2) الخزانة العامة، الرباط، رقم 1347 عن نسخة خ.س. 62/2420. ذكرنا هذا هنا لأنه معلومة زائدة عما تناولناه في بحثنا في كتابنا (أبحاث وآراء)، جـ 2 انظره.

بها الجزء الخاص بالجزائر من (ذخيرة الأواخر؟) وقد أخبرنا الشيخ المهدي البو عبدلي أن المستشرق رينيه باصيه كان يراسل المشرفي، وهو الذي اقترح عليه كتابة رحلته من المغرب إلى الجزائر، وأن المشرفي كان يتردد على الجزائر. وقال البو عبدلي إن هذه الرحلة (؟) لم يسبقه غيره إليها، وهي لم تكن معروفة عند الرحالين[1].

ج - الرحلة العريضة لأداء الفريضة، توجد في المغرب. وهي رحلة حجازية، كما يبدو من العنوان.

د - رحلة القبائل الجبلية، ولا ندري إلى أين، وهي منظومة في حوالي 100 بيت.

هـ - رحلة إلى نواحي فاس، أرجوزة من 168 بيتاً، عن رحلته إلى إشراقة، وأولاد جامع، وسلاس، والجاية، وسفيان[2]، الخ.

و - الرحلة السوسية، وهي المعروفة باسم (نزهة الأبصار لذوي المعرفة والاستبصار...) في مناقب سيدي أحمد بن محمد وولده السيد الحسن. وقد قصد من مراكش إلى السوس حيث زاوية تكدشت. وترجم لصاحب الزاوية أحمد بن محمد التمكدشتي وابنه الحسن، سنة 1877. كما سجل مشاهدته في الطريق.

7 - **الرحلة الحسنية**، نظم من 605 أبيات نظمها خليل بن صالح العامري الخالدي التلمساني نزيل فاس، والمتوفى سنة 1326/1908، وهي تتعلق برحلة السلطان الحسن الأول إلى تافيلالت عام 1311. ونشرت على الحجر في فاس، دون تاريخ وفي حجم صغير[3].

---

(1) مراسلة منه إلي في 14 مارس 1985.

(2) في الخزانة العامة بالرباط، ك 15/126.

(3) محمد المنوني (المصادر العربية) 123/2. وهي كما قال في 104 صفحات. ومنها نسخة خطية في خ س 3915/ز.

8 ـ رحلة جزائرية، عنوانها مجهول، وهي: رحلة (أهلي) إلى المغرب الأقصى، وقد ترجمها جان ميرانت عندما كان مترجماً عسكرياً في الحكومة العامة بالجزائر وقبل أن يصبح مديراً لإدارة الشؤون الأهلية. وقد أشير إلى ذلك في آخر القرن الماضي، دون معلومات أخرى عن المؤلف والرحلة[1].

9 ـ رحلة المغرب سنة 1899، كتبها اسماعيل حامد المزدوج اللغة، وهي بالفرنسية. وعنوانها (خمسة أشهر بالمغرب). وكان ذلك عشية اهتمام فرنسا بأحوال المغرب تمهيداً لابتلاعه. ولا شك أن حامد قد توجه إلى المغرب في إطار البعثات الفرنسية التي كانت تتوالى. والغريب أن حامد قد اقترح على الفرنسيين احتلال المغرب. وقد بدأ وصفه بالحديث عن وجدة والجالية الجزائرية هناك والوضع الاجتماعي والسياسي واللغوي والاقتصادي وقد تحدثنا عن محتوى الرحلة في مكان آخر[2].

10 ـ رحلة القايد ابن الشريف، وهي رحلة حجازية بعنوان (في الأماكن المقدسة الإسلامية). ولم يذكر معها اسم المؤلف بالتفصيل، وإنما جاء فيها اسم سي أحمد بن الصادق، وهو غير معروف لدينا. وكان القايد ابن الشريف قد شارك في الحرب العالمية الأولى إلى جانب القوات الفرنسية. ثم ذهب إلى الحج، وزار أيضاً سورية وفلسطين. وكانت تلك عادة بعض الجزائريين، وإنما الجديد في الموضوع أن سورية قد فرض عليها عندئذ الانتداب الفرنسي. وقد انتقد ابن الشريف استغلال أهل الحجاز للحجاج، ثم وصف إجراءات الحج وحماس الحجاج الديني وشوقهم إلى الأماكن المقدسة، ثم عودتهم إلى أوطانهم، ووصف سلوكهم وكيف يستقبلهم الناس بعد الحج. والملفت للنظر أن الرحلة تصف الأحوال السيئة

(1) ديبون وكوبولاني (الطرق الدينية)، الجزائر، 1897، ص 72.
(2) انظر إسماعيل حامد «خمسة أشهر في المغرب» في المجلة الإفريقية، 1900، ص 97 ـ 134 وخريطة. وله مؤلفات عديدة راجعها في دراستنا عنه في فصل الترجمة.

التي كان عليها مهاجرو المغرب العربـي في الحجاز، وقد كانت عاطفتهم الدينية هي التي دفعتهم إلى الهجرة، وأخبر ابن الشريف قراءه أن هؤلاء المهاجرين قد أخذوا يرجعون إلى أوطانهم.

ويبدو أن الرحلة كانت تخدم المصالح الفرنسية أو على الأقل تسير في الاتجاه الرسمي للحكومة العامة في الجزائر. فإلى جانب نقد أوضاع الحجاج في الحجاز وسوء حالة المهاجرين، ألح الكاتب على مدح الحكومة الفرنسية التي اعتبرها حكومة عادلة ومحترمة، وقال إن الحكومة المثالية التي تحدث عنها القرآن لا تتمثل إلا في الحكومة الفرنسية ومن جهة أخرى فإن الذي قدم الكتاب للقراء هو الحاكم العام، شارل جونار، وقد مدح المؤلف واعتبره «فرنسيا جيداً ومسلماً جيداً»[1].

11 ـ **الحقيقة والمجاز في الرحلة للحجاز**، تأليف ابن عبد الله الحاج العربـي، وهي رحلة ما تزال مخطوطة، وتحدث عنها الهاشمي بن بكار في كتابه (مجموع النسب) وهو ابن عم صاحب الرحلة[2]. وقد ترجم فيها لبعض المتصوفة والعلماء.

12 ـ **رحلة محمد الحافظ المصري** إلى الجزائر وزيارته بعض الأماكن مثل الزوايا التجانية سنة 1356 (1937). وكاتب الرحلة هو محمدي العروسي السوفي. وقيل إنها مخطوطة في كناش بزاوية تاغزوت التجانية بسوف[3]. وكان محمد الحافظ من دعاة الطريقة التجانية في مصر، كما كان أحمد سكيرج في المغرب.

13 ـ **رحلة من دمشق إلى بعلبك سنة 1298** (1880) ألفها مجهول،

---

(1) ابن الشريف (في الأماكن المقدسة الإسلامية)، باريس، 1919، 252 صفحة + 3. راجعته مجلة العالم الإسلامي، عدد 36، 1919، ص 309 ـ 311. عن ابن الشريف انظر جغلول (عناصر ثقافية).

(2) الهاشمي بن بكار (مجموع النسب)، ص 72، 132.

(3) عبد الباقي مفتاح (أضواء)، مخطوط.

وكان من المهاجرين الجزائريين، وتنسب خطأ إلى الأمير عبد القادر. وقد كتبت الرحلة بعد تاريخها بثلاث سنوات. وليس لها عنوان ولا فصول. وهي ذات اتجاه عربي سياسي. وكان أبرز أعضائها الأمير عبد الله بن الأمير عبد القادر. وهي تصف جولة ونزهة حوالي اثنى عشر من أعيان دمشق توجهوا إلى بعلبك على الخيل، وقد مروا بدمر حيث إقامة الأمير عبد القادر فاستأذنوه وقدموا إليه فروض الاحترام، ثم مروا بالهامة والزبداني وزحلة والبقاع إلى أن وصلوا آثار بعلبك. وقد كتبت الرحلة بأسلوب أدبي مليء بالسجع والشعر، وهي قليلة الفائدة إلاّ من الناحية الأدبية أو الحياة الخاصة بأسرة الأمير[1].

14 ـ **رحلة الشيخ محمد الموسوم**، وكان رئيس الطريقة الشاذلية في قصر البخاري. وقد ذكر في رحلته شيوخه، وربما هي من نوع من (البرنامج) المصطلح عليه بين المتعلمين في القرن الماضي. ولم نجد لها وصفاً[2].

15 ـ **رحلة شعيب بن علي الجليلي** قاضي تلمسان، ذكرها له ابنه أبو بكر في سيرة والده التي بعث بها إلى الشيخ محمود كحول محرر جريدة (كوكب افريقية).

وعنوان الرحلة غريب نوعاً ما إذ هو (رحلة المشرق والمغرب ومن... خلقه العظيم عن حاله يعرب). وكان الشيخ شعيب قد سافر لحضور مؤتمر المستشرقين في استكهولم في آخر القرن الماضي. ولا نعلم أنه كتب عن ذلك رحلة، كما فعل غيره. ولم نعرف كذلك أنه أدى فريضة الحج. فما هو مجال رحلته يا ترى؟[3].

16 ـ **رحلة الجباري إلى إفريقية**، وقد نشرت بعنوان (الناجون من بعثة

---

(1) انظر عنها كتابنا (أبحاث وآراء)، جـ 2، ص 169 ـ 174. عدد صفحات الرحلة 60 صفحة.

(2) ذكرها في (تعريف الخلف)، 2/516.

(3) عن القاضي شعيب انظر فصل السلك الديني والقضائي.

فلاترز)، سنة 1895 بالفرنسية، ومؤلفها هو مسعود الجباري الذي كان من المترجمين لدى الفرنسيين. وذهب إلى إفريقية مبعوثاً منهم لتتبع آثار بعثة الضابط فلاترز التي هلكت في الصحراء وكانت نكبة على الفرنسيين. وقد بقي الجباري عدة شهور بإفريقية وادعى للفرنسيين ادعاءات كثيرة وكتب عن ذلك في جرائدهم، وألقى المحاضرات عليهم في تونس والجزائر وفرنسا[1].

17 ـ رحلة الحكيم محمد بن العربي إلى الأندلس سنة 1883. والمؤلف كان من أوائل الأطباء الجزائريين المتخرجين من فرنسا. وقد ظهر له أن يزور بلاد أجداده (الأندلس) فتوجه إليها من باريس. وقيل عنه إنه جدد فيها إسلامه وربط التاريخ البعيد بالحاضر. وتوقف عند الاطلال والآثار القائمة واعتبر بالتواريخ والشواهد. وللحكيم ابن العربي كتابات في الصحف والمجلات الفرنسية، ولكننا لا نعلم أنه نشر شيئاً عن هذه الرحلة، ولعله فعل[2].

18 ـ رحلة ابن عليوة[3]. وهو الشيخ أحمد المصطفى بن عليوة. والمعروف أن ابن عليوة قد توجه في أوائل هذا القرن إلى تونس ومنها إلى طرابلس ثم من هذه إلى الآستانة (اسطانبول)، وكان في أول أمره قد قرر الهجرة تماماً من الجزائر وباع أملاكه واستعد مع أهله واخوته لهذا المشروع، واستخرج الرخصة بقصد الحج. ولكن الحج لم يتيسر فنوى الإقامة في طرابلس، ثم بدا له التوجه إلى «دار الخلافة» اسطانبول والإقامة بها. فركب البحر وحده وترك اخوته في طرابلس. وعندما وصلها وجد عائق اللغة، ولكن المشكل انحل عندما تقدم منه رجل مجهول وصفه بأنه جزائري شريف، وعرض عليه خدماته بالعربية. ولكن العائق الأكبر هو الاضطراب الذي كانت عليه اسطانبول على إثر الانقلاب المعروف والذي قادته (لجنة

(1) عن نشاط مسعود الجباري انظر فصل الترجمة، وكذلك بحثنا عن دور المترجمين الجزائريين في إفريقية. المنشور في مجلة الثقافة عدد 113.

(2) أشار إلى ذلك محمد بن العابد الجلالي في (تقويم الأخلاق)، ص 59. وعن ابن العربي انظر فصل العلوم التجريبية.

(3) انظر عنها كتاب مارتن لنغز (الشيخ أحمد العلوي)، بيروت، 1973، ص 75.

الاتحاد والترقي) وخلع السلطان عبد الحميد (28 ابريل، 1909) وسجنه وتعيين أخيه بدله، وتدخل الأجانب في شؤون الدولة، والحروب التي تلت ذلك في طرابلس وفي البلقان.

ولذلك لم يرتح ابن عليوة في إقامته وخاب أمله، وتأسف على مصير دار الخلافة، ورجع إلى الجزائر «مكتفياً من الغنيمة بالأياب» كما قال.

ورأي ابن عليوة في هذه الأحداث على غاية من الأهمية، ولكنه أملاه بعد استيلاء مصطفى كمال (أتاتورك) على السلطة وتحويل الخلافة إلى جمهورية، أي بين 1922 ـ 1924. ومع ذلك تظل ملاحظات ابن عليوة محتفظة بقيمتها، سواء بالنسبة لانطباعه عن الأحداث التي كانت تمر بها الدولة العثمانية عند زيارته، أو بالنسبة لآرئه الشخصية حول التقدم والوطنية (القومية؟) والعلمانية.

كانت الرحلة خلال شتاء 1909 ـ 1910، أي بعد الانقلاب ببضعة أشهر فقط. وقد استعان بالرجل المذكور على تحقيق مراده. وهو التعرف على دار الخلافة فأعانه، ولكنه قال «لم أشف غليلي منها لتكوين الحواديث (كذا) الخلافية التي كان على وشك الاندلاع فيما بين «الأمة التركية وشبابها الناهض أو المصلح، كما يقولون». وهو هنا يشير إلى جماعة تركيا الفتاة أو الشباب التركي الذين تزعموا حركة التقدم والإصلاح، وقد جعلهم ابن عليوة في طرف و «الأمة التركية» في طرف آخر.

وسنرى أنه لم يكن يحبذ «النهضة ولا القومية ولا الاصلاح»، وهي شعارات لجنة الاتحاد والترقي. وكان ابن عليوة دقيقاً حين قال إن أعضاء اللجنة بل وزعماء الحركة كلها كانوا العوبة في يد الأجانب. فهم في نظره أفراد كانت الحكومة قد أبعدتهم فذهبوا إلى أروبا «وأسسوا الجرائد والمجلات، وتجردوا لانتقاد الحكومة وكشف عوراتها من بين الدول الأجنبية، فوجد المغرضون بتلك الحركة العوجاء نوافذ وأبواباً فتسربوا منها

إلى قضاء حاجتهم». وكان من قضاء الله، حسب قوله، أن قبض على سلطان دار الخلافة (عبد الحميد) وزج به في السجن.

وكان حكم ابن عليوة على الشباب التركي (تركيا الفتاة) حكماً قاسياً، ومن خلاله حكم على حركة النهضة والاصلاح، فقال: «تمادى الشباب الناهض[1] على عمله دون شعور ولا مبالاة إلى أن بلغوا بغيتهم آخرا. واتضح الصبح لذي عينين من عنوان: النهوض[2] والوطنية والاصلاح». وكل ذلك حدث مع حركة انقلاب 1908 ـ 1909. ولكن مصطفى كمال زاد الطين بلة فألغى الخلافة وتبنى العلمانية التي يسميها ابن عليوة الاباحية[3]. وأعلن الجمهورية وألغى اللغة العربية: «ولا أزيدك بسطة، وفي حركة الكماليين ما يغنينا من تتبع النوازل (الأحداث) فقرة فقرة». وهكذا لم يطب له المقام الذي كان ينشده، وقفل راجعاً إلى بلاده، وحمد الله على ما «كنت استحسنه بالطبع من عوائد (عادات) أمتي وجمودهم على عقيدة آبائهم وأجدادهم، وتشبثهم بأذيال الصالحين». إن هذا رأى واضح في أن ابن عليوة كان بطبعه يحبذ جمود الجزائريين على عقائدهم وتعلقهم بأهل الصلاح من المتصوفة والمرابطين ونحوهم. ويبقى السؤال: «إلى أي مدى أثرت أحداث دار الخلافة على ميول ابن عليوة حين فضل التشبث «بأذيال الصالحين» والجمود على الاصلاح والمرابطية على الوطنية؟

---

(1) لا شك أنه يستعمل كلمة (الناهض) بالمعنى السلبي وبشيء من الامتعاض والاستهزاء.

(2) الكلمة التي استعملتها جماعة تركيا الفتاة عندئذٍ هي «الترقي» وليس النهوض.

(3) يقول إن ما منعه من الإقامة التي كان ينويها عدة أسباب منها: انقلاب المملكة (السلطنة) إلى الجمهورية، ومن الجمهورية إلى الإباحية. ونعتقد أنه يعني بكلمة «الإباحية» العلمانية التي شاعت عندئذٍ، كإطلاق الحريات والسفور وفصل الدين عن الدولة. وعن علاقة جماعة تركيا الفتاة بالحركة الصهيونية العالمية انظر البحث الذي ترجمناه عنها في كتابنا (في الجدل الثقافي)، دار المعارف، سوسة (تونس)، 1993.

19 ـ رحلة الشيخ يذير. ولا ندري من هو هذا الشيخ، وتوجد رحلته مخطوطة في مكتبة الشيخ محمد وعلي بالزواوة. ولكن ما هو محتوى الرحلة وحجمها وعصرها[1]؟

20 ـ رحلة المكي بن عزوز. كان هذا الشيخ كثير التنقل بين تونس والجزائر، ثم بين هذه والمشرق. وكانت له قرابة بالمصاهرة مع عائلة أبي القاسم الحفناوي في الديس (ناحية بوسعادة) وكذلك مع العائلة القاسمية بالهامل. وقد تناولنا حياة المكي بن عزوز في غير هذا. ونريد ذكر رحلتين له إحداهما جزائرية، وأخرى هاملية (أي إلى زاوية الهامل حيث الأسرة القاسمية). وقيل عن الرحلة الأخيرة إنها لم تتم. وقد توفي سنة 1916 في اسطانبول. ويبدو أن الرحلتين مخطوطتان، ولم نطلع نحن على أي منهما[2].

21 ـ مشاهداتي في الجزائر، تأليف الساسي محمد بلحاج محمد الساسي، رحلة صغيرة الحجم للمؤلف عبر عدد من مدن الجزائر ومشاهداته فيها ولقاءاته[3]. وقد جرت سنة 1949/1368.

22 ـ الرحلة القادية في مدح فرنسا وتبصير البادية، تأليف أحمد ولد قادي (القاضي). رحلة حصلت سنة 1878، حين توجه مؤلفها رفقة بعض زملائه من أعيان البلاد لحضور المعرض الدولي في فرنسا. وقد نشرت تباعاً في المبشر ثم نشرت في كتاب صغير بعد ذلك. والمؤلف كان باشاغا فرندة،

---

(1) معلوماتنا عنها وردت في رسالة من محمد الشريف بن الشيخ إلى المرحوم علي امقران السحنوني في 4 نوڤمبر 1994. وقد أطلعني المرحوم السحنوني على الرسالة. ويقول محمد الشريف إن صاحب المكتبة هو الشيخ عباس بن محمد وعلي، وهو أستاذ في زاوية سيدي علي بالزواوة.

(2) ترجمته الوافية في (تراجم المؤلفين التونسيين) لمحمد محفوظ، جـ 3، دار الغرب الإسلامي. انظر عنه أيضاً محمد مخلوف (شجرة النور الزكية)، وكذلك ما كتبناه عن نشاطه في فصل المشارق والمغارب، وعن (الرحلة الهاملية) انظر الكتاني، فهرس الفهارس 2/856.

(3) ط. تونس، 1949، وهي في 20 صفحة.

وكان من النخبة المخزنية المتنفذة، ويرجع أصله إلى قبائل الدوائر والزمالة التي خرجت عن المقاومة وارتبطت بفرنسا في اتفاق الكرمة سنة 1835. وكانوا من الأجواد أو الأرستقراطية، كما يسميهم الفرنسيون. ولكن ولد قادي، مثله مثل الأجواد الآخرين، فَقَدَ نفوذه بالتدرج منذ قانون الأرض سنة 1863. وقد تعرض حوالي 1881 إلى السجن والمحاكمة بعد تهمة التآمر أثناء حملة فرنسا على تونس. وهو صاحب كتاب تاريخ قبائل الدوائر والزمالة الذي نشره سنة 1883.

أما رحلته إلى فرنسا، فقد أظهرته رجلاً محافظاً ومتحرراً في نفس الوقت. فقد كان متمسكاً بتقاليد أسرته وذويه من العرب الأجواد، وفي نفس الوقت نادى بالإصلاحات وأظهر تأثره بما شاهد في فرنسا من تقدم وما عاشه قومه من معاناة. وقد اغتنم فرصة وجوده بفرنسا وطالب برفع بعض المظالم عن مواطنيه وتطبيق بعض الإصلاحات. وعنوان الرحلة يقرأ: تبصير البادية أحياناً وتبشيرها أحياناً أخرى. كما أن الاسم يكتب ولد قادي وولد قاضي[1].

23 ـ رحلة ابن صيام إلى فرنسا سنة 1852. وصاحبها هو سليمان بن صيام، وقد ولاه الفرنسيون، آغا مليانة، منذ نهاية المقاومة تحت لواء الأمير عبد القادر. وابن صيام من الأغنياء والمثقفين، ومن الأجواد أيضاً. ولعبت أسرته أدوارا في السياسة العامة، وكان أحمد بن صيام رئيساً للمكتب الخيري ثم الجمعية الخيرية بالعاصمة. وحين وقعت ثورة أولاد سيدي الشيخ (1864) أرسل سليمان بن صيام وغيره من الرؤساء العرب بياناً إلى نابليون الثالث يستنكرونها ويعلنون الولاء لفرنسا. ولم يلب سليمان بن صيام أيضاً دعوة الحاج محمد المقراني إلى الثورة سنة 1871[2] رغم أن هناك ما يدل

(1) انظر المبشر، 21 ديسمبر 1878. والرحلة طبعت في كتاب، سنة 188. انظر فصل العرائض.. في الحركة الوطنية جـ 1. وأيضاً خالد زيادة (ثلاث رحلات جزائرية إلى باريس)، بيروت، 1979.

(2) وربما كان ابن صيام أيضاً من الأعيان الذين راسلهم محيي الدين بن الأمير عبد =

على حصول اتفاق سابق بينهما على الثورة واقتسام مناطق النفوذ. ومهما كان الأمر فإن سليمان بن صيام قد واصل مهمته الإدارية حتى بعد أن قلص الفرنسيون من نفوذ الأجواد وخفضوا من شأنهم. وقد توفي سنة 1896.

أما رحلته فقد استغرقت شهراً ـ 25 أبريل إلى 25 مايو، 1852 ـ وكان هو ضمن مجموعة من الأعيان من الولايات الثلاث، ولم يسافروا من تلقاء أنفسهم، وإنما كانوا مأمورين، فقد أمرهم الحاكم العام، المارشال راندون، بالتوجه إلى العاصمة الفرنسية لحضور توزيع الألوية على الجنود وكبار الجيش الفرنسي تحت إشراف نابليون الثالث. وبعد الرجوع قابلهم الحاكم العام، وكتب ابن صيام الرحلة. وقد بدأها بحمد الله وشكر «السلطان» نابليون، ثم قال: «لما سبق في سابق علمه تعالى أني أمشي لرؤيا (كذا) أرض الشمال، ذات المحاسن العديدة والكمال، أمرني من يجب علي امتثال أمره، وهو والي قطر دائرة الجزائر وقطبه، صاحب الرأي السديد والجود... راندون... فامتثلت أمره السعيد... وركبت من مليانة دار السكنى إلى الجزائر».

ثم وصف ركوبهم البحر، ووصولهم إلى الضفة الأخرى منه، وامتطاءهم كروسة (عربة) الدخان ـ يعني القطار ـ فوق طريق من حديد، ووصف القضبان بأنها «شرائط من أول الطريق إلى آخره... وهو اختراع عظيم». ورافقهم إلى هناك المترجم دريو. ووصف ابن صيام في الرحلة الحفلات التي حضروها والمآدب التي أقيمت على شرفهم، والمقابلات الرسمية، وما شاهدوه من مخترعات وعجائب المدنية الفرنسية، والشخصيات التي قابلتهم، مثل الجنرال دوماس، ووزير الحربية سانطارنو. وقد ساق ابن صيام بعض الأبيات الشعرية في الرحلة[1].

= القادر في خريف 1870 طالباً منهم الانضمام إلى ثورته بنواحي تبسة. انظر الحركة الوطنية جـ 1. وكذلك فصل المشارق والمغارب. انظر بحثنا (آخر الأعيان أو نهاية الأرستقراطية العربية في الجزائر) مجلة (المنارة)، جامعة آل البيت، 1997.

(1) المكتبة الوطنية ـ تونس، مخطوط رقم 4230، وهي في 35 ورقة. وخالد زيادة =

24 ـ رحلة ابن علي الشريف إلى فرنسا. وجرت في نفس التاريخ المذكور في رحلة ابن صيام. وقد ترافق الرجلان في السفر لنفس الغرض. وحياة محمد السعيد ابن علي الشريف مليئة بالعبر. فهو من أشراف الأدارسة، حسب سجلات عائلته، وترجع الأسرة إلى عبد السلام بن مشيش، واستوطنت زواوة منذ قرون، وبني جده، الشريف موسى وعلي، زاوية شلاطة التي أصبحت مركزاً علمياً مشعاً في زواوة وخارجها. وكان محمد السعيد هذا هو الذي جعل سمعة كبيرة لزاوية شلاطة. وكانت له مؤلفات وطلبة ومريدون أوائل القرن التاسع عشر. وقد ولد محمد السعيد في سنة 1820 في يلولة. وتربى في حضن العائلة والزاوية، وكان عمره عشر سنوات فقط عندما وقع الاحتلال. ولكن احتلال زواوة وقع بالتدرج. وبعد هجومات قام بها بوجو خلال 1844 و 1847 بدأت العلاقات مع الشاب ابن علي الشريف تتضح. فقد تولى للفرنسيين منصباً إدارياً، رغم طابع الزاوية الديني ـ منذ 1847، وعمره 27 سنة فقط. وتعلم الفرنسية، ولم يكد يصل إلى بداية الثلاثينات حتى كان من بين الأعيان الذين استقبلهم نابليون الثالث ومنحهم الأوسمة الشرفية. فسفرته إلى فرنسا سنة 1852 كانت لحضور حفلة توزيع الأعلام على ضباط الجيش، كما ذكرنا.

وقد عاش ابن علي الشريف كل تقلبات الأحوال في زواوة بين 1847 و 1896 تاريخ وفاته. ومن التواريخ الهامة التي عاشها ثورة الشريف بوبغلة أوائل الخمسينات في المنطقة التي كانت تابعة لنفوذه (ابن علي الشريف)، وكان هذا في موقف صعب، بين التصدّي له والتغاضي عنه. ولم يفده طلب الرخصة للحج لتفادي المواجهة مع الطرفين: بوبغلة والفرنسيين. ثم وقع الاحتلال الثاني، وربما الحاسم، لزواوة وهو سنة 1857. وكان عليه

= (ثلاث رحلات...) مرجع سابق. وكذلك إبراهيم الونيسي رسالة ماجستير عن جريدة المبشر، مخطوطة. انظر المبشر حيث نشرت الرحلة ابتداءً من 15 يونيو 1852 (خمس حلقات). انظر أيضاً الزبير سيف الإسلام (فن الكتابة الصحفية عند العرب في القرن 19) الجزائر، 1986.

أن يظهر التعاون مع الفرنسيين ولا سيما أثناء معركة ايشريضن. وأكبر اختبار واجهه كان سنة 1871 أثناء ثورة المقراني والحداد. ورغم مناوراته، فإن ابن علي الشريف واجه المحاكمة وحكم عليه بالسجن خمس سنوات بعدها. وكان الفرنسيون بصفة عامة لا يريدون معاقبته بشدة، وكان له منهم خصوم وأنصار، وهذا ما خفف عنه الحكم بعض الشيء قياساً على ما وقع للزعماء الآخرين[1].

هذا المتعاون الإداري، والمرابط السياسي هو الذي كان عليه أن يذهب في وفد إلى فرنسا سنة 1852 ويشاهد لأول مرة المدنية الفرنسية والمخترعات والتقاليد المختلفة والألبسة ووسائل النقل والفنون، ويلتقي بأعيان الفرنسيين، وعلى رأسهم نابليون الثالث، ويحصل منهم على وسام الشرف. وقد اغتنم هذه الفرصة وكتب رحلته بعد رجوعه ونشرها مسلسلة في المبشر «تعميماً للفائدة...»[2] ثم في كتاب بعد ذلك. وضمن رحلته نشر أفكاره حول التعليم والحضارة وواجب الجزائريين نحوهما. تحدث عن الأمن والهدوء اللذين يسودان الجزائر في العهد الفرنسي ولم يحدث ذلك في العهد العثماني الذي كثرت فيه المظالم والطغيان (وهذا موضوع عزيز على الفرنسيين)، فالجزائر يسودها العدل والرخاء في العهد الفرنسي، حسب دعواه، ونلاحظ أنه انتقد رجال المخزن الذين كانوا يضطهدون الشعب، ولم يكن هو ولا أسرته منهم بالطبع، واعتبرهم مسؤولين على ضياع البلاد، وأشاد ابن علي الشريف بالعلم والصنائع واللغة الفرنسية. وطلب من الجزائريين ضرورة إدخال أولادهم إلى المدارس العربية والفرنسية والاستفادة من الطب الفرنسي، أي عدم مقاطعة الفرنسيين باسم الدين، أو خوفاً على أولادهم من التأثير الديني. واعتبر تعلم الفرنسية أمراً ضرورياً. وكانت له فرصة أيضاً لمقارنة الحياة والطبائع عند الجزائريين والفرنسيين. فالجزائريون كسلاء والفرنسيون نشطاء، وهؤلاء متقدمون وأولئك متخلفون. وقد قيل عن

(1) انظر عنه فصل الثورات، في الجزء 1 من الحركة الوطنية.
(2) بدأ نشرها في 30 يناير، 1853.

ابن علي الشريف إنه كان يبذّر ماله على النساء عند زياراته المتكررة للجزائر، كما قيل إنه كان من شاربـي الخمر، وإنه كان متأثراً بالعادات الفرنسية. ولكن مواقفه وتصريحاته للفرنسيين واعتراضاته على أمور كثيرة من «إصلاحاتهم» تناقض ذلك وتقدمه إنساناً غيوراً على دينه ولغته وتقاليده[1].

إن أهمية رحلة ابن علي الشريف تظهر من كونها تعكس رأي شاب في أوائل عهده بالتأثر الفرنسي. وهو من المرابطين المتنافسين مع الأجواد. وقد رأينا أنه وقف إلى صالح الأخذ من الفرنسيين أنواعاً من تمدنهم. ولكنه لم يدرك أن ذلك غير مفتوح للجميع وأن هناك ثمناً غالياً يدفعه الجزائري ليصل إلى ذلك الهدف. وقد تحدث في الرحلة عن واجب الراعي نحو الرعية، وعن العدل والظلم، ومشاهداته في باريس من مسارح وفروسية وألعاب، ومن بساتين وسيدات ومخترعات.

25 ـ رحلة الرؤساء العرب، كتبها محمد الفكون، وهي في وصف وفد جزائري من الأعيان توجه إلى فرنسا سنة 1902، بمناسبة استعراض جرى في فرنسا. وقد نشرت الرحلة مع الترجمة الفرنسية، في حجم صغير[2].

26 ـ رحلة أزهرية: منسوبة إلى الشيخ محمد الصالح بن مهنة. وكان قد درس في الأزهر، ولا ندري إن كان قد حج، وربما هي نوع من المذكرات والذكريات، ولا نظن أن الرحلة مطبوعة.

انتهى الجزء السابع ويليه الجزء الثامن

---

(1) عنه انظر المبشر، 14 نوفمبر 1896 (عن تأبينه)، ونفس المصدر، 30 يناير 1853 عن نشر رحلته، وخالد زيادة (ثلاث رحلات...) مرجع سابق، وسيف الإسلام (فن الكتابة) مرجع سابق، وبحث إبراهيم الونيسي، مرجع سابق، ومالتسان (ثلاث سنوات في شمال غربـي أفريقية)، ترجمة أبو العيد دودو، 1976، جـ 2/142. (صدر الجزء الأول سنة 1973 بالجزائر) وقوفيون (أعيان المغاربة)، الجزائر، 1920.

(2) ترجمها إلى الفرنسية السيد كورليو، وطبعت بالجزائر، 1909، 28 صفحة.

المحتوى

الرقم: 1998/11/2000/337

التنضيد: كومبيوتايب - بيروت

الطباعة: دار صادر، ص. ب. 10 - بيروت